التصريف المعنوي

التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي عند ابن جني

الدكتور

محمد ناجي العمر

جامعة إسطنبول ٢٩ مايس



التصريف المعنوي

التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي عند ابن جني

بسم الله الرحمن الرحيم

التصريف المعنوي

التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي عند ابن جني

الدكتور

محمد ناجي العمر

جامعة إسطنبول ٢٩ مايس



التصريف المعنوي

التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي عند ابن جني

الدكتور

محمد ناجي العمر

الطبعة الأولى
١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م

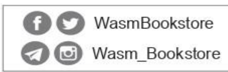
بطاقة فهرسة
العمر، محمد ناجي
التصريف المعنوي، ط١،
إستانبول، وسم للنشر والتوزيع، ٢٠٢١م.
القياس: ١٧×٢٤

Isbn: ٩٧٨-٦٠٥-٧٣٨٨٥-٣-٧





علم الصرف، التصريف المعنوي، ابن جني
978-605-73885-3-7



Fatih, Akşemsettin mahallesi, Halıcılar Cd, No 18, İstanbul

إهداء

إلى التي وقفت إلى جانبي

تَبُثُّ فِيَّ روحَ العزمِ كلما وَهَن

وتُنْعِشُ الآمال كلما خَبَتْ

معِ ضيق في الزمان

وكَثْرةٍ في العَقَبات

إلى ناديا، أم أسامة

(زوجتي)، ورفيقة دربي..

محمد ناجي



شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور عبد العزيز العماري، الذي أشرف على هذه الرسالة، وواكب مسيرتها، وأمدني بتوجيهاته القيمة، ونصحه الأخوي السديد.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي وأخي الدكتور سعيد الأيوبي، الذي أنار لِيَ الطريق إلى المغرب الحبيب.

والشكر الجزيل إلى الأخ الأستاذ الدكتور محمد أمحزون، الذي وجدت فيه العون والتأييد.

والشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة أساتذتي الأجلاء، وإلى جامعتي الموقرة، جامعة المولى إسماعيل.

وإلى كل يد مُدَّت إليّ بعون وتأييد.

فجزى الله الجميع عني خيرًا.

محمد ناجي العمر



مقدمة

تاريخ الإنسان هو تاريخ فكره، ذلك أن الأفكار والمفاهيم عن الحياة هي التي توجه سلوك الإنسان وفعله فيها، فالمفاهيم هي التي تطبع الحياة بطابعها.

ولولا اللغة لما أمكن نشر الأفكار ولا نقلها عبر الأجيال، فهي وسيلة التفكير، وأهميتها تنبع من أهمية الفكر، فهي بهذا الفهم أعظم أداة يملكها الإنسان.

فإذا تطور الفكر تطورت أداتُه، وإذا انحط انحطت معه؛ فاللغة تزدهر بازدهار أهلها، وتنحط بانحطاطهم، وعند البحث في لغة أمة من الأمم علينا أن نبحث في فكرها وثقافتها وحضارتها بوصفها مجموعة المفاهيم التي تعتنقها الأمة عن الحياة.

واللغة العربية – بهذا التصور– حملت فكر الأمة وثقافتها، كانت لها وعاء، وأداةً، ونزل بها كتابها الخالد، القرآن الكريم، فكان معجزة لرسولها، ولازال معجزة إلى اليوم، وفي المراحل التي ارتبطت بها العربية بالقرآن بلغت أوج عبقريتها، وعندما انفصلت عنه أصابها الضعف والانحسار.

والباحثون اليوم عندما يوجهون عنايتهم إلى دراسة اللغة العربية في مرحلة من مراحل تاريخها الزاهر، لا يرجعون إلى نموذج حي فحسب، بل إلى منهج قويم سار عليه اللغويون القدماء، وليس الهدف من تلك العودة الوقوفَ عند تلك الحقبة، والجمود عندها، بل اتخاذها قاعدة لانطلاق جديد.

وأكثر الباحثين المحدثين يقسمون دراسة اللغة ـ أية لغة ـ إلى مستويات أربعة، هي: الأصوات، والتصريف، والتركيب أو الإعراب(النحو)، والدلالة.

ولما كان علم التصريف مما «يحتاج إليه جميعُ أهل العربية أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصولُ كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف» كما يقول أبو الفتح ابن جني، فقد عكفت على دراسة هذا العلم، بوصفه فرعاً من علم اللغة، ومستوى من مستوياتها.

وقد كان القرن الهجري الرابع أزهى عصور العربية، وهو عصر الأعلام من أهل اللغة، كابن السراج، والرماني، والسيرافي، وأبي علي.الفارسي... وفيه برز ابن جني علماً بين علمائه، درس علم سيبويه وأبي عثمان المازني وأبي علي الفارسي، وغيرهم، فحلل وعلل، ووافق وخالف، وكان أبو الفتح أكمل ما يكون في التصريف، كما يقول ياقوت، أراد أن يتخذ من قوانينه الخاصة وسائل لاكتشاف القوانين العامة للغة، وأن يضع للغة أصولاً عامة تبنى عليها.

ولابن جني آراء قيمة في علم اللغة، ولاسيما علم الأصوات وعلم التصريف، وقد وافقه فيها كثير من اللغويين المحدثين، مع قلة في الوسائل وتباعد في الزمان.

وعلى الرغم من مكانته العظيمة في علم اللغة، ولاسيما التصريف، فإنه لم يجد من الدارسين المحدثين من تناول تصريفه بدراسة جادة شاملة. مع أنه دُرس في جانبه الصوتي واللهجي والنحوي والدلالي. فمن الكتب التي خصته بدراسة مستقلة:

ابن جني النحوي، للدكتور فاضل السامرائي، وهو رسالته للماجستير، وقد قصره على دراسة ابن جني نحوياً.

الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني، للدكتور حسام النعيمي، وهو رسالته للدكتوراه، ولم يتناول من الصرف إلا ما كان ذا صلة بالأصوات واللهجات.

الدرس النحوي في خصائص ابن جني، والدرس الدلالي في خصائص ابن جني، كتابان للدكتور أحمد سليمان ياقوت.

مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور حسن هنداوي. وقد تعرض فيه لمنهج ابن جني ومذهبه في الصرف، ومعه درس مناهج سيبويه، والمازني، وأبي علي الفارسي.

ابن جني عالم العربية، للدكتور حسام النعيمي، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، عام ١٩٩٠.

جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور غنيم غانم الينبعاوي، وهو رسالته للدكتوراه.

وهذا الكتاب مختلف عن كتابي هذا، وذلك في منهجه ومعظم موضوعاته، وطبيعة تناوله. فالينبعاوي اتخذ من الموضوعات التي طرحها نماذج وشواهد على جهود ابن جني في ميدان الصرف، ولم يتناولها بدراسة مستقصية مستوفية. وليس كتابه دراسة للتصريف عند ابن جني، وإنما هو استعراض لجهوده الصرفية.

ومن الرسائل التي تناولت ابن جني ولاتزال مخطوطة:

الصرف العربي كما وصفه ابن جني في كتابه(التصريف الملوكي)، للدكتور هشام سخنيني، وهي رسالة دكتوراه بالإنجليزية مقدمة إلى قسم لغات الشرق الأدنى وحضاراته بجامعة إنديانا الأمريكية، عام ١٩٨٤.

ابن جني اللغوي، للدكتور عبد الغفار هلال، وهي رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، عام ١٩٧٠.

منهج ابن جني في كتابه (المحتسب)، للدكتور عبده الراجحي، وهي رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة الاسكندرية، عام ١٩٦٣.

ابن جني وفلسفته اللغوية، للدكتور محمد علي القصاص، وهي رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة، عام ١٩٣٩.

وكتب عن أبي الفتح عدد من الأبحاث في المجلات والدوريات، منها:

ابن جني، أبو الفتح، عثمان، لعبد الله أمين، مجلة المقتطف، الجزء الثالث، المجلد ١١١، ١٩٤٧.

مجموعة مقالات متسلسلة عن ابن جني، للدكتور أسعد طلس، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلدات: ٢٤، ٣٠، ٣١، ٣٢.

التفكير الصوتي عند العرب في ضوء(سر صناعة الإعراب) لابن جني، لهنري فليش، تعريب: الدكتور عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٢٣، عام ١٩٦٨.

الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة، لعبد الفتاح المصري، مجلة التراث العربي، دمشق، العددان: (١٥ و١٦)، عام ١٩٨٤.

محاضرات عن الصوتيات عند ابن جني على ضوء اللسانيات، للدكتور بدر الدين القاسم، قدمت في الدورتين العالميتين الخامسة والسادسة للسانيات، عام(١٩٨٠-١٩٨١).

وستوازن هذه الدراسة بين الصرفيين القدماء وابن جني، ولاسيما الخليل وسيبويه، وأبو عثمان المازني، وأبو علي الفارسي.

وتتألف الدراسة من خمسة فصول:

يتضمن **الفصل الأول** عرضاً لمفهوم الصرف، ومنهج البحث في الدراسة، ويتناول مفهوم الصرف لغةً، ومفهوم القدماء له، ومنهم ابن جني، ويكاد الصرفيون القدماء يجمعون على أن التصريف هو: "**التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي**. فالتغيير المعنوي يشمل الزيادة في حروف الكلمة التي تؤدي إلى تغيير في معناها، كحروف المضارعة التي تنقل الفعل من الماضي إلى الحاضر أو المستقبل، وعلامات التثنية التي تنقل الاسم من الإفراد إلى التثنية، وعلامة التعريف التي تنقله من التنكير إلى التعريف وغيرها.

أما التغيير اللفظي فيشمل كل تغيير في بنية الكلمة لا يؤدي إلى تغيير في معناها، كالإبدال والإعلال، والوقف، والإدغام، وغيرها.

والتغيير اللفظي رده اللغويون المحدثون إلى الدراسة الصوتية. أما **التغيير المعنوي فهو الصرف بالمعنى الذي أخذتْ به هذه الدراسة.**

وعند دراسة الصرف أو التصريف عند ابن جني كان لابد من تحديد مفهوم الصرف، حتى يتسنى للباحث أن يقول: هذا تصريف ابن جني أو صرفه. وقد اطلعت على مفهوم الغربيين لعلم_الصرف، فكان منهم: ماثيوز، وجون ليونز، وديفيد كريستال، وماريو باي، وهو العلم المعروف عندهم بـ«المورفولوجيا»، وموضوعه الأساسي وظيفة السوابق واللواحق والتغيرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة، كما يقول ماريو باي. وتشكل طريقة عمل المورفيمات في اللغة موضوع المورفولوجيا. وقد نظروا إلى المورفيمات على أنها أصغر العناصر ذات المعنى التي يمكن أن تنقسم إليها الكلمات.

وقد رجعت إلى أبرز المحاولات التي قام بها الباحثون العرب المحدثون، والتي كانت علامات بارزة في مسيرة علم الصرف العربي الحديث، فكان منها: محاولة كمال بشر ونقده للصرف العربي عامة، ولابن جني خاصة، وذلك في كتابه(دراسات في علم اللغة-القسم الثاني)، ومحاولة تمام حسان، و فاضل الساقي، التي عرضها تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وقدم فيه تصوراً شاملاً وجاداً لنظام اللغة العربية، ولاسيما نظامها الصرفي، وعرضها الساقي في كتابه(أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة). ومنها محاولة عبد الصبور شاهين في كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي)، ومحاولة ريمون طحان في كتابيه: (الألسنية العربية) و(فنون التقعيد وعلوم الألسنية)، و عصام نور الدين في كتابه(المصطلح الصرفي).

ولأهمية **المنهج الوصفي** في الدراسات اللغوية الحديثة، سواء في الغرب أو في الشرق، فقد نظرتُ فيه فتبين لي أنه لا يصلح لدراسة اللغة العربية في مفهومه الغربي، وأنه لابد من تطويعه ليناسب العربية، وليتخلص مما علق به من شوائب، أبرزها: ارتباطه بالمذاهب الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية الغربية، وتركيز اهتمامه على اللغات المنطوقة، ولاسيما العاميات، وغموضه، وتشتت مصطلحاته، وغير ذلك.

كما يتضمن الفصل الأول منهج البحث في هذه الدراسة.

ويتناول **الفصل الثاني الأصلية والزيادة**: ويتضمن الموضوعات التالية:

-الفرق بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة.

. وسائل معرفة الأصلي من الزائد، بالقياس، أواعتبار الكثرة.

. أغراض الزيادة: وهي نوعان: الأول الزيادة اللفظية؛ كالزيادة للإلحاق، وللمد، ولبيان الحركة، وللتمكن من النطق بالساكن، والزيادة من أصل وضع الكلمة.

والنوع الثاني: الزيادة المعنوية، وهي أبرز أغراض الزيادة، وهي نوعان:

الأول: زيادة مصوغة في نفس الكلمة؛ كحروف المضارعة.

الثاني: زيادة لصقية غير مصوغة في الكلمة، كألف المثنى ويائه، ونون التوكيد وياء النسب.

. معاني حروف الزيادة ووظائفها ومواضعها التي تكثر فيها، فلكل حرف من حروف الزيادة موضع تكثر فيه زيادته وموضع تقل فيه. وربما اختص الحرف بالموضع الذي لا يوجد زائداً إلا فيه.

. حروف الزيادة العشرة، وهي حروف «سألتمونيها»

. الأحكام العامة للأصلية والزيادة، وهي القوانين التي تحكمها، كقولنا: إن ذوات الثلاثة أحق بالزيادة، وإن موضع زيادة الفعل أوله، وموضع زيادة الاسم آخره. وهي القواعد التي تحكم قضية الأصلية والزيادة، وتكمن أهميتها في أنها تضع الأسس لبناء الكلمة العربية.

وتقسم أحكام الأصلية والزيادة إلى قسمين: أحكام الأبنية، وأحكام الحروف الزائدة. أما أحكام الأبنية فتتفرع إلى ثلاثة فروع: أحكام مشتركة بين الأسماء والأفعال، وأحكام خاصة بالأسماء، وأخرى خاصة بالأفعال.

وتجمع أحكام الحروف الزائدة في هذا القسم بعد نثرها عند الحديث عن مواضع الزيادة ومعانيها، وهي: قسمان: أحكام عامة تتناول حروف الزيادة تناولاً عاماً، وأحكام خاصة تتناولها حرفاً حرفاً.

. قضية الأصول المتصوَّرة: وهي ما تصوره الصرفيون من أصول كانت عليها الكلمة، وأكثرها لم تنطق به العرب، كقولنا: إن الأصل في قام: قَوَم، وفي شَدَّ: شدد، وفي استقام: اسْتَقْوَمَ، والعرب قد نطقت ببعض تلك الأصول ضرورةً، كقولهم: اشدُدْ، ومَبْيُوْع، وأَطْوَلَ.

وتتناول الدراسة آراء بعض الباحثين المحدثين في هذه القضية.

وخصصت **الفصل الثالث** لدراسة **الأبنية وتصريف الأفعال**، فهناك صفات عامة تشترك فيها أبنية الأسماء وأبنية الأفعال. وقد تناول هذا الفصل الموضوعات الآتية:

. أبنية الأسماء المجردة والأفعال المجردة. أما أبنية الأسماء المزيد فيها فيصعب حصرها، وأما الأفعال المزيد فيها فإنها ستُبحث في هذا الفصل.

. التقارب بين الأسماء والأفعال.

. الماضي والمضارع وأبوابهما الستة.

-تداخل الأبنية وتركُّب اللغات، وهو أن يأتي الماضي من أحد الأبواب الستة، ويأتي مضارعه من باب آخر.

-الفعل والزمن، والمقصود به دلالة الفعل على الزمن الصرفي المستفاد من صيغة الفعل منفردةً عن السياق، أما الزمن النحوي فإنه يستفاد من السياق، وتحدده القرائن.

-دلالة الفعل على الجنسية، فالفعل يستغرق جنسه؛ لأنه يدل على الحَدث والزمن، والحدث هو المصدر، والمصدر يفيد الإطلاق، أي أنه يعم جميع أفراد جنسه.

-معاني الأبنية، يُجمع منها ما كان منثوراً في كتب ابن جني، إذ إنه لم يعمد إلى جمعها في حيز واحد، ولن يُستكمل من معانيها ما أغفله أبو الفتح. وقُدّمتْ معاني الصيغ المجردة، والمزيدة، مقسمةً إلى قسمين: مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي، وهناك أبنية تدل على معاني عدة كفاعَلَ التي تدل على المشاركة، وعلى التفرد. وهناك معنى واحد يُعَبَّر عنه بصيغ متعددة، كمعنى المطاوعة، والسلْب، والمغالبة وغيرها.

وقد كان لبعض صيغ الأسماء معانٍ، على الرغم من قلة ما كان منها ذا معنى، فليس لصيغ الأسماء غير الجارية على أفعالها معنى، وإنما هي أسماء وضعت اعتباطاً لتدل على المسمى، دون أية علاقة بين الاسم والمسمى، كفَعَلان التي تدل على الحركة والخفة والإسراع.

ويستعرض هذا الفصل الأبنية المضعفة، وهي التي تكرَّرَ فيها حرفان مِثْلان في الكلمة، سواء أكان بين الحرفين المكررين حرف آخر يفصل بينهما أو لم يكن، نحو شَدَّ وزَلْزَلَ.

وتُفصل مواضع التضعيف، ومعناه، والتخفف منه، وأثره في استحداث أحكام لولا التضعيف لم تكن.

-المبني للمفعول: وهو ما يعرف في كتب المتأخرين بالمبني للمجهول، وهي تسمية مجازية لا تتسم بالدقة، فكثيراً ما يكون عدم ذكر الفاعل أكثرَ دلالةً عليه.

وسيتناول هذا الفصل صياغة الفعل المبني للمفعول ماضياً ومضارعاً.

-اللزوم والتعدي: فقد قسم الفعل إلى قسمين: متعد، وغير متعد. وسيتناول الفصل ثلاثة أنواع من الصيغ:

. الصيغ التي تختص باللزوم.

. الصيغ التي تختص بالتعدية.

. الصيغ المشتركة بين التعدية واللزوم.

وتتفرع تلك الصيغ فرعين: المجرد، والمزيد. وسيبين في هذا المبحث التعدية وأدواتها.

-أحكام الأبنية: وهي قوانينها التي تحكم صياغتها، وأصولها التي لابد من مراعاتها فيها، وتقسم إلى:

. أحكام عامة مشتركة بين أبنية الأسماء وأبنية الأفعال.

. أحكام ائتلاف الأبنية، فهناك أبنية رفض استعمالها لتقارب حروفها نحو: سَصْ وظَث وغيرها.

. أحكام الأفعال، كقولنا: إن جميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل فيها إلا متحركة، وقد تسكن استخفافاً إذا كانت مضمومة أو مكسورة.

. أحكام الأسماء، من مثل: لا تجد في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة استثقالاً له.

أما **الفصل الرابع** فمخصص **لصرف الاسم،** وهو التغيير الذي يلحقه لغرض لفظي أو معنوي —حسب تعريف القدماء–أما التغيير اللفظي فهو أقرب إلى الدراسة الصوتية؛ ولذلك لم تتطرق إليه هذه الدراسة، **والتغيير المعنوي هو الذي ستتناوله**، ويشمل ما يدل على **العدد**، وهو الإفراد والتثنية والجمع، وما يدل على **النوع**، وهو التذكير والتأنيث، وما يدل على **التعيين**، وهو التنكير والتعريف، كما يشمل التغيير الذي ينقل معناه من التكبير إلى التصغير، ومن عدم النسبة إلى النسبة؛ ولذلك فقد قسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: العدد: الإفراد والتثنية والجمع، ويتضمن ثلاثة موضوعات:

أولاً-الإفراد: وستتناول الدراسة كون المفرد أصلاً للمثنى والجمع، وأنهما فرع عليه، وأنه قد يراعى حكم الواحد في الجمع، وأن الجمع أثقل من الواحد.

ثانياً- التثنية: وهي ضرب من الكلام قائم برأسه، وللعرب بها عناية خاصة، ويتضمن هذا المبحث التثنية والتنكير؛ فلا تصح التثنية إلا في النكرات، والاسم يُنَكَّر أولاً ثم يثنى. وأما ما ثني من الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة فإنما هي موضوعة للتثنية، وليست مثناة.

وتتناول هذه الدراسة ألف التثنية، وآراء النحاة فيها. كما تتناول التثنية والجمع، وما بينهما من مماثلة ومخالفة. ثم تعرض لنون التثنية، وكونها عوضاً من الحركة والتنوين، أو من الحركة وحدها، أو من التنوين وحده. كما تتناول حركة النون في التثنية والجمع، وعدم جواز التثنية للفعل.

ثالثاً- الجمع: وهو ثلاثة أنواع: جمع التذكير(بالواو والنون)، وجمع التأنيث(بالألف والتاء)، وجمع التكسير.

المبحث الثاني: التعيين: التنكير والتعريف، ويذكر فيه حد المعرفة، وعلامة التنكير(التنوين) وأنواعه، وحذفه في الوقف والوصل. وكذلك لام التعريف وعلاقتها بالتنوين، وزيادتها. كما تتناول المساواة بين النكرة والمعرفة أحياناً. وتتناول اسم العلم وأنواعه. كما تتعرض لأعلام الأعيان وأعلام المعاني، ووصف العلم وخصوصيته، وتعريفه باللام والإضافة، وتعريف الأسماء الأعجمية باللام، وعلاقة التنكير بالإضافة، وستعرض إلى ما اعتقب عليه تعريفان، وإلى تنكير الفعل، وإلى جواز خلع التعريف عن العلم.

المبحث الثالث: النوع: التذكير والتأنيث، ستتناول الدراسة فيه المسائل الآتية:

أصلية التذكير، علامات التأنيث: التاء والألف المقصورة والممدودة، التأنيث بالصيغة والبدل، تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، تأنيث الجمع، المصدر وتأنيث الفعل والصفة.

المبحث الرابع: النسب، وتعرض فيه المسائل الآتية:

تعريف النسب، وأحكامه، وشواذه. وبعض مسائله التي اتخذها أبو الفتح وسائل لاستنباط أحكام عامة في اللغة، منها: جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه، التحريف الذي يحدثه النسب في الاسم، الحمل على الشبه اللفظي، مراجعة أصل واستئناف فرع، ترافع الأحكام، مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف، وكثرة الثقيل وقلة الخفيف، وغيرها.

المبحث الخامس: التصغير: ويتناول المسائل الآتية:

تعريف التصغير، وأحكامه، وشواذه، وتصغير الجمع، والترخيم، وعلاقة التصغير بالتكسير. ثم تتناول المسائل التي اتخذها أبو الفتح شواهد على أصول اللغة ونظامها العام, منها: فك الصيغ، ونقض العادة، وعناية العرب بالمعاني، والحمل على الظاهر.

ويتناول **الفصل الخامس ابن جني والمسائل الخلافية**، وقد كان لأبي الفتح مواقف في مسائل الخلاف؛ فإما أن يوافق، وإما أن يخالف، وإما أن يأتيَ برأي جديد. ولن أستقصي تلك الآراء لكثرتها وتشعبها، إذ تكفي نماذج منها، تبين مكانة أبي الفتح بين المتقدمين عليه أو المعاصرين له، وتكشف عن شخصيته، بوصفه عَلَماً من أبرز أعلام الصرف العربي، وتقع تلك النماذج في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نماذج مما وافق فيه غيره من الصرفيين أو خالفهم فيه، وتذكر مواقف له مع الخليل وسيبويه، والأخفش والجَرمي والمبرد، والمازني والفارسي. كما

تعرض بعض مواقفه مع الكوفيين، سواء أوافقهم فيها، مع أنه بصري، أم لم يوافقهم فيها.

ووقف أبو الفتح مواقف غير مؤيدة وغير مخالفة، وذلك حين تكافأت لديه الأدلة، وفي ذلك دلالة على عقلية منصفة وشخصية مستقلة.

المبحث الثاني: نماذج مما تفرد فيه أبو الفتح، فكان له فيها رأي جديد مستقل، لم يسر فيه على خطا غيره.

٣ ـ نماذج مما ظُنَّ أنها أوهام وقع فيها أبو الفتح، ولو كان أبو الفتح حيّاً لكان له فيها جولات من التحليل والتعليل.

أما مصادر البحث فأهمها:

١ ـ كتب أبي الفتح ذات الصلة بالتصريف، وهي:

(المنصف في شرح تصريف المازني): وهو أول كتاب مستقل في الصرف وصل إلينا، و كان المازني قد وضع مختصرًا في الصرف، عده أبو الفتح من أنفس كتب التصريف، فعني بتفسير مشكله، وكشف غامضه، والزيادة فيه. وهو يقع في ثلاثة مجلدات، خصص الثالث منها لشرح الكلمات الغريبة التي وردت في كتاب أبي عثمان، وفيه باب خصصه لمسائل التدريب. و(المنصف) يحتوي أكثر أبواب التصريف. وأهم ما يُستفاد منه دراسة كثير من مسائل الأصلية والزيادة، والأبنية، ولا سيما تحديد الحروف الزائدة، وحصر الأبنية، وكثير من مسائل الخلاف.

(سر صناعة الإعراب): وهو دراسة لحروف المعجم من حيث المخارج، و الأصلية والزيادة، والإعلال والإبدال، والقلب، والحذف، وتضمن كثيراً من مسائل التثنية، والجمع، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، ويقع في مجلدين.

(**الخصائص**): ويقع في ثلاثة مجلدات، وهو كتاب في أصول علم العربية وعلم اللغة العام وفلسفة اللغة. ويُعدّ من أهم المؤلفات اللغوية في العربية، ومن مفاخرها، وهو خلاصة علم ابن جني ودرة كتبه وأبرز الدلائل على خصبه العقلي وفهمه لحقائق علم العربية. وهو حاضر في جميع فصول الدراسة.

وتلك الكتب الثلاثة هي المصادر الرئيسة لهذه الدراسة.

(**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**): وهو زاخر بكثير من الشواهد والتوجيهات، والآراء والبحوث اللغوية والصرفية والصوتية التي تدل على الغزارة والتمكن، وعلى دقة الملاحظة وبراعة القياس وصحة الاستنباط.وفيه كثير من مسائل الأبنية، والتثنية، والجموع، وغيرها.

(**التصريف الملوكي**): وهو مختصر في الصرف، فيه تعريف للصرف و مسائل في الزيادة والبدل والحذف والإدغام وتغيير الحركة والسكون.

(**اللمع في العربية**): وهو كتاب مختصر في النحو والصرف، يتضمن كثيرا من قواعد النسب، والتصغير، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، و التعريف والتنكير.

ومن مصادر البحث أيضاً كتبه الأخرى، تلك التي تناولت مسائل صرفية مبثوثة فيها، مثل(التمام)، و(الفَسْر شرح ديوان المتنبي)، و(تفسير أرجوزة أبي نواس)، و(المبهج)، و(الخاطريات)، وبقية تراثه المطبوع.

٢ .(الكتاب) لسيبويه.

٣ .كتب أبي علي الفارسي، ولاسيما (التكملة)، وكتبه في المسائل وغيرها.

٤ .كتب الباحثين المحدثين في الصرف العربي، منها:

.(دراسات في علم اللغة) لكمال بشر.

. (اللغة العربية معناها ومبناها) لتمام حسان.

. (المنهج الصوتي للبنية العربية) لعبد الصبور شاهين.

هذا فضلاً عن مصادر ومراجع أخرى مفصلة في فهرس المصادر والمراجع.

والله أسأل أن يسدد خطانا إلى ما فيه رضاه، ويهدينا إلى سواء السبيل.

محمد ناجي العمر

إسطنبول

١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

الفصل الأول

الصرف: المفهوم والمنهج

الفصل الأول

الصرف: المفهوم والمنهج

١-المفهوم:

أبو الفتح عثمان بن جني[(١)] (. ٣٩٢هـ) عالم عبقري لغوي، ترك آثاراً في علم العربية تعد من مفاخرها، كالخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف، والمحتَسَب،

ترجمته في:

(١). الثعالبي، (أبو منصور، عبد الملك (. ٤٢٩ هـ))، **يتيمة الدهر**، تحقيق:. مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م)، ص: ١ / ١٣٧.

- ابن النديم، (أبو الفرج محمد بن إسحاق (. ٤٣٨ هـ))، **الفهرست**، القاهرة، المكتبة التجارية، (١٣٤٨ هـ)، ص: ١٢٨.

- البغدادي، (أبو بكر، أحمد بن علي، الخطيب (. ٤٦٣ هـ))، **تاريخ بغداد**، القاهرة، مطبعة السعادة، (١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م)، ص: ١١ / ٣١١.

- ابن الأنباري، (أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد (. ٥٧٧ هـ))، **نزهة الألباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، بغداد، مطبعة المعارف، (١٩٥٩م). ص: ٢٢٨.

. الحموي، (ياقوت بن عبد الله (. ٦٢٦هـ))، **معجم الأدباء**، مصر، دار المأمون، مراجعة: وزارة المعارف العمومية (د.ت). ص: ١٢ / ٨١.

. القفطي، (أبو الحسن، جمال الدين، علي بن يوسف (. ٦٤٦ هـ))، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الكتب المصرية، (١٣٧١هـ/١٩٥٢م) ص: ٢ / ٣٣٥.

- ابن خلكان، (أبو العباس، شمس الدين، أحمد بن محمد (. ٦٨١ هـ))، **وفيات الأعيان**، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت، دار صادر (١٩٧٠ م) ص: ٣ / ٢٤٦.

- الذهبي، (شمس الدين، محمد بن أحمد (. ٧٤٨ هـ))، **العبر**، تحقيق: فؤاد سيد، الكويت، (١٩٦١)، ص: ٥٣/٣.

. اليافعي، (أبو محمد، عفيف الدين، عبد الله بن أسعد (.٧٦٨هـ))، **مرآة الجنان**، حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف النظامية (١٣٣٨ هـ) ص: ٢ / ٤٤٥.

وغيرها كثير، فقد حاول بها أن يستنبط أصولاً للغة العربية، تكون قاعدة يُبْنى عليها نظامها، لا بل إنه حاول أن يضع أسساً عقلية للعربية، مدعمة بالأدلة والبراهين. وكان ـ مع أستاذه أبي علي ـ ممن أقاموا صرح القياس في اللغة، وأعلوا من شأنه.

وقد ألفت كتب، وبحوث، وأعدت رسائل جامعية تتناول ابن جني في الجوانب اللغوية والصوتية والنحوية والدلالية، ومع أن علم الصرف من أبرز ما تميَّز به فإنه لم يتناوله أحد بدراسة جادة شاملة؛ فكان هذا مما حفزني إلى دراسته محاولاً لَمَّ ما تناثر في كتبه منه، وإبرازه واضحاً سهل التناول، في محاولة للوصول إلى معالم النظام الصرفي العربي.

ـ ابن كثير، (أبو الفداء، إسماعيل بن عمر، الحافظ (ـ ٧٧٤ هـ))، **البداية والنهاية**، بيروت، مكتبة المعارف، والرياض، مكتبة النصر، (١٩٦٦م). ص: ٣٣١/١١.

ـ ابن تَغْري بَرْدِي، (أبو المحاسن، جمال الدين، يوسف (ـ ٨٧٤ هـ))، **النجوم الزاهرة**، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب (د. ت)، ص: ٤ / ٢٠٥.

ـ السيوطي، (جلال الدين، عبد الرحمن (ـ ٩١١ هـ))، **بغية الوعاة**، صححه: محمد أمين الخانجي بقراءته على الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، القاهرة، مطبعة السعادة (١٣٢٦ هـ)، ص: ٣٢٢.

ـ طاش كبري زاده، (أحمدبن مصطفى (ـ ٩٦٢ هـ))، **مفتاح السعادة**، حيدر آباد الدكن، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية (د. ت)، ص: ١ / ١١٤.

ـ ابن العماد، (أبو الفلاح، عبد الحي، الحنبلي (ـ١٠٨٩ هـ))، **شذرات الذهب**، بيروت، دار المسيرة، ط ٢ (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) ص: ٣ / ١٤٠.

ـ الخوانساري، (محمد باقر بن زين العابدين (ـ ١٣١٣ هـ))، **روضات الجنات**، ص: ٤٢٤/٣.

ـ البغدادي، (إسماعيل باشا (ـ ١٣٣٩ هـ))، **هدية العارفين**، استامبول، وكالة المعارف، (١٩٥١م). ص: ٦٥٢/١.

ـ بروكلمان، (كارل)، **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة: مجموعة من الأساتذة بإشراف محمود فهمي حجازي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٣م). ص: ١ / ٥٣٧.

وقبل دراسة الصرف عند ابن جني لا بد من تحديد مفهوم الصرف ليكون أساساً يقوم عليه هذا البحث.وسيتم تحديد معنى الصرف في اللغة، ومفهومه لدى القدماء ومنهم ابن جني، ومفهومه الذي أخذت به هذه الدراسة.

وعند استعراض المناهج الحديثة في البحث اللغوي اعتمدت المنهج "الوصفي"؛ فكان من الواجب بيان حقيقة هذا المنهج، وتقويمه، وبيان الجوانب الإيجابية والسلبية فيه، وصولاً إلى اعتماد منهج في البحث، ومفهوم للصرف، ينبثقان من خصوصية العربية، وينسجمان مع المناخ الثقافي والفكري الذي نبتت فيه علومها.

ومع أن هناك مَنْ فرق بين الصرف والتصريف، إلا أن الدراسة أخذت بهما على أنهما شيء واحد، فحيثما وردت كلمة الصرف فإنها تعني التصريف.

١,١-**الصرف لغةً**:

وردت كلمة الصرف في المعاجم العربية بمعنى: التغيير "الصَّرْفُ: رَدُّ الشيء عن وجهه"[(١)]، و"صَرَّفَ الشيءَ: أَعْمَله في غير وجهٍ، كأنه يَصْرِفُه عن وجه إلى وجه. وتصريفُ الرياحِ: صَرْفُها من جهة إلى جهة"[(٢)].

ووردت بمعنى: الزيادة والتبيين، قال في (اللسان): "وَصَرَّفْنا الآياتِ، أي: بَيَّناها"، "وصَرْفُ الحديثِ: تَزْيينُهُ والزيادةُ فيه"، وفي حديث أبي إدريس الخولاني:

---

(١) ابن منظور: (جمال الدين، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ))، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر(د.ت)، مادة (صرف)، والزبيدي، (محمد مرتضى (ت١٢٠٥هـ))، **تاج العروس من جواهر القاموس**، القاهرة، المطبعة الخيرية، ط١ (١٣٠٦هـ)، مادة (صرف).

(٢) تاج العروس(صرف).

« مَنْ طلبَ صَرْفَ الحديثِ لِيَبْتَغِيَ به إقبالَ وجوه الناس إليه لم يَرِحْ رائحةَ الجنة » هو أَنْ يُزاد فيه ويُحَسَّنَ"(١).

وجاءت بمعنى: الاشتقاق، قال في (التاج): "والتصريف في الكلام اشتقاق بعضه من بعض". وهي كذلك في كتاب العين للخليل: "والتصريف اشتقاقُ بعضٍ من بعض"(٢).

فمفهوم الصرف لغةً هو مجموع هذه المعاني، وهي: التغيير، والزيادة، والتبيين، والتزيين، والاشتقاق. وهي معانٍ لا يكاد يزيد عليها مفهومُ الصرف كما عَرَّفه القدماء.

٢,١- مفهوم الصرف في مؤلفات القدماء:

علم النحو لدى القدماء يشمل علم الأصوات، والصرف، والإعراب، فكتاب سيبويه - وهو أقدم كتاب في النحو وصل إلينا - يشتمل على هذه العلوم جميعها، إذ يحتوي النصف الأول منه علم الإعراب، ويحتوي النصف الثاني علم الصرف

---

(١) وينظر الحديث في: أبو داود، (سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (. ٢٧٥ هـ))، **سنن أبي داود**، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، حمص، دار الحديث ط١ (١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤م)، ص: ٢٧٤/٥ (باب ما جاء في المتشدق في الكلام) ونصه: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ تَعَلَّمَ صَرْف الكلام ليَسْبِيَ به قلوبَ الرجال، أو الناس، لم يقبل الله منه يومَ القيامة صَرْفاً ولا عدلاً".

قال المنذري: ويشبه أن يكون الحديث منقطعاً.

(٢) الفراهيدي، (الخليل بن أحمد (. ١٧٥ هـ)) **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، إيران ـ قم، دار الهجرة، ط ١ (١٤٠٥ هـ)، ص: ١٠٩/٧.

وهو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن، من عباقرة اللغة وأئمتها، وهو واضع علم العروض، وأستاذ سيبويه. ولد ومات في البصرة، وعاش فقيراً صابراً. من كتبه: كتاب العين، وهو معجم في اللغة، وكتاب العروض، والنقط والشكل، ومعاني الحروف.(ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان١/١٧٢، وإنباه الرواة١/٣٤١، والأعلام٢/٣١٤).

والأصوات، فقد ورد فيه القلب المكاني، والإلحاق، وحروف الزيادة، والأبنية ومعانيها، والمنقوص والمقصور والممدود، والمصادر، والمشتقات، والتثنية، والجموع، والتذكير، والتعريف، والتنكير، والتصغير، والنسب، وتخفيف الهمز، والوقف والإمالة، والتقاء الساكنين، والإعلال والإبدال، والإدغام، ومخارج الحروف، ومسائل التمرين[١].

والتصريف عند سيبويه هو: أبنية الأسماء والصفات والأفعال، مضافاً إليها ما عُرِف فيما بعد باسم (مسائل التمرين). قال في الكتاب: "هذا ما بَنَتِ العربُ من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيرهُ من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريفَ والفعل"[٢].

ويتضمن كتاب (المقتضب)[٣] جميع الموضوعات الصرفية وهي: الميزان الصرفي، والاشتقاق والأبنية، والقلب، والإلحاق، وحروف الزيادة، وتصريف الفعل، والمقصور

---

(١) عضيمة، (محمد عبد الخالق) **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له**، القاهرة، مطبعة السعادة ط ١ (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م) ص: ٣٦٢ ـ ٦٢٦.

(٢) سيبويه، (عمرو بن عثمان بن قنبر (ـ ١٨٠ هـ))، **الكتاب** تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، والرياض، دار الرفاعي، ط٢ (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ص: ٤/ ٢٤٢.

سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة. ألف (الكتاب)أعظم كتاب في علم النحو والتصريف عرفته العربية. توفي سنة١٨٠هـ.(ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان٣/٤٦٣، ومراتب النحويين١٠٦، وطبقات النحويين٦٦، وبغية الوعاة٢/٢٢٩، وإنباه الرواة٢/٣٤٦، والأعلام٥/٨١).

(٣) المبرد، (أبو العباس محمد بن يزيد(ـ ٢٨٥ هـ))، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب(د. ت).

والممدود والمنقوص، وجمع التكسير، والتصغير، والنسب، وتخفيف الهمز، والتقاء الساكنين، والإمالة، والوقف، والإبدال والإعلال، والإدغام، ومخارج الحروف، ومسائل التمرين.

ويرى ابن السراج أن التصريف هو تصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وبيان ما عرض لها من تغيير، فيقول: "إنما سمي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام، وله حد يعرف به"[1].

وخص أبو علي الفارسي التصريف بكتاب مستقل سماه (التكملة)، ولكنه لم يسمه باسمه (التصريف)، بل جعله قسماً من النحو، فهو عنده: "التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، كالتثنية، والنسب، والمقصور والممدود، والعدد، والتأنيث والتذكير، والجمع، والتصغير، والمصادر، والمشتقات، والتصريف، والإدغام، وغيرها[2].

والمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة، ووفاته ببغداد(ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان٤/٣١٣، وإنباه الرواة٣/٢٤١، ونزهة الألباء١٤٩، وبغية الوعاة١/٢٦٩-٢٧١، وطبقات النحويين١٠١، والأعلام٧/١٤٤).

(١) ابن السراج، (أبو بكر، محمد بن سهل (. ٣١٦ هـ))، **الأصول**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١ (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م)، ص: ٣ / ٢٣١.

وابن السراج: أصغر تلاميذ المبرد وأحبهم إليه وأذكاهم وأعلمهم؛ قيل: مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله، من تلاميذه النابهين أبو علي الفارسي أستاذ ابن جني، مات سنة ٣١٦هـ وسنه ٣٢ سنة.

(٢) الفارسي، (أبو علي، الحسن بن أحمد (. ٣٧٧ هـ)) **التكملة**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض، عمادة شؤون المكتبات . جامعة الرياض، ط ١ (١٤٠١ هـ / ١٩٨١م)، ص: ٤.

والتصريف عند الرماني "تغيير يلحق الكلمة بزيادة، أو حركة، أو إبدال، أو نحو ذلك. والتصريف تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، وهو خلاف تغيير الإعراب، لأنه مع سلامة الصيغة، وتغييرُ التصريف مع انتقاص الصيغة"(١).

وأول كتاب مستقل في التصريف وصل إلينا كتاب المازني(٢) الذي شرحه ابن جني، وسماه (المنصف شرح تصريف المازني)، وهو يتضمن موضوعات الصرف التي وردت في كتاب سيبويه ومَن بعده باختلاف يسير.

وأبو علي ولد في مدينة فسا، وفيها نشأ، وارتحل إلى بغداد، وقرأ العربية على جملة من علماء عصره، ثم قصد سيف الدولة في حلب، فأقام عنده مدة مكرما، ثم عاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة البويهي، فعظمه، وتلمذ له. وصنف له أبو علي كتاب(الإيضاح في قواعد العربية). كان شديد العناية بالقياس، وعنه أخذه تلميذه أبو الفتح عثمان بن جني الذي صحبه زمناً طويلاً.كان نحويا مشهورا، بصري المذهب، مع أنه لم يكن مقلدًا لأحد من أئمة البصرة، وكانت له آراء انفرد بها عن البصريين. وكان موضع احترام الناس في وقته. أخذ عنه كثيرون. وله مصنفات كثيرة في النحو واللغة والقراءات، تقارب ثلاثة وثلاثين كتابا.توفي في بغداد عام(-٣٧٧هـ).

(١) الرماني، (أبو الحسن، علي بن عيسى (. ٣٨٤ هـ))، **شرح كتاب سيبويه** (مخطوط بغير أرقام)، نقلاً عن: هنداوي، (حسن)، **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة**، دمشق، دار القلم، ط ١ (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٦م)، ص: ١٨.

والرماني من كبار النحاة، ومن المعتزلة، أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد. له نحو من مئة مصنف، منها: شرح أصول ابن السراج، وشرح سيبويه، ومعاني الحروف.(ينظر في ترجمته: غربال الزمان٣٢٦، و الأعلام٤/٣١٧).

(٢)المازني(-٢٤٩هـ)، بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان، وقيل: مولى بني سدوس، نزل في بني مازن بن شيبان فنسب إليهم، وهو من أهل البصرة، أخذ اللغة عن أبي عبيدة معمر بن المثنى(-٢٠٩هـ)، وعن أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي(-٢١٦هـ)، وعن أبي زيد سعيد بن ثابت الأنصاري(-٢١٥ع) وغيرهم كثير.وأخذ عنه كثيرون، أبرزهم: المبرد(-٢٨٥هـ). وكتابه(التصريف) أقدم كتاب وصل إلينا في هذا العلم، وله مصنفات أخرى كثيرة. وكان حاذقا في النحو والتصريف واللغة واسع الرواية، ولم يتفق على سنة وفاته، وقيل: ٢٤٩، و٢٤٨، و٢٤٧، و٢٤٦هـ.

خلاصة القول أن الصرف أو التصريف وجد مع النحو، وكان يعد جزءاً منه، ولذلك اشتملت عليه كتبُ النحو القديمة، ثم انفصل عنه، واستقلت كتبٌ ببحثه، بعد سيبويه، وأن الموضوعات التي بحثوها كانت: القلب، والإلحاق والزيادة، والحذف، والإعلال والإبدال، والإدغام، ومخارج الحروف، وتغيير الحركات، والمصادر والمشتقات، والنسب، والتصغير، والإمالة، والجمع، والتثنية، والتذكير والتأنيث، والأبنية، والوقف، والمقصور والممدود، ومسائل التمرين.

وبالنظر في موضوعات الصرف أو التصريف لدى القدماء وتعريفاتهم له يتبين أنه لم يكن يخرج عن **التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي**.

٣,١– مفهوم التصريف عند ابن جني:

التصريف عند ابن جني هو التغيير الذي يلحق بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، وهو لا يختلف عن مفهومه لدى سابقيه، قال أبو الفتح: "التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول... فتتصرفَ فيها بزيادة حرفٍ أو تحريفٍ بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرُّف فيها والتصريف لها... فمعنى التصريف هو ما أرَيناكَ من **التلَعُّبِ بالحروف الأصول لما يُراد فيها من المعاني المُفادةِ منها، وغير ذلك**.

فإذ قد ثبت ما قدمناه فليُعْلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضربٍ: زيادة، بدل، حذف، تغيير حركة أو سكون، إدغام"[١].

(١) ابن جني، (أبو الفتح، عثمان (. ٣٩٢ هـ))، **التصريف الملوكي**، تحقيق: محمد سعيد النعسان، دمشق، دار المعارف للطباعة، ط ٢ (١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠م)، ص: ٥ ـ ٧.

ويرى أن « التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى»[1]، وأن "الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها، ولست أعني بالتصريف ها هنا التنقلَ في الأزمنة، نحو ضَرَبَ، ويضرب، وسيضرب، وإنما أريد تنقلَ أحوال الكلمة وتعاورَ الزيادة إياها"[2]. كما يرى أن التصريف إنما هو بحث في تغيير الكلمة وهي خارج الجملة، ثابتة لا تتغير بتغير موقعها فيها، قال في المنصف: "وأنه ـ أي التصريف ـ لمعرفةِ أنفس الكلم الثابتة، والنحوُ لمعرفة أحواله المتنقلة"[3].

ومن معاني الصرف عنده ما صار يعرف بمسائل التمرين، وهي في مجملها تدريبات لقياس مهارة المتقنين للصرف. والأحوال المتنقلة يراد بها هنا موقع الكلمة في الجملة أي الإعراب.

وأشار ابن جني إلى أهمية التصريف بأنه "يحتاج إليه جميعُ أهل العربية أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصَل إلى معرفة الاشتقاق إلا به. وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[4].

فقد جعله أبو الفتح الوسيلة الوحيدة لمعرفة أصول كلام العرب، ومعرفة الاشتقاق، بل إن "بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً، واتصالاً شديداً"[5]. غير أن

---

(١) ابن جني، (أبو الفتح، عثمان)، **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ١ (١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤م)، ص: ١ / ٣.

(٢) المنصف، ص: ٣٢/١.

(٣) المنصف، ص: ٤/١.

(٤) المنصف، ص: ٢/١.

(٥) المنصف، ص: ٣/١.

"التصريف وسيطةٌ بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق"[1].

ورأى أبو الفتح أن على دارس اللغة أن يبدأ بدراسة التصريف قبل النحو لأنه "من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة. إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد، ليكون الارتياض في النحو موطِّئاً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه"[2]. وهذا يتعلق بالجانب التعليمي للصرف، وليس بعلم الصرف بوصفه علماً نظرياً، فالتسلسل المنطقي يقضي بأن يبدأ بالجزء قبل الكل، وبالكلمة قبل الجملة.

وخلاصة القول أن مفهوم الصرف عند ابن جني يشمل التغير في الحركات والحروف من زيادة وحذف وبدل وإدغام، أي أنه يشمل كل ضرب من ضروب التغيير سواء أكان لغرض معنوي أم لفظي، كما أنه يشمل مسائل التمرين، ورأى أن هناك علاقة وثيقة بين التصريف والاشتقاق، بل إنه عد التصريف الوسيلة الوحيدة للاشتقاق. ويفهم من هذا أن الاشتقاق عنده شيء آخر غير التصريف. ويعني بالاشتقاق الاشتقاق الكبير، وليس الصغير الذي يعني أخذ كلمة من أخرى كضارب من ضَرَبَ، فهذا قد جعله من التصريف[3] وجعل الاشتقاق الكبير أقرب إلى اللغة منه إلى النحو.

---

(١) المنصف، ص: ١/٤.

(٢) المنصف، ص: ١/٤ ـ ٥.

(٣) التصريف الملوكي، ص: ٥ ـ ٦.

٢- المنهج

١,٢- الصرف والمنهج الوصفي

اعتمد كثير من الباحثين العرب المنهج الوصفي في دراسة اللغة اعتماداً كلياً أو جزئياً، وهو منهج يدرس اللغة دراسة علمية في زمان ومكان مُحَدَّدَيْنِ، وفي مستوى، أو مجال محدّد[١]. ويهتم بدراسة بنية أي لغة أو أية لهجة، فكل لغة وكل لهجة تتكون من أصوات، تنتظم في كلمات، تتألف منها جمل، لتعبر عن المعاني المختلفة[٢].

فينبغي تحديد **الزمان** الذي تُدرس في أثنائه الظواهر اللغوية، ويتغاضى عن استمراريته قصداً، وينظر إلى اللغة في ذلك الزمن على أنها ثابتة مستقرة. كما ينبغي تحديد **المكان** الذي تقيم فيه الجماعة اللغوية التي تُدرس لغتها. ويشمل **المستوى**، الوسيلةَ التي يستخدمها المتكلم في الاتصال: (اللغة المكتوبة أو المنطوقة)، و**المجالَ** الذي تستخدم فيه (لغة الشعر، لغة النثر، اللغة العلمية... الخ)، و**الموضوعَ** الذي يتحدث فيه، أو **الشخصَ** الذي يتحدث إليه[٣].

والمنهج الوصفي "ينظر إلى اللغة نظرة وصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية الموجودة بالفعل، ولا يهدف من ذلك إلى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة، بل كل ما يهدف إليه **هو وصف نظام اللغة (الصوتي، والصرفي،**

---

(١) حجازي، (محمود فهمي)، **علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية**، القاهرة، (د. ت)، ص: ٣٧ - ٣٨.

وعبد العزيز، (محمد حسن)، **مدخل إلى علم اللغة**، القاهرة، مكتبة الشباب، ط ١ (١٩٩٢م)، ص: ٤٦.

وقدور، (أحمد محمد)، **مبادئ اللسانيات**، دمشق، دار الفكر، ط ١ (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، ص: ٢٣.

(٢) محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، ص: ٣٨.

(٣) محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، ص: ١٣٨ - ١٤٠.

والنحوي) ووضع معاجمها. وقد كان اهتمام علماء اللغة الوصفيين باللغة المنطوقة عظيماً، فلم يولوا اللغة المكتوبة إلا اهتماماً ضئيلاً، لقد كانوا يرون أن اللغة نظام صوتي في المقام الأول"(١).

ولا يقبل المنهج الوصفي أي معايير مسبقة، "فاللغوي الوصفي يعتقد اعتقاداً جازماً في أن الكلام ذاته من حيث هو أصوات لا يتضمن ما يجعله صواباً أو خطأً، بل مدار الأمر إلى الجماعة التي تستخدم هذه اللغة"(٢). واللغويون الوصفيون يسجلون ما يقوله المتكلم تسجيلاً أميناً يصور ما قاله بالفعل لا ما ينبغي عليه أن يقوله، ولا يعني هذا أنهم يقتصرون في بحثهم على الكلام المنطوق فحسب (والذي يغلب أن يكون لهجة محلية أو اجتماعية)، بل إن مجال عملهم أيضاً دراسة اللغة الفصحى أو المعيارية (منطوقة أو مكتوبة) على النحو الذي تستخدم عليه بالفعل وقت الدراسة، لا على النحو الذي تصوره كتب النحو القديمة، والذي يرسمه جهابذة اللغة(٣).

ويميز الوصفيون بين ما هو علمي وما هو تعليمي، فالدرس العلمي يتوسل بالمنهج الوصفي أساساً، على حين أن الدرس التعليمي هو الذي يحتكم دوماً إلى قواعد الخطأ والصواب(٤). فلا معايير مطلقة للصفاء والصحة في اللغة، وليس كل تغيير تحريفاً أو إفساداً، لأن كل اللغات عرضة للتغير المستمر(٥).

---

(١) محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، ص: ١٣٥.

(٢) Dinneen **An Introduction to General Linguistics**, p. ٦.
(نقلاً عن محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، ص: ١٣٧).

(٣) المصدر السابق، ص: ١٣٧،
و David Crystal: **Dictionary of Phonetics and Linguistics**, p. ١١١.

(٤) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص: ٢٣.

(٥) فتيح، (محمد)، **في الفكر اللغوي**، بيروت، دار الفكر العربي، ط ١ (١٤١٠هـ/١٩٨٩م)، ص: ١٠٠.

وقد ظهر المنهج الوصفي في مطلع القرن العشرين على يدي العالم السويسري فردينان دي سوسير[١]. وكان استعمال "الوصفي" مصطلحاً في الدرس اللغوي نتيجةً للمنهج "التاريخي" الذي وجه أعمال اللغويين الأوربيين حتى أواخر القرن التاسع عشر[٢]. الذي كان يهدف إلى دراسة اللغة في مكان محدد في مراحل زمنية مختلفة لبيان التغيرات التي لحقتها في أثناء تلك المراحل[٣].

وقد أطلق دي سوسير على علم اللغة الوصفي (Synchronic Linguistics) ويعني به دراسة اللغة ووصفها في مدة زمنية محددة نظرياً[٤].

تأثر دي سوسير بعالم الاجتماع إميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨ . ١٩١٧)، الذي نظر إلى الوقائع الاجتماعية بوصفها "أشياء" ذات طبيعة عامة، يمكن إخضاعها للتجربة والملاحظة، بل إن دوركايم نظر إلى اللغة على أنها "شيء" وهي عامة وليست فردية[٥]. وتأثر أعلام الوصفيين الغربيين باتجاهات علمية كانت سائدة في زمانهم، فقد تأثر سابير بالعالم الأنثربولوجي فرانز بوعز Franz Boas، وتأثر بلومفيلد بالمذهب السلوكي[٦].

---

(١) الراجحي، (عبده)، **النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج**، بيروت، دار النهضة العربية، ط١ (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص: ٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٣.

(٣) محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، ص: ١٤٦.

(٤) David Crystal: Dictionary of Phonetics and Linguistics, p. ٣٧٥.

(٥) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ٢٦، وقد نقل عن:
Dinneen: An Introduction, p.p. ١٩٣-١٩٤.

(٦) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ٤٣.

وسعى دي سوسير إلى جعل علم اللغة علماً مستقلاً بذاته، وختم كتابه (محاضرات في الألسنية العامة) بقوله: "إن هدف الألسنية المنفرد والحقيقي إنما هو اللغة منظوراً إليها في ذاتها ولذاتها"[١].

وركز المنهج الوصفي اهتمامه على بحث الأنماط والتراكيب الشكلية في اللغة أكثر مما ركز على عنصر المعنى، وإن لم يهمله تماماً، فقد نظر هذا المنهج إلى "الأشكال اللغوية" باعتبارها أنماطاً يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات[٢]. وهذا ما يميزه من المنهج "التحويلي التوليدي" الذي طلع به تشومسكي في أواخر الخمسينيات، الذي لم يقف عند "وصف" الظواهر، وإنما سعى إلى "تفسيرها" على أساس من المنهج العلمي كذلك[٣].

٢,٢–نظرة في المنهج الوصفي:

انطلق معظم الباحثين اللغويين العرب المحدثين من المنهج الوصفي متأثرين بالباحثين الغربيين في أخذهم به، وفي نقدهم للنحو العربي، كما انتقد الغربيون النحو التقليدي، وهو "منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء. والذي نود أن نشير إليه هنا أن النحو التقليدي نحو غربي، وأن النحو الوصفي بحدوده العلمية الحديثة نحو غربي أيضاً، كلاهما نشأ وتطور في اللغات الأوربية"[٤].

---

(١) دوسوسير، (فردينان)، **محاضرات في الألسنية العامة**، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، جونيه (لبنان)، دار نعمان للثقافة، (١٩٨٤م)، ص: ٢٨٠.

(٢) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ٤٣، ٤٦.

(٣) المصدر السابق، ص: ٤٣.

(٤) عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ٤٥.

ومهما كان المنهج ثابت الأركان فإن الأخذ به يجب أن تسبقه عملية تقويم ونقد للتحقق من كفايته وثبات نتائجه، ويصبح ذلك ضرورياً أكثر عندما يوضع المنهج لدراسة لغة غريبة لا ترتبط باللغة التي نقل إليها بأي نوع من الارتباط، فكيف بهذا المنهج إذا نقل من زمنه إلى زمن آخر يعود إلى ما يزيد على ألف سنة كالنحو العربي؟

وهذا سابير من أعلام الوصفيين الغربيين لا يقبل بدراسة اللغة في ضوء تصورات سابقة، أو في ضوء "أنماط" من لغات أخرى، ويقول: بأن "الدراسة ينبغي أن تكون من واقع اللغة نفسها، ومن ثم رفض التقسيم التقليدي "لأقسام الكلام"، ورفض اعتبارها عالميات لغوية، ورآها تصنيفات غير صحيحة، وليست وحدات "وظيفية طبيعية"، وعلى الباحث أن يدرك أن لكل لغة أقسامها الخاصة، ولها تراكيبها المتميزة[1].

فكل لغة لها سماتها الخاصة، وما يصدق على لغة قد لا يصدق على غيرها وإن كانت من مجموعة واحدة. واختلاف اللغات بديهية لا تحتاج إلى برهان.

ثم إن الأسس النظرية التي أقيم عليها النحو العربي تختلف اختلافاً بيناً عن تلك الأسس التي قام عليها المنهج الوصفي. فقد نشأ النحو العربي لخدمة القرآن الكريم ضبطاً لنصه وفهماً لمعناه واستنباطاً منه، واتكأ على علم الكلام، وعلى القياس الذي جعله طائفة من الفقهاء طريقهم الوحيد إلى إدراك الأحكام[2]. بينما نشأ المنهج الوصفي وقد تأثر أصحابه ببعض مدارس علم الاجتماع وعلم النفس

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٣٦.

(٢) السامرائي، (إبراهيم)، **النحو العربي في مواجهة العصر**، بيروت، دار الجيل، ط ١ (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)، ص: ٣٨.

والأنثروبولوجيا[١]، وكلها لم تثبت لها صفة "العلمية" حتى اليوم. مع أن دي سوسير الواضع الأول للمنهج الوصفي يضفي عليه صفة "العلمية" المحضة بقوله: "إن هدف الألسنية المنفرد والحقيقي إنما هو اللغة منظوراً إليها في ذاتها ولذاتها"[٢]، ولا يمكن أن يقوم منهج علمي على أساسٍ من علوم لم تثبت لها صفة "العلمية" الكاملة.

وقول دي سوسير بأنه يدرس اللغة في ذاتها ولذاتها كالقول بأننا ندرس اللغةَ للغةِ، والفن للفن، متجردين من الدوافع والغايات. حتى تكاد أن تتحول دراسة اللغة إلى نوع من الترف العلمي، ولم يصل الوصفيون العرب "فيما كتبوه إلى إقرار "منهج وصفي" كان من شأنه أن يؤثر في الدرس النحوي... وبحيث تهيأ لهم ولغيرهم من طلابهم أن يبحثوا في النحو العربي ويقيموا منه مادة جديدة على وفق منهجهم الوصفي. لم يكن شيء من ذاك في النحو العربي، ولم نَرَ كتاباً في النحو للمراحل التعليمية قد صنف وفق هذا المنهج الجديد"[٣]. وكذلك لم يكن للنحو الوصفي الغربي "من أثر في الدرس التطبيقي، وهل تغيرت الكتب التعليمية في مادة النحو بسبب هذه الدعوات التي ترفض الأنماط المختلفة؟ لم يكن شيء من هذا، وما زال للغربيين نحو يدرسه الطلاب في المستويات التعليمية المختلفة يأخذ بالاعتبار المستوى الأدبي لكل لغة"[٤]. لا بل يصرح الوصفيون بأنهم لا يهدفون إلى وضع قواعد للغة، وإنما هم يصفون ما هو كائن لا ما يجب أن يكون[٥].

---

(١) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ٤٣.

(٢) دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص: ٢٨٠.

(٣) إبراهيم السامرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، ص: ١٠، ومطلوب، (أحمد)، **بحوث لغوية**، عمان، دار الفكر، ط ١ (١٩٨٧م)، ص: ١٠٨.

(٤) النحو العربي في مواجهة العصر، ص: ٣٧.

(٥) David Crystal: Dictionary of Phonetics and Linguistics, p. ١١١.

ويهتم المنهج الوصفي باللغة المنطوقة أكثر من اهتمامه باللغة المكتوبة، وهذا ما وجه أعمال الوصفيين إلى دراسة اللهجات العامية، "وليس في الإمكان أن ننظر معها في الإعراب الدارج العامي لتنوعه وتعدده، وأن الكثير منه قد انحرف في مستواه متجهاً إلى لسان دارج قريب من الفصيح. ولو أننا صنعنا شيئاً من هذا لكان لنا عشرات من الأنماط العامية لا يمكننا أن نضبط فيها أنظمة واحدة من النحو، مختلفة في أبنيتها، غريبة عن المستوى العام اللغوي الذي يربط العرب بعامة"(١). وكثير من الدراسات الوصفية حول العربية ولهجاتها أعدت في الولايات المتحدة الأمريكية، وقدمت لنيل درجة الدكتوراه في علم اللغة(٢).

وجه المنهج الوصفي اهتمامه إلى الأنماط والتراكيب الشكلية في اللغة، أكثر مما اهتم بالمعنى، "والنحو عند العرب دراسة تركيب العبارة وما يقدم من معنى"(٣).

و"إن معظم الدراسات اللغوية الحديثة لا تزال بعيدة عن أصحاب اللغة لصعوبتها وانصراف الكثيرين عنها، فكيف تصلح للغة العربية وينتفع بها الباحثون العرب خير انتفاع؟"(٤).

والمناهج الحديثة سريعة التغير، أي أنها موجات سريعة شهد القرن العشرون كثيراً منها، وكان آخرها منهج تشومسكي الذي عاد إلى اللغويين القدماء وأدخل عنصر المعنى في استنباط القواعد بعد أن أهمله أنصار المنهج الوصفي. وتغيرت البنيوية إلى تحويلية.

---

(١) النحو العربي في مواجهة العصر، ص: ٣٦.

(٢) محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، ص: ٣٨، (الحاشية رقم ١٢).

(٣) أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ص: ١٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١٠٨.

ثم إن هذه المناهج تجعل العربية عرضة لمهب الريح، وهي اللغة المرتبطة بكتاب الله وبالأمة العربية... لقد كادت هذه المناهج وما تولد عنها تزعزع كيان اللغة العربية، لأنها طبقت قسراً ولم تستلهم استلهاماً(١).

وقد تعرض المنهج الوصفي للنقد في الغرب، فوصف بالتعقيد والغموض وكثرة المصطلحات واختلافها فيما بينها، واشتغال أهله بالمسائل التافهة. قال ماريو باي:

"فإن علماء اللغة الوصفيين يجب أن يدركوا أن التعقيدات غير الضرورية التي يخضعون لها علمهم لا تساعد على انتشار منهجهم، أو جعله مرغوباً فيه، وكثيراً ما سمعنا شكاوى من دارسي علم اللغة أنهم لا يفهمون أي شيء منه. ولا يمكن نسبة كل هذه الشكاوى إلى التقصير في الإعداد أو إلى نقص الاستعداد الذكائي. وإن هناك عبئاً ثقيلاً ملقىً على كواهل أولئك الذين يريدون نشر أي علم وجعله قريباً إلى عامة المثقفين ليكسب أنصاراً وأتباعاً جدداً، وهذا عن طريق استخدام مصطلحات متفق عليها، ومناهج مناسبة، والكف عن الاشتغال بالمسائل التافهة"(٢).

تلك بعض المآخذ على المنهج الوصفي الذي نقل إلينا عن علماء اللغة في الغرب، وقد بدا في وضعه هذا أنه غير ملائم لواقع اللغة العربية، وأنه لا بد أن تتوفر فيه الشروط الآتية ليكون مناسباً لهذا الواقع:

١ . أن يتحرر من ارتباطه بالمذاهب الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، ليحل محلها الارتباط بالفكر العربي الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية، فعلوم اللغة العربية نشأت في مناخ إسلامي، ولخدمة القرآن الكريم بالدرجة الأولى.

---

(١) بحوث لغوية، ص: ١٠٨.

(٢) ماريوباي، أسس علم اللغة، ص: ٢٢٩، وتنظر الصفحات: ٢٣٨، ٢٥٦ . ٢٥٨.

٢ . أن يركز اهتمامه على الشكل والمعنى معاً وليس على الشكل فقط، فقد كان البحث عن معاني القرآن الكريم أولى غايات البحث اللغوي العربي.

٣ . الاهتمام باللغة منطوقة ومكتوبة، فيتوقف عن دراسة اللهجات العامية المحلية، التي تفرق الأمة، وتقف خلفها أيادٍ مشبوهة، تمعن في الكيد للغة العربية.

٤ . أن يُستنبط من واقع اللغة العربية، لا أن يُجْتلب لها من بيئات لغوية غريبة، حين يُخلَع من جذوره ليغرس في تربة أخرى.

٥ . التحرر من العبثية النظرية، وتحديد الدوافع والغايات السليمة، فبدل أن يَدْرُسَ المنهجُ الوصفيُّ اللغةَ لذاتها ومن أجل ذاتها تكون دراسته لها محددة الغاية، وهي: كشف نظام اللغة، وفهمها، وتعليمها بأيسر السبل وأقصرها.

٦ . إفراد الفصحى بالعناية والدراسة، لتكون نموذجاً عالياً ترتفع الأجيال إليه، لا أن ينحط ليوافق الأجيال.

٣,٢–مفهوم الصرف ومنهج البحث في هذه الدراسة:

اللغة كل لا يتجزأ، ولا سبيل إلى دراستها إلا بالمنهج المتكامل الذي يعبر عن حقيقتها، ويتناول جميع فروعها: الأصوات، والكلمات، والجمل، والدلالات، وما إفراد فرع من هذه الفروع بالدراسة إلا تسهيل للبحث، وليس اقتطاعاً لذلك الفرع من دوحته.

ويستفاد من تعريف القدماء للصرف أو التصريف، أنه«التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي».

فالصرف هو التغيير في بنية الاسم والفعل لغرض معنوي أو لفطي، فالتغيير المعنوي في الاسم إنما هو لنقله من الإفراد إلى التثنية والجمع، ومن التنكير إلى

التعريف، ومن التذكير إلى التأنيث، ومن التكبير إلى التصغير، ومن عدم النسبة إلى النسبة.

والتغيير المعنوي في الفعل يشمل: الزيادة لمعنى، والفعل في دلالته على الزمن، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وما يعتريه من تغيير ينقله من المبني للمعلوم إلى المبنى للمجهول، ومن اللزوم إلى التعدي، ومن عدم التضعيف إلى التضعيف، كما يشمل ما تؤديه الأبنية من معان خاصة، كالمطاوعة والسلب، والمغالبة...وغيرها.

أما التغيير اللفظي فيشمل كل تغيير صوتي لا يترتب عليه تغيير في المعنى، فيدخل فيه الإبدال والإعلال، والزيادة، والحذف، والتسكين والتحريك، والمد والقصر، الأفعال الصحيحة والناقصة، والمخالفة في حركة العين بين الماضي والمضارع، كما يشمل الأبنية والأحكام الخاصة بها.

أما مفهوم الصرف الذي أخذت به هذه الدراسة فهو **دراسة التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي**، وهذا يقتضي دراسة التغيير في بنية الأسماء المتمكنة، و الأفعال المتصرفة، مستبعداً منه الحروف، والأسماء الموغلة في البناء، والأفعال الجامدة؛ لأنها لا تقبل التصريف.

ولم تتعرض الدراسة للتغيرات التي تحدث في بنية الكلمة لغرض لفظي؛ لأن التغير اللفظي ينظر إليه على أنه ضرب من الدراسة الصوتية.

وعندما تتناول الدراسة تصريف الأفعال والأسماء لابد لها من بحث الزيادة والأصلية، والأبنية، سواء أكانت خاصة بالأفعال أم بالأسماء، فالزيادة تلحق الأسماء والأفعال، وأحكام الأبنية تنطبق عليهما على حد سواء. وسواء أكانت الزيادة لغرض معنوي أو لفظي.

ولأن أبا الفتح كان «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنف في ذلك كتباً أَبَرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه» كما قال ياقوت[1]، فقد كان لزاماً على دارس تصريفه أن يخصص باباً يعرض فيه نماذج من آراء ابن جني في مسائل الخلاف، لبيان مكانته بين علماء الصرف، وتوضيح ما تميز به، فكان إسهاماً منه في وضع أسس هذا العلم وبناء صرحه.

ولن تتسع الدراسة للمقارنة مابين صرف ابن جني، وصرف المتقدمين عليه، ولكنها حرصت على الإشارة إلى موضع المسألة الصرفية التي يعالجها ابن جني في كتاب سيبويه، أو كتب أبي علي الفارسي، وإثبات ما نصا عليه في الحاشية، ولاسيما إذا كان فيه مخالفة لابن جني، أو توضيح لمقصده. وأعرضت الدراسة عن الإشارة إلى آراء غيرهما لأنه لم يُضف شيء من التصريف ذو بال مابين سيبويه وأبي علي، ومعظم ما جاء منه لم يكن أكثر من شرح لتصريف سيبويه، أو تبويب له.

أما أبو عثمان المازني فقلما كان يخرج على أقوال سيبويه، إذ إنه عرض تصريف سيبويه عرضاً مبسطاً موجزاً.

وليس من خطة الدراسة الموازنة بين تصريف ابن جني والتصريف في الدراسات الحديثة، إلا لمحات تعرض هنا وهناك؛ ذلك أنه لا يجوز تخطي حاجز الزمن، فما بيننا وبين ابن جني ما يزيد على ألف عام، خطت فيه جميع العلوم خطوات واسعة مما يجعل الموازنة عديمة الجدوى إن لم تكن وضعاً للأمور في غير نصابها.

كما أن الدراسة لم تَخُضْ في علم الأصوات عند ابن جني على الرغم مما بينه وبين علم التصريف من ارتباط؛ لأن علم الأصوات بفرعيه: علم طبيعة الأصوات.

---

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء: ص: ٨١/١٢.

(Phonetic) وعلم وظائف الأصوات (Phonology) إنما هو موضوع آخر غير التصريف من جهة، ومن جهة أخرى فقد تناوله دارسون آخرون سبقوني إليه، وفيما قدموه غنىً عن إعادة درسه[(١)].

فالبحث الذي تنهض به هذه الدراسة إنما هو **دراسة وصفية لعلم الصرف عند ابن جني، بوصفه دراسةً للتغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي**، كما تناولت دراسة التغيير المشترك بين الغرضين المعنوي واللفظي؛ فلا مفر من دراسة الحروف الأصلية والزائدة؛ لأن الأصل في زيادة المبنى أن تؤدي إلى زيادة في المعنى، ولكنها قد تكون زيادة لفظية لاتحدث في الكلمة معنىً جديداً؛ ولذلك فقد تناولت الدراسة باب الأصلية والزيادة، كما تناولت بعض التبدلات الصوتية التي لا بد منها عند الحديث عن التغيرات التي تعتري الأفعال في تصريفها بين الماضي والمضارع والأمر، مما يقتضي دراسة كثير من مسائل الإعلال والإبدال، دون أن تكون دراستها مقصودة لذاتها؛ فليس من خطة الدراسة أن تتناول التغيرات الصوتية اللفظية التي لا تؤدي إلى تغيير في المعنى.

---

(١) ينظر: النعيمي، (حسام سعيد)، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، دار الرشيد، (١٩٨٠م).

وفليش، (هنري)، **التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني**، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢٣ (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م) ص: ٥٣-٨٩.

والرفاعي، (بدر الدين قاسم)، **الصوتيات عند ابن جني**، مجلة التراث العربي، ع١٥ و١٦ (رجب ـ شوال ١٤٠٤هـ/نيسان ـ تموز ١٩٨٤)، ص: ٧١-٨٥.

والمصري، (عبد الفتاح)، **الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة**، المرجع السابق، ص: ٢٧٦-٣٢١.

الفصل الثاني

الأصلية والزيادة

الفصل الثاني

الأصلية والزيادة

تمهيد

معرفة الحرف الأصلي من الزائد قضية مهمة في العربية، ولا سيما أهميتها في المعاجم العربية، وذلك لتحديد موضع الكلمة في المعجم من جهة، ومعرفة معناها الأصلي والمعاني الطارئة للزيادة من جهة أخرى. فالمعاجم العربية رتبت حسب جذور الكلمات، وما الجذر إلا الحروف الأصلية فيها، ولا تعرف تلك الحروف إلا بمعرفة الحروف الزائدة، ومواضعها، وأغراض زيادتها، وأحكامها.

والعربية لغة اشتقاقية، والكلمات فيها أُسَر، لها فروع وأصول، ويمثل الجذر – الذي يغلب أن يكون ثلاثياً – الجد الأكبر للأسرة، وهو الذي يعبر عن المعنى العام لطائفة من الكلمات المتفرعة عنه، سواء بزيادة الحروف مصوغةً في نفس الكلمة، أم ملصقة بها، أم محذوفةً منها، أم بتغيير في حركاتها وسكناتها.

والبحث في الأصلية والزيادة تحليل لبنية الكلمة العربية، ومعرفة حقيقتها، لاستنباط الأصول التي نشأت عنها، وللإسهام في كشف نظام العربية في مفرداتها، ووصفه، تسهيلاً لدرسه وتدريسه.

وتزاد الحروف لأغراض متعددة، منها: الزيادة لمعنى، وهي أهم تلك الأغراض، والزيادة للإلحاق، وللتعويض، وللمدّ، ولإمكان النطق بالساكن، ولبيان الحركة والحرف، ومنها الزيادة في أصل الوضع.

وستركز هذه الدراسة على الزيادة في الكلمة المؤدية إلى تغيير في المعنى، انسجاماً مع غرضها من جهة، ومع أهمية الزيادة المعنوية من جهة أخرى.

و قد يُظن أن الحكم على حرف بالزيادة لا يجدي نفعاً حين لا يغير ذلك في معنى الكلمة، ولكنه أمر لا بد منه لوضع الكلمة في المعجم مرتبةً في بابها، ومعرفة معناها العام، والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها، والتنوع في المعاني التي يمكن أن تؤديها.

وهذا الباب يبحث في الحروف الأصلية والزائدة، وفي أغراض الزيادة، وأحكامها، كما آلت إليه على يدي أبي الفتح عثمان بن جني، سواء ما أخذه عن أشياخه وبخاصة أبو علي، أم ما أخذه عن سابقيه، ولا سيما سيبويه، أم ما تفرد فيه.

وإن كان ما زاده النحاة والصرفيون على ما في (الكتاب) قليلاً، لا يتجاوز الشرح، والتعليل، والاستدراك، إلا نادراً.

١ –معرفة الأصلي والزائد

الحروف الأصلية هي "التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها، إلا أن يُحذف شيءٌ من الأصول تخفيفاً أو لعلة عارضة، فإنه لذلك في تقدير الثبات. وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاءَ الفعل وعينَه ولامَه، وقابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار، ولم يقابلوا به فاءَ الفعل ولا عينَه ولا لامَه، بل لفظوا به ألبتة. من ذلك قولنا: قَعَدَ، مثاله: فعَلَ، فالقاف فاء الفعل، والعين عينُه، والدال لامُه، فالحروف إذنْ كلها أصول، فإذا قلت: يقعد زدتَ الياءَ وصار مثاله يفعُل، فالياء زائدة؛ لأنها ليست موجودة في قعد، والقاف والعين والدال موجودة أين

تصرفت الكلمة نحو قاعد، ومتقاعد، ومقتعد، فالألف والميم والتاء زوائد؛ لأنها ليست موجودة في قَعَدَ "[1]

والكلمة التي تقتصر على الحروف الأصول هي الكلمة " المجردة "، فإذا زيد فيها حرف أو أكثر فهي " المزيدة ". والحروف الأصول تقابل (فَعَلَ)، أما الزوائد فتوضع في الميزان الصرفي بلفظها، فهي ليست بفاء ولا عين ولا لام. كما أن الحروف الأصول هي جذر الكلمة الذي يحمل معناها العام، والحروف الزائدة هي التي تُوجِّه معانيها الخاصة، ولكنها تسقط في بعض تصاريف الكلمة، ولا تثبت ثبات الأصول.

والحرف الزائد لا يعني أنه " لوحذف من الكلمة لدلَّت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها؛ ألا ترى أن الألف من (ضارب) زائدة، فلو حذفتها لقلت: ضَرِب، لم يَدل على اسم الفاعل بعد الحذف، كما يدل عليه قبل الحذف"[2]، ولكنها تدل على المعنى العام للجذر، وهو عملية الضرب.

٢–وسائل معرفة الزائد من الأصلي:

لحروف الزيادة مواضع تكثر فيها، فتكون تلك المواضع دلائل عليها، وهناك وسائل لمعرفة الحرف الأصلي من الزائد، أهمها ما يأتي:

١,٢– الاشتقاق:

وهو أهم الوسائل لمعرفة الأصلي من الزائد، ولا يلجأ إلى الوسائل الأخرى إلا إذا جُهِلَ الاشتقاق؛ ذلك أن الحرف الزائد يسقط في بعض تصاريف الكلمة، والأصلي يثبت فيها، إلا أن يحذف تخفيفاً أو لعلة عارضة، فالأصلي "

---

(١) التصريف الملوكي: ١٠ – ١١، وينظر المنصف: ١ / ١١ – ١٢، وسر صناعة الإعراب: ٦٩.

(٢) المنصف١/١١.

يحفظ نفسه بظهوره في تصرف أصله، وليس كذلك الزائد، ألا تراه لا يستمر في تصرف الأصل استمرار الأصلي ؟ "[1]. فالألف في (كتاب) زائدة؛ لأنها تسقط في (كتب، ويكتب، ومكتوب). قال أبو عثمان المازني: " فإذا وجدت حرفاً من حروف الزيادة. يشتق من معناه ما يذهب فيه فاجعله زائداً، نحو (رَعْشَنٍ)؛ لأنه من الرعشة" [2]، فالنون في (رعشن) زائدة لأنها ساقطة في (الرعشة).

" والاشتقاق يدل على أن النون في (نَهْشَل) والتاء في (تَوْءَم) أصلان، وذلك قولهم: " نَهْشَلتِ المرأةُ " إذا أَسَنَّتْ، ونَهْشَلتْ: فَعْلَلَتْ، فالنون في نَهْشَل فاءٌ بمنزلتها في نَهْشَلتِ، وليس في كلامهم (نَفْعَلَتْ)، وأما تَوْءَم فيدل فيه على زيادة الواو وأن التاء أصل قولهم في الجمع: تُؤَامٌ، وتُؤام: فُعال، فالتاء فاء، والهمزة عين" [3].

٢.٢– القياس:

ويُلجأُ إليه إذا عُدم الاشتقاق، فإذا وردت كلمة لا يعرف اشتقاقها ينظر إلى مثالها (وزنها)، فإن كان على وزن الأصول قضي بأن حروفها جميعها أصول، وإن خالف أحد حروفها مثيله من الأصول قضي بزيادته، وأكثر ما يحتاج إلى هذه الوسيلة إنما هو في الحكم على التاء والنون بالزيادة أو الأصلية، فإذا وردت كلمة فيها تاء أو نون " فانظر إلى التاء أو النون، فإن كان المثال الذي هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول فاقْضِ بأنهما أصلان. وإن لم يكن المثال الذي هما فيه بهما أو بإحداهما على زنة الأصول فاقض بأنهما زائدتان،

---

(١) ابن جني، (أبو الفتح، عثمان (– ٣٩٢ هـ))، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، ط٢ (د. ت)، ص: ١ / ١٣٨، والتكملة: ٢٣١، ٢٤٢.

(٢) المنصف: ١ / ١٦٦، والكتاب ٤ / ٣٢٥، وفيه: " وكل حرف من حروف الزوائد في حرف فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة، وكذلك ما هو بمنزلة الاشتقاق ".

(٣) المنصف: ١ / ١٠٣.

مثال ذلك قولنا: عَنْتَر، فالنون والتاء جميعاً أصلان، لأنهما بإزاء العين والفاء من جعفر، ألا ترى أن في الأصول مثال فَعْلَل ؟.. فأما التاء في تُرْتَب فزائدة؛ لأنه ليس في الأصول مثل جُعْفَر. وكذلك تُدْرَأ أيضاً لا فرق بينهما. هذا من طريق القياس، وقد شهد به أيضاً الاشتقاق؛ لأن" تُرْتَب " من الشيء الراتب، و" تُدْرَأ " من دَرَأْتُ، أي: دَفَعْتُ"(١).

٣,٢- الكثرة:

وهي من الأصول التي بنى عليها أبو الفتح، فكثرة زيادة الحرف في موضع تؤنس بالحكم عليه بالزيادة إذا ورد في الموضع نفسه، إن لم يُعرَف له اشتقاق، فالواو في تَوْءَم هي الزائدة دون التاء؛ لأن " فَوْعَلاً في الكلام أكثر من تَفْعَلَ؛ ألا ترى أن باب كَوْثَر وجَوْهَر وقَوْصَرة وحوقل وكوكب أكثر من باب تَأْلَب ؟ فحمله على الأكثر هو القياس"(٢).

والهمزة تكثر زيادتها أولاً، فإذا جاءت بعدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة، ومثلها الياء، وذلك لكثرة ورودهما في هذا الموضع زائدتين؛ " لأنك لا تشتق شيئاً على هذا المثال وفي أوله همزة أو ياء إلا أصبتهما فيهما زائدتين؛ ألا ترى أن أبيض من البياض، وأسود من السواد، وأحمر من الحُمْرة، وأخضر من الخضرة، وكذلك جميع ما يَرد من هذا النحو، فإنه يُحْمَلُ ما يُجْهَلُ على ما يُعْرَف، ويقاس الغائب بالشاهد" (٣)

---

(١) ابن جني، (أبو الفتح، عثمان (- ٣٩٢ هـ))، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١ (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م)، ص: ١٦٧ - ١٦٨. وينظر المنصف ١ / ١٠٢ - ١٠٥، والخصائص ١/١٩٨، ٢٥٦ و ٣ / ٦٦.

(٢) المنصف ١/١٠٢.

(٣) المنصف ١/١٠٢.

وذهب سيبويه في (عَنْسَل) إلى زيادة النون، وأخذها من عَسَلانِ الذئب، بينما ذهب محمد بن حبيب [1] إلى أن اللام زائدة والنون أصلية، وأخذها من (العَنْس)، ورأى أبو الفتح أن قول محمد بن حبيب أضعف القولين محتكماً إلى الكثرة، فقال: " لأن زيادة النون ثانيةً أكثر من زيادة اللام في كل موضع، فكيف بزيادة النون غير ثانية ؟ وهو أكثر من أن أحصره لك" [2].

٣–حروف الزيادة

الزيادة نوعان:

الأول: زيادة بتضعيف الحرف، سواء أكان الحرفان متواليين، أو فصل بينهما حرف آخر، وهذه الزيادة تصيب جميع الحروف العربية ما عدا الألف؛ نحو كَرَّمَ وزَلْزَلَ، وقَلْقَلَ، ودَدَن.

الثاني: زيادة بحروف مخصوصة، وعددها عشرة حروف، وهي حروف "سألتمونيها"، أو " اليوم تنساه "، أو " هويت السمان " [3]، وهي: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام.

هذه الحروف لا ترد زائدةً في كل موضع، وإنما يجوز " أن تزاد في بعض المواضع، فيقطع عليها هناك بالزيادة إذا قامت عليها الدلالة، ولسنا نريد أنها لا بد من أن تكون في كل موضع زائدة، هذا محال، ألا ترى أن (أوى) مثاله فَعَلَ، وأن الهمزة والواو والياء التي انقلبت الألف عنها كلها أصول، وإن كان قد

---

(١) محمد بن حبيب(–٢٤٥هـ) بن عمرو الهاشمي بالولاء، أبو جعفر، البغدادي، من موالي بني العباس، وهو علامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر.مولده ببغداد، ووفاته بسامراء. من كتبه: كتاب من نسب إلى أمه من الشعراء، والأمثال على أفعل.(بغية الوعاة٢٩، وتاريخ بغداد٢/٢٧٧، والأعلام٦/٧٨).

(٢) الخصائص٢/٤٨–٤٩.

(٣) المنصف١/٩٨، والملوكي٨–٩.

يمكن أن تكون في غير هذا الموضع زوائد" [1]؛ ولذلك قال أبو عثمان المازني: " باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة" [2].

ولكن الزيادة في هذه الحروف العشرة أفشى من الحذف [3]، وأكثر ما يرد زائداً منها حروف المد: الألف، والياء، والواو [4]، وحكم الحركات كحكم حروف المد، من حيث إنها فروع عنها. والحروف العشرة تعد أخف الحروف عندهم، وأقلها كُلْفةً عليهم[5]، ولكلٍّ منها موضع تكثر فيه زيادته، وغرض يؤديه، أو معنى يعبر عنه، وفيما يأتي بيان ذلك.

٤-أغراض الزيادة:

الغرض الأول للزيادة هو الزيادة في المعنى؛ لأن الزيادة في المبنى الأصل فيها أن تؤدي إلى الزيادة في المعنى، والغرض الثاني هو الزيادة اللفظية التي لا ينشأ عنها تغيير في المعنى، وقد تكون الزيادة اللفظية لازمةً، كزيادة همزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن؛ إذ لا يمكن الابتداء به، وقد تكون غير ذلك، كالزيادة من أصل الوضع، فمثلاً: ورد عن العرب قولهم: " افْتَقَرَ "، ولم يرد مُجَرَّدُه " فَقُرَ "، والمعنى فيهما واحد. وتقسم أغراض الزيادة إلى قسمين: زيادة لفظية، وزيادة معنوية:

٤,١- الزيادة اللفظية:

---

(١) التصريف الملوكي١٢، والمنصف١/٩٩.

(٢) المنصف١/٩٨.

(٣) سر صناعة الإعراب٥٦٧.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٥٦٦.

(٥) سر صناعة الإعراب: ٨١١.

وهي الزيادة التي تخص الجانب الصوتي، دون أن تحدث تغييراً في المعنى، ويقصد بها الاستخفاف، وتحسين اللفظ بالكلمة، أو إلحاقها ببناء كلمة أخرى لتتصرف تصرفها، إغناءً للغة وتوسعاً فيها، وفيما يلي عرض لأهم أنواع الزيادة اللفظية:

١,١,٤ –الزيادة للإلحاق:

وهي " زيادة في الكلمة تبلغ بها زِنَةَ الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يُبْلَغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يُبلغ بها الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يُلحَق به شيء"[١].

فما زيد فيه للإلحاق كثير، منه "كَوْثَر وصَيْرَف " فالواو والياء فيهما زائدتان؛ لأنهما من الكثرة والصرف، وهما ملحقان بجَعْفَرٍ وسَلْهَب، وكذلك جَدْول، الواو فيه زائدة مُلحقَة بجعفر، وقد قيل: جِدْوَل بكسر الجيم، فالواو في هذا زائدة مُلْحِقة له ببناء دِرْهَم وهِجْرَع وهِبْلَع.

و من ذلك: سَمَيْدَع، الياء فيه زائدة مُلْحِقَةٌ بفَرَزْدَق، ومثاله: فَعَيْلَل، وكذلك فَدَوْكَس، وهذا أكثر من أن يُضبَط، وإنما أذكر منه ومن نظائره ما يدعو إليه القياس [٢].

والإلحاق يكون في الأفعال والأسماء، فقد أرادوا أن يَتَّسِعوا في الأفعال كما اتسعوا في الأسماء، فألحقوا الثلاثية بالرباعية، فالواو والياء في حَوْقَلَ وجَهْوَرَ وَبَيْطَرَ ونظائرها لا تكون إلا زوائد؛ " لأنهما لا يكونان أصولاً في ذوات الأربعة

---

(١) المنصف: ١/٣٤-٣٥.

(٢) المنصف ١/١٣-١٤.

إلا في التضعيف، فَحَوْقَلَ نظير كَوْثَر، وجَهْوَرَ نظير جَدْوَل" [1]. والدليل على زيادة الواو في حَوْقَلَ وجَهْوَرَ أنهما مشتقان من الحَقْلَة والجَهارةِ، كما أن بَيْطَرَ مشتقة من البَطْر، وهو الشقُّ في جلد أو غيره.

" فإذا أرادوا أن يُلْحِقوا الثلاثة بالأربعة بزائدة في آخره زادوا ياءً في آخره، فسَلْقَيْتُ ملحَق بدَحْرَجْتُ " [2]. ويطرد الإلحاق بتكرير اللام في الفعل أو الاسم ليلحق الثلاثي بالرباعي نحو: مَهْدَدٍ وجَلْبَبَ، ويكون سماعياً بزيادة الواو والياء، في نحو كَوْثَرٍ وجَهْوَرَ [3].

ومعنى هذا أنك " لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق من ضَرَبَ اسماً أو فعلاً أو غير ذلك لجاز، وكنت تقول: ضَرْبَبَ زيدٌ عَمْراً، وأنت تريد ضَرَبَ، وكنت تقول: هذا ضَرْبَبٌ قد أَقْبَلَ، إذا جعلته اسماً، وكذلك ما أشبه هذا، ولم يكن يجوز لك أن تقول: ضَوْرَبَ زيدٌ عمراً، ولا هذا رجلٌ ضَوْرَبٌ؛ لأن هذا الإلحاق لم يطرد اطراد الأول فلا تَقِسْهُ"[4].

ويطرد إلحاق الرباعي بالخماسي بتكرير لامه أيضاً نحو قَفَعْدَد ملحَق بسَفَرْجَل، ويكون سماعياً إذا كانت الزيادة من غير موضع اللام.

والثلاثي يلحق بالخماسي نحو عَفَنْجَج، فالنون وإحدى الجيمين زائدة، وحَبَنْطىً ودَلَنْظىً وسَرَنْدىً، النون والألف زائدتان؛ لأنك تقول: حَبِطَ بطنُه، ودَلَظَهُ بيده، وسَرَدَهُ، فهذا من الثلاثة وقد ألحق بالخمسة كما ألحقت الأربعة بها[5] .

---

(١) المنصف ١/٣٨-٣٩.

(٢) المنصف ١/٤٠-٤١.

(٣) المنصف ١/٤٢-٤٣.

(٤) المنصف ١/٤٣.

(٥) المنصف ١/٤٩.

قال أبو الفتح: " اعلم أنك إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكررت اللام قضيت بزيادتها، وذلك نحو قَرْدَدٍ وجَلْبَبَ، فالدال والباء الأخيرة زائدتان لأنهما قد تكررتا " [1] .

والألف تلحق ببنات الثلاثة آخراً فتلحقها بالأربعة من الأسماء نحو مِعْزىً، وأَرْطىً، فمِعْزى ملحَق بهِجْرَعٍ، وأرطىً ملحَق بجَعْفَر [2]. والدليل على زيادة الألف في معزى أنهم يقولون في معناه: مَعَزٌ ومَعْزٌ ومعيزٌ، فتذهب الألف في الاشتقاق. ويدل على أن الألف في آخر أرطىً زائدة أنهم يقولون: أَديمٌ مَأْروطٌ إذا دُبغ بالأرطى، فقد ذهبت الألف في الاشتقاق، فمعزىً فِعْلىً، وأرطىً فَعْلىً [3]

٢,١,٤–الزيادة للمد:

وحروفه: الألف، والياء، والواو، وبابها الزيادة [4]. وأحياناً يكون الغرض من زيادتها مجرد مدِّ الصوت بِها، كالواو في عجوز، وعمود، والياء في جَريب، وقضيب، والألف في كتاب و سِراج، لم يُرَدْ بهذه وما أشبهها إلا امتداد الصوت والتكثير بها، ولأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المد في كلامهم [5]، ليكون المد عوضاً عن شيء قد حذفوه، أو لِلِين الصوت فيه... أو للحاجة إلى الاتساع في الكلام، لأنهم قد يعبرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطر إلى الاتساع، فمن هاهنا احتيج إلى الزوائد المكثِرةِ للكلام[6].

---

(١) المنصف ١/٤٧.

(٢) المنصف ١/٣٥.

(٣) المنصف ١/٣٦.

(٤) الخصائص ١/٢٣٢.

(٥) امنصف ١/١٤.

(٦) المنصف ١/١٥.

ومن الزيادة لضرب من التوسع [1] زيادةُ الألف في قَبَعْثَرىً [2].

٣,١,٤- الزيادة من أصل الوضع:

وهي الزيادة التي لحقت الكلمة من أصل وضعها، فلا يتكلم بها إلا بزائد، نحو افتقر، الذي لم ينطق به إلا على مثال افْتَعَلَ، والزيادة لازمة له، وهي الهمزة والتاء في أوله، وقولهم: فقير يشهد بأنهم كانوا قد قالوا فيه: فَقُرَ، مثل ظَرُفَ فهو ظريف، وكذلك اشْتَد، لم ينطق به بلا زيادة، لم يقولوا: شَدَّ في هذا المعنى، وقولهم: شديد، كأنهم قد قالوا فيه: شَدُدْتُ وإن لم يجيئوا به. قال سيبويه: " استغنوا بافْتَقَرَ واشْتَدَّ عن فَقُرْتُ وشَدُدْتُ، كما استغنوا باحمارَّ عن حَمِرَ. يريد أن احْمارَّ أيضاً لم ينطق بالماضي منه إلا بزائد نحو: احْمَرَّ واحْمارَّ. كما استغنوا بارْتَفَعَ عن رَفُعَ وعليه جاء رفيع[3]. يريد أن قولهم: رفيعٌ: فَعيل، وفَعيل إنما يأتي من فَعُلَ نحو كَرُمَ فهو كريم[4]. وكذلك قولهم: اقطارَّ النَّبْتُ واقْطَرَّ واشْمَأْزَزْتُ، لم يستعملوها إلا بتكرير اللام، فهذا ونحوُه مما لم يُنْطَق به إلا بزيادة؛ لأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون الْمَسْتَغْنَى عنه مُسْقَطاً من كلامهم [5].

٤,١,٤- الزيادة لبيان الحركة:

وذلك كزيادة الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة، نحو اِرْمِهْ إذا وقفت وأنت تريد: اِرْمِ، فإذا وصلتَ قلت: اِرْمِ يا رجلُ، وفي نحو﴿ماليَهْ ﴾[الحاقة: ٢٨]، و﴿واقْتَدِه﴾[الأنعام: ٩٠]. وكذلك الألف في " أنا " زائدة لبيان فتحة

---

(١) الخصائص ٣١٦/١.

(٢) المنصف ٥١/١.

(٣) الكتاب: ٣٤/٤.

(٤) المنصف: ١٥/١- ١٦.

(٥) المنصف: ١٧/١.

النون في الوقف، فَبُيِّنَتِ الفتحة بالألف كما بُيِّنَت الكسرة بالهاء؛ لأن الهاء مجاورة للألف، ومثل ذلك ما حكاه سيبويه مِنَ أن مَنْ من العرب من يقول في الوقف: " قالا "، وهو يريد: " قال " فَيبين الحركة بالألف، وقد قالوا في الوقف: " أَنَهْ " فبينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف، وكلتاهما ساقطة في الوصل [١].

٥,١,٤- الزيادة للتمكُّن من النطق بالساكن:

وذلك كزيادة همزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن بعدها: لما لم يمكن الابتداء به [٢]، وموضع زيادتها الفعل [٣]، وقد زيدت في عشرة أسماء، ومع لام التعريف.

٢,٤- الزيادة المعنوية:

وهي زيادة حرف في الكلمة أو أكثر تؤدي إلى زيادة في المعنى، وتُعد أبرز أغراض الزيادة، بل هي الأصل فيها، منها التنوين الذي دخل الكلامَ علامةً للخفة والتمكن والتنكير وغيره، ومنها حروف المضارعة، ونون التوكيد، ولام التعريف.

والزيادة المعنوية نوعان: زيادة مصوغة في نفس الكلمة، كحروف المضارعة، وزيادة لصقية غير مصوغة في الكلمة، كألف المثنى ويائه، ونون التوكيد وغيرها، فما مواضع تلك الزيادة وما معانيها ؟

---

(١) المنصف: ١/ ٩ —١٠، وينظر الخصائص: ٢ /٣١٨.

(٢) سر الصناعة: ١١٢، والمنصف: ١ /٥٣.

(٣) سر الصناعة: ١١١.

١,٢,٤–مواضع الزيادة ومعانيها:

لكل حرف من حروف الزيادة موضع تكثر فيه زيادته، وموضع تقل فيه، وربما اختص الحرف بالموضع لا يوجد زائداً إلا فيه [١]؛ فلا بد من تحديد تلك المواضع، وإقامة الأدلة عليها. كما أنه لكل حرفٍ منها معنى يؤديه، أو أكثر. وسواء أكان مصوغاً في الكلمة أم ملصقاً بها. وفيما يلي عرض مفصَّل لمواضع حروف الزيادة، ومعانيها، مستخلصة من كلام ابن جني، مرتبة على حروف الهجاء:

١,١,٢,٤– الهمزة:

موضع زيادة الهمزة أن تقع أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو قولك: أحْمَر وأصفر وأخلقُ وأبلق، فالهمزة زائدة، ومثاله: أَفْعَل [٢]. وسواء عُرف الاشتقاق أم لم يعُرف. وأما إن كان في الكلمة حرف يجوز أن يكون زائداً، أو وقع فيها تكرير لم تقَضِ بزيادة الهمزة إلا بدليل [٣]، فإن كانت الهمزة في أول الكلمة وبعدها أربعة أحرف أصول فهي أصلية، والكلمة بها خماسية، نحو إصْطَبْل، وإبْرَيْسَم وإبراهيم وإسماعيل [٤].

---

(١) التصريف الملوكي: ١٢.

(٢) التصريف الملوكي: ١٥، وسر الصناعة: ١٠٧، والمنصف: ١ / ٩٩ – ١٠٠، والخصائص: ١ / ١٩٨، والكتاب: ٤ / ٢٣٥ و ٣٠٧، وفيه: " فالهمزة تُزاد إذا كانت أول حرف في الاسم رابعة فصاعداً، والفعل، نحو أفكل، وأذهب، وفي الوصل في ابن واضرب" .

(٣) المنصف: ١ / ١٠٠.

(٤) الملوكي: ١٦، وسر الصناعة: ١٠٧، والكتاب: ٣ / ٤٣٠، وفيه: " لأن الألف (**الهمزة**) إذا جعلتها زائدة لم تُدْخلها على بنات الأربعة ولا الخمسة، وإنما تدخلها على بنات الثلاثة ". وينظر: الفارسي، (أبو علي، الحسن بن أحمد (– ٣٧٧ هـ)، المسائل **الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١ (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م)، ص: ٣٧٩.

وإذا كانت الهمزة وسطاً لم تُزَدْ إلا بثَبَت، وذلك نحو: زِئْبِر، وضِئْبِل، وجُؤْذُر، وبَرْأَلَ الديكُ، أي نَفَشَ عُرْفَه، الهمزة في هذا كله أصل؛ لأنها حشوٌ، وذلك قليل، قالوا: شَمْأل وشَأْمَل، ومثالهما: فَعْأَلٌ وفَأْعَل، فالهمزة زائدة، لقولهم: شملت الريح [١]، فالهمزة أصل إذا كانت وسطاً أو آخِراً حتى ينهض الدليل على أنها زائدة [٢]. فالهمزة أصل في نحو: اطْمَأَنَّ، وتَكَرْفَأَ السَحابُ.

وأما **همزة الوصل** فموضع زيادتها الفعلْ، وقد زيدت في أسماء معلومة، وحرف واحد.

فأما **الفعل** فتقع منه في موضعين

أحدهما: الماضي إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف وأولها الهمزة فهي همزة وصل، وذلك نحو: اقْتَدَرَ، وانْطَلَقَ، واسْتَخرَجَ، واحْمَرَّ، واصْفارَّ.

والموضع الآخر: مثال الأمر من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة، وسكن ما بعده، وذلك نحو: يَضْرِبُ، ويَقْتُلُ، ويَنْطَلِقُ، ويَقْتدِرُ، فإذا أمَرْتَ قلت: اضرِبْ، انْطلِقْ، اقْتَدِرْ [٣]

وزيدت همزة الوصل في الأسماء التي هي مصادر لأفعال ماضية مبدوءة بهمزة وصل، وكانت المصادر مبدوءة بهمزة أيضاً، نحو: اقْتَدَرَ اقْتِداراً، واشْتَغَلَ

---

(١) المُلوكي: ١٦-١٧، والمنصف: ١/١٠٥، وسر الصناعة: ١٠٨، والكتاب: ٣٢٥/٤، وفيه: " الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبت". وفي الكتاب: ٢٤٨/٤: " وتلحق الهمزة غير أول، وذلك قليل، فيكون الحرف على فعْلأ، وذلك نحو: ضهيْيأ صفةً، وضهيأ اسم، وعلى فُعائل نحو: حُطائط وجرائض، وفعْأل وفأْعل، قالوا: شمْأل وشأْمل وهو اسم".

(٢) سر الصناعة ١٠٧-١٠٨، والتكملة ٢٣٣.

(٣) سر الصناعة: ١١١-١١٢، وينظر: ابن جني، (أبو الفتح، عثمان(-٣٩٢هـ)، **اللمع**، تحقيق: حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب، ط٢(١٤٠٥هـ /١٩٨٥م)، ص: ٢٨٩.

اشْتِغالاً، واسْتَخْرَجَ استخراجاً. أي أنها زيدت في أمر الثلاثي وماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما.

كما زيدت في عشرة أسماء أخرى من غير المصادر، وهي: ابْن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، واسم، واست، وابْنُم بمعنى ابن، وايْمُن في القَسَم[1].

ومتى اسْتُغْني عن همزة الوصل بغيرها فإنها تحذف، ففي الاستفهام يقال: أَبْنُ زيدٍ عندك؟ حذفت همزة الوصل استغناءً عنها بهمزة الاستفهام [2].

فأما الحرف الذي زيدت فيه همزة الوصل فلام التعريف، نحو: الغلام والجارية[3].

وتُزاد همزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها، وهي التي تثبت في الابتداء، وتحذف في الوصل [4]، وكان حكمها أن تكون ساكنة؛ لأنها حرف جاء لمعنى، ولاحظَّ له في الإعراب، وهي في أول الحرف [الكلمة] كالهاء التي لبيان الحركة بعد الألف في آخر الحرف في وازَيْداَهْ، و واعَمْراهْ، و وأميرَ المؤمنيناه، فكما أن تلك ساكنة فكذلك كان ينبغي في الألف[الهمزة] أن تكون ساكنة، وكذلك أيضاً نون التثنية، ونون الجمع، والتنوين، وهؤلاء كلهن سواكن، فلما اجتمع ساكنان هي والحرف الساكن بعدها كُسرِتْ لالتقائهما، فقلت: اضِربْ، اذْهَبْ [5].

---

(١) سر الصناعة: ١١٤- ١١٥، والمنصف: ٦٥/١، ٥٨.

(٢) اللمع: ٢٩٠.

(٣) سر الصناعة ١١٥، والمنصف ٦٥/١.

(٤) اللمع ٢٨٧.

(٥) سر الصناعة ١١٢-١١٣، وينظر: المنصف ٥٣/١.

وقد اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها؛ لأنها كثيراً ما تحذف تخفيفاً مع أنها أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة كما في خُذْ وكُلْ ومُرْ ؟ [1]، وأصلها: أُأْخُذْ، وأُأْكُلْ، وأُأْمُرْ، فلما اجتمعت همزتان، وكثر استعمال الكلمة حُذفت الهمزة الأصلية، فزال الساكن، فاستُغْنِيَ عن الهمزة الزائدة [2]

" وإن شئت فقل: إنما زادوا الهمزة هنا لكثرة زيادة الهمزة أولاً، نحو: أفْكَل، وأيْدَع، وأُبْلُم، وإصبع، وأُتْرُجَّة، وإزْفَنَّة، ولم تكثر زيادة غير الهمزة أولاً كزيادتها هي أولاً، فلما احتاجوا إلى زيادة حرف في أول الكلمة، وشرطوا على أنفسهم حذفه عند الغنى عنه، وذلك في أكثر أحواله؛ لأن الوصل أكثر من الابتداء والقطع، ولم يجدوا حرفاً يطرد فيه الحذف اطراده في الهمزة، فأتَوا بها دون غيرها من سائر حروف المعجم، لا سيما وهي... أكثر الحروف زيادةً في أوائل الكلم " [3].

وهمزة الوصل في الأسماء والأفعال مكسورة، إلا أنها قد ضمت من الأفعال في كل موضع كان ثالثها مضموماً ضماً لازماً، وذلك نحو: اُقْتُلْ، اُخْرُجْ. وإنما ضموا الهمزة في هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضم بناءً لازماً، ولم يعتدُّوا الساكن بينهما حاجزاً لأنه غير حصين [4].

فأما لام التعريف فالهمزة معها مفتوحة، وذلك لأن اللام حرف، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال. وكذلك همزة (ايْمُن) لا غير مفتوحة من الأسماء العشرة [5].

---

(١) سر الصناعة: ١١٣.

(٢) سر الصناعة ١١٢.

(٣) سر الصناعة ١١٤.

(٤) سر الصناعة: ١١٦، وينظر المنصف: ١ /٥٤، واللمع: ٢٩٢، والتكملة: ١٧.

(٥) سر الصناعة: ١١٧، والمنصف: ١ /٦٥، وينظر اللمع: ٢٩٣.

وتزاد همزة الوصل وبعدها النون زائدة في صيغة المطاوعة في نحو انْفَعَلَ، كما تزاد وبعدها تاء للمطاوعة أيضاً، وذلك في صيغة افْتَعَلَ وما تصرَّفَ منه. وتزاد بعدها السين والتاء في صيغة اسْتَفعَلَ. وتزاد في صيَغ افْعالَلْتُ، وافْعَلَلْتُ، وافْعَوَّلْتُ، وافْعَلَلَّ[١].

وتَرِدُ همزة القطع في أول الكلمة، أصليةً وزائدة. وسميت همزة القطع لأنه ينقطع باللفظ بها ماقبلها عما بعدها [٢].وإذا دخلت على الماضي اللازم نقلتْهُ إلى التعدية، وتسمى همزة النَّقْل، قرأ مجاهد [٣] وحُمَيْد [٤]: ﴿ ذلك الذي يُبْشِرُ﴾ [الشورى ٢٣]، قال أبو الفتح: " وجه هذه القراءة أقوى في القياس، وذلك أنه يقال: بَشِرَ زيدٌ بكذا، ثم نقل بهمزة النقل، فقيل: أبْشَرَهُ الله بكذا، فهذا كمرَّ زيدٌ بفلان، وأمرَّه اللهُ به، ورَغِبَ فيه، وأرْغَبَهُ اللهُ فيه [٥].

---

(١) المنصف: ١/٧١-٧٨و٨٠-٨٢و٨٩ -٩١، والكتاب: ٤ /٢٨٣-٢٨٤.

(٢) اللمع ٢٨٧.

(٣) مجاهد(-١٠٤هـ) بن جبر، أبو الحجاج، المكي، مولى بني مخزوم، تابعي، قارئ مفسر، أخذ التفسير عن ابن عباس.قال الذهبي فيه: شيخ القراء والمفسرين.(طبقات الفقهاء٤٥، وميزان الاعتدال٣/٩، والأعلام٥/٢٧٨).

(٤) حُمَيد بن أبي حميد الطويل(نحو١٤٢هـ): الإمام الحافظ، أبو عبيدة البصري، مولى طلحة الطلحات، وهو من أصحاب الحسن البصري، ثقة صدوق. (تذكرة الحفاظ١/١٥٢، وسير أعلام النبلاء٦/٣٧٥، والأعلام٢/٢٨٣).

(٥) ابن جني، (أبو الفتح، عثمان "- ٣٩٢ هـ ")، **المحتسَب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، الجزء الأول، تحقيق: علي النجدي ناصف، و عبد الحليم النجار، و عبد الفتاح شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط١، (١٣٨٦ هـ)، والجزء الثاني، تحقيق: ناصف وشلبي، القاهرة، (١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م)، ص: ٢ / ٢٥١.

وهمزة القطع من حروف المضارعة، التي تلحق أول الماضي، فتنقله من الماضي إلى الحال أو الاستقبال، أي أنها تجعله صالحاً لزمانين [١]. وتدل على الفاعل المتكلم المفرد.

وتأتي للتذكر في أول الكلمة عند الوقف، نحو: ألي، فإذا وصلت سقطت، نحو: الخليل [٢]، أي أن المتكلم إذا شرع بكلمة معرَّفة بلام التعريف، فنطق اللام، ونسي الاسم، فإنه يقول: ألي.. وهو يستذكر ما نسيه.

وما زيدت فيه الهمزة غير أول أحرف محفوظة، وهي شَمْأَل وشَأْمَل، وقُدائِم، أي قديم، وجُرائض (الأسد)، وامرأة ضَهْيَأَة. وزيادتها في هذه الكلمات لا تزيد في معناها شيئاً.

وقد اطردت زيادتها آخراً للتأنيث، نحو حمراء، وأصدقاء، وأنبياء، ونُفَساء[٣] .

وعدَّ أبو عثمان زيادة الهمزة آخراً للتأنيث من أمهات الزوائد [٤]. واستصوب أبو الفتح اعتبار الهمزة وحدها علامة التأنيث، ورفض رأي من عدَّ المدَّة علامة التأنيث، وذلك أن المدَّة إنما هي الألف التي قبل الهمزة، وعلامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة، إنما تكون آخرها، نحو: حَمْدَةَ وحُبْلى [٥].

وزيدت الهمزة آخراً في خطاب المفرد مذكراً ومؤنثاً، نقول للرجل: هاءَ، وللمرأة: هاءِ، بمعنى خُذْ وخُذي [٦].

---

(١) المنصف ١/١٥.

(٢) الخصائص ٢/٣٣٧.

(٣) الملوكي: ١٧.

(٤) المنصف: ١ / ١٥٣.

(٥) المنصف: ١ / ١٥٤.

(٦) سر الصناعة: ١١٨.

٢,١,٢,٤ـ التاء:

أ- التاء أولاً: زيدت التاء في أوائل الأفعال الماضية للمطاوعة، كقولك: كسَّرْتُهُ فتكسَّرَ، وقطَّعْتُهُ فتقَطَّع، ودحرجتُه فتَدَحْرَجَ. ومن زيادتها في أوائل الأفعال الماضية قولهم: تَغافَل، وتَعاقَل، وتَجاهَلَ. وتزاد في أوائل الأفعال المضارعة لخطاب المذكر، نحو: أنت تقُومُ وتقعد، ولخطاب المؤنث نحو: أنتِ تقومين وتقعدين، وللمؤنثة الغائبة، نحو: هي تقوم وتقعد [١].

ب-التاء ثانية: لا تزاد التاء ثانيةً إلا في مثاليْ افْتَعَلَ واستْفعلَ [٢].

وللتاء قانون يعرف به من طريق القياس كونها أصلاً، أو زائدة، فإذا عدم الاشتقاق في كلمة فيها تاء يُنظر إلى وزنها فإن كان على زنة الأصول بها قضي بأنها أصل، وإلا كانت زائدة، مثل: عَنْتر، فالنون والتاء جميعاً أصلان، لأنهما بإزاء العين والفاء من جعْفَر، وكذلك التاء في صَعْتَر أصل؛ لأنها بإزاء الفاء من جعفر، فأما التاء في تُرْتَب فزائدة؛ لأنه ليس في الأصول مثل جُعْفَر [٣].

ج- التاء آخراً: وهي إما مربوطة، أو مبسوطة.

فالمربوطة: علامة تأنيث تلحق الأسماء المذكرة فتنقلها إلى التأنيث، نحو: مسلم ومسلمة، وتلفظ هاء عند الوقف، نحو قائمة وقاعدة. والتاء هي الأصل؛ لأن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، و الوقف من مواضع التغيير [٤].

---

(١) سر الصناعة: ١٥٩، وينظر الملوكي: ٢٣، والمنصف: ١ / ١٠٣ - ١٠٤ والتكملة: ٢٤١، وفيه: " التاء تكثر زائدة في تفعيل مصدر فعَّل، وتَفَعُّل، مصدر تَفَعَّلَ، وتفاعُل مصدر تفاعَلَ، وفي نحو التَّقْتال والتَّضْراب والتَّنْواء، وفي افتعل واستفعل".

(٢) المنصف: ١ / ٧٤، ٧٥، ٧٦، والملوكي: ٢٣.

(٣) سر الصناعة: ١٦٧ - ١٦٨، والملوكي: ١٩ - ٢٠.

(٤) سر الصناعة ١٥٩.

" فلما كان الوصل مما تُجرَى فيه الأشياء على أصولها في غالب الأمر ومطردِ اللغة، وكان الوقف مما تُغَيَّرُ فيه الأشياء عن أصولها، ورأينا عَلَم التأنيث في الوصل تاءً، نحو قائمتان و قائمتكم، و في الوقف هاء نحو ضاربة، وقائمة، علمنا أن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل " (١).

تعد تاء التأنيث في مثل تمرة وما أشبهها، و التاء التي يجمع بها التأنيث نحو مسلمات و صالحات من أمهات الزوائد (٢)، أي يكثر تصرفها في الكلام.

تزاد التاء للمبالغة في الوصف نحو ملولة، و" الهاء في ملول للمبالغة، مثلها في ضرورة، و فعول اسم الفاعل، لا يدخلها هاء التأنيث "(٣). قال أبو الفتح: " فأما قراءة العامة: ﴿ خالصة ﴾ [الأنعام: ١٣٩] فتقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصةٌ لنا، أي خالصٌ لنا، فأنّث للمبالغة في الخلوص، كقولك: زيدٌ خالصتي، كقولك: صَفِيِّي وثِقتي، أي المبالغ في الصفاء والثقة عندي، ومنه قولهم: فلان خاصتي من بين الجماعة، أي: خاصتي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة، وليكون أيضاً بلفظ المصدر نحو العاقبة والعافية، والمصدرُ إلى

---

(١) سر الصناعة: ١٦٢.

(٢) المنصف: ١ / ١٥٣، وفي الكتاب ٤ / ٣١٧: " وإنما دعاهم إلى أن لا يجعلوا التاء زائدةً فيما جاءت فيه إلا بثبت لأنها لم تكثر في الأسماء والصفة ككثرة الأحرف الثلاثة والهمزة والميم أولاً وإنما كثرتها في الأسماء للتأنيث إذا جمعتَ، أو الواحدة التي الهاء فيها بدل من التاء إذا وقفت."، وينظر: الفارسي، (أبو علي، الحسن بن أحمد(–٣٧٧هـ)، **البغداديات**، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني، ط١ (١٩٨٣ م)، ص: ٨٦، ٩٦.

(٣) ابن جني، (أبو الفتح، عثمان (– ٣٩٢هـ))، **الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي**، تحقيق: محسن غياض، بغداد، دار الحرية للطباعة (١٩٧٣م)، ص: ١٢٨، وينظر: الخصائص، ١/ ١٥٣.

الجنسية، فهي أعمّ وأوكد"[1]. كما زيدت آخراً لتوكيد معنى التأنيث في فَرَسَة وعجوزة [2].

أما المبسوطة: فقد أُنِّث بها مع الألف قبلها جماعةُ المؤنث، نحو قائمات وقاعدات. ولايؤنث بها إلا بعد حذف تاء المفردة، وزيادة الألف والتاء على آخر الكلمة. وأُنث بها لفظ الفعل الماضي، نحو: قامَتْ وقعدتْ [3].

وتكون التاء " اسماً مضمراًنحو قُمْتُ وقمتَ وقمتِ، وتكون حرفاًللخطاب نحوتاء أنتَ وأنتِ" [4]. وتزاد آخراً في نحو مَلكوت، وجَبَروت، فأما ملكوت فمن الملك. وجبروت من التَّجَبُّر، فالتاء فيهما زائدة، ومثالهما فَعَلُوت، ونظيرهما رَغَبُوت، ورَحَمُوت [5].

وبين موضع زيادة التاء وموضع زيادة النون شبه كبير؛ و لذلك فقد وردا في التصريف الملوكي تحت عنوان واحد [6].

٣,١,٢,٤-السين:

وقع الإجماع أن السين لا تزاد إلا في استفعل وما تَصَرف منه، نحو اسْتَخْرَجَ و اسْتَخْرِجْ ومُسْتَخْرِج[7]. وزيدت السين في أَسْطاعَ يُسْطيعُ عوضاً من

---

(١) المحتسب: ١/ ٢٣٢.

(٢) المحتسب: ٢/ ١١٥.

(٣) سر الصناعة: ١٥٩، والمنصف: ١/ ١٠٣-١٠٤.

(٤) سر الصناعة: ١٧٠و٦٥٢.

(٥) المنصف: ١/ ١٣٩.

(٦) الملوكي: ١٩.

(٧) الخصائص: ٣/ ٢٨٤، والملوكي: ٢٥، وسر الصناعة: ١٩٧، والمنصف: ١/ ٧٧، والتكملة: ٢٤٢، والكتاب: ٤/ ٢٨٤وفيه: " ولا تلحق السين في اسْتَفْعَلَ، ولا التاء ثانية وقبلها زائدة إلا في هذا ".

سكون عينه، وهذا مذهب سيبويه [١]، فقد ذهب إلى أن أصله أطاع يُطيع، وأن السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل، وذلك أن أطاع أصله: أَطْوَعَ، فنُقلت فتحة الواو إلى الطاء، فصار التقدير: أَطَوْعَ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن[٢].

وتَعَقَّبَ المبرد هذا القول بقوله: "إنما يُعَوَّض من الشيء إذا فُقِد وذهب، فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا وجهَ للتعويض منه، وفتحة العين التي كانت في الواو قد نقلت إلى الطاء التي هي الفاء، ولم تعدم، وإنما نقلت، فلا وَجْهَ للعوض من شيء موجود غير مفقود"[٣]. ورد أبو الفتح قول المبرد، واحتج لقول سيبويه.

ومن العرب من يزيد على كاف المؤنث سيناً ليبين كسرة الكاف، فيؤكد التأنيث فيقول: " مَرَرْتُ بِكِسْ، ونَزَلْتُ عليْكِسْ"، فإذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة[٤].

٤,١,٢,٤- اللام:

تزاد اللام على ضربين:

أ- زيادة مصوغة في نفس الكلمة.

ب-زيادة لمعنى ليست مصوغة في الكلمة.

فالزيادة المصوغة في نفس الكلمة: اللام في ذلك، وأولالك، وهنالك، وعَبْدَل وزيدل، فالذي يدل على زيادة اللام في ذلك قولهم في معناه: ذاك،

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٨٥، وفيه: " أَسطاعَ يُسطيعُ، جعلوا العِوَضَ السين: لأنه فِعْل، فلما كانت السين تزاد في الفعل زيدت في العوض: لأنها من حروف الزوائد التي تزاد في الفعل".

(٢) سر الصناعة: ١٩٩، والملوكي: ٢٥، وينظر الكتاب: ٤/٢٨٥، ٤٨٣.

(٣) سر الصناعة: ١٩٩-٢٠٠.

(٤) سر الصناعة: ٢٠٣.

ومعنى أولالك: أولئك. وقولهم: هناك، يدل على زيادة اللام في هنالك، ومعنى عَبْدَل كمعنى عَبْدٍ. ومعنى زَيْدَل معنى زيدٍ [(١)]. وقالوا للأَفْحَجِ: فَحْجَل، فاللام في هذا زائدة لا محالة. وقالوا: عَدَدٌ طَيْسٌ وطَيْسَلٌ للكثير [(٢)].

أما اللام التي زيدت لمعنى وهي غير مصوغة في الأمثلة فلحقت الاسم والفعل والحرف، وتكون عاملةً ذات معنى نحوي كاللام الجارة، واللام الجازمة، أو غير عاملة كلام الابتداء.

وأهم معنى صرفي لِلَّام هو التعريف، أي " نَقْل النكرة إلى معنى المعرفة"[(٣)]. وإنما دخلت عليها الهمزة لأنها ساكنة، فتوصلوا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها[(٤)].

والألف واللام في (الآن) زائدة، وكذلك لام الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، ولام اللات والعُزّى [(٥)].

" وذهب الخليل إلى أن " اَلْ " حرف التعريف بمنزلة " قَدْ " في الأفعال، وأن الهمزة واللام جميعاً للتعريف. وحُكي عنه أنه كان يسميها " اَلْ " كقولنا: " قَدْ " وأنه لم يكن يقول: الألف واللام، كما لا يقول في قَدْ: القاف والدال" [(٦)].

---

(١) سر الصناعة: ٣٢١ _ ٣٢٢، وينظر المنصف: ١ / ١٦٥ - ١٦٦، والملوكي: ٢٦.

(٢) سر الصناعة: ٣٢٣.

(٣) سر الصناعة: ٣٤٣.

(٤) سر الصناعة: ٣٣٣.

(٥) سر الصناعة: ٣٥٠، وينظر: ابن جني (أبو الفتح عثمان (-٣٩٢هـ))، **تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع**، تحقيق: محمد بهجة الأثري، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط٢ (١٤٠٠هـ/١٩٧٩م)، ص: ٢١٢.

(٦) سر الصناعة: ٣٣٣، وينظر المنصف: ٦٥/١.

وأخذ أبو الفتح برأي أبي علي قائلاً: "إن اللام وحدها هي حرف التعريف، وأن الهمزة إنما دخلت عليها لسكونها" [1].

والتعريف باللام ثلاثة أنواع: تعريف للواحد بعهد، وبغير عهد، وتعريف للجنس[2].

وأدخلت لام المعرفة في بعض المواضع على الفعل المضارع لمضارعة اللام لـ"الذي"، قال أبو الفتح: "قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد:

فيستخرج اليَرْبوعَ من نافقائه ومِنْ بيته ذي الشِّيحةِ الْيَتَقَصَّعُ

أي: الذي يتقصع [3].

واللام قد لحقت من الحروف موضعين، جاءت في أحدهما للتوكيد، وفي الآخر للتوصل إلى النطق بالساكن:

الأول: نحو قولك: لَعَلَّ زيداً قائم، إنما هو عَلَّ، واللام زائدة مؤَكِّدة" [4].

الثاني: اللام الداخلة على الألف في حروف المعجم، وهي (لا)؛ لأن الألف ساكنة، ولا يمكن النطق بها، فدعمها واضع الهجاء بحرف يقع الابتداء به، وهو اللام توصلاً إلى النطق بها ساكنة بحالها، فقال: لا [5].

---

(١) سر الصناعة: ٣٣٥، وينظر اللمع، ص: ٢٩٠، والتكملة: ١٦.

(٢) سر الصناعة: ٣٥٠.

(٣) سر الصناعة: ٣٦٨. و هو أبو زيد الأنصاري(٢١٥هـ)، سعيد بن أوس، أحد أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة، ووفاته بها.وهو من ثقات اللغويين، من كتبه: النوادر في اللغة، والهمز، والمطر، وخلق الإنسان.(وفيات الأعيان١/٢٠٧، ونزهة الألبا١٧٣).

(٤) سر الصناعة: ٤٠٦.

(٥) سر الصناعة: ٤٠٩.

٥,١,٢,٤- الميم:

موضع زيادة الميم أول الكلمة، كالهمزة [١]، فمتى اجتمع ثلاثة أحرف أصول وفي أولها ميم، قُضِيَ بزيادة الميم، حتى تقوم الدلالة على كونها أصلاً، وذلك نحو: مَشْهَدٍ، ومَضْرَب، ومقياس.

فإن اجتمعت أربعة أحرف أصول، وقبلهن ميم، قضي بكونها أصلاً، كالهمزة، نحو: مَرْزَجُوش، ميمه فاء، ووزنه فَعْلَلول [٢].

فإذا اجتمع حرفان أصلان وفي أولهما ميم، أو همزة، وفي آخرهما ألف، فالميم والهمزة زائدتان؛ " وذلك أنَّا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك، إلا أن تجد ثَبَتاً تترك هذه القضية إليه، وذلك نحو مُوسى، وأَرْوَى، وأَفْعَى، ومثالهما مُفْعَل، وأَفْعَل، وذلك أن مُفْعَلاً أكثر في الكلام من فُعْلَى، وأَفْعَل أكثر من فَعْلَى؛ ألا ترى أن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة ؟" [٣].

و" أصل زيادة الميم في الأول إنما هو لمعنى" [٤]، و الميم من زوائد الأسماء مخصوصاً بها أول المثال، نحو مَفْعَل، ومَفْعُول، ومِفْعال، و مُفْعِل. و" لما جاءت لمعنى ضارعتْ بذلك حروفَ المضارعة، فقُدمت، وجُعِل ذلك عوضاً من غلبة

---

(١) الخصائص: ٢/ ٥٠، وسر الصناعة: ٤٢٦، والمنصف: ١٢٩/١، وفي الكتاب: ٤/ ٣١٩: " لأن الميم زائدة أولاً لازمة لكل اسم من الفعل المزيد، وأنها لازمة لكل فِعْل في مَفْعُول و مُفْعَل ونحوهما، فهي كالهمزة في الكثرة أولاً".

(٢) سر الصناعة: ٤٢٦، والملوكي: ١٧، والتكملة: ٢٣٧، وفيه: " وهي تزاد أولاً في المصادر وأسماء الزمان والمكان، وتزاد في أول مفعول ومُفْعِل و مُفْعَل و مِفْعال و مِفْعَل ".

(٣) سر الصناعة: ٤٢٨، والكتاب: ٤/ ٣١٠، وفيه: " وتكون رابعة [الألف] وأول الحرف الهمزة أو الميم، إلا أن يكون ثَبَت أنهما من نفس الحرف، وذلك نحو أَفْعَى ومُوسى، فالألف فيهما بمنزلتها في مَرْمىً فإذا لم يكن ثبتٌ فهي زائدة أبداً، وإن لم تشتق من الحروف شيئاً تذهب فيه الألف ".

(٤) الخصائص: ٢/ ٤٨٢.

زيادة الفعل على أول الجزء، كما جُعل قلب الياء واواً في التقوى والبقوى عوضاً عن كثرة دخول الواو على الياء" (١).

" وقد زيدت الميم حشواً في دُلامِص، في قول الخليل، وزنه فُعامِل؛ لأنه من الدِّلاص، وهو البرّاق،. ونظيره قُمارِص، يعني القارص، فالميم إذن هنا زائدة، ومثاله فُماعِل... وقالوا للأسد: هِرماس، وهو من الهَرْسِ، فمثاله على هذا فِعْمال" (٢). ولكن زيادة الميم حشواً قليلة، و" زيادتُها آخِراً أقرب مأخذاً؛ لأنها لمّا تأخرت شابهت بتطرفها أول الكلمة الذي هو مَعَانٌ لها وَمظِنّةٌ منها" (٣)

" ويجوز على قياس قول الخليل أن يكون حُلْقُوم: فُعْلوم؛ لأنه من الحلق. وبُلْعوم: فُعْلُوم أيضاً؛ لأنه من البَلْع، وسَرْطَمَ: فَعْلَمَ؛ لأنه من الاستراط. ورأسٌ صُلادِم: فُعالِم؛ لأنه من الصَّلْد" (٤).

وزيدت الميم آخِراً أيضاً، وذلك في قولهم: اللهُمَّ، فالميم مُشَددة عوض في آخره من (يا) في أوله، ولا يُجمع بينهما إلاّ في ضرورة الشعر (٥).

ولَحِقَتْ في آخر المتمكن، وذلك نحو شَدْقَمٍ؛ لأنه العظيم الشِّدْقِ، وشجْعَم لقولهم:

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٣٦.

(٢) سر الصناعة: ٤٢٨ – ٤٢٩، وينظر المنصف: ١/ ١٥١ – ١٥٣، والخصائص: ٢/ ٥٠.

(٣) الخصائص: ٢/ ٥١، والمعَانُ: المباءة والمنزل. والتكملة: ٢٣٨ وفيه: " ولا تزاد الميم وسطاً إلا بثبت، كما لا تزاد الهمزة غير أول إلا بثبت ".

(٤) سر الصناعة: ٤٢٩ – ٤٣٠ والتكملة: ٢٣٨، والكتاب: ٤/ ٣٢٥، وفيه: " فأما الميم فإذا جاءت ليست في أول الكلام فإنها لا تزاد إلا بثبت، لقلتها وهي غير أول زائدةً ".

(٥) سر الصناعة: ٤٣٠.

الأُفْعُوانَ والشجاعَ الشَّجْعَما

إنما هو توكيده ومن لفظه، ودِرْدِم من الأَدْرَدِ، ودِلْقِم من الدَّلْق، وسيف دَلُوق، ودِقْعِم من الدَّقْعاء، وزُرْقُم من الزُّرْقَة" [1].

والميم في أنتما، وأنتم، وقمتما، وقُمتُمو، وضربتكما، وضربتكمو، ومررت بهما وبهمو، إنما زيدت لعلامة تجاوز الواحد، وأن الألف بعدها لإخلاص التثنية، والواو لإخلاص الجمع [2].

والميم من خواص زيادة الأسماء، ولا تُزاد في الأفعال إلا شاذاً، مثل: تَمَسْكَنَ الرجلُ، من المسْكَنَةِ، وتَمَدْرَعَ من المِدْرَعةِ، وتَمَنْدَلَ من المنديل، وتَمَنْطَقَ من المِنْطَقة، وتَمَسْلَمَ الرجلُ إذا كان يدْعَى زيداً أو غيره، ثم صار يُدْعَى مُسْلِماً. وحكى ابن الأعرابي [3] عن أبي زياد: فلان يَتَمَوْلَى علينا. فهذا كله تَمَفْعَلَ.

---

(١) سر الصناعة: ٤٣١ – ٤٣٢، والخصائص: ٢/ ٥١، ٤٣٠، والمنصف٦٩/٣.وينسب البيت إلى ابن جُبابة، وهو شاعر جاهلي لص، واسمه: المغوار بن الأعنق. وينسب أيضاً إلى مساور بن هند العبسي، والعجاج، وأبي حيان الفقعسي، والدبيري، وعبد بني عبس.(ينظر: خزانة الأدب٥٧٣/٤، والكتاب٢٨٧/١). وهو من رجز طويل في وصف الإبل وراعيها. والشجاع: ضرب من الحيات. والشجعم: الطويل.

(٢) سر الصناعة: ٤٣٢.

(٣) ابن الأعرابي، محمد بن زياد، أبو عبد الله، راوية، نسابة، علامة باللغة، من أهل الكوفة، غزير العلم بالشعر، مات بسامراء. له تصانيف كثيرة، منها: النوادر، ومعاني الشعر، وأسماء الخيل وفرسانها.(ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان٤٩٢/١، طبقات النحويين واللغويين٢١٣، تاريخ بغداد٢٨٢/٥).

وأبو زياد هو يزيد بن عبد الله بن الحر الكلابي(توفي نحو ٢٠٠هـ)، وهو عالم بالأدب، له شعر جيد، كان من سكان بادية العراق، ثم سكن بغداد، ومات بها، من كتبه: النوادر، والفروق، والإبل، وخلق الإنسان.(ينظر في ترجمته: خزانة الأدب للبغدادي١١٨/٣، وفهرست ابن النديم٤٤، والأعلام١٨٤/٨).

وقالوا: مرحبك الله ومسهلك، وقالوا: مخرق الرجل، وضعفها ابن كيسان [1]، وهذا كله مَفْعَلَ، ولا يقاس على هذا، إلا أن يشذ الحرف فتضمه إليه [2].

٤,٢,١,٦ – النون:

زيادة النون على ضربين: زيادة صيغت في نفس المثال المزيد فيه. والآخر: زيادة لحقت على غير معنى اللزوم.

الضرب الأول: قد زيدت النون أولاً في نحو نقوم، ونضرب، وانْفَعَل[3] وبابه، ونِفْرِجة. وزيدت في كل موضع من الكلمة ثانيةً، وثالثة، ورابعة، وخامسة، وسادسة، وسابعة. نحو: قِنْفَخْرٌ، وجَحَنْفَل، ورَعْشَن، وسكْران، وزعفران، وعَبَيْثُران.

الضرب الثاني: زيادة النون غير مصوغة في الكلمة [4]: زيدت علماً للجمع والضمير في نحو: الهِنْداتُ قُمْنَ ويَقُمْنَ، وعلامةً للجمع مجردة من الضمير نحو: قَعَدْنَ الهنداتُ.

وتزاد للتوكيد خفيفةً وثقيلةً في نحو ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق: ١٩]، و ﴿ لَنَسْفَعَنْ بالناصية ﴾ [العلق: ١٥].

---

(١) ابن كيسان: هو محمد بن أحمد، أبو الحسن(٢٩٩هـ)، عالم بالعربية نحواً ولغةً، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب. من كتبه: تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، المهذب في النحو، غريب الحديث، معاني القرآن، المختار في علل النحو.(ينظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين١٧٠، ونزهة الألبا٣٠١، وشذرات الذهب٢/٢٣٢، والأعلام٥/٣٠٨).

(٢) سر الصناعة: ٤٣٢ – ٤٣٣.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٨٣، وفيه: " ولا تلحق النون أولاً إلا في انْفَعَلَ ".

(٤) الكتاب: ٤/ ٣١٨ – ٣١٩، وفيه: " وكذلك النون وكثرتها في الانصراف، وفي الفعل إذا أكدتَ بالخفيفة والثقيلة، وفي الجمع والتثنية، فهذه النونات لا يلزمن الحرف، إنما هن كتاء التأنيث وهاء التأنيث في الوقف".

وتلحق علماً للرفع في الأفعال الخمسة، وتلحق التثنية والجمع الذي على حد التثنية عوضاً مما مُنِع الاسم من الحركة والتنوين، نحو: الزيدان والعمران، والزيدون والعمرون (١)

وتزاد في نحو غضبان وبابه وما ألحق به من نحو عريان وقحطان وعمران وعثمان وحِذْرِجان، وبعد الواو والياء في زيتون وغسلين.

ومتى حصلت الكلمة خماسية وثالثها نون ساكنة حكم بزيادتها نحو: جَحَنْفَل، وشَرَنْبَث، وغَضَنْفَر (٢).

فإن كانت النون غير ثالثة، وهي مع ذلك مقابلة لبعض الأصول في كلمة خماسية حكم بكونها أصلاً - ساكنةً كانت أو متحركة - حتى يدل الدليل على زيادتها (٣). فالساكنة نحو نون حِنْزَقْر، والمتحركة نحو نون جَنَعْدَل.

فأما ما دلت الدلالة على زيادته وهو متحرك (٤) غير ساكن فنحو نون كَنَهْبُل؛ لأنه ليس في الأصول مثل سَفَرْجُل، بضم الجيم، وأما الساكنة فنحو نون قِنْفَخْرٍ، النون زائدة، لقولهم في معناه: امرأة قفاخرية، ومثال قِنْفَخْر: فِنْعَلّ، كما أن مثال كَنَهْبُل فَنَعْلُل (٥).

---

(١) سر الصناعة: ٤٤٤ - ٤٤٩، وينظر الملوكي: ٢١.

(٢) الملوكي: ٢٢، والكتاب: ٤/ ٣٢٢، والمسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي: ٣٧٧. والتكملة: ٢٤٠، وفيه: " لأنها [أي النون] إذا كانت ثالثة ساكنة كانت بمنزلة الألف، ألا تراهما قد تَعاوَرَتا الكلمة الواحدة في شَرَنْبَثٍ و شُرابِث، وجَرنفس وجُرافس".

(٣) في الكتاب: ٤/ ٣٢٣: " فأما إذا كانت ثانيةً ساكنةً فإنها لا تزاد إلا بثبت، وذلك نحو حِنْزَقْر ".

(٤) في الكتاب: ٤/ ٣٢٣ - ٣٢٤: " وإذا كان الحرف ثانياً متحركاً أو ثالثاً فلا يزاد إلا بثبت، كما لم يُزَدْ وهو ثانٍ ساكناً إلا بثبت، وذلك نحو: جَنَعْدَل، لقلتها في الكلام، ولقلة مواقع الزوائد في مواضعها ".

(٥) الملوكي: ٢٢، وينظر المنصف ١/ ١٣٥ - ١٣٨.

والنون كالتاء [١] من حيث زيادتُهما، فإذا جاءتا في موضع يقابلان فيه أحد الأصول حُكم بأنهما أصلان، إلا أن يدل الاشتقاق على زيادتهما فيحكم بها، وإن جاءتا مخالفتين لبناء الأصول حكم بأنهما زائدتان، من ذلك قولنا: عَنْتَر، التاء والنون جميعاً أصلان، ألا ترى أن النون تقابل العين من جعفر، والتاء تقابل الفاء منه، وكلاهما أصل، فكلاهما إذن أصل. فأما نَرْجِس فالنون زائدة، ومثاله: نَفْعِل؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفِر بكسر الفاء، وكذلك تَنْضُب، التاء زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفُر بضم الفاء [٢].

" وإذا وجدت كلمةً في صدرها ثلاثة أحرف من الأصل، وفي آخرها ألف ونون، فاقض بزيادة الألف والنون، وإن لم تعرف الاشتقاق، لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرِف اشتقاقُه نحو: سِرْحان وسعدان" [٣].

فإذا جاء مضاعَفٌ في آخره ألف ونون نحو رُمّان، وعِدّان، وإِبّان، فسبيلك أن تحكم فيه بزيادة النون [٤].

" وأما قياس مذهب سيبويه: فأن يكون فُعْلان، بزيادة النون، لغلبة زيادة النون في هذه المواضع بعد الألف. ويدل على صحة مذهب سيبويه في أن الألف والنون إذا جاءتا بعد المضاعف كانتا بحالهما بعد غير المضاعف ما ورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوماً وردوا عليه فقال لهم: مَنْ أنتم ؟ فقالوا: بنو غَيّان، فقال عليه السلام: بل أنتم بنو رشدان. أفلا تراه كيف اشتق الاسم من الغَيّ والغواية حتى حكم بزيادة النون؛ لأنه قابله بضده، وهو قوله: "رَشْدان " وترك أن يشتقه من الغَيْن، وهو إلباس الغيم ؟... فصار غَيّان عنده

---

(١) في الكتاب: ٤/ ٣١٩: " فالنون نحو التاء، ولها خاصتُها في الفعل ".

(٢) الملوكي: ٢٠، والمنصف: ١/ ١٠٣.

(٣) المنصف: ١/ ١٣٣.

(٤) المنصف: ١/ ١٣٤.

مع التضعيف الذي فيه بمنزلة ما لا تضعيف فيه من نحو مَرْجان وسَعْدان، فكما يحكم بزيادة النون في مثل هذا من غير التضعيف، كذلك يحكم بزيادتها مع التضعيف " [1].

وأجريت الألف والنون الزائدتان مجرى الزيادة الواحدة، فقالوا في ترخيم عثمان: يا عُثْمَ، كما قالوا في ترخيم طلحة: يا طلح [2].

وزيدت النون علامةً للصرف والتنكير والتمكن، وهي المسماة تنويناً، وذلك نحو قولك: هذا رجلٌ وغلامٌ، ورأيت رجلاً وغلاماً، ومررت برجلٍ وغلامٍ، وهذا التنوين هو نون في الحقيقة [3].

وزيدت النون لوقاية الفعل من الكسر في نحو ضَرَبَني ويضربني، فالكسرة وقعت على النون لا على آخر الفعل. وزادوا هذه النون مع (إِنَّ) وأخواتها لمشابهتها الفعل، وزادوها أيضاً في نحو مِنّي وعَنّي، لأنهما لما سكن آخرهما أشبهتا الفعل [4].

٧,١,٢,٤- الهاء:

موضع زيادة الهاء آخر الكلمة [5]، فقد زيدت في أُمَّهات، وزنها: فُعْلَهات، لأنها بمعنى الأم، والواحدة أُمَّهَةٌ. قال الشاعر:

أُمَّهَتي خِنْدِفُ وإِلياسُ أبي

---

(١) المحتسب ١/٨٧-٨٨، والمنصف ١/١٣٤، والخصائص ١/٢٥٠.

(٢) المنصف ١/٥٢.

(٣) سر الصناعة ٤٨٩-٤٩٠.

(٤) سر الصناعة ٥٥٠.

(٥) المنصف ١/٢٦.

أي: أمي (١)

" و أجاز أبو بكر في قول من قال: أُمَّهة في الواحد أن تكون الهاء أصلية، وتكون فُعَّلَة...إلا أن قولهم في المصدر الذي هو الأصل: " أمومة " يقوي زيادة الهاء في أُمهة، وأن وزنها فُعْلَهة (٢).

وتزاد للتأنيث فيما لا يحاط به، نحو جَوْزَة ولوزة (٣)، ولبيان الحركة في نحو ﴿ماليَهْ﴾ [الحاقة: ٢٦] و ﴿ اقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]... ولبيان حرف المد نحو وازيداه، و واعمراه.

وزيدت الهاء في هَرَقْتُ عوضاً من سكون عين الفعل(٤). ويرى سيبويه، وتابَعَه أبو الفتح أن الأصل أَرْوَقْتُ أو أرْيَقْتُ، نُقلت فتحة العين عنها إلى الفاء، فصارت: أَرَوْقْتُ، فحذفت العين التي هي واو لالتقاء الساكنين؛ فصارت: أَرَقْتُ، فزيدت الهاء بعد الهمزة عوضًا عن السكون الذي كان على حركةَ العين، فصارت: أهْرقتُ، كما مر عند الحديث عن زيادة السين.

و زيدت الهاء في هِجْرَع وهِبْلَع؛ لأنهما من الجرع والبَلْع، وهما هِفْعَل (٥).

فأما الهاء في " إيّاه " فهي على مذهب أبي الحسن حرف جاء لمعنى الغَيْبة، كما أن الكاف في " إيّاك " عنده حرف جاء لمعنى الخطاب (٦).

---

(١) سر الصناعة ٥٦٣-٥٦٤، وينظر الملوكي ٢٤.والبيت لقصي بن كلاب، كما في جمهرة اللغة٣/٢٦٧، واللسان(أمم). وخندف: أم مدركة زوج إلياس. وإلياس: هو ابن مضر بن نزار.

(٢) سر الصناعة: ٥٦٤.

(٣) سر الصناعة: ٥٦٧، والكتاب: ٤/ ٢٣٦، ويقصد بالهاء هنا الهاء المنقلبة عن التاء في الوقف.

(٤) سر الصناعة: ٢٠١، ٢٠٢، ٥٦٧، والكتاب: ٤/ ٢٨٥، وفيه: " وجعلوا الهاء العوض لأن الهاء تزاد".

(٥) الملوكي: ٢٤.

(٦) سر الصناعة: ٣١٢ - ٣١٨، ٥٧١.

وأخذ أبو الفتح بمذهب أبي الحسن [1]، واحتج له، وخالف الخليل في قوله بأنها ضمير أضيفت إليه " إيّا ".

ولم يذكر أبو الفتح أن الهاء ضمير الغَيْبة، ولعله رأى أنها من الضمائر، وليست حرفاً زائداً، مع أنه ذكر أن الألف عَلَم الضمير والتثنية [2]، كما أن الواو زيدت علماً للضمير والجمع [3].

وزعم أبو الفتح أن أبا العباس المبرد كان يخرج الهاء من حروف الزيادة [4]، و يرى أبو الفتح أن هذا غير مُحَقَّق [5].

٨,١,٢,٤- الواو:

زيدت الواو ثانية وثالثة ورابعة وخامسة، ولم تُزد أولاً، لأنها لو زيدت أولاً لهمزت مضمومة ومكسورة، ومنهم من همز المفتوحة، ولو همزت لزال لفظها، فقد زيدت في نحو كَوْثَر، وَجَدْوَل، وكَنَهْوَر وسِنْدَأْو [6].

---

(١) سر الصناعة: ٣١٤، ٣١٧. وأبو الحسن هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي، ثم البصري. وهو نحوي عالم باللغة والأدب، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتباً، منها: تفسير معاني القرآن، وشرح أبيات المعاني، والاشتقاق، ومعاني الشعر، والقوافي. زاد في العروض بحر الخبب، وكان الخليل قد حعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر.(ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان١/٢٠٨، وإنباه الرواة٢/٣٦، والأعلام٣/١٠١).

(٢) سر الصناعة: ٧١٨.

(٣) سر الصناعة: ٦٢٩ - ٦٣٠.

(٤) سر الصناعة: ٦٢، ٥٦٣.

(٥) ينظر المقتضب: ١/ ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، وستفصل هذه القضبة لاحقاً.

(٦) سر الصناعة: ٥٩٤ - ٥٩٥، والتكملة: ٢٣٦.

و" إذا حصلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول، ثم رأيت فيها ياءً [أو واواً، أو ألفاً] ثانيةً أو ثالثة فصاعداً قضيت بزيادتها حملاً على ما عرف اشتقاقه؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصفة فيما وَضَحَ أمره بالاشتقاق إلا زائدة "[1].

وموضع زيادة الحرف الثالث الساكن من ذوات الخمسة إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد نحو: فَدَوْكَس، وسَمَيْدَع، وعُذافِر [2]

ولا تكون الواو أصلاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف، مثل: الوَزْوَزَة[3]. والواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة [4]، نحو: نَخْوَرِش، وحِنْطَأْو. وتُضَعَّف العين، وتزاد واو بين العينين في " افْعَوْعَلَ " [5] للمبالغة.

وقد زيدت الواو أيضاً في جماعة المذكرين ممن يعقل، وذلك قولهم: الزيدون والبكرون[6].

وتزاد الواو في الفعل علامةً للجمع والضمير، نحو: الرجال يقومون ويقعدون، وتزاد علامةً للجمع مجردةً من الضمير في قول بعض العرب: أكلوني البراغيث [7].

وزيدت علامةً للجمع في أسماء مؤنثة ليست ذات عقل في نحو: ثُبَةٍ، وظُبَة، ومِئَة، ورِئَة، وسَنَة، فقالوا: ثُبُون، وظُبُون، ومِئُون، ورِئُون، وسِنُون. وعلةُ

---

(١) المنصف: ١/١١٢، والملوكي: ١٢- ١٣.

(٢) الخصائص: ١/٣٦٣.

(٣) سر الصناعة ٧٥١، والخصائص ١/٢١٢ و٣/١٩٥، والمنصف ١/٣٥، ١٦٨ وما بعدها

(٤) المنصف ١/٣١، ٣٢.

(٥) المنصف ١/٨١، والخصائص ٢/٦٨.

(٦) سر الصناعة٣٠١.

(٧) سر الصناعة ٦٢٩.

ذلك أن هذه الأسماء مجهودة منتقصة لحذف لاماتها [1]، فكأنهم إنما عوضوها الجمع بالواو والنون مما لحقهامن الجَهْد والحذف، ليكون ذلك عوضاً لها، وذلك أن التكسير ضرب من التوهين والتبديل والإشكال يلحق الكلمة، والجمع بالواو والنون إنما هو لأسماء الأعلام التي هم ببيانها معنيون، ولتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها مؤثرون[2].

وتزاد أيضاً بعد هاء الإضمار نحو ضربْتُهُو وكَلَّمْتُهُو، فهذه الواو في المذكر نظيرة الألف في المؤنث نحو ضربْتُها وكَلَّمْتُها. وتزاد بعد ميم الإضمار نحو ضَرَبْتُهُمُو، وهمو قاموا، وتحذف تخفيفاً. والعرب قد تشبع الضمة فتحدث بعدها واو، " أنشدنا أبو علي:

و أنَّني حَوْثُ ما يَشْري الهوى بَصَري من حوث ما سلكوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

يريد: فأنظر، فأشبع ضمة الظاء، فتولد بعدها واو" [3].

وزيدت الواو على الحرف المضموم إذا وقفت عليه مستذكراً لما بعده من الكلام، فتقول: الرجل يقومو [4].

كما زيدت للتكثير والصيغة في نحو. قَرْنُوَة وقَلَنْسُوَة [5].

وزيدت الواو لإخلاص الجمع في نحو عَلَيْهُمُو، وإِلَيْهُمُو، وبِهُمُو، ثم إنهم يبدلون ضمة الهاء كسرةً لخفاء الهاء ووقوع الكسرة والياء الساكنة قبلها فيقولون: عَلَيْهِمُو، وبِهِمُو، وإِلَيْهِمُو. ثم إنهم قد يَسْتَثْقِلون الخروج من كسر الهاء إلى ضم الميم، فيبدلون من ضمة الميم كسرة فيصير في التقدير – ولا يُستعمل البتة كما

---

(١) سر الصناعة ٦٠١.

(٢) سر الصناعة ٦٠٧.

(٣) سر الصناعة ٦٢٩-٦٣٠.

(٤) سر الصناعة: ٦٥٠.

(٥) الخصائص: ٢٢٧/١.

استُعمل جميعُ ما ذكرناه قبله – عَلَيْهِمِوْ، وإِلَيْهِمِوْ، وبِهِمِوْ، فتُقلب الواو ياءً لوقوع الكسرة قبلها، فيصير: عَلَيْهِمِي، وإِلَيْهِمِي، وبِهِمِي، ثم تُستثقل الياء هنا، فتحذف تخفيفاً هي والكسرة قبلها، فيقال: عَلَيْهِمْ، وإِلَيْهِمْ، وبِهِمْ. وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء [(١)]، فقد كان يكسر الهاء والميم أيضًا.

٩,١,٢,٤– الألف:

الألف " لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا الأفعال أبداً، إنما تكون بدلاً أو زائدة، فأما الحروف التي جاءت لمعان فإن الألفات فيها أصول، وكذلك الأسماء المبنية التي أوغلت في شَبَه الحرف " [(٢)]. فالألفات في " إلى " و " على " و " حتى "كلها أصول؛ لأنها حروف معان، وألفاتها مجهولة، فحُكم بكونها أصولاً، لأن " الأصلية " هي الأصل، وليس الزيادة. وكذلك الألف في " مَتَى " و " هنا " و " مهما " أصلية؛ لأنها أسماء مبنية موغلة في شَبَه الحروف.

والألف لا تزاد أولاً البتة، لأنها ساكنة، والساكن لا يمكن الابتداء به [(٣)].

وتزاد فيما عدا ذلك نحو: ضارب، وكتاب، واشهابَّ، وحُبْلَى، وقَبَعْثَرىً، إلا أن الزيادة في آخر بنات الخمسة مخصوصة بالألف لخفتها [(٤)].

---

(١) سر الصناعة: ٧٧٣.وينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، (١٩٧٢)، ص: ١٠٩.

وأبو عمرو هو زَبّان بن عمار التميمي المازني البصري(–١٥٤هـ)، ويلقب أبوه بالعلاء.وهو من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، و مات بالكوفة.(وفيات الأعيان١/٣٨٦، ونزهة الألبا٣١، والأعلام٣/٤١).

(٢) سر الصناعة: ٦٥٣، والمنصف: ١/١١٨.

(٣) سر الصناعة: ٦٨٧، والتكملة: ٢٣٤، وفيها: "وهي [أي الألف] أجدر بالزيادة من الهمزة لأنها تكثر ككثرتها، ولا تكاد تخلو كلمة من زيادة بعضها فيها، وهي الفتحة".

(٤) الخصائص: ١/٣٢٠.

والألف والياء والواو "متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، ولم يكن هناك تكرير، فلا تكون إلا زائدة، عَرَفتَ الاشتقاق أولم تعرفه" (١)

" والألف الزائدة إذا وقعت آخراً في الأسماء فإنها تأتي على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تأتي مُلْحِقَة، والآخَر: أن تكون للتأنيث، والآخر: أن تكون زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث " (٢). فالإلحاق نحو: أَرْطىً، ملحق بالألف من آخره بوزن جَعْفَر. والتأنيث في كل ما لم ينون نكرةً نحو جُمادَى، وحُبارَى، وحُبْلَى. وألف "فُعْلَى" لاتكون لغير التأنيث (٣). وأما إلحاقها لغير إلحاق ولا تأنيث ففي نحو قَبَعْثَرىً، فليست هذه الألف للتأنيث؛ لأنها منونة، ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسي فتلحق به.

وزيدت عَلَماً للتثنية في الاسم المثنى، وذلك قولهم: رجلان، وفرسان. وزيدت علامةً للتثنية والضمير في الفعل، نحو: أخواك قاما، وعلامةً للتثنية مجردةً من الضمير، نحو قول الشاعر:

أُلْفِيَتا عيناكَ عندَ القَفا　　　أَوْلَى فَأَوْلَى لكَ ذا باقِيَهْ (٤)

وزيدت بعد هاء الضمير علامةً للتأنيث أيضاً، نحو " رأيتها " و " مَرَرْتُ بها "، فالاسم هو الهاء، وأما الألف فزيدت علَماً للتأنيث (٥).

---

(١) الملوكي: ١٢، والكتاب: ٣٠٩/٤، وفيه: "وأما الألف فلا تلحق رابعة فصاعدا إلا مزيدة، لأنها كثرت مزيدة، كما كثرت الهمزة أولا، فهي بمنزلتها أولا".

(٢) سر الصناعة ٦٩١، والكتاب ٣٠٣/٤

(٣) سر الصناعة٦٩٣-٦٩٤، وفي الكتاب٢٥٥/٤: "ولا يكون فُعْلَى والألف لغير التأنيث".

(٤) سر الصناعة ٦٩٣، ٧١٨. والشاعر: هو عمرو بن ملقط(الخزانة٦٣٣/٣)

(٥) سر الصناعة ٧٢٦

وقد " زيدت الألف في أثناء الكلام على أنها ليست مصوغةً في تلك الكَلِم، وإنما زيدت لمعانٍ حدثت وأغراض أريدت، وهي في تقدير الانفكاك والانفصال، فمن ذلك أن العرب قد أشبعت بها الفتحة، يقولون: بَيْنا زيدٌ قائمٌ أقبل عمرو، وإنما هي "بين "زيدت الألف في آخرها إشباعاً للفتحة "[١]، ومثلها: " لَيْسا " أي: لَيْسَ، و "بِمُنْتَزاحِ " أي: بمنتزحٍ، و " يَنْباع " أي: يَنْبُع[٢].

وزيدت عند التذكر بعد الألف، نحو الزيدان ذهباْآْ، إذا نَوَوْا ذَهَبا أمس، أو نحوه مما يصحبه من الكلام [٣].

وزيدت في الوقف لبيان الحركة، كما تبين الحركة بالهاء وذلك قولهم في الوصل: " أنَ فعلتُ "، فإذا وقفت قلت: " أنا ". ومن ذلك لحاقها فصلاً بين النونات في نحو قولك للنساء: اضْرِبْنانِّ يا نِسْوَة [٤].

ومن زيادتها " أن تدخل فاصلةً بين الهمزتين المحققتين استكراها لاجتماعهما محققتين، قال ذو الرُّمة [٥]:

آأَنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقاءَ منزلةً ماءُ الصبابة من عينيك مَسْجُومُ " [٦]

فقد زيدت ألف المد بعد همزة الاستفهام.

---

(١) سر الصناعة٧١٩.

(٢) سر الصناعة٧١٩.

(٣) سر الصناعة٧٢٠.

(٤) سر الصناعة٧٢١.

(٥) ذو الرمة: هو غيلان بن عقبة العدوي من مضر(-١١٧هـ)، أبو الحارث، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال. كان مقيماً بالبادية يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً. امتاز بإجادة التشبيب. (وفيات الأعيان١/٤٠٤، والموشح١٧٠-١٨٥، والشعر والشعراء٢٠٦، والأعلام٥/١٢٤).

(٦) سر الصناعة٧٢٢.

ومن زيادة الألف لغرض معين تلك التي تلحق أواخر الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة إذا حُقِّرت عوضاً من ضَمة أول الكلمة، وذلك قولهم: في " ذا ": " ذَيّا "، وفي"تا ": " تَيّا "، وفي "ذاك": " ذَيّاك "، وفي "ذلك": " ذَيّالِكَ "، وفي " الذي ": "اللَّذَيّا "، وفي " التي ": " اللَّتَيّا "، وفي " هؤلا " مقصوراً: " هؤُلَيّا"، وفي " أولاء " ممدوداً: " أُلَيّا " [1].

ومن ذلك لحاقها للنُّدْبة نحو: "وا غلاماهْ "، و " وا زيداهْ " و "وا أمير المؤمنيناهْ"[2].وتزاد الألف للإطلاق في نحو:

أَقِلِّي اللومَ عاذلَ والعِتابا [3]

ونحو منه لحاقها في أواخر الآي نحو﴿الظنونا﴾[الأحزاب: ١٠]، و ﴿السبيلا﴾[الأحزاب: ٦٧]؛ لإشباع الفتحات وتشبيه رؤوس الآي بقوافي الأبيات[4].

٤,٢,١,١٠– الياء:

---

(١) سر الصناعة٧٢٣.

(٢) سر الصناعة٧٢٥.

(٣) سر الصناعة٤٧١، ٧٢٦. والبيت لجرير، وعجزه: (وقولي إن أصبت لقد أصابا)، وهو في ديوانه٨١٣. وجرير(١١٠هـ)بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي اليربوعي، من أشهر شعراء عصره، ومن أهجى الشعراء وأغزلهم. له مع الفرزدق والأخطل نقائض، وقد جمعت نقائضه مع الفرزدق في ثلاثة أجزاء. ولد ومات في اليمامة.وله ديوان مطبوع.(الشعر والشعراء١٧٩، ووفيات الأعيان١/١٠٢، وطبقات فحول الشعراء٩٦، والأعلام٢/١١٩).

(٤) سر الصناعة٦٧٧، ٧٢٦.

الياء تشترك مع الألف والواو في أنهن " متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، ولم يكن هناك تكرير، فلا تكون إلا زائدة " [1] كالياء في "كثير".

وقد زيدت الياء أولاً في الاسم نحو "يرمع"، وفي الفعل نحو"يقوم"، وثانية في نحو " صيرفٍ" و"بَيْطَرَ". وثالثة في نحو " سعيد "، وللتحقير نحو: كُلَيْب، ورابعة في نحو "قنديل"، وفي الفعل في نحو " سَلْقَيْتُ ". وخامسة في نحو " عَنْتَرِيس " وفي الفعل في نحو" اسْلَنْقَيْتُ "، وسادسة في تكسير " عنكبوت " على " عناكِبيت "[2].

وتزاد في التثنية والجمع الذي على حد التثنية نحو: "الزيدَيْنِ" و"الزيدِينَ"[3].

وتزاد علماً للتأنيث والضمير في الفعل المضارع نحو: أنتِ تقومينَ [4].

وزيدت إشباعاً للكسرة في نحو " الصياريف " أي: الصيارِف، ومثلها: دوانيق، وخواتيم، وطوابيق [5].

وتزاد بعد كاف المؤنث إشباعاً للكسرة في نحو " عليكي " و "مِنْكي"[6].

ولإطلاق حرف الروي إذا كانت القوافي مجرورة، نحو قوله:

---

(١) الملوكي١٢، والمنصف١/١٠١، ١١١، ١٦٩. والتكملة٢٣٥، وفيها: "لأنها[الياء]إذا كانت أولاً كانت كالهمزة"، والكتاب٣/١٩٤، وفيه: "واعلم أن هذه الياء والألف لاتقع واحدة منهما في أول اسم على أربعة أحرف إلا وهما زائدتان"، وفي الكتاب٤/٢٣٦: " والياء، وهي تكون زائدة إذا كانت أول الحرف رابعة فصاعداً، كالهمزة في الاسم والفعل، نحو يرمع، ويربوع".

(٢) سر الصناعة٧٦٩.

(٣) سر الصناعة٧٦٩.

(٤) سر الصناعة٧٦٩.

(٥) سر الصناعة٧٦٩.

(٦) سر الصناعة٧٧٤.

هيهاتَ منزلُنا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ   كانتْ مباركةً من الأيامي [1]

وتزاد بعد لام المعرفة عند التذكر، نحو: قام اَلِي، والمقصود: الغلام أو الإنسان، أو نحو ذلك، فينسى الاسم، فيقف مستذكراً [2].

وكذلك تزاد عندالوقف على ياء ساكنة مكسور ما قبلها نحو: "رغبت فِيي" أي: في زيد ونحوه. فإن كان قبل الياء فتحة كَسَرْتَها في التذكُّر وألحقت بعدها ياء، نحو: ضربت غلامَيِي، أي غلامَيْ زيدٍ ونحوه [3].

وتزاد بمعنى الاسم في نحو " غلامي " و " صاحبي " ضميراً للمتكلم.

وتزاد في " إيّاي " لمعنى التكلم، على مذهب أبي الحسن، كما أن الكاف في إياك لمعنى الخطاب [4].

وتزاد للنسب نحو "بَصْرِيّ" و "كوفيّ"[5]. كما تزاد لغير نسب في الصفة أكثر منها في الاسم؛ لأنها لتوكيد الوصف، نحو "دَوّارِيّ" و "كَلاّبِيّ" [6].

وتزاد في الاستفهام عن النكرة المجرورة إذا وقفت، وذلك إذا قيل: "مررت برجلٍ " قلت في الوقف: " مَنِي "، فهذه الياء إنما لحقت في الوقف زائدةً لتدل على أن السائل إنما سأل عن ذلك الاسم المجرور بعينه، ولم يسأل عن غيره، فجعلت هذه الياء هنا أمارةً لهذا المعنى ودلالة عليه [7].

---

(١) سر الصناعة٧٧٤.وفي الكتاب٢٩٩/٢ أن البيت لجرير، وهو ليس في ديوانه. ونعف سويقة: موضع.

(٢) سر الصناعة٧٧٥.

(٣) سر الصناعة٧٧٧.

(٤) سر الصناعة٧٧٩.

(٥) سر الصناعة٧٧٩.

(٦) الخصائص٢٠٦/٣، وابن جني، أبو الفتح عثمان(-٣٩٢هـ))، **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري،** تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، بغداد، مطبعة العاني، ط١(١٣٨١هـ/١٩٦٢م)، ص١٢١.

(٧) سر الصناعة٧٧٩، والتكملة٣٢.

٥-أحكام الأصلية والزيادة

استنبط النحاة والصرفيون مجموعةً من الأحكام الصرفية على غِرار الأحكام في أصول الفقه، وهي قواعد عامة يندرج تحتها مسائل فرعية كثيرة، منها ما يخص الأصلية والزيادة في أبنية الأسماء والأفعال، ومنها ما يتعلق بحروف الزيادة.

وهذه القواعد تضبط طرائق بناء الكلمة العربية، وتسهم في تحديد معالم النظام الصرفي العربي، ويحتاج إليها كل من يتصدى لوضع المصطلحات الجديدة.

وفيما يلي عرض لأبرز الأحكام الصرفية المتعلقة بالأصلية والزيادة، كما وجدتْ في كتب أبي الفتح بن جني. ولا شك أنه ليس الواضع الأول لها، فقد أخذ كثيرا منها عن سابقيه: الخليل وسيبويه والمازني والفارسي، وزاد عليها ما استنبطه بنفسه خلال رحلته الطويلة في رحاب العربية.

ويمكن تقسيم تلك الأحكام قسمين: أحكام الأبنية، وأحكام الحروف الزائدة.

١,٥- أحكام الأصلية والزيادة في الأبنية:

وتتفرع إلى ثلاثة فروع: أحكام مشتركة بين الأسماء والأفعال، وأحكام خاصة بالأسماء، وأحكام خاصة بالأفعال.

١,١,٥-أحكام مشتركة بين الأسماء والأفعال:

-**ذوات الثلاثة أحق بالزيادة**؛ لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها، وليس المقصود بالتصريف هاهنا التنقل في الأزمنة نحو: ضَرَبَ ويضرب وسيضرب، وإنما المراد تنقل أحوال الكلمة وتعاوُر الزيادة إياها. وقد كثر التصرف في الثلاثي، واعتورته الزيادات لخفته واعتدال حاله [(١)].

-**إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكررت اللام قضيت بزيادتها**، وذلك نحو: " قَرْدَدٍ وجلْبَبَ، فالدال والباء الأخيرة زائدتان، لأنهما قد تكررتا[(٢)].

- **موضع زيادة الفعل أوله**، بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو: استفعل، وباب زيادة الاسم آخراً بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه نحو: عِنْظِيان، وخِنْذيان، وخُنْزُوان، و عُنْفُوان. وقد احتمل الاسم الزيادةَ من آخره لقوته وخفته، والفعل - لضعفه وثِقله - لا يحتمل ما يحتمله الاسم [(٣)].

- **العينان متى اجتمعتا في كلمة واحدة مفصولاً بينهما فلا يكون الحرف الفاصل بينهما إلا زائداً**، نحو عَثَوْثَل، وعَقَنْقَل، وسلالم، وخَفَيْفَد وافْعَوْعَلَ [(٤)].

---

(١) المنصف: ١/ ٣٢.

(٢)المنصف: ١/ ٤٧.

(٣)الخصائص ٢٣٦/١.

(٤)الخصائص ٦٨/٢.

- **إذا كان الزائد ذا معنى فإنه يثبت ويُحْذَف الأصلي لأجله**، نحو: هذا قاضٍ ومعطٍ، حُذِفت الياء التي هي لام للتنوين؛ إذ كان ذا معنى، وهو الصرف والتنكير. ومثلُ ذلك قول الراجز [(١)]:

لاثٍ به الأشاءُ والعُبْرِيُّ

حذفتَ عين فاعل وهي الهمزة وأُقِرتْ أَلِفُه؛ إذ كانت دليلاً على اسم الفاعل. ويرى أبو الفتح أن هذا مما يقوّي قول أبي الحسن الأخفش في أن المحذوف من باب مقول ومبيع إنما هو العين، وبقيت الواو الزائدة؛ لأنها دليل على اسم المفعول [(٢)].

وحذفت لام الفعل لياءَ ي الإضافة في نحو مصطفِيّ وقاضِيّ. وكذلك باب يَعِد ويَزِن، حُذفت فاؤه، وهي الواو، لحرف المضارعة الزائد، كل ذلك لـمّا كان الزائد ذا معنى. وهذا أحد ما يدل على شرف المعاني عند العرب ورسوخِها في أنفسهم. و يرى الخليل أن الأصلي يحذف أيضاً ويثبت الزائد إذا كانا متساويي المعنيين. أما إن كان الزائد ذا معنى، وكان الأصلي غير ذي معنى، فلا ريب أن الأصلي يحذف، ويثبت الزائد. واستدل بقول الشاعر [(٣)]:

بني عُقَيْلٍ ماذِهِ الخنافِقُ المالُ هَدْيٌ والنساء طالقُ

---

(١)هذا الرجز للعجاج(نحو٩٠هـ)بن رؤبة السعدي التميمي، أبو الشعثاء. وهو راجز مخضرم مجيد،وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد، وكان لايهجو. له ديوان مطبوع.(الشعر والشعراء٢٣٠، والأعلام٨٦/٤). وهذا الرجز في وصف أيكة. ولاث: أصله: لائث، وهو وصف من لاث النبات: التف وكثر. والأشاء: صغار النخل. والعُبري: ما ينبت من شجر الضال على شطوط الأنهار.

(٢)الخصائص ٦٦/٢ و ٤٧٧.

(٣)وهذا البيت بغير نسبة في الخصائص٦٢/٢، و٤٧٨، و١١٥/٣. والخنفقيق: الداهية.

فالخنافق جمع خَنْفَقيق، والنون زائدة، و يرى الخليل أن القاف الأولى هي الزائدة، والقاف الثانية هي الأصل وهي المحذوفة، والنون والقاف جميعاً لمعنى واحد، وهو الإلحاق.

وإذا كانوا قد حذفوا الأصل للزائد وهما في طبقة واحدة – وهي كونهما للإلحاق—فكيف تكون الحال إذا كان الزائد لمعنى والأصلي المحذوف لغير معنى !

و علل حذف الأصلي واستبقاء الزائد بأنه إعلاء لشأن الزائد، وبيان لقدره وحرمته. وقد عقد لهذه المسألة باباً في الخصائص، هو(باب في غلبة الزائد للأصلي)[1].

– الأصلي والزائد من الحرفين المثلين [2]:

متى اجتمع في الأسماء والأفعال حرف أصل ومعه حرفان مثلان لا غيرُ فهما أصلان، متصلين كانا أو منفصلين. فالمتصلان نحو الخَفَفِ، والصدَدِ والقَصَصِ، وصَبَبْت، وشَدَدْت.

أما المنفصلان فنحو دَعْدٍ وتُوتٍ، وقَلِق وسَلِس. وكذلك إن كان هناك زائد فالحال واحدة؛ نحو حمام، وثالث، وكوكب.

وكذلك إن كان هناك حرفان تُسقطهما الصنعة جَرَيا في ذلك مجرى الحرف الواحد، وذلك أَلَنْدَد، ويلندد، يوضح ذلك الاشتقاق في ألندد؛ لأنه هو الألدّ.

وأمّا أَلَنْجَج فإن عدة حروفه خمسة، وثالثه نون ساكنة، فيجب أن يحكم بزيادتها، فتبقى أربعة (أي: ألجج)، فلا يخلو حينئذ أن يكون مكرر اللام، كباب قُعْدُد وشُرْبب، أو مزيدة في أوله الهمزة، كأحمر، وأصفر، وزيادة الهمزة أولاً أكثر

---

(١)الخصائص: ٢/٤٧٧ – ٤٨٠.

(٢)الخصائص ٢/٥٦-٦٩، والكتاب: ٤/ ٢٧٦.

من تكرير اللام آخراً، فعلى ذلك ينبغي أن يكون العمل، فتبقى الكلمة من تركيب(ل ج ج)، فمثلاها إذن أصلان كمثلي أَلَنْدَد.

فإذا كان هناك أصلان ومعهما حرفان مثلان فعلى أضرب، منها:

-أن يكون هناك تكرير على تساوي حال الحرفين فالكلمة كلها أصول، وهي رباعية نحو: قَلْقَل [1].

-إن اتفق الأول والثالث، واختلف الثاني والرابع، فالمثلان أيضاً أصلان، نحو قَرْقَلٍ وزَهْزَقَ.

-إن اتفق الثاني والرابع، واختلف الأول والثالث، فالمثلان أصلان، نحو: كِرْبِرٍ وقسطاس وكل ذلك أصل رباعي.

-إن اتفق الأول والرابع، واختلف الثاني والثالث، فالمثلان أصلان، والكلمة أيضاً من بنات الأربعة، نحو: قُرْبَقٍ.

-إن اتفق الأول والثاني، واختلف الثالث والرابع، فالمثلان أصلان، والكلمة رباعية، نحو: زَيْزَفون، ومثالها فَيْعَلول.

-فإن وجد ثلاثة أحرف أصول، ومعها مثلان غير ملتقيين، فهما أيضاً أصلان، نحو: شَمْشَليق.

تلك هي الأصول التي يكون فيها المثلان أصلين. وفيما يأتي عرض للأحوال التي يكون فيها أحد المثلين زائداً:

-أن يكون هناك حرفان أصلان من بعدهما حرفان مثلان، فأحدهما زائد، نحو: مَهْدَدٍ، وجَلْبَبَ، وشَمْلَلَ.

---

(١)في الكتاب ٣٢٦/٤: "اعلم أن كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانت عدته أربعة فصاعداً فإن أحدهما زائد، إلا أن يتبين لك أنها عين أو لام فيكون من باب مددت، وذلك نحو قَرْدد ومَهْدَد".

-إن وجد حرفان أصلان بينهما حرفان مثلان، فأحد المثلين زائد، نحو: سُلَّم، وكَسَّرَ وقَطَّعَ. وكذلك إن فَصَل بين المثلين المتأخرين عن الأصلين المتقدمين، أو المتوسطين بينهما زائد، فالحال واحدة. وذلك نحو قُرْدُود، واعْشَوْشَبَ. وكذلك إن جاءا بعد الثلاثة الأصول، نحو: قَفَعْدَدٍ، وسَبَهْلَلٍ. وكذلك إن التقى المثلان حَشْواً، نحو: عِلَّكْد، وشُمَّخْر. وكذلك إن حجز بين المثلين زائد، نحو: خرْبَصِيص. فهذه الكلم كلها رباعية الأصل، وأحد مثليها زائد.

واستعرضَ مذهبي الخليل ويونس في الحكم على الحرفين المثلين بالأصلية أو الزيادة:

فالخليل يرى أن الأول منهما هو الزائد [(١)]. ويرى يونس بن حبيب- ووافقه أبو بكر بن السراج- أن الثاني منهما هو الزائد [(٢)]. ولم يرجح أبو الفتح أحد المذهبين على الآخر. آخذاً برأي سيبويه، قال أبو الفتح: " وقد وجدنا لكل من القولين مذهباً، واستوسعنا له بحمد الله مضطرباً" [(٣)]. وقد خصص لهذه المسألة باباً في الخصائص، هو (باب في المثلين: كيف حالهما في الأصلية والزيادة، وإذا كان أحدهما زائداً فأيهما هو؟)[(٤)] .

---

(١) في الكتاب ٤/ ٣٢٩: " سألت الخليل فقلت: سُلَّمُ أيتها الزائدة ؟ فقال: الأولى هي الزائدة، وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر، وكلا الوجهين صوابٌ ومذهب ".

(٢)يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن(-١٨٢هـ)، ويعرف بالنحوي، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم.من كتبه: معاني القرآن، والنوادر، والأمثال.(ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٤١٦/٢، ونزهة الألبا٥٩، وطبقات النحويين للزبيدي٤٨، والأعلام ٢٦١/٨).

(٣)الخصائص: ٢/ ٦١.

(٤)الخصائص ٥٦/٢-٦٩.

- **قوة اللفظ لقوة المعنى** [1]: ذكر أبو الفتح أن الألفاظ أدلة على المعاني؛ فاقتضى ذلك أنه إذا زادت الألفاظ زادت المعاني، وكذلك إذا جرى العدول في اللفظ عن حاله المعتاد دل ذلك على حادث متجدِّد له، وغالباً ما يكون ذلك الحادث زيادة فيه لا انتقاصاً منه، واستدل على ذلك بالتكسير والتصغير اللذين يعتريان الواحد، وكل منهما يزيد في لفظه، إلا أن تغيير التكسير أقوى من تغيير التصغير؛ لأن التكسير خروج من الواحد إلى الجمع، والتصغير يُبقي الواحد على إفراده، وبذلك يعلل منع التكسير من الصرف، وصرف الاسم المصغر، فمثلاً: دُرَيْهِمٌ، ودُنَيْنِيرٌ منصرفان، ولكن دراهمَ، ودنانيرَ ممنوعان من الصرف. ويرى أن هذا ما جعل سيبويه يحمل مثال التحقير على مثال التكسير[2].

ولذلك يزاد في اللفظ ليقوى تعبيراً عن قوة المعنى، فاللفظ القوي للمعنى القوي، واللفظ الضعيف للمعنى الضعيف. فمن ذلك خَشُنَ واخشوشَنَ، فمعنى خَشُنَ دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو. ومنه قول عمر رضي الله عنه: اخشوشِنوا وتَمَعْدَدوا، أي: اصلبوا وتناهَوا في الخُشْنَةِ. ومنه أَعْشَبَ المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب. ومثله: حَلَا واحْلَوْلَى، وخَلُقَ واخْلَوْلَقَ، وغَدِن واغْدَوْدَنَ، ومثله: باب فَعَلَ وافْتَعَلَ، نحو قدر واقتدر، فاقتدر أقوى معنى من قدر. وذكر أبو الفتح أن هذا قول أبي العباس المبرد، وهو محض القياس، وبذلك فسر قول الله سبحانه: ﴿ أَخْذَ عزيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر:

(١)الخصائص: ٣/ ٢٦٤ - ٢٦٩.(باب في قوة اللفظ لقوة المعنى).

(٢)الخصائص: ٣/ ٢٦٨ - ٢٦٩، والكتاب ٤٢١/٣.

٤٢]، فمقتدر هنا أوفق من قادر؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ [(١)].

ومن ذلك قولهم: رجل جميل، ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: وُضّاء، وجُمّال، فزادوا في اللفظ لزيادة معناه. وكذلك مَليح ومُلاّح، وحَسَن وحُسّان [(٢)].

ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدولُ عن معتاد حاله، وذلك فُعَال في معنى فعيل، نحو طُوَال، فهو أبلغ معنى من طويل، وعُراض، فإنه أبلغ معنى من عريض. وكذلك خُفاف من خفيف، وقُلال من قليل، وسُراع من سريع. فَفُعال وإن كانت أخت فعيل في باب الصفة، فإن فعيلاً أخص بالباب من فُعال؛ ألا تراه أشدّ انقياداً منه، تقول: جميل ولا تقول: جُمال، وبطيء ولا تقول: بُطاء، وشديد ولا تقول: شُداد، ولحم غريض ولا يقال: غُراض. فلما كانت فعيل هي البابَ المطَّردَ وأريدت المبالغة، عُدِلَت إلى فُعال، فضارعت فُعال بذلك فُعَّالاً. والمعنى الجامع بينهمَا خروج كل واحد منهما عن أصله. أما فُعّال فبالزيادة، وأما فُعَال فبالانحراف به عن فعيل [(٣)].

– ما لا يكون للأمر وحده قد يكون له إذا ضامَّ غيرَه:

هذا عنوان باب عقده أبو الفتح في الخصائص [(٤)] فذكر فيه أن الحرف قد يزاد لغرض خاص، فإذا انضم إلى الكلمة حرف زائد آخر صارا للإلحاق، فمثلاً: همزة أَفْعَل وأَفْعُل وإِفْعَل وأَفْعِل وإِفْعِلٍ زائدة لغير إلحاق، فإذا انضم إلى هذه الهمزة

---

(١)الخصائص: ٣/ ٢٦٤ – ٢٦٥.

(٢)الخصائص: ٣/ ٢٦٦.

(٣)الخصائص: ٣/ ٢٦٧ – ٢٦٨.

(٤)الخصائص: ٢/ ٤٨٠ – ٤٨٤.

حرف زائد آخر صارا معاً للإلحاق، نحو أَلَنْدَد، وأَلَنْجَج، الهمزة والنون فيهما للإلحاق، فإذا حذفت النون لم تكن الهمزة وحدها للإلحاق، وصارت إلى أَلَدّ، وأَجَّ [1].

وعلل ذلك بأن الزيادة في أول الكلمة الأصل فيها أنها لمعنى المضارعة، وحرف المضارعة يدل عليها منفرداً، فإذا انضم إليه حرف آخر خرج عن معنى المضارعة، ولم يعد يصلح للمعنى، فصار للإلحاق، والإلحاق غرض صناعي لفظي، بينما المضارعة غرض معنوي [2]، فإذا خرج عنها وفارق الدلالة على المعنى جُعِل للإلحاق؛ لأنه قد أَمِن بما انضمّ إليه أن يصلح للمعنى [3].

٢,١,٥. أحكام الأسماء:

-" **لا تجد ا سماً اجتمع في أوله زيادتان إلا أن يكون جارياً على الفعل**، نحو مُنْطَلِق ومُسْتَخرِج، فلولا أنهما جاريان على الفعل الذي هو أحق بالزيادة لما جاز وقوع زائدين في أولهما، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة"[4].

-" **احتملت الزوائد في الأسماء الخماسية لقوة الأسماء**؛ ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكنَها وكثرتها في الأفعال، فكأن الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يُعبأ بها" [5].

---

(١)الخصائص ٢/ ٤٨٠، وينظر: ١/ ٢٢٤، ٢٢٨.

(٢)الخصائص ٢/ ٤٨٢-٤٨٣.

(٣)الخصائص: ٢/ ٤٨٠ و ينظر: ١/ ٢٢٤ و ٢٢٨.

(٤)المنصف: ١/ ٢٩، والتكملة: ٢٣٨.

(٥)المنصف: ١/ ٣٠.

-لا تلحق الزيادةُ بناتِ الخمسة من أولها، لأن الزيادة في الكلمة ضرب من توهينها؛ لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها، فلما كانت الخماسية قليلاً ما تدخلها الزوائد، كرهوا أن يبدؤوا فيها بما هو زائد على أصلها، وكان آخرُ الكلمة ووسطُها أشبهَ بالتوهين من أولها لقوة الأول وضعف الآخر. ألا ترى أن الزيادة تجيء في مثل عَضْرَفُوط وعَنْدَليبٍ ويَسْتَعُورٍ وقَبَعْثَرًى حشواً وآخراً، ولا يقع شيءٌ من ذلك في أول الكلمة، على أن الزيادة فيها حشواً أكثر منها آخراً، وكلٌّ قليل [(١)]. حتى إنك لا تجد في ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا الألف لخفتها، وذلك قبعثرىً [(٢)].

-ذوات الأربعة لا تقع الزوائد في أولها إلا في ضرب واحد منها، وهو الاسم الجاري على فعله نحو: مُدَحْرِجٍ ومُسَرْهِفٍ، كراهية الابتداء بالزوائد فيها؛ وذلك لقلة الزوائد في بنات الأربعة أصلاً، لأنه ليس لها تصرفُ ذوات الثلاثة وكثرتُها [(٣)]. "ولما كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجئ منها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان، وهما " إِنْقَحْلٌ، وإِنْزَهْوٌ " لأن أول الكلمة لا تتمكن فيه الزيادة إلا ما كان جارياً على فعل نحو " مُنْطَلِق، ومُسْتَخْرِجٍ ". وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسماء سائغاً، لأنها في الزيادة أسوغ، وإليها أقرب " [(٤)].

-مصادر بنات الثلاثة إنما احتملت أن تبلغ سبعة أحرف لأنها أقل الأصول وأعدلها، فاحتملت كثرة الزيادات لتصرفها وتمكنها، نحو مصدر

---

(١)المنصف: ١/ ٣٣.

(٢)الخصائص: ١/ ٢٣٦ و ٣٢٠.

(٣)المنصف: ١/ ٣٤ و ١٤٤، والتمام: ١١٤ و ١٤٧، والخصائص: ٣/ ٢١٣، والمسائل الحلبيات للفارسي: ٣٧٩، والتكملة: ٢٣٥، والكتاب: ٤/ ٢٩٠، ٢٩٣.

(٤)المنصف: ١/ ١٤٤.

اشْهابَّ، وهو اشْهِيباب، ثم إن الهمزة في أوائلها قد تسقط في الوصل، فكأنها إنما بُلّغت لذلك ستة أحرف، وإذا جاز أن يُبْلَغَ بالفعل على ثقله ستة أحرف، فالمصدر الذي هو اسم جديرٌ لخفته وتمكنه أن يزاد عليه حرفٌ واحد. ثم حُمِلت بناتُ الأربعة على بناتِ الثلاثة، فلذلك بلغ بمصادر الرباعية سبعة أحرف [(١)].

-**بنات الخمسة لا تبلغ بالزيادة السبعة**؛ لأن الخمسة غاية الأصول فلا تحتمل غاية الزيادات، والزيادة في الكلمة تزيدها ثقلاً، فلم يجمعوا عليها ثِقَلَ الأصل وثقل الزيادة، ولم يكن منها فعل فيبلغَ بمصدره سبعةَ أحرف، كما فعل في اشْهيباب [(٢)].

-" **قَبَعْثَرىً** " لا تكاد تجد بناتِ الخمسة قد لحقتها الزيادة من آخرها غير هذه الكلمة [(٣)].

-**الأسماء أَثْبَتُ من الأفعال**، وهي في الصحة أقعد والاعتلال منها أبعد، وذلك لقوتها وتمكنها وأنها الأُوَل واستغنائها عن الأفعال [(٤)].

-**الزيادة في الكلمة توهين لها، وفيها طرف من الإعلال**؛ لأنه قد دخل فيها ما ليس منها، وآخر الكلمة بالتوهين أحق من أولها؛ ألا ترى إلى كثرة باب عطشان، وأنك لا تكاد تجد لإنْقَحْلٍ نظيراً إلا إنزهْواً [(٥)].

-" **إن الأسماء المبنية، والأصوات المحكية، والأسماء الأعجمية، تجري مجرى الحروف في أن الألفات فيها أصولٌ غير منقلبة**؛ لأنا إنما قضينا بأنها في

---

(١)المنصف: ١/ ٥٠.

(٢)المنصف: ١/ ٥١.

(٣)المنصف: ١/٥١- ٥٢.

(٤)المنصف: ١/ ٥٧.

(٥)المنصف ١/ ٨٨، والخصائص: ٢/ ٧٤ - ٧٥.، وينظر: المنصف ١/٣٣.

الحروف غير منقلبة؛ لأنه لا يعرف لها اشتقاق؛ فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان مما ذكرنا غيرَ مشتق أن تكون ألفه غير زائدة ولا منقلبة " [١].

-الأسماء الأعجمية في حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق؛ لأنها ليست من اللغة العربية. وإذا كان ضرب من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق، ولا يسوغ فيه التصريف مع أنه عربي، فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى، وهو به أحرى، لبعد ما بين الأعجمية والعربية. ألا ترى أنك لا تجد لإبراهيم ولا لإسماعيل ونحوهما اشتقاقاً ولا تصريفاً. كما لا تجدهما لـ " قدْ، وهَلْ، وبَلْ "، فالأمر فيهما واحد [٢].

- إذا جاءك مضاعف في آخره ألف ونون نحو: " رُمّان، وعِدّان، وإِبّان " فسبيلك أن تحكم فيه بزيادة النون [٣].

-الأعلام قد تغير كثيراً عما عليه أكثر الأسماء، فمَحْبَبٌ اسم علَم، ولذلك فقد جاز فيه إظهار التضعيف. وقد جاز في الأعلام هذا التغيير؛ لأنها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله، وعُرف موضعُه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره. نحو " لا أدْر، ولم يكُ، ولا تُبَلْ " وغير ذلك. وليس كذلك ما كان مجهولاً قليل الاستعمال [٤].

- الزيادة بالوصف أحق منها بالاسم؛ لأن الوصف مشابه للفعل، والزيادة في الفعل أقعد منها في الاسم [٥].

---

(١)المنصف: ١/ ١٢٠، وينظر سر الصناعة: ٦٥٣.

(٢)المنصف: ١ / ١٢٧.

(٣)المنصف: ١ / ١٣٤.

(٤)المنصف: ١ / ١٤٣.

(٥)المنصف: ١ / ١٥٧.

- **الزيادة بذوات الثلاثة أحق منها بذوات الأربعة**؛ لتصرف بنات الثلاثة وكثرتها في الكلام [1].

-**قد يستغنون عن الأصل مجرداً من الزيادة بما استعمل منه حاملاً للزيادة**، وهو صدر صالح من اللغة، وذلك قولهم: (حَوْشَب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عارياً من الزيادة، ولا (كَكَب) [2] من (كوكب).

- **إذا جاز حذف الأصول كان حذف الزوائد التي ليست لها حُرْمَةُ الأصول أَحْجَى وأحرى** [3].

٣,١,٥- أحكام الأفعال:

-**الزوائد تلزم الأفعال للمعاني** نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تَدَحْرَجَ، وألف الوصل والنون في نحو احْرَنْجَمَ [4]؛ لأن الزيادة في أول الكلمة إنما بابها معنى المضارعة [5].

-**الأفعال أقعدُ في الزوائد من الأسماء**؛ لأنها تنقلها من حال إلى حال. ويدل على أن الزوائد بابُها الأفعال، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين في آخر فَعْلان: بابها أن تكون في آخر غضبان، وعَطشان ونحوهما من الصفات التي تشبههما. قال: قالوا: لأن غضبان صفة، والصفة قريبة من الفعل، والزيادةُ بالفعل وما شابهه أحَقُّ [6]

---

(١)المنصف: ١ / ٣٢، ١٦٥.

(٢)الخصائص: ١ / ٢٦٩.

(٣)الخصائص ١/٢٧١.

(٤) المنصف: ١/٢٨-٢٩.

(٥)الخصائص: ٢/٤٨٠.

(٦)المنصف ١/٢٩ و١٥٧.

– **أصل التصرف للأفعال**؛ لأنها بالزوائد أحق. قال أبو الفتح: " وسألت أبا عليّ فقلت له: هَلاَّ حَقَّروا سَفَرْجَلاً و كسّروه ولم يحذفوا من آخره شيئاً ؟ فقال: لم يجز ذلك؛ لأن التحقير والتكسير ضربٌ من التصرف، وأصل التصرف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحق، فلمّا لم يكن لهم فعل خماسي لم يكسر نحو سفرجل ولا حُقِّر إلاّ بحذف حرف ليصير إلى باب دَحْرَجَ فيمكن فيه التصريف، فهذا قول حسن سديد، وهو تلخيص قول سيبويه [(١)]

–**لا تضاعف اللام والألف ثالثةً إلا في " افْعالَلْتُ "** نحو احمارَرْتُ واصفارَرْتُ [(٢)].

– **إلحاق الثلاثة في الفعل بالأربعة إنما هومن آخرها**، نحو: جَلْبَبْتُ، أو وسطها نحو: جَهْوَرْتُ و بَيْطَرْتُ، ولا تجيء الزيادة للإلحاق في أول بنات الثلاثة[(٣)].

– **إذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان، فالوجه و صحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان**، وليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلا تزال على هذا معتقداً حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه. وهذا عيار فيما يرد عليك من هذا، فاعرفه و قسه تصب، مثل: آنَ، وأَنَى. كلاهما أصل [(٤)].

– **أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل**، وتلك حروف المضارعة في أَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، ويَفْعَلُ. ويدلك على تمكن الزيادة إذا وقعت أولاً في

---

(١)المنصف ١/٣٣.

(٢)المنصف: ١/٧٨.

(٣)المنصف ١/ ٨٨.

(٤)سر الصناعة: ٢١٠.

الدلالة على المعنى تركُهم صرفَ أحمد، وأَزْمَل، وتَنْضُب، ونَرجِس، معرفةً؛ لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع، وهي حروف المضارعة. فضارع أحمدُ أَكَبُ، و تَنْضُب تَقْتُلُ، ونرجِس نضرِب، فحَمْلُ زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال دلالةٌ على أن الزيادة في أوائل الكلم إنما بابها الفعل [١].

– مبنى المضارع على أن ينتظم جميعَ حروف الماضي من أصل وزائد، كبَيْطَرَ ويُبَيْطِرُ، وحَوْقَلَ و يُحَوْقِلُ، وضاربَ ويضارب. فأما أَكْرَمَ يُكْرِمُ، فلولا ما كُرِهَ من التقاء الهمزتين في أُؤَكْرِمُ لو جيء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه؛ كما جيء بالزيادة في نحو يتدحرج، وينطلق. وأما همزة انطلق فإنما حذفت في ينطلق للاستغناء عنها، بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلاً [٢].

– أكثر ما وجد معنى السلب في الأفعال ذات الزيادة؛ ألا ترى أن أَعْجَمَ ومَرَّضَ و تَحَوَّبَ وتَأَثَّمَ كل واحد منها ذو زيادة. فكأنه إنما كثر فيما كان ذا زيادة من قِبَل أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب؛ فلما كان السلب معنى زائداً حادثاً لاقَ به من الفعل ما كان ذا زيادة؛ من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام؛ كما أن التأنيث لما كان معنى طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ علَماً له، كتاء طلحة و قائمة؛ وألفي بُشرى وحمراء وسكرى؛ وكما أن التعريف لما كان طارئاً على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كلام التعريف في الكلام والجارية ونحوه [٣].

---

(١)الخصائص: ١/ ٢٣٠، وينظر ٢/٤٨٠.

(٢)الخصائص: ١/٢٣١.

(٣)الخصائص ٣/٨٠.

٢,٥ –أحكام الأصلية و الزيادة في الحروف:

نُثرت أحكام الحروف الزائدة عند الحديث عن مواضع الزيادة ومعانيها، فلا بد من جمعها في حيز واحد، حصراً لها، وتسهيلاً للمقارنة فيما بينها، ويمكن تقسيمها إلى قسمين: أحكام عامة تتناول حروف الزيادة تناولاً عاماً. و أحكام خاصة تتناولها حرفاً حرفاً.

١,٢,٥ –الأحكام العامة لحروف الزيادة:

–**الزوائد تُكْثِرُ الكلام،** للحاجة إلى الاتساع فيه، ولأنهم قد يعبرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطرُّ إلى الاتساع في الكلام، فمن ها هنا احتيج إلى الزوائد المكثرة للكلام [١].

–**التقدير في الزوائد الانفصالُ والانفكاكُ من الكلمة**. وقد يُحذف كثير منها في التحقير والتكسير، ولا سيما تحقير الترخيم، فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكلمة، فاحتُمل كثرتُها في بنات الثلاثة، إذ بلغت سبعةَ أحرف، وذلك لأنها أقل الأصول وأعدلُها، فاحتملت كثرة الزيادات لتصرفها و تمكنها، وأيضاً فإن الهمزة في أوائلها قد تسقط في الوصل، فكأنها إنما بلغت لذلك ستة أحرف. وإذا جاز أن يُبلغ بالفعل على ثقله ستة أحرف، فالمصدر الذي هو اسمٌ جديرٌ لخفته وتمكنه أن يزاد عليه حرفٌ واحد[٢].

–**أمهات الزوائد**: الياء، والواو، والألف، والهمزة والميم أولاً، وهمزة التأنيث في مثل حمراء، والألف والنون في مثل غَضْبان، وتاء التأنيث في مثل تمرة، والتاء التي يُجمع بها التأنيث نحو مسلمات وصالحات. أي: أنه يكثر تصرُّفها في

---

(١)المنصف: ١/ ١٥.

(٢)المنصف: ١/٥٠.

الكلام، وهي فاشية فيه، فلا يكاد الكلامُ يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضهن، وبعضُهن الحركات؛ لأنه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات [(١)].

– **الزيادة في حروف الزيادة أفشى من الحذف**، وهي تسمى حروف الزيادة لا حروف النقص، وذلك لأن زيادتها في الكلام هي الباب المعروف، وأما الحذف فإنما جاء في بعضها، وقليل ما ذلك، ألا ترى إلى كثرة زيادة الواو والياء في الكلام وأن ذلك أضعاف حذفهما إذا كانتا أصلين نحو يدٍ، ودمٍ، وغدٍ، وأبٍ، وأخٍ، وهنٍ، فهذه ونحوها أسماء يسيرة محدودة محتقرة في جنب الأسماء المزيد فيها الياء والواو نحو يعملة، وصيرف، وجدول، وعجوز، ودهليز، ونحو ذلك مما لا يحصى كثرة [(٢)].

– **حروف الزيادة أخف الحروف وأقلها كلفة** [(٣)].

– **الحرف الأصلي يحفظ نفسه بظهوره في تصرف أصله**، والزائد لا يستمر في تصرف الأصل استمرار الأصلي، فإذا عرض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك في أكثر الأمر ما يدل عليه وما يشهد به [(٤)]

– **البدل من الزائد زائد، وليس البدل من الأصل بأصل**، فالهمزة في

---

(١) المنصف: ١/ ١٥٣، قال في الكتاب: ٤/ ٣١٨:

" فأما الأحرف الثلاثة فإنهن يكثرن في كل موضع، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن ... ثم ليس شيء من الزوائد يعدل كثرتهن في الكلام، هن لكل مد، ومنهن كل حركة، وهن في كل جميع، وبالياء الإضافة والتصغير، وبالألف التأنيث وكثرتهن في الكلام وتمكنهن فيه زوائد أفشى من أن يُحصى ويُدرك، فلما كن أخوات وتقاربن هذا التقارب أجرين مجرى واحداً "، وذكر أنهن من " أمهات الزوائد ": ٤ / ٣٢٣.

(٢)سر الصناعة: ٥٦٦-٥٦٧.

(٣)سر الصناعة: ٨١١.

(٤)الخصائص: ١٣٨/١.

تأبل، وخأتم، والعألم، إنما هي بدل من الألف الزائدة، فالهمزة هنا زائدة [1].

– الأصل في حروف المعاني التقدم، والأصل في حروف الإلحاق والصناعة اللفظية التأخر [2]. وقد رأى أبو الفتح في تقدم حروف المعاني دليلاً "على تمكن المعنى في أنفسهم، وتقدمه للفظ عندهم" [3]؛ ولذلك قدموا دليله ليكون أمارة لتمكنه عندهم.

واستدل على ذلك بتقدم حروف المضارعة في أول الفعل؛" إذ كن دلائل على الفاعلين: من هم، وما هم، وكم عدتهم؛ نحو أَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، ويَفْعَلُ"[4]. واستدل على تأخر حروف الصناعة اللفظية بقول أبي عثمان في الإلحاق: "إن أقيسه أن يكون بتكريراللام، فقال: باب شَمْلَلْتُ، وصَعْرَرْتُ، أقيس من باب حَوْقَلْتُ، وبَيْطَرْتُ [5]، فزيادة اللام آخراً للإلحاق في شَمْلَلَ أقيس من زيادة الواو في حَوْقَلَ حشواً. والإلحاق من التغيير اللفظي، وليس من التغيير المعنوي.

ورأى أبو الفتح أن حروف المعاني قد ترد حشواً لتحصينها من الحذف؛ ذلك أن الحذف كثيراً ما يعتري الأطرافَ، واستدل على ذلك بكثرة الكلمات التي حذفت أطرافها، نحو عِدَة، وزِنَة، وناس، وهذه أصلها: وَعْد، و وَزْن، و أناس، وقد حذفت أوائلها. كما استدل بنحو يد، ودم، وغد، وأخ. التي أصلها: يَديٌ، و دَمَوٌ، و غدوٌ، وأخوٌ، وكلها محذوفة الأواخر [6].

---

(١)الخصائص: ١/١٤٢.

(٢)سر الصناعة ٣٤٩، والخصائص ١/٢٢٤.

(٣)الخصائص ١/٢٤.

(٤)الخصائص ١/٢٢٥.

(٥)الخصائص ١/٢٢٥.

(٦)الخصائص ١/٢٢٥-٢٢٦.

ومثّل لحروف المعاني التي وردت حشواً بألف التكسير، وياء التصغير، نحو دَراهِم و دُرَيْهِم، ورأى أن حروف المعاني التي وردت حشواً تشبه عين الفعل المحصنة في غالب الأمر من الحذف والإجحاف [1].

ثم استرسل في التعليل لما ورد من حروف المعاني آخراً كتاء التأنيث، وألف التثنية، و واو الجمع، والألف والتاء في جمع المؤنث، وألفي التأنيث، وياء النسب [2].

-باب المدّ إنما هو الزيادة أبداً [3].

موضع المدّ إنما هو قُبَيْل الطرف مجاوراً له، كألف عماد، وياء سعيد، و واو عمود. وإنما جيء به كذلك لنَعْمته وللينِ الصوت به. وذلك أن آخر الكلمة موضعُ الوقف، ومكان الاستراحة والأَوْن؛ فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يُؤْذِن بسكونه، وما يُخَفِّض من غُلَواء الناطق واستمراره على سَنَن جَرْيِه، وتتابُع نطقه. ولذلك كثرت حروف المد قبل حرف الرويّ - كالتأسيس والرِّدْف - ليكون ذلك مؤذناً بالوقوف، ومؤدياً إلى الراحة والسكون. وكلما جاور حرفُ المدّ الرَّوِيَّ كان آنس به، وأشد إنعاماً لمستمعه [4].

وحرف المد إذا جاور الطرف لا يكون للإلحاق أبداً؛ لأنه كأنه إشباع للحركة كالصياريف ونحوه [5].

ولم تزد المدّات في أواخر الكلم للمدّ من حيث كان مؤدياً إلى نقض الغرض، وذلك أنهن لو تطرفْن لتسلط الحذف عليهن، فكان يكون ما أرادوه

---

(١) الخصائص ١/٢٢٥.

(٢) لمزيد من التفصيل ينظر: الخصائص ١/٢٢٦، وما بعدها.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٣٢.

(٤) الخصائص: ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٥) الخصائص: ٢/٤٨١.

من زيادة الصوت بهن داعياً إلى استهلاكه بحذفهن، فلو زادوا الواو طرَفاً لوجب قلبها ياءً. ولو زيدت هذه الحروف طرفاً للمدّ لا نتقض الغرض من موضع آخر، وذلك أن الوقف على حرف اللين يَنْقُصه ويستهلك بعض مَدِّه، ولذلك احتاجوا لهنّ إلى الهاء في الوقف ليبين بها حرف المدّ، وذلك قولك: وازيداه، و واغلامهموه، و واغلامِهِميه [1].

-إذا جاز حذف الأصول كان حذف الزوائد التي ليست لها حرمة الأصول أحجى وأحرى [2].

-الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل [3].

-حروف المعاني في غالب الأمر إنما مواقعها في أوائل الكلم [4].

-موضع زيادة الثالث الساكن من ذوات الخمسة إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد: الألف، والواو، والياء، نحو: عُذافِر، وفَدَوْكَس، وسميدعٍ [5].

٢,٢,٥-الأحكام الخاصة بحروف الزيادة:

الهمزة:

---

(١)الخصائص: ١/ ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢)الخصائص: ١/ ٢٧١، و ٢/ ٦٨.

(٣)الخصائص: ٢/ ٦٥.

(٤)سر الصناعة: ٣٤٩.

(٥)الخصائص: ١/ ٣٦٣.

– **زيادة الهمزة في أول الكلمة**، فإذا رأيت ثلاثة أحرف أصولاً. وفي أولها همزة فاقض بزيادة الهمزة حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلاً، فالهمزة في نحو أحمر زائدة، وفي أَفْكَلٍ أصلية [١].

– **إن حصلت معك أربعة أحرف أصول، والهمزة في أولها فاقض بأنها أصل**، نحو: إبراهيم، وإِصطبل [٢].

– **إن رأيت الهمزة وسطاً، أو آخراً، فاقض بأنها أصل** حتى تقوم الدلالة على كونها زائدة، نحو: اطمأن، بَلْأَزَ الرجلُ [٣]. الهمزة فيها أصل.

– **ما زيدت فيه الهمزة غير أول أحرف محفوظة**، نحو شَمْأَل وشأمل [٤].

– **حمل الهمزة على الزيادة في أول الكلمة أولى من حمل الياء عليها**، وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية؛ ألا ترى أن باب أحمر وأصفر أكثر من باب خَيْفَق وصَيْرَف [٥]؟

– **همزة الوصل موضع زيادتها الفعل**، وقد زيدت في عشرة أسماء، وحرف واحد [٦]، وهو لام التعريف.

– **همزة الوصل أبداً في الأسماء والأفعال مكسورة**، إلا أنها قد ضُمت من الأفعال في كل موضع كان ثالثها مضموماً ضماً لازماً، نحو: اُقْتُلْ [٧].

---

(١) المنصف: ١/ ٩٩، وسر الصناعة: ١٠٧ والبغداديات لأبي علي الفارسي: ١٢٩.

(٢)سر الصناعة: ١٠٧.

(٣)سر الصناعة: ١٠٧.

(٤)سر الصناعة: ١٠٨.

(٥)المنصف: ١/ ١٠٠.

(٦)سر الصناعة: ١١١.

(٧)سر الصناعة: ١١٦.

-**الهمزة مع لام التعريف مفتوحة**، وكذلك مع اَيْمُن في القسم؛ لأنه غير متمكن فأشبه الحرف، ففتحت فيه [1].

- **وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة، إنما هو موضع زيادة الواو**، نحو: جَدْوَل[2].

-**لا يجمع بين الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين**، نحو: سآل ورآس.

التاء:

-**لا تكون التاء ثانية زائدة بعد فاء الفعل إلا في افْتَعَلَ وما تصرّف منه** [3].

- **التاء والنون في أول الاسم لا تعدان زائدتين إلا بثبت**، فنحو نَهْشَلٍ وتَوْءَم [4]، النون والتاء أصليتان.

- **التاء والنون إذا جاءتا على مثال لا يكون للأسماء فهما زائدتان** لمجيئهما على غير الأصول، نحو نَرْجِس، وتُرْتَبٍ. فليس في الكلام مثال جَعْفِر، ولا جُعْفَر [5].

-**الهاء في نحو: قائمة وقاعدة وأمثالهما، عند الوقف، بدل من التاء في الوصل، والتاء هي الأصل** [6].

---

(١)سر الصناعة: ١١٧.

(٢)الخصائص: ١/ ١٤٢.

(٣)المنصف: ١/ ٧٤، ٧٦، وينظر الخصائص: ١/ ٢٠٣.

(٤)المنصف: ١/ ١٠٢، ١٠٤.

(٥)المنصف: ١/ ١٠٤.

(٦)المنصف: ١/ ١٥٩، وسر الصناعة: ١٥٩.

– زيـدت التـاء في أوائـل الأفعـال الماضـية للمطاوعـة، نحـو كسّـرته فتكسَّر [1].

– لا تلحق التاء ثانيةً وقبلها زائد إلا في اسْتَفْعَلَ [2].

السين:

– لا تلحق السين أولاً إلاّ في استفعل [3].

اللام:

– حرف التعريف إنما هو اللام وحدها دون الهمزة [4].

– ليس في حـروف المعجـم حـرف أشـد مشـاركة لأكثـر الحـروف مـن اللام [5] .

الميم:

– زيادة الميم موضعها أول الكلمة. فمتى اجتمع معك ثلاثة أحرف أصول وفي أولها ميم، فاقض بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كونها أصلاً، نحو: مَشْهَدٍ ومِقْياس؛ والألف في مقياس زائدة [6].

– إن كـان معك أربعة أحرف أصول، وقبلهن ميم، فـاقض بكونها أصلاً، كالهمزة، نحو: مَرْزَجوش [7].

---

(١)سر الصناعة: ١٥٩.

(٢)المنصف: ١/٧٧.

(٣)المنصف: ١/ ٧٧.

(٤)سر الصناعة: ٣٤٥.

(٥)سر الصناعة: ٣٤٧.

(٦)سر الصناعة: ٤٢٦، وينظر الخصائص: ٢/ ٥٠، والمنصف: ١/ ١٢٩، والملوكي: ١٧.

(٧)سر الصناعة: ٤٢٦، والملوكي: ١٨.

– **إذا حصَّلت حرفين أصلين وفي أولهما ميم أو همزة وفي آخرهما ألف فاقض بزيادة الميم والهمزة**، وذلك أنا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك، إلا أن تجد ثَبَتاً تترك هذه القضية إليه، وذلك نحو: موسى وأروى، ومثالهما: مُفْعَل، وأَفْعَل [(١)].

–الميم من خواص زيادة الأسماء، ولا تزاد في الأفعال إلا شذوذاً، نحو: تَمَسْكَنَ[(٢)].

– **زيادة الميم آخِراً أَمْثَلُ من زيادتها حشواً**، لأنها لما تأخرتْ شابهت بتطرّفها أول الكلمة الذي هو مَعَانٌ لها ومَظِنة منها نحو: حلقوم وبلعوم، وهما أكثر من دُلامص. بل إن زيادتها حشواً شاذة لا يقاس عليها [(٣)].

– **أصل زيادة الميم أولاً إنما هي لمعنى**، نحو مِفْعيل ومَفعول ومِفعال ومَفْعَل [(٤)].

النون [(٥)]:

– **إذا جاءت النون ثالثةً ساكنة في كلمة على خمسة أحرف، فاقض عليها بأنها زائدة**، نحو: غَضَنْفَرٍ، عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه، حتى يأتيك ثَبَتٌ بضده [(٦)].

---

(١)سر الصناعة: ٤٢٨.

(٢) سر الصناعة: ٤٣٢، وينظر الخصائص: ١/ ٢٣٦.

(٣) الخصائص: ٢/ ٥١، والملوكي: ١٨ – ١٩.

(٤) الخصائص: ٢/ ٤٨٢.

(٥) يراجع حرف التاء للشبه بين النون والتاء.

(٦) المنصف: ١/ ٤٨، ١٣٧، والملوكي: ٢٢ – ٢٣، والخصائص: ١/ ٣٦٣.

– **إن كانت النون غير ثالثة في الكلمة الخماسية وهي مع ذلك مقابلة لبعض الأصول، حُكم بكونها أصلاً** – ساكنةً كانت أو متحركة – حتى يدل الدليلُ على زيادتها، فالساكنة نحو حِنْزَقْرٍ، والمتحركة نحو نون جَنَعْدَلٍ [1].

فأما ما دلت الدلالة على زيادته وهو متحرك غير ساكن فنحو نون كَنَهْبُل ومثالها: فَنَعْلُلٌ؛ لأنه ليس في الأصول مثل سَفَرْجُل، وأما الساكنة فنحو نون قِنْفَخْرٍ، ومثالها: فِنْعَلٌّ [2].

– **النون مضارع لحروف اللين**، وبينه وبينها من القرب ما قد شاع وذاع، وإنما يقوى شبهها بحروف المد متى كانت ذات غُنّة لتضارع بها حروف المد لِلِينِها، وإنما تكون فيها الغنة متى كانت من الأنف، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة، وبعدها حرف فموي لا حلقي، نحو: جَحَنْفَلٍ وبابه [3].

الهاء:

ليس موضع زيادة الهاء أول الكلمة، إنما موضعها أن تقع آخِراً. إلا أنهم حكموا بزيادة الهاء في أمّهات، وإن كانت في حشو الكلمة، إلا أن الهاء في أمهات تلي الطرف فهي من موضع الزيادة أقرب [4].

الواو:

– **لا تكون الواو أصلاً في ذوات الخمسة**، نحو: سِنْدَأْوٍ، وقِنْدَأْوٍ [5].

– **الواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا أن تُضَعَّف**، نحو:

---

(١) الملوكي: ٢٢.

(٢) الملوكي: ٢٢.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٦٣.

(٤) المنصف: ١/ ٢٦، وينظر سر الصناعة: ٥٦٣، والملوكي: ٢٤.

(٥) المنصف: ١/ ٣١، ٣٢، ١٦٤.

ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ، فإن هذا بمنزلة صَلْصَلْتُ [١].

- **لا تزاد الواو أولاً على وجهٍ من الوجوه**، فالواو في وَرَنْتَل أصلية، وإن كانت غير مُضَعّفة، و النون زائدة، لأنها ثالثة ساكنة، فالواو إذن أصل. وجعل الواو في وَرَنْتَل من الأصل، وإن كان الحرف شاذاً، أَوْلى؛ لأنا قد رأيناها أصلاً في ذوات الأربع بلا محالة مع التضعيف، فنحن نجعلها هنا أيضاً من الأصل، وإن لم يكن تضعيف، للضرورة، وهو أسوغ من أن نجعلها زائدة؛ لأنا لم نرهم زادوها أولاً على وجه من الوجوه، وقد رأيناهم جعلوها أصلاً في ذوات الأربعة في بعض المواضع وهو التضعيف، فجعلها أصلاً أولى من الحكم بزيادتها، فتأمله فإنه لا يجوز في القياس غيره [٢].

ولو زيدت الواو أولاً لهمزت وزال لفظها نحو ﴿ أُقِّتَتْ ﴾ [المرسلات: ١١] وأُعِدَ، ولحَدَثَ الإشكال هل هي همزة غير مبدلة أو همزة مبدلة من واو ؟. ولذلك رُفضت زيادتها أولاً [٣].

- **لم تأْتِ الواو في كلام العرب فاءً ولاماً**، وليست في كلامهم لفظة فاؤها واو ولامها واو إلا حرف واحد، وهو " واو "، ولذلك قال سيبويه: " ليس في الكلام مثل " وَعَوْتُ "[٤].

- **وسط الكلمة موضع لزيادة الواو، وليس بموضع لزيادة الهمزة [٥].**

---

(١)المنصف: ١/ ١٦٨ - ١٦٩، وسر الصناعة: ٧٥١، وينظر البغداديات للفارسي: ٨١.

(٢)المنصف: ١/ ١٧١، وسر الصناعة: ٥٩٥ و ٧٥٢، والخصائص: ١/ ٢١٢ - ٢١٣ و ٣/ ١٩٥ - ١٩٦.

(٣)سر الصناعة: ٥٩٥.

(٤)سر الصناعة: ٥٩٦.

(٥)الخصائص: ١/ ١٤٢ و ٣٢٠.

- الواو والألف والياء متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً ولم يكن هناك تكرير فلا تكون إلا زائدة، عرفت الاشتقاق أولم تعرفه، نحو كَوْثَر، الواو فيه زائدة، لأن معك ثلاثةَ أحرف أصول لا يشك فيها، وهي الكاف والثاء والراء، فالواو إذن زائدة [1].

الألف:

- الألف لا تكون أصلاً أبداً في الأسماء ولا في الأفعال إنما هي زائدة أو بدل، فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي فيهن أصل [2]. نحو ما، ولا، وحتى.

- لا تزاد الألف أولاً البتة، لأنها لا تكون إلا ساكنة. والساكن لا يمكن الابتداء به[3].

- الألف إذا وقعت آخراً في الأسماء فهي زائدة للإلحاق. أو للتأنيث، أو زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث. فألف قَبَعْثَرىً زائدة، وهي ليست للتأنيث؛ لأنها منونة، وليست للإلحاق؛ لأنه ليس لنا أصل سداسي يُلحَق به[4].

- ألف فُعْلَى لا تكون لغير التأنيث [5].

- الزيادة في آخر بنات الخمسة مخصوصة بالألف لخفتها [6].

- الألف لا تكون للإلحاق حشواً أبداً، إنما تكون له إذا وقعت طرفاً

---

(١)الملوكي: ١٢ - ١٣.

(٢)المنصف: ١/ ١١٨، وسر الصناعة: ٦٥٣.

(٣)سر الصناعة: ٦٨٧.

(٤)سر الصناعة: ٦٩٣ - ٦٩٤، وينظر الخصائص: ١/ ٣١٩.

(٥)سر الصناعة: ٦٩٣ - ٦٩٤، وينظر الخصائص: ١/ ٣١٩.

(٦)الخصائص: ١/٣٢٠.

لا غير، كأرطَى ومِعْزىً وحَبَنْطىً [١].

الياء:

– **لا تكـون اليـاء أصـلاً في ذوات الأربعـة إلا في التضـعيف**، نحـو: صِيصِيَةٍ وحاحَيْتُ[٢].

– **إِذا حَصَّلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول، ثم رأيت فيها ياءً ثانيةً أو ثالثةً فصاعداً، قضيت بزيادتها** حَمْلاً على ما عرف اشتقاقُه؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصفة فيما عرف اشتقاقه إلا زائدة. فعلى هذا القياس: لو جاء في الكلام مثل خَيْقَبٍ، وقِرْيَج، وشَقَيْطَرٍ، لقضيت بزيادة الياء ولم تحتج إلى الاشتقاق [٣].

– **الياء تجري مجرى الهمزة أولاً**، فإذا وقَعَتْ واحدة منهما أولاً وبعدها ثلاثة أصول، حكم بزيادتها، نحو: يَعْمَل [٤].

٦–الأصول المتصورة:

الأصول المتصورة هي الحروف الأصول التي تصورها اللغويون العرب أصلا لبعض مفردات العربية المستعملة، كما في الجدول الآتي:

---

(١)الخصائص: ٢/ ٤٨٣.

(٢)المنصف: ١/ ٣٥، ١١١، والتكملة: ٢٣٥.

(٣)المنصف: ١/ ١١٢.

(٤)المنصف: ١/ ١٠١.

الأصل المتصوَّر	الكلمة المستعملة
قَوَمَ	قام
بَيَعَ	باع
طَوُلَ	طال
خَوِفَ	خاف
نَوِمَ	نام
هَيِبَ	هاب
شَدَدَ	شَدَّ
اِسْتَقْوَمَ	استقام
يَسْتَعْوِنُ	يَسْتَعِيْنُ
يَسْتَعْدِدُ	يَسْتَعِدُّ

وقد رأى قدماء اللغويين العرب أن تلك الأصول المتَصوَّرة لم تكن مستعملة فيما مضى إلا في حالات معينة. ويرى بعض المحدثين أنها كانت مستعملة، وسأعرض آراء كل منهم وأدلتهم والموقف منها.

١,٦- موقف القدماء:

١,١,٦- رأي سيبويه والمازني:

يرى سيبوبه أن من الأصول ما لم يستعمل فقال: " هذا باب ما بَنَتِ العربُ من الأسماء والصفات والأفعال غيرِ المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي

لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيرُه من غير بابه" [١]. فالفعل قام أصله قَوَمَ كالفعل غير المعتل، ولكن (قَوَمَ) لا يستعمل في الأفعال المعتلة، ويستعمل نظيره من الأفعال غير المعتلة، نحو كَتَبَ وضَرَبَ وغيرها. وكذلك بقية الأفعال في الجدول السابق.

ويؤكد المازني أن تلك الأصول لم تستعمل، ولم يُتكلَّم بها أبدا، قال في تصريفه: " هذا باب ما تنقلب فيه تاءُ (افْتَعَلَ) عن أصلها، ولا يُتكلم بها على الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من قال وباع وما كان نحوهن على الأصل" [٢]

٢,١,٦- رأي ابن جني:

خصص أبو الفتح للأصول المتصورة بابين في كتابه (الخصائص)، هما:

" باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لازمانًا ووقتا" [٣]، و "باب فيما يُراجَع من الأصول مما لا يراجع " [٤].

ثم قسم تلك الأصول إلى قسمين: الأصول غير المنطوق بها، والأصول المنطوق بها.

١,٢,١,٦- الأصول غير المنطوق بها:

هذه الأصول هي الأكثر، فيرى أنها لم تستعمل في يوم من الأيام، وأن ذلك وهم لا حقيقة تحته، فلم يقل العرب في موضع (قام زيد): قَوَمَ زيدٌ، ولا نَوِمَ جعفرٌ، وطَوُلَ محمدٌ، بل إن الأمر على الضد من ذلك، و"لم يكن قط مع اللفظ به إلا ما

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٢.

(٢) المنصف ٢/٣٢٤.

(٣)الخصائص ١/٢٥٦-٢٦٤.

(٤) الخصائص ٢/٣٤٧-٣٥٢.

تراه وتسمعه...فأما أن يكون استُعمل وقتًا من الزمان ثم انصُرِفَ عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر" (١).

ومن الأصول غير المنطوق بها: ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يَطُوعُ النطقُ به لتعذره، ومَثَّلَ لها بنحو: سماء، وقضاء، وأصلها: سماو و قضاي؛ لأنها من (سَمَوَ و قَضَيَ)، فلما وقعت الواو والياء بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير: سماا، وقضاا، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى سماء، وقضاء. فالتقاء الألفين الذي عرضَتْه الصنعةُ الصرفية لا قدرة لأحد على النطق به (٢).

٢,٢,١,٦- الأصول التي يمكن النطق بها:

ومما يمكن النطق به غير أنه رفض لما فيه من استثقال قولهم: مُوسِر و مُوقِن و مِيزان ومِيعاد، أصلها: مُيْسِر و مُيْقِن و مِوْزان و مِوْعاد، وهذه الأصول المفترَضة يمكن النطق بها مع ثقلها، ولكن العرب تحامتها لثقلها.

ومثله امتناع العرب من النطق بصيغة (افتعلَ) وما تصرَّف منها على أصلها إذا كانت فاؤها صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء أو دالا أو ذالا أو زايا (٣)، وذلك لثقله، فيمكن أن ننطق اصْتَحَبَ و اضْتَرَّ، و ازْتَهَرَ، بدلا من: اصْطَحَبَ و اضْطَرَّ، وازْدَهَرَ.

ويعلل عدم النطق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها أن العرب أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل به من وجهٍ بتقريب حرف من حرف، كما قالوا في مَصْدَق: مَزْدَق، وفي مَصْدَر: مَزْدَر، فأبدلوا من الصاد-

---

(١) الخصائص ١/٢٥٦-٢٥٧.

(٢) الخصائص ١/٢٥٩.

(٣) الخصائص ١/٢٦٢، و٢/٣٤٩-٣٥٠.

وهي مهموسة – حرفًا من مخرجها يَقْرُبُ من الدال وهو الزاي، لِتُوافِقَها في الجهر. وقالوا في سُقْتُ: صُقْتُ، وفي سَوِيق: صَوِيق. فأبدلوا من السين صادًا؛ ليوافقوا بالاستعلاء الذي في الصاد استعلاءَ القاف. وكل ذلك ليكون العمل من وجه واحد، " فهذا يدلك من مذهبهم على أن للتجنيس عندهم تأثيرًا قويا " [(١)].

ومن الأصول التي يمكن النطق بها ولكنها رفضت لثقلها: الثلاثي المعتل العين ماضيًا ومضارعا، فلا يقال: قَوَمَ ولا بَيَعَ ولا خَوِفَ، ولم يرد ذلك في نظم أو نثر [(٢)].

وهذا الذي يمكن أن ينطق به اللسان، ولكنه رُفض لثقله قد يرد على أصله شاذا قليلا " مَنْبَهةً ودليلا على أوليَّة حاله" فيقولون: لَحِحَتْ عينُه، وأَلِلَ السِّقاءُ، أي أنهم يفكّون الإدغام، ويكررون الحرف على خلاف القياس. وقد يرد هذا المستثقل مع الضرورة كقول الشاعر:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصدودَ و قَلَّما وِصالٌ على طول الصدود يدومُ [(٣)]

واستدل من قول الشاعر: (أَطْوَلْتِ) على أن أصل أقام: أَقْوَمَ.

واستدل من قول قعنب:

---

(١) المنصف ٢/٣٢٤-٣٢٥.

(٢) الخصائص ٢/٣٤٧-٣٤٨.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٥٧. ونسب هذا البيت في الكتاب١/١٢ لعمر بن أبي ربيعة، ونسبه الأعلم إلى المرّار الفقعسي.(ينظر: الخزانة٤/٢٨٩).وابن أبي ربيعة(-٩٣هـ) هو: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبو الخطاب: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، ولم يكن في قريش أشعر منه.ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب؛ فسمي باسمه. مات غرقاً في البحر.(الأغاني١/٦١، ووفيات الأعيان١/٣٥٣، والشعر والشعراء٢١٦، والأعلام٥/٥٢).

مهلا أعاذلَ قد جرَّبْتِ من خُلُقي   أني أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا [١]

على أن أصل (شُلَّتْ يدُه: شَلِلَتْ) وأصل (ضَنَّ: ضَنِنَ).

ومن المنطوق به ضرورة قول الشاعر: [٢]:

لا بارك اللهُ في الغوانِي هل   يُصْبِحْنَ إلا لهنَّ مُطَّلَبُ

فقد أظهر الكسرة على الياء في (الغواني) على أصلها وإن كانت مستثقلة، فعامل المعتل معاملة الصحيح عندما اضطر الشاعر إليها.

فإظهار التضعيف في نحو (ضَنِنُوا)، ومعاملة المعتل معاملة الصحيح في نحو(الغوانِي) مما يجوز إيراده عند الضرورة فحسب، مع أنه مستثقل في معتاد الكلام.

وبعض الأصول المتصورة التي يمكن النطق بها ما كان لغة لقبيلة من القبائل، فبنو تميم يقولون في الأمر من المضاعف: شُدَّ و فِرَّ و استعِدَّ. وأهل الحجاز يقولون: اشْدُدْ و افْرِرْ و استعدِدْ.

وبنو تميم يتمون اسم المفعول من الياء، فيقولون: مَخْيوط و مَكْيول و مَبْيوع و مَدْيون بدلا من مَخِيط و مَكِيل ومَبيع و مدِين. و ربما أخرجوا اسم المفعول على أصله و إن كانت عينه واوا، وهو أثقل من الياء، نحو: ثوب مَصْوُون، و فَرَس مَقْوُود، ورجل مَعْوُود من مرضه.

---

(١) الخصائص ١٦٠/١ و ٢٥٧/١-٢٥٨.

(٢) الخصائص١/٢٦٢، و٣٤٧/٢. والبيت لابن قيس الرقيات، كما في الكتاب٣/٣١٣ وحاشية الخصائص.وهو في ديوانه٣.

وابن قيس الرقيات(نحو٨٥هـ): عبيد الله بن قيس الرقيات، من بني عامر بن لؤي: شاعر قريش في العصر الأموي، كان موالياً لابن الزبير، ثم أمنه عبد الملك بن مروان. توفي بالشام.أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر.لقب بابن قيس الرقيات؛ لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة اسم كل واحدة منهن رقية. له ديوان شعر مطبوع.(الأغاني٥/٧٣، والشعر والشعراء٢١٢، والأعلام٤/١٩٦).

٢,٦- موقف المحدثين من الأصول المتصورة:

١,٢,٦-موقف القائلين باستعمالها:

عرض أحد الباحثين المحدثين لهذه القضية، فلم يرض مذهب أبي الفتح فيها قائلاً: " ومذهب أبي الفتح في هذا غير مرضي عندنا. والتفسير الصحيح لهذه القضية هو أن الأصل المفترض إنما كان يستعمل في فترة من الزمان، ثم تطور إلى الصورة التي نستعملها، والقول بأن هذا الأصل لم يستعمل أبداً لا دليل عليه، وأما ما جاء على أصله مُصَحَّحاً غير معتل فدليل لنا، ولا حجة فيه لابن جني، فإنه من المعروف أن التطور الذي يحدث في لغة ما لا يجري على قانون معين، ولا يشترط أن يقع التغير في الكلمات كافة. وهناك كثير من الكلمات لا تخضع للتطور، وتحافظ على صورتها الأولى، وهذه الأمثلة قد حكم عليها الصرفيون بالشذوذ، لأنها لم تُعَلّ كأمثالها، ولو نظروا إلى اللغة نظرة تاريخية، واعتقدوا أن اللغة قابلة للتغير وليست ثابتة على صورة واحدة لكان لهم موقف آخر، ولما فسروا هذه القضية هذا التفسير"(١).

وأورد ثلاثة أسباب علّل بها رأيه:

الأول: أن ما جاء مصححاً غير معل، نحو اسْتَحْوَذَ، ومَطْيَبة، والخَوَنة ونحوها ما هي إلا بقايا تاريخية لهذا الأصل الذي كان مستعملاً في يوم من الأيام في هذا الباب، ثم أصابه تطور، لكنه لم يستغرق كل الكلمات.

الثاني: أن بعض هذه الأمثلة التي لحقها التطور قد احتفظت بصورتها الأصلية إلى جانب الصورة الجديدة كقولهم: أغالت المرأة وأَغْيَلَتْ، وَوُرُودُ

(١) .حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ص: ٢٣٣.

الصيغتين في اللفظ الواحد يدل دلالة واضحة على أن الصيغة المصححة قد كانت تستعمل فيما مضى.

الثالث: أن هذه الظاهرة تشترك فيها العربية مع الحبشية، وكلاهما من اللغات السامية، مستدلاً بنص من كتاب بروكلمان (فقه اللغات السامية) ورد فيه أن في الحبشية أفعالاً معتلة قد تحرك فيها حرف العلة وانفتح ما قبله ولم يقلب مثل: (Talawa = تلا) ونحوها. ثم تابع قائلاً: " ووجود هذه الأمثلة في لغة سامية أخرى غير العربية يجعلنا نذهب إلى أن هذا الأصل المصحَّح قد كان مستعملاً في اللغة السامية الأولى التي تفرعت عنها اللغات السامية المختلفة، وليس أصلاً افتراضياً لم يُنطق به في أية مرحلة من المراحل التي مرت بها اللغة كما يقول الصرفيون " [١].

٢,٢,٦–موقف القائلين بالركام اللغوي:

وعد باحث آخر استعمال الفعل الأجوف والناقص واللفيف المقرون نحو: قال وباع ودعا وقضى، وهوى، عده بصورته الحالية آخر مرحلة من مراحل تطور الأفعال المعتلة في اللغات السامية، فقد تطور الفعل قال مثلاً من قَوَلَ إلى قَوْلَ إلى قُوْلَ ثم إلى قال المستعملة اليوم [٢].

وقال بأن " تلك هي مراحل تطور الأفعال المعتلة، وقد رأينا كيف خلّفت تلك المراحل ركاماً لغوياً، في العربية الفصحى، واللغات السامية، واللهجات العربية المختلفة. ومن كل ذلك نرى أن ما يقوله النحاة من أن (قال) مثلاً،

---

(١) .المرجع السابق، ص ٢٣٣ – ٢٣٥.

(٢) .عبد التواب، (رمضان)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، القاهرة – مكتبة الخانجي، ط٢ (١٤٠٥هـ)، ص: ٢٩١–٢٩٧.

أصلها: (قَوَلَ) صحيح، بصرف النظر عن تعليلهم هذا بتحرك الواو وانفتاح ما قبلها (1).

وأشار عبد التواب إلى رأي أبي الفتح بأن ذلك الأصل لم يوجد في العربية يوماً ما، ويقول بأن ابن جني عاد فاعترف بأن الظاهرة اللغوية القديمة، قد تبقى منها أمثلة تعين على معرفة الأصل، وهو ما نسميه هنا: "الركام اللغوي... وهكذا نرى ابن جني لا يريد أن يعترف بوجود الأصل القديم لهذه الظاهرة في الواقع اللغوي، غير أنه حين عثر على مثال من "الركام اللغوي"، وهو قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطان﴾ [المجادلة: ١٩] اضطر إلى الاعتراف به" (2).

٣,٦–نقد موقف المحدثين من الأصول المتصورة:

أما موقف القائلين بالاستعمال فإنه عند العودة إلى ما قاله أبو الفتح يتضح لنا جملة من الحقائق:

–نفى أبو الفتح نفياً قاطعاً أن تكون الأصول المتصورة قد استعملت وقتاً من الزمان، ومثَّل لذلك بالواو المتحركة المفتوح ما قبلها الواقعة عيناً للكلمة في نحو قال وباع، وبفك التضعيف من شَدَّ وأمثالها. ولكنه استثنى ما خرج في ضرورة الشعر، وما كان منبهةً على أصل بابه، نحو: أَطْوَلَ، وضَنِنَ. فأقر بذلك أن بعض الأصول المتصورة قد استعمل وقتاً من الزمان، بل لا زال مستعملاً، وأورد أمثلة له، وشواهد من القرآن والشعر عليه. ويمكن صوغ رأيه صياغة عامة على النحو التالي: (الأصل أن الأصول المتصورة لم تستعمل إلا ضرورة، أو دليلاً على أولية حالها، أو لهجة لقبيلة). وفي هذا اعتراف بأن ما كان ضرورة أو منبهةً

---

(1) .المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(2) .المرجع السابق ص ٢٩٨.

أو لهجة قد استعمل من قبل، ولكن ذلك الاستعمال قليل، وغير مطرد، ولكنه استعمال على كل حال. بل عده أبو الفتح مطرداً في الاستعمال شاذاً في القياس نحو قولهم: أَخْوَصَ الرِّمْثُ، واسْتَصْوَبْتُ الأمر، ولا يقال: اسْتَصَبْتُ، ومنه اسْتَحْوَذَ، وأَغْيَلَتِ المرأةُ، واسْتَنْوَقَ الجملُ [١].

-ما لا يطوع النطق به، وهو ما تعرضه الصنعة الصرفية، كاجتماع ألفي مد في نحو سماا وقضاا ومَفُعْوْل. وهذا لا دليل فيه على أن الأصول المتصورة لم تستعمل، فهذا من صنعة النحاة لا من اللغة المستعملة، وهو لم يستعمل يقيناً لاستحالة النطق به.

-ما كان لغة لإحدى القبائل فهو مستعمل كتصحيح بني تميم لنحو مَبْيُوع ومكيول، وقد عده أبو الفتح من الشاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه[٢]، وكذلك فك الحجازيين لتضعيف نحو: أُشْدُدْ، واسْتَعْدِدْ.

-بعض الأصول المتصورة يمكن النطق به، ولكنه مستثقل، كفك التضعيف في لَحِحَتْ عينُهْ، وأَلِلَ السقاء، ومِوْزان، ومُيْسِر، واصْتَبَرَ ونحوها. وهذا خاضع لقانونين من قوانين التطور اللغوي: الاستثقال والاستخفاف، والتجنيس، وهو ما يعرف اليوم بالمماثلة.

-ما عرضه ابن جني قال به قبله سيبويه وأبو عثمان المازني [٣]، فالأولى أن يكون الرد على سيبويه والمازني لا على ابن جني.

---

(١) .الخصائص ١/٩٨.

(٢) .الخصائص: ١/ ٩٩.

وفي الكتاب: ٤/ ٢٤٢: " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ".

(٣) .المنصف: ٢/ ٣٢٤.

-كيف نفسر التعارض الظاهر في قول ابن جني جازماً بأن الأصول المتصورة لم تستعمل، وقوله: بأن بعضها استعمل ضرورةً، أو مَنْبَهَةً على أولية حاله، أو أنه كان لهجةً لإحدى القبائل العربية ؟

وتفسير هذا التعارض أنه لم يطرد في الاستعمال والقياس، وإنما هو شاذ يستعمل كما ورد عن العرب، ولكن لا يقاس عليه. أي أنه كان مستعملاً وما زال إلى يومنا هذا.

أما الاستدلال بوجود أمثلة غير مُعلَّة جاءت على أصلها في اللغة الحبشية، وقد تحرك فيها حرف العلة وانفتح ما قبله ولم يقلب. وورود مثله في العربية نحو أَطْوَلَ واستحوَذ، فإنه لم يَنْفِ أبو الفتح وروده في الاستعمال، غير أنه لم يطرد في القياس، فلِمَ الاستدلال بالحبشية، وبالسامية الأم، على أنها وردت فيها ؟!

وهل اللغات السامية حقيقة علمية أم تسمية توراتية [(١)] ؟ لا سيما أن هناك اتجاهات قوية اليوم تقول: بأن اللغة العربية أقرب فروع السامية إلى اللغة الأم، إن لم تكن هي الأم[(٢)].

ثم إن الحكم على التاريخ لا بد له من دليل يقيني، وهذا الدليل اليقيني لم يتوفر حتى الآن، فقول هنداوي بأن ما ورد غير معل لم يكن " إلا بقايا تاريخية

(١) بروكلمان: فقه اللغات السامية ١١، و ولفنسون(إسرائيل): تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت، ط ١(١٩٨٠م): ٢-٣، و ظاظا(حسن): الساميون ولغاتهم، دار القلم، والدار الشامية، بيروت، ط٢(١٩٩٠م): ص: ٩-١٠، وسفر التكوين، الإصحاح العاشر: ١٢-١٣ من الكتاب المقدس.

(٢) ينظر: العقاد، (عباس محمود)، أبو الأنبياء، كتاب اليوم، (أغسطس ١٩٥٣م) ص: ١٤٨-١٥٣، و١٦١-١٦٤. وباقر، (طه)، معجم الدخيل في اللغة العربية، دار الوثبة،: ١٧-٢٥. والبهبيتي، (نجيب محمد)، المعلقة العربية الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١(١٩٨١م): ١/٥٨-٦٢، و١/١٤٣-١٤٤. وقدور، (أحمد محمد)، مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، ط٢(١٤٢٠هـ-١٩٩٣م)، ص: ٤٧-٥١.

لهذا الأصل الذي كان مستعملاً في يوم من الأيام ثم أصابه تطور " [١] لا دليل يقينياً عليه، فلم يشهد أحد مراحل التطور التي انتقلت فيها تلك الأصول من الاستعمال إلى الإهمال، ولا نقلت إلينا نقلاً مُوَثقاً.

-استدل هنداوي باستعمال الكلمة على وجهين: الأصلي المصحح، والْمُعَلّ، على أن الأصول المتصورة قد استعملت نحو: أغالتْ وأَغْيَلَتْ، وقد أقر أبو الفتح بذلك، ولكنه ذكر أن استعمالها كان شاذاً وغير مطرد، فالمطرد هو استعمالها معلةً.

أما موقف القائلين بالركام اللغوي فإن تقسيم عبد التواب مراحل تطور الأفعال المعتلة أربعاً يثير عدداً من الأسئلة، منها: هل جميع الأفعال المعتلة مرت بتلك المراحل ؟ وكيف السبيل إلى إثبات ذلك ؟ وكلها من التاريخ البعيد الذي لم يصل إلينا منه إلا القليل. ثم كيف اضطر أبو الفتح إلى الاعتراف بوجود الأصل القديم حين عثر على مثال من الركام اللغوي وهو قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطان﴾. [المجادلة: ١٩]، وهل هذا هو المثال الوحيد الذي اضطر أبا الفتح للاعتراف ؟ وهل كان غائباً عن ذهنه حين قال بأن الأصول المتصورة لم تستعمل فيما مضى ؟ وقد أورد أبو الفتح أمثلة كثيرة غير الآية الكريمة كلها تشير إلى الأصول المستعملة وإن عدها شاذةً غير مطردة.و كلمة"اضطر" تشير إلى أن أبا الفتح لم يكن يريد الاعتراف، ولكنه اضطر إليه اضطراراً ! والحقيقة أن أبا الفتح استدل بالأصول المتصورة على أصول كثير من الكلمات المعتلة؛ فقد استدل بقول الراجز [٢]:

حتى إذا ما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجا

---

(١) .مناهج الصرفيين: ٢٣٣.

(٢) .نسب البيت للعجاج كما نسب إلى غيره. (ينظر: حاشية سر الصناعة١٧٧).

(يريد: أَمْسَتْ وأَمْسَى). على أنه "أحد ما يدل على ما ندعيه من أن أصل رَمَتْ: رَمَيَتْ، وغَزَتْ: غَزَوَتْ، وأَعْطَتْ: أَعْطَيَتْ، واستقصتْ: اسْتَقْصَيَتْ، وأَمْسَتْ: أَمْسَيَتْ، ألا ترى أنه لمّا أبدل الياء من أَمْسَيَتْ جيماً، والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات، ولا يلحقه الانقلاب الذي يلحق الياء والواو، صححها كما يجب في الجيم، فدل أَمْسَجَتْ على أن أصل أَمْسَتْ: أَمْسَيَتْ، وكذلك قال أيضاً: أَمْسَجا، فدل ذلك على أن أصل أَمْسَى: أَمْسَيَ، وأن أصل رَمَى: رَمَيَ، وأصل غزا: غَزَوَ، وأصل دعا: دَعَوَ، ودل ذلك أيضاً على أن أصل عَصاً: عَصَوٌ، وأصل قطاً، وقَناً، وحَصىً، وفَتىً: قَطَوٌ، وقَنَوٌ، وحَصَيٌ، وفَتَيٌ. فبهذا ونحوه ما استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيَّرة، كما استدلوا بقوله عز اسمه ﴿اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ﴾ على أن أصل استقام: اسْتَقْوَمَ، وأصل استباعَ: اسْتَبْيَعَ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولما جاز ادعاؤهم إياها" [1].

---

(١) .سر الصناعة: ١٧٧ – ١٧٨.

الفصل الثالث

الأبنية وتصريف الأفعال

الفصل الثالث

الأبنية وتصريف الأفعال

تمهيد:

الأبنية قوالب تصب فيها الألفاظ على هيئة مخصوصة، تنتظم فيها الحروف والحركات، فتؤلف وحدات موسيقية، تُسهم في تحديد معنى الكلمة، كبنية الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول وغيرها. وتسمى أيضاً الصيغ والأوزان[(١)].

قال أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (-٣٧٩ هـ): "أبنية الأسماء والأفعال التي هي زمام الكلام والسور المضروب دونه، والحد المنتهَى به إليه... لمن آثر أن يقف على معرفة البناء العربي من الدخيل، إما من مصنوع غولط به أو أعجمي أُقْحِمَ فيه"[(٢)].

وهي قوالب فكرية عامة، تحدَّد بها المفاهيم الكلية "فتوفر على المتكلم والمتعلم كثيراً من الجهد، ذلك أن في عالم الفكر معانيَ عامةً كلية كالفاعلية والمفعولية والمكانية والزمانية والسببية والحدَث أو الفعل، والآلية"[(٣)].

---

(١) هذا التعريف مستفاد من كتاب "فقه اللغة وخصائص العربية" لمحمد المبارك، ص: ١١٢ وما بعدها.

(٢) الزبيدي (أبو بكر، محمد بن الحسن (٣٧٩هـ))، **كتاب الأسماء والأفعال والحروف، وهو أبنية كتاب سيبويه،** تحقيق: أحمد راتب حموش، (رسالة مقدمة إلى جامعة دمشق، عام ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م)، ص: ٥.

وهو عالم أندلسي باللغة والأدب. من كتبه: طبقات النحويين واللغويين، ولحن العامة.(بغية الوعاة٣٤، يتيمة الدهر١/١٠٩، الأعلام٦/٨٢).

(٣) المبارك (محمد)، **فقه اللغة وخصائص العربية**، بيروت، دار الفكر، ط٤، (١٩٧٠)، ص: ١١٩.

وفي العربية عدد كبير من الأبنية للأسماء والأفعال، وعلى مثالها وردت جميع ألفاظ العربية الدالة على المعاني، أي: كل ما سوى الأدوات النحوية والروابط المنطقية[١].

قال ابن القطاع في كتابه الأبنية: "قد صنف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها، وأول من ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاث مئة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به، وكذلك أبو بكر بن السراج، ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالاً. وزاد أبو عمر الجَرْمي [٢] أمثلة يسيرة. وزاد ابن خالويه [٣] أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعافَ ما ذكر. والذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جُهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تآليف الأئمة ألف مثال ومئتا مثال وعشرة أمثلة"[٤].

واستدرك أبو بكر الزبيدي على سيبويه نيفاً وثمانين بناء لم يذكرها سيبويه في أبنيته ولا دلَّ عليها أحد من النحويين من بعده[٥].

---

(١) المصدر السابق، ص: ١٣٧.

(٢) .الجرمي: هو صالح بن إسحاق، أبو عمر(-٢٢٥هـ)، عالم بالنحو واللغة، والفقه، من أهل البصرة. من كتبه: كتاب الأبنية، وغريب سيبويه، والسير.(وفيات الأعيان١/٢٢٨، بغية الوعاة٢٦٨، ونزهة الألبا٢٠٦، والأعلام ٣/١٨٩) .

(٣) .ابن خالويه: هو الحسين بن أحمد(-٣٧٠هـ)، أبو عبد الله، لغوي، نحوي، أصله من همذان، استوطن حلب وبها توفي.كانت له مجالس مع سيف الدولة الحمداني والمتنبي. من كتبه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز، وليس في كلام العرب، ومختصر شواذ القرآن.(وفيات الأعيان٢/٣٠٩، وبغية الوعاة٢٣١، وإنباه الرواة١/٣٢٤، والأعلام٢/٢٣١) .

(٤) السيوطي، (جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (-٩١١هـ))، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ورفيقيه، بيروت، دار الجيل، ودار الفكر، (د.ت)، ص: ٢/٤.

(٥) أبو بكر الزبيدي، **كتاب الأسماء والأفعال والحروف** ص: ٦. وفي حاشيته: قول للأشموني تعليقاً على مستدركات الزبيدي: "منها ما يصح ومنها ما لا يصح" (ينظر: الأشموني: ٤/٢٤٣).

ومع أن أبنية الأفعال يمكن حصرها، "فإنها لا تجاوز بضعة وعشرين بناءً، وهي التي نعرفها في دراسة الفعل ثلاثياً ورباعياً مجردين ومزيدين بمعانيهما الداخلة تحت كل قالب من قوالب هذه الأوزان. أما الأسماء فإن من العسير دخولها تحت حصر، ولو ذكرنا منها أشهرها وحده لطال بنا الحديث"(١).

واهتم العلماء بالتأليف في الأبنية لأنها مادة التصريف والاشتقاق، وكان للأفعال نصيب وافر من مؤلفاتهم، وخاصة (فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ)، ومنها:

- كتاب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ للأصمعي.
- كتاب فعلت وأفعلت لأبي عبيدة.
- كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني.
- كتاب فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج.

ومنها ما جاء فصولاً وأبواباً في مؤلفات أخرى مثل:

- ما جاء على فعلت وأفعلت في "إصلاح المنطق" لابن السكيت.
- ما جاء عن أبنية الأفعال في "أدب الكاتب" لابن قتيبة.
- ما جاء عن فعلت وأفعلت في "فصيح ثعلب".
- ما جاء عن فعلت وأفعلت في "جمهرة ابن دريد".

---

(١) الصالح، (صبحي)، **دراسات في فقه اللغة**، بيروت، دار العلم للملايين، ط٨ (١٩٨٠) ص: ٣٣٣.

وهناك كتب أخرى تعرض أصحابها للأفعال عامة دون تخصيص بناء منها، وعلى رأس هؤلاء من المتقدمين "أبو عبيد"[(١)]، و"ابن السكيت"[(٢)]، ومن المتأخرين ابن سيده[(٣)].

وفتح ابن القوطية، أحد علماء الأندلس (-٣٦٧هـ) بتأليفه كتاب "الأفعال" الطريق أمام تلاميذه، ومن جاء بعدهم فَحَذَوْا حذوَه. وهناك عدد من المصنفات في هذا الموضوع ترجع في أغلبها لعلماء من الأندلس، وهي:

- كتاب الأسماء والأفعال والحروف، وهو أبنية كتاب سيبويه لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (-٣٧٩هـ).
- كتاب الأفعال لأبي مروان عبد الملك بن طريف الأندلسي (حوالي ٤٠٠هـ) تلميذ ابن القوطية، ذكره "ابن خير" في فهرسته، وصاحب بغية الوعاة في ترجمة ابن طريف.
- كتاب الأفعال لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي (حوالي ٤٠٠هـ).
- كتاب الأفعال لأبي منصور محمد بن علي بن عمر بن الجبان (ت بعد ٤١٦هـ).
- كتاب الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي اللغوي المعروف بابن القطاع الصقلي (-٥١٥ هـ).

---

(١) .أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي(-٢٢٤هـ): من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من أهل هراة، ولد وتعلم بها، وكان مؤدباً وقاضياً. توفي بمكة. من كتبه: الغريب المصنف في غريب الحديث، والأمثال، والأموال. (وفيات الأعيان١/٤١٨، وطبقات النحويين واللغويين٢١٧، والأعلام٥/١٧٦).

(٢) .ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف(-٢٢٤هـ)، إمام في اللغة والأدب، أصله من خوزستان. تعلم ببغداد، وعهد إليه المتوكل العباسي بتأديب أولاده، ثم قتله لسبب مجهول. من كتبه: إصلاح المنطق، والأضداد، والقلب والإبدال.(وفيات االأعيان٢/٣٠٩، والأعلام٨/١٩٥).

(٣) .ابن سيده: علي بن إسماعيل، أبو الحسن(-٤٥٨هـ)، إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية في شرق الأندلس. كان ضريراً. من كتبه: المخصص، وهو من أثمن كتب العربية، ويقع في (١٧)جزءاً، والمحكم، ويقع في أربع مجلدات.(وفيات الأعيان١/٣٤٢، إنباه الرواة٢/٢٢٥، الأعلام٤/٢٦٤).

- كتاب الأفعال لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي الأندلسي (٦٩٦ هـ).

وتأتي أهمية الأبنية، أو الصيغ، من كون "الصيغة الصرفية هي وسيلة التوليد والارتجال في اللغة"[١].

وعلى الرغم من كثرة الأبنية إلا أنها محدودة، ثابتة، لم يلحقها التغيير، وهي عنصر من عناصر الثبات والاستمرار والاتصال في اللغة العربية، نقلت في قوالبها الرائعة الأفكار والمعاني من جيل إلى جيل خلال عصور طويلة[٢].

وهذا "العنصر الثابت المتوارث من اللغة، والمكون من جزء مادي هو الحروف الثابتة في مادة الكلمة (أي حروفها الأصلية)، وجزء معنوي هو معناها العام هو أداة الارتباط ووسيلة الاتصال بين أجيال الأمة.. المتعاقبين على الزمن، وسر من أسرار خلود العربية... إن بين مختلف مواد الألفاظ في العربية تشابهاً من حيث طريقة تكوينها وتركيبها وتقلبها وتصرفها وتوليدها واشتقاقها، فكلها من حيث الأصل، وفي الغالب، تتألف من حروف ثلاثة أصلية، ثم توضع في صيغ وقوالب متماثلة، ويتولد منها ألفاظ كذلك على نمط واحد"[٣].

وهذا الفصل يتناول الأبنية في عمومها، ويركز على البحث في أبنية الأفعال تركيزاً خاصاً، إذ إن هناك تداخلاً في الأبنية ما بين الأسماء والأفعال، واشتراكاً فيما بينها، ولم يتعرض هذا الفصل لأبنية الأسماء المزيدة لأنه يصعب حصرها وتقييدها.

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص: ١٥١.

(٢) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص: ١٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٢٧١ - ٢٧٣.

١–الأبنية المجردة

١,١– أبنية الأسماء المجردة:

١,١,١– الأسماء الثلاثية المجردة:

"الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي. ولا يكون فِعْل على خمسة أحرف لا زيادة فيه"[١].

أ – الأسماء الثلاثية المجردة تكون على عشرة أمثلة، وجميعها تكون اسماً وصفةً[٢]، وهي:

١ – فَعْل: فالاسم كَلْبٌ، والصفة ضَخْمٌ.

٢ – فَعَل: الاسم طَلَل، والصفة بَطَلٌ.

٣ – فَعِل: الاسم كَبِد، والصفة حَذِر.

٤ – فَعُل: الاسم رَجُل، والصفة يَقُظ.

٥ – فِعْل: الاسم جِذْع، والصفة نِضْو.

٦ – فِعِلٌ: الاسم إِبِل، والصفة بِلِز، وهي الضخمة.

٧ – فِعَلٌ: الاسم عِنَب، والصفة عِدًى، يقال: قوم عِدًى، ومكانٌ سِوًى.

٨ – فُعْلٌ: الاسم قُفْل، والصفة حُلْوٌ.

---

(١) المنصف: ١ / ١٨. والتكملة، ص: ٢٢٩ . ٢٣٠.

(٢) الكتاب: ٤ / ٢٤٢ – ٢٤٤.

٩ – فُعُلٌ: الاسم عُنُق، والصفة سُرُحٌ.

١٠ – فُعَلٌ: الاسم رُبَعٌ، والصفة: حُتَعٌ.[١]

٢,١,١– الأسماء الرباعية المجردة:

والأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها تجيء على ستة أمثلة: خمسةٌ وقع عليها إجماع أهل العربية، وواحد تجاذبه الخلاف، وهي تكون أسماء وصفات وهي:

١ – فَعْلَلٌ: فالاسم نحو: جَعْفَر، والصفة نحو سَلْهَب.

٢ – فِعْلِلٌ: الاسم نحو قِرْطِمٌ، والصفة نحو: هِرْمِل.

٣ – فُعْلُلٌ: الاسم نحو: بُرْثُن، والصفة نحو: كُلْكُل.

٤– فِعْلَلٌ: الاسم نحو: قِلْفَع، والصفة نحو: هِجْرَع.

٥ – فِعَلّ: الاسم نحو فِطَحْل، والصفة سِبَطْر.

٦ – فُعْلَل: فالاسم نحو: جُخْدَب، وقد اختلف فيه[٢].

٣,١,١– الأسماء الخماسية المجردة:

الأسماء الخماسية المجردة تجيء على أربعة أمثلة وخامسٍ لم يذكره سيبويه، وهي:

١ – فَعَلَّلٌ: يجيء اسماً مثل فَرَزْدَق، وصفةً مثل: شَمَرْدَل.

---

(١) المنصف: ١ / ١٨ – ١٩. وينظر: التكملة، ص: ٢٢٩.

(٢) المنصف: ١ / ٢٥ – ٢٦.

٢ - فِعْلَلٌ: يجيء اسماً مثل: قِرْطَعْبٌ، وصفةً مثل: جِرْدَحْلٌ.

٣ - فَعْلَلِلٌ: الصفة نحو جَحْمَرِش، وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت.

٤ - فُعَلِّل: الاسم نحو الخُزَعْبِلَة، والصفة الخُبَعْثِن.

٥ - فُعْلَلِلٌ: الاسم نحو هُنْدَلِعٌ. وهذا الذي لم يذكره سيبويه، وهو اسم بقلة[1].

٢،١- أبنية الأفعال المجردة:

١،٢،١- أبنية الأفعال الثلاثية المجردة:

قال أبو الفتح: "وأما الأفعال التي لا زيادة فيها فعلى ضربين: فِعْل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول. فالمبني للفاعل على ثلاثة أضرب: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ"[2].

"فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة، وإن سكنت فِلِعِلّةٍ دخلتها وأصلها الحركة"[3].

---

(١) المنصف: ١ / ٣١.

(٢) المنصف: ١ / ٢٠.

(٣) المنصف: ١ / ٢٣.

"وأما الفعل المبني للمفعول فعلى مثال واحد، وهو فُعِلَ، نحو: ضُرِبَ، وقُتِلَ، وهذا أصله فَعَلَ أو فَعِلَ، ولا يكون فُعِلَ منقولاً من فَعُلَ أبداً، لأن فَعُلَ لا يتعدّى أبداً"(١).

٢,٢,١- بناء الأفعال الرباعية المجردة:

"وأما الأفعال التي على أربعة أحرف ليس فيها زائد فنحو: دَحْرَجَ وسَرْهَفَ، وما أشبه ذلك"(٢).

فالأسماء والأفعال المجردة يجمعها ثلاثة وعشرون مثالاً: أَحَدَ عشرَ ثلاثياً، وسبعةٌ رُباعياتٌ، وخمسةٌ خماسيات. فمن الثلاثي ثلاثة أمثلة يشترك فيها الأسماء والأفعال، وهي: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وواحد تختص به الأفعال، وهو: فُعِلَ، إلا في حرف واحد وهو دُئِل، والباقي يختص به الاسم.

وأما الرباعي: فالأسماء والأفعال تشترك في مثال واحد منه وهو فَعْلَل. ويختص الفعل ببناء واحد وهو فُعْلِلَ؛ لأنه نظير فُعِلَ في الثلاثي، والباقي يختص به الاسم.

والخماسي خمسة أمثلة يختص بها كلِّها الاسم(٣).

والأبنية الثلاثية أكثر في الكلام، "لأنها أعدل الأصول، وهي أقل ما يكون عليه الكلم المتمكنة: حرف يُبتدأ به، وحرفٌ يُحشى به، وحرف يوقف عليه"(٤)، فلخفتها كثرت، وكثر تصرُّفها، واعتورتها الزيادات.

---

(١) المنصف: ١ / ٢٣ - ٢٤.

(٢) المنصف: ١ / ٢٥.

(٣) المنصف: ١ / ٣١.

(٤) المنصف: ١ / ٣١ - ٣٢، والكتاب: ٤ / ٢٢٩.

"ولما كانت ذوات الأربعة وسيطة بين الثلاثة والخمسة لم تمنع الفعل أصلاً، بل جاء فيها، لأنها وإن كانت فوق الثلاثة، فهي دون الخمسة. فمن هنا جاء فيها دَحْرَجَ ونحوُه، ولذلك لم يُزَد على فَعْلَلَ وفُعْلِلَ، وكأن ذوات الخمسة، وإن لم يكن فيها فِعْلٌ، فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها، ألا ترى أنك تقول في تحقير سَفَرْجل: سُفَيْرِج، وفي تكسيره سَفارِج، فجرى هذان مجرى قولك: سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجةً، فهو مُسَفْرِج، وإن كان هذا لا يقال فإنه لو اشتُق منه فعلٌ لكانت هذه طريقته"[1].

وقد عَلَّل أبو عثمان عدم مجيء الأفعال المجردة على خمسة أحرف بأن "الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، وأضاف أبو الفتح تعليل سيبويه لذلك، وهو أن "الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني، نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تَدَحْرَجَ، وألف الوصل والنون في احْرَنْجَمَ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها.

فإن قلت: إنهم قد قالوا: عَنْدَليب، وعَضْرَفُوط، وقَبَعْثَرًى، ونحوها فألحقوها الزوائد وهي خماسية، فإن الأفعال أَقْعَدُ في الزوائد من الأسماء؛ لأنها تنقلها من حال إلى حال"[2].

---

(١) المنصف: ١/ ٣٢ – ٣٣، والكتاب: ٤ / ٢٣٠، وفيه: "فعلى هذا عدة حروف الكلم، فما قصُر عن الثلاثة فمحذوف، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه".

(٢) المنصف: ١ / ٢٨ – ٢٩.

وينظر: أبو بكر الزبيدي، كتاب الأسماء والأفعال والحروف، ص: ١٣.

٢-تقارب الأسماء والأفعال:

يرى ابن جني أن الأسماءَ أقوى من الأفعال وأَثْبَتُ، وأن الأسماء هي الأول، وأنها مستغنية عن الأفعال، وهي "في الصحة أقعد، والاعتلالُ منها أبعد"[١]. ولكنّ بين الأسماء والأفعال تقارباً، فالأسماء تتعرض للحذف والزيادة، والتحقير والتكسير. فإذا كانت الأسماء هي الأولَ فإن الأفعالَ هي الثواني. ومع أن الأفعال أضعف من الأسماء إلا أنها أقوى من الحروف. ثم إن الفعل يقع خبراً كالاسم، وكل من الأسماء والأفعال يلحقه الاشتقاق والتصريف[٢].

ومن تقاربهما أن أسماء الزمان تضاف إلى الأفعال كقوله تعالى: ﴿يومَ ينظُرُ المرْءُ ما قَدَّمَتْ يداه﴾ [النبأ: ٤٠]. كما وُصِفَ بالفعل في قولهم: مررت برجلٍ يأكل، والإضافة والوصف إنما أَصْلُهما للأسماء.

وبسبب هذا التقارب فقد اجترأ العرب على أسماء محصورة معينة، فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل، وهي الأسماء العشرة المعروفة.

ويرى أن الاسم أخف من الفعل على الرغم من قوة الاسم وضعف الفعل، ولذلك فُكَّ التضعيف في الاسم، وأدغم - على الأكثر - في الفعل، فجاء طَلَلٌ، ومَدَد، وفي الفعل ورد: قَصَّ ونَصَّ وشَدّ وغيرها.

ويتردد بين النحاة أن الاسم أسبق من الفعل في الوجود، وفي الاعتقاد، فالأسماء تعبير عن الأشياء، ثم تأتي بعدها الأفعال، التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثم تأتي الحروف لواحق بالجمل بعد تركبها واستقلالها بأنفسها.

---

(١) المنصف: ١ / ٥٧.

(٢) المنصف: ١ / ٥٧.

إلا أن أبا الفتح لا يقول بهذا الرأي، ذلك أن هناك أسماء مشتقة من الأفعال؛ نحو قائم من قامَ، ومُنْطَلِق من انطلق، ثم إن الاسم يَعْتَلُّ لاعتلال فعله، ويصح لصحته، نحو ضَرَبَ فهو ضارِب، وقام فهو قائم. فلما صح الفعل ضرب جاء اسم الفاعل منه صحيحاً غير مُعلّ، وعندما اعتل الفعل قام، وأصله قَوَم، اعتل اسم الفاعل منه بقلْب واوه همزة في قائم.

ولما كانت بعض الأسماء تشتق من الأفعال، فإنه لا يجوز اعتقاد وجود الأسماء قبل الأفعال؛ لأن رتبة المشتق منه أسبق من رتبة المشتق[١].

فالأصول الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، متداخلة متمازجة، يتقدم بعضها على بعض تارة، وتتأخر تارة أخرى، لا يحكم لأحدها بسبقه على ما سواه، ولا يحكم لشيء منها بتقدمٍ في الزمان، وإن اختلفت قوة وضعفاً، وهذا ما جعل أبا عليٍّ يذهب إلى أن اللغة وقعت طبقة واحدة كالرقْم تضعه على المرقوم، والميسَم يُباشَر به صفحة الموسوم[٢].

٣-الماضي والمضارع:

٣,١-الماضي:

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٣ - ٣٤، وينظر: الفارسي، (أبو علي، الحسن بن أحمد، (ـ٣٧٧هـ))، **شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى إيضاح الشعر**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، وبيروت، دارة العلوم والثقافة، ط١ (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، ص: ١١٥، وفيه: "الاسم أقدم رتبةً من الفعل، فكذلك الفعل أقدم رتبة من الحرف".

(٢) الخصائص ٢ / ٤٠.

الفعل المجرد ما كان مجرداً من حروف الزيادة، أي أن أحرفه كلها أصول. والثلاثي هو الأكثر في اللغة العربية، حتى ليصح أن يقال: إن الأفعال العربية ثلاثية الأصول، نظراً لغلبتها وشيوعها[1]، وأن هذه الأفعال الثلاثية المجردة تنتظمها أبواب ستة[2]، تعتمد على السماع، ولها أقيسة غير مطردة [3]، وهي:

الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ، مثل: نَصَرَ يَنْصُرُ.

الباب الثاني: فَعَلَ يَفعِل، مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ.

الباب الثالث: فَعَلَ يفعَل، مثل: فَتَحَ يَفْتَح.

الباب الرابع: فعِل يفعَل، مثل: فَرِحَ يَفْرَحُ.

الباب الخامس: فَعُلَ يفعُل، مثل: كَرُمَ يكرُمُ.

الباب السادس: فَعِلَ يَفْعِل، مثل: حَسِبَ يَحْسِبُ.

وهذه الأبواب الستة جاءت متفرقة في المنصف وسر الصناعة والخصائص.

والفعل المجرد يكون ثلاثياً أو رباعياً، فليس هناك فعل مجرد خماسي الأصول، إذ يقتصر خماسي الأصل على الاسم، "فالأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي. فأكثرها استعمالاً، وأعدلها تركيباً الثلاثي. وذلك لأنه حرف يُبتدأ به، وحرف يُحشَى

---

(١) أجري إحصاء بجامعة القاهرة أسفر عن أن في العربية (٥٦٢٩) فعلاً منها (٤٨١٤) فعلاً ثلاثياً. ينظر النحاس، (مصطفى)، **مدخل إلى دراسة الصرف العربي**، الكويت، مكتبة الفلاح، ط١، (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ص: ٤٢.

(٢) وهي عند سيبويه أربعة أبواب: فَعَلَ يفعُل، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ وفَعُلَ يَفْعُلُ (الكتاب ٤/٥ و٤/ ٣٨)، وينظر: الحديثي، (خديجة)، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، بغداد، ط١، (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م) ص: ٣٧٨.

(٣) حلواني (محمد خير)، **الواضح في علم الصرف**، دمشق، دار المأمون، ط٤، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م) ص: ١١٤-١١٥.

به، وحرف يوقف عليه، وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب، لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه، لأنه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قَدْرَ له فيما جاء من ذوات الثلاثة نحو: مِنْ، وفي، وعن، وهل، وقد، وبل.... ولو شئتُ لأَثْبَتُّ جميعَ ذلك في هذه الورقة. والثلاثي عارياً من الزيادة، وملتبساً بها، مما يَبْعُدُ تداركُه، وتُتعب الإحاطةُ به"(١).

فليست كثرة الثلاثي ناشئة عن قلة حروفه فحسب، ولو كان كذلك لكانت ذوات الحرف الواحد أكثر منه ومن الثنائي. "فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه، لعمري، ولشيء آخر وهو حَجْزُ الحشوِ الذي هو عينُه، بين فائه، ولامه، وذلك لتباينهما، ولتعادي حاليهما؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركاً، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، فلما تنافرت حالاهما وسَّطوا العين حاجزاً بينهما، لئلا يُفْجِئوا الحِسَّ بضد ما كان آخذاً فيه، ومنصباً إليه"(٢).

وقد أَوْرَدَ أبو الفتح اعتراضاً على تعليله هذا، بأن الحرفَ المحشو به إما ساكن، وإما متحرك، فإن كان ساكناً فقد جرى الانتقال من حركة الفاء إلى سكون العين، وإن كان متحركاً فقد جرى الانتقال من حركته إلى سكون اللام بعده، وذلك ما جرى الفرار منه.

و ردَّ على هذا الاعتراض رداً مقنعاً، خلاصته أن المحشوَّ به، وهو العين، إن كان متحركاً فإنه يتوالى متحركان: الفاء والعين، فيُستروح إلى السكون، وهذا يختلف عن الثنائي الذي يجري الانتقال فيه من حركة الأول إلى سكون الثاني انتقالاً مفاجئاً.

---

(١) الخصائص: ١ / ٥٥ – ٥٦.

(٢) الخصائص: ١ / ٥٦.

ثم إن المتحرك حشواً ليس كالمتحرك أولاً، وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام، لأن من الحروف ما إذا وقفت عليه لحقه صُوَيْت ما من بعده، فإذا أدرجته إلى ما بعده ضعف ذلك الصويت، فإذا قلت: اِصْ سمعت الصويت، فإذا أدرجته فقلت: اِصْبِر، خفي ذلك الصويت. و"قد تقدم سيبويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح. وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه، ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تَلَبَّثْتَ عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللُّبْثَة على إتباع ذلك الصوت إياه. فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده، وتهيأت له، ونَشَّمْتَ فيه، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصويت، فيستهلك إدراجُك إياه طرفاً من الصوت الذي كان الوقف يقرّه عليه ويسوغك إمدادك إياه به... فحركة الحرف تسلبه الصوت الذي يُسعفه الوقفُ به، كما أن تأهبك للنطق بما بعده يستهلك بعضَه... فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشو به لحال أول الحرف وآخره، فصار الساكن المتوسط لمِا ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرك، وتلك حال تخالف حاليْ ما قبله وما بعده، وهو الغرض الذي أريد منه وجيء به من أجله، لأنه لا يبلغ حركة ما قبله فيجفو تتابعُ المتحركين، ولا سكون ما بعده، فيفجأ بسكونه المتحرك الذي قبله، فينقض عليه جهتَه وسمتَه"[١].

وليست الأصول الثلاثة في مستوى واحد من القوة، فالفاء أقوى من العين، والعين أقوى من اللام[٢].

وفاء الفعل في الماضي مفتوحة إذا كان الفعل مَبْنِيًّا للفاعل، وتضم إذا كان مبنياً للمفعول، نحو فُعِلَ، وتكسر إذا كانت عين الماضي معتلة كبِعْتُ وخِفْتُ، أو كان مبنياً للمفعول وعينه معتلة أيضاً كقِيلَ وبِيعَ وحِلَّ وبِلَّ، أي: حُلَّ وَبُلَّ، إلا أن

---

(١) الخصائص: ١ / ٥٦ – ٥٩.

(٢) سر الصناعة: ٧٨٨.

الفاء لا تكسر في هذا الباب إلا والعين ساكنة أو مكسورة كنِعْمَ وبئس وصِعْقَ، فأما أن تكسر الفاء والعين مفتوحة في الفعل فلا، ولذلك فقد رأى أبو الفتح أن قراءة ﴿ما سِأَلْتم﴾ [البقرة: ٦١] مكسورة السين مهموزة غريب(١).

أما عين الماضي الثلاثي فلا تكون إلا متحركة، وإن سُكّنت فلِعِلَّةٍ دخلتها، وأصلها الحركة(٢). بل إن البصريين رأوا أن سكونها من الشاذ، فحكموا بالشذوذ على تسكين عين الفعل (سَلْفَ) الواردة في شعر الأخطل، وذلك في قوله:

وما كلُّ مُبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ   براجعِ ما قد فاته بسداد (٣)

غير أن أبا الفتح رأى أن (سَلْفَ) مُخفف من (سَلِفَ) مكسور العين، وإن كان غير مستعمل، إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم يُنْطَق به(٤).

فتخفيف عين الماضي بالتسكين إنما يكون إذا كانت مضمومة أو مكسورة استثقالاً لهما، كما في "كَرْمَ الرجلُ، يريدون كَرُمَ، وقالوا: لَقَضْوَ الرجلُ، يريدون لَقَضُوَ الرجلُ، فأسكنوا المضموم كما أسكنوا المكسور، ولم يجئ من هذا شيء في

---

(١) المحتسب: ١ / ٨٩.وهي قراءة إبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب.(ينظر: معجم القراءات القرآنية١/٢٠٨).

(٢) المنصف: ٢٣/١.

(٣) .الأخطل(-٩٠هـ): غياث بن غوث، أبو مالك، التغلبي: أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل، وله معهم نقائض، وهو أكثر من مدح الخلفاء الأمويين. له ديوان مطبوع.(الأغاني ٢٨٠/٨، والشعر والشعراء١٨٩، والأعلام١٢٣/٥)

(٤) المنصف: ٢١/١. فقد قاسه أبو الفتح على عباديد وشماطيط، كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملاً في اللفظ. فكأنهم استغنوا بسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكَّن. وإذا كانوا قد جاؤوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد، مع أن الجمع لا يكون إلا عن واحد، فأن يُستغنى بفعَلَ عن فَعِلَ من لفظه ومعناه – وليس بينهما إلا فتحة عين هذا وكسرة عين ذاك – أجدر.

المفتوح لخفة الفتحة، ألا ترى أن من قال: فَخْذٌ ورَجْلٌ وهو يريد فَخِذاً ورجُلاً، لم يقل في جَمَلٍ: جَمْلٌ لخفة الفتحة"(١).

٢,٣- المضارع:

تزاد أحرف المضارعة: الهمزة، والنون، الياء، والتاء، على أول الماضي، فتجعله صالحاً لزمانين، هما: الحال والاستقبال(٢)، فالمضارع "مبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضي من أصل وزائد؛ كبَيْطَرَ ويُبَيْطِرُ، وحَوْقَلَ ويُحَوْقِلُ، وجَهْوَرَ ويُجَهْوِرُ، وسَلْقَى ويُسَلْقِي، وقَطَّعَ وَيُقَطِّعُ، وتكسَّرَ ويتكسَّرُ، وضارَبَ ويُضَارِب.

فأما أَكْرَمَ يُكْرِمُ، فلولا ما كُرِهَ من التقاء الهمزتين في أُؤَكْرِمُ لو جيء به على أصله لَلَزِمَ أن يُؤْتَى بزيادته فيه؛ كما جيءَ بالزيادة في نحو يَتَدَحْرَجُ، وينطلقُ. وأما همزة انطلق فإنما حذفت في ينطلق للاستغناء عنها، بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلاً"(٣). ولما اسْتُثْقِلَ اجتماعُ الهمزتين في أُؤَكْرِمُ فحذفت ثانيتهما في أُكْرِمُ سَرَى ذلك في بقية حروف المضارعة، فصارت نُكْرِم، وتُكْرِمُ، ويُكرم، حُذفتْ الهمزةُ فيها لحذفها في أُكْرِمُ، وإن عَرِيت بقية حروف المضارعة - لو لم تحذف - من اجتماع همزتين(٤).

---

(١) المنصف: ١/٢١.

(٢) الخصائص: ١/١٧٥.

(٣) الخصائص: ١ / ٢٣١.

(٤) الخصائص: ١ / ١١١ و ٢/ ٣٨، والمنصف: ١ / ١٩٢، والكتاب: ٤ / ٢٧٩، وفيه: "وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف، لأنه زيادة لحقته زيادة، فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل، وأبدل عوضاً إذا ذهب، وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر، قال الشاعر، وهو خِطام المجاشعي:

وصاليات ككما يُؤَثْفَيْنْ.

"وذلك أن حروف المضارعة تجري مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية في جعل الفعل صالحاً لزمانين: الحال والاستقبال، فإذا وجب في أحدها شيء أتبعوه سائرها"(١).

ولا تقتصر وظيفة أحرف المضارعة على نقل الماضي إلى الحال والاستقبال، بل هي "دلائل على الفاعلين: مَنْ هم، وما هم، وكم عِدّتهم، نحو أفْعَلُ، وَنَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، ويَفْعَلُ"(٢).

٣,٣-اختلاف حركة العين بين الماضي والمضارع:

روى أبو الفتح عن أبي علي عن أبي بكر بن السراج أنه قال: "كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مُثُلِها، ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها. قال: فإن أُمِنَ اللَّبْس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض"(٣).

فالأفعال معناها واحد وهو الحَدَث، أي: القيام بالفعل، ولو اقتصر معناها على ذلك لما كان هناك حاجة إلى المخالفة بين صيغها، ولكنها تدل على الزمن زيادة على الحَدث، "فقد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ الغرض في صِيَغ هذه المثُل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعِل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان. فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع، وخالفوا بين عينيهما، فقالوا: ضَرب يضرِب، وقَتَل يقتُل، وعلِم يعلَم. فإن قلت: فقد قالوا:

---

(١) الخصائص: ١ / ١٧٥.

(٢) الخصائص: ١ / ٢٢٥.

(٣) الخصائص: ٣ / ٣٣١، والمحتسب: ٢ / ١١٩.

دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، فحركوا فاء المضارع والماضي جميعاً، وسكّنوا عينيهما أيضاً، قيل: لما فعلوا ذلك في الثلاثيّ الذي هو أكثر استعمالاً، وأعم تصرفاً، وهو كالأصل للرباعيّ، لم يبالوا ما فوق ذلك مما جاوز الثلاثة... لأنهم أحكموا الأصل الأول الذي هو الثلاثي، فقل حَفْلُهم بما وراءه"(١).

وأما باب فَعُلَ يفعُل الذي تتساوى حركةُ عينيه فهو ضَرْب قائم في الثلاثي برأسه؛ فهو غير متعدّ البتةَ، "وأكثر باب فَعَل وفَعِل متعد، فلما جاء هذا مخالفاً لهما – وهما أقوى وأكثر منه – خولف بينهما وبينه، فوفِّق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينيهما"(٢). وعلى كل حال فمضارعُهُ ساكن الفاء، وماضيه مفتوحها، فالمخالفة حاصلة. وهذا الباب لا يكون متعدياً أبداً، إنما يكون للهيئة التي يكون الشيء عليها، نحو: ما كان ظريفاً ولقد ظرُفَ، فتباعد عن باب فعِل وفَعل اللذين قد يكون كل واحد منهما متعدياً وغير متعد(٣).

ولأن حركة عين المضارع تخالف أبداً حركة عين الماضي(٤)، إلا باب فَعُلَ يفعُل، "فإن الأفعال الماضية التي على مثال "فَعَلَ" قد يأتي مضارعها على "يفعِل" كما يأتي على يفعُل، وذلك نحو "ضرب يضرِب، وقَتَلَ يقتُل"، وقد يأتي على "يفعَل" بفتح العين، إذا كانت اللام أو العينُ حرفاً حلقياً، نحو: "يَقرَأ،

---

(١) الخصائص: ١ / ٣٧٥، وينظر المنصف: ١ / ١٨٦ – ١٨٨.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٧٦.

(٣) المنصف: ١ / ١٨٨ والمسائل الحلبيات: ١٢٥. والكتاب: ٤ / ١٠٣.

(٤) المنصف: ١ / ١٨٦.

ويَسْأَلُ"(١). "وحروف الحلق إذا كنَّ لاماتِ الفعل، فُتِح لهن موضعُ العين، إذا كان "يفعلُ"، فإذا كانت حروفُ الحلق عيناتٍ فتحن أنفسهن أيضاً"(٢).

ولكن باب فَعَل إنما هو يفعِل، ويفعُل داخل عليه، ذلك أن الباب للكسر دون الضم، وهو أن الضم قد لزم باب ما ماضيه فعُل نحو ظرُف يظرُف، حتى استبد به، كما استبد "فَعِل" بـ "يفعَل"(٣).

والمخالفة بين العينين هي علة اختصاص "فَعِل" بـ "يَفْعَلُ" و"فَعَلَ" بـ "يفعِل"، وهذا التناوب بينهما ناشئ عن مقاربة الكسرة للفتحة، واجتماعهما في مواضع كثيرة، وتقارب الياء والألف، كما في "حاحيْتُ وعاعيْتُ"، حيث قلبت الياء ألفاً لا لسبب إلا القرب بينهما(٤). ذلك أن الياء كسرة ممدودة، والألف فتحة ممدودة أيضاً.

---

(١) المنصف: ١ / ١٨٥.

(٢) المنصف: ١ / ٢٠٦، والكتاب: ٤ / ١٠١، وفيه "إنما فتحوا هذه الحروفَ لأنها سَفَلَتْ في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها، وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو. وكذلك حركوهن إذ كنّ عيناتٍ ولم يُفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعةُ حيّز على حدةٍ، فإنما تَتناول للمرتفع حركةً من مرتفع، وكُره أن يُتناول للذي قد سَفَلَ حركةٌ من هذا الحيّز".

(٣) المنصف: ١ / ١٨٦، والمسائل الحلبيات: ١٢٤ – ١٢٥، وفيه: "ولم يجئ مضارع فَعِلَ على غير يَفْعَلُ إلا أحرف شذت فجاءت على يفعِل، وذلك قولهم: حَسِبَ يحسِب ويَئِس يَيْئِسُ". وعن فَعُلَ يقول: "ومضارعه يطرد على يفعُل، ولم نعلم شيئاً شذ عنه... إلا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: كُدْتَ تكاد. وبعض أهل العربية يذهب إلى أن هذه الأشياء نحو حسِب يحسِب لغات تداخلت"، وينظر الكتاب: ٤ / ١٠٣.

(٤) المنصف: ١ / ١٨٧.

قد مر بنا أن فَعَل يأتي مضارعه على يفعَل إذا كانت لامه أو عينه حرفاً حلقياً[1] نحو: يقرَأُ ويسْأَل.

ولا يقتصر فتح العين إذا كانت حرفاً حلقياً على المضارع، بل إن ما كان على صيغة "فَعْل" إذا كانت عينه حرفاً حلقياً ساكناً، قبله مفتوح كالنَّهْر والبَحْر، فإن عينه تفتح، فيقال: النَّهَر والبَحَر.

ومذهب البصريين أن الفتح والتسكين لغات كغيرها، مما ليس الثاني فيه حرفاً حلقياً، كالنَّشْز والنَّشَز، والقَصِّ القصَص، وقد قرئ بالفتح والتسكين قوله تعالى: ﴿قَرَحٌ﴾[2] [آل عمران: ١٤٠]، و﴿الضَّأَن﴾[3] [الأنعام: ١٤٣]، و ﴿جَهَرَةً﴾[4][البقرة: ٥٥] و﴿زَهَرَةَ﴾[5] [طه: ١٣١].

أما مذهب الكوفيين الذين يسميهم أبو الفتح البغداديين فهو "أن التحريك في الثاني من هذا النحو إنما هو لأجل حرف الحلق. ويؤنسني بصحة ما قالوه أني أسمع ذلك فاشياً في لغة عُقَيْل، حتى لسمعت بعضهم يوماً قال: نَحَوَه، يريد: نَحْوه"[6].

ويخالف أبو الفتح مذهب أصحابه البصريين، ويأخذ في هذه المسألة بمذهب الكوفيين مستدلاً بكثرة ما سمعه من عُقَيْل، فيقول: "وأنا أرى في هذا

(١) المنصف: ١ / ١٨٥.

(٢) المحتسب: ١ / ١٦٧. ومعجم القراءات القرآنية ١/٤٤٢.

(٣) المحتسب: ١ / ٢٣٤. وهي قراءة طلحة بن مصرف، والحسن، وعيسى بن عمر.(ينظر: معجم القراءات القرآنية٢/١٤٣).

(٤) المحتسب: ١ / ٨٤. وهي قراءة ابن عباس، وسهل بن شعيب، وحميد بن قيس، وعيسى بن عمر.(ينظر: معجم القراءات القرآنية١/٢٠٢).

(٥) المحتسب: ١ / ٨٤. وهي قراءة يعقوب، والحسن، وأبي حيوة، وعيسى، والزهري، وآخرين.(ينظر: معجم القراءات القرآنية٣/٢٤٤).

(٦) المحتسب: ١ / ٢٣٤.

رأي البغداديين في أن حرف الحلق يُؤَثر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمدا، فلقد رأيت كثيراً من عُقَيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق، لأن الكلمة بُنيت عليه البتة... ولا قرابة بيني وبين البصريين، لكنها بيني وبين الحق والحمد لله"(١).

والحروف الحلقية بذلك تضارع الألف التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً(٢). والألف نفسها ما هي إلا فتحة طويلة.

ولا تفتح العين مراعاةً لحرف الحلق فحسب، بل إنها قد تفتح مراعاة لِما حُمِل عليه، فقد انفتحت الذال من "يَذَرُ" وإن لم يكن فيه حرف حلقي؛ لأنه محمول على نظيره، وهو "يَدَعُ". ولا يقال في الماضي: وَذَر، ولا وَدَعَ. قال سيبويه: استغني عنهما بـ "تَرَكَ"(٣).

والتميميون يسكنون الثاني من الثلاثي سواء أكان اسماً أم فعلاً، و"المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضموماً أو مكسوراً، نحو الرُّسُل، والطُّنُب، والكَبِد، والفَخِذ، ونحو ظَرُفَ وشَرُفَ وَعَلِمَ، وقَدِم. وأما بنو تميم... فيقولون: رُسْل، وكُتْب، وكَبْد، وفَخْذ، وقد ظَرْفَ، وقد عَلْم"(٤).

---

(١) المحتسب: ١ / ١٦٧ والمسائل الحلبيات لأبي علي: ١٢١، وفيه: "ولا يكون المضارع فيه على يَفْعَلُ إلا أن تكون العين منه أو اللام حرفاً من حروف الحلق" ثم ذكر أفعالاً عيناتها ولاماتها حروف حلقية جاءت على أصلها غير مفتوحة العينات، وذكر أن" ذلك في الهمزة والعين أقل لأنهما أدخل في الحلق". ثم ذكر في ص: ١٢١ أن "الأبنية المزيدة تجري مجرى ما لا حرف من حروف الحلق فيه، حيث لم يختلف المضارع منه".

(٢) المحتسب: ١ / ١٦٧، والكتاب: ١٠١/٤.

(٣) ابن جني، تفسير أرجوزة أبي نواس: ١٦٩، والمسائل الحلبيات: ١٢٣.

(٤) المحتسب: ١ / ٢٦١.

٤,٣–أثر حركة عين المضارع في اللزوم والتعدي:

لحركة عين المضارع صلة بالتعدي اللزوم(١)، "فباب "فَعَلَ" المتعدي أن يجيء على "يَفْعِل" مكسور العين، كضَرَبَ يضرِب، وحَبَسَ يَحْبِس. وباب "فَعَلَ" غير المتعدي أن يكون على "يفعُل" مضموم العين، كقَعَدَ يقعُد، وخرَج يخرُج، وأنهما قد

وينظر: المسائل الحلبيات: ١٢٥ – ١٢٦ وفيه: "وما كان من الأمثلة على فَعِلَ أو فَعُلَ أو فُعِلَ فإن العين قد تسكن فيه تخفيفاً وكراهة للضمة والكسرة، وذلك قولهم: قد عَلْمَ في عَلِمَ، وعُصْرَ في عُصِرَ وظَرْفَ في ظَرُفَ... وما كان من هذه الأمثلة ثانيه حرف من حروف الحلق فإن فيه أربع لغات، وذلك نحو: شهد تقول: شِهِدَ، وشِهْدَ، وشَهْدَ، وشَهِدَ، وعلى هذا قالوا: نِعْمَ وبِئْسَ في فعلي المدح والذم".

وفي الكتاب: ٤ / ١١٣: "وهي لغة بكر بن وائل وأناسٍ كثير من بني تميم". وينظر الكتاب أيضاً: ٤ / ١١٤ وفيه: "وقالوا في مثل: "لم يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ له". وقال أبو النجم:

لو عُصْرَ منه البانُ والمسكُ انْعَصَرْ

يريد: عُصِرَ.

وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا [ألسنتهم] عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا في عُصِرَ الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا أنه بناءٌ ليس من كلامهم، إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يحوّلوا ألسنتهم إلى الاستثقال.

وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، فكما تُكره الواوان كذلك تكره الضمتان لأن الضمة من الواو، وذلك قولك: الرسْل، والطنْب، والعُنْقُ [تريد الرسُل، والطنُب، والعنُق].

وكذلك الكسرتان تُكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تُكره الياءان، وذلك في قولك: إبِل: إبْل.

وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء... وذلك نحو: جَمَلٍ وحَمَلٍ ونحو ذلك".

(١) لم ترد كلمة "اللزوم" في كلام أبي الفتح، وكان يستعمل عبارة "غير المتعدي"، مقابل "المتعدي".

يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وهذا في هذا، كقتَلَ يقتُل، وجَلَسَ يجلِس، إلا أن الباب ومجرى القياس على ما قدمناه"[1].

فكل ما خرج على بابه كان أضعف قياساً، فقَتَل يقتُل متعدٍّ، ومضارعه مضموم العين، فالقياس أن يكون ماضيه مضموم العين أيضاً، ولكن مضموم العين في الماضي والمضارع غير متعد البتة، ويقتُل قد جاء متعدياً خارجاً على بابه، وباب المتعدي أن يكون على فَعَلَ يفعِل. فإذا جاء فعَل من هذا الباب غيرَ متعدٍّ فقد خرج على بابه، فكان أضعف قياساً، كجَلَسَ يجلِس، جاء على فعَل يفعِل، وهو غير متعد.

ففي قراءة الأعرج [2]: ﴿نَحْشِرُهم﴾ [الفرقان: ١٧] بكسر الشين، قال أبو الفتح: "هذا وإن كان قليلاً في الاستعمال فإنه قوي في القياس. وذلك أن يفعِل في المتعدي أقيس من يفعُل، فضرَب يضرِب إذن أقيس من قتَل يقتُل، وذلك أن يفعُل إنما بابها الأقيس أن تأتي في مضارع فَعُلَ، كظرُف يظرُف، وكرُم يكرُم. ثم نقلت إلى مضارع فَعَل، نحو يقتُل ويدخُل؛ لتخالف حركةُ العين في المضارع حركتها في الماضي، إذ كان مبنى الأفعال على اختلاف مُثُلِها، من حيث كان ذلك دليلاً على اختلاف أزمنتها. فكلما خالف الماضي المضارع كان أقيس. وباب فَعَل إنما هو يفعِل، كما أن باب فَعِل إنما هو يفعَل. فكما انقاد عَلِمَ يعلَم فكذلك كان يجب أن ينقاد باب ضَرَب يضرِب. فأما يفعُل فبابه - على ما تقدم - فَعُلَ، كشرُف يشرُف. وباب فَعُلَ غير متعد، فالأشبه ما أُخرج إليه من باب فَعَل أن يكون مما

---

(١) المحتسب: ١ / ٩٢.

(٢) .الأعرج(-١١٧هـ)ك عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، من موالي بني هاشم: حافظ قارئ، من أهل المدينة، وأول من برز في القرآن والسنن، وكان خبيراً بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة.توفي مرابطاً في الإسكندرية.(نزهة الألبا١٨، وطبقات القراء١/٣٨١، ومرآة الجنان١/٣٥٠، والأعلام٣/٣٤٠).

ليس متعدياً كقعد يقعُد، فكما أن ضرب يضرِب أقيس من قتل يقتُل، فكذلك قَعَدَ يقعُد أقيس من جلَسَ يجلِس"[١].

وإذا كان الضم قد لزم عين المضارع الذي ماضيه "فَعُلَ" كظرُفَ يظرُف وكرُم يكرُم، إلا أن الكسر والضم يتعاقبان في عين المضارع مما كان على يفعِل ويفعُل، وإن كان التحريك بالضم أو الكسر يختلف قوة وضعفاً في القياس من باب إلى آخر.

"ومن ذلك ما يبيحه القياس في نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج: من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال: يخرُج ويخرِج، ويدخُل ويدخِل، ويضرُب ويضرِب، ويجلُس ويجلِس، قياساً على ما اعتقبت على عينه الحركتان معاً؛ نحو يعرُش ويعرِش، ويشنُق ويشنِق، ويخلُق ويخلِق، وإن كان الكسر في عين مضارع فَعَلَ أولى به من يفعُل؛ لما قد ذكرناه في شرح تصريف أبي عثمان، فإنهما على كل حال مسموعان أكثر السماع في عين مضارع فَعَلَ، فاعرف ذلك ونحوه مذهباً للعرب، فمهما ورد منه فتلقَّه عليه"[٢].

وجواز الكسر والضم في مضارع "فَعَل" رواه ابن درستَوَيْه[٣] في "شرح الفصيح" عن محمد بن يزيد المبرد، عن المازني، والزيادي[٤]، والرياشي[١]، عن أبي

---

(١) المحتسب: ٢ / ١١٩، وينظر المحتسب: ٢٨١/١، والمنصف: ١ / ١٨٥ وما بعدها.والخصائص: ٣٩٧/١. وينظر: معجم القراءات القرآنية٣٧٩/٣.

(٢) الخصائص: ٣ / ٨٦ – ٨٧.

(٣) ابن درستويه(–٣٤٧هـ): عبد الله بن جعفر، أبو محمد: من علماء اللغة توفي ببغداد. من مصنفاته: شرح فصيح ثعلب.(بغية الوعاة٢٧٩، ونزهة الألبا٣٥٦، والأعلام٧٦/٤).

(٤) الزيادي: إبراهيم بن سفيان، أبو إسحاق(–٢٤٩هـ)، من أحفاد زياد بن أبيه، أديب راوية، له شعر.من كتبه: النقط والشكل، والأمثال، وأسماء السحاب والرياح والمطر، وشرح نكت سيبويه.(بغية الوعاة١٨١، والأعلام٤٠/١).

زيد الأنصاري، أنه قال: "طُفْتُ في عُلْيا قيسٍ وتميم مدةً طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرَهم؛ لأعرفَ ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً؛ وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك"(٢).

ويظهر أن أبا الفتح قد أخذ بقول أبي زيد بجواز كسر العين وضمها من مضارع فَعَل، فهذا ما رآه مباحاً في القياس(٣).

---

(١) الرياشي: العباس بن الفرج بن علي، أبو الفضل(-٢٥٧هـ)، من الموالي، لغوي راوية، من أهل البصرة، قتل فيها أيام فتنة صاحب الزنج. من كتبه: كتاب الإبل والخيل، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب.(وفيات الأعيان١/٢٤٦، وبغية الوعاة٢٧٥، ونزهة الألبا٢٦٢، و الأعلام٣/٢٦٤).

(٢) السيوطي، المزهر، ١/ ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) مع وضوح مذهب أبي الفتح في هذا، فقد استغرب الطيب البكوش تفضيل كبار النحاة كالفراء وابن جني للكسر دون مسوّغ ظاهر، فيقول: "ولعل ذلك يرجع إلى أنهم اعتبروا يفعُل خاصاً بفعُل، ففضلوا الكسر للتمييز، مع ملاحظة أن موقف ابن جني في الحقيقة أدق، إذ حصر ذلك في المتعدي، فقال: "وأنا أرى أن يفعُل فيما ماضيه فَعَل في غير المتعدي أقيس من يفعِل، فضَرب يضرِب إذاً أقيس من قتَل يقتُل، وقَعَد يقعُد أقيس من جلس، يجلِس وذلك أن يفعُل إنما هي في الأصل لما لا يتعدى" (الخصائص: ١ / ٣٧٩)، إلا أن هذا يتنافى والواقع اللغوي، إذ نرى أن الضم يفوق الكسر: ٥١٦/٨٠٢، والاستعمال القرآني يدعم ذلك أيضاً: ٨٨/١٠٢، ولاشك أن المتعدي من هذه الأفعال يفوق اللازم، وهو ما يجعلنا نشك في قيمة رأي ابن جني في هذه المسألة". البكوش، (الطيب)، **التصريف العربي من خلال** علم الأصوات الحديث، تونس (١٩٧٣م)، ص: ٩١.

والغريب أن تؤدي نتيجة الإحصاء هذه إلى التشكيك في قيمة رأي ابن جني في هذه المسألة، فالإحصاء يدل على أن الضم في عين مضارع فعَل يفوق الكسر، بنسبة ضئيلة (٥١٦/٨٠٢). وابن جني لم يتعرض إلى موضوع القلة والكثرة، فقد بحث قياسية الضم والكسر في عين المضارع من فَعَل إذا كان متعدياً أو غير متعد، ولم يقل إن الضم أقل أو أكثر. ثم إن الضم كثير (٨٠٢)، والكسر كثير أيضاً (٥١٦). هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أبا الفتح أخذ بقول أبي زيد الأنصاري من أن الضم والكسر "يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف"، فقال أبو الفتح: "فإنهما على كل حال مسموعان أكثر السماع في عين مضارع فَعَلَ، فاعرف ذلك ونحوه مذهباً للعرب"، (الخصائص: ٨٦/٣ - ٨٧)، وخلاصة مذهب

وروى أبو الفتح عن شيخه أبي علي أن "جميع ما جاء من "فَعِلَ، يَفْعِل" قد جاء فيه الأمران "يفعِل ويفعَل" نحو: "حسِب يحسِب، ويحسَب، ويَبِس ييْبِسُ، وييْبَسُ"، واستدرك على قول أبي علي بأنه قد جاء مضارع "فَعِلَ" في بعض اللغة على "يفعِل" ليس غير، وذلك "وَمِقَ يَمِقُ، وَوَثِق يثق، ووَرِمَ يَرِمُ" ونحو ذلك مما لزِم مضارعُه "يفعِل" وحْدَها، واعتذر عنه بأن ذلك لما كان معروف الموضع واضح العلة، لم يستثنه أبو علي[1].

أما المضاعف الثلاثي المتعدي فبابه فيه يفعُل كصَبَّ الماءَ يَصُبُّه، وشَدَّ الحبلَ يشُدّه، ويفعِل فيه شاذ قليل، ولكن جاء فيه على يفعِل في المتعدي عدد من الكلمات نحو نَمَّ الحديثَ ينُمّه ويَنِمّه، وعَلَّهُ بالماءِ يعُلّه ويعِلّه[2].

٤–الأفعال المعتلة

٤,١–المثـال: المثال: وهو الفعل الذي فاؤه واو أو ياء.

٤,١,١– المثال الواوي:

أبي الفتح أن فَعَلَ يفعِل بابه لما يتعدى، وَفَعَلَ يفعُل ملحق به، وأن باب فعُل يفعُل لما لا يتعدى، وفَعَل يفعِل ملحق به، وكل ما جاء على بابه كان أقيس مما ألحق به. وهذا حديث آخر غير حديث القلة والكثرة.

(١)المنصف: ١ / ٢٤٣، والتكملة: ٢٦٦، وفيه: أنه ليس في كل واحد من يغزو ويرمي يفعُل ويفعِل، نحو يحشُر ويحشِر ويفسُق ويفسِق كما يكون ذلك في غير المعتل.

=وفي المسائل الحلبيات لأبي علي: ١٢٠ – ١٢١: وربما تعاقب اللفظان على البناء الواحد، نحو بفسُق ويفسِق، وعَكَفَ يعكُف ويعكِف، ونَفَر ينفِرُ وينفرُ من قوله: ﴿ انفِروا خِفافاً ﴾ [التوبة: ٤١].

(٢) المحتسب: ١ / ١٣٦، والخصائص: ١ / ٣٧٩ – ٣٨٠، والمسائل الحلبيات: ١٣٩.

مضارعه على يفعِل محذوف الفاء، مكسور العين، كوَعَد يَعِد، ووَزَنَ يَزِنُ، ووَرَدَ يَرِدُ، هذا أصل مستمر(١).

وقد اعتل أبو عثمان وأبو الفتح لحذف فائه في المضارع، وهي الواو، إذ وقعت بين ياء المضارعة وكسرة العين، فاستُثقلت، فحذفت استخفافاً، "وجعلوا سائرَ المضارع تابعاً لـ "يَفْعِل" فحذفوه، لئلا يختلف المضارع في البناء"(٢)، فجاء: نَزِن، وأَزِن، وتَزِن، فحذفت الواو وإن لم تسبقها الياء، حتى لا تختلف أمثلة الفعل، "فحُمل ما لا علة فيه على ما فيه علة. فهذا مذهب مطَّرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم"(٣).

واعتل أبو الفتح لاقتصار المثال الواوي على "يفعِل" بما اعتل به أبو علي، بأن ذلك "ضَرْب من الإعلال لَحِقَه؛ لأن منعَه ما يجوز في غيره عِلة لَحِقَتْهُ. هذا آخر

---

(١) سر الصناعة: ٥٩٦، والخصائص: ٢/٢٢٦، والمنصف: ١ / ١٨٤ وما بعدها، وفي الكتاب: ٤/٥٢ – ٥٣: "ولا يجيء في هذا الباب يَفْعُلُ.. واعلم أن ذا أصله على قَتَلَ يَقْتُلُ وضَرَب يضرِب، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجَلُ وييجَلُ، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعِل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذْ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يفعِل، فعلى هذا بناء ما كان على فَعَلَ من هذا الباب".

(٢) المنصف: ١ / ١٨٤، ١٩١ والتكملة: ٢٤٦. وقد أعل مصدر المثال الواوي أيضاً بحذف فائه، وهي الواو، وإلقاء حركته على العين، والتعويض عنه بالتاء في آخره، فصار وَعَدَ يَعِد عِدَةً. وفي التكملة: ٢٤٦: "ومصدر هذا الضرب إذا كان على فِعْلَة أُعِلَّ بالحذف، وذلك نحو: العِدَة والزِّنة والسِّمة، كره تحركها بالكسر إذ كره وقوعها بعدها في يَعِد، والمصدر يُعَلّ بإعلال الفعل" وينظر: المسائل الحلبيات: ١٢٧.

(٣) المنصف: ١ / ١٩١.

قولِ أبي علي، وهو صواب إن شاء الله"[1]. وزاد بأنهم "أرادوا حذفَ الواو لثقلها، فقصروه على كسر العين ليجبَ عن ذلك حذف الواو"[2].

ولم يجئ على يفعَل، أو يفعُل؛ لأن يفعَل بابه أن يكون ماضيه على فعِل كشرِب يشرَب، وليس على فَعَل، ثم إنه لو جاء على يفعَل لم يجز حذف الواو المستثقلة، لأنها وقعت بين ياء وفتحة، وليس بين ياء وكسرة.

ولم يجئ بضم العين في المضارع[3]، "لأنه لما كان باب ما عينه من الماضي مكسورة أن يجيء بفتح عين مضارعه، نحو: شَرِبَ يشرَب، وجَبَ أن يكون بابُ ما عين ماضيه مفتوحة، أن يجيء مضارعُه مكسور العين نحو: ضَرَب يضرِب. وإنما جاز قَتَلَ يقتُل ونحوُه؛ لأنه لما كانت حركة عين المضارع أبداً تخالف حركة عين الماضي، إلا بابَ فعُل يفعُل جاز قتَل يقتُل؛ لأن الخلاف في حركة العين قد وقع... فلما كان بابُ فَعَلَ حكمُه أن يأتي على يَفْعِل لِما قَدّمنا، وكان يفعُل إنما هو داخلٌ على يفعِل، وأريد حذفُ الواو في مضارع فَعَلَ مما فاؤه واو اقتصروا به على الكسر الذي يجب معه الحذفُ ولم يضموه؛ لأن الضم ليس بأصل فيه، وإنما بابُه الكسر"[4].

---

(١) المنصف: ١ / ١٨٥.

(٢) المنصف: ١ / ١٨٥.

(٣) في الكتاب: ٤ / ٥٣: "وقالوا: وَضُؤَ يَوْضُؤُ، ووَضُعَ يَوْضُعُ، فأتموا ما كان على فَعُلَ كما أتموا ما كان على فَعِل، لأنهم لم يجدوا في فَعُلَ مَصْرِفاً إلى يفعِل كما وجدوه في باب فعلَ نحو ضَرَبَ وقَتَلَ وحَسِبَ".

(٤) المنصف: ١ / ١٨٦ – ١٨٧.

وقد علل الفراء[1] حذف الواو من مضارع المثال الواوي بأنها إنما حذفت لأن الفعل متعد، فحذفت من يَعِد، ويَزِن، ولم تحذف من وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَل.

وتعجب المبرد من قول الفراء واستطرفه، فقال: إن التعدي وغير التعدي لا وجه لذكره في هذا الموضع فقد حذفت الواو من غير المتعدي أيضاً، من غير فرق بينه وبين المتعدي، فقالوا: وَقَعَ يقَع، ووضَع يضَع، ووقدتِ النارُ تَقِد، ووَبَلَ المطرُ يَبِل، وإن لم يكن في هذه الأفعال فعل متعد.

وقال أبو الفتح: "وأما يَوْجَل، ويَوْحَل، فلم تثبت فيه الواو من قِبلَ أنه غير متعد؛ إنما ذاك من قبل أنه لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذفُ"[2].

وبعض العرب استثقلوا الواو ساكنة بعد ياء في يَوْجَل ويَوْحَلُ، فقلبوا الواو ياء؛ فصارت يَيْجَلُ ويَيْحَلُ. وبعضهم قال: يِيْجَل، ويِيْحَلُ، فكسروا الياء لتنقلب الواو ياء، لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها أبدلت ياءً، نحو: ميزان، وميقات.

وقال قوم: "وَجِلَ ياجَل"، قلبوا الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، وكرهوا الواوَ مع الياء. وفي "ياجَل" وجه شبه بحاحيت وعاعيت، وكان أصلها: حَيْحَيْتُ وعَيْعَيْتُ، فقلبت الياء ألفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة[3].

---

(١) الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا، الديلمي(-٢٠٧هـ)، وهو إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد. من كتبه: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث.(وفيات الأعيان٦/١٧٦، بغية الوعاة٢/٣٢٣، والأعلام٨/١٤٥).

(٢) المنصف: ١ / ١٨٨ والكتاب: ٤ / ٥٣.

(٣) المنصف: ١ / ٢٠٣.

ومثله قول العرب من أهل الحجاز: "ياتَزِنُ، وهم ياتَعِدون" فروا من "يَوْتَعِدون، ويَوْتَزِنون". قال أبو عثمان: "والذي بدأت لك به في صدر هذا الكتاب هو القياس، وهذه اللغات دواخلُ عليه"[1].

أما "وَلِيَ الأميرُ يَلِي" و"وَسِعَ الشيءُ فهو يسَع" و"وَطِئَ فهو يَطَأُ". فإن الخليل زعم أن هذا جاء في المعتل على "فَعِلَ يَفْعِل"، كما قالوا: "حَسِب يحسِب". وكان أصل "يَسَعُ: يَوْسِعُ" فلزم الواوَ الحذفُ كما لزمها في "يَعِدُ" فحذفت، ثم فتحت السينُ في "يَسَعُ" والطاءُ في "يطَأُ" لأن العين والهمزة من حروف الحلق[2].

ولكن حروف الحلق تفقد تأثيرها أحياناً فلا تُفتح، ولا يفتح ما قبلها، فقد جاء "هَنَأَ يَهْنِئُ، وزَأَرَ الأسدُ يَزْئِرُ، وسَعَلَ يسْعُلُ، ونَخَلَ يَنْخُلُ" ونحو ذلك[3].

فإذا جاء المثال على فَعُلَ يَفْعُلُ، وكانت فاؤه واواً جاء على أصله نحو: "وَضُؤَ يَوْضُؤُ، ووَطُؤَ الدابةُ يَوْطُؤُ"[4]، أي لا يجري فيه تغيير، فهو في هذا كالفعل الصحيح.

وذلك أن مضارع "فَعُلَ" لا يكون إلا على "يَفْعُلُ"، فلم تحذف الواو لئلا يختلف البابُ[1].

---

(١) المنصف: ١ / ٢٠٥ وفي التكملة: ٢٤٧: "وأما فَعِلَ يَفْعَلُ نحوُ: وَجِلَ يَوْجَلُ ووَحِلَ يَوْحَلُ ففيه أربعُ لغات أكثرها وأعلاها أن تصح الواو لأنها لم تتوسط الياءَ والكسرةَ، وهي لغة القرآن في قوله تعالى: ﴿قالوا لا تَوْجَلْ﴾ [الحجر: ٥٣]. وينظر المسائل الحلبيات: ١٢٨ – ١٢٩ والكتاب: ٤ / ٣٣٩.

(٢) المنصف: ١ / ٢٠٦، وهذا نص قول أبي عثمان وفي التكملة: ٢٤٦ "وحذفوا الواو من وَطِئَ يَطَأُ، ووَسِعَ يَسَعُ؛ لأنه من فَعِلَ يَفْعِل في الأصل، وإنما فُتح العينُ من أجل حرف الحلق، فأُجريَ على حكم الأصل الذي هو الكسرةُ كما أُجريت الكسرةُ في التَّرامي ونحوه مُجْرَى الضمة التي هي الأصل"، المسائل الحلبيات:١٢٨.

(٣) المنصف: ١ / ٢٠٨.

(٤) المنصف: ١ / ٢٠٩ والكتاب: ٤ / ١٥٣.

فإذا بُني المثال الواوي أو اليائي على صيغة "افْتَعَلَ" وما تصرف منها، أبدلت الواو أو الياء تاءً، وأدغمت في التاء التي بعدها، نحو: "اتَّزَنَ، يَتَّزِن، فهو مُتَّزِن"، و"اتَّأَسَ يَتَّئِسُ فهو مُتَّئِس" و"اتَّجَلَ، واتَّضَأَ" من وَجِل و وَضُؤَ. وهذه هي اللغة المشهورة الشائعة[2].

بل إنهم أبدلوا الواو تاءً وليس بعد الواو تاء، نحو: أتْلَجَ وأصلُه: أَوْلَجَ، وَأَتْكَأَ يُتْكِئُ، وأصله أَوْكَأَ. وأَتْقَى من وَقَيْتُ، وعلة ذلك كله إنما هي الاستخفاف[3]، فقد أبدلت الواو والياء تاءً، لأن التاءَ أجلدُ منهما، وذلك ليثبت على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه[4].

وبعض العرب من أهل الحجاز ممن يوثق بعربيته لا يبدل الواو والياء تاءً، يقولون: مُوتَزِنٌ، ومُوتَئِسٌ، وياتَزِنُ، وياتَئِسُ" ولكن الإبدال أكثر وأقيس[5].

٢,١,٤- المثال اليائي:

لا يحذف من مضارعه شيء، وهو بذلك كالفعل الصحيح، وما ذلك إلا لخفة الياء، وقربها من الألف، وثقل الواو وبعدها عنها، ولذلك جاء يَسَرَ يَيْسِرُ، وينَعَ يَيْنِعُ. وقد نشأ ثِقَل الواو من كونها تحتاج في إخراجها إلى تحريكك الشفتين "قال سيبويه: فجرى ذلك مجرى تحريكك بعضَ جسدِك، والياء مخرجُها من وسط

---

(١) المنصف: ١ / ٢٠٩.

(٢) المنصف: ١ / ٢٢٢.

(٣) المنصف: ١ / ٢٢٥ والتكملة: ٢٤٨.

(٤) المنصف: ١ / ٢٢٣، والكتاب: ٤ / ٣٣٤.

(٥) المنصف: ١ / ٢٢٨.

الفم، والعمل فيها أخفى". وحكى سيبويه على وجه الشذوذ: "يَئِسَ، يَئِسُ" بحذف الفاء، مثل: "يَعِدُ"(١).

وكذلك لا تحذف الفاء من مضارع المثال اليائي إذا كان على فَعِل يفعَل نحو: يَئِسَ يَيْأَسُ، ويَبِسَ يَيْبَسُ. ومثله المثال الواوي، نحو وَجِل يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ؛ لأنه لم يجتمع في مضارعه ياء وكسرة كما في وَعَدَ يَعِدُ(٢).

٢,٤–الأجوف: وهو الفعل الذي عينه أحد حروف العلة.

١,٢,٤– الماضي الأجوف: وهو قسمان: مجرد، ومزيد.

١,١,٢,٤– الماضي الأجوف المجرد:

الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب: "فَعَلْتُ، وفَعِلْتُ، وفَعُلْتُ، كما أن الصحيح كذلك، ف "فَعَلْتُ، وفَعِلْتُ، يجيئان فيما عينُه واوٌ وياءٌ جميعاً، ف "فَعَلْتُ" من الواو والياء نحو "قُلْتُ وبِعْتُ" و"فَعِلْتُ" منهما: "خِفْتُ، وهِبْتُ".

فأما "فَعُلْتُ" فلا يأتي إلا من الواو دونَ الياء نحو "طُلْتُ فأنا طويلٌ"... فأصل "قُلْتُ وبِعْتُ: قَوَلْتُ، وبَيَعْتُ" فنُقِلت "قَوَلْتُ" إلى "قَوُلْتُ" لأن الضمة من الواو، ونُقِلت "بَيَعْتُ إلى بَيِعْتُ" لأن الكسرة من الياء، ثم قُلبت العينُ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفاً في التقدير، وبعدها لامُ الفعلِ ساكنةٌ

(١) المنصف: ١ / ١٩٦، والكتاب: ٤ / ٥٤ و٣٢٧ – ٣٢٨ والتكملة: ٢٤٧، وفيه: "فإن كانت الفاء في فَعَلَ يَفْعِلُ ياء صحت ولم تَعْتَلّ في قول الجمهور والشائع، وذلك نحو: يَمَنَ ييمِن، ويَنَعَ يَيْنِعُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ، لأن الياء أخف من الواو؛ ألا تراهم يَدْعونها إليها في نحو سيّد وميّت، وهي أيضاً قريبة من الألف، فصارت بمنزلة الألف بعد الياء". وينظر المسائل الحلبيات: ١٢٩.

(٢) المنصف: ١ / ٢٠١ – ٢٠٢، والتكملة: ٢٤٧.

لاتصالها بالضمير، أعني التاء، فسقطت العينُ، فنُقِلت حركتها المجتلبَةُ لها إلى الفاء قبلها فصارت "قُلْتُ، وبِعْتُ"[1].

ولم يجر نقل لـ "خِفْتُ، وهِبْتُ، وطُلْتُ" لأن حركة العين في أصل تركيب الفعل جاءت مخالفة لحركة الفاء؛ وأصلُها: خَوِفْتُ، وهَيِبْتُ، وطَوُلْتُ[2].

وقد استدل أبو عثمان بقول الخليل: "يَدُلُّك على أن أصلَه "فَعَلْتُ" قولهم: "قُلْتُهُ"، لأنه ليس في الكلام "فَعُلْتُ" متعدياً"[3]. واحتج أبو الفتح لقول الخليل، إلا أنه وجده لا يستمر فيستغرق جميع الأفعال من هذا الضرب، وأنه يصدق على المتعدي فحسب، فقُمْتُ، وجُعْتُ لا يقال فيهما: قُمْتُهُ وجُعْتُهُ، ولكن مجيئهما على جُعْتُ، وقُمْتُ، ويَجُوع ويَقُومُ، دون يَجَاع، ويَقَامُ، يدلان على أنهما ليسا من فَعِلْت. وقولهم في اسم الفاعل: جائع، وقائم، دون جَوِيع، وقَوِيمٍ، يدل على أنه ليس بـ "فَعُلْتُ"[4].

٢,١,٢,٤- الماضي الأجوف المزيد:

---

(١) المنصف: ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤. وقد ساق أبو الفتح تعليلاً مستفيضاً لنقل قُلْتُ إلى فَعُلْت، وبِعْتُ إلى فَعِلْت يُستفاد منه أن العلة هي تغيير حركة الفاء دلالةً على حذف العين، وأمارةً للتصرف. وذلك التعليل يؤدي إلى القول بأن الإعلال دليل على حيوية الكلمة، وعلى قابليتها للتطور، فقال: "فلما كانت القافُ في "قُلْتُ" مضمومةً، والباء في "بِعْتُ" مكسورةً، بعدما كانتا مفتوحتين في "قال، وباع" دَلَّكَ ذلك على أن الفعل متصرفٌ، وأنه قد حدث فيه لأجل التصرُّف حَدَثٌ ما، وأنه ليس كالحروف التي تلزم ضرباً واحداً من الحكم كـ "لَيْتَ" ولا كـ "لَيْسَ" الذي ليس متصرفاً" (المنصف: ١/٢٣٤). وينظر التكملة: ٢٥١ - ٢٥٢، والكتاب: ٤ / ٣٤٠.

(٢) المنصف: ١ / ٢٣٤، والتكملة: ٢٥٢، وفيه: "وقد نقل بعضُهم حركة العين في هذا الباب إلى الفاء فقال: في كاد: كِيدَ، وفي زال من زال يَزال: زِيل.

(٣) المنصف: ١ / ٢٣٦. وقد فصّل أبو الفتح وجه استدلال الخليل، وعلله تعليلاً مسهباً.

(٤) المنصف: ١ / ٢٣٧ - ٢٣٨.

نحو: أجاد، وأقالَ، وأبانَ، وأخافَ، واستعاذ، أصلها: أَجْوَدَ، أَقْوَلَ، أَبْيَنَ، أَخْوَفَ، اسْتَعْوَذَ. وذلك إذا كان الحرف الذي قبل حرف العلة ساكناً في الأصل، ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً، فإن حرف العلة يُسَكَّن، وتحول حركته على الساكن الذي قبله، فيفتح، فيكون الواو أو الياء ساكنين، فينقلبان ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن.

والدليل على أن هذا هو أصلها ما ظهر من هذه الأمثلة المعتلة على أصله، وهو قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ﴾ [المجادلة: ١٩]. وقول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ

وقولهم: "اسْتَنْوَقَ الجملُ" وقد جاء على الأصل تنبيهاً على باقي المعتل، ومحافظة على إبانة الأصول المغيَّرة. وقد اعتلت العين في الأمثلة السابقة نحو أجاد وأقال وأبان... لأنها كانت معتلة في الثلاثي، ولولا اعتلالُهما في الثلاثي لما وجب إعلالهما الآن، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جَرَيا مُجرى الصحيح[1].

وقد صح الواو والياء، وهما عينان، في "فاعَلْتُ، وتفاعَلْنا، وفَعَّلْتُ، وتَفَعَّلْنا"، وذلك نحو: "قاوَلْتُ زيداً وبايعته، وتقاوَلْنا، وتبايَعْنا، وحَوَّلته، وشَوَّهْتُهُ، وزَيَّنْتُ له الأمرَ، وتَشَوَّقْتُهُ، وتَزَيَّنْتُ. وإنما صَحَّتْ في "تفاعَلْتُ" لأن التاء دخلتْ على "فاعَلْتُ". وكذلك "تَفَعَّلْتُ" دَخَلَتْ على "فَعَّلْتُ" فلم تُغَيَّر عن حالها.

وقد صحتْ هذه الأفعال كلها لسكون ما قبل الواو والياء المتحركتين. فلو قلبت الواو والياء ألفين لزال بناء الفعل، فمثلاً "قاولت" و"بايعت" لو قلبت الواو

(١) المنصف: ١ / ٢٦٧ – ٢٦٨، و٢٧٦/١ – ٢٧٧، والتكملة: ٢٥٤ والكتاب: ٣٤٤/٤، ٣٤٥. والشاعر هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي. ويروى للمرار الفقعسي(ينظر: المنصف١/٤٢٨).وقد مر البيت وترجمة الشاعر فيما سبق.

والياء فيهما ألفين لالتقى الألفان ساكنين، ولوجب حذف إحداهما، ولو حذفت إحداهما لزال البناء. وكذلك "زَيَّنْتُ" و"تَقاوَلْنا" و"تَزَيَّنْتُ".

ولما صحت هذه الأفعال صحت مصادرها، فصارت "قاوَلْتُهُ قِوالاً" فصُححت الواو ولم تصبح "قِيالاً"، وهذا بخلاف "قُمْتُ قياماً" فقد قلبت الواو فيها ياءً لما انقلبت في "قام"، ولما صحت في "قاوَمْتُ وَقَاوَلْتُ" صحت في "القِوام والقِوال". ومثله "التقاوُل والتَّبايُع" صحّتا فيه لصحتهما في الفعل[1].

وجاء على أصله مصححاً غير معل "افْعَلَلْتُ، وافْعالَلْتُ" نحو "ابْيَضَضْتُ، واسْوَدَدْتُ، واحْوَلَلْتُ وابياضَضْتُ، واسوادَدْتُ"، فلو لم يجئ على أصله، وأسكن حرف العلة لالتقى ساكنان: حرف العلة والحرف الذي قبله، فيلزم حذف حرف العلة، وهنا يزول البناء، ولذلك وجب تصحيح الواو والياء.

ومن الأفعال التي جاءت مصححة على أصلها؛ لأن معناها معنى ما لا يعتل نحو: "اجْتَوَروا، وازْدَوَجُوا، واعْتَوَرُوا، واهْتَوَشوا"؛ لأن معناها: "تجاوروا وتَزاوجُوا، وتعاوروا، وتهاوشوا"، ولولا ذلك لاعتل، فقد أعلوا "اختاروا، وابتاعوا" بقلب الياء ألفاً، حين لم يكن في معنى "تفاعلوا".

فلما وجب تصحيح "تجاوروا، وتزاوجوا" لسكون ما قبل الواو، وكان "ازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا" بمعناهما صححوهما ليكون التصحيح أمارة لكون كل واحد منهما بمعنى الآخر[2].

٢,٢,٤- المضارع الأجوف:

١,٢,٢,٤- المضارع الأجوف المجرد:

---

(١) المنصف: ١/ ٣٠٢ - ٣٠٣، والكتاب: ٤ / ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٢) المنصف: ١ / ٣٠٤ - ٣٠٦.

مضارع قال: يأتي على صيغة "يَفْعُلُ"، ومضارع باع على "يَفْعِلُ". و"قُلْتُ" محمولٌ على المعتل اللام بالواو كـ "يَغْزُو"، كما أن "بِعْتُ" محمول على المعتل اللام بالياء كـ "يَرْمِي"، فجاء "يَغْزُو" على "يَفْعُلُ" كما جاء "يَرْمِي" على "يَفْعِلُ"[1].

أما مضارع خِفْتُ، وهِبْتُ، فهو يَهابُ ويخافُ، لأن "فَعِلَ" يلزمُه "يَفْعَلُ". أصلهما: يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ، نُقِلت الفتحة إلى الخاء والهاء، فصارا في التقدير: يَخَوْفُ، ويَهَيْبُ، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن؛ ولأنهما قد اعتلتا ضرورةً في خاف، وهاب[2].

و"هذه الأفعال المعتلات أَعْيُناً إنما وجب فيها الإعلالُ في المضارع لأجل اعتلال الماضي، ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلالُ في المضارع، فأصل يقول ويَبيعُ ويَخافُ ويهابُ ويَطُولُ: يَقْوُل، ويَبْيِعُ، ويَخْوَفُ، ويَهْيَبُ، ويَطْوُلُ، وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً؛ لأن الواو والياء إذا سكَنَ ما قبلهما جَرَتا مَجْرى الصحيح، ولكن لما كان أصل الماضي من هذه الأفعال ونظائرها إنما هو قَوَمَ، وبَيَعَ، وخَوِفَ، وهَيِبَ، وطَوُلَ، اعتلّت العيناتُ لتحركهن وانفتاح ما قبلهن، فسُلِبْنَ ما فيهن من الحركات هَرَباً من جمع المتجانسات، فقُلِبْنَ ألفاتٍ لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن.

فلما جاء المضارعُ أعَلّوه إتباعاً للماضي، لئلا يكون أحدُهما صحيحاً والآخر معتلاً، فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما، وأسكنوهما[3]. فصار يَقُول، ويَبِيع، ويَطُول.

---

(١) المنصف: ١ / ٢٤٥، والكتاب: ٤ / ٣٤١.

(٢) المنصف: ١ / ٢٤٦ – ٢٤٧.

(٣) المنصف: ١ / ٢٤٧.

٢,٢,٢,٤- المضارع الأجوف المزيد:

المضارع منه كالماضي، إلا أنه في الماضي نُقلت الفتحة من الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلهما. ولكن في المضارع تنقل إليه الكسرة من الواو والياء؛ لأنهما محرَّكان بها؛ فـ "يُقِيمُ، ويَسْتَعِيذُ، ويُبِينُ" أصلها: يُقْوِمُ، ويَسْتَعْوِذُ، ويُبْيِنُ، نقلت الكسرة من الواو والياء إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما، فسَكَنَتَا، فصارتا: يُقِوْمُ، ويَسْتَعِوْذُ، ويُبِيْنُ، ثم قلبت الواو ياءً" لسكونها، وانكسار ما قبلها، وبقيت الياء بحالها، فصارت إلى: يُقِيمُ، ويَسْتَعِيذُ، ويُبِينُ(١).

والأفعال المعتلة والصحيحة إذا زادت مواضيها على ثلاثة أحرف "لا يكون الحرف الذي قبل الطرَف من المضارع فيها إلا مكسوراً نحو "أَكْرَمَ يُكرِمُ، وانطلق ينطلِقُ، واستخرج يستخرِج، واغدودن يغدودِنُ، واحْرَنْجم يحرنجِم، إلا ما كان ماضيه على "تفاعَلَ" وما كان على وزنه نحو "تَفَعْلَلَ، وتَفَوْعَلَ، وتَفَيْعَلَ، وتَفَعْوَلَ، وتَفَعَّلَ"، فإن ما قبل طرَفه في المضارع يكون مفتوحاً نحو "تَدَحْرَجَ يتدحرَجُ، وتَصَوْمَعَ يَتَصَوْمَعُ، وتَفَيْهَقَ يَتَفَيْهَقُ، وَتَقَطَّعَ يَتَقَطَّعُ، وتَغَافَل يَتغافَلُ"(٢).

---

(١) المنصف: ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) المنصف: ١ / ٩٣ - ٩٤، وقد ساق أبو الفتح تعليلاً مطولاً لفتح ما قبل الطرف من المضارع المزيد، فقد كان القياس أن يكسر، لتخالف حركةُ العين في المضارع حركتها في الماضي. فوضع احتمالات لحركة ما قبل الطرف، فلو كان مضموماً لجاء على "يتغافُل" ولأشبه آخرُه آخرَ المصادر مثل "التغافُل والتعالُم"، ولو كسروه لأشبه آخر الجمع نحو: "تتافِل وتناضِب" جمع "تَتْفُلٍ وتَنْضُبٍ"، فأرادوا أن يباعدوا بين المصدر والجمع، وبين الفعل، ثم رأى أن اسم الفاعل يكسر ما قبل طرفه كالجمع والمصدر، فعلل ذلك بأن ذلك لا يلبسه بالجمع، لأنه مصروف، والجمع إذا كان على "مفاعِلَ" فهو غير مصروف، فقد وقع الفصل بينهما. ولم يفتحوا ما قبل الطرف في اسم الفاعل لأنه يلتبس باسم المفعول.

وذكر في التكملة: ٢٢٠ أن أوائل المضارع من الرباعي مضموم، نحو دحرجتُه أُدَحْرِجُه، وكذلك ما ألحق به.

ولم يذكر أبو عثمان إلا "يَتَفاعَل"[1]، وباقي الأفعال يحمل عليه، لاشتراكها في وزن واحد.

٣,٤–الناقص:

الناقص هو الفعل الذي لامه حرف علة "إذا كان الماضي على فَعَلَ ولامُه واو فعينُ مضارعه أبداً مضمومة، وذلك نحو غَزَوْتُ أَغْزو، ودَعَوْتُ أَدْعُو. وهذا أيضاً أصل مستمر غير منكسر"[2]؛ وذلك أن الضمة من الواو، وأُلْزِمت عين "يَفْعِلُ" من "رَمَيْتُ" الكسرة، لأنها من الياء، لتمتاز ذوات الياء من ذوات الواو[3].

كما أن ما لامه ياء فقد يكون على "يفعَل" كَيْرَعى ويَسْعَى[4]، فالألف هنا أصلها الياء.

وتحريك العين بالكسرة قبل الياء، وبالضمة قبل الواو، إنما هو إعلال لها، فقد رُفِضَ ما كان فيها جائزاً من الضم والكسر، واقتصر فيها على الضمة مع الواو، وعلى الكسرة مع الياء، وقد قَبِلت الاعتلالَ لمجاورتها اللامَ التي هي معتلة كما اعتلت الفاءُ في قُلْتُ وبِعْتُ بتغيير حركتها لاعتلال العين، فَقُلْتُ وبِعْتُ مُشَبهان بباب غزوت ورَمَيْتُ[5].

---

(١) المنصف: ١ / ٩٣.

(٢) سر الصناعة: ٥٩٧، والمسائل الحلبيات: ١٣٢، والكتاب ٣٨٢/٤.

(٣) المنصف: ٢ / ١١١ والمسائل الحلبيات: ١٣٤ – ١٣٥، وفيه: "ويلزمه [يرمي] يَفْعِلُ كما لزم باب غزا يفعُل إذا لم تكن العين من حروف الحلق".

(٤) الخصائص: ٢ / ٢٢٦.

(٥) المنصف: ٢ / ١١١ – ١١٢. يرى أبو الفتح أن أصل الاعتلال إنما هو لِلّام، ثم وليتها العينُ فاعتلت لقربها منها، ثم وليت الفاءُ العينَ، فاعتلت لاعتلالها؛ فالآخِر أبداً أدخل في الاعتلال من الأول، والأول أقرب إلى الصحة.

وما لامه واوٌ أو ياءٌ يأتي منه "فَعِلَ" بكسر العين، كما يأتي مما عينه واوٌ أو ياءٌ، لقرب ما بين العين واللام، فـ "شَقِيتُ" نظيره: خِفْتُ، و"غَنِيتُ" نظيرُه: هِبْتُ.

أما صيغة "فَعُلْتُ" فتكون فيما لامه واو نحو: "سَرُوَ يَسْرُوُ"، ولا تكون في الياء؛ لأنهم يفرون من الواو إلى الياء، ولا يفرون من الياء إلى الواو(١). ذلك أن "فَعُلَ" لا يختلف مضارعُه أبداً(٢).

والياء والواو تكونان ساكنتين في موضع الرفع نحو: "هو يَرْمِيْ ويَغْزُوْ" و"إنما وجب تسكين هذه الواو والياء في موضع الرفع استثقالاً للضمة عليهما لو قالوا: هو يَرْمِيُ ويَغْزُوُ على أن هذا هو الأصل"(٣).ويحركان بالفتح في موضع النصب لخفة الفتحة، نحو: لَنْ يرمِيَ، ولن يغزُوَ.

وإذا سُبقت الواو أو الياء بفتحة، وأصلهما الحركة أبدلتا ألفين نحو: رَمَى وغَزَا، ويُرْمَى ويُغْزَى. ولم يردا على الأصل، أي على رَمَيَ وغَزَوَ، لأنهما لم يردا على الأصل قبل الكسرة والضمة في نحو مُوقِن وميزان، فلما لم يردا على الأصل قبل الضمة والكسرة لم يردا على الأصل قبل الفتحة. فموقِن أصلها: مُيْقِن، ومِيزان أصلها: مِوْازن، فأبدلت الياء في مُيْقِن واواً، وأبدلت الواو في مِوْزان ياءً.

لكنهما جاءا على الأصل في نحو: رَمَيْتُ وغَزَوْت، ورَمَيْنَ وَغَزَوْنَ، لأنه موضع لا تتحرك فيه اللام، وإنما أصلهما في هذا الباب السكون، وإنما يقلبان إذا كان أصلهما الحركة.

---

(١) المنصف: ٢/١١٢، والتكملة: ٢٦٦.

(٢) الخصائص: ١ / ٣٧٨، والكتاب: ٤ / ٣٨٢.

(٣) المنصف: ٢ / ١١٤.

وقد قلبت الياء والواو ألفاً في رَمَى وغَزَا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كأنهما كانا: رَمَيَ وغَزَوَ، فلما سُكِّنَتْ في غَزَوْتُ وغَزَوْنَ، ورَمَيْتُ ورَمَيْنَ لم يجتمع في الكلمة ما تُقلب له اللام، فصحت(١).

٥-اعتلال المضارع لاعتلال الماضي:

الأفعال بابُها واحد، تشترك كلها في الدلالة على الحدث المقترن بالزمَن، أو على اتصاف الفاعل بصفة معينة مقترنة بزمن أيضاً. وقد مَرَّ بنا قول ابن السراج، بأن حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد(٢).

وذلك أن "الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله، سرى ذلك في مضارعه، وإذا اعتل مضارعه سرى ذلك في ماضيه؛ إذ كانت هذه المثُل تجري عندهم مجرى المثال الواحد؛ ألا تراهم لما أَعَلّوا "شَقِيَ" أعلوا أيضاً مضارعه، فقالوا: يشقيان، ولما أَعَلّوا "يُغْزِي" أعلوا أيضاً "أَغْزَيْتُ"، ولما أعلوا "قَامَ" أعلوا أيضاً "يقوم"(٣).

---

(١) المنصف: ٢ / ١١٦ - ١١٧، وفي التكملة: ٢٢٦: "فاللام التي هي ياء أو واو تنقلب ألفاً لكونها في موضع حركة، وتحرك ما قبلها"، والكتاب: ٤ / ٣٨٣.

(٢) ينظر: "اختلاف حركة العين في الماضي والمضارع".

(٣) الخصائص: ٣٧٧/١ و٣٤/٢. وقد أثار أبو الفتح على نفسه اعتراضاً بأنه قد ورد: مَحَوْت تَمْحَى وبَأَوْتَ تَبْأَى، وسَعَيْتَ تَسْعَى، ونَأَيْتَ تَنْأَى، فصحح الماضي وأعل المضارع. فأجاب بأن إعلال الحرفين: الواو والياء، إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما، فالألف حرف ينصرف إليه عن الياء والواو جميعاً، فليس للألف خصوص بأحد حرفي العلة، فإذا قُلب واحد منهما إليه فكأنه مُقَرّ على بابه، ذلك أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ولا في الأفعال، وإنما هي مؤونة بما هي بدل منه، وكأنها هي هو، وليست كذلك الواو والياء، لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلاً كما تكون بدلاً، فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتد ذلك؛ لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها، والألف لا تكون أصلاً أبداً فيهما، فكأنها هي ما قلبت عنه البتة.ومما يدل على صحة الحال في ذلك أنهم قالوا: غزا يغزو، ورمى يرمي، فأعلوا الماضي بالقلب، ولم يقلبوا المضارع، لما كان اعتلال لام الماضي إنما كان بقلبها ألفاً، والألف لدلالتها على ما قلبت عنه كأنها هي هو، فكأنْ لا قلب هناك.(الخصائص: ٣٧٧/١). وينظر الكتاب: ٤ / ٣٩٣.

والأفعال جميعها كالشيء الواحد، وما يعتري أحدها، يصيب أمثلته كلها "فإن أمثلة الأفعال المختلفة في الماضي والحال والاستقبال والمصادر، تجري مجرى المثال الواحد، حتى إنه إذا لزم بعضَها شيء لزم جميعها، وحتى إنه إذا حصل في بعضها بعضُ التعويض صار كأن ذلك التعويض قد عمّ جميعها إذ كانت كلها كالمثال الواحد؛ ألا ترى أنهم لما حذفوا الهمزة من "أُكْرِمُ" وبابه صار وجودها في "الإكرام" كالعوض من حذفها في "يُكرِم"، وكذلك أيضاً وجودها في "أَكْرَمَ" و"أَكْرِمْ" يصير عوضاً من حذفها في "أُكْرِمُ، ونُكْرِمُ، وتُكرم، ويُكرِمُ" فاعرف ذلك"[1]. فكأن المحذوف من صاحبه كأنه محذوف منه نفسه، فكأن لم يحذف منه شيء.

٦-تَداخُلُ الأبنيةِ وَتَرَكُّبُ اللغاتِ

صارت الأبواب الستة كالمقياس، يُعَد ما خالفه شاذاً، ورسخت هذه النظرة إلى الأبواب حتى عدها أبو الفتح استبداداً ولزوماً، فضمُّ عين المضارع قد لزم بابَ ما ماضيه "فَعُلَ" نحو: ظَرُفَ يظرُفُ، وكرُمَ يكرُمُ "أفلا ترى أن الضم قد يستبدّ به فَعُلَ، كما استبد فَعِلَ بيَفْعَلُ، فكذلك كان القياس أن يستبد فَعَلَ بِيَفْعِلُ، فمن هنا كان يفعُلُ داخلاً على يفعِل، كما أن يحسِب داخلٌ على يضرِب، وكما أن يَقْلَى، ويسْلَى، ويأبى داخلٌ على يركَبُ"[2].

---

(١) سر الصناعة: ٧٣٢ والخصائص: ٢ / ٣٨، ٣٩.

(٢) المنصف: ١ / ١٨٦.

واستحكمت فكرة مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، لاختلاف زمانهما، "فجعل لكل زمان مثالٌ مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان[1].

وكان لابد من تعليل لما يرد مخالفاً تلك الأبواب، نحو ما جاء على فَعِلَ يفعُلُ، مثل نعِم ينعُم، ودِمْتَ تَدُومُ، ومِتَّ تموت، وما جاء على فعَل يفعَل، وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً، نحو قَلَى يَقْلَى، وسَلا يَسْلَى، وجَبَى يَجْبَى، ورَكَنَ يَرْكَنُ، وقَنَطَ يَقْنَطُ[2].

وكان لهذا الخروج عن تلك الأبواب تعليلات عند النحاة، وكان رأي أبي الفتح حاسماً، وهو أنه "إنما هو لغات تداخلت فتركبتْ... هكذا ينبغي أن يُعتقد، وهو أَشْبَهُ بحكمة العرب"[3]. واستند في ذلك إلى مذهب أبي بكر بن السراج الذي يقول بأنها لغات تداخلت[4].

ومن الأمثلة التي فَصَّلها أبو الفتح على تداخل اللغات: قَنَطَ يَقْنَطُ، فقنَط يقنِط لغة، وقنِط يقنَط لغة أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة، فقال من قال:

(١) الخصائص: ١ / ٣٧٥. وقد جَهد أبو الفتح في تعليل وجوب المخالفة بين صيغة الماضي وصيغة المضارع، للدلالة على الزمان، وأورد على نفسه اعتراضات ثم أجاب عنها، ومنها: أن دَحْرَجَ يُدَحْرِجِ، قد اتفقت حركة فائه وعينه في الماضي والمضارع، فرد بأن هذا من الرباعي، فلما أحكموا الأصل الأول الذي هو الثلاثي، قلَّ حَفْلُهم بما وراءه. ومنها أن فَعُلَ يفعُل متفقان في حركة العين، فأجاب بأنهما مختلفان في حركة الفاء، وأنه باب قائم برأسه، غير متعد أبداً، وهو مخالف في ذلك لفعَل يفعِل وفَعِل يفعَل اللذين يتعديان ولا يتعديان.

(٢) الخصائص: ١ / ٣٧٥.

(٣) الخصائص: ٣٧٥/١.

(٤) المحتسب: ١٢١/١.

قَنَط، يقنَط، ولم يقولوا: قنِط يقنِط؛ لأن آخذاً إلى لغته لغةَ غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض.

ومنها: مِتَّ تموت، ودِمْت تَدُوم، وإنما تدوم وتموت على من قال: مُتَّ ودُمْتَ، وأما مِتَّ ودِمْتَ فمضارعهما تمات وتدام. قال:

يا مَيُّ لا غَرْوَ ولا ملاما   في الحبّ إن الحبَّ لن يَدَاما

وقال:

بُنَيَّ يا سَيِّدةَ البناتِ   عِيشي ولا يُؤْمَنُ أن تَماتي

ثم تلاقى صاحبا اللغتين، فاستضاف هذا بعضَ لغة هذا، وهذا بعضَ لغة هذا، فتركبت لغة ثالثة(١).

وفي قراءة: ﴿ولا تركُنُوا﴾ [هود: ١١٣] "قال أبو الفتح: فيها لغتان: رَكِنَ يَرْكَنُ كَعَلِمَ يعلَم، وركَن يركُن كقتَل يقتُل، وحُكي عنهم: ركَن يركَن، فَعَلَ يَفْعَل، وهذا عند أبي بكر من اللغات المتداخلة، كأن الذي يقول: رَكَنَ بفتح الكاف سمع مضارع الذي يقول: رَكِنَ، وهو يركَن، فتركبت له لغة بين اللغتين وهي رَكَن يركَن"(٢).

ورأى سيبويه أن مخالفة الأبواب التي جرى إقرارها من الشاذ، فقال: "وقد قال بعض العرب: كُدْتَ تكادُ، فقال: فَعُلْتَ تفعَل، كما قال: فَعِلْت أفعَل، فكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة، وهذا قول الخليل، وهو شاذٌ من بابه، كما أن فَضِلَ

---

(١) الخصائص: ١/٣٨٠ – ٣٨١، والمحتسب: ١/، ١٢١ والمنصف١/٢٥٦.

(٢) المحتسب: ١ / ٣٢٩. وهي قراءة أبي عمرو، وقتادة، وطلحة، والأشهب.(ينظر: معجم القراءات القرآنية٢/٤١٤).

يفضُل شاذٌ من بابه، فكما شَرِكتْ يفعِل يفعُل، كذلك شركت يفعَل يفعُل، وهذه الحروف من فَعِل يفعِل إلى منتهى الفصل شواذٌّ "[١].

والغريب أن أبا الفتح يعيب على من قال بأن ذلك من الشواذ، دون أن يشير إلى سيبويه، والمعروف عنه أنه ينظر إليه بإجلال، ويتلطف في الإعراب عن مخالفته له. غير أننا نجده في هذا الباب يقول: "واعلم أن هذا موضع قد دعا أقواماً ضعُف نظرهم، وخفت إلى تلقّي ظاهر هذه اللغة أفهامُهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخَرَةٍ من أصحابها، وأُنسُوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه"[٢]. وقال أبو عثمان في الخروج على الأبواب الستة: إنه من الشذوذ[٣].

وهذا التداخل في الأبنية يرده أبو الفتح إلى تداخل اللهجات، وأَخْذِ قبيلة عن قبيلة بعضَ لهجتها، يقول: "وإذا ثبت وجوبُ خِلاف صيغة الماضي صيغةَ المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو سَلا يَسْلَى، وقَلَى يقْلَى ونحو ذلك، مما التقت فيه حركتا عينيه منظوراً في أمره، ومحكوماً عليه بواجبه. فنقول: إنهم قد قالوا: قلَيت الرجلَ وقلِيته. فمن قال: قَلَيته فإنه يقول: أَقْلِيه. ومَنْ قال: قلِيته قال: أَقْلاه. وكذلك من قال: سَلَوْتُه قال: أَسْلُوه، ومن قال: سَلِيتُه قال: أسلاه، ثم تلاقى أصحاب اللغتين، فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته، فتركبت هناك لغة ثالثة؛ كأن من يقول: سَلا أخذ مضارع من يقول: سَلِيَ، فصار في لغته سَلا يَسْلَى"[٤].

---

(١) الكتاب: ٤ / ٤٠.

(٢) الخصائص: ١ / ٣٧٤.

(٣) المنصف: ١ / ٢٥٦.

(٤) الخصائص: ١ / ٣٧٦.

"وقد نقل ابن جني القول بتداخل اللغات إلى القراءات، فوجدنا عنده ما أطلق عليه تداخل القراءتين"(١)، ففي قراءة: ﴿ما سِأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١] بكسر السين، وفتح الهمزة، رأى أنها قراءة "غريبة" لأنه "لا تكسر الفاء في هذا الباب إلا والعين ساكنة أو مكسورة كنِعْمَ وبِئْسَ وصِعْقَ، فأما أن تكسر الفاء والعينُ مفتوحة في الفعل فلا... والصنعة في ذلك أن في (سَأَلَ) لغتين: سِلْتَ تَسَالُ كخِفْتَ تخاف، وسَأَلْتَ تَسْأَلُ كسَبَحْتَ تَسْبَحُ.. فأما قراءة ﴿سِأَلْتُمْ﴾ فعلى أنه كَسَر الفاء على قول من قال: سِلْتُمْ كخِفْتُمْ، ثم تَنَبَّه بعد ذلك للهمزة فهمز العين بعدما سبق الكسرُ في الفاء فقال: سِأَلْتُمْ، فصار ذلك في تركب اللغات"(٢).

وقد شبه هذه القراءة بقول بلال بن جرير:

إذا جِئْتَهم أو سَآيَلْتَهُمْ وَجَدْتَ بهم علةً حاضِرَهْ

فازدحمت عليه سألتهم وساءلتهم وسايلتهم فخلط فقال: سآيلتهم(٣).

فالتداخل يقصد به أن يأتي الفعل الماضي من باب والمضارع من باب آخر، فيتم التداخل وتتركب لغة ثالثة(٤). وهو أمر تجيزه كثرة اللقاء بين العرب واختلاطهم

(١) النعيمي، (حسام سعيد)، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، بغداد، دار الرشيد، (١٩٨٠م)، ص: ٢٥٦

(٢) المحتسب: ١ / ٨٩. وهي قراءة إبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب.(ينظر: معجم القراءات القرآنية١/٢٠٨).

(٣) المحتسب: ٢ / ٢٨٧، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ص: ٢٥٧. وبلال بن جرير(نحو١٤٠هـ)بن عطية الخطفي، أبو زافر، وهو شاعر من الهجائين. (الشعر والشعراء٤٣٦، والأعلام٢/٧٢).

(٤) شلاش، (هاشم طه)، **أوزان الفعل ومعانيها**، النجف، مطبعة الآداب، (١٩٧١)، ص: ٣٢.

وسماع بعضهم من بعض[1]. ولم ير فيها أبو الفتح شذوذاً، وإنما هي تأثر صاحب لغة بلغة أخرى غير لغته. ومع أخذ أبي الفتح بقياسية الأبواب، وأنه يرى في خروج الفعل عن بابه شذوذًا، إلا أنه لا يعد التداخل فيما بينها من الشذوذ[2].وحقيقة الأمر أنها من المسموع الذي لا يقاس عليه، ولا تبنى بها أبواب أخرى غير الأبواب الستة المعروفة.

وحكم أبي الفتح في هذه القضية، وقوله بأنها لغات تركبت أقرب إلى حقيقة اللغة، وإلى المنهج الوصفي، من الحكم عليها بالشذوذ، بل إن ظاهرة الشذوذ نفسها محل نظر في علم اللغة الحديث.

فاللغة لم تجمع كلها، ولم يجر وصفٌ شاملٌ لجميع مستوياتها، فالحكم بالكثرة والقلة في حاجة إلى إعادة نظر، بناءً على إحصاء عام لما توافر من المادة اللغوية. والقلة والكثرة أيضاً ليست حاسمةً في الحكم بالشذوذ أو بالجريان على القياس. وقد يكون من الخير في هذا الزمان أن يقاس على السماع سواء أكان قليلاً نادراً أم كثيراً شائعاً.

---

(١)حسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص: ٢٥٦.

(٢) يرى الشيخ عبد الله العلايلي أن للتداخل أثراً في توليد عدد من المواد والمشتقات، ولكنه يرى أنه من الخطأ المبالغة في عمله إلى الحد الذي يصطنعه دارسو اللغة اليوم، فقال: "لأنا على شبه اليقين أو اليقين كله في أن اللغة خضعت لقوانين عامة ومواد عامة، وكان أكبر الخلاف يرجع إلى اللهجة فقط. وأما هذه الانفرادات القبلية التي يرويها اللغويون فهي بقايا من متارك التطور عند التحقيق، ثم يقول: "وبالجملة فالتوسع بفهم الاختلاف القبلي والتداخل إلى هذا الحد خطأ محض" ينظر: العلايلي، (عبد الله)، **مقدمة لدرس لغة العرب**، القاهرة، المطبعة العصرية (د.ت)، ص: ٢٢٧ – ٢٢٨.

٧–الفعل والزمن

لم يتناول أبو الفتح هذا الموضوع تناولاً مباشراً مقصوداً، وإنما وردت إشارات إليه هنا وهناك. فقد أخذ بقول أبي بكر بن السراج من أن "حق الأفعال كلها أن تكون مثالاً واحداً، إذ كان معنى الفعل على اختلاف أمثلته واحداً، إلا أنه فُرّق بين أمثلتها لاختلاف أزمنتها"(١). والأزمنة عنده هي الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل(٢). وهو الزمن الصرفي المستفاد من صيغة الفعل منفردةً عن السياق، أما الزمن النحوي فإنه يستفاد من السياق، وتحدده القرائن(٣).

---

(١) التمام، ص: ٢٨.

(٢) المحتسب: ١ / ٢٣٩.

(٣) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٠٤ – ١٠٥، و٢٤٠ – ٢٤١.

ينظر: نور الدين (عصام)، **الفعل والزمن**، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ص: ١٠٠ – ١٠١.وعَدَّ نور الدين للماضي سبعة وعشرين معنى (ينظر: الفعل والزمن ص: ٥٤ – ٧٠)، يحددها السياق، فهي من المعاني النحوية لا الصرفية، وعد للمضارع أربع دلالات زمنية: ترجح دلالته على الحال، وتعين دلالته على الحال، وذلك في تسعة مواضع، ودلالته على الاستقبال في أحد عشر موضعاً، وانصرافه إلى الماضي في أحد عشر موضعاً أيضاً (ينظر ص: ٧٢ – ٩١).

وقد دعا إلى الابتعاد عن ربط الصيغة بزمن معين و"إلى تجاوز أقوال النحاة، ليقف الباحث أمام البدايات الصحيحة التي تفصل بين الصيغة والزمن، وتفتح أمامه مجالات استعمال الصيغ استعمالات لغوية قد تخرج عن "زمن" النحاة". (ينظر ص: ٥٤).

"فصيغة (فعل) تدل على الزمن الماضي دون تحديده، ولكنها تحدده من خلال السياق، ومع ذلك فقد تخرج هذه الصيغة عن الزمن الماضي إلى الحال والاستقبال، وصيغة "يفعل" تدل على الحال والاستقبال، وقد تنصرف إلى الدلالة على الزمن الماضي. وصيغة (افعل) عند البصريين قسم قائم بذاته، وتدل على الحال والاستقبال مجتمعين أو متفرقين... ولكنها، عند الكوفيين، ليست قسماً قائماً بذاته، بل هي جزء من الفعل المضارع المجزوم، وهي، عند جماعة من النحاة، لا تدل على الزمن، كما قال ابن هشام، بالرغم من دلالتها على الصيغة الصرفية. وأما صيغة (فاعل)، عند الكوفيين، فتدل على الفعل الدائم... لكننا نجزم،

وقد أشار أبو الفتح إلى الزمن النحوي المستفاد من السياق، فتحدث عن وقوع الماضي موقع المستقبل، إذا دلت على ذلك قرينة من لفظ أو حال، فقال: "فإن انضم إلى لفظ المثال قرينة من لفظ أو حال جاز وقوع كل واحد منهما موقع صاحبه، وذلك نحو قولهم في الشرط: إن قُمْتَ قُمْتُ. وأنت تريد: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، فوضعت الماضي موضع المستقبل لما صحبه من حرف الشرط، إذ معلوم أن الشرط لا يصح إلا مع الاستقبال"[1]. فدلالة الشرط على الاستقبال هي القرينة التي سوغت وقوع الماضي موقع المستقبل.

وقال بذلك الخليل، ففي "قوله تعالى ذكره: ﴿ولئن أَرْسَلْنا ريحاً فرأوه مُصْفَرّاً لظلوا﴾ [الروم: ٥١]، فقال الخليل: معناها: لَيَظَلُّنَّ، فأوقع الماضي موقع المستقبل. ومثله مما وضع فيه الماضي موضع المستقبل قول الحطيئة:

شَهِدَ الحطيئةُ حين يلقى رَبَّه　　　أن الوليد أحقُّ بالعذرِ

أي: يَشْهَدُ"[2].

عند التدقيق، أنها لا تدل على الزمن الدائم بشكل مطلق، لأنه قد يكون في الماضي إذا كان مضافاً، وقد يكون في المستقبل إذا كان غير مضاف ومنوناً".

إن الدعوة إلى الابتعاد عن ربط الصيغة بزمن معين، وتجاوز أقوال النحاة، دعوة تنطوي على غلو شديد وتستخف بما أجمع عليه النحاة، حتى كأن الزمن الذي خصوا به الصيغة إنما هو من ابتداعهم، وليس له في الحقيقة نصيب!.فالصيغة الصرفية تدل على زمن معين، واستعمالها في السياق قد يحدد لها زمنًا آخر.

(١) التمام، ص: ٢٨.

(٢) سر الصناعة: ٣٩٨، وكتاب الشعر: لأبي علي، ١ / ٢٣٥.

والحطيئة: جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة(-نحو٤٥هـ): شاعر مخضرم، كان هجاءً عنيفاً، لم يكن يسلم من لسانه أحد، هجا أمه وأباه ونفسه. له ديوان شعر.(الأغاني-طبعة دار الكتب١٥٧/٢، وفوات الوفيات٩٩/١، والشعر والشعراء١١٠، والأعلام١١٨/٢).

ورأى أبـو الفـتح أن المضـارع أولى بالدلالـة علـى الحـال مـن الدلالـة علـى المستقبل[1].

٨-دلالة الفعل على الجنسية

يرى أبو الفتح أن الفعل يستغرق جنسه، وهذه فكرة أتته من كون الفعل دالاً على الحدث والزمن، والحدث هو المصدر، والمصدر يفيد الإطلاق والعموم، أي أنه يعم جميع أفراد جنسه، فمعنى "قام زيد": كان منه القيام، و"قَعَدَ" كان منه القعود، والقيام والقعود جنسان، وهما مصدران، يدلان على جنس القيام، والقعود. فالفعل يعمل "في جميع أجزاء ذلك الجنس من مفرده ومثناه ومجموعه، ونكرته ومعرفته، وما كان في معناه، وذلك قوله: قمت قومةً وقومتين وألفَ قومة، وقمت قياماً، وقياماً طويلاً، وجلست جلوساً قصيراً، وقمت القيام الذي تعلم. وقال [2]:

لَعَمْري لقد أَحْبَبْتُكَ الحبَّ كلَّه

وقالوا: قعد القرفصاء، وعدا البَشَكَى، ووثب الجَمَزَى، فعمل الفعل في جميع أجزاء المصادر من لفظه ومن غير لفظه كما كان معناه يدل على أن وضعه لاغتراق جنسه... وإذا كان كذلك علم منه وبه أن جميع الأفعال ماضيها وحاضرها ومتلقّاها مجاز لا حقيقة، ألا تراك تقول: قمت قومةً؟ وقمت - على ما مضى - دال على الجنس، فوضعك القومة الواحدة موضع جنس القيام، وهو فيما مضى، وما هو حاضر، وفيما هو متلقًّى مستقبل، من أذهب شيء في كونه مجازاً"[3]. ومعنى مجازية

(١) الخصائص: ٣ / ٨٣.

(٢) .عجزه: (وزدتك حباً لم يكن قبل يعرف). وينظر: الخصائص٢/٤٤٨، والمحتسب ١/٢٣٨.

(٣) المحتسب: ١ / ٢٣٨ - ٢٣٩.

الفعل أن الفاعل لا يستغرق بفعله جميع أنواع الفعل، فعندما يقال: قام زيدٌ، لا يعني أنه قام بجميع أنواع القيام وأعداده، فاستعمال الفعل هنا مجاز، فقد قام زيدٌ بقيام واحد، أو بنوع من القيام، ولم يقم به كله على وجه الإطلاق والاستغراق لجميع أفراد جنسه.

وقد خصص أبو الفتح لمجازية الفعل باباً في الخصائص عنوانه: "باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة"[١].

ولهذا الموضوع صلة بفكره المعتزلي، وقد جرى فيه على خطا شيخه أبي علي[٢]، وكان أبو الفتح وشيخه من المعتزلة. فلو كان استعمال الفعل حقيقةً لا مجازاً، لكان معنى "خلق الله السماء والأرض" أنه خلق الناسَ وأفعالهم، وهذا ما لا يُقِرُّ به المعتزلة، فالعبد هو الذي يخلق أفعاله، وليس الله تعالى، والعبد مسؤول إن خلق فعلاً خيّراً أو شريراً، قال أبو الفتح: "ولو كان حقيقة لا مجازاً لكان خالقاً للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا"[٣].

وهذا من قبيل تحكيم مذهبه الكلامي في قضية لغوية، وأولى بالبحث اللغوي أن ينأى عن المذاهب والاعتقادات، حتى لا يختلط به ما ليس منه، وحتى لا تضيع الحقيقة اللغوية بين المذاهب والآراء.

---

(١) الخصائص: / ٢ / ٤٤٧ – ٤٥٧.

(٢) المصدر السابق: ٢ / ٤٤٩.

(٣) نفسه: ٢ / ٤٤٩.

٩–معاني الأبنية:

لم يعمد أبو الفتح إلى استقصاء مَعاني الأبنية، وجمعها في حيز واحد، ولكنها وردت منثورة في كتبه، يوردها حيث تقتضيها مناسبة، أو تكون جزءاً من مثال يورده، يفصِّل أحياناً، ويوجز أحياناً أخرى.

وقليلاً ما تكون الصيغ المجردة مختصة بمعاني محددة، تتميز بها، فالصيغ ذوات المعاني الخاصة هي الصيغ المزيدة.

وأبو الفتح ينسب المعنى إلى الحرف الزائد في الصيغة تارة، كهمزة النقل، وينسبه إلى الصيغة كلها تارة أخرى، كصيغة استفعل[1].

وسيجري الكلام على معاني الصيغ مجردةً ومزيدة، تلك الصيغ التي تدل على معنى أو أكثر، وعلى المعاني المشهورة التي تؤدَّى بصيغة أو أكثر، كالمطاوعة، والمغالبة، والسلب.

ويتضمن هذا القسم بعض معاني صيغ الأسماء، على الرغم من قلة ما كان منها ذا معنى، فليس لصيغ الأسماء غير الجارية على أفعالها معنى، وإنما هي أسماء وضعت اعتباطاً لتدل على المسمى، دون أية علاقة بين الاسم والمسمّى.

١,٩– الأبنية الدالة على معنى أو أكثر:

١,١,٩–معنى فَعُلَ:

(١) ينظر المنصف: ١ / ٧٧. وقد آثر تمام حسان نسبة المعنى إلى الصيغة المزيدة لا إلى حروف الزيادة، وإن أجاز نسبته إلى تلك الحروف. (ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص: ١٤٤).

معناها العام هو الدلالة على الهيئة التي يكون الشيء عليها[1]، وعلى تنقّل تلك الهيئة والحال[2]، نحو: ما كان كريماً ولقد كَرُمَ، وما كان ظريفاً ولقد ظَرُفَ.

وتأتي "للمبالغةَ، كقولهم: قَضُوَ الرجلُ: إذا جاد قضاؤه، وفَقُهَ: إذا قَوِيَ في فقهه، وشَعُرَ: إذا جاد شِعرُه. وروينا عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى[3] أن العرب تقول: ضَرُبَت اليدُ: إذا جاد ضَرْبُها. وكذلك بَهُتَ: إذا تناهى في الخَرَقِ والبَرَقِ والحيرةِ والدهَش"[4].

وأكثر ما تأتي (الفَعالةُ) مصدراً إذا كانت لغير المتعدي، فأما الغَزاوة ففعلها متعد، وهو غَزَوتُ، وكأنها إنما جاءت على غَزُوَ الرجلُ، أي: جاد غزوُه، وقَضُوَ: جاد قضاؤه، كما أن قولهم في التعجب: ما أَضْرَبَ زيداً، كأنه على "ضَرُبَ": إذا جاد ضربُه، وكذلك: ما أَخْرَجَهُ، على (خَرُجَ)، وما آكَلَهُ، على (أَكُلَ) وإن لم ينطقوا به[5].

٢,١,٩–معنى فَعَلَ:

---

(١) المصنف: ١ / ١٨٨.

(٢) سر الصناعة: ٥٩٧.

(٣) أحمد بن يحيى، أبو العباس، المعروف بثعلب(–٢٩١هـ)، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان راوية للشعر، محدثاً، ثقة حجة.ولد ومات في بغداد. من كتبه: الفصيح، ومعاني القرآن، ومجالس ثعلب، وإعراب القرآن.(وفيات الأعيان١/٣٠، إنباه الرواة١/١٣٨، بغية الوعاة١٧٢، الأعلام١/٢٦٧)

(٤) المحتسب. ١ / ١٣٤ – ١٣٥، وينظر: التمام: ١١٦ – ١١٧، والمسائل الحلبيات: ١٣٥.

(٥) التمام: ١١٦.

قد يكون في (فَعَلَ) بالتخفيف معنى التكثير، وذلك لدلالة الفعل على مصدره، والمصدر اسمُ الجنس، وحسبك بالجنس سَعةً وعموماً، قال عبد الرحمن بن حسان[1]:

وكنتَ أَذَلَّ من وَتِد بِقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ واجي

ولم يقل مُوَجِّئ، فكأنه قال: يُشَجِّجُ رأسه بالفهر شاجٌّ، لأن (واجِئ) فاعِل كشاجّ[2]. أي أن اسم الفاعل من شَجَّجَ هو مُشَجِّج، ومن وَجَّأَ: مُوَجِّئٌ، غير أن الشاعر أورده من (وجَا) الثلاثي، وهو على وزن (فَعَلَ) بالتخفيف.

وأنشد أبو الحسن:

أنتَ الفِداءُ لِقِبْلَةٍ هَدَّمْتَها ونَقَرْتَها بيديك كلَّ مُنَقَّرِ

كأنه قال: ونقَّرْتها؛ لأن قوله: كل منقَّر، عليه جاء[3].

وفي قراءة الحسن: ﴿صدقة تُطْهِرُهم﴾ [التوبة: ١٠٣] بالتخفيف، وقراءة الجماعة بتشديد العين، وتفيد التكثير، كما تؤدي فَعَلْت وأفعلتُ عن معنى الكثرة، من حيث

كانت الأفعال تفيد أجناسها، والجنس غاية الجموع[4].

---

(١) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت(-١٠٤هـ): شاعر ابن شاعر، له ديوان مطبوع فيه بعض شعره.(طبقات فحول الشعر١٢٥، والأعلام٣/٣٠٤).

(٢) المحتسب: ١ / ٨١، وينظر: المحتسب: ٢ / ٦، والبيت في الخصائص: ٣ / ١٥٢.

(٣) المحتسب: ١/٨١، ٢/ ٦، وينظر المحتسب: ٢ / ٢١.وأبو الحسن: هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وقد سبقت ترجمته.

(٤) المحتسب: ١ / ٣٠١. وينظر: معجم القراءات القرآنية٢/٣١٥. الحسن البصري(-١١٠هـ): الحسن بن يسار، أبو سعيد، تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمانه. وهو أحد العلماء الفقهاء

وقرأ مالك بن دينار [1]، والجَحْدري [2] والأعمش [3]: ﴿إن ربَّك هو الخالِقُ﴾ [الحجر: ٨٦].

قال أبو الفتح: في هذه القراءة دليل على أن (فَعَلَ) الخفيفة فيها معنى الكثرة (كفَعَّلَ) الثقيلة؛ ألا ترى إلى قراءة الجماعة: (الخلاّق)؟، وهذا للكثرة لا محالة. نعم، وقد قرن به "العليم"، وفعيل: للكثرة. وكأن الخلاّق الموضوع للكثرة أشبه بـ "عليم"؛ لأنه موضوع لها، فلولا أن في (خَلَقَ) معنى الكثرة لما عُبِّر بخالق عن معنى خلاّق. ومنه قوله: ﴿غَافِرِ الذنبِ وقابِلِ التَّوْب﴾ [غافر: ٣] ألا تراها في معنى غَفّار وقَبّال؟[4].ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿صَرَفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١] خفيف الراء.

قال أبو الفتح: ﴿صَرَفْنا﴾ هنا بمعنى صَرَّفْنا مُشدّداً... من كون (فَعَلَ) خفيفة في معنى (فَعَّلَ)[5].

الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب، وتوفي بالبصرة(الأعلام٢/٢٢٦).

(١) .مالك بن دينار(-١٣١هـ)البصري، أبو يحيى، من رواة الحديث، كان ورعاً يأكل من كسبه، ويكتب المصاحف بالأجرة. توفي بالبصرة.(وفيات الأعيان١/٤٤٠، والأعلام٥/٢٦١).

(٢) .الجحدري(-١٢٨هـ): عاصم بن أبي الصباح العجاج، وقيل: ميمون أبو المجَشِّر، الجحدري البصري، أخذ القراءة عرضاً عن سليمان بن قتة عن ابن عباس، وقرأ أيضاً على نصر بن عاصم والحسن ويحيى بن يعمر.(طبقات القراء لابن الجزري١/٣٤٩).

(٣) .الأعمش(-١٤٨هـ): سليمان بن مهران الأسدي، بالولاء، أبو محمد: تابعي مشهور، أصله من بلاد الري. نشأ في الكوفة، وتوفي بها.كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض.(وفيات الأعيان١/٢١٣، وتاريخ بغداد٩/٣، والأعلام٣/١٣٥).

(٤) المحتسب ٢ / ٦، وينظر: ٢ / ٢١.

(٥) المحتسب: ٢ / ٢١، وينظر المحتسب: ١ / ٨٢ وفيه: "قد يكون أيضاً في فَرَقْنا مخففة معنى فَرَّقْنا مشددة". (ينظر: معجم القراءات القرآنية٣/٦١).

وفَعَلَ قد يأتي بمعنى أَفْعَلَ؛ لأنهما كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد، نحو جَدَّ في الأمر، وأَجَدَّ، وصَدَدْته عن كذا، وأَصْدَدْتُهُ، وقَصَرَ عن الشيء وأَقْصَرَ(١).

٣,١,٩-معنى فَعَّل:

أكثر ما يكون (فَعَّل) لتكرير الفعل، نحو: قطَّعْتُ وكَسَّرْتُ، إنما تخبر أن هذا فِعْلٌ وقع منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزمان(٢).

كما يدُل على التكثير، نحو: غَلَّقَ الأبوابَ، وقَطَّعَ الحِبال، وكَسَّر الجرارَ(٣). وقد تجيء لا يراد بها ذلك، نحو: صَبَّحْتُ المنزلَ ومَسَّيْتُهُ، وكَلَّمْتُ زيداً(٤).

و(فَعَّلَ) تدل على التكثير أكثر من (فَعَلَ)، فقد قرأ الزهري (٥): ﴿وإذْ فَرَّقْنَا بِكُم البحر﴾ [البقرة: ٥٠] مُشَدّدة. قال أبو الفتح: معنى فَرَّقْنا: أي جعلناه فِرَقاً، ومعنى فَرَقْنا: شَقَقْنا بكم البحر، وفَرَّقْنا أشد تبعيضاً من فَرَقْنا.

ومن ذلك فَرَقْتُ شعْرَه أي: جعلته فِرْقَيْن، وفَرَّقْتُ شَعرَه أي: جعلته فِرَقاً(٦).

---

(١) الخصائص: ٢ / ٢١٤، والتكملة: ٢١٦، وفيه "وقد عمل أهل اللغة في هذا المعنى الذي كتبنا كتُباً". وفي الكتاب: ٦١/٤: "وقد يجيء فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على فعلتُ، ويُلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أَفْعَلْتُ. كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلتُ لا يستعمل غيره، وذلك قِلْتُه البيعَ وأقلتُه، وشغَلَه وأَشْغَلَه، وصَرَّ أذنيه وأَصَرَّ أذنيه، وبكر وأبكر"، وينظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٦٤ - ٦٥.

(٢) المنصف: ١ / ٩١.

(٣) الخصائص: ١ / ٢٢٣، و٣ / ١٠١، والكتاب: ٤ / ٦٣، ٦٤.

(٤) المنصف: ١ / ٩١، والتكملة: ٢١٦.

(٥) .الزهري(-١٢٤هـ): محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب، من بني زهرة بن كلاب من قريش، أبو بكر، تابعي حافظ فقيه محدث، من أهل المدينة، واستقر بالشام.(تذكرة الحفاظ١٠٢/١، ووفيات الأعيان٤٥١/١، وتهذيب التهذيب٤٤٥/٩، والأعلام٩٧/٧).

(٦) المحتسب: ١ / ٨٢. و(فرّقنا) قراءة الأخفش والزهري.(ينظر: معجم القراءات القرآنية١٩٩/١).

٤,١,٩ –معنى أَفْعَلَ:

أَفْعَلَ للنقل وجعل الفاعل مفعولاً، نحو: دَخَلَ وأَدْخَلْتُه، وخَرَجَ وأَخْرَجْتُهُ[١].

وتكون لصيرورة الشيء وبلوغه، نحو: أَحْصَدَ الزرعُ، وأَجَزَّ النخلُ، أي بلغ الحصادَ والجزازَ وصار إليهما، ومثلهما: أَرْكَبَ المهرُ: أي بَلَغَ أوانَ ركوبه وصار إليه، وأَقْطَفَ الزرعُ: بلغ أوان قِطافِه[٢].

وفي قراءة الأعرج ونصر بن عاصم وغيرهما: ﴿وأَزْيَنَتْ﴾ [يونس: ٢٤]. قال أبو الفتح: معناه صارت إلى الزينة بالنبت، ومثله من أَفْعَلَ أي: صار إلى كذا، أَجْذَعَ المهرُ: صار إلى الإجذاع[٣].

وكذلك قولهم: أَفْضَيْتُ: صرتُ إلى الفضاء، كقولهم: أَعْرَقَ الرجلُ: إذا صار إلى العراق، وأَعْمَنَ الرجل: إذا صار إلى عُمان، وأَنْجَدَ: أتى نجداً[٤].

وتأتي بمعنى التعريض مثل: أباعَ الثوبَ: أي عرَّضه للبيع[٥].

ومن معانيها موافقة الشيء ومصادفته على حالة معينة، كأَحْمَدْتُ الرجلَ: وجدتُه محموداً، وأَذْمَمْتُهُ: وجدته مذموماً، ومنه قول الفرزدق [٦]:

---

(١) الخصائص: ١ / ٢٢٣، والتكملة: ٢١٦.

(٢) الخصائص: ١ / ٢٢٣، والكتاب: ٤ / ٦٠.

(٣) المحتسب: ١ / ٣١١، وأجذع المهر: صار في السنة الثالثة. وهي قراءة الحسن، والأعرج، وسعد بن أبي وقاص، والشعبي، وابن يعمر، وأبي عبد الرحمن وغيرهم.(ينظر: معجم القراءات القرآنية٢/٣٤٤-٣٤٥). ونصر بن عاصم(-٨٩هـ) الليثي، من أوائل واضعي النحو، كان فقيهاً عالماً بالعربية، ويعد أول من أصّل علم العربية مع عبد الرحمن بن هرمز وأبي الأسود. توفي بالبصرة.(بغية الوعاة٤٠٣، والأعلام٨/١٢٨)

(٤) المحتسب: ١ / ١٣٩ و١/٣١٦.

(٥) المحتسب: ١ / ٣١٢، والكتاب: ٤ / ٥٩.

(٦) .الفرزدق(-١١٠هـ): همام بن غالب التميمي، الدارمي، أبو فراس، من شعراء الطبقة الأولى، وهو صاحب الأخبار والنقائض مع جرير والأخطل. له ديوان مطبوع فيه بعض شعره. ومن أمهات كتب

وقومٍ كرامٍ قد نَقَلْنا قِراهُمُ   إليهم فأَتْلَفْنا المنايا وأَتْلَفُوا

أي وجدناها مُتْلِفة. وقول الأعشى [(1)]:

فمضَى وأَخْلَفَ منْ قتيلةَ مَوْعِدا

أي: صادفه مُخلَفاً. وقول رؤبة [(2)]:

وأَهْيَجَ الخَلْصاءَ من ذاتِ البُرَق

أي: صادفها مُهتاجَة النَّبْتِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هواه وكان أمرُه فُرُطاً﴾ [الكهف: ٢٨].

أي: صادفناه غافلاً، وليس معناه أننا صَدَدْناه ومنعناه، ولو كان كذلك لكان العطف عليه بالفاء، لا بالواو، ولكان يقال: ولا تُطع من أغفلنا قلبَه عن ذكرنا فاتَّبَعَ هواه؛ فيكون الأول علةً للثاني، والثاني مُسَبَّباً عن الأول، ومُطاوِعاً له. أي أنه اتبع هواه لأننا أغفلنا قلبه عن ذكرنا.

الأدب والأخبار: نقائض جرير والفرزدق. توفي في بادية البصرة.(وفيات الأعيان٢/١٩٦، والشعر والشعراء٤٤٢، والأعلام٨/٩٣).

(١) . الأعشى(-٧هـ): ميمون بن قيس، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف باسم أعشى قيس، أو الأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، ومن أصحاب المعلقات. سمي صناجة العرب، أدرك الإسلام ولم يسلم. جمع بعض شعره في ديوان سمي: الصبح المنير في شعر أبي بصير.(الأغاني٩/١٠٨، وخزانة الأدب١/٨٤، والشعر والشعراء٧٩، والأعلام٧/٣٤١).

(٢) .رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحاف(-١٤٥هـ)، راجز من الفصحاء المشهورين، أخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره. له ديوان رجز.(وفيات الأعيان١/١٨٧، والشعر والشعراء٢٣٠، والأعلام٣/٣٤).

وكذلك يقال: كسرتُهُ فانكسر، واستخبرتُه فأخبر، وكله بالفاء. فمجيء قوله تعالى: ﴿واتَّبَعَ هواه﴾ بالواو دليل على أن الثاني ليس مسبباً عن الأول. فيكون معنى ﴿أَغْفَلْنا قلبَهُ عن ذكْرِنا﴾ أي: صادفناه غافلاً، وإذا صُودِفَ غافلاً فقد غَفَلَ لا مُحالة[١].

٥,١,٩-معنى فَاعَلَ:

تفيد المشاركة في أغلب أحوالها، إذ تدل على أن الفعل وقع من اثنين فصاعداً[٢] نحو: ضاربْتُ زيداً، وشاتمتُ عَمْراً.

والفرق بين ضَارَبَ وتَضارَبَ ونحوهما أنك إذا قلت: ضاربْتُ زيداً فقد وصل إليك منه مثلُ ما وصل إليه منك، وقد نَصَبْتَه، فكأنك أنت فاعل الفِعل.

فإذا قلت: تَضارَبَ زيدٌ وعمروٌ، فإنما تعطف بالواو، ولا تقول: تضارَبَ زيدٌ عمراً، والمعنى في قولك: ضارَبَ زيدٌ عمراً، وتضارَبَ زيدٌ وعمروٌ، واحدٌ[٣].

---

(١) الخصائص: ٢٥٣/٣ - ٢٥٥، والمحتسب: ١٣٩/١ – ١٤٠. قال أبو الفتح مغتبطاً بعلمه في العربية، وبفهمه لهذه الآية: "لو أقام إنسانٌ على خدمة هذا العلم ستين سنة حتى لا يحظى منه إلا بهذا الموضع لما كان مغبوناً فيه، ولا منتقص الحظ منه، ولا السعادة به" (الخصائص: ٣ / ٢٥٣). ولمزيد من التفصيل في الفرق بين فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ وفَعَّلْتُ ينظر: الكتاب: ٥٥/٤، ٦٣.

(٢) الخصائص: ١ / ٢٣٢، وفيه ينسب أبو الفتح معنى المشاركة إلى دخول حرف الألف على فَعَلَ، لا إلى الصيغة كلها. ينظر الخصائص: ١ / ٢٢٣، و ٣ / ١٠١، والمنصف: ١ / ٩٢، والتكملة: ٢١٦.

(٣) المنصف: ١ / ٩٢، والكتاب: ٦٨/٤.

وقتادة(-١١٨هـ): بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب، مفسر، حافظ، ضرير، كان عالماً بالعربية وأيام العرب وأنسابها. توفي بواسط.(وفيات الأعيان٤٢٧/١، وتذكرة الحفاظ١١٥/١، والأعلام١٨٩/٥).

وقد يكون (فاعَلَ) من الواحد، نحو: عاقَبَ الأميرُ اللصَّ، وبذلك يكون معناه (فَعَلَ)، فمنه ما يروى عن قتادة: ﴿ثم إذا كاشَفَ الضُّرَّ﴾ [النحل: ٥٤]، قال أبو الفتح: قد جاء عنهم فاعَلَ من الواحد يراد به (فَعَلَ)، نحو: طارَقْتُ النعلَ، أي: طرقتُها، وعاقبت اللصَّ، وعافاه الله، وقانَيْتُ اللون أي: خلطته، في أحرف غير هذه، فكذلك يكون ﴿ثم إذا كاشَفَ الضرّ﴾ أي: كَشَفَ[1].

٦,١,٩-معنى افْتَعَلَ:

تأتي بمعنى (تَفَاعَلَ)، نحو: اجْتَوَرَ القومُ، أي: تجاوَرُوا: واعْتَوَنُوا، أي: تعَاوَنوا، وتأتي بمعنى (فَعَلْتُ)، نحو: قَرَأْتُ وتقَرَّأْتُ، واقْتَرَأْتُ، وقَرَوْتُ الأرضَ واقتريتُها[2].

وتأتي للمطاوعة في معنى (انْفَعَلْتُ)، نحو: غَمَمْتُهُ فاغْتَمَّ وانْغَمَّ[3].

٧,١,٩-معنى تَفَاعَلَ:

معناه التظاهر بالفعل، نحو: تغافَلَ، وتَناسَى، أي تعاطَى التغافُلَ والنسيان، وتظاهر بالقيام بها. ومن ذلك قراءةُ عليّ (رضي الله عنه) وأبي رجاء[4]: ﴿ولا تَنَاسَوُا الفَضْلَ بَينكم﴾ [البقرة: ٢٣٧]. قال أبو الفتح: الفرق

---

(١) المحتسب: ٢/ ١٠ والتكملة: ٢١٦، والكتاب: ٦٨/٤.(ينظر: معجم القراءات القرآنية ٢١/٣).

(٢) المنصف: ١ / ٧٥.

(٣) المنصف ٧٥/١. وفي الكتاب: ٧٣/٤ - ٧٤: "تقول: اشْتَوى القومُ: أي اتَّخذوا شِواءً، وأما شَوَيْتُ فكقولك: أنْضَجْتُ، وكذلك اخْتَبَزَ وخَبَزَ، واطَّبَخَ وطَبَخَ، واذَّبَحَ وذَبَحَ. فأما ذَبَحَ فبمنزلة قوله: قَتَلَهُ، وأما اذَّبَحَ فبمنزلة اتَّخَذَ ذَبِيحةً، وقد يُبْنَى على افْتَعَلَ ما لا يُراد به شيءٌ من ذلك، كما بَنَوا هذا على أَفْعَلْتُ وغيره من الأبنية، وذلك افْتَقَرَ واشْتَدَّ..وأما كَسَبَ فإنه يقول: أصابَ، وأما اكتسب فهو التصرُّف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب".

(٤) .أبو رجاء(-١٠٥هـ): عمران بن تيم العطاردي البصري التابعي الكبير. ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، وكان مخضرماً، أسلم في حياة النبي ولم يره. عرض القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى.(طبقات القراء لابن الجزري١/٦٠٤).

بين تَنْسوا وتَناسَوا أن (تَنْسَوا) نَهْيٌ عن النسيان على الإطلاق: أُنْسُوه، أو تَناسَوْه. فأما (تناسَوا) فإنه نهيٌ عن فعلهم الذي اختاروه. ومن التظاهر قول الشاعر:

إذا تخازَرْتُ وما بِيَ من خَزَر [1]

ومعنى التظاهر في البيت جليٌّ، فقد تظاهر بالخزر، دون أن يكون الفعل متحققاً فيه.

والمعنى اللائق بـ (تفاعَلَ) هو الجماعة [2]لا الواحد.

٨،١،٩–معنى تَفَعَّلَ:

تأتي للتكلُّف والتَّعَمُّل، كقول الشاعر [3]:

ولن تستطيعَ الحِلْمَ حتى تَحَلَّما

أي: حتى تَتَكَلَّفَهُ[4].

---

(١) .المحتسب ١٢٧/١. وتخازر: ضيّق جفنه ليحدد النظر. وينظر: الكتاب٦٩/٤. وينسب البيت إلى عمرو بن العاص (اللسان– مرر). ويقال: إنه لأرطاة بن سهية تمثّل به عمرو.

(٢) .المحتسب ١٢٨/١، وفي الكتاب ٦٩/٤: " وأما تفاعلْتُ فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً...وقد يجيء تفاعلتُ على غير هذا كما جاء عاقَبتُه ونحوها، لا تريد بها الفعل من اثنين".

(٣) .الشاعر هو حاتم الطائي، كما في الكتاب ٧١/٤. و(ديوانه١٠٨).

(٤) المحتسب: ١ / ١٢٧، وفي الكتاب: ٧١/٤: "وإذا أراد الرجل أن يُدخل نفسَه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول: تَفَعَّلَ، وذلك تَشَجَّعَ وتَبَصَّرَ وتحلَّمَ وتجلَّدَ". كما أن تَفَعَّلَ يأتي بمعنى اسْتَفْعَلَ نحو: تَعَظَّمَ واسْتَعْظَمَ، وتكَبَّرَ واسْتَكْبَر. وتأتي دالة على الاستثبات، نحو تَيَقَّنْتُ واستيقنتُ، وتَثَبَّتُّ واسْتَثْبَتُّ، وتَفَهَّم وتَبَصَّرَ وتأَمَّل.

ويأتي بمعنى تَنَقَّصَ نحو يَتَجَرَّعه ويتَحَسَّاه. ويأتي بمعنى فَعَلَ، نحو تَظَلَّمَني أي ظلمني، وتَنَجَّزَ حوائجَه واسْتَنْجَزَ. وبمعنى التَّفَوُّقِ عن فعل شيء. "فالاستثبات، والتَقعُّد، والتَّنَقُّص والتَّنَجُّز وهذا النحو كله في مُهلة، وعمل بعد عمل"، ينظر الكتاب: ٧٢/٤ – ٧٣.

٩,١,٩–معنى افْعالَّ وافْعَلَّ:

افعالَّ أكثر ما صيغ للألوان، وذلك قولهم: اشهابَبْتُ، واسوادَدْتُ، وادهامَمْتُ، وابْياضضتُ[١]. ومن ذلك قراءة الجحدري: ﴿تَزْوارُّ﴾ [الكهف: ١٧]، قال أبو الفتح: هذا افْعالَّ، وتَزاوَرُ: تَفاعَلُ. وقلما جاءت افْعالَّ إلا في الألوان.كما جاءت دالة على العيوب الظاهرة، نحو: احْوَلَّ واحْوالَّ، واعْوَرَّ واعْوَارَّ، واصْيَدَّ واصْيادَّ[٢].

وافْعَلَّ مقصورة من افْعالَّ لطول الكلمة، ومعناها كمعناها، مثل احْمَرَّ واخْضَرَّ[٣].

وقد جاءت افعالَّ وافْعَلَّ في غير الألوان، نحو: ارْعَوَى وهو افْعَلَّ[٤]، وجاءت املاسَّ واضْرابَّ، وليسا من اللون[٥].

٩,١,١٠–معنى اسْتَفْعَلَ:

تأتي بمعنى الطَلَب في أكثر الأمر، نحو: اسْتَعْتَبْتُهُ، أي: طلبتُ إليه العُتْبَى. واسْتَعْفَيْتُه: أي: طلبتُ منه الإعفاء[٦]. ومثله: اسْتَسْقَى، واسْتَطْعَمَ، واسْتَقْدَمَ.

وتكون استفعلت للشيء تصيبه على هيئة ما، نحو: اسْتَعْظَمْتُهُ أي: أصبتُه عظيماً، واستكرمته، أي: أصبته كريماً.وتأتي بمعنى (فَعَلَ)، نحو مَرَّ واسْتَمَرَّ، وقَرَّ

---

(١) المنصف: ١ / ٧٨، والتكملة: ٢١٨، والكتاب: ٢٥/٤، وفيه: "فهذا لا يكاد ينكسر في الألوان".

(٢) المحتسب: ٢ / ٢٥. و(تَزْوارُّ) قراءة عاصم، وأبي رجاء، وابن أبي عبلة، وأيوب السختياني، وجابر.(ينظر: معجم القراءات القرآنية ٣/٩٠-٩١).

(٣) المنصف: ١ / ٨٠، والتكملة: ٢١٨، وفي الكتاب: ٤ / ٢٦: "واسْوَدَّ، وابيضّ، واخضرّ، واحمرّ، واصفرَّ أكثرُ في كلامهم؛ لأنه كثر فحذفوه، والأصل ذلك".

(٤) المحتسب: ٢ / ٢٥.

(٥) المنصف: ١ / ٧٨، والتكملة: ٢١٨.

(٦) المنصف: ١ / ٧٧، والخصائص: ٢ / ١٥٣، والتكملة: ٢١٨.

واستقرَّ.وقد تأتي للتنقل من حال إلى حال، نحو: اسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَتْيَسَت الشاةُ(١).

١١,١,٩–معنى فَعَلان وفَعْلَلَة وفَعَلَى:

جاء على صيغة "فَعَلان" صفاتٌ، ومصادر، وهما يدلان على معنى واحد، هو: الحركة والخفة والإسراع، وهذا المعنى يغلب أن يكون للمصادر والصفات، ويقل أن يرد في الأسماء غير الصفات والمصادر. فمن الصفات: رجل شَقَذان للخفيف، ويومٌ صَخَدان ولَهَبان لشدة الحر. ومن المصادر: الوهَجان والنزوان والغَلَيان. ومن الأسماء التي ليست بصفات ولا مصادر: الوَرَشان والكَرَوان.

ونقل أبو الفتح عن سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: أنها تأتي للاضطراب والحركة؛ نحو: النَّقَزان، والغَليان، والغَثَيان. فجعلوا توالي الحركات في الصيغة مقابلا لتوالي الحركات في الأفعال التي نجدها في واقع الحياة.

ثم عقّبَ على قول سيبويه والخليل بأنه وجد شيئًا مما رسماه في هذه المسألة، وهي العلاقة بين حركات الصيغة وحركات الفعل في الواقع. ومما وجده أبو الفتح أن المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير؛ نحو: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، والصعصعة، والجرجرة، والقرقرة. وأنّ الفَعَلَى في المصادر والصفات إنما

---

(١) المنصف: ١ / ٧٧ – ٧٨.

في الخصائص: ٢ / ١٥٤ أنه في استفعل جاءت الهمزة والسين والتاء أولاً، وهي الحروف الزوائد لتدل على الطلب، ثم وردت بعدها الحروف الأصول: الفاء والعين واللام، وهي الإجابة للطلب، فجاء حُروف الطلب قبل حروف الإجابة عليه، فَتَبِعَ الفعلُ السؤال، فرتبت الحروف على ترتيب الأفعال. وقد ورد هذا في (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني). ويظر الكتاب: ٤ / ٧٠ – ٧١.

تأتي للسرعة نحو البَشَكى والجَمَزَى، فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر، والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت حركاتها"[1].

٢,٩- المعاني التي تؤدَّى بصيغة أو أكثر:

كان ذلك عرضاً لمعاني الصيغ، وقد وضح أن للصيغة الواحدة معنى واحداً، أو معاني متعددة. وهناك معان مشهورة تُؤدى بصيغ متعددة، وفيما يأتي تفصيل لها:

١,٢,٩- المطاوعة:

المطاوعة: هي أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغَه، إمّا بأن يفعلَ ما تريدُه إذا كان ممّا يصحُّ منه الفعل. وإمّا أن يصير إلى مثل حالِ الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصحُّ منه الفعل.

فذكر أبو الفتح لفاعل الفعل المطاوع حالتين: فإما أن يكون قادرًا على الاستجابة للفعل بنفسه، أو غير قادر ولكنه يستجيب كالقادر عليها.

فمن النوع الأول فاعلا الفعلين المطاوعين: انطلق، وانصرف، في قولنا: أطلقتُه فانطلق، وصرفته فانصرف. كل منهما قادر على الانطلاق والانصراف بنفسه عندما يراد منه ذلك.

ومن النوع الثاني فاعلا الفعلين: انقطع، وانكسر، في قولنا: قطعت الحبل فانقطع، وكسرت الحَبَّ فانكسر. فالحبُّ والحبلُ لا يصحُّ منهما الفعل لأنه لا قدرة لهما، وإنما أردتَ ذلك منهما فبلغتَه بما أحدثتَ أنت فيهما، لا أنهما تولَّيا الفعلَ؛ لأن

---

(١) المحتسب: ١ / ١٣٨. والخصائص: ١٥٢/٢ (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، وينظر: الكتاب: ١٤/٤.

الفعل لا يصح من مثلهما، إلا أنهما قد صارا إلى مثل حالِ الفاعلِ الذي يصح منه الفعل، وذلك أن الفعل صار حادثاً فيهما كما كان حادثاً في الفاعلين على الحقيقة(١).

فالمطاوعة هي قبول المفعول به لأثر الفاعل واستجابته له، فالأصل في الفعل المؤثر أن يكون متعدياً، وبالمتأثر أن يكون لازماً.

للمطاوعة صيغ خاصة بها، جمعت من كتب أبي الفتح، وفيما يأتي عرض لها:

١,١,٢,٩صيغ المطاوعة:

انْفَعَلَ: هذه الصيغة وردت في كلام العرب للمطاوعة(٢). وهو فعل ثلاثي مزيد بحرفين في أوله، نحو: قطعتُه فانْقَطَعَ، وسَرَحته فانْسَرَح.

ولا يكاد يكون فَعَلَ منه إلا متعدياً حتى يمكن المطاوعة والانفعال، فقطَّعتُ وكسّرتُ متعديان(٣).

ومثله: انْأَطرَ: من أَطَرْتُه، أي: عطفتُهُ(٤).

اِفْتَعَلَ: ليست خالصة للمطاوعة، بل "قد تأتي في معنى "انْفَعَلْتُ" للمطاوعة، وذلك قولهم: شَوَيْتُهُ فانْشَوَى، وقالوا في معناه: اشْتَوى. وقالوا: غممتُه فاغْتَمَّ، وانْغَمَّ(٥).

---

(١) المنصف: ١ / ٧١ – ٧٢، وينظر: تفسير أرجوزة أبي نواس: ١٩٥.

(٢) المنصف: ١ / ٧١، والتكملة: ٢١٧.

(٣) المنصف: ١ / ٧٢.

(٤) تفسير أرجوزة أبي نواس: ١٩٥.

(٥) المنصف: ١ / ٧٥، والتكملة: ٢١٧، وفيه أن "افتعلت" قد يجيء لا يراد به شيء من ذلك، أي من المطاوعة. نحو: اشتَدَّ، واستلمت الحجر، إذا قبّلته، ينظر الكتاب: ٤ / ٦٥.

تَفَعَّلَ: مطاوع فَعَّلْتُهُ، نحو: كَسَّرْتُه فتكسَّر، وقَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ، وهو نظير فَعَلْتُهُ فانْفَعَلَ، نحو قَطَعْتُهُ فانْقَطَعَ[1].

تَفَعْلَلَ: مطاوعُ فَعْلَلْتُهُ نحو: دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ، وهي نظيرُ فَعَّلْتُهُ فَتَفَعَّلَ[2].

٢,٢,٩- السَّلْبُ

كان أبو علي قد نَبَّهَ أبا الفتح إلى هذا المعنى، فأعجب به، وعقد له باباً في (الخصائص)[3]، هو: (باب في السلب). كما أورد تلخيصاً له في (سر صناعة الإعراب)[4]، وأشار إليه في مواضع من (المحتسب)[5]، و(الخصائص)[6].

من المعلوم أن الأصل في الفعل أنه وضع لإثبات معناه، لا لسَلْبِهِ. فالفعل (قام) لإثبات القيام، و(جَلَسَ) لإثبات الجلوس. ولا يقتصر ذلك على الأفعال، بل إن الأسماء كذلك، فالانطلاق اسم وضع لإثبات معنى الانطلاق، وكذلك مُنْطَلِق. وجميع ما كان من الأسماء والأفعال.

لكن العرب قد استعملت أفعالاً وأسماءً خرجت بها على ذلك الأصل، إذ استعملتها للدلالة على سلب المعنى، لا على إثباته.

١,٢,٢,٩- أفعال السلب:

---

(١) المنصف: ١ / ٩١.

(٢) المنصف: ١ / ٩٣.

(٣) الخصائص: ٣ / ٧٥ - ٨٣.

(٤) سر الصناعة: ٣٧ - ٣٩.

(٥) المحتسب: ٢ / ٤٧.

(٦) الخصائص: ٢ / ١٢٣.

أكثر الأفعال التي حملت معنى السلب من الأفعال المزيدة، كأَعْجَمَ وأَشْكَى، ومَرَّض، وغيرها؛ لأن "السلْب معنى حادث على إثبات الأصل، الذي هو الإيجاب؛ فلما كان السلب معنى زائداً حادثاً لاقَ به من الفعل ما كان ذا زيادة، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام، كما أن التأنيث لما كان معنى طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ عَلَماً له؛ كتاء طلحة وقائمة وألفي بُشْرَى وحمراء وسَكْرَى؛ وكما أن التعريف لما كان طارئاً على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كلام التعريف في الغلام والجارية ونحوه"(١).

ومن الأفعال المجردة التي حملت معنى السلب:

سَهِرَ، ولكنه – وإن عَرِيَ من حروف الزيادة – لم يعرَ مما هو مجارٍ لها، وهي الحركات، والحركات أبعاض الحروف، فكأن في (سَهِرَ) ألفاً وياءً، حتى كأنه (ساهِير)، فكأنه إذن ليس بعارٍ من الزيادة(٢).

خَفَى يَخْفِي، كقول عبدة بن الطبيب(٣):

يَخْفي الترابَ بأظلافٍ ثمانيةٍ

---

(١) الخصائص: ٣ / ٨٠. في قول أبي الفتح هذا تعبير عن الزيادة المعنوية والتصريف المعنوي الذي اخترناه عنواناً لهذه الدراسة.

(٢) المصدر نفسه. وهنا يلمح أبو الفتح إلى أن الحركات من الزوائد، ذلك أنها أبعاض حروف المد، وهي حروف زائدة، ويترتب على ذلك أنه لا وجود لكلمة مجردة، اسماً كانت أو فعلاً، وهذا أقرب إلى طبيعة اللغة، فحروف المد أصوات، والحركات أصوات، ولا يختلفان إلا في مقدار المد.

(٣) عبدة بن الطبيب(نحو٢٥هـ): عبدة بن يزيد(الطبيب)، التميمي: شاعر فحل مخضرم من الشجعان. شهد الفتوح، وله فيها آثار مشهودة وأشعار. جمع بعض شعره في ديوان مطبوع.(الإصابة- الترجمة ٦٣٨٦، والأغاني٨/١٦٣، والشعر والشعراء٢٧٩، والأعلام٤/١٧٢).

أي يزيل خفاءه ليظهر ما تحته. و المزيد منه قولهم: أخفيتُ الشيءَ، أي: أَظْهَرْته[1].

وفيما يأتي الصيغ المزيدة التي تدل على السلب:

-**أَفْعَلَ**: هذه الصيغة وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو: أَكْرَمْتُ زيداً، أي: أَوْجَبْتُ له الكرامة، وأَحْسَنْتُ إليه: أثبتُّ الإحسانَ إليه، وكذلك أعطيْتُه وأَدْنَيْتُه وأَنْفَذْتُه، إذا أوجبت جميع هذه الأشياء إليه، وأثبتها له[2].

لكن (أَفْعَلْتُ) قد تأتي أيضاً يُراد بها السلبُ والنفيُ، نحو "أَعْجَمَ" التي تعني الإبهام، الذي هو ضدّ البيان، فمن ذلك: العَجَم لأنهم لا يُفصحون. وعَجَمُ الزبيب ونحوه لاستتاره في ذي العَجَم، ومنه: عُجْمةُ الرمْل، لما اسْتَبْهَمَ منه على سالكيه فلم يتوجه لهم. ومن ذلك: اسْتَعْجَمَتِ الدَارُ: إذا لم تُجِبْ سائِلَها، قال امرؤ القيس [3]:

صَمّ صَداها وعفا رسْمُها   واستعجمتْ عن منطِق السائل

ومنه: "جُرْحُ العجماءِ جُبار"، والعجماء هي البهيمة، لأنها لا تُفصح عما في نفسها. ومنه قيل لصلاة الظهر والعصر: العجماوان، لأنه لا يفصح فيهما بالقراءة.

---

(١) الخصائص: ٣ / ٨١.

(٢) سر الصناعة: ٣٧.

(٣) .امرؤ القيس(-نحو ٨٠ق.هـ)بن حجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب، يماني الأصل، مولده بنجد. كان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر. وهو من أصحاب المعلقات، كتبت فيه وفي أخباره كتب كثيرة. توفي في أنقرة بتركيا.(الأغاني-طبعة دار الكتب٩/٧٧، وشرح المعلقات للزوزني٢، والشعر والشعراء٣١، والأعلام ٢ /١٢).

وهذا كله من الاستبهام، وضد البيان. ثم إنهم قالوا: أَعْجَمْتُ الكتابَ: إذا بينتَه وأوضحتَه وأَزَلْتَ عنه استعجامَه، فهو إذن لسلب معنى الاستبهام لا إثباته[1].

وعلى هذه الصيغة جاءت (أَشْكى)، وتصريف (ش ك و) أين وقع فمعناه إثبات الشكو والشكوى، ولكنهم قالوا: أَشْكَيْتُ الرجلَ؛ إذا أزلت عنه ما يشكوه. أنشد أبو زيد:

تَمُدُّ بالأعناق أو تلويها   وتشتكي لو أننا نُشكيها

مَسَّ حَوايا قَلَّما نُجْفِيها [2]

وفي الحديث: شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حَرَّ الرمضاء فلم يُشْكِنا، أي: فلم يفسحْ لنا في إزالة ما شكوناه من ذلك إليه [3].ومنه قوله تعالى: ﴿إن الساعةَ آتِيَةٌ أكادُ أُخْفيها﴾ [طه: ١٥].

تأويلها: أكاد أُظهرها، قال أبو علي: الغرض فيه أزيل عنها خِفَاءَها، وهو ما تُلَفُّ فيه القربة ونحوها من كساء، وما يجري مجراه. وخِفاء كل شيء: غِطاؤه، وإذا زال عنه ساترُه ظهرَ لا محالة. ونظيره: أَشْكَلْتُ الكتابَ، أي: أَزَلْتُ عنه إشكالَه[4].

-**فَعَّلَ**: في أكثر أمرها تأتي للإيجاب أيضاً، نحو: عَلَّمْتُه، وقَدَّمْتُهُ، وأَخَّرْتُه، وبَخَّرْتُه، أي: أَوْصَلْتُ هذه الأشياء إليه[1].

---

(١) الخصائص: ٣ / ٧٥ - ٧٦، وسر الصناعة: ٣٩.

(٢) .الأبيات في إصلاح المنطق٢٣٨، والخزانة٤/٥٣٠، واللسان(جفا)، وهي في وصف إبل قد أتعبها السير.

(٣) .الخصائص ٣/٧٦-٧٧، وسر الصناعة ٣٧-٣٨، والمحتسب ٢/٢٧.

(٤) سر الصناعة، ٣٩.

قد تأتي (فَعَّلَ) للسلب أيضاً فتصريف (م ر ض)، لإثبات معنى المرض؛ نحو: مَرِض ويمرض وهو مريض ومارِضٌ، ومَرْضَى ومَرَاضَى، ثم إنهم قالوا: مَرَّضْتُ الرجل، أي: داويته من مرضه حتى أزلته عنه، أو لتزيله عنه[٢].ومنه قَذَتْ عينُه وقَذِيتْ، أي: وقع فيها القَذَى[٣]، ثم إنهم يقولون: قَذَّيْتُ عينَه: إذا أزلت عنها القذى، وهذا لسلب القذى لا لإثباته[٤].

-**تَفَعَّلَ**: في أكثر الأحوال تأتي للإثبات، نحو: تَقَدَّمْتُ، وتَأَخَّرْتُ وتَعَجَّلْتُ، وتَأَجَّلْتُ[٥].ومن ذلك تصريف (أ ث م)، لإثبات معنى الإثم؛ نحو أَثِمَ يَأْثَم وآثِمٌ وأَثيم وأَثُوم والمأْثَم، وهذا كله لإثباته. ثم إنهم قالوا: تأَثَّمَ، أي: تَرَكَ الإِثْمَ، ومثله: تَحَوَّبَ، أي ترك الحُوبَ[٦].

٢,٢,٢,٩- أسماء السلب:

ذكر أبو الفتح أنه وجد السلب في الأسماء غير الجارية على الفعل، إلا أن فيها معاني الأفعال، فمفتاح: فيه معنى الفَتْح، وخُطَّاف فيه معنى الاختطاف، وسِكِّين فيه معنى التسكين، وإن لم يكن واحد منها جارياً على الفعل[٧].

ومن الأسماء غير الجارية على الفعل، وتحمل معاني السلب ما يأتي:

التَّوْدِيَةُ: عودٌ يُصَرُّ على خِلْف الناقة ليمنع اللبن،، وهي "تَفْعِلَة" من وَدَى يَدِي، إذا سال وجرى، وإنما هي لإزالة الوَدْي لا لإثباته[١].

---

(١) سر الصناعة: ٣٩.

(٢) الخصائص: ٣ / ٧٧.

(٣) القاموس المحيط، مادة (قذي).

(٤) الخصائص: ٣ / ٧٧، وينظر: سر الصناعة: ٣٩.

(٥) سر الصناعة: ٣٩.

(٦) الخصائص: ٣ / ٧٨ و١٢٣/٢، وسر الصناعة: ٣٩.

(٧) الخصائص: ٣ / ٧٨.

السُّكاك: تصريف (س ك ك) يدل على الضيق أين وقع. فمن دلالته على الضيق: أُذُنٌ سَكّاء، أي: لاصِقة، وظليم أسَكّ: إذا ضاقَ ما بين منسِميه، وبِئْر سُكّ، أي: ضَيِّقَةُ الجِراب. قال عنترة[2]:

ومَسَكِّ سابغةٍ هَتَكْتُ فُروجَها

يريد: ضِيق حَلَق الدرع.

ومع دلالته على الضيق فقد قالوا للجَوِّ على سَعته: السُّكاك، فكأنه سُلِبَ ما في غيره من الضيق[3].

النَّالَةُ: وتُطلق على ما حول الحَرَم، وهي من نال الشيءَ: إذا أصابه وحصل عليه. وهي هنا للحماية من الإصابة، فمن كان في النالة لم تَنَلْهُ اليدُ، قال تعالى: ﴿ومَنْ دخله كان آمناً﴾ [آل عمران: ٩٧]، وهذا لسلب المعنى لا لإثباته[4].

المِئْلاة: وهي "الخِرْقَةُ في يد النائحة تشير بها. قال لي أبو علي: هي من أَلْوَتْ، فقلت له: فهذا إذن من (ما أَلْوَتْ)؛ لأنها لا تألو أن تشير بها؛ فتبسّم رحمه الله إليَّ، إيماء إلى ما نحن عليه، وإثباتاً له، واعترافاً به"[5].

مُبَطَّن: أي: خميص البطن. وتصريف (ب ط ن) إنما هو لإثبات معنى البطن، نحو: بَطُنَ، وهو بَطِين ومِبْطان. فمبطَّن كأنه سُلِبَ البطن[1].

---

(١) الخصائص: ٣ / ٧٨، و٢/ ١٢٣، وينظر القاموس المحيط (ودي).

٢ عنترة العبسي(نحو٢٢ق هـ): عنترة بن شداد بن عمرو العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء المعلقات، من أهل نجد. أحب ابنة عمه عبلة، وذكرها كثيراً في شعره. اتصف بعزة النفس والحلم والبطش.(الأغاني٨/٢٣٧، والشعر والشعراء٧٥، والأعلام٥/٩١).

(٣) الخصائص: ٣ / ٧٨، وينظر الخصائص: ٢ / ١٢٣.

(٤) الخصائص: ٣ / ٧٩ وينظر الخصائص: ٢ / ١٢٣.

(٥) الخصائص: ٣ / ٧٩.

وقد علل أبو الفتح دلالة بعض الأفعال على سلب معناها، لا على إثباته، فقاسها على الأسماء؛ إذ الأسماء وضعت للدلالة على معانيها، ثم زيد على تلك المعاني التي وضعت لها تضمنُها معنى الحرف. كأسماء الاستفهام والشرط؛ ذلك أن الاستفهام والشرط معنيان حادثان على ما وضعت له الأسماء من معانٍ، فأرادوا ألاّ تخلو الأفعال من شيء من هذا الحكم، أعني: تضمّنها معنى حرف النفي، كما تضَمَّنُ الأسماءُ معنى حرف الاستفهام، ومعنى حرف الشرط، ومعنى حرف التعريض ونحو ذلك.

وكأن الحرف الزائد الذي لا يكاد ينفك منه أفعال السلب، يصير كأنه عِوض من حرف السلب.

والماضي، وإن عَرِي من حرف الزيادة فإن المضارع لابُدَّ له من حرف المضارعة، والأفعال كلها تجري مجرى المثال الواحد، فإذا وجد في بعضها شيء فكأنه موجود في بقيتها[٢].

وعلى أية حال فإن معنى السلب إنما هو للفعل، والاسم في ذلك محمول عليه[٣].

٣,٢,٩ – المغالبة:

لم يخصص أبو الفتح للمغالبة باباً خاصاً، وإنما ورد الحديث عن هذا المعنى في (باب في نقض العادة). وهو يرى أن فصل المغالبة فصل للعرب طريف، وذلك أنهم أجمعوا على ضم عين مضارعه البتة، حتى لو كانت قبل نقلها إلى المغالبة مفتوحة أو

---

(١) الخصائص: ٣ / ٧٩.

(٢) الخصائص: ٣ / ٨١ – ٨٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣ / ٨٣.

مكسورة، وذلك نحو: ضاربني فضَرَبْتُه أضرِبُه، وعالَمَني فَعَلَمْتُه أَعْلُمُه، وعاقَلَنِي فَعَقْلتُهُ أَعْقُلُه، وكارَمَنِي فكرَمْتُهُ أَكْرُمُه، وفاخَرَنِي ففَخَرتُه أَفْخُرُه، وحكاها الكسائي[1] بفتح الخاء، أي: أَفْخَرُه، بينما حكاها أبو زيد بالضم على قياس بابها، وكل هذا إذا كنتَ أَقْوَمَ بذلك الأمر منه[2]، أي أنك تتفوق عليه فيه فتغلبه.

سبب استطراف أبي الفتح لهذا الباب أن عين مضارعه خُصت بالضم، حتى لو كان القياس فيه كسرَها، فقياس باب مضارع فَعَلَ أن يأتي بالكسر؛ نحو ضَرَبَ يَضْرِب. ويفعُل قد يدخُل عليه، نحو قَتَل يقتُل، ونَخَلَ يَنْخُلُ. "فكان الأحْجَى به هنا إذا أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضياً له في مضارع فَعَلَ، وهو يفعِل بكسر العين. وذلك أن العرف والعادة إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصَر عليه هو أقيسهما فيه"[3].

وعمد أبو الفتح إلى البحث عن علة مجيء عين المضارع منه مضمومة في الأفعال الصحيحة، وذلك في نحو أكرُمُه وأضرُبه، فقال:

"وعلته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة والنَّحيزة التي تغلِب ولا تُغلب، وتلازِم ولا تفارِق. وتلك الأفعال بابها: فَعُلَ يفعُل؛ نحو فَقُهَ يفقُه إذا أجاد الفقه، وعَلُم يعلُم إذا أجاد العلم. وروينا عن أحمد بن

١() الكسائي(-١٨٩هـ): علي بن حمزة الأسدي، أبو الحسن: إمام في النحو واللغة والقراءة، من أهل الكوفة، سكن بغداد، وكان مؤدب الرشيد وابنه الأمين. من كتبه: معاني القرآن، والقراءات، والنوادر.(وفيات الأعيان١/٥٣٥، ونزهة الألبا٨١، وإنباه الرواة٢/٢٥٦، والأعلام٤/٢٨٣).

(٢) الخصائص: ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٦، وفي الكتاب: ٤ / ٦٨: "وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول نازعَني فَنَزعتُه، استغني عنها بغلبته وأشباه ذلك".

(٣) الخصائص: ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤.

يحيى عن الكوفيين: ضَرُبتِ اليدُ يدُه، على وجه المبالغة... فلما كان قولهم: كارمني فكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ وبابه صائراً إلى معنى فَعُلْتُ أَفْعُلُ أتاه الضمّ من هناك"(١).

ثم أورد اعتراضاً على نفسه هو أنه لِمَ ضُمَّتْ عين المضارع، ولم تُضم عين ماضيه، كأن يقال: ضرُبتُه أضرُبه، وفَخُرْتُه أَفْخُرُه.

وأجاب بأن ما كان على فَعُلَ لا يتعدى إلى المفعول به أبداً، ويفعُل يكون متعدياً وغير متعد، كما في نحو: سلبه يسلبُه، وجلبه يجلُبه، ونخلَه ينخُلُه، فالمضارع لم يمنع من التعدي كما مُنِع الماضي، فلذلك ضُمت عينه ولم تضم عينُ الماضي(٢).

أما الفعل المعتل اللام بالياء فلابد من مجيء مضارعه على يفعِل، مخافةَ أن يأتي على يفعُلُ فينقلب الياء واواً، وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام(٣)، نحو: قاضاني فقضَيْتُه أقضيه.

أما إذا كانت فاء الفعل واواً فمضارعُه مكسور العين، نحو: واعدَني فوعدتُه أعِدُه، وواجلني فَوَجَلْتُهُ أَجِلُه، وواضأني فوضأته أَضَؤُه. وهذا قد جاء "على الرسم وعادة العرب" أي: على القياس.

"ويدلك على أن لهذا الباب أثراً في تغييره باب فَعَلَ في مضارعه قولهم: ساعاني فسعيتُه أسعيه، ولم يقولوا: أسعاه على قولهم: سَعَى يسعَى لما كان مكاناً قد رُتِّب وقُرِّرَ وزُوِيَ عن نظيره في غير هذا الموضع.

---

(١) الخصائص: ٢ / ٢٢٥.

(٢) المصدر السابق: ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٣) المصدر نفسه: ٢٢٦/٢، والكتاب: ٤ / ٦٨.

ثم أورد اعتراضاً آخر هو قوله: هَلاَّ غيَّروا ما فاؤه واو، كما غيّروا ما لامه ياء، فقالوا: واعدني فَوَعَدْتُهُ أَوْعُدُه، لأنه قد دخله معنى جديد لم يكن له من قبل، هو الدلالة على المغالبة؟.

وأجاب بأن (فَعَلَ) مما فاؤه واو لا يأتي مضارعه أبداً بالضم، إنما هو بالكسر، نحو وَجَدَ يجِد، ووزَن يزِن، وبابه. وما لامه ياء فقد يكون على يفعِل، كيرمي ويقضي، وعلى يفعَل، كيرعَى ويسَعى، فأمر الفاء إذا كانت واواً في فَعَلَ أغلظ حكماً من أمر اللام إذا كانت ياءً[1].

١٠-الأبنية المضعّفة:

التضعيف: تكرير حرفين مثلين في بنية الكلمة[2]، سواء أكان بين الحرفين المكررين حرف آخر يفصل بينهما، أو لم يكن، نحو: شَدَّ، وزلزل. ويكون في الأسماء كما يكون في الأفعال، نحو: ظِلٍّ، وعُتُلٍّ، والحرفان المكرران إذا تجاورا كانا معرضين في أكثر الأحوال للإدغام.

والفعل المضاعف قسمان:

أ - مضاعف الثلاثي، وهو ما كانت عينه ولامه متماثلتين، نحو: شَدَّ وفَرَّ، وهو الكثير.

ب - مضاعف الرباعي، وهو ما كرر فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين، نحو: زَلْزَلَ، ودَمْدَمَ.

---

(١) الخصائص: ٢ / ٢٢٦، والكتاب: ٤ / ٦٨.

(٢) المسائل الحلبيات: ١٣٥.

وما كان نحو: احمرَّ، واقشعرّ، واطمأنَّ، وادهامَّ، لا يُطلق عليه اسم المضاعف في الاصطلاح، وإن عومل معاملته(١).

وقد رأى أبو علي الفارسي أن التضعيف اعتلال، فهو قد يحذف في القوافي في نحو: "مِنْ سُرٍّ وضُرّْ"، ونحو: "من إنسٍ وجانِ"، ويبدل منه حرفُ العلة، كقولك: تشافَفْتُ ما في الإناء وتشافَيْته(٢).

١,١٠-مواضع التضعيف:

فاء الكلمة "لم تُكرّر في كلام العرب إلا في حرف واحد، وهو مَرْمَريس، وفي معناها: مرمريت، ومثالها: فَعْفَعِيل، وقد تكررت فيها الفاء والعين.قال الراجز:

داهيةٍ حَدْباءَ مَرْمَريسِ(٣)

قال أبو الفتح: "تكرير الفاء لم يأتِ به ثَبَتٌ إلا في مرمريس"(٤).

"والفاء والعين لا يكونان من لفظ واحد إلا شاذّاً، ولاسيما إذا توالتا ولم يفصل بينهما"(٥).

---

(١) عضيمة، (محمد عبد الخالق)، المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، ط٣، (١٣٨٢ هـ/١٩٦٢م) ص: ١٦٨.

(٢) أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى إيضاح الشعر، ص: ١٦١.١٦٠.

(٣) المنصف: ١ / ١٢ – ١٣، ٤٨، ١٦٢، وسر الصناعة: ٢٤٧، والكتاب: ٣٢٧/٤ – ٣٢٨، وفيه: "فإذا رأيت الحرفين ضوعفا فاجعل اثنين منهما زائدين، كما تجعل أحد الاثنين فيما ذكرت لك زائداً"، وكان قد ذكر في ٤ / ٣٢٦ "أن كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانت عدته أربعة فصاعداً فإن أحدهما زائد". والبيت لراجز مجهول. وحالة حدباء: لايطمئن لها صاحبها كأن لها حَدَبة. وداهية مرمريس: شديدة.(ينظر: المنصف ٣٥٩/١).

(٤) الخصائص: ٢ / ٥٣.

(٥) سر الصناعة: ٨٢٠.

"فالتضعيف في أول الكلمة عزيز قليل، وإنما جاءت منه أحرف معلومة، نحو: دَدَنٍ، وكَوْكب، وأكثر ما يجيء بالفصل بين الحرفين نحو: دَيْدَنٍ، ودَيْدَبُون، ودَوْدَرَّى"[1]. بل لا يكاد يوجد التضعيف أولاً البتة. إلا شاذاً[2].

ثم إن تكرير الفاء واللام أوسع من تكرير الفاء والعين، وذلك نحو: سَلِسَ، وقَلِقَ، ودَعْد. وكلاهما قليل[3].

أما تكرير العين واللام فهو الباب، نحو: صَدَدْتُ، ومَدَدْتُ، وفَرَرْتُ، وطَلَل، وشَرَر، وبَلَل. فالتضعيف في آخر الكلمة كثير واسع، في الأسماء والأفعال[4].

ولم يأت فَعُلَ مُضَعَّفَ العين واللام إلا حرفان "فيما علمت"، وهما: لَبُبْتَ فأنت لبيب، وشَرُرْت في الشر[5].

لكن الفعل لا يضعف ولا يؤكد تكريره إلا بالعين، هذا هو الباب، أما اقْعَنْسَسَ، واسْحَنكَكَ فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير؛ لأنّ ذا إنما ضُعِّف للإلحاق، فهذه طريق صناعية، وباب تكرير العين هو طريق معنوية[6].

---

(١) المنصف: ١ / ٢١٧، والمسائل الحلبيات: ١٣٨، وفيه: "فإن ذلك لم يقع في أبنية الأفعال في شيء من كلامهم، وإنما جاء في أسماء قليلة، وذلك نحو دَدَن وكوكب وأول".

(٢) سر الصناعة: ٨١٩.

(٣) سر الصناعة: ٨٢٠، والمسائل الحلبيات: ١٣٨.

(٤) سر الصناعة: ٨١٩.

(٥) المنصف: ١/٢٤٠، و٢/٣٠٢، والمسائل الحلبيات: ١٤٠، والكتاب: ٤ /٣٦ – ٣٧، وقد رواها سيبويه عن يونس.

(٦) الخصائص: ٢ / ١٥٦.

"ولم يكونوا ليضعّفوا الفاء ولا اللام؛ لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعّف أن يجيءَ في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال"[١].

٢,١٠-معنى التضعيف:

التضعيف في عين الفعل هو الأصل فيه، وأكثر ما يكون لتكرير الفعل وتوكيده. نحو: قَطَّعْتُ وكسَّرْتُ، وأنت إنما تخبر أن هذا فِعْلٌ وقع منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزمان[٢]. فقد جُعِل تكرير العين دليلاً على تكرير الفعل.

ثم إن العين أقوى من الفاء واللام، ولما كانت الألفاظ دليلة المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، ولذلك كان التكرير للعين دليلاً على قوة المعنى.

وقد جاءت قوة العين من كونها واسطة بين الفاء واللام، ومكنوفة بهما؛ فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها؛ ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها. فقد أرادوا تحصين الحرف الدالّ على قوة الفعل. وهذا من مساوقة الصيغة للمعاني[٣].

إن التضعيف يفيد المبالغة في الفعل، والتكثير فيه، وتوكيده، فصيغة (افْعَوْعَلَ) معناها المبالغة، نحو: خَشُنَ واخْشَوْشَنَ، وأَعْشَبَ واعْشَوْشَبَ[٤].

---

(١) المصدر نفسه: ٢ / ١٥٥.

(٢) المنصف: ١ / ٩١، وينظر الخصائص، ٢ / ١٥٦.

(٣) الخصائص: ٢ / ١٥٥.

(٤) المنصف: ١ / ٨١، والخصائص: ٢ / ١٥٦، وفي الكتاب: ٤ / ٧٥: "وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد".

ففي قراءة ابن عباس: ﴿تَثْنَوْنِي صُدورُهم﴾ [هود: ٥] قال أبو الفتح: أما (تَثْنَوْنِي) فَتَفْعَوْعِل، كما قال: وهذا من أبنية المبالغة لتكرير العين، كقولك: أَعْشَبَ البلدُ، فإذا كثر فيه ذلك قيل: اعشوشَبَ، واخلولقت السماءُ للمطر: إذا قَوِيت أمارةُ ذلك، واغْدَوْدَنَ الشَّعرُ: إذا طال واسترخى.

وذكر أنه قرأ على أبي بكر محمد بن الحسن [١] عن أبي العباس أحمد بن يحيى قول الشاعر:

لو كنتَ تُعطي حين تُسأَل سامحتْ لك النفسُ واحلولاك كلُّ خليلِ

وقال حُميد بن ثور [٢]:

فلما مضى عامَيْن بعد انفصاله عن الضَّرع واحلولى دِماثاً يرودُها

فهذا أقوى معنى من استحلى [٣].

ومثله اخلولق، واحْمَوْمَى، واذْلَوْلَى، واقطوطى، وكذلك في الاسم، نحو: عَثَوْثَل، وغَدَوْدَن، وخَفَيْدَد، وعَقَنْقَل، وعَبَنْبَل، وهجنجل[٤].

وتضعيف اللام في الأسماء يفيد المبالغة أيضاً، نحو: عُتُلّ، وصُمُلّ، وقُمُدّ، وحُزُقّ، إلا أن العين أقعد في ذلك من اللام[٥].

---

(١) ابن مقسم(–٣٥٤هـ): محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار، أبو بكر. عالم بالقراءات والعربية، من أهل بغداد. من كتبه: الأنوار في تفسير القرآن، والرد على المعتزلة، وكتاب في النحو.(تاريخ بغداد٢/٢٠٦، وبغية الوعاة٣٦، ونزهة الألبا٣٦٠، والأعلام٦/٨١).

(٢) .حميد بن ثور(–نحو٣٠هـ)، الهلالي العامري، أبو المثنى: شاعر مخضرم، شهد حنيناً مع المشركين، ثم أسلم، ومات في خلافة عثمان.عده الجمحي في شعراء الطبقة الرابعة من الإسلاميين. له ديوان شعر.(الإصابة–الترجمة١٨٣٠، والشعر والشعراء١٤٦، والأغاني٤/٣٥٦، والأعلام٢/٢٨٣).

(٣) .المحتسب: ١ / ٣١٨ – ٣١٩، وتنظر حاشيته لتخريج الأبيات. وفي المنصف: ١ / ٨١ ورد البيت الأخير: فلما أتى عامان بعد انفصاله.

(٤) الخصائص: ٢ / ١٥٦.

(٥) المصدر نفسه.

ومن دلالة التضعيف على التكثير ما قاله أبو الفتح في تخريج قراءة الحسن: ﴿صدقة تُطْهِرُهم﴾ [التوبة: ١٠٣] بالتخفيف: "هذا منقول من طَهَرَ وأَطْهَرْته، كَظَهَرَ وأَظْهَرْتُه، وقراءة الجماعة أشبه بالمعنى لكثرة المؤمنين، فلذلك قرأتْ: ﴿تُطَهِّرُهم﴾، من حيث كان تشديد العين هنا، إنما هو للتكثير"(١).

وقد يرد التضعيف دون أن يراد به معنى، نحو: صَبَّحْتُ المنزلَ ومَسّيْته، وكلّمتُ زيداً(٢). كما أن التضعيف للإلحاق، إنما هو تضعيف لفظي ليس وراءه معنى، والقصد منه إلحاق بناء ببناء ليس غير(٣).

٣,١٠-التَّخَفُّفُ من التضعيف:

النطق بالمضعف ثقيل(٤)، ولاسيما إذا كان غير مدغم، ولذلك يجري تخفيفه كلما كان ذلك ممكناً، وهو من حيث الاستثقال والاستخفاف درجتان، أثقلهما المضعَّف الذي فك تضعيفه، يليه المدغم، وأخف منهما حذف أحد المضعَّفيْن.

ففي قراءة ابن يعمَر(٥): ﴿فَمَرَتْ به ﴾[الأعراف: ١٨٩]، قال أبو الفتح: أصله "فَمَرَّتْ به" مثقّلة، كقراءة الجماعة، غير أنهم حذفوا نحو هذا تخفيفاً لثقل التضعيف. وحكى ابن الأعرابي فيما رويناه عنه فيما أحسب: ظَنْتُ زيداً يفعل كذا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ في بيوتكن﴾ [الأحزاب: ٣٣] فيمن أخذه من القرار لا من الوقار، وهذا الحذف في المكسور أسوغ؛ لأنه اجتمع فيه مع التضعيف الكسرة،

(١) المحتسب: ١ / ٣٠١.(ينظر: معجم القراءات القرآنية ٢/٣١٥).
(٢) المنصف: ١ / ٩١.
(٣) الخصائص: ٢ / ١٥٧.
(٤) الكتاب: ٤ / ٤١٧.
(٥) .ابن يعمر(-١٢٩هـ): يحيى بن يعمر، تابعي فقيه، أديب نحوي مبرز، سمع ابن عمر وأبا هريرة، وأخذ النحو عن أبي الأسود. (بغية الوعاة٤١٧، والمحتسب١/٥٤).

وكلاهما مكروه، وهو قوله تعالى: ﴿ظَلْتَ عليه عاكفاً﴾ [طه: ٩٧] أي: ظَلِلْتَ، وقالوا: مَسْتُ يده. أي: مسِسْتُها"[١].

وإظهار التضعيف ثقيل، ولذلك يهرب منه إلى الإدغام في الفعل لأن الفعل ثقيل، فلا يجمع بين ثقله وثقل التضعيف، فيقال: نَصَّ وقَصَّ، والاسم لخفته يظهر فيه التضعيف، نحو: طَلَل، ومَدَد[٢].

والحرف الحلقي ثقيل، لذلك تركوا استعمال حروف الحلق متجاورة، فَقَلَّ التضعيفُ فيها، حتى لا يجمع بين ثقيلين، لكنه ضُعِّف على قلة، نحو المهَهِ والبَحَح، والضَّغيغة

والرغيغة[٣]. ولهذا الثقل فإنه "لم يأتِ فيما عينُه ولامُه من موضع واحد "فَعُلْتُ" إلا حرفان فيما علمت، وهما: "لَبُبْتَ فأنت لبيب"، حكاها يونُس، قال لي أبو علي: قال أبو إسحق [٤]: سألت عنها ثعلباً فلم يعرفها، وحكى قُطرب [٥]: "شَرُرْتُ في الشرِّ". وإنما تجنبوا "فَعُلْتُ" بالضم في المضاعف استثقالاً للضمة مع

---

(١) المحتسب: ١ / ٢٦٩.

(٢) الخصائص: ١ / ١٦٢.

(٣) سر الصناعة: ٨١٣، والخصائص: ١ / ٣٦٦.

الضغيغة: الروضة النادرة. والرغيغة: لبن يتخذ طعاماً للنفساء، بعد أن يغلى ويذر عليه الدقيق.

(٤) .أبو إسحاق: هوالزجاج(-٣١١هـ): إبراهيم بن السريّ بن سهل: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. تعلم النحو على يد المبرد. من مصنفاته: إعراب القرآن، وخلق الإنسان، وفعلت وأفعلت.(معجم الأدباء١/٤٧، وإنباه الرواة١٥٩، ووفيات الأعيان١/١١).

(٥) .قطرب(٢٠٦هـ): محمد بن المستنير، أبو علي. نحوي عالم بالأدب واللغة، معتزلي، من أهل البصرة، ومن الموالي.وهو أول من وضع المثلث في اللغة. من كتبه: الأزمنة. وما خالف فيه الإنسان البهيمة.(وفيات الأعيان١/٤٩٤، وبغية الوعاة١٠٤، ونزهة الألبا١١٩، والأعلام٧/٩٥).

التضعيف. فأما "حَبَّذا" فأصلها - لعمري - "حَبُبَ" إلا أنها لما لَزِمَت الإدغام - فلم يظهر تضعيفُها - احتُملتْ لذلك"[1].

ولثقله فإنه يوجد في آخر الكلمة كثيراً واسعاً، نحو: صَدَدْتُ، ومَدَدْتُ، وحَلَلْتُ، وبَلَلْتُ، وفَرَرْتُ، ولا تكاد تجده أولاً البتة إلا شاذاً نحو: دَدَنٍ وبَبّان[2].

٤,١٠-أثر التضعيف:

يُحدث التضعيف تغييراً في بنية الكلمة، يَسْتَجِدُّ به لها حكم لولا التضعيف لم يكن، فمن ذلك أن الراء واللام والنون متى تقدمت الراء على كل واحدة منهما جاز ذلك نحو "وَرَلٍ" و"أُرُلٍ"، و"رَنَّة" و"رَنْد"، ولو قدمت واحدة منهما على الراء لم يجز لأنها أقوى منهما، فينبغي إذا تدانى الحرفان أن يُبدأ بالأقوى منهما، فيعتمد عليه، ويتلوه الآخر تبعاً له... وأما قولهم: "دَنَّرَ يُدَنِّرُ" و"رجلٌ مُدَنَّرٌ ومُزَنَّر"، فإنما جاز فيه أن تتقدم النون على الراء لأن النون مشددة، فقويت بذلك، فصار لها حكم لولا التشديد لم يكن؛ ألا ترى أن الواو والياء إذا كانتا غير مشددتين اعتلتا، نحو "مِيعاد" و"مُوسِر" و"قام" و"باع" فإذا شُدِّدتا تحصنتا، فقويتا، فلم تُعَلاّ، وذلك نحو "اجْلِوّاذ" و"سُيَّل"، وكذلك القول في "مُدَنَّر" لتشديد النون، وكذلك "مُصَنَّر"[3].

---

(١) المنصف: ١ / ٢٤٠، و٢/٣٠٢، وينظر: ابن جني، (أبو الفتح، عثمان (.٣٩٢هـ)، **الفَسْر، أو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي**، تحقيق: د. صفاء خلوصي، بغداد، وزارة الثقافة، (١٩٧٧)، ص: ١ / ١٥٩ والمسائل الحلبيات: ١٤٠، والكتاب: ٤ / ٣٦.

(٢) سر الصناعة: ٨١٩.

(٣) سر الصناعة: ٨١٨.

ومن ذلك أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده، وهو وَرَنْتَل، ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئاً مُتَعالَماً؛ نحو: وَحْوَح، ووَزْوَزَ، وقَوْقَيْتُ، وضَوْضَيْتُ(١).

وحروف الحلق حكمها ألاّ تتجاوَرَ غير مفصولة إلا في ثلاثة مواضع منها: أن تُبتدَأ الهمزة فيجاورها من بعدها واحد من ثلاثة أحرف حلقية، وهي الهاء، والحاء، والخاء، نحو: أهل، وأحد، أخذ، ويحتمل تأخر الهمزة عن الحاء والهاء لأجل التضعيف، مثل: حُؤْحُؤ، وهَأْهَأْتُ بالإبل؛ وذلك لأنه يجوز في التضعيف ما لا يجوز في غيره(٢).

ومن تأثير التضعيف، أن العَدْلَ يُستسهل فيه خاصة، كقولهم في جُدُد: جُدَد، وفي سُرُرٍ: سُرَر، وفي قُلُلٍ: قُلَل(٣). فقد عُدِلَ (فُعَل) عن (فُعُلٍ)، للتضعيف في عينه ولامه.

١١-المبني للمفعول:

١,١١-مفهومه:

المبني للمفعول هو الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد عُرِف في كتب المتأخرين بأنه الفعل المبني للمجهول، وهي تسمية لا تتسم بالدقة في تعبيرها عن هذا النوع من الأفعال؛ لأن الفاعل في أكثر أحواله معها يكون معلوماً لا مجهولاً، فعدم تحديد الفاعل ليس جهلاً به، لا بل إن عدم تسميته أحياناً أكثر دلالةً عليه. فكأنه معلوم

---

(١) الخصائص: ١ / ١٤٠.

(٢) سر الصناعة: ٨١٣.

(٣) المحتسب: ٢ / ٢٨٨.

ضرورةً، حتى إنه لا حاجة إلى ذكره في كثير من الأحيان، كقوله تعالى: ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً﴾ [النساء: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿إن الإنسانَ خُلِقَ هَلُوعا﴾ [المعارج: ١٩].

والغرض من عدم تسمية الفاعل في هاتين الآيتين أن يُعْلَم "أن الإنسان مخلوق ومضعوف، وكذلك قولهم: ضُرِب زيد، إنما الغرض منه أن يُعلَم أنه مُنْضرب، وليس الغرض أن يعلم مَن الذي ضَرَبه. فإن أريد ذلك ولم يدل عليه دليل فلابد أن يذكر الفاعل، فيقال: ضَرَبَ فلانٌ زيداً، فإن لم يفعل ذلك كَلَّف علمَ الغيب"(١).

ورأى أبو الفتح أن بناء الفعل للمفعول إنما هو لزيادة العناية بالمفعول، فقد خُصَّ الفعلُ به، وبني عليه، متفرداً به لا يشاركه فيه الفاعل. وساق على ذلك دليلاً قوياً، فَصَّله عند تخريجه لقراءة يزيد البربري: ﴿وعُلِّم آدمُ الأسماءَ كُلُّها﴾ [البقرة: ٣١]. قال أبو الفتح:

"ينبغي أن يُعلم ما أذكره هنا، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعدَ الفاعل، كضرب زيد عمراً، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمراً زيدٌ. فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبِه، فقالوا: عمراً ضَرَبَ زيدٌ. فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حدَّ كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيدٌ، فجاؤوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمروٌ ضربَ زيدٌ، فحذفوا ضميرَه، ونَوَوْه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبةً به عن صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدالِّ على كون غيره صاحبَ الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعلَ له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مُظْهَراً أو مضمراً، فقالوا: ضُرِبَ عمروٌ، فاطُّرِح ذكرُ

(١) المحتسب: ١ / ٦٦، و١٣٥.

الفاعل البتة، نعم، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل أَلبتَة، وهو قولهم: أُولِعت بالشيء، ولا يقولون: أولعني به كذا. وقالوا: ثُلِجَ فؤاد الرجل، ولم يقولوا: ثَلَجَهُ كذا، وامتُقِعَ لونُه، ولم يقولوا: امْتَقَعَهُ كذا، ولهذا نظائر، فَرَفْضُ الفاعل هنا ألبتة دليل على ما قلناه، فاعرفه"[١].

فالفعل "إذا بُني للمفعول لم يلزم أن يكون ذلك للجهل بالفاعل، بل ليعلم أن الفعل قد وقع به، فيكون المعنيّ هذا لا ذكرَ الفاعل"[٢].

بل إن الفاعل قد يكون هو القائلَ نفسَه، ومع ذلك يَبْني الفعلَ للمفعول، قال أبو الفتح: "وقد يقول الإنسان: ضُرِبَ زيدٌ، وإن كان القائل لذلك هو الضارب، وهذا يدل على أن الغرض هنا: أن يُعلم أنه مضروب، وليس الغرض أن يُعلم مَن ضَرَبه؛ ولذلك بني هذا الفعل للمفعول، وألغي معه حديث الفاعل، فقام في ذلك مقامه، ورُفع رَفْعَه، فهذه طريق ما لم يسم فاعله"[٣].

وقد أفرد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في كتاب فصيحه باباً لإفراد المفعول بصياغة خاصة لفعله، فقال: "هذا باب فُعِل بضم الفاء، نحو قولك: عُنِيتُ بحاجتك، وبقية الباب. إنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة؛ ألا تراهم يقولون: نُخِيَ زيد من النخوة، ولا يقال: نخاه كذا... فلهذا جاء بهذا الباب، أي: ليريك أفعالاً خُصت

---

(١) المحتسب: ١ / ٦٥.

(٢) المحتسب: ١ / ١٣٥.

(٣) المصدر نفسه: ١ / ١٠٤.

بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل؛ كما خصت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول، نحو قام زيدٌ، وقَعَدَ جعفرٌ"(١).

وساق قولَ أبي علي: فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم، وتقدم حاله في أنفسهم، إذْ أفردوه بأن صاغوا الفعلَ له صيغةً مخالفة لصيغته وهو للفاعل(٢).

فبناء الفعل للمفعول تعبير عن شدة العناية بالمفعول من جهة، وبالفعل من جهة أخرى، إذ المقصود معرفة أن الفعل قد وقع على المفعول، دون الاهتمام بالفاعل الذي أوقع ذلك الفعل به. فقد كاد المفعول وهو فضلة أن يبلغ منزلة الفاعل الذي هو عمدة في الجملة.

قال أبو الفتح: "إن العرب لما قَوِي في أنفسها أمرُ المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل، وحتى قال سيبويه فيهما: "وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم"، خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة: أحدهما: تغيير صورة المثال مسنداً إلى المفعول عن صورته مسنداً إلى الفاعل، والعدة واحدة، وذلك نحو ضَرَبَ زَيدٌ وضُرِبَ، وقَتَلَ وقُتِلَ، وأَكْرَمَ وأُكْرِمَ، وَدَحْرَجَ ودُحْرِجَ. والآخر: أنهم لم يرضَوْا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدة الحروف مع

---

(١) الخصائص: ٢ / ٢١٩، وينظر: الفارسي، (أبو علي، الحسن بن أحمد (ـ٣٧٧هـ))، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص: ٦٩٦/١، وفيه: "فجاءت أفعال لم تبن للفاعل، كما جاءت أفعال لم تبن للمفعول، فتساويا في اختصاص كل واحد منهما بما ذكرنا من الأفعال"، وينظر الكتاب: ٤/ ٦٧، و: الهروي، (أبو سهل، محمد بن علي (ـ٤٣٣هـ))، **كتاب الفصيح وشرحه، المسمى التلويح في شرح الفصيح**، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، مكتبة التوحيد، ط١ (١٣٦٨هـ/١٩٤٩م)، ص: ١٥.

(٢) الخصائص: ٢ / ٢١٨.

ضم أوله، كما غيروا في الأول الصورةَ والصيغة وحدها، وذلك نحو قولهم: أَحْبَبْتُه وحُبَّ، وأَزْكَمَهُ الله وزُكِمَ"(١).

ورأى أبو الفتح في التغيير الذي لحق صيغة الفعل لنقله من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول، والنقص في عدد حروفها، ضَرْباً من تدريج اللغة، "ألا ترى أنهم لما غيّروا الصيغة والعدةُ واحدة في نحو ضَرَب وضُرِبَ، وشَتم وشُتِم، تدرّجوا من ذلك إلى أن غيروا الصيغَة مع نقصان العدة، نحو أزكمه اللهُ وزُكِمَ"(٢). وهو نوع من التطور الذي يصيب اللغة في مسيرتها عبر الزمن.

٢,١١–صياغته:

١,٢,١١– الفعل الماضي:

له صيغة واحدة، هي ضم أوله وكسر ما قبل آخره، وهذا ما عبر عنه النحاة بـ (فُعِلَ)، فقال أبو الفتح: "وأما الفعل المبني للمفعول فعلى مثال واحد، وهو "فُعِلَ"، نحو: "ضُرِبَ"، و"قُتِلَ"، هذا أصلُه "فَعَلَ أو فَعِلَ"، ثم نُقِل فَجُعِلَ حديثاً عن المفعول؛ ألا ترى أن "ضُرِبَ" منقول من "ضَرَبَ"، و"رُكِبَ" منقول من "رَكِبَ"(٣).

والأصل أن الفعل لا يُبنى للمفعول حتى يكون متعدياً، ولا يُبنى من الفعل اللازم إلا إذا أقيم الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر مقام الفاعل، ولذلك "لا يكون "فُعِلَ" منقولاً من "فَعُلَ" أبداً؛ لأن "فَعُلَ" لا يتعدى، والفعل لا يُنقل إلى "فُعِلَ" حتى يكون متعدياً قبل النقل؛ ألا ترى أن "ضَرَبَ" متعدّ، فلذلك جاز أن

---

(١) المصدر نفسه: ٢ / ٢١٨، وفي الكتاب: ٤ / ٦٧: "وكذلك أَحْزَنْتُهُ وأحببته: فإذا قلت: محزون ومحبوب جاء على غير أَحْبَبْتُ. وقد قال بعضهم: حَبَبْتُ فجاء به على القياس".

(٢) الخصائص: ٢ / ٢١٨.

(٣) المنصف: ١ / ٢٣.

تبنيه للمفعول فتقول: ضُرِبَ، وكذلك "رَكِبَ" ثم تقول: "رُكِبَ"، و"فَعُلَ" لا يتعدى أبداً؛ فلا يجوز أن تبنيه للمفعول؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن ثَمَّ مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعلُ حديثاً عنه، بقي الفعلُ حديثاً عن غير محدَّث عنه، وهذا محال. فإن أقمت الظرفَ مُقام الفاعل جاز أن تبني "فُعِلَ" من "فَعُلَ" نحو: ظُرِفَ في هذا المكان"[1].

فبناء "فَعُلَ" للمفعول خروج على الأصل، وهو بناء الأفعال المتعدية للمفعول ليس غير.

"فقد يجوز أن تبنيَ "فَعُلَ" للمفعول، ولكن لا يكون المفعولُ مفعولاً صحيحاً، وذلك نحو قولك: ظُرِفَ في هذا المكان، كما تقول: قد انقُطِعَ بالرجلِ. وكلُّ فعلٍ لا يتعدى فهو متعدّ إلى الظروف، وبحروف الجر، فإذا كان كذلك جاز أن تقيم الظروفَ والجار والمجرورَ مُقامَ المفعول به"[2].

ومع أن ما قبل آخر الماضي يُكْسَر عند بنائه للمفعول، إلا أن كَسْرته قد تحذف تخفيفاً، أو أن تكون لهجةً لقبيلة. قال القُطامي [3]:

ونُفْحُوا عن مدائِنهم فطاروا

وقال أبو النجم [4]:

---

(١) المنصف: ١ / ٢٣ – ٢٤، والتكملة: ٢١٣، وفيه: "وأما ما لا يتعدى من هذه الأفعال الثلاثية.. لا يبنى منها مفعول، كما لا يبنى منها يُفْعَلُ".

(٢) المنصف: ١ / ٢١١ – ٢١٢.

(٣) القُطامي(نحو١٣٠هـ): عمير بن شُييم بن عمرو، من بني جُشم بن بكر، أبو سعيد، التغلبي: شاعر غـزل. جعلـه ابـن سـلام في الطبقـة الثامنـة مـن الإسـلاميين.(الشـعر والشـعراء٢٧٧، وطبقـات فحـول الشعراء١٢١).

(٤) .أبو النجم العجلي(–١٣٠هـ): الفضل بن قُدامة، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجاز. نبغ في العصر الأموي.(الشعر والشعراء٢٣٢، والأغاني١٠/١٥٠، والأعلام٥/١٥١).

لَوْ عُصْرَ منه البانُ والمِسكُ انْعَصَر

وإنما أريدَ به: "نُفِخُوا، وعُصِرَ، ولكنه خفف الكلمة بحذف الكسرة"[١].

أما الماضي المضعف المبني للمفعول نحو (شُدَّ)، والمعتل العين نحو (قِيلَ وبِيعَ) فأصلهما: شُدِد، وقُوِلَ، وبُيِعَ، ثم جرى فيهما التغيير بعد ذلك[٢].

ففي خاف، وباع وقال أرادوا أن يعلوا العين كما أعلوها في خاف، وباع، وقال، وهي مبنية للمعلوم، فسلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء، فانقلبت العينُ في خيفَ وقِيلَ ياءً لانكسار الفاء قبلها، وبقيت العينُ في بِيعَ بحالها ياءً، فصار كله: خِيفَ، وبِيعَ، وقيلَ[٣].

فإذا أُمِنَ الالتباسُ أُخْلِصت الكسرةُ. وبعض العرب أخذوا بأصل هذا الباب، وهو كسر الفاء، ولم يلتفتوا إلى الالتباس؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يصحبونه الكلامَ مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده، وبما تدل عليه الحال؛ فإن لها في إفادة المعنى تأثيراً كبيراً، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها[٤].

ومن أخلص الضمةَ فقال: بُوعَ، وخُوفَ، فإنه يقول: بُعْتُ، وخُفْتُ، مخلصاً الضمة أيضاً[٥].

---

(١) المنصف: ١/٢٣-٢٤. ويرى بعض المحدَثين أن "فَعُلَ" و"فَعِلَ" و"افْعَلَّ" لا يأتي منها مبني للمفعول، لأنها أفعالُ صفاتٍ، والمسند إليه في جملته ليس فاعلاً، ولكنه مجرد موصوف. ينظر: فليش (هنري)، **العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد**، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، بيروت ـ المطبعة الكاثوليكية، ط١، (١٩٦٦م)، ص: ١٥٠.

(٢) ينظر: المنصف: ١ / ٢٣ – ٢٤، والكتاب ٤٢٢/٤ – ٤٢٣.

(٣) المنصف: ١ / ٢٤٩.

(٤) المنصف: ١ / ٢٥٤ – ٢٥٥.

(٥) المنصف: ١ / ٢٥٥.

وهما يجيئان"على ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة، فيما أذكره:

أما المضعف فأكثره عنهم ضَمُّ أوله كشُدَّ ورُدَّ، ثم يليه الإشمامُ، وهو شِدَّ ورِدَّ بين ضم الأول وكسره، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة؛ لأن الأفْشى في اللغة الضمُّ. والثالث – وهو أقلها – شِدَّ ورِدَّ وحِلّ، وبِلّ، بإخلاص الكسرة. فهذا المضعَّف.

وأما المعتل العين فأقوى اللغات فيه كسرُ[1] أوله، نحو: قِيلَ وبِيعَ، وسِيرَ به، ثم يليه الإشمام، وهو أن تُدخِل الضمة على الكسرة؛ لأن الكسر هنا هو الأفشى، فتقول: قِيلَ وبِيع وعِيص[بضم الحرف الأول وكسره معاً]، والثالث – وهو أقلها – أن تُخلص الضمة في الأول كما أخلصت الكسرة فيه مع التضعيف، نحو: رِدَّ وحِلَّ، فتصح الواو من بعدها؛ فتقول: قُولَ وبُوعَ. وروينا عن محمد بن الحسن، أظنه عن أحمد بن يحيى:

وابْتُذِلَتْ غَضْبَى وأُمُّ الرِّحال وقُولَ لا أهلَ له ولا مال

وقال ذو الرّمة:

دنا البينُ من مَيٍّ فَرِدَّتْ جِمالُها وهاج الهوى تقويضُها واحتمالُها

(١) ذكر أبو عثمان في المنصف: ١ / ٢٤٨ أن الكسر هو اللغة الجيدة في نحو قِيلَ، وبيعَ. واعتل أبو الفتح لقول أبي عثمان هذا بقوله: "وإنما كان قِيل، وخِيف، وبيع، بإخلاص الكسرة أقيسَ عنده؛ لأن سبيل المكسور إذا كان قبله مضموم فأسكِنَ أن تُنْقَلَ كسرتُه إلى المضموم. ألا ترى أنك تقول للمرأة: أُغْزِي، وأصله أُغْزُوِي، فأصل الواو الكسرُ، وأصل الزاي الضم، فلما أسكنت الواوُ استثقالاً للكسرة عليها، نُقلت الكسرة إلى الزاي فقيل: اُغْزِي، فكذلك قياس قِيلَ، وبِيعَ"، وقول أبي عثمان بأن الكسر هو اللغة الجيدة هو قول سيبويه. ينظر الكتاب: ٣٤٢/٤، ٤٢٣.

وهذه لغة لبني ضَبَّة. وبعضهم يقول في الصحيح بكسر أوله: قد ضِرْبَ زيدٌ، وقِتْلَ عمرو، وينقل كسرة العين إلى الفاء"[1].

وعند البناء للمفعول قد يحدث التباس بينه وبين المبني للفاعل، وذلك عند الإسناد إلى ضمير رفع، نحو كِلْتُ طعامي، إذا كنت أنت الفاعل، أو المفعول إذا كان غيرُك كالَكَ إياه، أي كاله لك. وللتخلص من الالتباس يخلصون الكسرة في الفاعل، ويشمونها الضمة في المفعول، نحو: كِلْتُ طعامي، فرقاً بين الفاعل والمفعول[2].

وبعض العرب لا يبالي الالتباس فيقول: كِيدَ زيدٌ يَفْعَلُ كذا وكذا، وما زِيلَ يفعل كذا وكذا، يريدون كادَ، وزالَ. وأصل: كِيدَ، وزِيلَ: كَيِدَ، وزَيِلَ على فَعِلَ لأن المضارع على يَفْعَلُ، وذلك قولهم: يَكادُ، ويزالُ... نقلوا الكسرة من العين إلى الفاء وألْقَوا حركة الفاء، فصار كِيدَ وزِيلَ[3].

والمجرد الرباعي كالثلاثي عند بنائه للمفعول، أي أنه يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، أو أنه يكسر ما قبل آخره ويضم كل متحرك قبله، فالمبني للمفعول منه لا يكون إلا على "فُعْلِلَ" نحو: قُلْقِلَ وزُلْزِلَ[4].

---

(١) المحتسب: ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦، والمنصف: ١ / ٢٤٨ - ٢٥١، وينظر: الكتاب: ٤ / ٣٤٣.

(٢) المنصف: ١ / ٢٥٣، والتكملة: ٢٥٢، وفيه: "والأصل في هذه اللغات الثلاث كسر الفاء والأخريان داخلتان عليها"، أي: الإشمام، وإخلاص الضم.

(٣) المنصف: ١ / ٢٥٢، وينظر: التكملة: ٢٥٢، والكتاب: ٤ / ٣٤٢.

(٤) المنصف: ١ / ٢٨.

٢,٢,١١- الفعل المضارع:

"مضارع "فُعِلَ" لا يكون إلا على "يُفْعَلُ"، نحو ضُرِبَ يُضْرَبُ، فجرى لذلك مجرى شَرُفَ يشرفُ في لزوم مضارعه وزناً واحداً"(١).

أي أنه يضم أولُه، ويُفْتَح ما قبل طَرَفِهِ وبذلك يستمر الأصل الذي بنيت عليه صيغُ الأفعال، وهو المخالفة بين صيغة الماضي وصيغة المضارع إظهاراً للفرق بينهما. والمبني للمفعول يُضم أوله، سواء أكان ماضياً أم مضارعاً، غير أن حركة ما قبل الطرف هي التي تحدث المخالفة بينهما، فهو مكسور في الماضي، مفتوح في المضارع، وذلك نحو: ضُرِبَ يُضْرَبُ، وأُكْرِمَ يُكْرَمُ، وانْطُلِقَ به يُنْطَلَقُ، وتُغوفِلَ عنه يُتَغافَلُ، فجرى ذلك مجرى شَرِبَ يَشْرَبُ، لما كُسِر الماضي فتح المضارع(٢).

ويجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا بني للمفعول، قال أبو عثمان: "وكذلك إن كان يُفْعَلُ يُتَمُّ أيضاً، وذلك نحو: وُعِدَ يُوعَدُ، ووُزِنَ يُوزَنُ"(٣).

ويرى أبو الفتح أن الماضي والمضارع الذي فاؤه واو قد جاء مجيء الصحيح؛ لأنه جرى مجرى يَوْجَل ويَوْحَلُ بانفتاح عينيه، وكذلك قوله تعالى: ﴿لم يَلِدْ وَلم يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] فحُذِفَتْ من "يَلِد" للكسرة، وثبتت في "يولَد" للفتحة(٤).

---

(١) المنصف: ١ / ٢١٠.

(٢) المنصف: ١/٩٥.

(٣) المنصف: ١ / ٢١٠.

(٤) المصدر نفسه.

١٢-اللزوم والتعدي:

الفعل اللازم: هو ما لَزِم فاعلَه، ولم يتجاوزْه إلى المفعول به.

والفعل المتعدي: هو ما تعدَّى فاعلَه إلى مفعوله. وقد يتعدى الفعل إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة مفاعيل.

وعبارة "الفعل اللازم" لم ترد في كتب ابن جني، فكان تقسيمه الفعل من حيث معناه إلى قسمين: متعدّ وغير متعدّ. وعلاقة الفعل بفاعله ومفعوله من بحوث علم الإعراب، لا من التصريف، غير أن التغير الذي يعتري الفعل فينقله من اللزوم إلى التعدية هو ما يدخل في علم التصريف.

١,١٢-التَّعْدِيَة:

جَعْلُ الفعلِ اللازم متعدياً، ويتم ذلك بالأدوات الآتية:

١,١,١٢- همزة التعدية:

وتسمى همزة النقل[1] نحو قامَ وأَقَمْتُهُ وجَلَس وأَجْلَسْتُهُ.

و"المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فَعَلَ غير متعدٍّ كان أَفْعَلَ متعدياً؛ لأن هذه الهمزة كثيراً ما تجيء للتعدية. وذلك نحو قام زيد، وأَقَمْتُ زيداً، وقعد بكر، وأقعدت بكراً، فإن كان فَعَلَ متعدياً إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدياً إلى اثنين، نحو طعِم زيد خبزاً، وأطعمته خبزاً، وعطا بكر درهماً، وأعطيته درهماً"[2].

---

(١) الخصائص: ١ / ٣٤١.

(٢) الخصائص: ٢ / ٢١٤.

هذا هو المعتاد أن تجري التعدية بزيادة الهمزة على فَعَلَ، ولكن هذه العادة قد تجيء معكوسة، فيكون فيها فَعَلَ متعدياً، وأَفْعَلَ غير متعد، نحو أَجْفَلَ الظليمُ، وجَفَلَتْهُ الريحُ، وأشْنَقَ البعيرُ، إذا رفع رأسه، وشنقْته، وأنزف البئرُ إذا ذهب ماؤها، ونزفتها، وأَقْشَعَ الغيمُ، وَقَشَعَتْهُ الريحُ، ونحو ذلك.

وعلل أبو الفتح نقض العادة هنا بأنه "جُعل تعدّي فعلتُ وجمود أَفْعَلْتُ كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدي؛ نحو جَلَسَ وأَجْلَسْتُه، ونَهَضَ وأَنهضتُه؛ كما جعل قلب الياء واواً في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها"(١).

٢,١,١٢- تكرير العين(٢): كما في نحو فَعَّلْتُ وسَيَّرته.

٣,١,١٢- التعدية بالصيغة: سماها أبو الفتح: التعدية بالمثال، وذلك بنقل صيغة "فَعِلَ" إلى "فَعَلَ"، كما في نحو كَسِيَ زيدٌ ثوباً، وكَسَوْته ثوباً، فكسِيَ متعد إلى واحد، وهو على صيغة فَعِلَ، ثم نقل إلى صيغة "فَعَلَ" في "كَسَا"، فصار متعدياً إلى اثنين.

"وإنما جاز نقله بفَعَلَ لمـّا كان فَعَلَ وأَفْعَلَ كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد؛ نحو جَدَّ في الأمر وأَجَدَّ، وصَدَدْتُهُ عن كذا وأَصْدَدْتُهُ... فلما كانت فَعَلَ وأَفْعَلَ

---

(١) الخصائص: ٢ / ٢١٥.

(٢) المصدر السابق. وقد ذكر النحويون أدوات تعدية أخرى، منها: السين والتاء وقبلهما همزة الوصل في نحو: اسْتَفْعَل كاستخرجْنا معاني الأبيات، ومنها تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعد نحو: رَحُبَتْكُم الطاعةُ، أي: وَسِعَتْكُم، أو بذكر حرف جر بعده، نحو ذهب اللهُ بنورهم، أو بحذف حرف الجر ونصب ما بعده، نحو أعجِلتُم أمرَ ربكم، أي: عن أمر ربكم، أو بنقل الفعل إلى معنى الغلبة بعد المغالبة، نحو: كارمت زياداً فكرَمْتُهُ. (ينظر: قباوة (فخر الدين)، **تصريف الأسماء والأفعال**، بيروت، مكتبة المعارف ط٢ (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م) ص: ٢٤٨.

على ما ذكرنا: من الاعتقاب والتعاوضُ، ونقل بأَفْعَلَ، نقل أيضاً فَعِلَ بفَعَلَ؛ نحو كَسِيَ وكَسَوْتُه، وشَتِرتْ عينُه وشَتَرَها، وعارتْ وعُرْتها، ونحو ذلك"[١].

والأفعال المتعدية يراد بها الأفعال التي تتعدى بنفسها، أي أنها تصل إلى المفعول به دون واسطة. أما الأفعال اللازمة فإنها تتعدى إلى الظروف، كما تتعدى بحروف الجر، وبذلك جاز إقامة الظروف والجار والمجرور مُقامَ المفعول به[٢].

أما حروف الجر التي تُعين الفعل اللازم على التعدي نحو مررت بزيد، فيرى أبو الفتح "أنها بعض الفعل من حيث كانت مُعَدِّيةً وموصلةً له"[٣]، وقاسها على همزة التعدية وتضعيف العين من حيث كونهما يعديان الفعل اللازم، فتنقلانه إلى التعدية، وهما جزء من الفعل، "فلما كان حرفُ الجرِّ الموصِّل للفعل معاقِباً لأحد شيئين، كل واحد منهما مصوغ في نفس المثال، جرى مجراهما في كونه جزءاً من الفعل أو كالجزء منه[٤].وبذلك يمكن تقسيم الأفعال قسمين: أفعال تتعدى بنفسها، وأخرى تتعدى بغيرها، وهي الأفعال التي سماها النحويون: الأفعال اللازمة. وعند حذف الجار ينتصب الاسم المجرور بما سموه: النصبَ بنزع الخافض، وهذه وسيلة أخرى من وسائل التعدية.

---

(١) الخصائص: ١ / ٢١٤.

(٢) المنصف: ١ / ٢١٢.

(٣) الخصائص: ١ / ٣٤١.

(٤) الخصائص: ١ / ٣٤١. ورد الحديث عن كون الجار جزءاً من الفعل أو كالجزء منه في الخصائص "باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين". وهذا هو التقدير الأول للجار، أما التقدير الثاني فهو اعتباره جزءاً من الاسم المجرور بعده، مستدلاً على ذلك بالعطف على الجار والمجرور معاً بالنصب، نحو مررت بزيدٍ وعمراً، ورغبت فيك وجعفراً.

٢,١٢–صيغ الأفعال المجردة من حيث اللزوم والتعدي:

للماضي المجرد ثلاث صِيَغ: فَعَلَ، وفَعِل، ويشتركان في اللزوم والتعدية، وفَعُلَ وهي صيغة لازمة أبدًا.

١,٢,١٢–صيغ الأفعال المجردة المشتركة بين اللزوم والتعدي:

فَعَلَ: يكون متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو ضَرَبَ، وقَتَلَ. وغير المتعدي نحو جَلَسَ ونَهَضَ.

فَعِلَ: يكون متعدياً وغيرَ متعدّ، فالمتعدي نحو شَرِبَ، ورَكِبَ، وغير المتعدي نحو سَلِمَ وقَدِمَ[١].

غير أنه جاءت أفعال تستعمل لازمةً ومتعدية، نحو غاضَ الماءُ وغِضْتُه؛ سَوَّوا فيه بين المتعدي وغير المتعدي. ومثله: جَبَرَتْ يدُه، وجَبَرْتُها، وعَمَرَ المنزلُ، وعَمَرْتُهُ، وسار الدابةُ، وسرتُه، ودان الرجل ودِنْتُه، من الدين في معنى أَدَنْتُهُ"[٢].

وقد عقد له أبو الفتح باباً في الخصائص، هو "باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف"[٣]. وعد ذلك من قبيل الشاذ عن القياس، وإن كان مطرداً في الاستعمال، ثم عَلَّله بعلة هي أقرب إلى علم الكلام منها إلى علم اللغة، فقال:

"إلا أن له عندي وجهاً لأجله جاز. وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأُقدِر عليه، فهو وإن كان فاعلاً فإنه لمّا كان مُعاناً مُقْدَراً صار كأن فعله لغيره؛ ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ

(١) المنصف: ١ / ٢٠، والكتاب: ٤ / ٣٨.

(٢) الخصائص: ٢ / ٢١٠.

(٣) الخصائص: ٢/٢١٠ – ٢١٣.

ولكنَّ الله رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]. نعم، وقد قال بعض الناس: إن الفعل لله وإن العبد مكتسبُه، وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم. فلما كان قولهم: غاض الماء أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له، تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلاً بلفظ الأول متعدياً؛ لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إياه إنما هو مُشاء إليه، أو مُعان عليه. فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجاً واحداً فاعرفه"(١).

٢,٢,١٢–صيغة الفعل المجرد المختصة باللزوم: فَعُلَ "ولا يكون أبداً إلاّ غير مُتَعدّ، لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعلُ لا لشيءٍ يفعلُه قصداً لغيره نحو شَرُفَ وظَرُفَ"(٢).

وهو ضربٌ قائمٌ في الثلاثي برأسه، فتباعد من باب فَعِل وفَعَلَ اللذين قد يكون كل واحد منهما متعدياً وغير متعد، ولكنهما متعديان في أغلب الأحوال، وهما أقوى وأكثر من باب فَعُلَ، فَوُفِّق بين حركتي عينيه، فضُمتا في الماضي والمضارع، وخولف بين حركتي عينيهما(٣).

وقد رأى أبو الفتح في التعدي قوة للفعل حُرِم منها الفعل اللازم، فصيغة فَعُلَ لم يدخل في مضارعها كسر ولا فتح كما جاء قَتَلَ يَقْتُلُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ، لأن فَعُلَ لا يتعدى، فلم يقوَ قوةَ فَعِلَ وفَعَلَ المتعديين(٤).

وعَلَّلَ لزوم الضم عينَ فَعُل يفعُل بأن "ما يتعدى من الأفعال أكثر مما لا يتعدى، فجُعلت الضمة في عين ما لا يتعدى لقلته، وخَصّوا المتعدي بالفتح

(١) الخصائص: ٢ / ٢١٣.

(٢) المنصف: ١ / ٢١. والكتاب: / ٤ / ٣٨.

(٣) المنصف: ١ / ١٨٨، والخصائص: ١ / ٣٧٦، وسر الصناعة: ٥٩٧.

(٤) المنصف: ١ / ١٨٩.

والكسر لكثرته وخفة الفتحة والكسرة هَرَباً من أن يكثر من كلامهم ما يستثقلون"[1].

٣.١٢- صيغ الأفعال المزيد فيها بين اللزوم والتعدي:

ومنها ما يكون مزيداً فيه على الثلاثة، ومنها ما يكون مزيداً فيه على الأربعة.وهناك صيغ للأفعال المزيدة اختصت باللزوم، فلا ترد متعديةً بنفسها أبداً، وصيغ أخرى اختصت بالتعدية بنفسها، فلا ترد إلا متعدية، ونوع آخر من الصيغ جاءت متعدية وغير متعدية، وذلك دون أن يتم نقل بأية أداة من أدوات التعدية.

وسأتناول في هذا المبحث ثلاثة أنواع من الصيغ:

- الصيغ المختصة باللزوم.
- الصيغ المختصة بالتعدي.
- الصيغ المشتركة بين التعدي واللزوم.

١,٣,١٢- صيغ الأفعال المزيد فيها المختصة باللزوم:

افْعَلَّ وافْعالَّ: نحو: احْمَرَّ، وابْيَضَّ، واشْهَابَّ، وادْهامَّ.

أورد أبو الفتح معنى قول سيبويه بأن افعالَلْتُ لا يكون متعدياً، ليس في الكلام "افعالَلْتُهُ"[2] والإدغام فيها واجب[3]. وقال: "ليس شيء يقال فيه افْعالَلْتُ إلا يقال فيه "افْعَلَلْتُ[4].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المنصف: ٧٨/١، والتكملة: ٢١٧، ٢١٨. والكتاب: ٧٧/٤.

(٣) المنصف: ١ / ٧٨، ٨١.

(٤) المنصف: ١ / ٨٠.

اِنْفَعَلَ: "لا يكون متعدياً البتة، وإنما جاء في كلام العرب للمطاوعة"[1]، نحو: صَرَفْتُهُ فانْصَرَفَ، وأَطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ، وقَطَعْتُهُ فانْقَطَعَ. ولا يكاد يكون فَعَلَ منه إلا متعدياً حتى يمكن المطاوعةُ والانفعال، ألا ترى أن قَطَعْتُ متعد وكذلك كَسَرْتُ وقَلَعْتُ.

إلا أنه ذكر بعد ذلك أنه قد جاء "فَعَلَ" منه غير متعد، واستدل بقول أبي علي أن ذلك لضرورة الشعر، قال أبو الفتح: "أنشدني أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش [2]، أُراه قال: قرأتُه عليه:

وكم منزلٍ لولايَ طِحْتُ كما هَوَى بأجرامِهِ من قُلَّةِ النِّيق مُنْهَوِي

وإنما هو مطاوع هَوَى: إذا سقط، وهَوَى غير متعد كما ترى، وقد جاء في هذه القصيدة مُنْغَوٍ. قال أبو علي: إنما بَنَى من هَوَى وغَوَى مُنْفَعِلاً لضرورة الشعر"[3].

اِفْعَلَّلَ: "قال أبو الفتح: اعلم أن أصل "افْعَلَلَّ افْعَلَّلَ"، فعلى هذا ينبغي أن يكون أصل "اطْمَأَنَّ: اطْمَأْنَنَ" فكرهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم أُدْغِمت اللامُ الثانية في اللام الثالثة، فصار اطْمَأَنَّ... ولا يكون "افْعَلَّلَ متعدياً في كلام العرب البتة"[4].

---

(١) المنصف: ١ / ٧١ و٩٢، والتكملة: ٢١٧، وينظر الكتاب: ٤ / ٧٦ – ٧٧.

(٢) .الأخفش الأصغر(٣١٥هـ): علي بن سليمان، أبو المحاسن: نحوي من العلماء، من أهل بغداد، وفيها توفي. من كتبه: شرح سيبويه، والأنواء، والمهذب.(بغية الوعاة٣٣٨، وإنباه الرواة٢/٢٧٦، ووفيات الأعيان١/٣٣٢). والبيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص وطحت: هلكت. وهوى: سقط. والأجرام: جمع جِرْم، وجرم الشيء: جسمه. والنيق: أرفع موضع في الجبل.

(٣) المنصف: ١ / ٧٢ – ٧٣.

(٤) المنصف: ١ / ٩٠ – ٩١. والكتاب: ٤/٧٧.

اِفْعَنْلَلَ: نحو اقْعَنْسَسَ، ولا يكون "افْعَنْلَلْتُ" متعدياً أبداً، لأنه نظير "انْفَعَلْتُ"، ألا ترى أن فيه نوناً وهمزة وصلٍ، كما أن "انْفَعَلْتُ كذلك"[١].

تَفَعْلَلَ: "وقلَّما توجد متعدية" نحو دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ[٢].

٢,٣,١٢– صيغ الأفعال المزيد فيها المختصة بالتعدي:

صيغ الأفعال المختصة بالتعدية وحدها قليلة، لم يذكر منها أبو الفتح غير صيغتين: هما:

فَاعَلَ: "ولا تكاد تراه إلا متعدياً"، نحو ضارَبْتُ زيداً، وعاقَبَ الأميرُ اللصَّ[٣].

فَعْلَلَ: نحو جَلْبَبَ وشَمْلَلَ، ونحوهما، وهما مما ألحق بالثلاثي، قال أبو الفتح: "هذا الضرب يجيء متعدياً، نحو: جَلْبَبْتُه جَلْبَبَةً، وصَعْرَرْتُهُ صَعْرَرَةً، قال الراجز:

سُوداً كحَبِّ الفُلْفُلِ المصَعْرَرِ

ولم أسمع هذا النحو غيرَ متعدٍّ"[٤].

٣,٣,١٢ – صيغ الأفعال المزيد فيها المشتركة بين اللزوم والتعدي:

ويأتي على هذه الصيغ أفعال لازمة وأخرى متعدية وهي.

فَعَّلَ: وهي على ضربين: متعد وغير متعد، فالمتعدي نحو: كَسَّرْتُ وقَطَّعْتُ، وغير المتعدي نحو سَبَّحْتُ وهَلَّلْتُ[٥].

---

(١) المنصف: ١ / ٨٦، والتكملة: ٢١٨ – ٢١٩. والكتاب: ٧٧/٤.

(٢) المنصف: ١ / ٩٣. والكتاب: ٦٦/٤.

(٣) المنصف: ١ / ٩٢.

(٤) المنصف: ١ / ٨٣.والكتاب ٧٧/٤–٧٨، وقائل البيت مجهول. وصعرره: دحرجه.

(٥) المنصف: ١ / ٩١.

تَفَعَّلَ: المتعدي نحو قوله تعالى: ﴿يَتَخَبَّطُهُ الشيطانُ من المَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وغير المتعدي نحو تَحَوَّبَ، وتأَثَّمَ(١).

تَفاعَلَ: المتعدي نحو تَقاضَيْتُهُ، وتجارَيْنا الحديثَ، وغير المتعدي نحو تَغافَلَ، وتعاقَلَ(٢).

اِفْتَعَلَ: المتعدي نحو اقتطعتُ الأرضَ، واكتسبتُ المالَ. وغير المتعدي نحو قولهم: اصطلح القومُ، واختصموا. قال أبو علي: حكم افْتَعَلَ، وانْفَعَلَ أَلاّ يُبْنَيا إلا مما كان فَعَلَ منه متعدياً، هذا في الأمر العام، يريد أن اقْتَطَعَ من قَطَعَ، وكذلك حَوَيْتُ واحْتَوَيْتُ. وقد جاء في الشعر، قال الراجز:

حتى إذا اشتال سُهَيْلٌ في السَّحَرْ

كَشُعْلَةِ القابِسِ ترمي بالشَّـــــرَرْ

فهذا من شال يشول، وهو غير متعد، بدلالة قول الراجز:

تراه تحت الفَنَن الوريقِ   يشول بالمِحْجَن كالمحروقِ

ولو كان متعدياً لقال: يشول المحجنَ"(٣).

اِسْتَفْعَلْتُ: المتعدي نحو: استحسنتُ الشيءَ، واسْتَقْبَحْتُهُ، وغير المتعدي نحو اسْتَقْدَمْتُ، واستأخرتُ. ويكون فَعَلَ منها متعدياً وغير متعد: فالمتعدي نحو عَلِمَ

---

(١) المصدر نفسه: ١ / ٩١ – ٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ١ / ٩٢، والكتاب: ٤ / ٩٦.

(٣) المنصف: ١ / ٧٥، والتمام: ٢٤٥، وفيه وردت: حتى إذا اشتاك، بالكاف. وهو تحريف، والصواب باللام كما في المنصف، واللسان (شول). والتكملة: ٢١٧، وفيه: "وقد يكون افْتَعَلَ متعدياً، وليس في ذلك كانْفَعَلَ". والراجزان مجهولان. واشتال: ارتفع. وسهيل: كوكب. الشعلة والقبس: القطعة الملتهبة من الوقود. والقابس: طالب القبس. والمحجن: عصا معقَّفة الرأس.

واسْتَعْلَمَ، وعَصَمَ واسْتَعْصَمَ. وغير المتعدي نحو حَسُنَ واسْتَحْسَنَ، وقَبُحَ واسْتَقْبَحَ[1].

فَوْعَلْتُ: المتعدي نحو صَوْمَعْتُهُ صَوْمَعَةً، وغير المتعدي نحو حَوْقَلْتُ حَوْقَلَةً[2].

فَيْعَلْتُ: المتعدي نحو بَيْطَرَ الدابةَ بَيْطَرَةً، وغير المتعدي نحو بَيْقَرَ بَيْقَرَةً فهو مُبَيْقِرٌ: إذا خرج من الشأم إلى العراق، قال امرؤ القيس:

ألا هل أتاها والحوادثُ جَمّةٌ بأنَّ امرأ القيس بنَ تملِكَ بَيْقَرا

وبَيْقَرَ أيضاً إذا عدا مُنَكِّساً رأسَه[3].

-**فَعْوَلْتُ**: المتعدي نحو دَهْوَرْتُ المتاعَ دَهْوَرَةً، وغير المتعدي هَرْوَلْتُ هَرْوَلَةً[4].

فَعْلَيْتُ: المتعدي نحو قَلْسَيْتُهُ قلْسَاةً، وغير المتعدي نحو عَنْظَيْتُ وحَنْظَيْتُ[5].

اِفْعَوْعَلَ: المتعدي نحو احلوليتُ الشيءَ، قال الشاعر:

فلما أتى عامان بعد انفصاله عن الضرع واحلولَى دِماثاً يرودها

وغير المتعدي نحو اغْدَوْدَنَ النَّبْتُ، إذا طالَ، واغرورقت عيناه بالدمع[6]

اِفْعَوَّلْتُ: المتعدي نحو اعْلَوَّطْتُ المهرَ. وغير المتعدي نحو اخْرَوَّطَ السَّفَرُ، إذا امْتَدَّ، واجْلَوَّذَ مثله[7].

---

(١) المنصف: ١ / ٧٧.

(٢) المنصف: ١ / ٨٤، والكتاب: ٤ / ٧٨.

(٣) المنصف: ١ / ٨٤.

(٤) المصدر السابق: ١ / ٨٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المنصف: ١ / ٨١ – ٨٢، وينظر الكتاب: ٤ / ٧٧. والشاعر هو حُميد بن ثور الهلالي.

(٧) المنصف: ١/ ٨٢، والتكملة: ٢١٨، والكتاب: ٤/٧٧؛ اعلوّط: ركب العنق واقتحم على الشيء.

اِفْعَنْلَيْتُ: المتعدي نحو قول الراجز:

قد جَعَلَ النعاسُ يَغْرَنْدِيني ... أَدْفَعُهُ عني ويَسْرَنْديني

وغير المتعدي نحو قولهم: اِحْرَنْبى الديكُ[1].

١٣-أحكام الأبنية

١,١٣- أحكام عامة:

تتقارب الأسماء والأفعال، ومع أن الأسماء أقوى من الأفعال، ومستغنية عنها، إلا أنه يلحقها الحذف والتحقير والتكسير والترخيم والنسب كما يلحق الأفعالَ التصريفُ والتوهين والاعتلال[2].

لا يوجد في الكلام فِعُل بكسر الفاء وضم العين، وإنما لم يجئ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناءً لازماً، وإذا كانوا قد قالوا أُقْتُلْ فضموا الهمزة لضمة التاء ولم يكسِروها على ما كان يجبُ فيها، مع أن بين الهمزة والتاء حاجزاً وهو القافُ، فألاّ يخرجوا من كسر إلى ضم بلا حاجز أَجْدَرُ.

فأما قولهم: هو يَضْرِبُكَ، وخروجُهم من كسرة الراء إلى ضمة الباء فليس يكسر ما قدمناه؛ لأن هذه الضمة ليست بلازمة، ألا ترى أن النصب والجزم يزيلانها؟ وإنما يُكره من ذلك أن تكون الحركة لازمة[3].

---

(١) المنصف: ١ / ٨٦. واغرنداه واسرنداه: علاه وغلبه.والراجز غير معروف.

(٢) المنصف: ١ / ٥٧.

(٣) المنصف: ١ / ٢٠، والخصائص: ٦٨/١، والمحتسب: ٢٨٧/٢، وتفسير أرجوزة أبي نواس: ١٧٥.

ليس في الكلام اسمٌ على فُعِل، بضم الفاء وكسر العين، إنما هذا بناء يختص به الفعل المبني للمفعول نحو: ضُرِبَ وقُتِلَ، إلا في اسم واحد وهو دُئِل، وهي دُوَيْبَّة، وبها سُمِّيت قبيلة أبي الأسود الدُّؤَلي[(١)].

ليس في كلام العرب فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً، إلا أربعة أحرف: (سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْراً)، و(خَدَعَ يَخْدَع خِدْعاً)، و(صَرَعَ يَصْرع صِرْعاً)، حكاها أبو زيد بكسر الفاء منها، والرابع (فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً)"[(٢)].

ليس في كلام العرب شيء على اِفَّعَلَ بتشديد الفاء[(٣)].

ليس في كلامهم نون ساكنة قبل راء، ولا قبل لام، نحو قِنْر وعِنْل. لأنه إن أظهره ثَقُل جداً، وإن ادَّغمه الْتَبَسَ بغيره[(٤)].

الماضي والمضارع واسم الفاعل والمصدر تجري مجرى المثال الواحد، قال أبو الفتح: "غلا في قوله غُلُوّاً، وغلا السعرُ يَغْلُو غلاءً، فصلوا بينهما في المصدر وإن اتفقا في الماضي... فإذا خولف فيها بين المصادر قام ذلك الخلاف مقام ما كان يجب من اختلاف الأمثلة لاختلاف ما تحتها من المعاني المقصودة؛ ذلك أن أعدل اللغة اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني، فإن اتفقت الألفاظ اختلفت الأمثلة، فإن اتفقت الألفاظ والأمثلة ووقع التغيير في بعض المُثُل قام مقام تغييرها كلها، وذلك

---

(١) المنصف: ١ / ٢٠، وتفسير أرجوزة أبي نواس: ١٧٥ - ١٧٦. وأبو الأسود الدؤلي(-٦٩هـ): ظالم بن عمرو الكناني: وهو تابعي، من الفقهاء والشعراء والفرسان. ولي البصرة لعلي، وشهد معه صفين. رسم له علي مبادئ النحو، فزاد عليها، ومنهم من ينسب إليه وضع النحو. يقال: إنه أول من نقط المصحف.(وفيات الأعيان١/٢٤٠، وإنباه الرواة١/١٣، والأعلام٣/٢٣٦).

(٢) التمام: ٢٤٤.

(٣) المنصف: ١ / ٧٣، والخصائص: ٢/٦٠.

(٤) المنصف: ١ / ٧٣ - ٧٤، وينظر الخصائص: ٣/٩٦، والكتاب: ٤ / ٤٥٦، وفيه "لا نعلم النون وقعت ساكنةً في الكلام قبل راء ولا لام".

نحو غلا يغلو في القول والسعر. فلما اتفق اللفظان والمثلان في الماضي والمضارع خالفوا بين مصدريهما ليكون ذلك كالخلاف بين مثاليهما أنفسهما، فقالوا: غُلُوّاً وغَلاءً، على ما مضى. وكذلك قولهم في نظائر هذا: وجدت الشيء وُجوداً، ووجدتُ في الحزن وَجْداً، ووجَدت من الغنى وُجْداً ووَجْداً ووِجْداً وجِدَة، ووَجَدْتُ على الرجل مَوْجِدَة، ووجدت الضالة وِجْداناً، فجعلوا اختلاف المصادر فيها عوضاً مما كان يقتضيه أصل وضع اللغة من اختلافها أنفسها، فهذا مَقادٌ يُقتاس ويُرجعَ في نظائره إليه[1].

لا يُسْتَنْكَر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال، من ذلك قولهم: مِفتاح، ومِنْسَج، ومُسْعُط، ومِنديل، ودار، ونحو ذلك، تجد في كل واحد منها معنى الفعل، وإن لم تكن جارية عليه، فمفتاح من الفتح، وَمِنْسَج من النسج، ومُسْعُط من الإسعاط، ومِنديل من النَّدْل، وهو التناول، ودار: من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها؛ وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال وإن لم تكن جارية عليها[2].

لا نعرف في الكلام ما عينه ياء ولامه واو، فَحَيْوَة والحَيَوان يمنع حمله على الظاهر؛ فلابد أن تكون الواو بدلاً من ياءٍ لضرب من الاتساع مع استثقال التضعيف في الياء، ولمعنى العلمية في حَيْوَة، وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاحيت، وهاهيت، وعاعيت، كان إبدال الكلام في الحيوان – ليختلف الحرفان – أولى وأحجى[3].

---

(١) المحتسب: ٢ / ١٣٩ – ١٤٠، وسر الصناعة: ٧٣٢ والخصائص: ٢ / ٣٨.

(٢) الخصائص: ١ / ١٢٠.

(٣) الخصائص: ٢٥٥/١ –٢٥٦، (باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره)، وسر الصناعة: ١٥٣.

فالحمل على ظاهر الحال يقود إلى اعتبار الواو في حَيْوَة أصلية، ولكن يمنع من ذلك أنا لا نعرف في الكلام ما عينه ياء ولامه واو؛ فلابد أن تكون الواو بدلاً من ياء. قال سيبويه: ليس في كلام العرب مثل حَيَوتُ[(١)].

ورفض أبو الفتح رأي أبي عثمان بجواز أن تكون الواو غير منقلبة عن الياء، وأخذ بقول الخليل وسيبويه، وهو كون الواو منقلبة عن الياء.

ليس في الأفعال فَعْلَن، وإنما ذلك في الأسماء نحو عَلْجَن، وخَلْبَن[(٢)].

ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه واوان؛ فباب طويت أكثر في الكلام من باب قَوِيت، و"قويت" من "القوّة"، فعينها ولامها واوان. قال أبو الفتح: "هذا هو القانون، وبه وَصَّى التصريفيون"[(٣)].

ما عينه واو ولامه ياء، أكثر مما عينه ولامه ياءان؛ ألا ترى أن باب طويت وشويت أكثر من باب حييت وعييت[(٤)].

الأفعال أقعد في الاعتلال من الأسماء من حيث كانت كثيرة التصرف، وله وضعت[(٥)].

ليس في كلام العرب كلمة اجتمعت فيها أربعة متحركات؛ ولذلك امتنعوا من أن يقولوا: ضَرَبَتُ، فأسكنوا اللام كراهية اجتماع المتحركات، ولكنهم لا

---

(١) الكتاب: ٤ / ٣٩٩، وهذا ليس لفظ سيبويه، وإنما قال سيبويه: "وقالوا: حَيْوَة، كأنه من حَيَوتُ وإن لم يُقَلْ".

(٢) الخصائص: ١ / ٣٦٠.

(٣) سر الصناعة: ٥٧٨.

(٤) الخصائص: ٢ / ٤٦، والمحتسب: ٢ / ١٥٠.

(٥) المحتسب: ١٠٥/٢، والخصائص ٦١/١ و٢٤٤/٣، والمنصف: ٣٣/١.

يكرهون هذا التوالي إذا اتصل الفعل بضمير المفعول، نحو ضَرَبَكَ، وضَرَبَهُ؛ لأنه ليس لضمير المفعول من الاتصال بالفعل ما لضمير الفاعل؛ لأن الفعل لابد له من فاعل البتة، وقد يستغني عن المفعول في كثير من أحكامه[١].

ليس في كلامهم كلمة فاؤها واو ولامها واو غير قولهم "واو"[٢]. ولذلك قال سيبويه: "ليس في الكلام مثل وَعَوْتُ"[٣].

إذا أشكل أمر اللام، فلم يعرف أصل الحرف المعتل، إذا كان لاماً، فحمله على الياء أَوْلَى[٤]."فإذا كانت العين ياءً واللام معتلة فالكلمة من مضاعف الياء البتة؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو حَيَوْتُ؟[٥].

الفاء والعين لا يكونان من لفظ واحد، إلا شاذاً، لاسيما إذا توالتا ولم يُفْصل بينهما، فنحو كَوْكب قد فصل بين الكافين فيه بالواو.

وأما الفاء واللام فأوسع من هذا الباب، وذلك نحو سَلِسَ، وقَلِقَ، ودَعْد، ويَدَيْتُ إليه يداً.

وأما العين واللام فهو الباب، نحو صَدَدْتُ، ومَدَدْتُ[٦].

ما طال وأَمَلَّ بكثرة حروفه كالخماسي لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي[٧]. وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا

---

(١) سر الصناعة: ٢٢٠ – ٢٢١، وينظر الخصائص: ١ / ١٨٣، والمنصف: ١ / ٢٨.

(٢) سر الصناعة: ٥٧٤، ٥٩٦ – ٥٩٧.

(٣) الكتاب: ٤ / ٤٠١.

(٤) التمام: ١٦١.

(٥) الخصائص: ٢ / ٤٦.

(٦) سر الصناعة: ٨٢٠، وينظر الكتاب: ٤/٤٠١.

(٧) الخصائص: ١ / ٦٤.

إليه قياس – وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف – فإن هناك من وجه آخر ناهياً عنه، وموحشاً منه، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر، وصرب، وربص، صورة الإعلال، نحو قولهم: ما أطيبه وأيطبه، واضمحلّ وامْضَحَلَّ... وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها، فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل، نحو صبر، وبصر، مشابهاً للإعلال، من حيث ذكرنا كان من هذا الوجه كالعاذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول"[1].

لا تجد في الثنائي ما أوله مضموم إلا القليل، وإنما عامته على الفتح، أو على الكسر، نحو: هَلْ وبَلْ،، وإِنْ، ومِنْ، وإِذْ[2].

جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد: عامته على الفتح إلا الأقل، نحو همزة الاستفهام، وواو العطف، وفائه، ولام الابتداء، وكاف التشبيه[3].

وقوع الواو فاءً أكثر من وقوعها ياءً، فيكثر باب وعد، ووزن، وورد، ويقل باب يمن ويسر.

وسبب كثرة الواو وقلة الياء هنا أن الواو إذا وقعت فاء يمكن قلبها همزة إذا كانت مضمومة أو مكسورة، نحو: أُعِدَ وإسادة. وإذا تغير الحرف الثقيل فكان تارة كذا، وأخرى كذا كان أمثل من أن يلزم محجّة واحدة. والياء إذا وقعت أولاً وانضمت أو انكسرت لم تقلب همزةً ولا غيرها[4].

---

(١) الخصائص: ١/٦٤.

(٢) المصدر نفسه: ١ /٦٩.

(٣) المصدر نفسه: ١ / ٧١.

(٤) الخصائص: ٣ / ١٨١.

٢,١٣- أحكام ائتلاف الأبنية:

أكثر الأبنية المهملة، إنما أهملت للاستثقال، وبقيتها ملحقة به، ومُقَفّاة على إثره. فمن الأبنية المهملة ما رفض استعماله لتقارب حروفه، نحو سَص وطَسْ، وظث، وقج، وقك. وكذلك حروف الحلق: هي من الائتلاف أبعد، لتقارب مخارجها عن معظم الحروف وهي حروف الفم. فإن جُمع بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف، نحو أهل، وأخ، وعهد. ومتى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما، نحو أُرُلٍ، ووَتِد، ووطد(١).فالراء أقوى من اللام، والتاء أقوى من الدال، والطاء أقوى من الدال.

الثلاثي أكثر استعمالاً وأعدل تركيباً من الرباعي والخماسي؛ وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يوقف عليه. وهو أخف من الرباعي والخماسي(٢).

مثال "فَعْل" أعدل الأبنية، ولذلك كثر وشاع وانتشر. وذلك أن فتحة الفاء، وسكون العين، وإسكان اللام في الوقف، أحوال مع اختلافها متقاربة.

أهملوا بعض الثلاثي، لا من أجل جفاء تركُّبه بتقاربه؛ نحو سص وطس، ولكن **من قِبل أنهم حَذَوْه على الرباعي**، كما حَذَوا الرباعي على الخماسي، ألا ترى أن "لجع" لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا: نجع فيه، ورجع عنه، واللام أخت الحرفين، وقد أهملت في باب اللجع؛ فدل

---

(١) الخصائص: ١ / ٥٤.

(٢) الخصائص: ١ / ٥٥ - ٦١.

على أن ذلك ليس للاستثقال؛ وإنما أخلوا ببعض أصول الثلاثي لئلا يحرموه من عدم التصرف الذي شاع في الرباعي والخماسي(١).

لا تكون النون ثالثة ساكنة قبل حرف حلقي نحو قَرَنْأًى؛ لأن النون في هذه الحالة ستبين، وإذا بانت ذهبت عنها غُنَّتها، وإذا ذهبتْ عنها غنتُها زال شبهها بحروف اللين في نحو عَثَوْثَلٍ، وخَفَيْدَدٍ، وعُذافِرٍ؛ فلا يجوز أن تذهب عنها الغنة في هذا الموضع الذي هي محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغنة التي ضارعتها بها، وكذلك شأنها مع جميع حروف الحلق، وعليه فإنك لا تجد شيئاً من باب فعنْلى، ولا فعنْلل، ولا فعنْعل بعد نونه حرف حلقي(٢).

تكرار الحرف الحلقي قليل، ألا ترى إلى قلة التضعيف في باب المهَهِ، والرَّخخ. والبَحَح(٣)؟

لا تجد أصلاً عينُه ولامه همزتان، ولو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما، ولذلك أنكر أبو الفتح قول "من يدعي الفصاحة البدوية"، عندما قال: أَشْأَؤُها وأَدْأَؤُها؛ لأنه جمع بين الهمزتين، مما لا أصل له ولا قياس يسوغه.

ثم أورد اعتراضاً بأنه قد جاء عنهم: خطائِئ، ورزائِئ، ودرائئ.

ورد عليه بقوله: "أجل، قد جاء هذا، لكن الهمز الذي فيه عرض عن صحة صنعةٍ؛ ألا ترى أن عين (فاعل) مما هي فيه حرف علة لا تأتي إلا مهموزة، نحو قائم وبائع، فاجتمعت همزة (فاعل) و(همزة لامه)، فصححها بعضهم في بعض

---

(١) الخصائص: ١ / ٦٢.

(٢) الخصائص: ١ / ٣٦٥ – ٣٦٦.

(٣) الخصائص: ١ / ٣٦٦، وسر الصناعة: ٨١٣.

الاستعمال. وكذلك خطائئ وبابها: عَرَضت همزة (فعائل) عن وجوب، كهمزة سفائن ورسائل، واللام مهموزة، فصحت في بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين"[1].

اِدّغام الحرف في الحرف أخف من إظهار الحرفين، لأن اللسان ينبو عنهما معاً نَبْوة واحدة، نحو شَدَّ، وقطَّع، وسَلَّم؛ ولذلك حُققت الهمزتان إذا كانتا عينين، نحو سآّل ورآّس، ولم تصِحا في الكلمة الواحدة غير عينين، ألا ترى إلى قولهم: آمَنَ، وآدم، وجاءٍ، وشاءٍ ونحو ذلك. فآمن أصلها: أَأْمَنَ، قلبت الهمزة الساكنة ألفاً، فصارت آمَنَ، ومثلها آدم. أما جاءٍ فأصلها: جائِئ بهمزتين، قلبت الثانية تخفيفاً[2].

كلما تباعدت الحروف في التأليف كان أحسن، وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قَبُح اجتماعهما، ولاسيما حروف الحلق؛ ألا ترى إلى قلتها بحيث يكثر غيرها، وذلك نحو الضغيغة، والمهَه، والفَهه، وليس هذا ونحوه في كثرة: حَديد، وجديد، وسديد، وشديد[3].

وحروف الحلق أقل الحروف تألفاً بلا فصل، وهي ستة: الهمزة، والهاء، والعين والحاء، والغين، والخاء، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل، وذلك نحو هَدَأْتُ، وخَبَأْتُ، وعبْء.

وحكمها ألا تتجاور غير مفصولة إلا في ثلاثة مواضع:

---

(١) الخصائص: ٢ / ٦ – ٧، وينظر سر الصناعة: ٦٩، والتكملة لأبي علي: ٣٨.

(٢) الخصائص: ٢ / ٢٢٧.

(٣) سر الصناعة: ١ / ٦٥.

الأول: أن تُبتدأ الهمزة، فيجاورها من بعدها واحد من ثلاثة أحرف حلقية، وهي الهاء، والحاء، والخاء، نحو: أهل، وأُهْبَة، وهذا خاصةً قد تتقدم فيه الهاء الهمزة، نحو بَهَأت، ونَهِئَ اللحمُ. وأما الحاء فنحو: أحد وإحنَة، والخاء نحو أخذ، وأخر.

الثاني: ائتلاف الهاء مع العين، ولا تكون العين إلا مقدمة، نحو: عَهْد، وعَهَرَ، وعِهْن.

الثالث: ائتلاف العين مع الخاء، ولا تكون الخاء إلا مقدمة، نحو: بَخَع، والنَّخَع.

ومن استحسانهم لتركيب ما تباعدت مخارجه من الحروف، نحو الهمزة مع النون، والحاء مع الباء، نحو آن، ونأى، وحبّ وبحّ[1].

الحرفان المتباعدان مخرجاً يُؤثرون تقريب أحدهما من صاحبه، وذلك نحو قولهم في سَويق: صَويق، وفي مساليخ: مصاليخ، وفي السُّوق: الصُّوق، وفي اصْتَبَرَ: اصطَبر، وفي ازتان: ازدان، ونحو ذلك مما أُدني فيه الصوتان أحدهما من الآخر[2].

وإذا كان إدغام الحرف في أخيه ضرباً من الاستخفاف فإن تقريبه منه ضرب من التطاول إلى الادّغام، وإنهم "وإن لم يصلوا إلى ذلك فقد حاولوه واشرأبّوا نحوه؛ إلا أنهم مع هذا لا يبلغون بالحرف المقرَّب من الآخر أن يصيِّروه إلى أن يكون من مخرجه؛ لئلا يحصلوا من ذلك بين أمرين كلاهما مكروه، أما أحدهما فأن يدَّغموا مع بُعد الأصلين، وهذا بعيد. وأما الآخر فأن يقرِّبوه منه حتى يجعلوه من مخرجه ثم لا يدّغموه، وهذا كأنه انتكاث وتراجع؛ لأنه إذا بلغ من قربه إلى أن يصير من مخرجه وجب إدغامه، فإن لم يدغموه حرموه المطلب المروم فيه؛ ألا ترى أنك إذا قربت

(١) سر الصناعة: ٨١٢ – ٨١٣، وينظر الخصائص ٢ / ٢٢٧.

(٢) الخصائص: ٢ / ٢٢٧.

السين في سويق من القاف بأن تقلبها صاداً فإنك لم تخرج السين من مخرجها، ولا بلغت بها مخرج القاف فيلزم ادِّغامها فيها. فأنت إذاً قد رُمت تقريب الإدغام المستخَف، لكنك لم تبلغ الغاية التي توجبه عليك، وتنوط أسبابه بك.

وكذلك إذا قلت في اصتبر: اصطبر، فأنت قد قَرَّبت التاء من الصاد بأن قلبتها إلى أختها في الإطباق والاستعلاء، والطاء مع ذلك من جملة مخرج التاء.

وكذلك إذا قلت في مَصْدَر: مَزْدَر، فأخلصت الصاد زاياً: فقد قرّبتها من الدالِ بما في الزاي من الجهر، ولم تختلجها عن مخرج الصاد. وهذه أيضاً صورتك إذا أشممتها رائحة الزاي فقلت: مصدر، هذا المعنى قصدت، إلا أنك لم تبلغ بالحرف غاية القلب الذي فعلته مع إخلاصها زاياً.

فإن كان الحرفان جميعاً من مخرج واحد، فسلكت هذه الطريق فليس إلا أن تقلب أحدهما إلى لفظ الآخر البتة، ثم تدّغم لا غير. وذلك نحو اطَّعَنَ القوم؛ أبدلت تاء اطتعن طاء البتة ثم ادّغمتها فيها لا غير. وذلك أن الحروف إذا كانت من مخرج واحد ضاقت مساحتها أن تدنىَ بالتقريب منها؛ لأنها إذا كانت معها من مخرجها فهي الغاية في قربها؛ فإن زدت على ذلك شيئاً فإنما هو أن تخلص الحرف إلى لفظ أخيه البتة، فتدغمه فيه لا محالة. فهذا وجه التقريب مع إيثارهم الإبعاد[1].

وقد أورد أبو الفتح هذا النص الرائع في سياق باب سماه (باب في تدافُع الظاهر)، والتدافع هنا حاصل من القول بحسن تأليف الحروف المتباعدة في مخارجها، وقبح المتقاربة المتجاورة، مع حسن التقريب بين الحروف المتباعدة أيضاً.

---

(١) الخصائص: ٢ / ٢٢٩ – ٢٣٠. والمسائل الحلبيات: ١٣٤.

ليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان، بل قد جاءت أسماء محصورة وقعت الهمزة فيها فاءً ولاماً، وهي آءَةٌ وأَجَأ[1]. وذلك لثقل الهمزة الواحدة؛ لأنها حرف سَفَلَ في الحلق، وَبَعُدَ عن الحروف، وحَصَل طَرَفاً، فكان النطق به تكلفاً، فإذا كُرهت الهمزة الواحدة فهم باستكراه اثنتين ورفضهما - ولاسيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين، فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً - أحرى، فلهذا لم تأتِ في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان البتة[2].

متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما، نحو أُرُلٍ، ووَتِدٍ، ووَطَدَ[3].

حروف أقصى اللسان لا تتجاور البتة، وهي: القاف، والكاف، والجيم. لا تجد في الكلام نحو "قَج" ولا "جَق" لا "كج" ولا "كق"[4].

الحروف في التأليف على ثلاثة أضرب:

أحدها: تأليف المتباعدة، وهو الأحسن.

ثانيها: تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأول في الحسن.

ثالثها: تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فإما رُفض البتة، وإما قل استعماله[5].

لا تُؤلَّف الشين مع الضاد لما بينهما من التجاور والاستطالة، إلا أنهم جمعوا بين الشين وحروف وسط الفم، نحو: شَصاصاء، وشَزَبَ، وشَسَفَ، ولا يكون

---

(١) الخصائص: ٦٩. والآءة: واحدة الآء، وهو شجر. وأَجَأ: جبل لطيئ.

(٢) الخصائص: ٧١.

(٣) سر الصناعة: ٨١٤. وأُرُل: جبل، وقيل: موضع. والوَرَل: دابة على خلقة الضب إلا أنها أعظم منه.

(٤) سر الصناعة: ٨١٤ - ٨١٦، والخصائص: ١ / ٥٤.

(٥) سر الصناعة: ٨١٦.

الجمع بين الشين وحروف وسط الفم إلا بتقديم الشين عليها، فلا يجوز تقديمها على الشين؛ فليس في الكلام مثل سَشّ، ولا زَشّ، ولا صَش[1].

حروف الصفير – وهي الصاد والسين والزاي – لا يتركب بعضها مع بعض، ليس في الكلام مثل سَصَّ، ولا صسَّ، ولا سزّ، لا زَسّ، ولا زَصَّ، ولا صَزّ[2].

الطاء والدال والتاء لا يتركبن إلا أن تتقدم الطاء والتاء على الدال، نحو وَتِدٍ، ومحتد، ووَطَدَ[3].

لا تتركّب الظاء والذال والثاء بعضها مع بعض[4].

الراء واللام والنون: متى تقدمت الراء على كل واحدة منهما جاز ذلك، نحو وَرَلٍ، وأُرُلٍ، ورَنّة، ولو قدمت واحدة منهما على الراء لم يجز لأنها أقوى منهما، فينبغي إذا تدانى الحرفان أن يبدأ بالأقوى منهما، فيعتمد عليه، ويتلوه الآخر تبعاً له[5].

الاعتلال والتضعيف واحتمال الحروف المكروهة التأليف بأواخر الكلمة أولى منها بأولها؛ فقد أعل نحو غازية ومحنِية، وهما من غَزَوْتُ وحَنَوْت. وأصلهما غازِوَة ومَحْنِوَة، فقلبت الواو ياءً وإن كانت مفتوحة، ولم تحصنها الحركة من القلب كما حصنتها في نحو حِوَل، وطِوَل، وتِوَلة، لما كانت في غازية، ومَحْنِية متأخرة؛

---

(١) سر الصناعة: ٨١٧، والشصاصاء: اليَبَس والجفوف والغلظ. وشَزَبَ الحيوانُ: ضمر. وشسفَ الشيءُ: يبس.

(٢) سر الصناعة: ٨١٧ – ٨١٨.

(٣) سر الصناعة: ٨١٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

ولأجل ذلك كثر التضعيف في آخر الكلمة، نحو صَدَدْتُ، ومَدَدْتُ، وحَلَلْتُ. ولا تكاد تجده أولاً البتة إلا شاذاً، نحو دَدَنٍ وبَبان[١].

٣,١٣- أحكام الأفعال:

جميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة، وإن سكنت فلِعِلّةٍ دخلتها، وأصلها الحركة[٢]، وهي فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، والمبني للمفعول: فُعِل.

وقد تسكن العين استخفافاً إذا كانت مضمومة أو مكسورة، نحو كَرْمَ زيدٌ، وعَلْمَ الله[٣]، ولكن المفتوح لا يسكن استخفافاً، لأنه خفيف أصلاً.

ذوات الأربعة لم تُمنع الفعل؛ لأنها وسيطة بين الثلاثة والخمسة، فإنها وإن كانت فوق الثلاثة فهي دون الخمسة؛ فمن هنا جاء فيها دحرج ونحوُه[٤].

الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول، لأن الزوائد تلزمها للمعاني، نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تَدَحْرَجَ، وألف الوصل والنون في نحو احْرَنْجَمَ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها[٥].

---

(١) سر الصناعة: ٨١٩.

(٢) المنصف: ١ / ٢٣.

(٣) المحتسب: ١ / ٩٩.

(٤) المنصف: ١ / ٣٢.

(٥) المنصف: ١ / ٢٨ - ٢٩.

سكنوا أوائل الأفعال؛ فاحتاجوا إلى همزة الوصل، لأن الأفعال موضوعةٌ للتوهين والإعلال لتصرفها، وأنها لا تتقارّ على حال واحد؛ فلذلك كثر فيها الاعتلال[1].

لا تضاعف اللام والألف ثالثة إلا في "افْعالَلْتُ"[2]، نحو: احمارَرْتُ، واصْفارَرْتُ، وابياضَضْتُ.

عين الفعل واواً أكثر منها ياءً فيما اعتلت عينه[3].

فَعَلْتُ أكثر في الكلام من فَعُلْتُ؛ لأنها أخف منها[4].

الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله، سَرَى ذلك في مضارعه، وإذا اعتل مضارعه سرى ذلك في ماضيه؛ إذ كانت هذه المثُل تجري عندهم مجرى المثال الواحد؛ فلما أُعِلَّ "شقِي" بقلب واوه ياءً، أُعِلَّ مضارعُه فقالوا: "يشقيان"، ولما أُعِلَّ "يُغْزِي" أُعِلَّ أغزيتُ، ولما أعل "قام" أعل "يقوم"[5].

نون افْعَنْلَل، بابُها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين أصلين نحو احْرَنْجَمَ، واخْرَنْطَمَ، واقْعَنْسَسَ[6].

لا تجد في بنات الأربعة نحو احْرَوْجَمَ[7].

---

(١) المنصف: ١ / ٥٥.

(٢) المنصف: ١ / ٧٨.

(٣) سر الصناعة: ٢٠١، والخصائص: ١ / ٢٥٢.

(٤) سر الصناعة: ٥٩٧.

(٥) الخصائص: ١ / ٣٧٧، و٢/٣٤.

(٦) الخصائص: ٢ / ٦١ - ٦٢.

(٧) الخصائص: ٢ / ١٥٧.

يطرد التصرفُ في الأفعال، نحو قام، ويقوم، وقم، وما كان مثله. فإذا بالغوا وتناهَوا منعوه التصرف، فقالوا: نعم الرجل، وبئس الغلام، فلم يصرفوهما، وجعلوا ترك التصرف في الفعل الذي هو أصله وأخص الكلام به أمارة للأمر الحادث له، وأن حكماً من أحكام المبالغة قد طرأ عليه. وقد حظروا التصرف على فعلي المدح والذم - وهو أخص الأوصاف بهما - ليكون حظره عليهما أدلّ شيء على حدوث عائق لهما؛ فاعتزموا الدلالة على خروجهما إلى معنى المبالغة بترك تصرفهما(١).

الفعل يفاد منه معنى الجنسية، نحو قام زيدٌ، وقعد عمرو، وانطلق بشرٌ، فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام، أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس، والجنس يَعُمّ جميعَ الماضي وجميع الحاضر، وجميع الآتي، ويشمل من الكائنات كل من وُجد منه القيام، ولا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد القيامُ كله؛ فالفعل مجاز لا حقيقة، وقام زيدٌ مجاز، وضع فيه الكل موضعَ الجزء للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير.

يدل على انتظام الفعل لجميع جنسه أنك تُعمِله في جميع أجزاء ذلك الفعل، فتقول: قمتُ قومةً، وقومتين، ومئة قومة، وقياماً حسناً، وقياماً قبيحاً. فإعمالك إياه في جميع أجزائه يدل على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها(٢).

فلفظ الفعل يشتمل على معاني الأجناس، حتى إن اللفظة الواحدة تصلح لكثيره صلاحها لقليله(٣). والفعل بذلك يدل على المصدر، والمصدر دال على الجنس(٤).

---

(١) الخصائص: ٣ / ٢٤٤.

(٢) الخصائص: ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٣) المحتسب: ١ / ١٩٤.

(٤) الخصائص: ٣ / ٢٤٤.

الفعل الماضي المبني للمفعول مثاله: "فُعِلَ" مثل: ضُرِبَ، وقُتِلَ، وهذا أصله فَعَلَ أو فَعِلَ، ثم نُقِل فجعل حديثاً عن المفعول.

ولا يجوز أن تبني فَعُلَ للمفعول إلا إذا أقمت الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر مقام الفاعل، نحو: ظُرِف في هذا المكان. وذلك لأنه غير متعد، والفعل لا يُنقل إلى "فُعِلَ" حتى يكون متعدياً قبل النقل[1].

٤,١٣- أحكام الأسماء:

دخول التحقير والتكسير في ذوات الخمسة كالعوض من منع الفعلية فيها، ألا ترى أنك تقول في تحقير سَفَرجل: سُفَيْرِج، وفي تكسيره: سفارِج، فجرى هذان مجرى قولك: سَفْرَجَ يُسَفْرِج سَفْرَجةً فهو مُسَفرِج، وإن كان هذا لا يقال فإنه لو اشتق منه لكانت هذه طريقته.

وقد حذف من الخماسي حرفه الأخير عند التحقير والتكسير، لتصير رباعية، فيمكن فيها التصرف بتحقيرها أو تكسيرها، ولم تحقر أو تكسر دون حذف، لأنه لا أفعال خماسية، وما لا أفعالَ منه لا تَصَرُّف فيه[2].

لا تجد أصلاً مما رُكب منه الخماسي قد تُصرّف فيه بتغيير نظمه ونَضْده، ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو سفرجل قالوا فيه: سرفجل ولا نحو ذلك، مع أن تقليبه يبلغ به مئة وعشرين أصلاً، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل وحده، فدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها، فأوجبت الحال الإقلالَ منها، وقبضَ اللسان عن النطق بها، إلا فيما قل ونزُر[3].

(١) المنصف: ١ / ٢٣ - ٢٤.
(٢) المنصف: ١ / ٣٣.
(٣) الخصائص: ١ / ٦١ - ٦٢.

لا تجد في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة، استثقالاً له[1]، نحو: حَمْدُو.. وهذا شيء لم يأت إلا في الفعل نحو يغزو، ويدعو[2].

ليس في كلامهم اسم في أوله ياء مكسورة إلا قولهم في اليَسار اسمِ اليدِ: يِسار بكسر الياء، وقالوا: يقظان ويِقاظ، ويَعْر ويِعرَة للجَدْي، وقالوا: يَيْأَسُ وييْئَسُ، وإنما رُفض ذلك استثقالاً للكسرة في الياء[3].

لا تجد في الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثاني منهما حرف لين، وإنما ذلك في الحروف نحو ما، ولا، ويا وغيرها[4].

كثَرُ باب فُعُل، نحو عُنق، وطُنُب، وقَلَّ باب فِعِل، نحو: إبِل وإطِل، مع أن الضمة أثقل من الكسرة وأقوى منها، وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف، ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات وعجز الألف عن احتمالهن، وإن كانت خفيفة لضعفها، وقوة الهمزة. وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف، وبُعد الواو عنها[5].

لا يُنكر أن يأتي في المعتل من الأمثلة ما لا يأتي في الصحيح، نحو سَيِّد، ومَيِّت، وقُضاة، ودُعاة، وقَيْدُودة، وصَيْرورة، وكَيْنُونة[6].

فَعْيَالٌ مثال مرفوض[7]، فنحو صَوْياغ، لا وجود له.

---

(١) سر الصناعة: ٥٢٢.

(٢) المحتسب: ١ / ١٤٢، والفتح الوهبي: ٤٨.

(٣) سر الصناعة: ٧٣١، والتمام: ١٢٢.

(٤) سر الصناعة: ٧٨١.

(٥) الخصائص: ١ / ٦٨ - ٦٩.

(٦) الخصائص: ٢ / ٥٣.

(٧) الخصائص: ٢ / ٦٨.

إفْعال في الأسماء قليل جداً، نحو إمخاض، وإسْنام، وإصْحاب، وإطنابة، وإنما بابه المصادر البتة نحو: إسلام وإكرام. كما أن وصف الواحد بمثال أفعال قليلٌ جدًا نحو: نحو بُرْمة أعشار، وجفنة أكسار، وكَبِد أفلاذ. وقد وصف البُرْمة، وهي مفردة، بأعشار؛ لأنه مُتَأوَّلٌ فيه معنى الجمع [١].

قد يجوز مع الألف والنون من الأمثلة ما لولاهما لم يَجُز، من ذلك عُنْفُوان؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام فُعْلُوٌ. وكذلك خِنْظِيان [٢]، لأنه ليس في الكلام فِعْلِيٌ إلا بالهاء، نحو حِذْرِيَة وعِفْرِيَة؛ كما أنه ليس فيه فُعْلُوٌ إلا بالهاء، نحو: عُنْصُوَة. وكذلك الرَّيْهُقان [٣]، لأنه ليس في الكلام فَيْعُل، ونظير ذلك كثير [٤].

لا نعرف كلمة فيها ثلاث عينات غير كُذُّبْذُب، وذُرُّحرح [٥].

الانتقال من كسر إلى ضم شاذ ضعيف في القياس قليل في الاستعمال؛ نحو: زِئْبُر، وضِئْبُل، وخِرفُع. ووجه ضعف قياسه هو الخروج من كسر إلى ضم بناءً لازماً ليس بينهما إلا الساكن، ونحو منه: اِقْتُلْ اِعْبُد [٦].

---

(١) الخصائص: ٢ / ٤٨٢. وإمخاض: من معانيه: السِّقاء (أي القربة) يمخض فيها اللبن. إسْنام: ثمر الحليّ، وهو من المراعي. إطنابة: من معانيه: المظلة.

برمة أعشار: كسرت على عشر قطع، أو عظيمة. جفنة أكسار: عظيمة موصّلة لكبرها أو لقِدَمها. كَبِد أفلاذ: قِطَع.

(٢) خنظيان وحنظيان: فحّاش بذيء.

(٣) الرّيهقان: الزعفران.

(٤) الخصائص: ٣ / ١٩٣ – ١٩٤.

(٥) الخصائص: ٣ / ٢٠٤. والذُّرُّحْرُح: دويّبّة حمراء منقطة تطير.

(٦) الخصائص: ٣ / ٢١٢.

مَدُّ المقصور، وقصر الممدود، والإشباع والتحريف، لا تُعْتَدّ أصولاً، ولا تثبُت بها مُثُل (أي صِيَغ)، موافقةً ولا مخالفة[1].

الفَعْلال لا يأتي إلا مضاعَفاً، نحو القَلقال والزَّلزال[2].

فَيْعِل يختص به ما كان معتل العين كسيِّد، وهَيِّن، ودَيِّن، ولَيِّن، ولم يجئ في الصحيح. ولكنه جاء في الهمزة لمشابهتها حرفي العلة، والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة[3].

متى رأيت اسماً رباعياً أو خماسياً غير ذي زوائد، فلابد فيه من حرف من حروف الذَّلاقة أو أكثر، وهي ستة: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم. وسميت بذلك لأنه يعتمد عليها بذَلَق اللسان، وهو صدره وطرفه. وذلك نحو جعفر: ففيه الفاء والراء، وقَعْضَب: فيه الباء، وسَلْهب: فيه اللام والباء[4].

فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية مُعَرّاة من بعض هذه الأحرف الستة، فاقض بأنه دخيل في كلام العرب، وليس منه[5].

---

(١) الخصائص: ٣ / ٢١٣.

(٢) الخصائص: ٣ / ٢١٣. وفي التكملة: ٢٢٠: "القَلْقَال والزَّلْزال، والأصل الكسر".

(٣) المحتسب: ١ / ٢٦٥.

(٤) سر الصناعة: ٦٤.

(٥) سر الصناعة: ٦٥.

الفصل الرابع:

صرف الاسم

١-العدد: الإفراد والتثنية والجمع

٢-التعيين: التعريف والتنكير

٣-النوع: التذكير والتأنيث

٤-النسب

٥-التصغير

الفصل الرابع

صرف الاسم

تمهيد

انطلقت هذه الدراسة من تعريف للصرف على أنه "دراسة التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي"، سواء أكانت هذه الكلمة اسماً متمكناً أم فعلاً متصرفا؛ ولذلك فقد تناولت في الباب الأول حروف الزيادة، مازيد منها لغرض لفظي، أو لغرض معنوي؛ لتعذر الفصل بينهما. ثم تناولت في الباب الثاني دراسة التغيير في بنية الأفعال لغرض معنوي. ولم يكن هناك بد من التعرض – عند دراسة الأفعال– لشيء من التغيير اللفظي أثناء البحث في قضية الفعل والزمن، وتقلبه بين الماضي والمضارع.

وسيتناول هذا الفصل دراسة التغيير في بنية الاسم لغرض معنوي فحسب؛ إذ نُظِر إلى دراسة التغيرات لأغراض لفظية على أنها ملحقة بالدراسة الصوتية؛ ولذلك لم تتناول هذه الدراسة موضوعات مهمة كانت تدرس في ما مضى على أنها من صميم الصرف؛ كالإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف، والوقف، والإمالة، والقصر، والمد، والحركة، والسكون؛ لأن هذه الموضوعات أدرجتها الدراسات اللغوية الحديثة في علم الأصوات.

والتغيير الذي يعتري الاسم فيؤدي إلى تغيير في معناه يتناول ما يدل على العدد والتعيين والنوع والنسبة والتصغير.

أما العدد فإنه دراسة التغيير في بنية الاسم، ذلك التغيير الذي ينقله من الإفراد إلى الثنية والجمع.

أما التعيين فيتناول دراسة التعريف والتنكير بوصفهما تحديداً لطبيعة الاسم في كونه نكرة أو معرفة، كما يتناول دراسةً لعلامات التعريف والتنكير.

ويتناول النوع ما يدل على تذكير الاسم وتأنيثه، وما يعتريه من تغيير للتعبير عن جنسه؛ فقد تعرضت الدراسة للعلامات التي تلحق المذكر فتنقله إلى التأنيث.

وكذلك النسبة والتصغير يتناولان ما يلحق الاسم من تغيير يحوله من عدم النسبة إلى النسبة، ومن التكبير إلى التصغير.

١-العدد: الإفراد والتثنية والجمع

١. ١-الإفراد:

لم يخصص أبو الفتح لمسألة الإفراد حيزاً كبيراً في كتبه [١]الصرفية، وإنما تناولها أثناء عرضه لمسائل صرفية أخرى؛ فذكر أن المفرد أصل وأن الجمع فرع عليه، وأنه يراعى حكم الواحد في الجمع، وأن الجمع أثقل من الواحد.

أما أن المفرد أصل للجمع فذلك " أن الواحد أقدم في الرتبة من الجمع، وأن الجمع فرع على الواحد " [٢]. والنظر إلى الواحد بوصفه أصلاً، وإلى التثنية والجمع بوصفهما فرعاً ليس نظراً منطقياً، وإنما هو استعمال لغوي؛ فقد استعمل العرب المفرد مع قدرتهم على استعمال الجمع، كقول ذي الرُّمة:

---

(١) ينظر: المنصف ٣٤٤/١- ٣٤٩، وسر صناعة الإعراب ٩٥- ٩٦، والخصائص ١١٢/١، و١٥٨، و٤١٩/٢-٤٢٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ٩٤، وينظر الكتاب ٢٢/١، وفيه: " واعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجميع؛ لأن الواحد أول".

وَمَيَّةُ أحسنُ الثَّقَلين وجهاً وسالفةً وأَحْسَنُهُ قَذالا (١)

فأفرد الضمير في قوله: "وأحسنه " مع قدرته على جمعه، بأن يقول: "وأحسنهم". " وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فتُرك اللفظ وموجَب الموضع إلى الإفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان" (٢). والسياق هنا يقتضي الجمع، ولكنه جنح إلى الإفراد، لأنه أكثر ملاءمة له.

وعلى الرغم من أن الواحد هو الأصل، وأن التثنية والجمع فرعان عليه، إلا " أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية " (٣)؛ ولهذه المضارعة بين الواحد والجمع فقد احتج أبو الفتح للخليل عندما حمل الواحد على الجمع، ورفض رأي الفراء عندما حمل الواحد على التثنية.

فالياء والواو لامين إذا وقعتا متطرفتين بعد ألف زائدة تقلبان همزة (٤)، نحو: سماء وعطاء، وأصلهما: سماو وعطاي، فإذا لحقت التاء بعدهما لم تقلبا نحو: الشقاوة والإتاوة، غير أن الياء والواو قلبتا همزة مع لحاق التاء في نحو: عظاءة وعباءة وصلاءة، فحمل الخليل عظاءة، وهي مفرد على عظاء، وهي جمع، لما بين المفرد

---

(١) وهذا البيت من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة. والسالفة: أعلى العنق. والقذال: مؤخر الرأس فوق القفا. (ينظر: ديوان ذي الرمة٤٣٦).

(٢) الخصائص ٤١٩/٢، وقد أورد أبو الفتح كلامه هذا في فصل (الحمل على المعنى)، وينظر الكتاب ٢٠٩/١-٢١٠ وفيه: "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع".

(٣) سر صناعة الإعراب ٩٥.

(٤) سر صناعة الإعراب ٩٣.

والجمع من المضارعة؛ فعظاءة لحقتها التاء بعد قلب الياء همزة، فبقيت همزة بعد لحاق التاء (١)

أما الفراء فقد رأى أن الفعل الماضي للمفرد الغائب نحو ضَرَبَ، قد بني على الفتح حملاً له على الماضي الذي لحقته ألف التثنية نحو ضَرَبا (٢). وحمل المفرد على التثنية مما لم يجزه أبو الفتح للفراء؛ لبعد ما بين المفرد والمثنى، وأجاز للخليل حمل الواحد على الجمع لما بينهما من المضارعة والقرب.

ثم فصَّل تسويغَه لمذهب الخليل، فذكر "أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية؛ فالجمع يعرب إعراب الواحد، يقال: قَصرٌ وقصورٌ، وقصراً وقصوراً وقصرٍ وقصورٍ، وتجد حرف إعراب الجمع حرفَ إعراب الواحد، وليس الأمر كذلك في التثنية، يقال: قصران وقصرين. ثم إن الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع؛ لأنه قد يكون جمعٌ أكثرَ من جمع، كما يكون الواحد مخالفاً للواحد في أشياء كثيرة. أما التثنية فإنها لضرب واحد من العدد البتة؛ فلا يكون اثنان أكثرَ من اثنين، كما تكون جماعة أكثر من جماعة.

ثم إنهم قالوا: " هذا " فبنوه، ثم قالوا: " هذان " فأعربوا، ثم لمّا صاروا إلى الجمع عادوا إلى البناء، فقالوا: " هؤلاءِ "؛ فالمفرد والجمع حكمهما واحد، وهو البناء، بينما المثنى معرب.

ومما أجاز للخليل حمل الواحد على الجماعة في نحو عظاءة وعظاء، أنه عَدَّلَ هذا الأمر الذي في ظاهره بعض التناقض، بأنه حمل لفظ " العظاءة " — وهي مؤنثة – على لفظ " العظاء "، وهو مذكر؛ ذلك أن حمل المؤنث على المذكر هو

---

(١) سر صناعة الإعراب ٩٤، والكتاب ٣٨٧/٤، وفيه: " وسألته – أي الخليل – عن قولهم: صَلاءة، وعَباءة، وعَظاءة ؟ فقال: إنما جاؤوا بالواحد على قولهم: صَلاء، وعظاء، وعباء ".

(٢)سرصناعة الإعراب ٩٤.

الأصل، كما أن حمل الجمع على الواحد هو الأصل أيضاً، ولكنَّ في حمل الخليل للواحد على الجمع بعضَ التناقض الظاهري؛ لأنه حمل أصل (وهو المفرد) على فرع (وهو الجمع) [1].

فإن يكن الخليل قد حمل الأصل على الفرع بحمله الواحد على الجمع في عظاءة وعظاء، فإنه عاد فحمل الفرع على الأصل في حمله المؤنث على المذكر فيهما أيضاً.

ورأى أبو الفتح أن الجمع يختلف في رتبته عن الواحد، " فهو شيء آخر"[2]؛ فلذلك تسقط في الجمع حرمة الواحد، فمثلاً: قائم تكسر على قُوَّام وقُوَّم، فتطرح الهمزة، ويرجع إلى لفظ الأصل، ولا يقال: قؤّام، ولا قُؤَّم، بينما تبقى الهمزة في التصغير، فيقال قُوَيْئم بالهمزة [3]، فقد بقيت الهمزة في المفرد، وفي التصغير؛ لأنه مفرد أيضاً، وطرحت في الجمع.

أما مراعاة حكم الواحد في الجمع فقد ذكر أبو عثمان أن " ما كان واحده مقلوباً فهو في الجمع مقلوب إذا انكسر ما قبله نحو: دِيمة ودِيَم، وحِيلة وحِيَل، وقيمة وقِيمَ " [4]. فاستنبط أبو الفتح من هذا القول حكماً عاماً هو مراعاة حكم الواحد في الجمع. فديمة وحيلة وقيمة، أصل يائها الواو، وقد قلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فلما جُمِعتْ تحركت الواو بالفتح، فانتفت علةُ قلبها ياءً، ولكنها

(١) سر صناعة الإعراب ٩٥ —٩٦.

(٢) الخصائص ١/٣٥٤.

(٣) الخصائص ١/٣٥٤.

(٤) المنصف ١/٣٤٤، والكتاب٤/٣٦٠-٣٦١، وفيه: "وأما ما كان قد قُلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر؛ لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قُلب في الواحد، وذلك قولهم: ديمَة ودِيَم... فلما كانت الياء أخف عليهم والعمل من وجه واحد جسروا عليه في الجمع إذ كان في الواحد محوَّلاً".

بقيت مقلوبة في الجمع؛ لأنها قد كانت في الواحد مقلوبة؛ مراعاة لحكم الواحد في الجمع [1].

وكذلك ظهرت الواو في الجمع لظهورها في واحده، قال أبو عثمان: " فإذا كسَّرت الواحد على فِعَلَة وقد كانت الواو ظاهرةً في الواحد فأظهرْها في فِعَلة نحو: زَوْج وزِوَجَة، وكُوز وكِوَزة، وعُود وعِوَدة [2]. فرأى أبو الفتح في قول أبي عثمان دليلاً آخر على مراعاة حكم الواحد في الجمع؛ فما يعتري الواحد من تغيير لعلة من العلل يعتري الجمع وإن انتفت العلة التي كانت في الواحد؛ لما بين الواحد والجمع من المشاكلة.

ونظر إلى الجمع على أنه أثقل من الواحد، ويبدو أن مرد ذلك إلى أن الجمع أكثر حروفاً من الواحد في الغالب، وما كان كذلك فهو أثقل نطقاً. وقد أورد هذه المسألة في سياق تعليله لانقلاب الواو ياءً في نحو سَوْط وسِياط، وثَوْب وثِياب، والعلة في هذا القلب مؤلفة من خمسة أجزاء [3]، منها: أن ثياباً وسِياطاً وحياضاً وبابه جمع، والجمع
أثقل من الواحد [4]

وتناول الحديث عن الإفراد في سياق بحثه لمسائل التثنية والجمع، بوصف الإفراد أصلاً لهما وسيُذكر ذلك في موضعه.

---

(١) المنصف ٣٤٤/١ والخصائص ١١٢/١، وينظر: الخصائص ١٥٨/١ .

(٢)المنصف ٣٤٥/١وينظر الكتاب ٣٦١/٤.

(٣) المنصف ٣٤٢/١ والخصائص ١٥٨/١، والأجزاء الخمسة هي: أن ثياباً وسياطاً وحياضاً وبابه جمع، والجمع أثقل من الواحد، وأن عين واحده ضعيفة بالسكون، وقد يراعى في الجمع حكم الواحد، وأن قبل عينه كسرة، وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياءً، وأن بعدها ألفاً، والألف شبيهة بالياء، وأن لام سوط وثوب صحيحة. وينظر الكتاب ٣٦٠/٤.

. (٤) الخصائص ١٥٨/١-١٥٩.

٢. ١-التثنية

التثنية للأسماء دون الأفعال والحروف [١]، وهي اختصار لاسمين متماثلين يربط بينهما حرف عطف، فبدل أن نقول: جاء زيدٌ وزيدٌ، نقول: جاء الزيدانِ. ورأيت الزيدَينِ. ومررت بالزيدَينِ. ولتثنية الاسم المفرد المرفوع يزاد في آخره ألف ونون مكسورة، نحو قام الزيدانِ، أما المنصوب أو المجرور فيزاد في آخره ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة أيضاً، يستوي في ذلك المذكر والمؤنث، نحو قامتِ الهندانِ، ومررت بالهندَيْنِ، وضربت الهندَيْنِ. وتلك النون المكسورة تحذف عند الإضافة، نحو قام غلاما زيدٍ، ورأيت غلامَيْ زيدٍ، ومررت بغلامَيْ زيد[٢].

وتتميز التثنية عن المفرد والجمع، فهي " ضرب من الكلام قائم برأسه، مخالف للواحد والجميع[٣]". فكلمة (هذا) اسم إشارة للمفرد المذكر، وهي مبنية، وكلمة (هؤلاءِ) إشارة للجمع، وهي مبنية أيضاً. أما في التثنية، فيقال: هذان، وهذين، وهما قد جاءا مجيء الاسم المعرب، الذي إذا ثُنِّي رُفع بالألف، وإذا نصب جُرَّ بالياء. وكذلك (الذي) و (الذين) مبنيان، فإذا صرتَ إلى التثنية قلت: اللذان، واللذيْن [٤].

وللعرب عناية خاصة بالتثنية أشد من عنايتهم بالجمع: " وذلك أنهم يحافظون عليها مالا يحافظون على الجمع [٥] ". فقد صيغت للتثنية أسماء مخترعة لها، ولم تكن تثنيةً للواحد؛ يقال: هذان وهاتان، واللذان واللتان، وهي ليست بتثنية

---

(١) ابن جني (عثمان، أبو الفتح)، **اللمع في العربية**، تحقيق: حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط٢، (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م)، ص: ٦١ .

(٢) اللمع٦١-٦٢، وينظر الكتاب ١/١٧و١٨٧ و٣/٣٨٥.

(٣) الخصائص ٢/٧-٨.

(٤) الخصائص ٢/٧-٨.

(٥) سر الصناعة ٤٦٧، وعلل التثنية ٧٦.

الواحد على حد زيد وزيدان، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة[1].

ومما يدل على محافظتهم على التثنية " أنك تجد في الأسماء المتمكنة ألفاظَ الجموع من غير ألفاظ الآحاد، وذلك نحو رجل ونفرٍ، وامرأة ونسوة، وبعير وإبل، وواحد وجماعة، ولا تجد في التثنية شيئاً من هذا، إنما هي من لفظ الواحد نحو زيد وزيدان، ورجل ورجلان [2]".

ويدل أيضاً على عناية العرب بالتثنية أنهم خصوا كثيراً من المبنيات بتثنية غير حقيقية، نحو " ذا " و " أولاء "، و"ذات " و" أولات"، و" ذو" و" أولو "، فقالوا: ذا وذان، وذو وذوان [3].

١. ٢. ١–التثنية والتنكير:

لا تصح التثنية إلا في النكرات دون المعارف، فالمعرفة هي ما خص الواحد من جنسه ولم يشع في أمته، فإذا شورك في اسمه فقد خرج عن أن يكون علماً معروفاً، وصار مشتركاً فيه شائعاً. فالزيدان ليس تثنية زيدٍ العلَمِ المعروف، بل قد سُلب منه تعريفه وصار شائعاً منكراً، من جماعةٍ كلٌّ واحد منهم زيدٌ، كرجل وفرس، من حيث أن كل واحد منهما شائع لا يخص واحداً بعينه، ثم ألحقت به علامة التثنية؛ فزيد وعمرو لا يصح دخول لام التعريف عليهما وهما علمان معروفان، في الاستعمال وغالب الأمر، فإذا ثُنيا جاز ذلك؛ يقال؛ الزيدان والعمْران؛ لأنهما سلب منهما تعريفهما قبل التثنية، فصح دخول أداة التعريف بعدها، كما أنه يجوز

---

(١) سر الصناعة ٤٦٦– ٤٦٧، وعلل التثنية ٧٦ – ٧٧، والخصائص ٢/ ٢٩٧ .

(٢) سر الصناعة ٤٦٧، وعلل التثنية ٧٧.

(٣) سر الصناعة ٤٦٧ وعلل التثنية ٧٧.

في التقدير دخولها عليهما بعد تنكيرهما مفردين، ليقال: الزيد والعمرو. قال ابن ميادة [١] :

وجدْنا الوليدَ بنَ اليَزيدِ مُبارَكاً   شديداً بأعباء الخلافة كاهلُه

يريد: يزيد [٢]

واستدل بـ"أنتَ وأنتما، وهو وهي وهما، وضربتُك وضربتُكما"، على أن مالا يمكن تنكيره من الأسماء فإن تثنيته غير جائزة، وإنما يصاغ له في التثنية اسم مخترع ليس على حد زيد وزيدان: فأنتما ليس بتثنية" أنت"، ولو كان تثنية"أنت" لقيل في أنت: أنتان، وفي هو: هوان، وفي هي: هيان. فكذلك هذان ليس بتثنية هذا، وإنما هو اسم صيغ ليدل على التثنية كما صيغ أنتما وهما ليدل على التثنية [٣].

فالضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة لا تصح تثنيتها، لأنها لا يجوز تنكيرها[٤].

أما هذان وهاتان، واللذان واللتان فهي أسماء موضوعة للتثنية، مخترعة لها، وليست بتثنية للواحد على حد زيدٍ وزيدان، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة، لئلا تختلف التثنية، وذلك أنهم يحافظون عليها ما لايحافظون على الجمع [٥].

---

(١)ابن ميادة(-١٤٩هـ): الرماح بن أبرد الذبياني الغطفاني، شاعر رقيق هجاء، نسب إلى أمه ميادة. (الأغاني٢/٨٥، والشعر والشعراء٢٩٨، و الأعلام٣/٣١).

(٢) سر الصناعة ٤٥٠-٤٥١ وما بعدهما، وينظر الخصائص٢/٢٩٧، وعلل التثنية٧٤-٧٥؛إذ يوشك أن يكون ما فيه مماثلا لما ورد في سر الصناعة نصاً. وينظر الكتاب ٢/١٠٣ وفيه: "فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عمران منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة، من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منها بأولى من الآخر". وينظر الكتاب ٢/١٠٤-١٠٥.

(٣) سر الصناعة ٤٦٧-٤٦٨، وعلل التثنية ٧٧-٧٨.

(٤) علل التثنية ٧٤ و، ٧٥ وسر الصناعة ٤٦٦.

(٥) علل التثنية ٧٦ وسر الصناعة ٤٦٦-٤٧٦.

إلا أن الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة تختلف عن الضمائر، إذ صيغت لها أسماء على صورة التثنية نحو ذان واللذان، ولم يُقل في أنت: أنتان ونحوه؛ وذلك أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة أشبه بالأسماء المتمكنة من الأسماء المضمرة، فصيغت لها أسماء التثنية على نحو تثنية الأسماء المتمكنة (١).

ويستدل أبو الفتح على ذلك بقول أبي علي الفارسي: " ألا تراهم يَصِفون أسماء الإشارة ويصفون بها، فيقولون: مررت بهذا الرجل، ومررت بزيدٍ ذا، وكذلك يقولون: مررت بالذي قام أخوه (٢). أما الأسماء المضمرة فإنها بعدت عن الأسماء المتمكنة؛ لأنها لا توصف ولا يوصف بها؛ فخالفوا بينها وبين ما قارب المتمكنة، فصاغوا لها أسماء التثنية على غير صورة الأسماء المثناة المتمكنة (٣).

ومما يدل على قرب الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة من الأسماء المتمكنة أنها تُصَغَّر كما تصغر المتمكنة فيقال: ذَيّا، وتَيّا، واللَّذَيّا واللتيَّا، بينما لايجوز تحقير الأسماء المضمرة (٤).

٢,٢,١–ألف التثنية وياؤها:

---

(١) علل التثنية٧٨، وفي الكتاب٣/٤١١: " ذا، وتا، والذي، والتي. فإذا ثنيتَ ذا قلتَ ذان، وإن ثنيتَ تا قلت: تان، وإن ثنيت الذي قلت: اللذان، وإن جمعتَ فألحقتَ الواو والنون قلت: اللذون. وإنما حذفت الياء والألف لتَفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير".

(٢) علل التثنية ٧٨–٧٩، وسر الصناعة: ٤٦٧–٤٦٨.

(٣) علل التثنية ٧٨–٧٩، وسر الصناعة ٤٦٧–٤٦٨، وينظر الخصائص ٢/٢٩٧.

(٤) سر الصناعة ٤٦٩.

زيدت الألف في الاسم المثنى علماً للتثنية [١]، في حال الرفع، وذلك قولهم: رجلان وفَرَسان، كما زيدت الياء علماً لها في حال الجر والنصب كما في قولك: مررت بالزيدَينِ، وضربت العَمْرَين [٢].

و استعرض أبو الفتح آراء النحاة في ألف التثنية، وفصّل القول فيها في كتابيه: " علل التثنية [٣]" و "سر صناعة الإعراب [٤]". وأشار إليها في"اللمع [٥]".

فرأيُ سيبويه [٦] أن ألف التثنية هي حرف الإعراب، وليست فيها نية إعراب، وأن الياء في حال الجر والنصب حرف إعراب أيضاً. ولا تقدير إعراب فيها، وهو قول أبي إسحاق الزجاج، وابن كيسان، وأبي بكر بن السراج، وأبي علي الفارسي [٧].

ويرى أبو الحسن الأخفش [٨] أن الألف في التثنية ليست حرف إعراب، ولا هي أيضاً إعراب، ولكنها دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب. وإليه ذهب أبو العباس المبرد. وقال أبو عمر الجرمي صالحُ بن إسحاق: الألف حرف إعراب كما قال

---

(١) سر الصناعة ٦٩٥ وعلل التثنية ٤٧.

(٢) سر الصناعة ٦٩٥، وعلل التثنية٤٨، والكتاب ١٧/١، ويرى سيبويه أن الألف جُعلت للتثنية علامة رفع، ولم تجعل علامة الرفع واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية. وينظر الكتاب ٣٨٥/٣، وفيه: "ويكون الحرف الذي تليه الياءُ والألفُ مفتوحاً".

(٣) علل التثنية ٤٧–٦٠.

(٤) سر الصناعة ٦٩٥–٧٠٣.

(٥) اللمع ٦١.

(٦) الكتاب ١٧/١.

(٧) سر الصناعة ٦٩٥.

(٨) تنظر حاشية الكتاب ١٨/١.

سيبويه، إلا أنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب. وقال الفراء وأبو إسحاق الزيادي: الألف هي الإعراب، وكذلك الياء[١].

واستعرض حجج النحاة فيها، ثم أيد رأي سيبويه قائلاً: " واعلم أنا بلونا هذه الأقوال على تباينها وتنافرها واختلاف ما بينها، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها، فلم نر فيها أصلب مكسراً ولا أحمد مَخْبراً من مذهب سيبويه، وسأورد الحجاج لكل مذهب منها والحجاج عليه[٢]".

وقد بنى استدلاله على صحة رأي سيبويه على أن ما أوجب حرف الإعراب للاسم المفرد هو التمكن، فرجل وفرس، اسمان معربان متمكنان، حرفا إعرابهما اللام والسين، فإذا ثنيا بقيا متمكنين معربين، فاحتاجا إلى حرف إعراب، وليس ذلك الحرف إلا الألف في حال الرفع، والياء في حال الجر والنصب[٣].

ويذكر أبو الفتح أن بني الحارث بن كعب وبطناً من ربيعة [٤] يدَعَون الألف ثابتةً في الرفع والنصب والجر، فيقولون: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان، ومررت بالزيدان. وعلى هذا وجَّه قراءة [٥] من قرأ: ﴿ إنَّ هذان لساحران﴾[طه: ٦٣]، وعلى ذلك أورد ستة شواهد، منها:

إن أباها وأبا أباها   قد بَلَغا في المجد غايتاها [٦]

---

(١) سر الصناعة ٦٩٦.

(٢) سر الصناعة ٦٩٦.

(٣) لمزيد من التفصيل ينظر: سر الصناعة٦٩٦-٧٠٣، وعلل التثنية٥١-٥٧.

(٤) سر الصناعة ٧٠٤ وعلل التثنية ٥٧-٥٨.

(٥) وهذه قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. (حاشية سر الصناعة ٣٨٠)، وينظر: ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة(١٩٧٢)، ص ٤١٩.

(٦) سر الصناعة ٧٠٥. وفي نسب البيتين اختلاف، فقد نسبا إلى أبي النجم العجلي، ورؤبة بن العجاج، كما نسبا إلى رجل من بني الحارث. (ينظر: ديوان أبي النجم٢٢٧، وديوان رؤبة١٦٨، والخزانة٣/٣٣٨).

ورمى لغة بني الحارث بالقلة والشذوذ [١].

وروى المازني عن أبي زيد النحوي قال: سألت الخليل عن الذين قالوا: مررتُ بأخواكَ، وضربتُ أخواك، فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في يَيْأَسُ: ياءَسُ، أبدلوا الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها [٢].

فشرح أبو الفتح قول الخليل، وأوَّله تأويلين مختلفين في ظاهرهما: ففي المنصف فسّر قولَ الخليل بأنه يريد بقوله: " أبدَلوا الياءَ ألفاً لانفتاح ما قبلها" الياءَ الثانيةَ التي في "يَيْئَسُ" وليس ياءَ"أَخَوَيْكَ"، وقال بأن ألف التثنية لم تكن ياءً قط قبل الألف، ثم انقلبت الألفُ عنها، كما كان ذلك في"يَيْئَسُ" [٣].

وفي "الخصائص" يرى أن قول الخليل يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون يريد: أبدلوا الياء في "يَيْئَسُ"؛ والآخر: أبدلوا الياء في"أَخَوَيْكَ"ألفاً. وكلاهما يحتمله القياسُ ههنا [٤].

ولكن ما يجمع بين التأويلين أن بني الحارث بن كعب الناطقين بهذه اللهجة، أبدلوا الياءَ ألفاً في"أخَوَيْك" بلغة غيرهم لا بلغتهم؛ استخفافاً للألف. أما هم فلم ينطقوا بها بالياء ثم يقلبوها ألفا[٥].

٣,٢,١–التثنية والجمع:

نظر أبو الفتح إلى التثنية بوصفها كالأصل للجمع؛ لأنها أقرب إلى الواحد منها إلى الجمع، وإن كانت في حقيقتها فرعاً على الواحد [٦]. ومع ذلك فقد حُملت

---

(١) سر الصناعة ٤٧٦، والخصائص٢/١٤–١٥.

(٢) المنصف ١/٢٠٣.

(٣) المنصف: ١/٢٠٣–٢٠٥.

(٤) الخصائص: ٢/١٤–١٥.

(٥) الخصائص٢/١٤–١٥.

(٦) علل التثنية ٥٢.

التثنية على الجمع، وهو كالفرع عليها، مثلما أن الجمع فرع على الواحد؛ وهذا من باب غلبة الفروع على الأصول[1].

فحمراء وأربعاء تقلب همزتهما واواً في التثنية كما تقلب في الجمع، فيقال: حمراوان وحمراوات، وأربعاوان، وأربعاوات، وكذلك صحراوان وصحراوات [2].

ثم وازن بين التثنية بالألف والجمع بالواو، وعلل ذلك بأن التثنية أكثر من الجمع، والألف أخف من الواو، فكان الأخفُّ للأكثر، والأثقلُ للأقل، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر ما يستخفون [3]. واستند في ذلك إلى قانون لغوي هو"الاستخفاف والاستثقال".

وذكر أن اختلاف العلماء في نظرهم إلى ألف التثنية واقع أيضاً في واو الجمع؛ إذ اختلفوا في كونها حرفَ إعراب أو إعراباً، أو دليلَ إعراب [4].

ورأى في رفع المثنى بالألف، وفي رفع الجمع بالواو، وفي الجر والنصب فيهما بالياء حملاً للفرع على الأصل، دون أن تدعو إلى ذلك ضرورة، ورأى في ذلك "أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملته عرفتَ منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال، ألا ترى أنهم لمّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده، فأعطوا الرفع في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع... ثم لمّا صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر، فقالوا: ضربتُ الهنداتِ، ثم قالوا: مررت بالهنداتِ، ولا ضرورة هنا؛ لأنهم قد

---

(١) ينظر باب"غلبة الفروع على الأصول"في الخصائص: ١/٣٠٠-٣١٢.

(٢) الخصائص١/٣١١.

(٣) سر الصناعة٧١٧-٧١٨.

(٤) سر الصناعة٧١٧، وعلل التثنية٧٠-٧٢، والكتاب: ١/١٨.

كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة"[1]. وهنا يلجأ إلى قانون لغوي آخر هو"المماثلة والمخالفة".

ووازن بين المظهر والمضمر في استواء النصب والجر فيهما في نحو: رأيت الزيدَيْن ومررت بالزيدَين، ونحو: رأيتكَ ومررت بك، ورأى في ذلك حملاً للأصل الذي هو المُظهَر على الفرع الذي هو المضمَر؛ لأن الأصل في المضمر البناء، والأصل في المظهر الإعراب، والمظهر أصل للمضمر، وقد حُمِل المظهر عليه. ثم استدرك فرأى في هذا حملاً للفرع على الأصل في الحقيقة؛ إذ البناء أصل في المضمر، فرع في المظهر، فحَمْلُ المظهر على المضمر إنما هو حمل للفرع على الأصل[2].

٤,٢,١- نون التثنية:

وهي نون مكسورة تلحق بعد الألف والياء. وذكر أبو الفتح للنون في التثنية والجمع ثلاث حالات [3]:

الحالة الأولى: أن تكون عوضاً من الحركة والتنوين، وذلك إذا لم يكن الاسم المتمكن مضافاً ولا معرفاً بالألف واللام، نحو رجلان وفرسان وغلامان؛لأنها إذا أفردت وجدت فيها الحركة والتنوين جميعاً، نحو رجلٌ وفرسٌ وغلامٌ.

وكان أبو الفتح قد أخذ برأي سيبويه في كون ألف التثنية حرفَ الإعراب، وحرفُ الإعراب هو الحرف الذي تظهر عليه حركات الإعراب، ولما كانت الألف لا تظهر عليها الحركات، فقد عُوِّض عنها بالنون. فالألف في نحو رجلان وفرسان

---

(١) الخصائص١/١١١، وينظر: ٣/١٥، والكتاب١/١٨.

(٢) الخصائص٢/٣٥٥-٣٥٦.

(٣)علل التثنية ٨٠-٨٤، وسر الصناعة٤٤٩-٤٥٠و٤٦٣-٤٦٥و٤٨٧ وينظر الكتاب١/١٨.

وغلامان بمنزلة لام رجل وسين فرس وميم غلام، وهذه الحروف تتبعها الحركة والتنوين إذا لم تكن مضافة ولا معرفة باللام، فكذلك ألف رجلان وغلامان تستحق أن يتبعها التنوين والحركة إذا لم تكن مضافة ولا معرفة باللام، بوصف تلك الألف حرفَ الإعراب.

الحالة الثانية: أن تكون النون عِوَضاً من الحركة وحدها؛ وذلك إذا كان المثنى معرفاً باللام، نحو الرجلان والزيدان والعمران، فالنون ثبتت مع لام المعرفة، كما ثبتت معها الحركة في نحو الغلامُ والرجلُ.

وكذلك في النداء نحو يا رجلان ويا غلامان، فالواحد من نحو هذا لا تنوين فيه، وإنما هو ياغلامُ ويا رجلُ، فالنون فيهما بدل من الحركة وحدها.

الحالة الثالثة: أن تكون النون عوضاً من التنوين وحده، وذلك مع الإضافة، نحو قام غلاما زيدٍ، فقد حذفت النون كما حذف التنوين للإضافة [(١)]. ولو كانت هنا عوضاً من الحركة وحدها لثبتت، فكانت قام غلامان زيدٍ، كما يقال: هذا غلام زيد[(٢)].

وخلاصة مذهب أبي الفتح في هذه المسألة أن نون التثنية مرتبطة بحال المفرد تنكيراً وتعريفاً باللام، وإضافةً، وهو ينطلق في ذلك من إيمانه بفكرة الفرع والأصل، فالمفرد أصل والمثنى فرع عليه، كما ينطلق من أساس منطقي تبناه، وهو النظر إلى ألف التثنية على أنها حرف الإعراب، وحقُّها أن تتبعها الحركات التي تتبع حرف الإعراب في المفرد، ويحذف من ألف التثنية ما يحذف من حرف الإعراب في المفرد.

---

(١)ينظر: أبو علي الفارسي، البغداديات ص ٤٨٦ وما بعدها.

(٢) وممن لم يسلِّم بهذه الحالة عبد القاهر الجرجاني، ويرى أنها عائدة إلى الحالة الأولى. (ينظر: المقتصد ١/١٩٠-١٩١).

وقدم في سبيل إثبات رأيه أدلةً وحججاً منطقية حيناً ولغويةً حيناً آخر. ولم ينظر إلى ألف التثنية ونونها بوصفهما لاحقتين تلحقان المفرد لنقله إلى التثنية.

ورد على الفراء قوله بأن نون التثنية لحقت المفرد فرقاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد؛ فإذا قلت: عندي رجلان، فلولا النون لالتبس بقولك: ضربتُ رجلاً، فإذا جاءت النون أعلمتك أن الكلمة مثناة، وأنها ليست واحداً منصوباً. ورمى رأي الفراء بالخطل والضعف والفساد، وأورد أدلة كثيرة لإبطاله، وتأييد مذهبه[1].

"فأما النون في هذان، وتان، واللذان، واللتان، فالقول فيها: أنها ليست عوضاً من حركة ولا تنوين ولا من حرف محذوف كما يظن قوم، ولا حكم هذان واللذان في أنهما اسمان مثنيان حكم الزيدان والعمران" [2].

ويرفض مذهب البغداديين القائلين بجواز حذف نون التثنية من غير إضافة؛ لأن حذف هذه النون شيء غير معروف [3].

٥,٢,١–حركة نوني التثنية والجمع:

حركة نون التثنية كسرة، وحركة نون الجمع فتحة، وكلتاهما متحركة بالتقاء الساكنين؛ إذ إن حركة النون السكون، والألف قبلها ساكنة، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع.

ويعلل أبو الفتح اختلاف حركة النون بين التثنية والجمع بالاستخفاف والاستثقال، وذلك بأن نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع، لأنها قبلها ألف،

---

(١) سر الصناعة ٤٧٠–٤٨٣.

(٢) سر الصناعة ٤٦٥.

(٣) سر الصناعة ٤٨٣–٤٨٥.

وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة فاعتدلا. وقبل نون الجمع واو، وهي ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر(١).

ويقارن فتح نون التثنية -في لغة بعض العرب- بنون أيْنَ وفاء كيفَ. فيرى أن ياء التثنية ليست بلازمة كلزومها في أينَ وكيفَ. لأن الأصل في التثنية الرفع، والنصب والجر فرعان عليه، والرفع قبل نونه ألف، فأجري الباب عليه. ولو أنهم فتحوا النونَ في الجر والنصب وكسروها في الرفع لاختلف حال نون التثنية(٢).

ومن العرب من يفتح النون في حال الجر والنصب، تشبيهاً بأينَ وكيفَ، ويجري الياء وإن كانت غير لازمة، مجرى الياء اللازمة، فيقول: مررت بالزيْدَيْنَ، وضربت العَمْرَيْنَ(٣).

ومنهم من ضم النون في نحو الزيدانُ والعمرانُ، وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه(٤).

ويرى أن تشديد النون في"هذانّ"و"ذانِّك"و"اللذانّ" إنما ثُقِّلَتْ في هذه المواضع؛ لأنهم عوضوا بثقلها من حرف محذوف. أما في"هذانّ" فعِوضٌ من ألف"ذا". وكذلك في"اللذان"عوض من ياء"الذي"، وهو في"ذانك"عوض من لام"ذلك"، وقد يحتمل أن يكون عوضاً من ألف"ذلك".

وقيل: إنما شددت في هذه المواضع للفرق بين المبهم وغيره، ليدلّوا بالتشديد على أنه على غير منهاج المثنى الذي ليس بمبهم، ولأنه لا تصح فيه الإضافة، وغيره

---

(١) علل التثنية٨٥-٨٦وسر الصناعة٤٨٧-٤٨٨، وينظر الكتاب١/١٨.

(٢) علل التثنية ٨٦-٨٧وسر الصناعة٤٨٨.

(٣) سر الصناعة٤٨٨، وعلل التثنية٨٧، والخاطريات٦٢.

(٤) سر الصناعة٤٨٩، وعلل التثنية٨٨.

من التثنية تصح إضافته فتسقط نونه، فكان ما لا يسقط بحال أقوى مما يسقط تارةً، ويثبت أخرى، فشددت لذلك[1].

٦,٢,١-الفعل لا تصح تثنيته[2]:

أخذ أبو الفتح برأي سيبويه القائل بأن الفعل لا تصح تثنيته؛ لأن"التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلَين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألفُ حرفَ الإعراب لأنك لم تُرد أن تثني يَفْعَلُ هذا البناء فتضمَّ إليه يفعل آخرَ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلَين[3]".

وفسر أبو الفتح قولَ سيبويه بأنه ليس المراد"أن تضم هذا المثال إلى مثال آخر، وإنما أردت أن تُعلم أن الفاعل اثنان، فجئت بالألف التي هي عَلَم الضمير والتثنية[4].أما النون التي تلحق المضارع في التثنية فهي علامة رفعه، تقوم مقام الضمة في"يقومُ"، وأنها ليس لها تمكن الحركة، وإنما هي دالة عليها ونائبة عنها(٥). وليست النون في"تقومان"حرف الإعراب؛ لأنها متحركة بالكسر محذوفة في الجزم، وليس في الدنيا حرف متحرك يُحذف في الجزم؛ ولأنها لو كانت حرفَ إعراب لوجب أن تجري عليها حركاتُ الإعراب، فتقول: هما يقومانُ، وأريد أن يقومانَ... فإن صرت إلى الجزم وجب تسكينُها[6].

---

(١) علل التثنية ٨٤-٨٥.

(٢) سر الصناعة ٤٦٥ وعلل التثنية ٩٠-٩١.

(٣) الكتاب ١٩/١.

(٤) سر الصناعة٧١٢، وعلل التثنية٩٠-٩١.

(٥) سر الصناعة٧١٢، وعلل التثنية٩٠-٩١، والكتاب١/١٩.

(٦) سر الصناعة٧١٢، وعلل التثنية٩١-٩٢.

٣٠١-الجمع:

تطلق لفظة الجمع على الثلاثة فما فوقها، والجمع للأسماء دون الأفعال والحروف. وهو على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير. فجمع التصحيح ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه. وهو على ضربين: جمع تذكير، وجمع تأنيث[١]. أما جمع التكسير فهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه[٢].

١. ٣. ١-جمع التذكير(جمع المذكر السالم):

وهو جمع للمذكرين العقلاء[٣]، ويكون في الرفع بالواو والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، نحو زيد وعمرو، تقول في الرفع: قام الزيدون والعمرون. وفي النصب والجر: ضربت الزيدِينَ، ومررت بالزيدِينَ.

فالواو حرف الإعراب، وهي علامة الجمع وعلامة الرفع. كما أن الياء حرف الإعراب، وهي علامة الجمع وعلامة الجر والنصب[٤]. وقد حُمِل النصب على الجر في التثنية والجمع الذي على حد التثنية[٥].

وأصل الإعراب بالحركات، وهي أبعاض حروف اللين: الألف والياء والواو؛ لذلك فقد تدرجوا فأعربوا بحروف اللين، ثم أعربوا بما ليس من حروف اللين، وهو النون في "يقومان"و"تقعدين" و"تذهبون". وقد عد أبو الفتح هذا من تدريج اللغة الذي عقد له باباً في الخصائص[٦].

---

(١) اللمع ٦٣.

(٢) اللمع ٦٨.

(٣) المذكر العاقل يشترط ألا يكون في آخره تاء التأنيث، وكذلك صفة المذكر العاقل. (حاشية اللمع ص٦٣، عن شرح ابن الثمانيني لكتاب اللمع).

(٤) اللمع ٦٣-٦٤.

(٥) الخصائص ٣٠٦/١.

(٦) الخصائص ٢٩٥/٢-٢٩٦، وينظر"باب في تدريج اللغة" الخصائص ٣٤٧/١-٣٥٦.

و نون الجمع مفتوحة، مكسور ما قبلها في النصب والجر، وهي تحذف عند الإضافة. والأصل في النون السكون، وقد فتحت لسكونها وسكون الواو قبلها[1].

وقد تكسر ضرورةً كقول الشاعر[2]:

ما سدَّ حيٌ ولا ميت مسدَّهما إلا الخلائفَ من بعد النبيينِ

وقد أجريت النون في ذلك مجرى نون التثنية[3].

وذكر أبو الفتح أن نون الجمع قد تحذف لطول الاسم لا للإضافة، كقول عبيد بن الأبرص[4]:

يا خليليَّ ارْبَعـا واستـــخبرا الْ منزلَ الدارسَ من أهل الحـلالِ

مثل سحقِ البرد عفَّى بعدكِ الْ قطرُ مغناه وتأويبُ الشَّـــمالِ

ولقد يَغْنَى بـــه جـــــيرانُك الْ ممسكو منكِ بأسباب الوصالِ

وقد أراد: "الممسكون". ومثله قول الشاعر[5]:

الحافظـــو عــورةَ العشـــيرة لا يأتيهم من ورائهم نَطَفُ

أراد: "الحافظون".

---

(1) اللمع ٦٤

(2) سر الصناعة٦٢٨، وقد نسب البيت إلى الفرزدق في الكامل ١٠٧/٢والخزانة٤١٤/٣ وقوله: مسدهما، يعني محمد بن الحجاج وأخاه.

(3) سر الصناعة: ٦٢٨-٦٢٩.

(4) ديوانه ص ٢٠ والمنصف٦٦/١. وعَبِيد بن الأبرص(نحو٢٥ق. هـ)الأسدي من مضر: شاعر من دهاة الجاهلية وحكمائها، ومن أصحاب المعلقات. قتله النعمان بن المنذر، وله مع امرئ القيس مناظرات ومناقضات. وله ديوان شعر مطبوع. (الشعر والشعراء٨٤، والأغاني٨٤/١٩، والأعلام١٨٨/٤)

(5) اختلف في اسمه، فقيل: هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وقيل: قيس بن الخطيم (ينظر: الخزانة ١٩٣/٢، والمنصف ٦٧/١).

أما واو الجمع فتزاد في الاسم علماً للجمع[1]، وفي الفعل علماً للجمع والضمير نحو: الرجال يقومون ويقعدون، وتزاد في لغة"أكلوني البراغيث" علماً للجمع مجردة من الضمير[2].

وعلى الرغم من أن الجمع بالواو والنون مختص بالعقلاء وصفاتهم إلا أنه قد ورد جمع ما لا يعقل بالواو والنون أيضاً، نحو ثُبَة وثُبُون، وظُبَة وظبُون، ومِئَة ومِئون، ورِئَة ورِئون، وسَنَة وسِنون، وبُرَة وبُرُون، وكلها أسماء مؤنثة غير عاقلة.

وساق أبو الفتح أدلة وشواهد على أن تلك الأسماءَ غيرَ العاقلةِ محذوفةُ اللامات؛ ذلك أن المحذوفة العينات لم يجمع شيء منها بالواو والنون[3]، وأما حذف الفاء فلم يطرد إلا في مصادر بنات الواو، نحو عِدة، و زِنة، و جِدة[4]، ولأنها محذوفة اللامات فهي مجهودة منتقصة[5]. فعُوِّضت الجمعَ بالواو والنون مما لحقها من الجهد والحذف ليكون ذلك عوضاً لها، ولم تجمع جمع تكسير لأن فيه أيضاً ضرباً من التوهين والتبديل والإشكال يلحق الكلمة. والجمع بالواو والنون إنما هو للأسماء الأعلام التي هم ببيانها معنيون، ولتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها مؤثرون[6].

ثم ساق على نفسه اعتراضاً بأن"أرض" تجمع على"أَرَضُون" بالواو والنون، ولم يحذف منها شيء فيعوضوها منه الجمع بالواو والنون.

وأجاب على ذلك بأن"أرضاً" اسم مؤنث، والقياس في كل اسم مؤنث أن يقع فيه الفرق بينه وبين المذكر بالتاء، نحو قائم وقائمة، وظريف وظريفة ونحو ذلك.

---

(١) سر الصناعة ٦٠١.

(٢) سر الصناعة٦٢٩.

(٣) سر الصناعة٦٠٤.

(٤) سر الصناعة٦٠٣.

(٥) سر الصناعة ٦٠٧.

(٦) سر الصناعة ٦١٣- ٦١٤

فأما ما تركت فيه العلامة من المؤنث فإنما ذلك اختصار لحقه لاعتمادهم في الدلالة على تأنيثه على ما يليه من الكلام قبله أو بعده، نحو"هذه ريح طيبة"... ونحو ذلك. فإذا كان القياس في المؤنث والمذكر الفرق بينهما كما يُفّرق بين التصغير والتكبير، والواحد والاثنين والجماعة، وكانت"أرض" مؤنثة، فكأن فيها هاءً مرادة، وكأن تقديرها"أرضة"، فلما حذفت الهاء التي كان القياس يوجبها عوّضوا منها الجمع بالواو والنون، فقالوا: "أرَضون"، وفتحوا الراء في الجمع ليدخل الكلمة ضرب من التكسير استيحاشاً من أن يوفّوه لفظ التصحيح البتة، وليُعْلِموا أيضاً أن"أرضاً" مما كان سبيله لو جُمع بالتاء أن تفتح راؤه فيقال: "أرَضات[١]"

ويرى أن كل اسم غير عاقل جُمع بالواو والنون قد نال حظاً من التكريم برفعه إلى مرتبة العقلاء[٢].

كما أنه رأى في جمع ما لا يعقل بالواو والنون تعويضاً من الإعلال الذي لحق الكلمة نحو حَرَّة وحَرُّون، وإِحَرَّة وإِحَرُّون، وإِوَزَّة وإِوَزُّون، وهذه الأسماء لم يحذف شيء من أصولها، ولا هي بمنزلة"أرض" في أنه مؤنث بغير هاء.

وعلل ذلك بأن الأصل في إِحَرَّة: إحْرَرَة، وفي إِوَزَّة: إوْزَزَة، وكلتاهما إفْعَلَة، ثم إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فأسكنوا الأول منهما، ونقلوا حركته إلى ما قبله، وأدغموه في الذي بعده، فلما دخل الكلمة هذا الإعلال والتوهين عوضوها منه في أن جمعوها بالواو والنون، فقالوا: حَرُّون وإن لم يكن لحقها تغيير ولا حذف؛ لأنها أخت إِحَرَّة من لفظها ومعناها[٣].

---

(١) سر الصناعة٦١١.

(٢) سر الصناعة ٦١٦-٦١٧.

(٣) سر الصناعة ٦١٦-٦١٧.

وتناول أسماء البلدان التي تنتهي بواو ونون مثل: "قِنَّسْرُون" و"فِلَسطون"و"يَبْرون"وغيرها، ورأى أنها جموع؛ إذ يُنظر إليها على أنها تضم عدداً من النواحي، حتى لكأن كل واحدة منها: "فِلَسْطٌ"، و"قِنَّسرٌ"، ويَبْرٌ"، وإن لم ينطق بها مفردة، والناحية مؤنثة، والأصل في التأنيث أن يكون بالتاء، فكأنها في التقدير"فِلَسْطَةٌ" و"قِنَّسْرَة" و"يَبْرَة". فلما لم تظهر التاء عوضوها الجمع بالواو والنون، كأرض وأَرَضون.

ومثلها"عِلِيّين" و"غِسْلين"، وألفاظ العقود من"عشرين"إلى"تسعين"، وجميعها قُدِّرَ لها واحد، وإن لم يجر به استعمال، فثلاثون مثلاً ليست جمع"ثلاث"، ولكنها قدرت جمعاً لها، وثلاث جماعة، والجماعة مؤنثة، مقدر لها التاء، فعوض من ذلك الجمع بالواو والنون[1].

وقد يجعل علم الجمع معاقباً لياءي النسبة، فمن ذلك قول عمرو بن كلثوم[2]:

تهددنا وأوعدنا رويداً　　　　متى كنا لأمك مَقْتَوِينا

والواحد مَقْتَوِيّ. وهو منسوب إلى مَقْتًى وهو مفْعَل من القَتْوِ وهو الخدمة... فكان قياسه إذا جمع أن يقال: مَقْتَوِيُّون ومَقْتَوِيّين، كما أنه إذا جُمع بَصْرِيّ وكوفيّ قيل: كوفيّون وبصريون ونحو ذلك؛ إلا أنه جُعل عَلَم الجمع معاقباً لياءي الإضافة، فصحت اللام — وهي الواو- لِنِيَّة الإضافة؛ كما تصح معها. ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين، وأن يقال: مَقْتَوْن ومَقْتَيْن، كما يقال: هم الأعلَون، وهم المصطفَوْن، قال الله سبحانه: ﴿ وأنتم الأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران ١٣٩]، وقال عز

---

(١) سر الصناعة ٦٢٤- ٦٢٧.

(٢) عمرو بن كلثوم(نحو٤٠ق. هـ) بن مالك، من بني تغلب: شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، كان من أعز الناس نفساً، ساد قومه وهو فتى، وهو الذي قتل الملك عمرو بن هند. مات في الجزيرة الفراتية. (الأغاني١١/٥٢، والشعر والشعراء٦٦، والأعلام٥/٨٤).

اسمه: ﴿ وإنهم عندنا لمن المصطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧]. فقد ترى إلى تعويض عَلَم الجمع من ياءَي الإضافة، والجميع زائد[1].

وقد أورد تعويض علم الجمع من ياءي النسبة في" باب زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف"، في (الخصائص). والحرف المحذوف إما يكون زائداً أو أصلياً. وهنا كان العِوض والمعوَّض منه زائدين.

(١) الخصائص ٢/٣٠٣- ٣٠٤.

٢,٣,١–جمع التأنيث (الجمع بالألف والتاء):

وهذا الجمع يعرف بجمع المؤنث السالم، وتسميته بجمع التأنيث من باب التغليب، لأنه يجمع بالألف والتاء ما ليس بمؤنث، نحو طلحة وطلحات، وحمزة وحمزات.

وقد عرض له أبو الفتح في (اللمع) [١] بإيجاز وعقد له باباً سماه"جمع التأنيث"، وتناوله في مواضع متفرقة من كتبه الأخرى، ففي (اللمع) أنك "إذا جمعت الاسم المؤنث زدت في آخره ألفاً وتاءً، وتكون التاء مضمومة في الرفع، ومكسورة في الجر والنصب، تقول في الرفع: هؤلاء الهنداتُ، وفي النصب: رأيتُ الهنداتِ، وفي الجر: مررت بالهندات[٢]".

ثم إنه عَمَّمَ القاعدة فذكر"أن كل مؤنث بالهاء فلك أن تجمعه بالتاء، نحو ثمرة وثَمَرات، وسفرجلة وسفرجلات[٣]".

ويرى أبو الفتح أن الجمع بالألف والتاء دال على القلة، كالجمع بالواو والنون، والياء والنون، وأن دلالته على القلة هي الأصل"وموجب اللغة على أوضاعها"[٤]. غير أنه أخذ برأي سيبويه ورأي شيخه أبي علي بأن هذا الجمع يدل على الكثرة أيضاً، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إن المسلمين والمسلمات ﴾ [الأحزاب٣٥] و﴿والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾ [الأحزاب٣٥]، وذكر أبو الفتح

---

(١) اللمع ٦٥–٦٧.

(٢) اللمع ٦٥.

(٣) سر الصناعة ٦١٢/٢.

(٤) المحتسب ١٨٧/١.

أن أبا علي كان ينكر الحكاية المروية عن النابغة[1] وقد عرض عليه حسان شعره، وأنه لما صار إلى قوله:

لنا الجفَناتُ الغُرُّ يلمعن بالضحا   وأسيافنا يَقْطُرْنَ من نجدة دما [2]

قال له النابغة: لقد قلَّلْتَ جِفانَك وسيوفك.

قال أبو علي: هذا خبر مجهول لا أصل له؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وهم في الغُرُفات آمنون﴾ [سبأ٣٧]، ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر[3].

وعلل أبو الفتح مجيء الجمع بالألف والتاء دالاًّ على الكثرة بأنه " قد كثر عنهم وقوع الواحد على معنى الجميع جنساً، كقولنا: أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهم، وذهب الناسُ بالشاةِ والبعير. فلما كثر ذلك جاؤوا في موضعه بلفظ الجمع الذي هو أدنى إلى الواحد أيضاً، أعني الجمع بالواو والنون، والألف والتاء. نعم وعُلم أيضاً أنه إذا جيء في هذا الموضع بلفظ جمع الكثرة لا يتدارك معنى الجنسية؛ فلُهوا عنه،

---

(١) النابغة الدبياني(نحو ١٨ ق. هـ): زياد بن معاوية، أبو أمامة: شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات. كانت الشعراء تعرض عليه أشعارها بسوق عكاظ. قربه النعمان بن المندر، ثم غضب عليه، وطلبه؛ لتشبيبه بزوجته المتجردة، ففر إلى الغساسنة بالشام. ثم اعتذر له؛ فعفا عنه، وعاد إليه. (الأغاني١١/٣، والشعر والشعراء٣٨، والأعلام٣/٥٤).

(٢) حسان بن ثابت(-٥٤هـ) بن المنذر بن حرام الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد، ويقال: أبو حسام. من بني النجار أخوال رسول الله صلى الله عليه وسلم. شاعر مخضرم، كان شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، مدحه وهجا خصومه. ويعده النقاد أشعر أهل المدن في عصره. عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام. مدح الغساسنة ملوك الشام قبل الإسلام، ونال عطاياهم، كما مدح المناذرة ملوك الحيرة. توفي في المدينة. (الإصابة ١/٣٢٦، والأغاني ٤/١٣٤، والشعر والشعراء ١٠٤، وغربال الزمان في وفيات الأعيان٥٠، و الأعلام ٢/١٧٥).

(٣) المحتسب ١/١٨٧، وينظر التكملة لأبي علي: ١٥٥، وفيه: "وقد يريدون بالألف والتاء الكثير"، والكتاب ٣/٤٩١و ٥٧٨.

وأقاموا على لفظ الواحد تارةً، ولفظ الجمع المقارب للواحد تارة أخرى؛ إراحة لأنفسهم من طلب ما لا يُدرك، ويأساً منه، وتوقفاً دونه"[1].

ومع أن أبا الفتح قد ذكر أن كل مؤنث بالهاء يمكن جمعه بالألف والتاء، إلا أنه قد جمع المؤنث بالهاء جمعَ المذكر السالم، مع أنه غير عاقل، نحو بُرُون وثُبُون، وفي ذلك خروج به عن بابه، وعلل ذلك بأنه تعويض لهذه الأسماء عن حذف لامها، وهي الواو هنا. واستدل على ذلك بأن سَنَة تجمع على سنوات، فلا تحذف الواو، وإذا حذفت الواو جمعت على سِنون؛ فكان جمعها بالواو والنون هنا تعويضاً لها عما حذف منها. ورأى أن " ذلك عادة منهم متى أرادوا أن يُعلموا اهتمامهم بأمر وعنايتهم به أخرجوه عن بابه، وأزالوه عما عليه نظائره"[2]. كما وجد أن بعضاً من المذكر الثلاثي قد جمع بالألف والتاء نحو: ثَرى وثَريات، وثار وثارات، ونجد ونجدات"[3].

وعلل جمع ما لايعقل بالألف والتاء بأنه مُتَخَضِّع ضعيف؛ "فلحق بذلك بضعفة التأنيث"، وبذلك علل قراءة أبان بن تغلب[4] ﴿ ثُمُرات ﴾[القصص ٥٧] بأنه جمع ثُمُراً على ثُمُرات؛لأنه لَمَّا لم يعقل جرى مجرى المؤنث[5].

ورأى في الألف والتاء علامةً للجمع والتأنيث، وأن التاءَ حرفُ الإعراب[6].

---

(١) المحتسب ١/١٨٧- ١٨٨.

(٢) سر الصناعة٢/٦١٢، وينظر: الكتاب ٣/٥٩٨.

(٣) التمام١٩ والمحتسب٢/١٥٣.

(٤) أبان بن تغلب الربعي (-١٤١هـ)، أبو سعيد الكوفي النحوي. قرأ على عاصم وأبي عمرو الشيباني وغيرهما. وأخذ القراءة عنه عرضاً محمد بن صالح بن زيد الكوفي. (غاية النهاية في طبقات القراء١/٤، والمحتسب١/١٦٥).

(٥) المحتسب ٢/١٥٣، ويراجع الفسر ٢/٨٧.

(٦)اللمع٦٥.

وعند الجمع بالألف والتاء تحذف تاء المفردة التي سماها أبو الفتح" هاء التأنيث"؛ وذلك حتى لا يجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث[١].

فإن كانت في المفرد ألف التأنيث المقصورة قُلبت في الجمع ياءً نحو سُعْدَى وسُعْدَيات وحُبارَى وحُباريات[٢].

وإن كانت فيه ألف التأنيث الممدودة قلبت الهمزة في الجمع واواً، نحو صحراء وصحراوات[٣].

والجمع بالألف والتاء قد يؤدي إلى احتمال شيء من الاستثقال، ما كان ليحتمل لولا هذا الجمع؛ ففي توالي الكسرتين والفتحتين ثقل، فقد كثر نحو سِدِرات وكِسِرات وعِجِلات وخُطُوات وخُطَوات، وصحَّ في لغة هذيل قولهم: جَوَزات وبَيَضات، وكل ذلك احتمل لمكان الألف والتاء[٤]. وقد ساق ذلك في"باب في كثرة الثقيل وقلة الخفيف"[٥].

وذكر أن ما كان على(فِعْلَة) ففي جمعه بالألف والتاء ثلاث لغات، فِعِلات، وفِعَلات، وفِعْلات؛ كسِدْرَة وسِدِرات، وسِدَرات، وسِدْرات. وكذلك(

---

(١) اللمع ٦٦.

(٢) اللمع ٦٦.

(٣) اللمع ٦٧. لكن تلك الهمزة يجب قلبها واواً إذا كانت زائدة للتأنيث، نحو بيضاء وبيضاوات، وحسناء وحسناوات. ويجوز بقاء همزة الممدود على حالها وقلبُها واواً إن كانت منقلبة عن أصل(واو أو ياء) نحو دعاء ودعاوات، وكذلك الهمزة المنقلبة عن حرف زائد للإلحاق نحو عِلباء وعلباوات. أما إذا كانت الهمزة أصلية فيجب بقاؤها على حالها من دون تغيير. (ينظر حاشية اللمع ص٦٧).

(٤) الخصائص ٣/١٨٣- ١٨٤، وينظر: الكتاب ٣/٦٠٠.

(٥) الخصائص٣/١٧٧.

فُعْلَة) فيها الثلاث أيضاً: الإتباع، والعدول عن ضمة العين إلى فتحها، والسكون هرباً من اجتماع ضمتين؛ كغُرْفة وغُرُفات، وغُرَفات، وغُرْفات[1].

ويرى أبو الفتح أن الصفات التي آخرها علامة التأنيث يجوز جمعها بالألف والتاء، إلا ما كان على (أَفْعَلَ) وأنثاه على فَعْلاء، فإنها لا تجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء، فلا يقال في أحمر: أحمرون، ولا في حمراء: حمراوات، وهذا قول سيبويه[2].

أما إن كان(فَعْلَة) اسماً حركت العين بالفتح عند جمعها بالألف والتاء، نحو جَفْنَة وجَفَناتِ، وقَصْعَة وقَصَعات. فإن كانت عين(فَعْلَة) معتلة أو مُدْغَمة، أقرت على سكونها نحو: جَوْزة وجَوْزات، وبَيْضة وبَيْضات، وسَلَّة وسَلاَّت.

فإن كانت(فَعْلة) وصفاً لم تحرك عينها، نحو: صَعْبَة وصَعْبات، وخَذْلَة وخَذْلات[3].

---

(١) المحتسب٢/١٧١، واللمع٢٣٨- ٢٣٩، والخصائص١/٥٩، وينظر: التكملة لأبي علي الفارسي١٥٥- ١٥٧ففيه تفصيل لما جمع بالألف والتاء من الأسماء والصفات التي على فَعْلَة و فَعَلَة وفُعْلَة وفِعْلة وفَعِلَة.

(٢) المحتسب ٢/١٣٢، والكتاب ٣/٦٤٧، وفيه: "وليس شيء من الصفات يمتنع من الجمع بالتاء غير فَعْلاء أَفْعَل، وفَعْلى فَعْلان".

(٣) اللمع ٢٣٧- ٢٣٨.

٣,٣,١–جمع التكسير:

" وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه[١]". ويكون هذا التغيير بزيادة في حروف المفرد، أو بنقص منها، أو يحدث تغير في حركاته، نحو صَدْر وصُدُور، وصحيفة وصُحُف، وأَسَد وأُسْد.

تناول أبو الفتح جمع التكسير في (اللمع)، فأفرد له باباً صغيراً عرَّفه فيه، في سياق تناوله لجمعي التذكير والتأنيث السالميْن، فذكر أن إعرابه جار على آخره، كما يجري على الواحد الصحيح[٢]. ثم تناوله في أواخر (اللمع) مرة أخرى بعد باب (العدد)، فقسمه إلى جمع للقلة، وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة، وجمع للكثرة، وهو ما فوق ذلك[٣]. ثم تناول صِيَغَهُ وصيغ المفردات التي تجمع عليها؛ مفرِّقاً ما بين جمع القلة وجمع الكثرة.

غير أن أبا الفتح عرض له في كتبه الأخرى دون أن يقصده لذاته، بل ساقه استدلالاً على مسائل لغوية مختلفة.

فقد رأى أن صيغ جمع التكسير لا يختلف العلماء فيها، ولكنهم يختلفون في الواحد، كاختلافهم في مفرد(أَشُدّ) من قوله تعالى: ﴿ حتى إذا بلغ أشُدَّه﴾ [يوسف٢٢]، إذ يرى سيبويه أنه جمع (شِدَّة) كنِعْمة وأنْعُم، ويرى أبو عبيدة أنه جمع (أَشَدّ) [٤].

ويرد اختلافهم في آحاد جمع التكسير إلى أنه تُفقد فيه صيغة الواحد، فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك؛ بينما آحاد جموع التصحيح: التذكير والتأنيث،

---

(١) اللمع ٦٨.

(٢) اللمع ٦٨.

(٣) اللمع ٢٣٢ والخصائص ٢٣٥/٣.

(٤) سر الصناعة ٦٠٨– ٦٠٩.

لا خلاف فيها. فاستنتج من ذلك "أنهم بتصحيح هذه الأسماء في الجموع معنيون، ولبقاء ألفاظ آحادها فيها، لإرادة الإيضاح والبيان، مؤثرون، وأنهم بجمع التكسير غير حافلين، ولصحة واحده غير مراعين"[1]. واستدل على ذلك بما حكاه سيبويه من قولهم: ناقة هِجان ونُوق هجان، ودِرع دِلاص وأدْرُعٌ دِلاص. فاستدل بمجيء الواحد والجمع بلفظ واحد على قلة حفلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا في الفرق على دلالة الحال ومتقدم ومتأخر الكلام[2].

ومما يزيد الأمر بلبلة أن هناك جموعاً لا آحاد لها مستعملة، وإنما هي مُرادة متصورة معتقدة نحو ملامح ولیالٍ ومذاكير ومَشابِه، فكأن الواحد مَلْمَحة، ومَشْبَه، وليلاة، ومِذْكَار، أو مِذْكير، أو نحو ذلك[3].

ويرى في جمع التكسير إشكالاً، لا بل يرى فيه ضرباً من التوهين والتبديل يلحق الكلمة، ومعنى هذا الإشكال أن صيغة التكسير الواحدة تجمع عليها آحاد كثيرة، فصيغة (أفعال) قد جمع عليها (فَعَلٌ) نحو(جَمَل وأجمال). و (فِعْل) و(فُعْل)و(فِعِل) و(فُعُل)و (فَعِل) و(فُعَل) و(فِعَل) و(فَعُل)، وذلك نحو (ضِرْس وأضراس)، و(بُرْد وأَبْراد)، و(إبِل وآبال)، و(عُنُق وأعناق)، و(كَبد وأكباد)، و(رُبَع وأربا ع)، و(ضِلَع وأضلا ع)، و(عَضُد وأعضاد). وجمع عليها (فَعْلٌ) وإن لم يكن في كثرة ما قبله، قالوا: (زَنْد وأزناد)، و(فَرْخ وأفراخ). وجمع عليها أيضاً ما لحقته الزيادة من ذوات الثلاثة، وذلك نحو(شاهد وأشهاد)، و(شريف وأشراف).

---

(١) سر الصناعة ٦١١.

(٢) سر الصناعة ٦١٢.

(٣) المحتسب ٥٧/٢.

وصيغة (أَفْعُل) يجمع عليها عدد من صيغ الآحاد نحو (كَعْب وأَكْعُب)، و(زَمَن وأَزْمُن)، و(قُفْل وأَقْفُل)، و(ضِرْس وأَضْرُس)، و(ضِلَع وأَضْلُع)، و (ضَبُع وأَضْبُع)، و(كَبِد وأَكْبُد). وغيرها[1]".

١. ٣. ٣. ١-جمع القلة وجمع الكثرة:

قد مضى أن جمع القلة لما دون العشرة، وجمع الكثرة لما فوقها، وفي العربية أربع صيغ لجمع القلة هي أَفْعُل، وأفعال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة، وما عداها فهو للكثرة[2].

والأصل في كل اسم أن يكون له جمعٌ قليل وكثير، غير أنه قد جاءت أشياء اجتُزِئ فيها بأحد الجمعين[3]. وقد أورد ذلك في باب (في الاستغناء بالشيء عن الشيء)[4]، واستشهد بقول سيبويه: "اعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء، حتى يصير المستغنَى عنه مسقطاً من كلامهم البتة"[5]، فقد استُغْنِي بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو أرْجُل،لم يأتوا فيه بجمع الكثرة، وشُسُوع، لم يأتوا فيه بجمع القلة، وكذلك أيام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة[6].

وقد يجمع جمع القلة نحو أَكْلُب وأكالب، وأَسْقِية وأساقٍ، ذلك أن معنى أَكْلُب أنها دون العشرة، ومعنى أكالب أنها للكثرة التي أول رتبتها فوق العشرة[7].

---

(١) سر الصناعة ٦٠٧- ٦٠٨.

(٢) (الواسطي الضرير، محمد بن مباشر (كان حياً قبل سنة ٤٦٩ هـ))، **شرح اللمع في النحو**، تحقيق د. رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ص٢١٧.

(٣) شرح اللمع في النحو، ص ٢١٧.

(٤) الخصائص ٢٦٧/١.

(٥)الخصائص ٢٦٦/١، وينظر الكتاب ٥٩٩/٣.

(٦) الخصائص ٢٦٧/١.

(٧) الخصائص ٢٣٥/٣- ٢٣٦.

وقد يجمع أيضاً جمع الكثرة نحو بيوت وبيوتات، وحُمر وحُمُرات[1]، وعلله بأنه لا ينكر أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه، وكلاهما مثال للكثرة، فمئة وألف وعشرة آلاف للكثرة أيضاً، فكأنّ بيوتاً مئة، وبيوتات مئة ألف[2]، ولأن جمع القلة قياساً إلى جمع الكثرة كالواحد قياساً إلى الجمع، فكما كسروا الواحد، كذلك كسروا ما قاربه من الجمع[3].

٢,٣,٣١–قياسية جمع التكسير:

على الرغم من كثرة الشذوذ في جمع التكسير، وتشعبه، وتداخل جموعه وصيغه، إلا أن أبا الفتح حاول في كتابه(اللمع) [4] ، أن يلم شعثه، ويضع قواعده ما وسعه ذلك. ويفهم من جملة أقواله فيه أنه يعده قياسياً، حتى إنه أورده في(باب في اللغة المأخوذة قياساً)[5].

ففي الاسم الثلاثي ذكر أن كل اسم كان على صيغة(فَعْل) ولم تكن عينه واواً ولا ياءً فجمعه، في القلة على(أَفْعُل) نحو كَلْب وأَكْلُب. و تجمع(فَعَلة) على(أَفْعُل) أيضاً نحو: رَقَبَة وأرْقُب، وناقة وأَينُق، وفي الكثرة على(فِعال) و(فُعُول)، نحو كِلاب، وكُعُوب. وقد تكسّر(فَعْل) على(فُعْل) نحو سَقْف وسُقْف، وحَشْر وحُشْر، وكَثّ وكُث، و وَرْد و وُرْد[6] .

---

(١) الخصائص ٢٣٦/٣.

(٢) الخصائص ٢٣٧/٣.

(٣) الخصائص ٢٣٨/٣.

(٤) اللمع ٢٣٢–٢٤٠.

(٥) الخصائص ٤٠/٢–٤٣.

(٦) التمام ٢١٧.

فإن كان الاسم ثلاثياً على غير صيغة(فَعْل) يُكَسَّر في القلة على(أَفْعال) نحو قَلَم وأقلام، وكَبد وأكباد، وعَجُز وأعجاز، وضِرْس وأضْراس، وإِبِل وآبال، وبُرْد وأبْراد، وطُنُب وأطناب، ورُبَع وأرباع.

وعلق على ذلك بقوله: "فليت شعري هل قالوا هذا ليُعرف وحده، أو ليعرف ويقاس عليه غيره؛ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسيره على ما كُسِّر عليه نظيره؟ لا بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه. وذلك كأن يحتاج إلى تكسير الرِّجز الذي هو العذاب فكنت قائلاً لا محالة: أرجاز؛ قياساً على أحمال، وإن لم تسمع أرجازاً في هذا المعنى"[1].

ويجمع على(أَفْعال) أيضاً ما كان على صيغة(فَعْل) معتلة العين بالواو أو الياء، نحو سَوْط وأسواط، وبيت وأبيات[2]، وتكسر في الكثرة على (فِعال) و(فُعول).

ويرى أن باب(أَفْعَال) موضوع للتكسير؛ كأقتاب وأرسان. ورأى في وصف الواحد بمثال(أَفْعال) نحو بُرْمة أعشار، وجفنة أكسار، وثوب أكباش، بأنه جعل كل جزء منها عُشْراً وكَسْراً وكَبْشاً، وكل هذا مُتَأَوَّل فيه معنى الجمع[3].

وتكسر(فُعَل)على (فِعْلان)، نحونُغَر ونِغران، وجُرَذ وجِرْذان، وصُرَد وصِرْدان[4].

وكسر(فُعْل) على(فِعْلان، نحو كُوز وكِيزان، وحُوت وحِيتان، وكذلك كسر(فِعْل)عليه، نحو صِنْو وصِنْوان، وخِشْف وخِشْفان. وهذا التماثل في جمع

---

(١) الخصائص ٤١/٢.

(٢) اللمع ٢٣٢.

(٣) الخصائص ٤٨٢/٢.

(٤) اللمع ٢٣٣، والخصائص ١٨٠/٣.

(فُعْل) و(فِعْل) يرده أبو الفتح إلى أن (فِعْلاً) و(فُعْلاً) قد اعتقبا على المعنى الواحد، نحو العِلْو والعُلْو، والسِفْل والسُفْل، والرِجْز والرُجز[1].

وقالوا في تكسير (فَعَلان): (فِعْلان)، نحو كَرَوان وكِرْوان؛ أجروه مُجرى (فَعَل) و(فِعْلان)، نحو شَبَث وشِبْثان[2] على(فَعَل) و(فِعْلان)؛ ذلك أن (فِعْلا)و(فَعَلا) قد اعتقبا على المعنى الواحد، نحو بِدْل وبَدَل، وشِبْه وشَبَه، ومِثْل ومَثَل. فلما كسر (فَعَل) على (فِعْلان) كذلك كسر(فِعْل) تكسيره[3] .

وما كان على (فَعْل) وعينه واو يُجمع على (فِعال) كثوب وثياب، فإذا كانت واو واحده متحركة صحت في هذا المثال من التكسير، نحو طويل وطِوال، فإذا كانت عين الواحد مفتوحة اعتلت في هذا المثال كاعتلال الساكن، نحو جواد وجِياد. وما كانت عينه ياء يُجمع على (فُعُول) كبيت وبيوت[4].

وتُكسر (فِعال) و (فَعال) و(فُعال) و(فَعيل) و (فَعُول) في القلة على (أَفْعِلة)، وفي الكثرة على(فِعْلان) أو (فُعْلان) أو (فُعُل)، نحو حمار وأحمرة، وجواب وأجوبة، وغُراب وأغربة، وجريب وأجربة، وعمود وأعمدة. فأما في الكثرة فنحو غزال وغِزْلان، وكثيب وكُثْبان، وحِمار وحُمُر[5].

وتكسر (فَعِيلة) على (فُعُول)، نحو سفينة وسُفُون[6].

وتُكسر (فَعْلة) مما عينه واو على (فُعَل)، نحو نَوْبة ونُوَب، ودولة ودُوَل. فإذا كانت عين (فَعْلة) ياء كُسرت على (فِعَل)، نحو ضَيعة و ضِيَع، وخَيْمة وخِيَم.

---

(١) الخصائص ١٠٢/٢.

(٢) المحتسب ١٣٥/٢.

(٣) الخصائص ١٠١/٢

(٤) اللمع ٢٣٣، والخصائص ٥٩/١.

(٥) اللمع ٢٣٤.

(٦) التمام ١٧٢.

واستدل أبو الفتح بذلك على ضعف أحرف العلة الثلاثة؛ وتفصيل ذلك أن الواو المفتوح ماقبلها تُعامل معاملة المضموم ماقبلها، والياء المفتوح ما قبلها تُعامل معاملة المكسور ماقبلها، والضمة من الواو، والكسرة من الياء، فكأن هذه الأحرف لا تحتمل إلا الحركات التي من جنسها؛ وذلك أن (فُعَل) الأصل فيها أن تأتي جمعاً لـ(فُعْلة)، فكأن نُوَب جمع لنُوبَة، لاجمع نَوْبة، كما أن (فِعَل) الأصل فيها أن تكون جمعاً لـ(فِعْلة)، فكأن ضِيَع جمع ضِيعَة لا جمع ضَيْعَة.

ثم يعلق على ذلك بأن الواو سبيله أن يأتي تابعاً للضمة، كما أن الياء سبيلها أن تأتي تابعة للكسرة. وإذا كانت الواو والياء لاتحتملان الفتحة المغايرة لهما، وهما أقوى الثلاثة، فاحتمال الأضعف ـوهو الألفـ للحركات أقل، بل هو مستحيل[1].

وتكسير (فَعْلة) مما عينه واو على (فُعَل) كنَوْبة ونُوَب، وتكسيرها على (فِعَل) مما عينه ياء كضيعة وضِيَع جعله أصلاً، وجعل ما عينه صحيحة فرعاً له، ومحمولاً عليه، نحو حِلَق وعُرَص وقُرى[2].

فإن كان الاسم على (فاعِل) كُسر على (فواعل)، أو (فُعْلان)، نحو غارب وغوارب، وكاهل وكواهل، وخالد وخوالد. ونحو راكب ورُكبان، وصاحب وصُحبان.

فإن كان (فاعِل) معتل العين فإنه يكسر تكسير الصحيح على (فَعَلة)، نحو حائك وحَوَكة، وخائن وخَوَنة وخانة، وبائع وباعة، وسائد وسادة، وكافر وكفَرة، وبار وبررة.

وإن كان (فاعِل) معتل اللام كُسِّر على(فُعَلة) مخالفاً الصحيحَ ومعتلَّ العين، نحو قاض وقُضاة، وساعٍ وسُعاة، وغازٍ وغُزاة.

---

(١) الخصائص ٢/٢٩٤.

(٢) الخصائص ٢/٢٩٥.

وعلل هذا الاختلاف في(باب في أضعف المعتلين) بأن اللام معتلةً أضعفُ من العين، وأن العين المعتلة لقوتها بالتقدم على اللام لحقت بالصحيح[1].

وكُسِّر(فاعِل) على(فُعَلاء)نحو شاعِر وشُعَراء، وهذا ما يخالف القياس؛ لأن فُعَلاء إنما هو لباب(فَعِيل) كظريف وظُرَفاء، ومثله في مخالفة القياس تكسير(فَعيل)على(فَعَلَة)، نحو سَرِيّ وسَراة، وباب(فَعَلَة) إنما هو لـ (فاعِل) [2].

وذكر أبو الفتح أن جموع الثلاثي قد تتداخل؛ ورد هذا التداخل لاشتراكها في عدد الحروف. فحسب القاعدة التي ساقها يجمع فَرْخ، وهو(فَعْل) مما ليست عينه واواً أو ياءً، على(أفْعُل) في القلة، وعلى(فِعال) و(فُعُول) في الكثرة، بينما هو يجمع على(أفَعْال)، نحو فَرْخ وأَفْراخ، على غير ما قاسه أبو الفتح. ومثله زَنْد وأَزْناد، وكذلك زَمَن تكسر على أَزْمُن، وكان قياسها أزمان، ومثلها ذِئْب وأَذْؤُب.

وربما اقْتُصِر على جمع القلة، فلم تجمع بعض الأسماء إلا جمع قلة نحو رِجْل وأَرْجُل، وقَلَم وأَقْلام، وبعضها لم يجمع إلا جمع كثرة نحو رَجُل ورِجال، وسَبُع وسِباع.

أما في الاسم الرباعي وما ألحق به فأنه يكسر على(مَفَاعِل) للقليل والكثير، وعلى أي مثال كان مفرده، نحو عَقْرَب وعَقارب، وبُرْثُن وبَراثِن، وزِبْرِج وزَبارِج، ودِرْهَم ودَراهِم، وجُخْدُب وجخادب. ومن الملحق بالرباعي نحو جَوْهَر وجَواهِر، وصَيْرَف وصيارف، وجَدْوَل وجَداوِل.

أما الاسم الخماسي فإنه إن كُسِّر حُذِف آخره، نحو سَفَرْجَل وسفارج، وجَحْمَرِش وجحامر.

فإن كان في الخماسي حرف زائد فإنه يحذف عند تكسيره، سواء أكان أولاً أو ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً أو خامساً. أما إن كان رابعاً: ألفاً أو ياءً أو واواً فإنه لا

---

(١) الخصائص ٢/٤٨٤-٤٨٥.

(٢) الخصائص ٢/٤٨٥.

يحذف بل يقلب ياءً لسكونه وانكسار ما قبله. فمن الطائفة الأولى: مُدَحْرِجٍ يكسر على دحا رج بحذف ميمه لأنها زائدة، وسَمَيْدَع وفَدَوْكَس تكسر على سَمادع وفَد اكِس بحذف الياء والواو؛ لأنهما ليسا رابعين. ومن الطائفة الثانية: مِفْتاح ومَفاتيح، ويَعْقُوب ويَعَاقِيب، تقلب الألف والواو ياءً لسكونهما وانكسار ما قبلهما.

وإن كان فيه حرفان زائدان متساويان حذف أحدهما نحو حَبَنْطى تجمع على حَباطٍ، بحذف النون. وعلى حَبانِط بحذف الألف.

فإن كان أحد الزائدين لمعنى، والآخر لغير معنى، حذف ما كان لغير معنى، وأقر ما كان لمعنى، نحو مُغْتَسِل تكسر على مَغاسِل بحذف التاء؛ لأنها لغير معنى، وإقرار الميم لأنها لمعنى.

أما إن كان في الخماسي حرفان زائدان، إذا حذفت أحدهما لزمك حذف الآخر معه، وإذا حذفت الآخر لم تضطر إلى حذف صاحبه، فإنك تحذف الحرف الذي يبقى صاحبه بعد حذفه، نحو عَيْضَمُوز وعَيْسَجُور، الياء والواو في كل منهما زائدتان، فإن حذفت الواو لزم حذف الياء، وإن حذفت الياء لم يلزم حذف الواو، فيقال: عضاميز وعساجير لا غير.

ويرى أبو الفتح أن العرب لا يكسرون ذوات الخمسة إلا على استكراه[١]، ويرى التكسير على حذف الزائد ضعيفاً في القياس[٢] ؛ لأنه يرى للزائد حرمة وتمكناً في أنفسهم، وقد عقد للحرف الزائد باباً في الخصائص سماه(باب في غلبة الزائد للأصلي) [٣] ذكر فيه أن الزائد قد يغلب الأصلي؛ فيكون الأصلي عرضةً للحذف، والزائد يُستبقى ولا سيما إذا كان زائداً لمعنى.

---

(١) المنصف ١٤٩/١، وينظر الخصائص١١٣/٣.

(٢) الخصائص ٤٧٩/٢.

(٣) الخصائص٢/ ٤٧٧-٤٨٠.

ويرى أن تكسير الصفة ليس بقوي في القياس، وإن كان قد ورد تكسيرها لأنها من الأسماء[1]، لا بل إنها قد تكسر تكسير الاسم، واستشهد بقول أبي صخر الهذلي:

وإذ لم يَصِحْ بالبَيْنِ بيني وبينها أَساحِمُ منها مستقلٌ وواقعُ [2]

يريد: غرباناً سُحْماً، أي سُوداً، ولكنه جمعه على أساحِم كأنه اسم، وكأنه استعمله أيضاً كما قالوا: الأحامرة جمح أحمر، وكما قالوا: الأساود والأداهم والأجارع[3]. ومن تكسير الصفة تكسير(فَعيل) على(فَعْلَى) ثم تكسير(فَعْلَى) على(فَعَالَى)، نحو قتيل وقَتْلَى وقَتَالى، واستدل على هذا بما رواه عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب في أماليه من قول منظور بن مرثد:

فظَلَّ لحماً تَرِبَ الأوصالِ مثلَ القَتالَى في الهشيم البالي[4]

ووجد تشابهاً ما بين الصفة وجمع التكسير؛ فلما كان هناك مضارعة بين جمع التكسير والفعل، والصفة أشد ملابسة للفعل لفظاً ومعنى وعملاً، كان هذا التقارب ما بينها وبين جمع التكسير[5].

---

(١) ينظر الجمع من كتاب اللمع ص ٢٣٢-٢٤٠.

(٢) أبو صخر الهذلي (نحو ٨٠هـ): عبد الله بن سلمة السهمي: شاعر من الفصحاء. كان متعصباً لبني مروان، وله مدائح في عبد الملك وأخيه عبد العزيز. حبسه ابن الزبير ثم أطلقه. (الأغاني٥/١٨٥، وخزانة الأدب ١/٥٥٥، والأعلام ٤/٩٠).

(٣) التمام ١٩٠.

(٤) المحتسب ١/٢٠١، وينظر: اللسان(قتل). ومنظور بن مَرْثَد بن فروة الفقعسي، وقيل: هو منظور بن فروة بن مرثد، أبو مسعر، وهو منظور بن حبة، وحبة أمه. وهو شاعر إسلامي. (معجم الشعراء ٢٨١، وخزانة الأدب ٣/٣٤٣، و٤/٤٤٤، و٥٨٤).

(٥) المحتسب ١/٣١١.

وتعرض لمسألة من مسائل التكسير والتصغير يرى أنها" موضع من العربية لطيف، ومغفول عنه، وغير مأبوه له. وفيه من لطف المأخذ وحسن الصنعة ما أذكره لك لتعجب منه؛ وتأنَق له"(١).

وعقد لذلك باباً هو(باب في فك الصِّيَغ)، ذكر فيه" أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاَ، إما ضرورة أو إيثاراً، فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها، ولا تعافه وتمجّه لخروجه عنها، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائداً. فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالاً تقبله مُثُلُهم أقروه عليه. وإن نافرها وخالف ما عليها أوضاعُ كلمتها نُقِض عن تلك الصورة، وأصير إلى احتذاء رسومها"(٢).

وساق على هذا الباب أمثلة، منها كلمات تؤول بعد حذف حرف منها إلى صيغة ليست في كلام العرب، فتنقل إلى صيغهم، ومنها كلمات تَؤُول بعد الحذف إلى صيغة من صيغهم فلا يعرض لها بتغيير.

فمن أمثلة الطائفة الأولى تكسير مُنْطَلَق على مَطالِق، إذ تحذف نونه، فتبقى بعد الحذف مُطَلِق، على مُفَعِل، وهذا وزن ليس في كلامهم؛ فلا بد من نقله إلى أمثلتهم، فيُنقل في التقدير إلى أقرب المُثُلِ منه، وهو مُطْلِق؛ لأنه أقرب إلى مُطَلِق من غيره، فيكسر على مطالق، مثل مُكْرِم ومَكارِم(٣) .

ومن أمثلة الطائفة الثانية تكسير مُسْتَخْرِج، إذ تُحذف منه السين والتاء، فيبقى مُخْرِج، على مُفْعِل، وهو من صيغهم؛ فلا ينقل إلى صيغة أخرى، ويكسر على مَخارج (٤).

---

(١) الخصائص ١١١/٣.

(٢) الخصائص ١١٢/٣.

(٣) الخصائص ١١٢/٣.

(٤) الخصائص ١١٤/٣.

٣,٣,٣,١–مضارعة جمع التكسير للفعل:

يرى أبو الفتح في جمع التكسير مضارعة للفعل؛ إذ وجد في التكسير ضرباً من التصرف، وأصل التصرف للفعل[١]. كما أن كليهما فرع لأصل[٢]، فالتكسير فرع على المفرد، والفعل فرع على مصدره. واستدل على ذلك بأن ضرباً من الجمع أَشْبَهَ الفعل فمُنع من الصرف، وهو باب مفاعِل ومفاعيل [٣].

وفي (باب في نقض العادة) [٤] ذكر أن من مضارعة جمع التكسير للفعل مجيء ألفاظ منه على حذف الزيادة التي كانت في الواحد، ومثل له بجمع كَرَوان على كِرْوان، إذ حذف الألف والنون من المفرد حتى صار إلى كَرَو على صيغة فَعَل وجُمع على فِعْلان، فجرى مجرى خَرَب وخِزْبان، وبَرَق وبِرْقان، واستشهد بقول ذي الرمة:

مِنْ آل موسى ترى الناسَ حولَه   كأنهم الكِرْوانُ أبصرْنَ بازيا

وأورد مثالاً آخر على جمع التكسير بعد حذف زائد من مفرده، وهو تكسير فَعَال على أَفْعال، حتى كأنه إنما كُسِّر فَعَل، وذلك نحو جَوَاد وأَجْواد، فكأن أجواداً جمع جَوَد على صيغة فَعَل، كقَلَم وأَقْلام [٥] .

واستدل بالأمثلة السابقة أيضاً على أن فتحة العين قد تجري في بعض الأحوال مجرى حرف اللين، ومثل لها بجمع نَدَى على أَنْدِيَة، إذ أجروا نَدَى، وهي فَعَل، مجرى فَعَال، كغَدَاء وأَغْدية. وكما أجروا فتحة العين مجرى الألف الزائدة

---

(١) المنصف ٣٣/١، والمحتسب ٣١١/١.

(٢) الخصائص ٢٢١/٢.

(٣) المحتسب ٣١١/١.

(٤) الخصائص ٢١٤/٢.

(٥) الخصائص ٢٢١/٢–٢٢٢.

بعدها، كذلك أجروا "الألف الزائدة بعدها مجرى الفتحة، نحو جَوَاد وأَجْواد، فتكسيرهم فَعَالاً على أَفْعال كتكسيرهم فَعَلاً على أفْعِلة، ثم مثل لقيام الحركة مقام حرف اللين الذي من جنسها بتكسير فَعيل على أَفْعال، نحو يتيم وأيتام، وشريف وأشراف، حتى كأنه إنما كُسر فَعِل لا فعيل، كنَمِر وأنمار، وكَبد وأَكْباد، وفَخِذ وأَفْخاذ [1].

وهذا بعض ما يستدل به على أن الحركات أبعاض حروف المد من جهة، وأن حروف المد لا تعدو أن تكون حركات طويلة، حتى إن بعضها يقوم مقام بعضها الآخر.

ووجد في مضارعة جمع التكسير للفعل عوضاً من حرمان ذوات الخمسة من الفعل؛ فليس هناك فعل خماسي حروفه كلها أصول؛ ففي تكسير سَفَرْجَل يقال: سَفارِج بحذف آخره، والحذف ضرب من التصرف، وهذا التصرف هو ما يقربه من الفعل، فجرى هذا مجرى سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجةً فهو مُسَفْرِج، وإن كان هذا لا يقال فإنه لو اشتُق منه لكانت هذه طريقته [2].

واستشهد على تعويض ذوات الخمسة عن الفعلية بالتكسير بقول أبي علي الفارسي، المستمد من رأي سيبويه، قال أبو الفتح: "وسألت أبا علي فقلت له: هَلاّ حقّروا سَفَرْجَلاً وكسروه ولم يحذفوا من آخره شيئاً؟ فقال: لم يجز ذلك؛ لأن التحقير والتكسير ضرب من التصرف، وأصل التصرف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحق، فلما لم يكن لهم فعل خماسي لم يكسر نحو سفرجل، ولا حُقِّر إلا بحذف حرف

---

(١) الخصائص ٥٣/٣.

(٢) المنصف ٣٣/١.

ليصير إلى باب دَحْرَجَ فيمكن فيه التصريف، فهذا قول حسن سديد، وهو تلخيص قول سيبويه"[١].

٤,٣,٣,١–التكسير والتصغير:

يحمل التكسير على التصغير في كثير من أحكامه، كما يُحمل التصغير على التكسير أيضاً، لأنهما يعرضان للواحد [٢]، وأنهما من واد واحد [٣]؛ ولأسباب أخرى ستفصل عند الحديث عن التصغير.

وتعرض للشبه ما بين التصغير والتكسير في(باب في قوة اللفظ لقوة المعنى) [٤]، فذكر أن الزيادة في اللفظ تقتضي الزيادة في المعنى، ورأى أن كل انحراف باللفظ عن سمته، وأي تغيير فيه، إنما يدل على حادث متجدد له، فالتصغير والتكسير يعرضان للواحد، فيحدثان فيه تغييراً، إلا أن التغيير الذي يحدثه التكسير أقوى من ذلك الذي يحدثه التصغير؛ لأنه جعل الواحد جمعاً؛ فأخرجه عن عدده، بينما أبقاه التصغير على إفراده؛ ولذلك لم يعتد التصغير سبباً مانعاً من الصرف، كما اعتد التكسير مانعاً منه [٥].

واستدل بألف التكسير وياء التصغير على شدة اتصال الحروف بما ضمت إليه؛ وذلك لأنها قد صيغت في نفس الكلمة ووسطها، وجرت مجرى ما هو جزء من أصل تصريفها، نحو دراهم، ودريهم، ودنانير، ودنينير. كما استدل بتوسط ألف التكسير وياء التصغير على ضعف الحروف وقوة حاجتها إلى ما تتصل به [٦].

---

(١) المنصف ٣٣/١.

(٢) الخصائص ٢٦٨/٣.

(٣) سر الصناعة ٥٨٢.

(٤) الخصائص ٢٦٤/٣-٢٦٩.

(٥) الخصائص ٢٦٨/٣.

(٦) سر الصناعة ٦٨٥.

ورأى في ذلك التوسط تحصيناً لحروف المعاني، إذ حشَوا بها، وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف، المعرَّضةِ للحذف والإجحاف؛ فجرت في ذلك مجرى عين الفعل المحصنة في غالب الأمر، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف [1].

٥,٣,٣,١-أحكام متفرقة:

-**الجمع يحدث للواحد تأنيثاً:** نحو: هذا جَمَلٌ، وهذه جمال، وهذا رجل، وهذه رجال قد أقبلتْ. وكذلك صَبِيّ وصِبْيَة. فالواحد مذكر، وجمعه مؤنث، ثم تدرج فرأى في تكسير المؤنث تأنيثاً للمؤنث، نحو ظُلْمة وظُلَم، وسِدْرَة وسِدَر، وقَصْعَة وقِصاع، فاستحال تأنيث المؤنث إلى تذكير، كما يستحيل نفي النفي إلى إثبات، وهذا ما عقد له أبو الفتح بابا في الخصائص سماه(باب في التراجع عند التناهي) [2]. فالإيغال في التأنيث يوصل إلى لفظ التذكير.

ثم استطرد فافترض أنه لو دعا داع إلى تأنيث نحو قائمة ومسلمة لكان طريقه أن يعاد به إلى التذكير فيقال قائم ومسلم. ثم رد على افتراض آخر وهو أنه لو أريد تذكير المذكر لعاد إلى التأنيث، ورأى أنه افتراض فاسد؛ لأن المذكر هو الأصل، والتراجع لا يكون عن الأصول، بينما التأنيث فرع، والتراجع عن الفروع مسوَّغ ومقبول [3].

_**تأنيث جماعة الرجال وتذكير جماعة النساء:** وهذا جائز، فيمكن أن يقال: حضرت الرجال، وحضر الرجال، وحضرت النساء، وحضر النساء. ومنه

---

(١) الخصائص ١/٢٢٥.

(٢) الخصائص ٣/٢٤١-٢٤٥.

(٣) الخصائص ٣/٢٤١-٢٤٥.

تأنيث الأعداد من ثلاثة إلى تسعة، فيقال: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة، فعكسوا الأمر [1].

–احتمال القلب لِظاهر الحكم: عقد لهذه المسألة باباً في الخصائص [2]، ومثَّل له بجمع التكسير، وحملها على السعة، واللجوء إليها عند الضرورة، فمن ذلك: أَسْطُر، فهذا وجهه أن يكون جمع سَطْر، ككَلْب وأَكْلُب، وقد يجوز أن يكون جمع سَطَر، فيكون حينئذ كزَمَن وأَزْمُن. ومثله أسطار، فهذا وجهه أن يكون جمع سَطَر، كجَبل وأجبال، وقد يجوز أن يكون جمع سَطْر كفَرْخ وأفْراخ [3]. واستنتج من هذه المسألة أن " عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، ينبغي أن يكون جميع ذلك مجَوَّزاً فيه. ولا يمنعك قوة القويّ من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإن العرب تفعل ذلك؛ تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف؛ لتصح به طريقك، ويرحُب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره" [4].

– **الاستغناء بجمع عن جمع**: فقد ذكر أن كلمة"اليسار" لم تجمع لأنهم استغنوا عن تكسيرها بتكسير" شِمال"، واستدل بقول سيبويه: " وقد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة" [5].

– **التكسير حملاً على المعنى**: استدل بجمع فَرْخ على أَفْراخ على جواز الحمل على المعنى في التكسير؛ وذلك أن الفَرْخ إنما هو وَلَد في المعنى؛ فصار كأنه فَعَل. فجمعه على أفْعال. ومنه نَمِر ونُمْر لمآ كان في معنى أَنْمَر كُسِّر تكسيره [6].

---

(١) الخصائص ٣/٢٤٣.

(٢) الخصائص ٣/٥٩.

(٣) الخصائص ٣/٥٩.

(٤) الخصائص ٣/٦٠.

(٥) التمام ١٢٢.

(٦) الخاطريات ٧٩-٨٠.

– **اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين:** عقد لهذه المسألة باباً في الخصائص سماه بهذا الاسم (١)، ومثل له بجمع التكسير، ففُلْك تجمع على فُلك مستدلاً بقوله تعالى: ﴿في الفُلْك المشحون﴾ [يس٤١] على أنه مفرد، وبقوله: ﴿حتى إذا كنتم في الفُلْك وجَرَيْنَ بهم﴾ [يونس٢٢] على أنه جمع. فلفظ الجمع والمفرد متفقان، غير أنهما مختلفان معنىً؛ فالفلك في المفرد بمنزلة القُفْل والخُرْج، وفي الجمع بمنزلة الحُمْر والصُّفْر، فضمة الفاء في المفرد غيرها في الجمع، وسكون العين في المفرد غير سكونها في الجمع.

وعلل ذلك بأن"فُعْلا" تُعاقِب"فَعَلاً" على المعنى الواحد، نحو الشُّغْل والشَّغَل والبُخْل والبَخَل، والعُرْب والعَرَب. و"فَعَلٌ" مما يكسر على"فُعْل" كأَسَد وأُسْد، و وَثَن و وُثْن. فلما كسّروا" فَعَلاً" على"فُعْل"، وكانت"فُعْل" و"فَعَل" أختين معتقبتين على المعنى الواحد جاز أن يكسر" فُعْل" على"فُعْل". واستند إلى قول سيبويه بأن الفُلْك تكسَّر على الفُلْك (٢).

ومن اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في التقدير تكسير"فِعال" على"فِعال"، كقولهم: ناقة هِجان، ونُوق هِجان، ودِرع دِلاص، وأَدْرُعٌ دِلاص، وجِدار مفرداً وجمعاً.

وعلل اتفاق اللفظين في المفرد والجمع واختلافهما في المعنى بأن"فِعالاً" أخت "فَعيل فكل منهما ثلاثي وقبل لامه حرف لين، فكما كُسِّر"فعيل" على"فِعال" كشريف وشِراف، وكريم وكِرام، جاز أيضاً تكسير"فِعال" على"فِعال". وألف جِدار في الواحد ليست ألفَ جِدار في الجمع، وكسرة الجيم فيه غير كسرته

(١) الخصائص ٢/٩٣-١٠٣.

(٢) الخصائص ٢/١٠٠-١٠١ و ١١٢ و٣/٦٤ والمحتسب١ /٣٥٢.

فيه، وفتحة الدال فيه غير فتحته فيه، كما أن كسرة الشين في شِراف غير فتحتها في شريف [1].

ومثل ألف(جدار) الألف في عُذافِر وجُوالِق وقُناقِن وهُداهِد، إذ تجمع على: عَذافِر وجَوالِق وقَناقِن وهَداهِد. فألفاتها في المفرد للبناء، وفي الجمع ألف تكسير، كألف دَراهم ومنابر، وتلك الألف في المفرد تحذف في الجمع كما تحذف نون جحنفل في جحافل، و واو فَدَوْكَس في فَداكِس [2].

– **ترافع الأحكام**: ذكر أبو الفتح أن(باب في ترافع الأحكام) [3]مما تفرد فيه، وأنه لم يَرَ لأحد من أصحابه فيه رسماً، ولا نقلوا إليه فيه ذكرًا [4]. وأورد كلاماً لسيبويه بأن ماكان على(فَعَلة) كسروه على(أَفْعُل)؛ نحو أَكَمَة وآكُم، ولذلك حمل سيبويه أَمَة على أنها(فَعَلَة) لقولهم في تكسيرها: آم [5]. وذكر أن سيبويه أرسل كلامه ولم يعلله. وعلله أبو الفتح بترافع الأحكام، فرأى أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء، نحو قولهم: رَمِث رمَثاً، وحَبِطَ حَبَطاً، وحَبِجَ حَبَجا [6]. فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين؛. فقالوا: حَقِل حَقْلَة، ومَغَل مَغْلَة [7]. فعاقبت حركة العين تاء التأنيث، كما في جَفْنَة وجَفَنات، وقَصْعَة وقَصَعات، لما حذفوا التاء حركوا العين.

---

(١) المحتسب ٢/٣١٦-٣١٧ والخصائص ٢/٩٤-٩٥.

(٢) الخصائص ٢/٩٥.

(٣) الخصائص ٢/١٠٨ و١١٣.

(٤) الخصائص ٢/١٠٨ و١١٣.

(٥) الكتاب ٣/٥٩٩.

(٦) هذه أدواء تصيب البعير في بطنه نتيجة الأكل.

(٧) من أدواء الإبل.

فلما تعاقبت التاء وحركة العين جريا لذلك مجرى الضدين المتعاقبين. فلما اجتمعا في فَعَلَة، ترافعا أحكامهما، فأسقطت التاءُ حكم الحركة، و أسقطت الحركة حكم التاء. فآل الأمر بالمثال إلى أنه صار كأنه فَعْل، وفَعْل باب تكسيره أَفْعُل، ولذلك قالوا: أَكَمة وآكُم، ككَلْب وأَكْلُب وكَعْب وأَكْعُب. فأكمة جمعت على آكم، على صيغة أَفْعُل، وأفْعُل إنما هو جمع فَعْل، فكأن أَكَمَة آلت إلى أَكْم، عندما سقطت حركة العين وحذفت التاء.

– **تلاقي اللغة**: عقد أبو الفتح لهذا العنوان باباً في الخصائص[١]، ذكر فيه أنه لم يسمع فيه لأحد من العلماء شيئاً إلا لأبي علي الفارسي، ومثل له بأمثلة، منها أن طَلْقَة تجمع على طَوالق، فيقال: ليلة طَلْقَة، وليالٍ طَوالِق، وليس طوالق تكسيرَ طَلْقة؛لأن فَعْلَة لا تكسرَّ على فواعل، وإنما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طَلْقة. وهذا اتفاق وقع بينهما[٢].

– **ملاطفة الصنعة**: ويراد بها التفصيل في العلة، وعد هذا التفصيل تلطفاً، وتركَه تعسفاً، ومثل له بجمع جَرْو و دَلْو على أَجْرٍ وأَدْلٍ؛ إذ يقال، إن أصله أَجْرُوٌ، وأدْلُوٌ، فقلبوا الواو ياءً. ويرى أنه قول صحيح غير أن فيه إجمالاً وتعسفاً، والتلطف فيه أن يقال: أبدلت ضمة العين كسرة، فصار تقديره: أَجْرِوٌ وأدْلِوٌ. فلما انكسر ما قبل الواو–وهي لام–قلبت ياء، فصارت أَجْرِيٌ وأَدْلِيٌ، غيروا حركة العين تغييراً عَبْطاً، فلما صارت كسرة تطرقوا إلى قلب الواو ياءً تطرقاً صناعياً. "ولو بدأتَ فقلبت الواو ياءً بغير آلة القلب من الكسرة قبلها لكنت قد استكرهت الحرف على نفسه تهالكاً وتعجرفاً، لا رفقاً وتلطفاً. ولماّ فعلت ذلك في الضمة كان أسهل منه في

---

(١) الخصائص ٣٢١/١.

(٢) الخصائص ٣٢١/١ .

الواو والحرف؛ لأن ابتذالك الضعيف أقرب مأخذا من انحنائك على القويّ، فاعرف ذلك أصلاً في هذا الباب" [١].

– **اتفاق المصاير على اختلاف المصادر**: مثّل لهذا الباب بجمع تَعْزِية وتَعْزُوَة على تَعازٍ، وبمجيء مصدر تعازَيْنا على تَعازٍ أيضاً.

أما تعازٍ–جمع تعزية–فأصل عينه الكسر كتَتافل وتَناضِب. ولكنْ تعازٍ– مصدر تَعازَيْنا–على صيغة تَفاعُل، كتضارُب وتَحاسُد، وأصلها: تَعازُوٌ، ثم تعازِيٌ، ثم تَعازٍ. وذكر أن ما يخرج إلى لفظ واحد عن أصلين مختلفين كثير [٢].

– **التكسير يبعد عن البناء**: نظر أبو الفتح إلى التكسير على أنه ضرب من التصريف والتصرُّف، ومثل لذلك بكلمة"أَوان"، فذكر بأنها مُعْرَبة، وتكسر على"آوِنة". وتكسيرهم إياه يبعده عن البناء؛ لأنه أخذ به في شِق التصريف والتصرف [٣].

– **التعاقب بين الألف والنون، وتاء التأنيث**: فالألف والنون تحذفان عند الجمع، كما تحذف التاء، ويُستخلص الواحد من الجمع بزيادة التاء كما يستخلص بزيادة الألف والنون، نحو تَمْر وتَمْرة، وبَطّ وبَطَّة، وإِنْس وإنسان، وظَرِب وظَرِبان.

وتكسر الكلمة على حذف الألف والنون، كما تكسر على حذف التاء، ومَثَّل لذلك بـ"كَرَوان"و"كِرْوان"، و"شَقَذان" [٤] و"شِقْذان"، فكِرْوان، وشِقْذان جمع لـ كَرَو وشَقَذ، بحذف الألف والنون كَبَرَق [٥]وبِرْقان، وخَرَب [٦]وخِرْبان. أما التكسير

---

(١) الخصائص ٢/٤٧٠.

(٢) الخصائص ٢/١٠٧.

(٣) الخصائص ٢/٣٧٧–٣٧٨.

(٤) الشَّقذان: الحرباء.

(٥) البرق: الحَمَل وهو من أولاد الضأن.

(٦) الخَرَب: ذكر الحبارى.

على حذف التاء فمثل له بـ"نِعْمَة" و"أَنْعُم" و"شِدَّة" و"أَشُد"، كذِئْب وأَذْؤُب، وضِرْس وأَضْرُس. فقولهم: "أَشُدّ" كأنه جمع لـ"شَدّ"، و"أَنْعُم"كأنه جمع لـ"نِعْم" على حذف التاء في كل منهما. فاستخلص من هذا بأن الألف والنون في آخر الكلمة كتاء التأنيث، يتعاقبان ويجري كل منهما مجرى الآخر[1].

٦,٣,٣,١–مفردات مُخْتَلَف في تكسيرها:

(**رسول**): تجمع على رُسُل، ولكنْ ورد جمعها على أَرْسُل، أوردها أبو الفتح في"باب الحمل على المعنى" [2]، و"أَرْسُل" على أَفْعُل، وهي من تكسير المؤنث نحو عَناق وأَعْنُق، وأتان وآتُن، وعُقاب، وأَعْقُب. وعلل جمع رسول على أرسل من قول الشاعر [3]:

لو كان في قلبي كقَدْر قُلامةٍ حُبًّا لغيرك قد أتاها أَرْسُلي

بأن المراد هنا إنما هو المرأة؛ لأنها في غالب الأمر ممن يُستخدم في هذا الباب[4].

(**كَمْء**): روى أبو الفتح عن أبي زيد قال: قال مُنتجع: كمء واحدة، وكَمْأَة للجميع. وقال أبو خَيْرة: كَمْأَة واحدة، وكَمْء للجميع؛ مثل تمرة و تَمْر. ووافق رؤبة على قول منتجع. قال أبو زيد: قد يقال: كَمْأة، وكمْء، كما قال أبو خيرة [5].

---

(١) الخصائص ٣/٢٠٨–٢٠٩.

(٢) الخصائص ٢/٤١١.

(٣) نسبه ابن بري إلى الهذلي، ولأبي كبير الهذلي قصيدة فيها البيت الآتي:

وجليلة الأنساب ليس كمثلها ممن تمنع قد أتتها أرسلي

ويبدو أن ما هنا رواية في البيت. وانظر اللسان(رسل)، وديوان الهذليين ٢/٩٩(من حاشية محقق الخصائص ٢/٤١٦).

(٤) الخصائص ٢/٤١٦–٤١٧.

(٥) الخصائص ٣/٣٠٥. وأبو خيرة هو نهشل بن زيد، وهو أعرابي فصيح ورد ذكره في كتب أبي الفتح بن جني. ينظر: الخصائص١/٣٨٤، و٢/١٣، و٣/٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٨.

(جَوازٍ): من قول الحطيئة:

مَنْ يَفْعَلِ الخيرَ لا يَعْدَم جَوازِيَه

فيمكن أن يكون(جَوازيه)جمع جازٍ، أي لا يعدم شاكرا عليه، ويجوز أن يكون جمع جزاء، أي لا يعدم جزاء عليه. وعلل جمع جزاء على جوازٍ بمشابهة المصدر اسمَ الفاعل، فكما جُمع سَيْل على سوائل، كذلك يجوز أن يكون(جوازيه)جمع جزاء [1].

(إتاوة): جُمعت على أتاوٍ في قول النابغة الجعدي:

مَوالِيَ حِلْفٍ لامَوالي قَرابةٍ ولكنْ قطيناً يُحْلَبُونَ الأَتاوِيا

وكان القياس أن يقول: أَتاوَى [2].

(أبابيل): ذكر أن بعضهم ذهب إلى أنها جمع(إبالة)، وذهب آخرون إلى أن واحدها إبّيل، وأجاز آخرون إِبَّوْل، وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع لا واحد له بمنزلة"عَبَاديد" و"شعاليل" [3].

(أساطير): قال قوم: واحدها أسطورة، وقال آخرون: إسطارة، وقال غيرهم: أساطير جمع أسطار، وأسطار جمع سَطْر، وقال أبو عبيدة: جُمِع سَطْر على أَسْطُر، ثم جمعت أسْطُر على أساطير. وقال أبو الحسن الأخفش: لا واحد لها [4].

---

(١) الخصائص ٢/٤٨٩-٤٩٠.

(٢) الخصائص ١/٢٠٩. والنابغة الجعدي(نحو ٥٠هـ): قيس بن عبد الله بن عُدَس الجعدي العامري. في اسمه اختلاف، أبو ليلى، صحابي، شاعر من المعمرين، وكان ممن هجر الأوثان ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام. وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم. شهد صفين مع علي. مات بأصبهان. (طبقات فحول الشعراء١٠٣، والإصابة ٥٣٧/٣، والأعلام ٢٠٧/٥).

(٣) العباديد: الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم، وكذلك الشعاليل (حاشية محقق سر الصناعة ٦٠٩).

(٤) سر الصناعة ٦١٠، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٧٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١٨٩/١.

٢–التعيين: التعريف والتنكير

١. ٢–مفهوم التعريف والتنكير:

ليس من السهل على الباحث ضبط ظاهرتي التنكير والتعريف ووضع تحديد دقيق لهما [١]. ولكن التعريف الأكثر تداولا في كتب النحاة أن التعريف هو الدلالة على المعَيَّن من أفراد جنسه [٢]. وله علامة تلحق الاسم النكرة، فتعرِّفه، والعلامة الصرفية للتعريف هي (ال) التي تتصل بأول الاسم. و"تتميز بطابعها الإلصاقي" [٣].

والمعرفة هي "ما خَصَّ الواحدَ من جنسه ولم يَشِعْ في أمته، فإذا شورك في اسمه فقد خرج عن أن يكون علماً معروفاً، وصار مشتركاً فيه شائعاً" [٤]، نحو رَجُلٍ وغلامٍ.

والنكرة ما كانت عكس ذلك، أي أنها ما كانت شائعة في جنسها، لا تخص واحداً بعينه [٥]، وإنما تشمل الجنسَ كله. فكلمة "شجرة" مثلاً تُطلق على كل شجرة، لا تخص واحدة منها بشيء. ورأى أبو الفتح أن بعض النكرات أعم من بعض، فأعم الأسماء وأبهمُها: (شيء)، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً،

---

(١) العماري، (عبد العزيز)، **أدوات الوصف والتفسير اللسانية**، مطبعة آنفو–برانت، ط١(٢٠٠٤م)، ص ١٧٠، وفيه يحدد التعريف والتنكير على النحو التالي: "يعتبر الاسم نكرة إذا كان مرجعه مجهولا غير محدد داخل مراجع مماثلة له، ويعتبر الاسم معرفة إذا كان مرجعه معروفا محددا داخل مراجع مماثلة له". (ص١٧٢).

(٢) الأفغاني، (سعيد)، **الموجز في قواعد اللغة العربية**، دار الفكر، دمشق، ط٣(١٤٠١هـ–١٩٨١م)، ص١٠١.

(٣) العماري، أدوات الوصف والتفسير ص ١٧٣.

. (٤)سر الصناعة ٤٥٠، واللمع ١٥٩.

. (٥)اللمع ١٥٨.

قال الله سبحانه: ﴿إن زلزلةَ الساعةِ شيءٌ عظيم﴾[الحج: ١]، فسماها شيئاً وإن كانت معدومة، ولما تقم بعد. فموجود-إذن- أخص من شيء؛ لأنك تقول: كل موجود شيء، ولا تقول: كل شيء موجود [١].

ويرى أيضًا أن التعريف معنى طارئ على التنكير؛ ولذلك احتاج إلى زيادةِ لفظٍ به كلام التعريف في الغلام والجارية ونحوهما [٢]. كما نظر إلى التنكير عل أنه الأصل، وأنه أسبق رتبة من التعريف [٣].

والصرفيون والنحاة ينظرون إلى النكرة على أنها الأصل، والمعرفة فرع عليها. كما ينظرون إلى التنوين على أنه علامة التنكير.

والمعروف في كتب النحو والصرف أن المعارف سبعة هي: الضمير، واسم العلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمعرف بـ"اَلْ"، والمضاف إلى معرفة، والمعرف بالنداء. وذكر في(اللمع) [٤] أن المعارف خمسة: الأسماء المضْمَرَة، والأسماء الأعلام، وأسماء الإشارة، وما تعرَّف باللام، وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف، ولم يذكر الأسماء الموصولة، ولا المعّرف بالنداء. وهو بذلك يتابع سيبويه، إذ يرى أن المعارف خمسة أيضاً [٥].

. (١) اللمع ١٥٨.

(٢) الخصائص ٣/ ٨٠.

(٣) الخصائص ٣/ ٦٥، وفي الكتاب٣/ ٢٤١" أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف... فالأول هو أشد تمكناً عندهم". وفي الكتاب١/ ٢٢: " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به. فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة".

(٤)اللمع ١٥٩.

(٥)الكتاب ٢/ ٥.

هذا الفصل سيتناول النكرة وعلاماتها التنوين، والمعرفة وعلامتها"ال" التعريف، واسم العلم؛ ذلك أن الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة مُعَرَّفة بالوضع، دون أن تلحقها أية علامة للتعريف. كما أن التعريف بالإضافة والنداء أقرب إلى النحو منه إلى الصرف.

أما أسماء الأعلام فإن لها خصوصية، إذ تلحقها علامة التعريف حيناً، وعلامة التنكير حيناً آخر. وسأتناول ما يصيبها من تغيير في بنيتها دون التعرض لما في بعضها من تعريف بالنقل، أو بالوضع كما أن للأسماء الأعجمية خصوصية أخرى، تدعو إلى دراستها في هذا الفصل؛ لأن العرب في استعمال الاسم الأعجمي تتصرف فيه تصرفاً يسميه ابن جني تخليطاً؛ ذلك لأنه ليس من لغتها.

ونظر إلى التنكير على أنه ضرب من التصغير والاحتقار، وإلى التعريف على أنه ضرب من التشريف، واستدل بقول الشاعر:

مِنْ حديثٍ نَمَى إليَّ فما أَطْـ ... عَمُ غَمْضاً ولا أَلَذُّ شرابي

فرأى في تنكير الغمض احتقاراً له إذ كان لا يعرفه، وعرّف الشراب إذ كان لابد أن يشرب وإن قَل [1].

ولما كان التنكير هو الأصلَ، كان تناولُ علامته–وهي التنوين–أولاً أَوْجَبَ، ثم تعقبه علامةُ التعريف، لما كان التعريف فرعاً على التنكير.

---

(1)المحتسب ١/١٦٨–١٦٩. وفي حاشيته أن الشاعر هو علفاء بن الحارث، والصواب أنه غلفاء بالغين المعجمة. والغلفاء هو معدي كرب بن الحارث بن عمرو المقصور بن حجر آكل المرار، الملك الكندي. وغلفاء عم امرئ القيس بن حجر الشاعر. ويقال: إنه لقب بالغلفاء لأنه أول من غلف بالمسك. (معجم الشعراء للمرزباني٤٣٣، ١٣، والأغاني١/٦٣، والنقائض٤٥٦).

٢. ٢–علامة التنكير(التنوين):

التنوين نون، تلحق آخر الاسم علامةً للصرف [١]، والخفة والتمكن، وفصلاً بين المتحركات في الإدراج [٢]، نحو هذا رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجلٍ. كما أنه علامة للتنكير، فلا تجد اسماً منوناً إلا نكرة [٣]، ولكن لا يعني هذا أن الأعلام لا تنون مع أنها من المعارف، فقد نونت بعض الأعلام كزيدٍ وبكرٍ؛" لأنها ضارعت بألفاظها النكرات؛ إذ كان تعرُّفها معنوياً لا لفظياً؛ لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة" [٤].

والتنوين حرف يتحمل الحركة كسائر الحروف، ويكون ساكناً ومتحركاً[٥]. والسكون غالب عليه، إلا أنه يحرك في موضعين: الأول التقاء الساكنين، والثاني أن تلقى عليه حركة الهمزة المحذوفة للتخفيف، نحو هذا زيدُنَ بُوكَ، ورأيت زيدَنَ باك، ومررت بزيدِنَ بيك [٦]. ويتبع الحركات اللاحقة بعد تمام الحرف نحو رجلٍ وامرأةٍ. وعندما يلحق آخر الكلمة يؤذِن بتمامها [٧].

وبهذا استدل أبو الفتح على امتناع الفعل من التنوين لأنه لا يتم معناه إلا بالفاعل؛ فهو شديد الاحتياج إليه [٨]. كما عَدَّ امتناعَ الفعل من التنوين ضرباً من

---

(١)سر الصناعة٤٨٩.

(٢)المنصف ١/١٥، وسر الصناعة ٤٩٢، والكتاب١/٢٢ وفيه: " فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون".

(٣)الخصائص ٣/٦٥، وينظر الكتاب٢/١٩٩و٢٠٢ وفيه: "التنوين لازم للنكرة على كل حال".

(٤)الخصائص ٣/٢٤٠.

(٥) سر الصناعة ٤٩١.

(٦)سر الصناعة ٤٩٠.

(٧)الخصائص ٣/٦٥ و٢٤٠.

(٨) الخصائص ٣/٢٤٠.

الامتناع من نقض الغرض؛ وذلك أنه قد استمر في الفعل"الحذف، والجزم بالسكون لِثِقَلِه، فلما كان موضعاً للنقص منه لم تَلِقْ به الزيادة فيه" (١). فالتنوين حرف من حروف المعاني (٢).

ولم يثبت في الخط؛ لأنه ليس مبنياً في الكلمة، وإنما جاء لمعنى في بعض الأسماء وهي المفردة المنصرفة، ولما كان يتبع الحركات التي تلحق آخر الكلمة، ولم يكن مبنياً معها، ولم يلحق سائر الكلم، ضعف في المرتبة، فحذف في الخط لئلا يشبه النون الأصلية. ثم إنه يحذف من اللفظ في الوقف، نحو هذا صالحْ، ومررت بجعفرْ. ولم يقفوا عليه لكراهيتهم تشبيهه بحرف الإعراب (٣). ثم إن التنوين قد جيء به فصلاً بين المتحركات في الإدراج، فلما وُقف عليه، وزال الإدراج، استُغني عنه، فحذف لفظاً (٤).

ووازن بين التنوين وهاء الوقف نحو اِرْمِهْ، واغْزُهْ، وهُنَّهْ وغيرها؛إذ كان كل منهما زيادة في آخر الكلمة، وقد أثبتت الهاء في اللفظ والخط، بينما حذف التنوين خطاً في الوصل والوقف، ولفظاً في الوقف. ورأى أن بين الحرفين فرقاً، وذلك أن هذه الهاء إنما هي أحد لواحق الوقف، والخطُ إنما وُضع على الوقف دون الوصل، ولذلك ثبتت الهاء في الوقف؛ لأنها من أغراضه، ولكن التنوين يلحق في الوصل علامةً للخفة والتمكن وفصلاً بين المتحركات في الإدراج-كما ذكرنا- فلما صار إلى الوقف وزال الإدراج استُغني عنه، فحذف لذلك (٥).

---

(١)الخصائص ٣/ ٢٤٠(باب في الامتناع من نقض الغرض).

(٢)المنصف ١/١٥، وسر الصناعة ٤٩٠.

(٣)سر الصناعة ٤٩١.

(٤)سر الصناعة ٤٩٢.

(٥) سر الصناعة٤٩٢.

وكذلك يحذف التنوين للإضافة، نحو غلامُ زيدٍ، لأنهما ضدان، فالتنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه، والإضافة حاكمة بنقص المضاف، وقوة حاجته إلى ما بعده، ولذلك لم يمكن اجتماع علامتيهما [1]. فهو يرى أن حذف التنوين في الإضافة علامةٌ لها، ويرى إثباته علامةَ فصلٍ بين الحروف المتحركة في الإدراج. ومن التدافع بين التنوين والإضافة أن التنوين عَلَمُ التنكير، والإضافة موضوعة للتعريف والتخصيص، وهما متدافعان. وقد أشار أبو الفتح إلى هذا التدافع في(باب في أن الحكم للطارئ) [2]. فذكر أن الضدين إذا اجتمعا كان الحكم منهما للطارئ، فيزيل الأول [3].

١. ٢. ٢-أنواع التنوين:

ذكر أبو الفتح أن للتنوين خمسة أنواع، فصلها في(سر صناعة الإعراب) [4]:

الأول: أن يكون فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف، نحو عثمانَ معرفةً، وعثمانٍ نكرة، وأحمدَ معرفة وأحمدٍ نكرة، فالممنوع من الصرف معرفةٌ وهو ممنوع من التنوين أيضاً، والمصروف نكرة وهو منون، والتنوين هو الذي فرق بين هذين المعنيين[5].

الثاني: أن يكون التنوين دليلاً على التنكير، وهذا مقصور على المبنيَّات دون المعْرَبات. نحو إيهٍ، وصَهٍ، ومَهٍ، وإيهاً، و واهاً، وحَيَّهلاً. فإذا نُوّن(إيهٍ) فكأنها

(١)الخصائص ٣/٦٥و٢٤٠.

(٢)الخصائص ٣/٦٢ و٢٤٠، وسر الصناعة ٤٩٤.

(٣)الخصائص٣/٦٢.

(٤)سر الصناعة ٤٩٣-٥١١.

(٥) سر الصناعة ٤٩٣-٤٩٤.

وردت بمعنى(استزادة)، وإذا لم تنون فمعناها(الاستزادة)؛ فصار التنوين عَلَمَ التنكير، وتركُه علمَ التعريف [1].

الثالث: أن يكون التنوين في جمع المؤنث معادلاً للنون في جمع المذكر، وذلك إذا سمي رجل بمُسلماتٍ، قيل في المعرفة: هذا مسلماتٌ، ومررت بمسلماتٍ، فيثبت التنوين كما تثبت النون في جمع المذكر إذا سمي رجل بمسلمون، فيقال: هذا مسلمون، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين؛ فالتاء والضمة بمنزلة الواو في(مسلمون)، كما أن التاء والكسرة بمنزلة الياء في(مسلمين). إلا أن التنوين في مسلماتٍ اسم رجل معرفةً ليس علامة للصرف بمنزلة تنوين زيدٍ وعمرٍو؛ لأنه اجتمع في مسلماتٍ معرفةً التأنيثُ والتعريف كما اجتمعا في طلحة وحمزة؛ فالتنوين في مسلماتٍ معرفةً ليس علامة للصرف بمنزلة تنوين رجلٍ وفرسٍ، وإنما هو بمنزلة نون مسلمين، فكما أن تلك النون ليست علامة للصرف، فكذلك تنوين مسلمات ليس علماً للصرف [2].

الرابع: أن يلحق أواخر القوافي مُعاقِباً بما فيه من الغُنّة لحروف اللين. وهو في ذلك على ضربين:

أحدهما: أن يلحق متمماً للبناء، نحو قول امرئ القيس في إنشاد كثير من بني تميم وقيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزِلِنْ

وكذلك ألحق مع لام المعرفة كما في قول جرير:

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ

و دخل على الفعل، كما في قول رؤبة:

---

(١)سر الصناعة ٤٩٤-٤٩٥، والخصائص٢/٢٩٩.

(٢)سر الصناعة ٤٩٥-٤٩٦.

داينتُ أروى والديونُ تُقْضَنْ

وجاؤوا به مع المضمر نحو قوله:

ياأبتا عَلَّكَ أو عساكَنْ

فهذه النون في تلك المواضع غير زائدة على بناء البيت ونظمه، بل بها تم الجزء الأخير منه [1].

الخامس: أن يلحق التنوين عوضاً من الإضافة، نحو يومئذٍ، وحينئذٍ، والأصل في هذا أن تكون مضافة إلى جملة إما من مبتدأ وخبر، نحو﴿إذِ الأغلالُ في أعناقهم﴾[غافر: ٧١]. وإما أن تكون الجملة من فعل وفاعل، نحو:﴿وإذْ قال ربك للملائكة﴾ [البقرة: ٣٠].

فلما حذف المضاف عُوِّض منه التنوين، نحو قوله تعالى: ﴿من عذابِ يومئذٍ﴾ [المعارج: ١١]، و﴿يومئذٍ يصَّدَّعون﴾[الروم: ٤٣]. وهنا قد دخل التنوين وهوساكن على الذال وهي ساكنة؛ فالتقى ساكنان؛ فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، فقيل: يومئذ[2].

٢. ٢. ٢–حذف التنوين:

التنوين يتلو حركة الإعراب، نحو محمدٌ ومحمداً ومحمدٍ. وقد يحذف في موضعين: الوقف، والوصل:

أ–الوقف: أما الوقف فكل اسم متمكن منون بالرفع أو الجر وُقف عليه تحذف حركة إعرابه وتنوينُه، نحو هذا محمدْ، ومررت بمحمدْ. فقد حذفت الضمة

---

(١) سر الصناعة ٥٠١–٥٠٣ وينظر ٤٠٦، ٤٩٣، والكتاب ٤/٢٠٦–٢٠٧. وأكثر من روى هذا البيت نسبه لرؤبة بن العجاج، ونسبه بعضهم لأبيه. وهو في ملحقات ديوان رؤبة ص١٨١، وينظر: الكتاب٢/٣٧٤، وحاشية المحقق(١٤) في سر الصناعة٤٠٦.

(٢) سر الصناعة ٥٠٣–٥١١.

والكسرة من الدال في الوقف كما حذف التنوين. وأما تنوين النصب فيُبدَل في الوقف ألفاً، نحو رأيت محمدًا [1].

ثم علل إبدال تنوين النصب ألفاً بأنه يضارع حروف اللين بما فيه من الغُنَّة، كما يضارعها بالزيادة. وعلل عدمَ إبدال التنوين في حالة الرفع واواً، وفي حالة الجر ياءً، في حين يبدل في النصب ألفاً بالعلة التي أوردها سيبويه [2]، بأن الألف خفيفة، وأن الواو والياء ثقيلتان. واستدل على ثقلهما وخفة الألف بأن الألف تَثْبُت وهما يحذفان كما في قوله تعالى: ﴿والليلِ إذا يسْرِ﴾[الفجر: ٤]، و﴿الكبير المتعال﴾[الرعد: ٩]، كما استشهد على ذلك بشواهد من الشعر، منها قول الأعشى:

وأخو الغوانِ متى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ ... ويَعُدْن أعداءً بُعَيْدَ وداد [3]

أما الألف فلا تحذف سواء أكانت لاماً أو علامة؛ فلا يقال في الوقف على(يخشى): هو يخشْ، ولافي (يسعى): هو يَسْعْ، ولا تحذف الإ شاذّة.

وأورد علة أخرى لم يذكرها سيبويه، وهي خوف اللبس، فلو أبدل تنوين الرفع واواً كما في قام زيدُو لأشبهَ آخرُ الاسم آخرَ الفعل في نحو يدعو ويحلو، والأسماء لا يكون آخرها واواً؛ لاستثقالها. كما أن تنوين الجر لو قلب في الوقف ياءً لالتبس بالمضاف إلى المتكلم في نحو صاحبي وغلامي [4].

ونقل أبو الفتح عن سيبويه [5] أن أبا الخطاب الأخفش [1] زعم أن أزد السراة يقولون: هذا زيدُو، ومررت بعمري، جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الواو والياء

---

(١) سر الصناعة ٥١٨.

(٢)الكتاب ١٦٧/٤.

(٣) سر الصناعة ٥١٩، والكتاب١/٢٨، والبيت في ديوان الأعشى ٩٨.

(٤) سر الصناعة ٥٢١-٥٢٢.

(٥)الكتاب ١٦٧/٤.

كما أثبتوا الألف. ونقل أبو الفتح عن أبي علي الفارسي أن أبا عبيدة معمر بن المثنى حكى: رأيتُ فَرَجْ، فكما حمل أزدُ السراة المرفوعَ والمجرورَ على المنصوب كذلك حمل أهل هذه اللغة التي حكاها أبو علي عن أبي عبيدة المنصوبَ على المرفوع والمجرور [٢].

ب-الوصل: عدَّد أضرب حذف التنوين في الوصل؛ فذكر بأنه يحذف عند الإضافة، نحو جاءني صاحبُكَ، ومع لام المعرفة نحو قام الرجلُ يا فتى، ويحذف إذا لحقت الاسمَ علامةُ النُّدبة، نحو: وأبا جعفراه.

كما يحذف التنوين في الوصل إذا كان (ابن) وصفاً لعلم أو كنية أو لقب مضافاً إلى علم أو كنية أو لقب، فإن التنوين يحذف من الاسم الأول لكثرة الاستعمال ولالتقاء الساكنين، نحو رأيتُ زيدَ بْنَ عمرٍو، ولقيت أبا بكرِ بْنِ محمد، وذكر لحذفه من الاسم الأول علةً أخرى، هي أنه جعل الاسمين كالاسم الواحد [٣]. وكذلك يحذف مع ابنة ما يحذف مع ابن.

٣. ٢. ٢-تنوين جَوارٍ وغواشٍ:

وقد عرض لتنوينهما لأن التنوين علامة الصرف أيضاً، والأصل فيهما أنهما غير مصروفين؛ ذلك لأنهما على وزن(مفاعِل) وهو على صيغة منتهى الجموع. وقد أخذ برأي الخليل وسيبويه، وخالف رأي أبي إسحاق الزجاج.

فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن(جوارٍ وغواشٍ) جمعٌ، والجمع أثقل من الواحد، وهو أيضاً الجمع الأكبر الذي تتناهى إليه الجموع، وهذا ما يزيده ثقلاً،

---

(١) الأخفش الأكبر(-١٧٧هـ): عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب، من كبار العلماء بالعربية. لقي الأعراب وأخذ عنهم. (بغية الوعاة٢٩٦، وإنباه الرواة٢/١٥٧، والأعلام٣/٢٨٨).

(٢)سر الصناعة ٥٢٢.

(٣)سر الصناعة ٥٢٣-٥٢٨ والكتاب ٢/٢٥٦و٣/٥٠٤.

ووقعت في آخره الياء وهي مستثقلة، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء الثقيلة خففوه بحذف يائه، فلما حُذفت الياء نقَص عن مثال مفاعِل وصار بوزن جناحٍ، فدخله التنوين لنقصانه عن مثال(مفاعِل)، فصار جوارٍ وغواشٍ. واستدل على هذا الرأي بأنه إذا نصب جرى مجرى الصحيح، كعادة المنقوص إذا نصب فَتمَّ لم يُصرف، نحو جواريَ وغواشيَ، ونحو ذلك [١].

وخالف أبا إسحاق الزجاج، إذ ذهب إلى أن التنوين في جوارٍ ونحوها إنما هو بدل من الحركة الملقاة لثقلها عن الياء، فلما جاء التنوين حُذفت الياء لالتقاء الساكنين: هي والتنوين، كما حذفت من المنصرف في نحو قاضٍ وغازٍ.

ورأى أبو الفتح أن أبا إسحاق قد جانب الصواب، لأن الياء في باب جوارٍ ونحوه في الرفع والجر قد عاقبت الحركة فلم تجتمع معها، فلما ناوَبَتْها فلم تجامعها صارت بدلاً منها، فكما لا ينبغي أن يعوض من الحركة وهي موجودة، فكذلك لا ينبغي أن يعوض من الحركة وهناك الياء التي تعاقبها وتكون بدلاً منها [٢].

٣. ٢-علامة التعريف (ال التعريف):

وهي أداة التعريف، تدخل على الاسم فتنقله من التنكير إلى التعريف [٣]، نحو الغلام، والجارية. وذهب أبو الفتح إلى أن حرف التعريف إنما هو اللام وحدها دون الهمزة، وأن الهمزة دخلت عليها لأنها ساكنة، فتوصلوا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها فهمزتها همزة وصل [٤].

---

(١) سر الصناعة٥١١ والكتاب ٣٠٨/٣.

(٢)سر الصناعة ٥١٢ .

(٣)الكتاب ١٤٧/٤ و٢٦٦ و٩٧/٢.

(٤) سر الصناعة ١١٥-١١٦و ٣٣٣و٣٤٥، والكتاب ١٤٧/٤.

وذكر في (باب الهمزة) من (سر صناعة الإعراب) علة فتح هذه الهمزة وعدم كسرها[1]، فقال: "لأن اللام حرف، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال" [2]. والأصل في همزة الوصل أنها مكسورة، إلا أنها تُضَمُّ في الأفعال إذا كان ثالث حرف في الفعل مضموماً ضماً لازماً، نحو اُقْتُلْ، واُستُخرِج [3].

وخالف مذهب الخليل في أنَّ "اَلْ" حرف التعريف بمنزلة"قَدْ" في الأفعال، وأن الهمزة واللام جميعاً للتعريف. وبسط رأي الخليل؛ فذكر أنه كان يسميها"اَلْ" ولم يكن يقول: الألف واللام، كما لا يقول في"قَدْ": القاف والدال، واحتج له بقول عبيد:

يا خليليَّ ارْبَعـــا واستخــبرا الْـ ـمنزلَ الدارسَ عن أهل الحِلالِ

مثلَ سَحْقِ البُرْد عَفَّى بعدكِ الْـ ـقَطْرُ مَغْناه وتأويبُ الشَّمـــالِ

وعلق على قول عَبِيد بأنه" لو كانت اللام وحدها حرف التعريف لما جاز فصلها من الكلمة التي عرَّفها، لا سيما واللام ساكنة، والساكن لا ينوى به الانفصال"[4].

وعلى الرغم من مخالفته الخليل إلا أنه احتج له بحجج قوية، حتى إنه ليظن أنه يوافق الخليل في هذه المسألة. قال أبو الفتح: " ويؤكد هذا عندك أيضاً أنهم قد أثبتوا هذه الهمزة بحيث تُحذف همزات الوصل البتة، وذلك نحو قول الله عز وجل ﴿آللهُ أَذِنَ لكم﴾ [يونس: ٥٩] و﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]،

(١) سر الصناعة ١١٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ١١٧، والمنصف ٦٥/١.

(٣) سر الصناعة١١٦.

(٤) سر الصناعة ٣٣٣-٣٣٤ وما بعدهما، وينظر الكتاب٣٢٤/٣ وما بعدها، و١٤٧/٤-١٤٨، ففيه رواية سيبويه لمذهب الخليل في اَل التعريف.

ونحو قولهم في القسم: أَفأَللهِ، و: لاها أَلله ذا، ولم نر همزة الوصل ثبتت في نحو هذا. فهذا كله يؤكد أن همزة(أَلْ) ليست بهمزة وصل، وأنها مع اللام بمنزلة قَدْ وهَلْ ونحوها" [1].

ومما احتج للخليل به على الرغم من مخالفته إياه أنه"إذا كان اَلْ عند الخليل حرفاً واحداً فقد كان ينبغي أن تكون همزته مقطوعة ثابتة كقاف قدْ وباء بَلْ" ثم يعلل عدم اعتبار همزة(اَل) همزة قطع بأنه" لما كثر استعمالهم لهذا الحرف عُرِف موضعه؛ فحذفت همزته، كما حذفوا لم يَكُ، ولا أَدْرِ، ولم أُبَلْ" [2].

ثم إن الهمزة مستثقلة، فضلاً عن كثرة الاستعمال؛ لذلك" حذفت في الوصل لضرب من التخفيف" [3]. ولم يشر في (المنصف) إلى أن القائل بأن الألف واللام معاً هما حرف التعريف هو الخليل، وإنما قال: " وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف واللام جميعاً للتعريف"[4].

وبعد استعراضه لمذهب الخليل بأن(اَل) بالهمزة واللام هي حرف التعريف، واستفراغ وسعه في الاحتجاج له والتعليل، راح يعرض مذهبه المخالفَ للخليل، وهو النظر إلى اللام وحدها على أنها حرف التعريف.

وأورد عدداً من الحجج لتأييد رأيه القائل بأن اللام وحدها حرفُ التعريف، وفصل القول تفصيلاً [5] في رده على الخليل منها:

---

(1) سر الصناعة٣٣٤-٣٣٥.

(2)سر الصناعة ٣٣٤.

(3)المنصف ٦٦/١.

(4) المنصف ٦٥/١.

(5) للوقوف على رأي أبي الفتح مفصلاً يُرجع إلى كتابيه: "سر صناعة الإعراب" ٣٣٥-٣٤٥، و"المنصف"٦٥/١-٧١، ومنهما أخذت أدلته.

-أن حرف الجر يتجاوز حرف التعريف، ويصل عمله إلى ما بعده، نحو مررت بالغلامِ، واستدل بذلك أن حرف التعريف غير فاصل بين الجار والمجرور؛ لأنه شديد الاتصال بما عرّفه؛ وذلك لأنه على حرف واحد، ولا سيما أن هذا الحرف ساكن، ولو كان على حرفين ك(قَدْ) و(هَلْ) لما جاز الفصل به بين الجار والمجرور؛ لأن(قَدْ) و(هَلْ)كلمتان قائمتان بأنفسهما. واستدل بإنكار أصحابه من البصريين على الكسائي وغيره قراءته: ﴿ثمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٢] بسكون اللام، وكذلك ﴿ثمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهم﴾ [الحج: ٢٩]؛ لأن (ثُمّ) قائمة بنفسها، وهي على أكثر من حرف واحد، وليست كواو العطف وفائه لأنهما متصلتان بما بعدهما، لا تقومان بأنفسهما.

-ساق دليلاً آخر على شدة اتصال حرف التعريف بما عَرَّفه، وهو أن حرف التعريف قد أحدث معنىً جديداً على الاسم الذي عرَّفه لم يكن قبل دخوله، وهو معنى التعريف، فصار المعرَّف بها غير النكرة المجردة منها، حتى جاز الجمع بين"رجلُ" و"الرجلُ" قافيتين في قصيدة واحدة. واستدل بذلك على أن حرف التعريف مبنيٌّ مع ما عرَّفه أو كالمبني معه، كما أن ياء التحقير مبنية مع ما حقّرَته، وكما أن ألف التكسير مبنية مع ما كسّرته؛ وذلك أن النكرة شيء سوى المعرفة، كما أن المكبرَّ غير المصغر، والواحد غير الجمع.

-حرف التعريف نقيض التنوين؛ لأن التنوين دليل التنكير، فكما أن التنوين في آخر الاسم حرفٌ واحد، فكذلك حرف التعريف من أوله ينبغي أن يكون حرفاً واحد.

-ثم ذكر مواقع لام التعريف، فحدَّدها في أربعة مواضع [1]:

الأول: تعريف الواحد بعهد [2]، نحو قولك لمن كنت معه في ذكر رجل: قد وافى الرجلُ، أي الرجل الذي كنا في حديثه وذكره.

الثاني: تعريف الواحد بغير عهد، نحو قولك لمن لم تره قط ولا ذكرتَه: يا أيها الرجلُ أَقْبِلْ، فهذا تعريف لم يتقدمه ذكر ولا عهد.

الثالث: تعريف الجنس، نحو المِلَكُ أفضلُ من الإنسان، والعَسَلُ حُلْوٌ، وأهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ.

الرابع: أن تكون زائدة نحو قوله تعالى: ﴿الآن جئت بالحق﴾[البقرة: ٧١]، فالألف واللام في"الآن" زائدة، كلام الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما.

ثم أورد أبو الفتح على نفسه أربعة أسئلة [3]:

الأول: ما الذي دعا إلى جعل حرف التعريف واحداً؟

الثاني: لِمَ كان هذا الحرف ساكناً؟

الثالث: لِمَ كان اللامَ دون سائر الحروف؟

الرابع: لِمَ كان في أول الكلمة دون آخرها؟

ثم أجاب عنها إجابة مفصلة، خلاصتها أنها كلها ترجع إلى قضية واحدة، وهي التعبير عن شدة اتصالها بالمعرَّف بها. فقد جعلوها على حرف واحد دلالة على شدة اتصالها بما عَرَّفته؛ لأن الحرف الواحد يضعف عن الانفصال عما بعده. وأسكنت لتضعف أيضاً ولتكون أشد حاجةً إلى ما تتصل به، والأمر الآخر أنهم أرادوا إدغامها فيما بعدها، والحرف المدغم أضعف من الحرف الساكن غير المدغم؛

---

(١) سر الصناعة ٣٥٠ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٢/٥، ١٩٨.

(٣)سر الصناعة ٣٤٥-٣٤٦ .

ليكون إدغامه دليلاً على شدة اتصاله بما بعده أيضاً. ثم علل اختيار اللام لهذه الوظيفة تعليلاً صوتياً هو أن اللام أشد مشاركة لأكثر الحروف، وهي تجاور أكثر حروف الفم التي هي معظم الحروف. وإدغامها إنما هو مع ثلاثة عشر حرفاً من حروف الهجاء هي: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون.

أمّا لِمَ جُعلتْ في أول الكلمة دون آخرها؛ فذلك أن وضعها في أول الكلمة أمانٌ لها من الحذف؛ لأن أول الكلمة لا يحذف منه حرف صحيح البتة. ويرى أن هذا التعليل هو الأقوى. ثم إنها حرف زائد لمعنى، وحروف المعاني في غالب الأمر إنما مواقعها في أوائل الكلم، كلام الابتداء ولام الإضافة، ولام الأمر، ولام القسم، وغيرها.

١. ٣. ٢–ال التعريف والتنوين:

ذكر أبو الفتح أن لام المعرفة والتنوين لا يجتمعان في كلمة واحدة؛ لأنهما ضدان: فاللامُ للتعريف، والتنوينُ للتنكير، وقد أورد ذلك في كتابه(الخصائص)، في باب"الحكم للطارئ"، فإن اجتمع (لام التعريف) والتنوين في كلمة كان الحكم فيها للطارئ، نحو رجلٌ، والرجلُ، فيزيل أولهما ثانيهما [1].

٢. ٣. ٢–ال التعريف والإضافة:

لا تجتمع لام المعرفة والإضافة، لأنهما يعتقبان الكلمة، فلا يجتمعان معاً، فاللام تدخل على المضاف إليه، ولا تدخل على المضاف، إلا في الصفات المشتقة نحو الحَسَن الوجهِ، والكريم الأبِ وبابهما، وعلل اجتماع لام المعرفة مع الإضافة في

---

(١) الخصائص ٣/٦٢.

الصفات المشتقة بأن الإضافة فيهما غير محضة، وتقدير الانفصال فيهما واجب؛ لأن المعنى: الحَسَنُ وجهُه، والكريمُ أبوه [(١)].

٣. ٣. ٢-زيادة ال التعريف:

ذكر أبو الفتح أن اللام قد لا تفيد تعريفاً؛ فتكون زائدة. وأورد الخلاف في تعليل زيادتها بين أبي الحسن الأخفش والخليل بن أحمد، وموافقة أبي علي الفارسي لأبي الحسن في نحو: إني لأمُرُّ بالرجلِ مثلِك. فأبو الحسن يرى أن اللام زائدة، حتى كأنه قال: إني لأمرّ برجلٍ مثلِك، لما لم يكن الرجل هنا مقصوداً معيناً. بينما يرى الخليل أن اللام مُرادة في المِثْل، حتى كأنه قال: إني لأمر بالرجل المِثْلِ لك. وعلل أبو علي تقويته لمذهب أبي الحسن بأن اللام في هذا المذهب ملفوظ بها، وفي قول الخليل مُرادة مقدرة، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية.

ولم يرض أبو الفتح بقول شيخه أبي علي؛ لأنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها، وهذا محال؛"وكيف يكون لفظ الشيء دلالةً على زيادته، وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها، وإنما الذي يدل على زيادة اللام هو كونه مبهماً لا مخصوصاً؛ ألا ترى أنك لا تفصل بين معنى قولك: إني لأمر برجل مثلك، وإني لأمر بالرجل مثلك، في كون كل واحد منهما منكوراً غير معروف، ولا مومأ به إلى شيء بعينه؛ فالدلالة أيضاً من هذا الوجه كما ترى معنوية"[(٢)].

---

(١) سر الصناعة ٣٥٦، والكتاب ١/١٩٩-٢٠٠، وفيه: " واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب" أي باب الصفة المشبهة، نحو هذا الحسنُ الوجهِ.

وعلل سيبويه دخول اللام على المضاف في الصفة المشبهة بأنه" مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة، ولا يُجاوز به معنى التنوين".

(٢) الخصائص٣/٩٩-١٠٠، وفي الكتاب ٢/١٣: " وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام، و لكنه موضع لاتدخله الألف واللام".

ورأى أن اللام زائدة في قوله تعالى: ﴿قالوا الآن جئت بالحق﴾[البقرة ٧١]، وأن اللام المعرّفة لكلمة(الآن) مرادة فيه، وهو نائب عنها. ومتضمن لها [١].

وأورد امتناع العرب من إظهار الحرف الذي تُعَرَّفُ به (أمسِ)، حتى اضطروا إلى بنائه لتضمنه معنى حرف التعريف، وخَرَّج عليه قول الشاعر [٢]:

وإني وقفتُ اليومَ والأمس قبلَه ... ببابِك حتى كادت الشمسُ تَغْرُبُ

فرواه ابن الأعرابي: والأمسِ، والأمسَ، جراً ونصباً.

فمن جره فعلى الباب فيه، وجعل اللام مع الجر زائدة، حتى كأنه قال: وإني وقفت اليوم وأمسِ. فاللام في(والأمسِ) زائدة، والمعرِّفة له مرادة ومحذوفة منه [٣].

و هذا من الإغراق في التحليل والتعليل؛ فالحكم على اللام بالزيادة إذا لم تفد تعريفاً، مما يمكن تسويغه، ولكن الحكم على اللام المثبتة في(الآن) بالزيادة، وتقدير لام أخرى محذوفة تكون هي المعرِّفة، من المبالغة في التحليل والتعليل؛ فقد نظر إلى اللام المثبتة على أنها زائدة لا تفيد تعريفاً، وقدَّر لاماً أخرى محذوفة هي المعرِّفة!

وعندما انتهى من قضية لام التعريف في كتابه(سر صناعة الإعراب)، ورأى أنه أفاض في الشرح والتفصيل قال: "فهذه أحكام لام التعريف، وما علمت أحداً

---

(١)الخصائص ١/٣٩٤.

(٢) الخصائص ١/٣٩٤. والشاعر هو نُصَيْب بن رباح(-١٠٨هـ)، أبو محجن، مولى عبد العزيز بن مروان: شاعر مشهور بالتشبيب والمدح، تنسك في أواخر عمره. (الأغاني١/٣٢٤، والشعر والشعراء١٥٣، والأعلام ٨/٣١).

(٣) الخصائص ١/٣٩٤-٣٩٥، وفي الكتاب٢/١٦٢: " وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوكَ، ولقيته أمسِ إنما هو على: لِلهِ أبوك، ولقيته بالأمسِ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام؛ تخفيفاً على اللسان". ويضعف سيبويه رأي الخليل، ففي الكتاب٢/١٦٤: " ولا يقوى قول الخليل في أمسِ؛ لأنك تقول: ذهب أمسِ بما فيه".

من أصحابنا-رحمهم الله-وصل إلى كشف أسرارها إلى هذه المواضع التي شرحتها وأوضحتها"[1].

٤. ٢-تساوي المعرفة والنكرة:

أشار أبو الفتح إلى أسماء مخصوصة تتساوى فائدة معرفتها وفائدة نكرتها، منها ما هو من أسماء الأعلام، ومنها ما هو من أسماء الأجناس. كأسد وأسامة، وثعلب وثُعالة، وذئب وذُؤالة، فأسد وثعلب وذئب نكرات، وأسامة وثُعالة وذؤالة معارف؛ لأنها أعلام وإن لم تفد تعريفاً يزيد عما تفيدهُ النكرات [2].

ولا تقتصر هذه المساواة على الأعلام بل إن"الأجناس تتساوى فائدتا معرفتها ونكرتها،... تقول: ثِق بأمان من الله، وثق بالأمان من الله، وهذا حق، وهذا الحق، وهذا صدق، وهذا الصدق" [3]. ويعزو هذا التساوي إلى كونها أجناساً.

٥. ٢-العَلَم:

عرفه أبو الفتح بأنه" ما خُصَّ به الواحدُ من جنسه. وجُعل عَلَمًا له، نحو عبد الله، وزيد، وعمرو. وكذلك الكنى، نحو: أبي محمد، وأبي علي. وكذلك الألقاب، نحو: أنف الناقة، وعائذ الكلب" [4].

---

(١) سر الصناعة ٣٦٨-٣٦٩.

(٢) الخصائص ٢/٢٩٩.

(٣)المحتسب ١/٣١٢-٣١٣.

(٤) اللمع ١٦٤. وفي الكتاب ٢/٥: " وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته".

وذكر أحوال الأسماء الأعلام، ووجوهها، وأقسامها في بداية كتابه(المبهج)[1]. فبين أنها ضربان: العلم المنقول، والعلم المرتَجَل. ثم إن منها ما يكون علمًا مضافًا أو مركبًا أو جملة.

١. ٥. ٢–خلع التعريف عن العلم:

أجاز أبو الفتح خلع التعريف عن اسم العلم، وذلك في حال إضافته إلى ما بعده، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

عَلاَ زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكم   بأبيضَ من ماءِ الحديد يمان [2]

فإضافة زيدٍ إلى الضمير تدل على أنه خلع عنه ما كان فيه من تعريف، وكساه التعريف بإضافته إياه إلى الضمير، فجرى في تعرفه مجرى أخيك وصاحبك، وليس بمنزلة زيد إذا أردت العلم [3]، " إذ لو كان تعريفه وعلميته باقياً فيه لما احتاج إلى أن يُكسَى تعريف الإضافة؛ لاستغنائه بما فيه من تعريف العلمية" [4].

واستدل على خلع التعريف عن العلم أيضاً بإضافة العلم إلى لقبه نحو قيس قُفَّةَ، وسعيد كُرْزٍ، فقد سلب عن قيس وسعيد تعريفهما وصارا نكرتين وأضيفا إلى اللقب ليتعرفا به، وقد كانا قبل الإضافة معرفين تعريفاً علمياً وصارا بعدها معرفين تعريفاً إضافياً[5].

---

(١)ابن جني(أبو الفتح، عثمان)، **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، وبيروت، دار المنارة، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص: ٥-٣٣.

(٢) سرالصناعة ٤٥٢، وفي حاشيته أن البيت لرجل من طيئ، وهو في الكامل ٣/١٥٧-١٥٨. والنقا: الكثيب من الرمل. ويوم النقا: الوقعة التي كانت عند النقا. والأبيض: السيف.

(٣) سر الصناعة ٤٥٢.

(٤)سر الصناعة ٤٥٣.

(٥) سر الصناعة ٤٥٣.

والعلم متى سُلِب تعريفه جرى مجرى النكرات الأجناس، فإذا أضيف إلى معرفة تعرف بها، فإذا أضيف العلم بعد سلبه تعريفَه إلى نكرة كان نكرة، نحو مررت بزيدِ رجل وعمرِو امرأة، ويرى أبو الفتح أن فائدة إضافة العلم الذي سلب تعريفه إلى النكرة قليلة[1].

وأورد تنوين الأعلام في باب(الامتناع من نقض الغرض) [2]، فأجاز تنكيرها مع أن الغرض منها أن تعرِّف صاحبها وتخصِّصه، فإذا نكرت فكأنها نقضت الغرض الذي وضعت له، وقد علل جواز تنوين الأعلام بأنها ضارعت بألفاظها النكرات؛ إذ كان تعريفها معنوياً لا لفظياً، لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة؛ كما صرفوا من الجمع ما ضارع الواحد ببنائه، نحو كلاب؛ لأنه ككتاب, وشيوخ لأنه كسُدوس ودُخول وخروج [3].

٢. ٥. ٢–خصوصية الأعلام:

عقد لهذه المسألة باباً في الخصائص، هو(باب في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس) [4]، وذكر أن الأعلام قد تُغَيَّرُ كثيراً عما عليه أكثر الأسماء، وتتميز أسماء الأعلام عن أسماء الأجناس بعدد من المزايا، منها:

---

(١) سر الصناعة ٤٥٤.

(٢) الخصائص ٣/٢٣١–٢٤٠.

(٣) الخصائص ٣/٢٤٠.

(٤)الخصائص ٣/٣٢–٣٤.

-أن تعريفها بالوضع وليس بلام التعريف، كما هو الحال في أسماء الأجناس والصفات، كلامِ الرجل والمرأة [١]. بينما زيد وزينب معرفان بالوضع. أما الصفات فإنها لا تكون معرفة إلا باللام [٢].

-قد يحتمل في الأعلام ما يكره في الأجناس، فقد قُبِل شذوذ الأعلام عن القياس، وكره في الأجناس؛ ولم يكن ذلك إلا لكونه علماً، نحو: مَحْبَب، ومريم، ومَعْدي كَرِب، ومَوْهَب، وحَيْوَة [٣].

-جاءت الأعلام في الحكاية مخالفة لغيرها، نحو قولك في جواب مررت بزيدٍ: مَنْ زيدٍ؟، ولقيت عمراً: مَنْ عَمْرًا؟. ثم تجاوزوا تغييرها في الحكاية إلى تغييرها في أنفسها، كما رأينا في شذوذ الأعلام عن القياس، وهو ما عده أبو الفتح تغييراً في ذواتها، ونظر إليه على أنه نوع من تدريج اللغة [٤].

-الأعلام لا تُقَيَّد، وليس كذلك الأوصاف ولا أسماء الأجناس؛ فالاسم الواحد من الأعلام يقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً، فزَيْد قد يقع علماً على الأسود كما يقع علماً على الأبيض، وعلى القصير كما يقع علماً على الطويل. ولكن الطويل لا يقع عبارة عن القصير، كما أن الرجل يفيد معنى مخصوصاً لا يقع على المرأة [٥].

---

(١) الخصائص ٨١/٣.

(٢) سر الصناعة ٣٥٧.

(٣) الخصائص ١٥٥/١, ٣٣/٣-٣٤، والمحتسب٢١٣/١، والتمام ٢٠٥ والمنصف ١٤١/١-١٤٣.

(٤) الخصائص ٤٣/٣، وينظر المنصف١٤٣/١.

(٥) المبهج ٣٢.

وقد علل مجيء الأعلام مخالفة للأجناس بأنها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله، وعُرف موضعه جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره [١].

٣. ٥. ٢–تعريف العلم باللام والإضافة:

ذكر أبو الفتح أن تعريف العلمَ باللام قليل شاذ، وذلك في نحو العباس والحارث والعلاء والفضل، ويرى أن تعريف تلك الأسماء إنما هو بالوضع دون اللام، وإنما أقرت اللام فيها بعد النقل؛ لأن فيها روائح الصفات، والصفات لا تعرَّف إلا باللام. واستدل على ذلك بطرح التنوين من العلم الذي يسبق كلمتي(ابن وابنة)؛ لأن ابناً مضاف إلى العلم، نحو قولهم: أبو عمرِو بنِ العلاء، ولو كان العلاء معرفاً باللام لوجب ثبوت التنوين في(عمرو)، كما يثبت مع ما تعرّف باللام، نحو جاءني أبو عمرٍو ابنِ الغلام، وهذا يدل على أن تعريف العلاء إنما جاءه بالوضع، وكانت اللام زائدة لا تفيده تعريفاً. واستنتج أن تعريف العلم باللام شنيع، ويكره أن يقال: لقيت العمرو، وكلمت السعد [٢]. وخلص إلى أن"ما جاء من الأعلام وفيه لام التعريف فإنما ذلك لما فيه من معنى الفعل والوصفية" [٣]، بل إن لام التعريف أقرت فيها"على ضرب من توهم روائح الصفة فيها" [٤].

ووازن بين تعريف العلم باللام وتعريفه بالإضافة، فرأى أن تعريفه باللام قليل شاذ، ووصفه بالشناعة، وأن مثله يَرِدُ في ضرورة الشعر، أما تعريف العلم بالإضافة فإنه مقبول مسوَّغ؛ إذ يُخلع عنه تعريفه فينكَّر، ثم يضاف إلى معرفة

---

(١) الخصائص ٣٤/٣، والمنصف ١٤٣/١.

(٢) سر الصناعة ٤٥٨–٤٥٩، وينظر: الكتاب ١٠٠/٢–١٠١.

(٣)المحتسب ١٢٠/١ و٢٢٤/٢.

(٤) سر الصناعة٣٥٩.

ليتعرف بها، نحو: ضربت زيدَك، وكلمت عَمْرَك. وجوازُ هذا النوع من التعريف؛ لأن وجوده في أنفس الأعلام كثير واسع، وذلك نحو عبد الله، وذي الرمة، وأبي القاسم[١].

ورأى أن الكنى كلها أعلام، مستشهداً بقول الفرزدق:

ما زلتُ أفتح أبواباً وأغلقُها   حتى أتيت أبا عمرِو بنِ عمّارِ

فحذف التنوين من عمرو بمنزلة حذفه من جعفر في قولك: حتى أتيت جعفرَ بنَ عمار [٢].

وعلل كثرة الإضافة في أنفس الأعلام من نحو عبد الله وذي الرمة، وفي ما نُزِع عنه تعريفه، ثم عُرِّف بالإضافة إلى المعرفة من نحو زيدك، وعمرك من قِبَل أن الإضافة في كثير من كلامهم في تقدير الانفصال والانفكاك [٣]. وهذا يختلف عن تعريف العلم باللام؛ لأن اللام لا يُنْوى فيها الانفصال، كما يُنوى في الإضافة؛" فلذلك احتملوا أن يقولوا: زيدنا ومحمدكم، ولم يقولوا: البكر ولا العمرو إلا شاذا[٤]".

ووافق أبا الحسن الأخفش على أن اللام في اللات والعُزَّى زائدة؛ لأنهما"علمان بمنزلة يَغُوثَ، ويعوق، ونَسْر، ومَناة، وغير ذلك من أسماء الأصنام، فهذه كلها أعلام وغير محتاجة في تعريفها إلى اللام، وليست من باب الحارث

---

(١) سر الصناعة ٤٥٦.

(٢) سر الصناعة ٤٥٦.

(٣) سر الصناعة٤٥٧.

(٤) سر الصناعة٤٥٨ وما بعدها.

والعباس من الأوصاف التي نقلت، فجعلت أعلاماً، وأقرت فيها لام التعريف على ضرب من توهم روائح الصفة فيها، فتحمل على ذلك" (١).

فاللام قد لحقت الصفات المنقولة إلى الأعلام؛ لما فيها من توهم الصفة، نحو العباس والحارث، ولم يقتصر لحاق اللام على تلك الصفات، وإنما لحقت أعلاماً ليس فيها من روائح الصفة شيء، كاللات والعزى.

وأول ما حكاه أبو زيد من قولهم: للشمس: إلاهة، والإلاهة، إذ تعرفا باللام وهما ليستا من الصفات، بأن ذلك مما اعتقب عليه تعريفان: أحدهما باللام، والآخر بالوضع والعلمية. واستدل بلزوم اللام لِلاَّت والعزى على أنها زائدة (٢).

٤. ٥. ٢–تعريف الأسماء الأعجمية باللام:

تَعَرَّض لهذه المسألة في المنصف (٣)، فقسم الأسماء الأعجمية قسمين:

الأول: ما يجوز دخول الألف واللام عليها، وكانت قبل دخولهما من النكرات، نحو فِرِنْد، وديباج، ولجام. وهذه الأسماء قد أعربتها العرب واستعملتها استعمال أسمائها العربية، وجرت مجرى رجل وفرس؛ فهي قد تمكنت عندهم؛ لأنها أسماء الأجناس؛ ولذلك لم يمنعها من الصرف إلا ما يمنع العربي؛ لأنها قد جرت مجراه.

فلو سمي رجل بديباج، أو فِرِنْد لَصُرِف؛ لأن العجمة فيه غير مُعْتَدّ بها، فجرت مجرى زيد وعمرو في أنها منقولة من أسماء الأجناس. واستدل برأي أبي علي الفارسي على أن العرب قد أجرت الأسماء الأعجمية المعربة مجرى الأسماء العربية؛

---

(١)سر الصناعة ٣٥٩.

(٢) سر الصناعة ٣٦٠ و٧٨٤.

(٣) المنصف ١/١٣٢-١٣٣.

مستدلاً باشتقاق العرب منها كما يشتقون من الأسماء العربية. وساق أبو علي بيت رؤبة التالي شاهداً على الاشتقاق من الاسم الأعجمي:

هل يُنْجِيَنّي حَلِفٌ سِخْتِيتُ   أو فضةٌ أو ذهبٌ كِبْرِيتُ [١]

قال أبو علي: فسختيت من السَّخت، وهو الشديد، بمنزلة زِحليل من الزحل.

الثاني: ما لا يجوز دخول الألف واللام عليها، نحو إبراهيم وإسماعيل؛ فإنها تباعدت من كلامهم؛ فثقلت؛ فمُنِعت الصرف في المعرفة [٢].

ولكن أبا الفتح ذكر في موضع آخر أن العرب لا تدقق كثيراً في الاسم الأعجمي، وتجري فيه تغييراً وتخليطاً كثيراً" من حيث كان الأعجمي يُتَلَعَّب فيه بالحروف تَلَعُّباً" [٣].

٢,٦–التنكير والإضافة:

ذكر أبو الفتح أن الاسم لا يضاف إلا إذا كان نكرة، فإذا كان معرفة قبل الإضافة فإن تعريفه يخلع عنه، ثم يضاف إلى ما بعده، فإذا"كان لا يضاف الاسم إلا وهو نكرة فما لا يمكن تنكيره فهو من الإضافة أبعد، إذ كانت حال الإضافة إنما هي في المرتبة بعد التنكير، لا بد من ذلك" [٤]، كالضمائر، وأسماء الإشارة، فإنها لا تضاف، لاستغنائها بتعرُّفها عن أن تُكْسَى تعريفاً آخر [٥].

---

(١) هذان البيتان قالهما في مدح مسلمة بن عبد الملك، والأرجوزة في ديوان رؤبة ص ٢٥ وما بعدها. وحلف سختيت: شديد. وأراد بالكبريت: الكبريت الأحمر، وقد أراد به الذهب الأحمر. ومعنى البيت أنه لايعصمني مما أنا فيه حلف شديد، و لامال من فضة أو ذهب.

(٢)المنصف ١/١٣٢–١٣٣.

(٣) المحتسب ١/٩٨.

(٤) سر الصناعة ٤٥٣.

(٥) سر الصناعة ٤٥٣.

فالإضافة من هذا الوجه، تشبه التثنية، ذلك أن التثنية لا تلحق إلا النكرة، فما لا يجوز تنكيره فهو بأن لا تصح تثنيته أجدر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا يجوز أن تتنكر؛ فلا يجوز أن يُثَنَّى شيء منها [1].

٧. ٢–ما اعتقب عليه تعريفان:

قد يعرف الاسم بتعريفين: العلمية، ولحاق اللام، فمنه–فيما ذكره أبو علي– ما حكاه أبو زيد من قولهم: كان ذلك الفَيْنَةَ، وفَيْنَةَ، ونَدَرَى، والنَّدَرَى، وشَعُوب، والشَّعوب لِلْمَنِيَّة، وعَروبة والعَروبة [2].

ومما اعتقب عليه تعريفان أسماء الأعداد، نحو الثلاثةُ نصفُ الستة، والسبعةُ تعجز عن الثمانية واحداً. فهذه الأسماء معروفة المقادير، فهي على كل حال معرفة، وأما نفس المعدود فقد يجوز أن يكون معرفة ونكرة، أما تعريفها باللام فلا يدل على تنكيرها، وإنما هي مما اعتقب عليه تعريفان.

٨. ٢–تنكير الفعل:

ذكر أبو الفتح أن الفعل لا يكون إلا نكرة [3]، لا بل إنه يراه موغلاً في التنكير [4]. ويرى في تعريف الفعل نقضاً للغرض، وتعرض لهذه المسألة في(باب في الامتناع من نقض الغرض) [5]؛ فعلل امتناعهم من تعريف الفعل بأن الغرض من الفعل إنما هو الإفادة؛ فلا بد من أن يكون منكوراً لا يسوغ تعريفه؛ لأنه لو كان

(١) سر الصناعة ٤٦٦.

(٢)الخصائص ١٩٨/٢ وسر الصناعة ٧٨٣-٧٨٤.

(٣) سر الصناعة ٣٥٦.

(٤) الخصائص ١٠٣/١ و٢٩٩/٢.

(٥) الخصائص ٢٣٣/٣.

معرفة لما كان مستفاداً؛ لأن المعروف قد غَنِيَ بتعريفه عن اجتلابه ليُفاد من جملة الكلام [١].

وساق تعليلاً منطقياً نسبه لأصحابه، مُفاده"أن حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكوراً، والمفاد هو الفعل لا الفاعل. ولذلك لو أخبر بما لا شك فيه لعُجِبَ منه وهُزِئَ من قوله. فلما كان كذلك لم يجز تعريف ما وَضْعُهُ على التنكير. واستدل بوقوع الفعل وصفاً للنكرة على استحالة تعريفه، نحو مررت برجل يقرأ، أي قارئ، ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفاً على النكرة [٢].

ولم يَرَ في تعريف أسماء الأفعال تعريفاً، كهيهات، وشتان، وسرعان، فهيهاتٍ، منونة، نكرة، وبغير تنوين معرفة، وهي علم على البعد؛ فجعل التنوين علماً للتنكير، وحذفه علماً للتعريف، ولكن هذه العلمية ليست حقيقية؛ لأن هذه الأسماء سميت بها الأفعال، و" الأفعال أقعد شيء في التنكير وأبعده عن التعريف" [٣]، ثم إن التعريف فيها متأول تأويلاً، وأفعالها لا تكون إلا نكرات.

ولكن أبا الفتح ذكر أن لام المعرفة قد أدخلت في بعض المواضع على الفعل المضارع، لمضارعة اللام لـ: "الذي"، وروى أنه قرأ على أبي علي الفارسي في نوادر أبي زيد:

فيستخرجُ البربوعَ من نافقائه ومن بيتِهِ ذي الشيحةِ الْيَتَقَصَّعُ

أي: الذي يتقصع فيه.

---

(١) الخصائص ٣/٢٣٣.

(٢)الخصائص ٣/٢٣٣.

(٣) الخصائص ٢/٢٩٩.

يقول الخَنا وأبغضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربه صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ [1]

أي الذي يُجَدعُ.

ومع أن هذه اللام تعد من الأسماء الموصولة، وليست حرف تعريف، فقد سماها لام التعريف، ربما لأن الأسماء الموصولة من جملة المعارف.

---

(1) سر الصناعة ٣٦٨. وفي حاشية المحقق أن البيتين لذي الخرق الطهوي، وهما في نوادر أبي زيد ص٢٧٦. واليربوع: دويبة تحفر الأرض، ولها جحران: أحدهما القاصعاء، وهو الذي تدخل فيه، والآخر النافقاء، وهو الذي تكتمه وتظهر غيره، وهو موضع يرققه، فإذا أتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق، أى خرج. وتقصع اليربوع: دخل في قاصعائه. والشيح: ضرب من الشجر. وحمار مجدع: مقطوع الأذنين.

٣.النوع: التذكير والتأنيث

١,٣-أصلية التذكير:

اتفق الصرفيون والنحاة على أن التذكير هو الأصل، والتأنيث فرع عليه، واستدل أبو الفتح على ذلك بما استدل به سيبويه من أن كلمة (شيء) أشيع الكلمات وأعمها، وهي مذكر. وخلص إلى التأكيد " أن الشيء كلما شاع وعَمَّ فالتذكير أولى به من التأنيث" [(١)]؛ واستنتج أن الفعل لا يصح فيه معنى التأنيث؛ لأنه دال على الجنس، والجنس يتسم بالإشاعة والعموم، فهو مذكر؛ ولذلك كانت تاء التأنيث الساكنة في نحو قامَتْ هندٌ، تأنيثاً للفاعل، الذي يصح تأنيثه وتذكيره، لا الفعل الذي لا يصح تأنيثه. فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله لجاز "قامتْ زيد" ونحو ذلك. فتاء التأنيث الساكنة التي تتصل بالأفعال تدل على أن الفعل والفاعل جميعاً كالجزء الواحد، وإلا لما جاز أن يريدوا بالتأنيث شيئاً، ثم يجعلوه في غيره[(٢)].

وعد المذكر أسبق رتبة من المؤنث[(٣)]. ولما كان التذكير هو الأصل، فقد كان تذكير المؤنث بمثابة رد فرع إلى أصل، وهو جائز، ولكنه يقبح تأنيث المذكر؛ لأنه خروج من أصل إلى فرع، وهذا من أقبح الضرورات [(٤)]. وأورد قول رُوَيْشِد الطائي[(٥)]:

---

(١) سر الصناعة ٢٢٤، وينظر الكتاب٣/٢٤١-٢٤٢.

(٢)سر الصناعة٢٢٣.

(٣)الخصائص ١/١١٢.

(٤)سر الصناعة ١١-١٢.

(٥) سر الصناعة ١١-١٢، والخصائص ٢/٤١٦. وقد نسب أبو الفتح البيت إلى رويشد في سر الصناعة، ولم ينسبه في الخصائص.

يا أيها الراكبُ المُزْجِي مطيتَهُ　　　　سائلْ بني أسد ما هذه الصوتُ

وعقب بقوله: " فإنما أنثه؛ لأنه أراد الاستغاثة، وهذا من قبيح الضرورة" [١].

ووازن بين قول رُوَيْشِد الطائي وبيت الكتاب [٢]:

إذا بعضُ السنينِ تَعرَّقَتْنا　　　　كفى الأيتامَ فقدُ أبي اليتيمِ

فقال: " وهذا أسهل من تأنيث الصوت قليلاً؛ لأن بعض السنين سنة، وهي مؤنثة، وهي من لفظ السنين، وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها"[٣].

ونظر إلى التأنيث على أنه معنى طارئ على التذكير، ولذلك احتاج التأنيث إلى زيادة في اللفظ عَلَمًا له، كتاء طلحة، وألفي بشرَى وحمراء. ووازن بين التذكير والتأنيث من جهة، وبين التعريف والتنكير من جهة أخرى، فلما كان التعريف معنى طارئاً على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كلام التعريف في الغلام والجارية [٤]

٢,٣-علامات التأنيث:

للتأنيث عند ابن جني علامتان:

الأولى: التاء، وكثيراً ما يسميها أبو الفتح الهاء مجازاً، كما ذكر الثمانيني في (شرح اللمع)؛ لأنها تقلب في الوقف هاءً، نحو طلحة وحمزة.

---

(١)سر الصناعة ١١-١٢.

(٢)الكتاب ٢٤٨/٣-٢٥٤، وسر الصناعة١٢. والبيت لجرير يمد ح هشام بن عبد الملك، وهو في ديوانه ص ٢١٩.والسنة هنا: الجدب. تعرقتنا: ذهبت بأموالنا.كفى الأيتام فقد أبي اليتيم: أي كفى اليتيمَ فقدُ أبيه.

(٣)سر الصناعة ١٢.

(٤)الخصائص ٨٠/٣.

الثانية: الألف، وهي على ضربين: ألف مفردة، نحو حُبْلَى وسَكرْى. وألف وقعت بعد ألف زائدة، فَحُرِّكَتْ، فانقلبت همزة، نحو صحراء وحمراء، وأنبياء، وأصدقاء[١]

١,٢,٣-أحكام علامات التأنيث:

أورد أبو عثمان المازني علامات التأنيث بين أمهات الزوائد [٢].

واسترسل أبو الفتح في شرح متن أبي عثمان؛ فأورد في معرض شرحه لقول أبي عثمان جملة من أحكام علامات التأنيث، منها:

-أن"علامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة، وإنما تكون آخرها، نحو حَمْدَة وحُبْلَى" [٣]، فالنسبة إلى حمراء وعُشَراء: حَمْراويّ وعُشَراويّ، وعلل قلب الهمزة فيه واواً بقوله: "لئلا تقع علامة التأنيث حشواً" [٤].

وفي (باب في الرد على من ادّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالَها المعاني) ذكر أنهم يقدِّمون حرفَ المعنى في أول الكلمة لقوة عنايتهم به، وتمكنه عندهم كحروف المضارعة، وحَشَوا بحروف المعاني لتحصينها كألف التكسير وياء التصغير نحو دراهم ودُرَيْهم. ولكن علامات التأنيث تأتي آخراً مع أنها من حروف المعاني.

وعلل مجيء علامة التأنيث آخراً بأن كل شيء تأخرت فيه علامةُ معناه فإنما ذلك لعاذر مُقْنِع، "وذلك بأن تاء التأنيث إنما جاءت في طلحة وبابها آخراً من قِبَل

---

(١)اللمع ٢١٢-٢١٣، وبهامشه مقتطفات من شرح الثمانيني على اللمع.

(٢)المنصف ١٥٣/١. وفيه أن أمهات الزوائد هي: الهمزة والميم أولاً، وهمزة التأنيث في مثل حمراء والألف والنون في مثل غضبان، والتاء للتأنيث في مثل تمرة، والتاء التي يجمع بها التأنيث في نحو مسلمات.

(٣)المنصف ١٥٤/١ وسر الصناعة١٥٢.

(٤)الخصائص ٢١٣/١.

أنهم أرادوا أن يعرِّفونا تأنيث ما هو، وما مذكره، فجاؤوا بصورة المذكر كاملة مُصَحَّحة، ثم ألحقوها تاء التأنيث ليُعلِموا حالَ صورةِ التذكير، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التأنيث؛ فجمعوا بين الأمرين، ودلوا على الغرضين. ولو جاؤوا بعلَم التأنيث حشواً؛ لانكسر المثال، ولم يُعلم تأنيث أي شيء هو.وأما ألفا التأنيث المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء التأنيث من حيث كونهما حرفي معنى، وقد جيء بهما في آخر الكلمة [1]".

وذكر أن عَلَم التأنيث يلحق الكلمة نَيِّفاً عليها وزيادة موصولة بها. وصورة الاسم قبلها قائمة برأسها؛ وذلك نحو قائمة وعاقلة وظريفة، وكذلك ما فيه الألف والتاء، نحو هندات وزينبات؛ إنما يلحقان ما يدخلان عليه من عَجُزه وبعد تمام صيغته، فإذا أنت حذفت شيئاً من ذلك فإنك لم تعرض لنفس الصيغة بتحريف، وإنما اخترمت زيادة عليها واردة بعد الفراغ من بنيتها [2].

-لا تكون علامة التأنيث على حرفين، إنما هي حرف واحد، نحو الهاء في طلحة، والألف في حُبْلَى[3].

-لا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث، ولا تدخل علامة التأنيث على علامة التأنيث: فالتاء في طلحة تحذف عند جمعها بالألف والتاء؛ لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث: تاءُ طلحة وتاءُ طلحات [4]، ولا يقال: حمراءة وصفراءة [5].

---

(١)الخصائص١/ ٢٢٤-٢٢٧.

(٢)الخصائص ٣/٦٣-٦٤.

(٣)المنصف ١/١٥٤.

(٤)المنصف ١/١٥٥.

(٥)المنصف ١/١٥٨ و١٧٠، وينظر: الخصائص١/٢١٤، وفيه: " قالوا: صحراوات، فأبدلوا الهمزة واواً لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية".

وأورد كلمات اجتمعت فيها علامتا تأنيث، نحو عَلْقى وعَلْقاة، وبُهْمَى وبُهماة، وشُكاعَى وشُكاعاة، وباقِلَّى وباقِلاّة، ونُقاوَى ونُقاواة، وسُمانَى وسُماناة[1]. ومن الممدود: طَرْفاء وطرفاءة، وقَصباء وقصباءة، وحَلْفاء وحلفاءة، وباقلاء وباقلاءة. فجعل ذلك من باب (عكس التقدير)، فذكر أن ألف علقى وأخواتها للتأنيث، فإذا لحقتها التاء صارت الألف للإلحاق بباب جَعْفَر، والتاء للتأنيث. وكذلك طَرْفاء وأخواتها، الهمزة للتأنيث، فإذا لحقتها التاء صارت الهمزة زائدة لغير التأنيث.

ورَجَّح أن تكون تلك الهمزة في مثل هذه الكلمات مرتجلة غير منقلبة فهو يرى أن الهاء إذا لحقت اعتُقِد في الألف التي قبلها حكماً ما، فإن لم تلحق عُكِس التقدير فصار إلى حكم آخر.ورأى أن عكس التقدير هذا موضع من العربية غريب، وأورد اعتراض أبي عبيدة على النحويين إذ يقولون: إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث، وهم يقولون عَلْقاة وقد قال العجّاج:

فَكَرَّ في عَلْقَى وفي مُكور [2]

فلم يصرف عَلْقى للتأنيث، ثم قالوا مع هذا: عَلْقاة، فألحقوا تاءَ التأنيث ألفَه. وأورد تعليق أبي عثمان المازني على كلام أبي عبيدة بقوله: كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف ذلك[3].

واستدل بعدم اجتماع علامتي تأنيث في اسم واحد على عناية العرب بإصلاح اللفظ؛ فتَمْرَة وبُسْرَة تجمعان على تمرات وبُسْرات، فحذفت تاء التأنيث

---

(١)عُلْقَى و بُهْمَى وشكاعى ونقاوى: ضروب من النبات. وسُمانَى: ضرب من الطيور.

(٢)سر الصناعة ٥٥٧-٥٥٨، والخصائص١/٢٧٢, وذكر محقق الخصائص أن هذا الرجز في وصف الثور الوحشي الذي شبه به ناقته.والمكور: جمع مَكْر، وهو ضرب من النبات كالعلقى. أي أن الثور يرعى في العلقى والمكور. (ينظر الكتاب٢/٩و٣/٢١١-٢١٢).

(٣)ينظر الخصائص ١/٢٧٢ (باب في عكس التقدير). وينظر الخصائص ٣/٣٠٩.

من المفرد، ثم ألحقت الألف والتاء، وتلك التاء المحذوفة مقدرة في المعنى مَنْوِيّة مُرادة؛ "ألا تراك إذا قلت: (تَمْرات) لم يعترض شك في أن الواحدة منها تَمْرة...والعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ؛ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضٍ لها حاكم بموضعها[1].

وعَدَّ امتناع العرب من إلحاق عَلَم التأنيث لما فيه عَلَمه من"باب الامتناع من نقض الغرض" [2]، فقد جمعوا مسلمة على مسلمات، ولم يقولوا: مسلمتات؛ لئلا يلحقوا علامةَ تأنيثٍ مثلَها؛ لأن إلحاق علامة التأنيث إنما هو لجعل المذكر مؤنثاً كقائم من قائمة، وظريف من ظريفة، فلو ألحقت علامة التأنيث بعلامته لنُقض الغرض. وذلك لأن التاء في قائمة قد أفادت تأنيثَه، وحصَّلت له حُكمَه، فلو ألحق بها علامة أخرى، نحو قائمتات لنقض التأنيث الأول؛ لأن في ذلك إيذاناً بأن الأول لم يكن به مؤنثاً، مع التسليم أنه قد كان مؤنثاً من قبل، وهذا من نقض الغرض الذي تحامَتْه العرب.

-علامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا [3]، نحو: طلحَة، وحبلَى، وحمراء. أو تكون قبلها ألف، نحو سِعْلاة وعِزْهاة.

ولذلك فقد استدل على أن التاء في (أخت) و(بنت) ليست بعلامة تأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن وليس بمفتوح. وذكر أن ذلك مذهب سيبويه، وهو الصحيح، مستدلاً بقول سيبويه في باب ما لا ينصرف: "لو سميتَ بهما

---

(١)الخصائص ٣١٣/١-٣١٤.

(٢)الخصائص ٢٣٥/٣ (باب في الامتناع من نقض الغرض).

(٣)المنصف ٥٩/١، وسر الصناعة١٥١-١٥٢، والكتاب٢٩٢/٣.

رجلاً[أي: بنت وأخت] لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم"[١].

ورأى أن سيبويه قد تسمّح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث[٢]. وإنما ذلك تَجَوُّزٌ منه في اللفظ؛ لأنه أرسله غُفْلاً، وقد قيده وعلَّلَه في باب ما لا ينصرف، والأخذ بقوله المعلّل أولى من الأخذ بقوله الغُفْل المرْسَل. ووجْهُ تجوُّزِه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث، صارتا كأنهما علامتا تأنيث[٣].

ورأى أن التاء في "ثِنْتان" ليست بعلامة تأنيث كذلك، أما التاء في "اثنتان" فعلامة تأنيث كما في"ابنتان" [٤].

-الياء في"تقومين وتقعدين" علامة الضمير المؤنث، وليست من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتمكنة [٥].

٣,٢,٢- تاء التأنيث:

ذكر أبو عثمان المازني أن التاء للتأنيث في مثل "تَمْرَة" وما أشبهها، وهي التي تُبدل منها الهاءُ في الوقف [٦]. ووافقه أبو الفتح على أن علامة التأنيث هي التاء،

---

(١)سر الصناعة١٤٩ والكتاب٢٢١/٣، وفيه: "وإن سميتَ رجلاً ببنت أو أخت صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا سَنْبَتَة بالأربعة. ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك".

(٢)سر الصناعة١٤٩ والكتاب٢٣٧/٤، وفيه: "وأما التاء فتؤنث بها الجماعة، نحو منْطلِقات، وتؤنث بها الواحدة نحو هذه طلحة ورحمة وبنت وأخت". وصرح سيبويه بأنها للتأنيث في الكتاب ٣٦٢/٣.

(٣)سر الصناعة ٤٩.

(٤)سر الصناعة ١٥٢.

(٥) المنصف ١٥٦/١.

(٦) المنصف١٥٣/١.

وليســت الهاء المبدلـــــة منها[1]. واستدل على ذلك بأنها تلفظ في حالة الوصل تاءً لا هاءً، " والوصل من المواضع التي تجري فيها الأشياء على أصولها، وأن الوقف من مواضع التغيير والبدل"[2]. وعلل انقلاب التاء هاءً في الوقف بأن تلك التاء من الحروف المهموسة، كما أن الهاء مهموسة أيضاً. وعلل انقلاب التاء هاءً وعدم انقلابها ألفاً- على الرغم من قرب الهاء من الألف-بما يمكن أن يحدثه انقلاب التاء ألفاً من التباس بالألف المقصورة في "حُبْلىَ وبشرى" [3]. فكان يقال مثلاً: طَلحى وتمرى.

كما احتج لرأيه بأن التاء هي الأصل الذي انقلبت عنه الهاء في نحو طلحة وحَمدة، بأن التاء في جمع المؤنث ثابتة نحو هندات، ولم تبدل هاءً لسكون ما قبلها[4].

ويرى أبو الفتح أن القياس في كل اسم مؤنث أن يقع فيه الفرق بينه وبين المذكر بالتاء، نحو قائم وقائمة، وظريف وظريفة، ورَجُل ورَجُلة، وثَوْر وثَوْرة. وذلك كما يفرق بين التصغير والتكبير، والواحد والاثنين والجماعة [5].

أما إذا تُركت علامة التأنيث من الاسم المؤنث فإنما ذلك اختصار لحقه؛ لأنه يُعتمد في الدلالة على تأنيثه على ما يليه من الكلام قبله أو بعده، نحو هذه ريح طيبة[6]. فكلمة"ريح"مؤنثة، ولم تلحقها علامة التأنيث، ولكن اسم الإشارة

---

(١)المنصف ١/١٥٩ وينظر الكتاب٤/١٦٦، وفيه: "فعلامة التأنيث إذا وصَلْتَه التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء". وفي الكتاب ٤/١٦٧: "وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحتْ كما قالوا في تاء الجميع، قولاً واحداً في الوقف والوصل".

(٢)المنصف١/١٦٠.

(٣)المنصف ١/١٦١.

(٤)المنصف ١/١٦١.

(٥)سر الصناعة ٦١٣، وينظر: الكتاب٤/٢٣٦-٢٣٧، وفيه يعد سيبويه التاء للتأنيث سواء أكانت تاء جمع المؤنث السالم أم تاء تأنيث الواحدة، أم تاء بنت وأخت.

(٦)سر الصناعة ٦١٣-٦١٤.

قبلها مؤنث، وصفتُها بعدها مؤنثة بالتاء؛ فدل ذلك على تأنيثها. ومثلها: "لم أرَ قوساً أحسن من هذه القوس".

ويرى أن تاء التأنيث قد يأتي معها ما لا يأتي مع غيرها مثلها في ذلك مثل ياءي الإضافة.فلولا تاء التأنيث لم يأتِ مثل عَرْقُوة، وقَمَحْدُوَة، وتَرْقُوَة مصحَّحاً[(١)]. وهو ينظر إلى تاء التأنيث هذه على أنها في تقدير الانفصال، وعلى الرغم من ذلك فإن العرب قد أحلتها محل اللام وما هو من الأصل أو جارٍ مجرى الأصل، ففي ترقوة، وعرقوة، وقمحدوة، لو لم تقدر التاء متصلة لوجب أن تقلب الواو ياء؛ لأنها كانت تُقدَّر طرفاً، فتقلب ياءً كما تقلب في نحو أَحْقٍ جمع حَقْوٍ، وأَدْلٍ جمع دَلْو، فيقال: عَرْقِية وتَرْقِية وقَمَحْدِية كما قالوا: أَحْقٍ وأَدْلٍ وأَجْرٍ، فلولا أنهم قد أجروا الهاء في ترقوة وقمحدوة مجرى الراء في منصور والطاء في عضرفوط فصحت الواو قبلها كما صحت قبل الراء والطاء؛ لوجب أن تقلب ياء [(٢)].

ومما ضارعت فيه تاء التأنيث لامَ الفعل تحقيرُ ما كان من المؤنث على أربعة أحرف، نحو عَقْرَب وعَناق وسعاد وزينب بلا تاء، وذلك قولهم: عُقَيْرِب وعُنَيِّق وسُعَيِّد وزُيَيْنِب. بينما ألحقوا التاء في تصغير المؤنث الثلاثي، نحو قِدْر وقُدَيْرة، وشَمْس وشُمَيْسَة، وهِنْد وهُنَيْدة؛ وذلك أنهم شبهوا باء عقرب وقاف عناق ودال سعاد وباء زينب- وإن كن لاماتٍ أصولاً- بهاء التأنيث في نحو طلحة وحمزة، إذ كانت الباء والقاف والدال متجاوزة للثلاثة التي هي أول الأصول وأعدلها وأخفها وأعمها تصرفاً كتجاوز الهاء في طلحة وحمزة للثلاثة، فكما أن هاء التأنيث لا تدخل عليها هاء أخرى، كذلك منعوا الباء في عقرب ونحوها أن يقولوا: عُقَيْرِبة كما امتنعوا أن يقولوا

---

(١)المنصف ١٦٣/١.

(٢)سر الصناعة ٦١٦ وينظر الكتاب٤١٩/٣، وفيه: " وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة؛ لأنها تضم إلى الاسم كما يُضم مَوْتَ إلى حَضْرَ، وبَكَّ إلى بَعْلَ".

في حمزة: حُمَيْزَتة، فيُدخلوا تأنيثاً على تأنيث، فلولا أنهم قد أحلوا الباء من عقرب وهي أصل محل الهاء الزائدة في نحو طلحة وبيضة وتمرة لما امتنعوا أن يقولوا: عُقَيْرِبة[1].

ومما أُجْرِيت فيه تاء التأنيث مجرى لام الفعل التعاقب بين تاء التأنيث و اللام، نحو بُرَة وبُرَا، ولُغَة ولُغَى، وظُبَة وظُبى، ولِثَة ولِثىَ، فإذا فقدت اللام جيء بالتاء، فقيل: بُرَة وظُبة. ويقال: رأيتُ مِئْياً في معنى مِئَة، فلما حذفت اللام-وهي هنا الياء- جيء بالتاء[2]

والتاء قد تأتي للمبالغة كداهية وراوية [3]، وملولة وصَرورة [4]. وهي للمبالغة في قوله تعالى: ﴿ وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةٌ لذكورنا ومحرَّم على أزواجنا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، وذكر أبو الفتح أن تقديره: "ما في بطون هذه الأنعام خالصةٌ لنا، أي خالص لنا، فأنّث للمبالغة في الخلوص، كقولك: زيدٌ خالصتي، كقولك: صَفِيِّي وثقتي، أي المبالغ في الصفاء والثقة عندي. ومنه قولهم: فلان خاصتي من بين الجماعة، أي خاصِّي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة" [5].

وقد ترد بعض الألفاظ وصفاً لمؤنث على صيغة (فاعل) ولا تلحقها التاء، نحو طاهر وطالق، وحائض، وطامث، ويرى أبو الفتح أن معناها: ذات طهر،

---

(١)سر الصناعة ٦١٥ وينظر الكتاب٣/٤٨١، وفي عناق ينقل سيبويه عن الخليل أن"القاف بمنزلة الهاء"، وفي الكتاب٣/٢٢٠: " الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم فجُعلا اسماً واحداً نحو حَضْرَمَوْت".

(٢)سر الصناعة ٦١٥.

(٣)الخصائص ١/١٥٣.

(٤)الفتح الوهبي ١٢٨، وفيه (ضرورة) بالضاد، وهو تحريف، وصوابها بالصاد. يقال: رجل صرورة: إذا لم يحجّ، وكذلك امرأة صرورة، وينظر الخصائص ١/١٥٣ والكتاب ٣/٦٣٧-٦٣٩.

(٥)المحتسب ١/٢٣٢.

وذات طلاق، وذات حيض،, وذات طمث، وهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه للزم لحاقها تاء التأنيث، كما لحقت نفس الفعل.وعلى هذا قول الله تعال: ﴿ في عيشةٍ راضية﴾ [الحاقة: ٢١، والقارعة: ٧]، أي ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مَرْضِيَّة [١]."وذو الشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً [٢]، ويرى أبو الفتح أن التاء في (راضية) للمبالغة، كتاء داهية، وراوية [٣].

وذكر أبو الفتح في(باب في الاحتياط) أن تاء التأنيث تلحق الأسماء المؤنثة قبل لحاق التاء لها، وذلك احتياطاً في التأنيث، كقولهم: فَرَسة، وعجوزة، ومنه ناقة؛ لأنهم لو اكتفوا بخلاف مذكرها لها–وهو جَمَل–لغنوا بذلك. ويرى أن ذلك رغبة من العرب إذا أرادوا المعنى مكنوه واحتاطوا له [٤].

ويرى أن تاء التأنيث تحذف لياءي النسبة، ويسميها الإضافة، فالنسبة إلى البصرة: بصريّ، وإلى الكوفة: كوفيّ. وكذلك تحذف تاء التأنيث لعلامته أيضاً، نحو ثمرة وثمرات، وجمرة وجمرات. وقد ردَّ ذلك إلى أن(الحكم للطارئ) [٥]؛ فعلامة النسب طارئة على الاسم المؤنث غير المنسوب؛ فتزيل حكمه. وعلامة جمع المؤنث تحذف لها علامة التأنيث من المفرد.

---

(١)الخصائص ١/١٥٣.

(٢)الخصائص ١/١٥٣.

(٣)الخصائص١/١٥٣، وينظر الكتاب٣/٢٨٢–٢٨٤، ولم يخرج أبو الفتح عن رأي الخليل وسيبويه، وما أورده هنا هو خلاصة قوليهما. وفي"حائض"وأشباهها ورد في الكتاب أنها صفة لشيء، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث، فقالوا: امرأة حائض، كما وصفوا المذكر بالمؤنث، فقالوا: رجل نُكَحة (ينظر الكتاب٣/٣٨٣).

(٤)الخصائص ٣/١٠٤.

(٥)الخصائص ٣/٦٢، والكتاب٣/٣٦١.

وشبه ألف الإطلاق بتاء التأنيث، فصحح اللام لها كما يصححها للتاء، واستدل بقول الشاعر: (1)

ولاعَبَ بالعَشِيّ بني بنيهِ	كفِعْل الهِرِّ يَحْتَرِشُ العَظَــــايا
فَأَبْعَدَهُ الإلهُ ولا يُؤَبّــــى	ولا يُسْقَى من المرض الشِفايا

وأورد قول أبي عثمان بأن"الشاعر شبّه ألف النصب بهاء التأنيث حين قال: عَظايَة وصَلاية وما أشبهه. وهذا مما يحفظ أيضاً، ولولا أنه أخبرنا به من نثق بروايته وضبطه لما أجزناه. ولجعلناه همزاً" (2).

وأوضح أبو الفتح وجه الشبه بينهما بأن الهاء ينفتح ما قبلها، كما أن الألف كذلك، وأن الهاء تجيء لمعنى كما أن الألف كذلك، وأن الألف زائدة كالهاء، فمن حيث قالوا: النهاية والعَظاية كذلك قالوا: العظايا والشِّفايا. وهذا تشبيه بعيد، وهو كالخطأ منهم(3).

٣,٢,٣- ألف التأنيث (الممدودة والمقصورة):

ألفا التأنيث المقصورة والممدودة في مجمل ما ذكره أبو الفتح إنما هي ألف واحدة، غير أنهما يختلفان باختلاف الحرف الذي يسبقهما، فإن كان ألفاً، قلبت ألف التأنيث همزة للتخلص من التقاء الساكنين، وهما هنا الألفان، ولسبب آخر:

---

(1)الخصائص ٢٩٢/١، و٣٧٦/٢, والمنصف ١٥٥/٢، وفي حاشية الخصائص ٢٩٢/١ أن البيت لأعصر بن سعد بن قيس عيلان، وفي حماسة البحتري ٣٢٤، أن هذه الأبيات منسوبة إلى المستوغر بن ربيعة. والعظاء: واحدها عظاية، وهي دويبة. واحتراشها: صيدها.

(2)المنصف ١٥٥/٢.

(3)المنصف ١٥٥/٢.

وهو كون الألف الثانية حرف إعراب تعتوره الحركات. وإن كان ما يسبق الألف حرفاً آخر غير الألف بقيت الألف بحالها ألفاً نحو حُبْلى وبُشْرى [١].

وكل كلمة في آخرها ألف، ولم تُنَوّن نكرةً ولم تدخل عليها علامة التأنيث فإن ألفها للتأنيث، نحو جُمادى، وحُبارى، وحُبْلَى وسَكْرَى. واستدل بقول الفرزدق:

وأشلاءُ لحمٍ من حُبارَى يصيدُها   لنا قانِصٌ في بعض ما يَتَخَطَّفُ

فلم ينون "حبارى" وهي نكرة. وروى عن أبي علي قول الشاعر:

وبِشْرَةُ يَأْبُونا كأنّ خِبـــــاءنَا   جَناحُ سُمانَىَ في الســماء تطيرُ

فلم ينون"سُمانَىَ" وهي نكرة [٢].

وأما ألف التأنيث التي تنقلب همزةً فلا تكون إلا زائدةً بعد لام الفعل، نحو حمراء وصفراء، ولا يجوز دخول علامة التأنيث عليها؛ فلا يقال: حمراءة، وصفراءة.

وكل اسم في آخره همزة زائدة بعد ألف لم يجز دخول هاء التأنيث عليه، ولم يكن على وزن (فِعْلاء) نحو: حِرْباء وعِلباء، أو فُعْلاء نحو قُوْباء، فإن همزته للتأنيث[٣].

---

(١)سر الصناعة٨٣و٨٥و٨٦وفي ٧٠٨, وازن بين ألف التثنية وألف التأنيث في نحو حُبْلى وبُشْرى، في أن كل واحد منهما حرف إعراب، إلا أنهما يختلفان في أن حرف التثنية لا نية حركة فيه، وأن ألف حبلى فيها نية الحركة.

(٢)سر الصناعة ٦٩٣، والخصائص ٣٩/٢، وينظر: ابن جني (عثمان، أبو الفتح)، **المذكر والمؤنث** تحقيق: طارق نجم عبد الله، دار البيان، جدة، ط! (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص ٥٢. واللسان(بشر).وبشرة: اسم علم. ويأبونا: يكون لنا أباً. وبشرة: وردت في الخصائص بكسر الباء، وفي سر الصناعة بضمها، وأشار محقق سر الصناعة إلى أنها في إحدى النسخ بكسر الباء. وينظر القاموس المحيط (بشر).

(٣)المذكر والمؤنث ص٥٣.

وذكر أبو الفتح أن الهمزة للتأنيث في نحو فُعَلَاء، نحو: النُفَساء، والكُرماء، والظُرَفاء، وكذلك في نحو فِعَلاء، نحو السِّيَراء والعِنَباء، أو فَعَلاء نحو قَرَماء وجَفَناء. أو أَفْعِلاء نحو أَرْبِعاء، وأصدقاء [1].

وتناول أبو عثمان المازني همزة التأنيث في مثل حمراء وخُنْفُساء بين الحروف التي أطلق عليها" أمهات الزوائد" [2].واستصوب أبو الفتح تصريح أبي عثمان بأن علامة التأنيث في هذا الموضع هي الهمزة في الحقيقة، وليست المدة؛ لأن المدة إنما هي الألف التي قبل الهمزة، وعلامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة، إنما تكون آخرها، نحو حمدة وحُبلَى [3].

ثم أورد على نفسه اعتراضاً بقوله: ما تُنْكِر أن تكون الألف والهمزة جميعاً علامة التأنيث كما تقول: إن الياءين في نحو زَيْدِيّ وبكريّ علامةُ النسب؟

ورد على هذا الاعتراض بأنه لم يَرَ علامة تأنيث غيرَ هذه تكون على حرفين، وإنما هي حرف واحد، نحو الهاء في طلحة والألف في حُبْلى.

ولكن سيبويه يسمي الألف والهمزة التي بعدها"ألفي التأنيث"، فتأول أبو الفتح قولَ سيبويه بأن هذه الهمزة لما كانت لا تنفك من كون هذه الألف قبلها وهي مصاحبة لها وغيرُ مفارقة، أطلق هذا اللفظ عليهما تجوزًا[4].

---

(١)المذكر والمؤنث ص٥٣.

(٢)المنصف ١/١٥٣.

(٣)المنصف ١/١٥٤.

(٤)المنصف ١/١٥٤، وينظر الكتاب ٣/٦١٧و٢١٤، وفيه: " واعلم أن الألفين لا تزادان أبداً إلا للتأنيث". وينظر الفتح الوهبي١٢٠، ولم ينسب القول إلى سيبويه، فقال: "قال أهل اللغة: ألفا التأنيث، يعنون اللتين في حمراء ونحوها، وإنما علم التأنيث الهمزة وحدها، لا الألف، ولكن لما كانتا مصطحبتين لا تفترقان سميتا جميعاً للتأنيث".

واستدل أبو الفتح على أن الهمزة وحدها علم التأنيث بجمع مثل صحراء وخنفساء على صحراوات وخنفساوات؛ ذلك لأن الهمزة وحدها قلبت واواً، ولو كانت الألف قبلها داخلة معها في أنها علامة تأنيث لوجب تغييرها في الجمع كما وجب تغيير الهمزة لما كانت علامة تأنيث، فتركهم الألف بحالها، وتغييرهم الهمزة، دلالة على أن الهمزة وحدها علامة التأنيث [1].

ونظر إلى قلب الهمزة واواً في صحراوات وخنفساوات على أنه نظير حذف التاء في طلحة عند جمعها على طلحات؛ لئلا تجتمع في الكلمة علامتا تأنيث [2].

وجزم أبو الفتح أن همزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث التي سبقتها ألف؛ لأنها لما وقعت ألف التأنيث بعد ألف اِلْتَقى ساكنان؛ فوجب تحريك الألف الثانية، وهي بذلك تشبه ألف حُبْلَى وبُشْرَى، ولكن ألف حبلى وبشرى سبقتهما اللام والراء، وألف حمراء ونحوها سبقتها الألف التي بعد الراء. وذكر أبو الفتح أن"هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح" [3].

وقد علل انقلاب الألف الثانية – أي ألف التأنيث – همزة بأنه التقى ألفان زائدتان، الأولى هي الزائدة، والثانية للتأنيث، فكان لابد من حذف إحداهما أو تحريكها. أما الحذف فإنه لا يجوز في واحدة منهما، فلو حُذفت الأولى؛ لانفردت الثانية، والكلمة مبنية على اجتماع ألفين فيها، ولو حُذفت الثانية لزالت

(١)المنصف ١/١٥٤–١٥٥، وسر الصناعة٨٤.

(٢)المنصف ١/١٥٤–١٥٥.

(٣)المنصف ١/١٥٥، والخصائص١/٢٠٠–٢٠١، وسر الصناعة ٨٣ –٨٤، وينظر الكتاب ٣/٢١٤، وفيه: "والألف إذا كانت بعد ألف، مثلها إذا كانت وحدها، إلا أنك همزت الآخرة للتحريك؛ لأنه لا ينجزم حرفان[أي: لا يلتقي ساكنان]، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل...واعلم أن الألفين لا تزادان أبداً إلا للتأنيث".

علامة التأنيث التي وُسمت الكلمة بها، وهذا أفحش من الأول. وأما تحريك الثانية فلأنه التقى ساكنان، فلزم تحريك أحدهما، فحركت ألف التأنيث؛ فانقلبت همزة؛ لأنها حرف الإعراب [1]. وذكر في موضع آخر" أن الساكنين إذا التقيا من كلمة واحدة حُرّك الآخَر منهما، نحو أمْسِ، وجَيْرِ وأين، وسوف، ورُبَّ.وإنما يحرك الأول منهما إذا كانا من كلمتين؛ نحو قدِ انقطع، وقُمِ الليل"[2].

واستدل على أن الألف الثانية للتأنيث، وأن الأولى ليست له بقولهم: حمراوان، وعُشَراوات، وصحراويّ؛ ذلك أن التغيير لحق الألف الثانية، ولم يعرِض للأولى [3].ثم فصَّل استدلاله بأنهم يجمعون صحراء على صَحارِيّ، فالياء الأولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في صحراء، انقلبت ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها كما تنقلب في جمع مفتاح وغِربال على مفاتيح وغرابيل. فلما انقلبت الألف إلى الياء انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في"صحراء" ياءً لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها، وذلك قولك: صحاريّ، وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها.

فلو كانت الهمزة في صحراء أصلية غير منقلبة عن ألف، لما لزم انقلابها في الجمع، فكلمة"قُرَّاء" همزة أصلية غير منقلبة؛ ولذلك تجمع على"قَرارِيء" دون أن تنقلب ياءً، فلما جمعت صحراء على صحاريّ، بلا همز، دلَّ ذلك على أن الهمزة في صحراء منقلبة، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تجمع على صحاريء. وإذا ثبت أنها منقلبة في صحراءَ فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل"حُبْلى"[4].

(١)سر الصناعة٨٤.

(٢) .الخصائص ٣/٢٠٠.

(٣) .الخصائص ١/٢٠١.

(٤) .المنصف ١/١٥٥-١٥٦ وسر الصناعة ٨٥.

ثم ذكر أبو الفتح أن هذا "لا يجوز في القياس غيرُه، وهو رأي أبي علي، وعليه قول أشياخنا المتقدمين" [1].

وذكر في موضع آخر [2] أن قلب ألف التأنيث همزة مُطَّرِدٌ عن العرب في نحو حمراء وصفراء وصحراء، وأَرْبِعاء وعُشَراء.

ثم أورد على نفسه اعتراضاً وهو"فإن قيل: ولِمَ زعمت أن الهمزة منقلبة، وهلا زعمت أنها زيدت للتأنيث همزة في أول أحوالها؟" [3].

وأجاب على هذا الاعتراض بتعليلين:

الأول: أن التأنيث إنما هو بالتاء والألف في نحو حمدة وقائمة وحُبْلى وسَكْرَى، وأن التأنيث بالهمزة لم يعرف إلا في هذا الموضع، نحو صحراء وبابها. فهو يرى أن للتأنيث علامتين فحسب هما: الألف المقصورة والتاء، أما الهمزة ذاتها فليست علامة تأنيث، وإنما هي منقلبة عن ألف هي علامة تأنيث كالتي في حُبْلَى وسَكْرَى.

الثاني: أن همزة التأنيث يَطَّرِد إبدالها ياءً في الجمع كما في جمع صحراء على صحاريّ, ولم تظهر الهمزة في شيء من ذلك، ولو كانت همزة أصلية غير منقلبة لما انقلبت في الجمع، كما في قُرّاء [4] وقراريء، وكوكب دُرّيء ودراريء. فقراء همزتها أصلية، وهي من (قَرَأَ)؛ فلم تقلب في الجمع ياءً كما انقلبت همزة التأنيث في صحاريّ ونحوها.

---

(١) .المنصف ١/١٥٧.

(٢) .سر الصناعة ٨٣.

(٣) ينظر الاعتراض والرد عليه في سر الصناعة ٨٤-٨٥.

(٤) القُرَّاء: الناسك المتعبد.

ثم أورد اعتراضاً آخر، وهو: ما الداعي إلى قلب همزة التأنيث في الجمع ياءً، كما في صحاريّ، ولِمَ لَمْ تترك همزةً كما كانت في الواحد؟

ورد على هذا الاعتراض بأن الألف انقلبت همزة في الواحد لاجتماع الألفين وهذه صورته: (صَحْراا ْ)؛ فالتقت ألفان؛ فحركت إحداهما، فجعلت الثانية؛ لأنها حرف الإعراب، فصارت صحراء. أما في الجمع فقد انقلبت الألف الأولى ياءً لانكسار الراء في صحارِيّ، كما تنقلب ألف قِرْطاس ياءً عند جمعها على قراطيس، فتصير صورتها في التقدير: (صحارِيْا ْ)؛ فتنقلب الألف الثانية، وهي ألف التأنيث ياءً؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها، وتدغم الياء الأولى في الثانية؛فتصير صحارِيّ [1].

فألف التأنيث قلبت همزة في الواحد؛ لاجتماعها مع الألف الأولى الزائدة؛ لأنه إذا التقى ساكنان لابد من تحريك أحدهما، وقد حركت الثانية؛ لأنها حرف الإعراب.

أما في الجمع فإن همزة التأنيث المنقلبة عن ألفه تعود ألفاً لانقلاب الألف الأولى ياءً؛ لأنها إنما انقلبت همزة لوقوع الألف قبلها، فلما زال سبب القلب عادت إلى وضعها السابق وهو الألف، ثم تنقلب ياءً، لوقوع الياء قبلها، وتدغم الياء الأولى في الثانية.

ثم استنتج أن الهمزة في صنعاء وهيجاء ودهناء فيمن مَدَّ، هي الألف المفردة، في صنعا وهيجا ودهنا فيمن قصر، وقد قلبت هذه الألف المفردة همزة لوقوعها بعد الألف الأولى التي زيدت للمد. أما ألف حُبْلى وسَكْرى وأمثالها فقد صَحّتْ ألفاً؛ لأنه لم يلتقِ ساكنان، كما هو الحال في صحراء وأمثالها [2].

---

(١) سر الصناعة ٨٥-٨٦.

(٢) سر الصناعة ٨٦.

ورأى أن الهمزة تكون للتأنيث في نحو حمراء وصفراء، ثم تكون لغيره إذا ركبت مع اسم آخر، نحو هذا دارَ حمراءُ، ورأيت دارَ حمراءَ، ومررت بدارَ حمراءَ. وهذا الاسم المركب ممنوع من الصرف للتعريف والتركيب كحضرموت، فإذا نُكِّر صُرِف، نحو رُبَّ دارَ حمراءٍ مررت بها [1]. وعَدَّ ذلك من(باب عكس التقدير)، ورأى أن" هذا موضع من العربية غريب، وذلك أن تعتقد في أمر من الأمور حكماً ما، وقتاً ما، ثم تحورَ في ذلك الشيء عينه في وقت آخر فتعتقد فيه حكماً آخر"[2].

٣,٣-التأنيث بالصيغة والبدل:

رأى أبو الفتح أن في كلمتي"أُخْت" و"بِنْت" علامةَ تأنيث، وهي صيغتهما وإبدال لامهما-وهي الواو-تاءً. وأصلُهما "فَعَل": بَنَو وأَخَو.عُدِلا إلى"فِعْل" و"فُعْل" فصيغتهما وإبدال لامهما هما عَلَم تأنيثهما. واحتج لرأيه هذا بما يأتي:

أولاً: استدل على أن أصلهما "فَعَل" بتكسيرهما على"أَفْعال": أبناء، وآخاء. وساق شاهداً على ذلك قولَ بشر بن المهلب [3]:

وَجَدْتُم بنيكم دوننا إذ نَسَبْتُمُ وأيُّ بني الآخاءِ تَنْبُو مَناسِبُهْ

ثانياً: استدل على أن أصل لامهما واو بأنهما إذا نسب إليهما رُفِضت هذه الصيغة، كما في بَنَوِيّ، وأَخَوِي؛ ذلك أن النسب إلى ما فيه علامة تأنيث يقتضي إزالتها؛ على نحو حمراويّ، وطَلْحِيّ، وحُبْلَوِيّ [4].كما استدل على كون لام

---

(١) الخصائص ١/٢٧٤-٢٧٥.

(٢) الخصائص ١/٢٧٢.

(٣) سر الصناعة ١٥٠، والخصائص ١/٢٠١، و٣٣٨، ونسبه فيه إلى بعض آل المهلب. وينظر: اللسان(أخو)، وشرح الملوكي في التصريف ص ٣٩٨.

(٤)الخصائص ١/٢٠١، وسر الصناعة ١٥٠.

أخت واواً بجمعها على أخوات.ثم إن "إبدال التاء من حرف العلة يدل على أنها من الواو؛ لأن إبدال التاء من الواو أضعافُ إبدالها من الياء، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس" (١).

ثالثاً: وجد أن الصيغة والبدل أقيما مقام علامة التأنيث الصريحة، وتعاقبت تلك الصيغة والعلامة على الكلمة الواحدة، نحو ابنة وبنت، فالصيغة في"بنت" قامت مقام الهاء في "ابنة"، فكما أن الهاء عَلَمُ تأنيث لا محالة، فكذلك صيغة "بنت" علم تأنيثها. وأيد رأيه بقول أبي علي الفارسي: " ليس بنت من ابن كصَعْبَة من صَعْب، إنما تأنيث ابن على لفظة ابنة"(٢).

أما التاء في "بنت" و"أخت"، فهي للإلحاق، فبنت للإلحاق بمثل"حِلْس"، وأخت للإلحاق بمثل"قُفْل"، وليست هذه التاء علامة للتأنيث كما تكون في"ابنة" و"اثنتان". فالتاء في بنْت وأخْت ساكن ما قبلهما، وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. ولكن هذه الصيغة والبدل لمّا لم يقعا إلا في المؤنث جريا مجرى علامة التأنيث(٣).

"فالصيغة في "بِنْت" قامت مقام الهاء في ابنة، فكما أن الهاء علم تأنيث لا محالة، فكذلك صيغة"بِنْت" عَلَم تأنيثها" (٤).

---

(١)سر الصناعة ١٥٠.

(٢)الخصائص ٢٠١/١، وسر الصناعة ١٥٠

(٣) المنصف ٩٥/١ وسر الصناعة ١٥٠ ويرى برجشتراسر ووافقه رمضان عبد التواب أن تاء"بنت"و"أخت"للتأنيث؛ مستدلين بورودها للتأنيث في اللغات السامية الأخرى، وخطأ ابن جني في قوله: إنها منقلبة عن واو، وأنها للإلحاق لا للتأنيث. (ينظر: (عبد التواب، رمضان)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث**، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢ (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ص٢٥٦ وما بعدها).

(٤)سر الصناعة ١٥٠ والخصائص ٢٠١/١.

ولسيبويه رأيان في تاء بنت وأخت: الأول: أنها للتأنيث [1]. والآخر: أنها للإلحاق، وشبهها بتاء"عفريت" [2], وقد أخذ أبو الفتح برأيه الثاني، وسمَّى الأولَ مجازاً.

والتاء في كَيْتَ وذَيْتَ كالتاء في بنت وأخت، أصلهما: كَيَّة وذَيَّة، ثم إنهم حذفوا الهاء، وأبدلوا من الياء التي هي لام تاءً، كما فعلوا ذلك في ثنتان، فقالوا: كَيْتَ وذَيْتَ، فكما أن الهاء في كية وذية علم تأنيث، فكذلك الصيغة في كيت وذيت علم تأنيث، وكذلك أيضاً التاء في اثنتان علامة تأنيث، والصيغة في ثِنْتان أيضاً علامة تأنيث[3].

٤,٣-تذكير المؤنث وتأنيث المذكر:

يرى أبو الفتح كغيره من النحاة أن التذكير هو الأصل، وأن التأنيث فرع عليه؛ ولذلك كان تذكير المؤنث رداً للفرع إلى أصله، أما تأنيث المذكر فإنه أذهب في التناكر والإغراب، وقد جاز على ضرب من ضروب التأول [4].

ورأى في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر حملاً لظاهر اللفظ على معقود المعنى، وترك الظاهر إليه [5]. وتناول ذلك في (فصل في الحمل على المعنى) [6]،

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٦-٢٣٧ و٣/٣٦٢، وعبارة الكتاب: "وأما بنت فإنك تقول" بَنَوِيّ من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء".

(٢) الكتاب٤/٢٢١و٤/١٦٦، وفيه: أن التاء في بنت وأخت للإلحاق ببناء عُمْر وعِدْل.وينظر: الخصائص١/٢٠٠-٢٠١.

(٣) سر الصناعة ١٥٢-١٥٣، والخصائص١/٢٠٢، والكتاب٣/٣٦٣.

(٤) التمام ٩٩، والخصائص٢/٤١١.

(٥) المحتسب ١/١٤٥، والخصائص ١/٢٣٧.

(٦) الخصائص ٢/٤١١-٤٣٥.

وعَدَّ ذلك من باب شجاعة العربية [1]، الذي عقد له باباً كبيراً في (الخصائص) ومثل لذلك بأمثلة كثيرة[2]:

فمن الأمثلة التي ساقها لتذكير المؤنث حملاً على المعنى قول الشاعر [3]:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان.

ومنه قول الله عز وجل: ﴿ فلما رأى الشمسَ بازغةً قال هذا ربي ﴾ [الأنعام: ٧٨]، أي هذا الشخص أو هذا المرئي.

ومنه قوله تعالى: ﴿ فمَنْ جاءهُ موعظةٌ من ربه ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ لأن الموعظة والوعظ واحد.

ومنه قوله سبحانه: ﴿ إن رحمةَ الله قريبٌ منَ المحسنين ﴾ [الأعراف: ٥٦], أراد بالرحمة المطر. وساق أمثلة كثيرة على تأنيث المذكر منها:

تأنيث"الإيمان" كما في قراءة أبي العالية [4]: ﴿ لاتَنْفَعُ نفساً إيمانُها ﴾ [البقرة: ١٥]، فحمله على المعنى؛ لأن الإيمان طاعةٌ في المعنى، فكأنه قال: لا تنفع نفساً طاعتُها [5].

---

(١) الخصائص ٢/٣٦٠-٤٤١.

(٢) الخصائص ٢/٤١١-٤١٢.

(٣) الخصائص ٢/٤١١-٤١٢، و المحتسب ١/١١٢، و البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو من الخلعاء الفتاك، يصف أرضاً مخصبة لكثرة ما نزل فيها من الغيث. والودق: المطر.وأبقلت: أخرجت البقل.ينظر: الكتاب ٢/٤٦.

(٤)أبو العالية(-٩٠، وقيل: ٩٦هـ): رفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي، من كبار التابعين، أسلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين، وأخذ القرآن عرضاً على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وصح أنه عرض على عمر. وقرأ عليه شعيب بن الحبحاب، والحسن بن الربيع بن أنس، والأعمش، وأبو عمرو.(طبقات القراء ١/٢٨٤، وحاشية المحتسب ١/٢٧٥).

(٥)سالمحتسب ١/٢٣٧.

ومنها قوله تعالى: ﴿ فله عَشْرُ أمثالها ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، أَنَّثَ المِثْلَ؛ لأنه في المعنى حسنة [١].

ومنها قوله تعالى: ﴿ تَلْتَقِطْهُ بعضُ السيارة ﴾ [يوسف: ١٠]، أنث بعضاً؛ لأن ذلك البعض سيارة في المعنى [٢].

ومنها ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلانٌ لَغُوب، جاءته كتابي فاحتقرها! فقلت له: أتقول جاءته كتابي! فقال: نعم، أليس بصحيفة![٣]. ومنها قول الشاعر [٤]:

لو كان في قلبي كقَدْر قُلامةٍ   حُبًّا لغيرِك قد أتاها أَرْسُلِي

كسَّر رسولاً، وهو مذكر، على أَرْسُل، وهو من تكسير المؤنث، كعَناق وأَعْنُق، وعُقاب وأَعْقُب، لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة؛ لأنها في غالب الأمر مما يستخدم في هذا الباب [٥].

٣,٥–تأنيث الجمع:

تأنيث الجمع سائغ، ولو كان الواحد مذكراً؛ ذلك؛ لأن الجمع إنما هو جماعة في المعنى [٦]، يقال: هذا جَمَل، وهذه جِمال، وهذا رجل، وهذه رجال قد

---

(١)المحتسب ٢٣٧/١.

(٢)المحتسب ٢٣٧/١، والخصائص ٤١٥/٢، وفي هامشه: "والقراءة بالتأنيث قراءة الحسن، كما في الإتحاف والبحر".

(٣)الخصائص ٤١٥/٢.

(٤)الخصائص ٤١٦/٢. وينسب البيت لأبي كبير الهذلي(ديوان الهذليين ٩٩/٢)، ونسب إلى جميل بثينة (الصناعتين ٣٤٤)، مع اختلاف يسير في روايته.

(٥)الخصائص ٤١٦/٢.

(٦) سر الصناعة ٦١٨.

أقبلتْ؛ فالجمع يحدث للواحد تأنيثاً [1]. وليس الجمع مؤنثاً في كل موضع، والتأنيث والتذكير في الجمع إنما يجوز مع الفعل خاصة، نحو قام الرجال، وقامت الرجال [2].

ورأى أن تأنيث الجمع ليست له قوة تأنيث الواحد، ألا ترى أنه لك في الجمعِ التذكيرُ والتأنيث، فتقول: قام الهنداتُ، وقامت الهنداتُ، وليس لك أن تقول: قام هندٌ؛ لأن تأنيث الواحدِ أشدُّ تمكنا ً؟ لا بل إنه يَعُد تأنيثَ الجمعِ تأنيثاً لا حقيقة له؛ يدل على ذلك أنك تقول: هذه رجالٌ مقبلةٌ، تذهب إلى الجماعة، وإن كان كل واحد منها مذكراً [3].

وتناول في (باب في التراجع عند التناهي) [4] مسألة تأنيث الجمع، فذكر أن المؤنث إذا أريد تأنيثه رجع إلى التذكير، نحو ظُلْمة، وظُلَم، وسِدرة، وسِدَر، وقَصْعة، وقِصاع، فظُلْمة مفردة مؤنثة، فلما أريد جمعها ذكِّرت؛ لأن الجمع يحدث للواحد تأنيثاً، فكأن"ظلمة" أنثت في مفردها، ثم أنثت بجمعها. فكأن ذلك تأنيث للمؤنث؛ فاستحال مذكراً، نحو ظُلَم، وسِدَر، وقصاع؛ وذلك للإيغال في التأنيث. واستنتج أنه لو دعا داع لتأنيث، نحو قائمة، ومسلمة لكان طريقُه إعادتَه إلى التذكير، فيقال: قائم ومسلم. هذا إذا سوَّغ مسوّغٌ تأنيثَهما.

ورفض ما يترتب على مقولة"التراجع عن التأنيث إلى التذكير؛ للإيغال في التأنيث"؛ فلم يلزم عن تذكير المذكر الرجوع إلى التأنيث؛ لأن تذكير المؤنث رجوع إلى الأصل. أما تأنيث المذكر فهو خروج عن الأصل إلى الفرع؛ "فلذلك جاز تصوُّرُ تأنيث المؤنث، ولم يجز تصوُّرُ تذكيرِ المذكر" [5].

---

(١) الخصائص ٣/٢٤١.

(٢) الفسر (شرح ديوان المتنبي)١/٣٠٠.

(٣) المنصف ١/١٦١-١٦٢.

(٤) الخصائص ٣/٢٤١-٢٤٥.

(٥)الخصائص ٣/٢٤٢.

ومن"التراجع عند التناهي" أن يقال: امرأة صابرة، وغادرة، فألحقوا علم التأنيث، فإذا تناهوا في ذلك قالوا: صَبُور وغَدُور.

ومن هذا القبيل أيضاً تذكير العدد وتأنيثه إذا كان المعدود جمعاً، وذلك في الأعداد المحصورة ما بين ثلاثة إلى تسعة، فيقال: ثلاثة رجال، وثلاث نِسْوة، فالتأنيث لجمع الذكور، والتذكير لجمع الإناث [1].

وأبو الفتح لم يفصل في مسألة تذكير العدد وتأنيثه إذا كان جمعاً، ولكن يبدو أنه عَدَّه من قبيل" التراجع عند التناهي"، فنسوة جمع "امرأة"، وكلاهما مؤنثة بعلامة التأنيث، فكأن "نسوة" تأنيث لمؤنث؛ فلما حصل التناهي في التأنيث جرى الرجوع إلى التذكير في عدده، فقيل: ثلاث نِسوة. و"رجال" جمع "رجل"، وكلاهما مذكر، فكأن "رجال" تذكير لمذكر، فلما حصل الإيغال في التذكير رجع الأمر إلى التأنيث في عدده، فقيل: ثلاثة رجال، و لم يصرح بهذا، ولكنه يفهم من السياق.

٦,٣-المصدر وتأنيث الفعل والصفة:

الفعل لا يؤنث؛ لأنه يفيد المصدرَ الدالَّ على الجنس، والجنسُ أسبق شيء إلى التذكير، وإنما دخل عَلَمُ التأنيث في نحو قامت هند، وانطلقتْ جُمْل لتأنيث فاعله، ولو كان تأنيث الفعل لشيء يرجع إليه هو لا إلى فاعله لجاز قامتْ زيد، وانطلقتْ جعفر. فالفعل" لم يكن في القياس تأنيثه" [2].

---

(١) الخصائص ٣/٢٤٣، وينظر: الكتاب ٣/٥٥٧، وفيه: "اعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين بها عدَته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث. وذلك قولك: له ثلاثة بنين وأربعة أجمال...وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التأنيث. وذلك قولك: ثلاث بنات، وأربع نسوة".

(٢)الخصائص ٣/٢٤٤، ٢/٢٠٦.

وإذا كان التذكير قد أصاب الفعل لإفادته المصدر، والمصدر دالٌ على العموم والجنس، وكلاهما إلى التذكير، فما علة جواز تأنيث المصدر؟

وقد فصَّل القول في تلك العلة بأن المصادر أجناسٌ للمعاني، وغير المصادر أجناس للأعيان؛ نحو رجل، وفرس, وغلام. فكما أن أسماء أجناس الأعيان قد تأتي مؤنثة الألفاظ ولا حقيقة تأنيث في معناها، نحو غرفة، ومِرْوَحة، فكذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنثاً بعضها لفظاً لا معنى، وذلك نحو المحمِدة، والموْجِدة، والرشاقة [(١)].

ويرى أبو الفتح أن تأنيث المصدر جائز، وإن لم يكن صفةً لما قبله، كما أن جمعه جائز كذلك، وإن كان تذكير المصدر وإفراده أقوى في اللغة، وأعلى في الصنعة، قال تعالى: ﴿وهل أتاك نبأُ الخَصْمِ إذ تسوَّرُوا المحراب ﴾ [(٢)] [ص: ٢١].

وعلل كون المصدر مفرداً مذكراً أقوى منه مؤنثاً أومجموعاً بقوله: " لما وصفتَ بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع؛ كما يجب للمصدر في أول أحواله؛ ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها، نحو قائمة، ومنطلقة، وضاربات، ومُكرَمات. فكان ذلك يكون نقضاً للغرض، أو كالنقض له؛ فلذلك قلَّ حتى وقع الاعتذار لِما جاء منه مؤنثاً مجموعاً" [(٣)].

---

(١)الخصائص ٢/٢٠٤و٢٠٦.

(٢)الخصائص ٢/٢٠٧.

(٣)الخصائص ٢/٢٠٧.

وقد أنث المصدر لما جرى وصفاً على المؤنث؛ نحو امرأةٍ عَدْلَةٍ، وفرسٍ طَوْعةِ القياد، وقول أمية [(١)]:

والحَيَّةُ الحَتْفَةُ الرقشاءُ أخرجَها   من جُحْرِها آمناتُ اللهِ والكَلِمُ [(٢)]

ووُصِف المذكر والمؤنث بالمصدر المذكر، نحو رجل خَصْم، وامرأة خَصْم، ورجل عَدْل، وامرأة عدل، ورجل ضيف، وامرأة ضيف. ووصف المثنى والجمع بالمصدر المذكر المفرد، نحو رجلين رضا، وعدل، وقومٌ رِضا، وعَدْل، واستدل بقول زهير [(٣)]:

متى يَشْتَجِرْ قومٌ يَقُلْ سَرَواتُهُمْ   همُ بيننا فهمُ رِضًا وهُمُ عَدْلُ

وعلل وصفَ المذكر والمؤنث كليهما بالمصدر المذكر بأن التذكير إنما أتى من قِبَل المصدرية؛ فإذا قيل: رجل عَدْل فكأنه وُصف بجميع الجنس مبالغةً؛ كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنُّبْل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيداً [(٤)].

ومثلما وصف المذكر والمؤنث بالمصدر المذكر، فكذلك وصف المذكر والمؤنث بالصفة المؤنثة، نحو رجل عَلاّمة، وامرأة علامة، ورجل نسّابة، وامرأة نسابة، ورجل هُمَزة لُمَزة، وامرأة هُمَزة لمزة [(٥)].

---

(١)أمية بن أبي الصلت(-٥هـ): أمية بن عبد الله أبي الصلت الثقفي: شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف، كان مطلعاً على الكتب القديمة، و كان ممن حرم على نفسه الخمر، ونبذ عبادة الأوثان في الجاهلية، أدرك الإسلام ولم يسلم.(الأغاني ٤/١٢٠، والشعر والشعراء١٧٦، والأعلام٢/ ٢٣).

(٢)الخصائص ١/١٥٤ و٢/٢٠٥.

(٣)زهير بن أبي سلمى ربيعةِ بن رباح المزني(-١٣ق هـ): حكيم الشعراء في الجاهلية, ومن أصحاب المعلقات، كانت قصائده تسمى الحوليات؛ لأنه كان يقضي حولاً في تنقيحها.(الأغاني ١٠/٢٨٨، و الشعر والشعراء ٤٤، والأعلام ٣/٥٢).

(٤) الخصائص ٢/٢٠٢، وينظر المحتسب ٢/٢٥٤.

(٥)الخصائص ٢/٢٠١، وينظر الكتاب ٣/٢٣٧و٤٨٢-٤٨٣.

وفسَّر ذلك بأن الهاء لم تلحق لتأنيث الموصوف بها، وإنما للدلالة على أن الموصوف قد بلغ الغاية والنهاية، فهي من قبيل التأنيث للمبالغة، سواء أكان الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً. واستدل على أن الهاء للمبالغة، وليس لتأنيث الموصوف، بأنه كان يجب حذفها إذا كان الموصوف مذكراً، ولكنه يقال: امرأة فَرُوقة، ورجل فروقة، فلو كانت الهاء قد لحقت لأن المرأة مؤنثة لوجب أن تحذف إذا كان الموصوف مذكراً، فيقال: رجل فروق؛ كما أن التاء في نحو امرأة قائمة، وظريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو رجل ظريف، وقائم، وكريم[1].

وفرَّق بين المصدر الصفة الذي لحقته التاء في نحو امرأة عَدْلة، والمصدر الذي لحقته التاء ولم يقع صفةً، نحو الزيادة، والعبادة, والجهومة، وذلك أن المصادر التي لحقتها التاء ولم يوصف بها كما في الزيادة والعبادة ونحوهما إنما هي مصادر غير مشكوك فيها، فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها، وليس كذلك الصفة؛ لأنها ليست في الحقيقة مصدراً، وإنما هي متأولَة عليه، ومردودة بالصنعة إليه. ففي نحو امرأة عدلة، وقع الوصف بالمصدر مع لحاق التاء، وهذا مما يظن فيه أنها صفة حقيقية؛ كصعبة من صَعبْ، وفَخْمَة من فَخْم، ورَطْبَةَ من رَطْب؛ وهذا ما يقَلِّل من دلالتها على المصدرية، التي تدل عليها المصادر التي لحقتها التاء مثل: الجُهومة والشُّهُومة، والطَّلاقة. فالمصدر هو الأصل، والمصدر الموصوف به هو الفرع، والأصل أقوى في حمل المعنى من الفرع [2].

---

(١)الخصائص ٢/ ٢٠١.

(٢)الخصائص ٢/ ٢٠٤-٢٠٥.

ورأى في قولهم: رجل عَدْل، وامرأة عَدْلَة، وفرس طَوْعة القياد ونحوها أنها جاءت على صورة الصفة؛ لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي يُفَرَّق فيه بين مذكره ومؤنثه، فكان ذلك حفظاً للأصول وإبقاءً عليها [(١)].

وخلاصة المسألة أنه قد وُصف المذكر والمؤنث بالصفة المؤنثة في نحو رجل نَسَّابة، وامرأة نسابة، للمبالغة في الصفة. ووصف المذكر والمؤنث بالمصدر في نحو رجل عَدْل، وامرأة عَدْل، للمبالغة أيضاً، فكأنه وُصف بجميع الجنس تمكيناً له وتوكيداً. وقد وُصف بالمصدر مذكراً ومؤنثاً، فقيل: امرأة عدل، وامرأة عَدْلة، ولكن الوصف بالمصدر المذكر أبلغ في الدلالة على المعنى منه إذا كان مؤنثاً؛ لأن الوصف به مؤنثاً يوهم أنه كالصفة الحقيقية في نحو صعبة من صَعْب، ورَطْبة من رطب. كما أن المصدر المؤنث بالتاء كالزيادة والعبادة أقوى في حمل المعنى من المصدر الموصوف به في نحو امرأة عَدْلَة، وقد أورد ذلك في (باب في الشيء يَرِد مع نظيره موردَه مع نقيضه) [(٢)].

---

(١)الخصائص ٢/٢٠٥.

(٢)الخصائص ٢/٢٠١-٢١٠.

٤–النسب

٤,١–تعريفه:

النسب: أن يُنْسَب شيء إلى شيء، كأن ينسب رجلٌ إلى أب أو بلد أو صناعة. ويكون بزيادة ياءٍ مُشدَّدة مكسور ما قبلها على الاسم الذي يُنْسَب إليه، فالنسبة إلى زَيْد: زَيْدِيّ، وإلى محمد: مُحَمَّدِيّ (١).

والنسب يُحدث في الاسم تغييرين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي. فاللفظي جعل حرف الإعراب حشواً، وكسرُه على كل حال، فزيدٌ حرفُ إعرابه الدال، الذي كان آخرًا قبل النسب، فصار حشواً بعده؛ لأنه زاد بعده ياءا النسب. وأما التغيير المعنوي فقد صار الاسم المنسوب نكرة بعد أن كان معرفة، ووصفاً بعد أن كان جامداً. فدمشق معرفة، وهي اسم جامد، والمنسوب إليها دِمَشْقِيّ، وهو وصف نكرة (٢).

وقد تناول أبو الفتح النسب بإيجاز في (عقود اللمع) (٣)، وخصه بباب مستقل في (اللمع) (١)، وتعرض له في بعض أبواب (الخصائص) (٢). وألمح إليه في

---

(١) .اللمع ٢٦٥، والتكملة ٥٠، والكتاب ٣/٣٣٥ ٣٣٩.

(٢) .حاشية اللمع رقم (١)، ص٢٦٥، وينظر الكتاب: ٣/٣٣٥ وفيه: "واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تُلحِق ياءي الإضافة. وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجعهم على تغييره إذ أحدثوا فيه ما لم يكن".وساق سيبويه قول الخليل بأن "كل شيء من ذلك عَدَلتْه العرب تركتَه على ما عدلتْه عليه، وما جاء تاماً لم تُحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس".

وينظر: التكملة ٥٠، ٥٢، و الكتاب ٣/٣٥٧، وفيه: "فجعلوا الإضافة تُغَيِّر فتردّ، كما تغير فتَحْذِف".

(٣) .ابن جني (أبو الفتح عثمان)، **عقود اللمع في النحو**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد الخامس (١٩٧٧–١٩٧٨)، ص ١٤٦ وما بعدها.

(المحتسب) [٣]، و(المنصف) [٤]، و (التمام) [٥]، و (تفسير أرجوزة أبي نواس)[٦]. وكان يسميه (النسب) حيناً، و (الإضافة) حيناً آخر، وكذلك كان يسميه سيبويه[٧].

٢,٤-أحكام النسب:

أورد في (اللمع) [٨] خلاصة لقواعد النسب، وضرب لها الأمثلة؛ فتناول النسب إلى الاسم الثلاثي المكسور الأوسط، والرباعي المكسور ما قبل آخره، ثم تناول النسب إلى الاسم المقصور، والمنقوص، ثم الاسم المختوم بياء مشددة، وما كانت ياؤه قبل الطرف مشددة أو ساكنة، وعرض النسب إلى الممدود سواء ما كان منصرفاً أم غير منصرف، ثم النسب إلى المؤنث بالتاء، والنسب إلى الجمع. وعَرَض لطائفة من الألفاظ الشاذة في النسب. وفيما يأتي عرض مجمل لقواعد النسب التي أوردها أبو الفتح في (اللمع):

الاسم الثلاثي المكسور الأوسط نحو نَمِر، تُبدل كسرته فتحةً؛ هرباً من توالي الكسرتين والياءَين، فيقال: نَمَرِيّ، وفي النسبة إلى شَقِر: شَقَرِيّ [٩].

---

(١) .اللمع ٢٦٥-٢٧٤.

(٢) .ينظر الخصائص ١/١١٥، ٢١٣، و، ٢/٧٥، ٩٢، ١٠٦، ١٠٩، ٢١٩، ٣١٩، ٣٤٥، ٣٤٦، و ٣/١٩، ١١١، ١١٩، ١٨٥، ١٩٣.

(٣) .المحتسب ١/١٦٣، ٢٦٠، ٣١٠، و٢/١٥٤.

(٤) .المنصف ١/١٦٣.

(٥) .التمام ١٢١.

(٦) .تفسير أرجوزة أبي نواس ٧١.

(٧) .الكتاب ٣/٣٣٥ وفيه: " باب الإضافة، وهو باب النسبة".

(٨) .اللمع ٢٦٥-٢٧٤، ومنه أخذتْ جميع قواعد النسب المذكورة لاحقاً.

(٩) .الكتاب ٣/٣٤٣.

الاسم الزائد على ثلاثة المكسور ما قبل آخره لا تُغير كسرته، نحو تغلِب وتَغْلِبِيّ، ومَغْرِب، ومَغْرِبِيّ.

النسب إلى المقصور:

-**المقصور الثلاثي** نحو فَتىً، تُبدل من ألفه واو، لوقوع ياء النسب بعدها، فيقال: فَتَوِيّ، وفي رحا: رَحَوِي، وفي قنا: قَنَوِيّ (١).

-**المقصور الرباعي**، وألفه بَدَلٌ من حرف أصلي، نحو مَغْزًى، ومَرْمًى، ينسب إليهما بإبدال الألف واواً، وهو الوجه فيقال: مَغْزَوِيّ ومَرْمَوِيّ، ولكن يجوز حذف الألف فيهما، فيقال: مَغْزِيّ ومَرْمِيّ (٢).

فإذا كانت الألف زائدة، فالوجه الحذف، يقال في سَكْرَى: سَكْرِيّ، وفي حُبْلَى: حُبْلِيّ. ويجوز إبدال الألف واواً؛ فيقال: سَكْرَوِيّ، وحُبْلَوِيّ (٣).فإن تحرك الثاني من الرباعي حذفت ألفه البتة نحو جَمَزَى وجَمَزِيّ، وبَشَكَى وبَشَكِيّ (٤).

– **المقصور الخماسي** تحذف ألفه البتة، أصلاً كانت أو زائدة، نحو حُبارَى وحباريّ، ومُصْطَفَى ومصطِفيّ (٥).

النسب إلى المنقوص:

---

(١) .الكتاب ٣٤٢/٣ والتكملة ٥٤ وفيه: "وإن كانت الألف ثالثة أبدلت منها واواً، عن الياء كان انقلابها أو عن الواو، وذلك قولك في رَحَىً: رَحَوِيّ، وفي عَصاً: عَصَوِيّ.

(٢) .الكتاب ٣٥٢/٣ والتكملة ٥٤.

(٣) .الخصائص ٣١٩/٢، و الكتاب ٣٥٢/٣ والتكملة ٥٤ وفيه: "فإن كانت الألف خامسة استوى الزائد والأصل في الحذف، تقول في مُرامىً: مُرَامِيّ فتحذف".

(٤) .الخصائص ٣١٩/٢، والكتاب ٣٥٤/٣، وفيه: " وأما جَمَزَى فلا يكون جَمَزويّ ولا جَمزاوي، ولكن جَمَزِيّ؛ لأنه ثقلت وجاوزت زنة مَلْهىً فصارت بمنزلة حُبارَى لتتابع الحركات"، وينظر التكملة ٥٤.

(٥) .الخصائص ٣١٩/٢، والتكملة ٥٤.

-**المنقوص الثلاثي**، نحو: عَمٍ، وشَجٍ، تُبْدل كسرتُه فتحةً، فتُقلب ياؤه ألفاً، للفتحة قبلها، ثم تبدل ألفه واواً، يقال في عَمٍ: عَمَوِيّ، وفي شَجٍ: شَجَوِيّ (١).

-المنقوص الرباعي، نحو مُعْطٍ، وقاضٍ، المذهب المختار حذفُ يائه؛ فيقال: مُعْطِيّ، وقاضِيّ. ويجوز الإقرار والبدل؛ فيقال: مُعْطوِيّ، وقاضَوِيّ (٢).

-**المنقوص الزائد على أربعة أحرف**، نحو: المشتري، والمستقضي، تحذف ياؤه؛ فيقال: مُشْتَرِيّ، ومُسْتَقِضيّ.

النسب إلى ما ختم بياء مشدَّدة: نحو صَبِيّ، وعَلِيّ، وعَدِيّ، عند النسب إليها تحذف الياء الأولى الزائدة، ويُبدَل من الكسرة فتحةً؛ فتقلب الياء الثانية ألفاً لحركة ما قبلها؛ ثم تبدل الألف واواً؛ لوقوع ياء النسب بعدها؛ فيقال: صَبَوِيّ، وعَلَوِيّ، وعَدَوِيّ (٣).

النسب إلى ما كانت ياؤه قبل الطرف:

فإن كانت مشددة نحو أُسَيِّد، فإنها تحذف منها الياء الثانية المتحركة، ثم تلحق علامة النسب، فيقال: أُسَيْدِيّ. ويقال في حُمَيِّز: حُمَيْزِيّ (٤).

أما إذا كانت الياء التي قبل الطرف ساكنة زائدة، وفي الكلمة تاء التأنيث فإن التاء تحذف، ثم تحذف -لحذفها- الياء الزائدة، ثم إن كان قبل الياء كسرة تبدل فتحةً، فيقال في حنيفة: حَنَفِيّ، وفي ربيعة: رَبَعِيّ، وفي جُهَيْنَة: جُهَنِيّ (٥).

---

(١) .الكتاب ٣/٣٤٣، والتكملة ٥٤.

(٢) .التكملة ٥٥.

(٣) .الكتاب ٣/٣٤٤ والتكملة ٥٧-٥٨.

(٤) .الكتاب ٣/٣٧٠ والتكملة ٥٨.

(٥) .في الكتاب ٣/٣٣٩ أن حذف الياء هنا قياسي. وينظر التكملة ٥٦.

وربما شذ من ذلك الشيء القليل فلم تحذف الياء، نحو: سليقة، وخُرَيبة، يقال فيهما: سَلِيقيّ وخُرَيبِيّ [١].

وإن كان قبل الياء واو لم تحذف الياء، فقالوا في بني حَوِيزة: حَويزِيّ، وفي بني طويلة: طَوِيلِيّ [٢]. أما إن كانت الكلمة مضاعفة فإن الياء لا تحذف، نحو شديدة وشَدِيدِيّ، وجليلة وجلِيلِيّ [٣].

فإن لم يكن في الكلمة تاء التأنيث لم يحذف منها شيء، يقال في سعيد: سَعيدِيّ، وفي عقيل: عَقِيلِيّ، وفي نُمَيْر: نُمَيْرِيّ. وربما حذفت الياء في كلمات قليلة من هذا القبيل، نحو ثَقِيف وقُرَيْش، يقال فيهما: ثَقَفِيّ، وقُرَشيّ، والوجه: قُرَيْشِيّ.

النسب إلى الممدود:

ذكر أبو الفتح أن الممدود لا يحذف منه شيء عند النسب إليه، وقسمه قسمين: قسمًا منصرفًا، وآخرَ ممنوعًا من الصرف.

فالمنصرف لا يحذف منه شيء، وتبقى همزته بحالها، فيقال في كِساء: كِسائيّ، وفي سماء سمائيّ، وفي قضاء: قضائيّ[٤]. أما الممنوع من الصرف فإن همزته تبدل واواً، يقال في حمراء: حمراوِيّ، وفي صحراء: صَحْراوِيّ. وقد قُلبت الهمزة واواً

---

(١) .ينظر الكتاب ٣٣٩/٣.

(٢) .الخصائص ١١٧/١ و الكتاب ٣٣٩/٣ والتكملة ٥٦.

(٣) .الخصائص ١١٦/١-١١٧ و الكتاب ٣٣٩/٣، وقد نقل سيبويه عن الخليل تعليله لإقرار الياء في نحو شديديّ بأنه"لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف".

(٤) .الكتاب ٣٥١/٣ وفيه: " واعلم أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تُقِرَّه على حاله". وينظر الكتاب ٣٥٥/٣، والتكملة ٥٩.

في المنصرف أيضاً، فقيل في كساء: كساوي، وفي قُرّاء: قُرّاويّ. ولكن إقرار الهمزة أجود [١].

النسب إلى المؤنث بالتاء:

نحو طلحة وحمزة، يقال فيهما: طَلْحِيّ، وحَمْزِيّ، بحذف التاء؛ لوجود ياءي النسب؛ ويعلل ذلك بأن تاء التأنيث لا تكون حشواً [٢].

النسب إلى الجمع:

الجمع يؤتى بمفرده، ثم يُلْحَق بياءي النسب، يقال في النسب إلى رجال: رَجُلِيّ، وفي الفرائض: فَرَضِيّ [٣].ولكن إذا سُمِّي بالجمع واحد أُقِرَّ في النسب على لفظه، نحو المدائن يقال فيها: مدائنيّ، وفي أنمار: أنماريّ [٤].

٣,٤-شواذ النسب:

شذت ألفاظ في النسب لا يقاس عليها، فقيل في الحيرة: حارِيّ، بحذف تاء التأنيث، وقلب الياء ألفاً. وقيل في طَيْء: طائيّ، وكان القياس: طَيْئِيّ، ولكن اجتماع ثلاث ياءات مستثقل؛ فقلبت الياء ألفاً.

ويقال في زَبِينة: زبانيّ، وفي الحَرَم: حَرْمِيّ، وفي بني الحُبْلَى: حُبَلِيّ، وهم حي من الأنصار، وفي بني عَبِيدَة: عُبَدِي، وفي جُذَيمة: جُذَمِيّ [٥].

---

(١) .في الكتاب ٣/٣٥١-٣٥٢: " وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء، وهو فيها قبيح، وقد يجوز إذا كان أصلُها الهمز، مثل قُرّاء ونحوه".وينظر التكملة ٥٩، وفي البغداديات ١٥٠ يرى أبو علي الفارسي أن إبدال همزة التأنيث في النسب واواً هو القياس، فيقال: صنعاوي كما يقال: حمراوي.

(٢) .التكملة ٥٥ و٦٢.

(٣) .الكتاب ٣/٣٧٨، وفيه: " وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب".

(٤) .الكتاب ٣/٣٧٩ والتكملة ٦٢-٦٣ و٦٤، والمحتسب ٢/١٥٤.

(٥) .ينظر الكتاب ٣/٣٣٥ وما بعدها لمزيد من التفصيل في شواذ النسب.

وخلاصة القول في قواعد النسب أن أبا الفتح لم يخرج عما رسمه الخليل وسيبويه وأبو علي الفارسي، ومن سار سيرهما.

كانت تلك معظم قواعد النسب، وأكثرها استعمالاً، ولكن أبا الفتح نثر مسائل من النسب في كتبه الأخرى، ولا سيما الخصائص، واستعملها-كما هو شأنه دائماً- في اكتشاف أصول اللغة وقوانينها العامة، وقد عقد لبعض تلك المسائل أبواباً في (الخصائص)، وورد بعضها الآخر أجزاء من أبواب أخرى. وهذا تفصيل لتلك المسائل:

٤,٤-مسائل النسب:

١,٤,٤-جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه[١]:

ذكر أبو الفتح أن ظاهر هذا الباب هو التناقض، إذ المعروف أن القياس يكون على الأكثر، لا على الأقل، ومَثَّل لها بالنسب إلى"شَنُوءَة"، وهو قولهم: "شَنَئِيّ"، وأورد قول أبي الحسن الأخفش [٢] بأنه لم يَرِد على هذه المسألة إلا هذه الكلمة، ومع ذلك قاس عليها، وامتنع من القياس على ما هو أكثر منها، فالنسب إلى ثقيف: ثَقَفِيّ، وإلى قُرَيْش: قُرَشِيّ، وإلى سُلَيم: سُلَمِيّ. فهذا وإن كان أكثر من شَنَئِيّ فإنه عند سيبويه [٣]ضعيف في القياس؛ فلا يجيز على هذا في سعيد: سَعَدِيّ، ولا في كريم: كَرَمِيّ.

ولكن يجوز القياس على"شَنَئِيّ" وإن كانت أقل وروداً، فيقال في النسب إلى قَتُوبة: قَتَبِيّ، وإلى رَكوبة: رَكَبِيّ، وإلى حَلُوبة: حَلَبِيّ.

---

(١) .الخصائص ١/١١٥-١١٧.

(٢) .الخصائص ١/١١٦.

(٣) .الكتاب ٣/٣٣٥.

ورأى أن"فَعُولة" أُجريت مجرى"فعيلة" لمشابهتها إياها من عدة أوجه [(١)]:

فكل منهما ثلاثي، وثالث كلٍ منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه: فالواو والياء يجتمعان رِدْفَيْن في قصيدة واحدة، ولا يجوز ذلك مع الألف. وأن كلاً منهما يجوز تحريكه، ولا يجوز تحريك الألف، وأن في كل من"فَعولة"و"فعيلة" تاء التأنيث. واصطحابهما على المعنى الواحد، نحو أَثيم وأثوم، ورحيم ورحوم.

فلما كان بينهما هذا التشابه جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا: حَنَفِيّ قياساً قالوا: شَنَئِيّ أيضاً قياساً [(٢)]. ثم علق على هذه المسألة مستنبطاً قانوناً يقاس عليه، فقال: " فقد بَرَد في اليد من هذا الموضع قانون يُحمل عليه، ويُرَدّ غيره إليه. وإنما أذكر من هذا ونحوه رسوماً لتُقتدَى، وأفرض منه آثاراً لتُقْتَفَى" [(٣)].

٢,٤,٤-التحريف:

التحريف هو التغيير الذي يعتري أحرف الكلمة، وقد رأى أبو الفتح في التغيير الذي يُحدثه النسب نوعاً من التحريف الذي يعتري الاسم، وقسمه قسمين: أحدهما مقيس، والآخر مسموع غير مقيس:

الأول: ما غيّره النسب قياساً، يقال في النسب إلى نَمِر: نَمَرِيّ، وإلى قاضٍ: قاضَوِيّ، وإلى حنيفة: حَنَفِيّ [(٤)].

الثاني: ما غيّره النسب على غير قياس، كقولهم في"بني الحُبْلَى": حُبَلِيّ، وفي"بني عَبِيدة": عُبَدِيّ، وفي جَذِيمة: جُذَمِيّ، وغير ذلك [(٥)].

---

(١) .الخصائص ١/١١٥.

(٢) .الخصائص ١/١١٥.

(٣) . الخصائص ١/١١٦.

(٤) .التكملة ٥٦، وفيه"باب مما يطرد فيه الحذف في النسب: وهو كل اسم ثالثه ياء أو واو ساكنة وآخره هاء التأنيث، وذلك نحو حنيفة وجُهَيْنة تقول حَنَفِيّ وجُهَنِيّ، وكذلك شَنُوءَة تقول: شَنَئِيّ".

(٥) .الخصائص ٢/٤٣٦ (فصل في التحريف)، والكتاب ٣/٣٣٦، والتكملة ٥٢.

ومن التغيير الذي أحدثه النسب أن يقال في النسب إلى أُمية: أَمَوِيّ، بفتح الهمزة، وكقولهم في الدهر: دُهْرِيّ، وفي الأَمْس: إِمْسِيّ، وفي الأُفُق: أَفَقِيّ [1].

٣,٤,٤-الحمل على الشّبَه اللفظي [2]:

ذكر أبو الفتح أن النسب إلى ما فيه همزة التأنيث يقلبها واواً، نحو حَمْرَاوِيّ، وصَفْراوِيّ، وعُشَراوِيّ. وعلل قلب الهمزة واواً بأن علامة التأنيث لا تقع حشواً، وهذا هو القياس فيها.

ثم حملت عِلْباء وحِرْباء على حمراء وبابها، فقيل في النسب إليهما: عِلْباوِيّ، وحِرْباوِيّ، فأبدلت همزتهما واواً وإن لم تكن للتأنيث، وإنما هي زائدة فحسب، وسوَّغ حملها على همزة التأنيث أنها زائدة كهمزة التأنيث.

وحملت همزة كِساء وقضاء على همزة عِلْباء وحِرْباء، فقيل: كِساوِيّ وقضاوِيّ، فأبدلت الهمزة واواً، ووجه الشبه بين همزة كساء وعلباء أن كلاًّ منهما مبدلة من حرف ليس للتأنيث، غير أن همزة علباء زائدة، وهمزة كساء منقلبة عن حرف أصلي.

وحملت همزة قُرّاء على همزة كساء، يقال في النسب إلى قُرّاء: قُرّاوِيّ [3]، ووجه الشبه بينهما أن همزة كساء منقلبة عن حرف أصلي، وهو الواو، وهمزة قراء أصلية وإن لم تكن منقلبة عن واو. ورأى أبو الفتح أن المسوّغ في هذا هو الشَّبه اللفظي؛ إذ" يُحمل أحدها على ما قبله تشبثاً به وتصوراً له. ورأى أن سيبويه أومأ إلى هذا بقوله: " وليس شيء مما يُضطّرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" [4].

---

(١) .المحتسب ١/٢٦٠.

(٢) .الخصائص ١/٢١٣-٢١٤.

(٣) .الكتاب ٣/٣٥١-٣٥٢.

(٤) .الكتاب ١/٣٢.

ردَّ أبو الفتح كثرة الحمول والإضافات والإلحاقات إلى" كثرة هذه اللغة وسعتها، وغَلَبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والتركُّح في أثنائها؛ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخطب والسجوع، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم"[(١)].

وقد عقد أبو الفتح لهذه المسألة باباً في الخصائص هو (باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم) [(٢)].

٤,٤,٤-مراجعة أصل واستئناف فرع:

يرى أبو الفتح أن كل حرف قُلب إلى غيره، فإنه يحتاج إلى ارتجال فرع له، ولا يُرجع فيه إلى أصله الذي كان منقلباً عنه. ومما مثل به لهذا الباب النسب إلى عَدُوَّة، يقال فيه: عَدَوِيّ. وعَدُوَّة على صيغة فَعُولة، فعند النسب تحذف تاء التأنيث؛ فتحذف لها واو فعولة، كما تحذف ياء حنيفة لحذف تائها. فصارت عَدُوَّة في التقدير إلى (عَدُوٍ)، فأبدلت من الضمة كسرة، ومن الواو ياءً، فصارت إلى عَدِي، كعَمٍ، فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، فصارت إلى عَدًا كهُدًى، فأبدلت من الألف واواً لوقوع ياءي الإضافة بعدها، فصارت إلى عَدَوِيّ، كهُدَوِيّ. فالواو في عَدَوِيّ ليست بالواو في عَدُوَّة، وإنما هي بدل من ألف بدلٍ من ياءٍ بدل من الواو الثانية في عَدُوّة [(٣)].

---

(١) .الخصائص ٢١٥/١.

(٢) .الخصائص ٢١٣/١-٢١٥.

(٣) .الخصائص ٣٤٥/٢-٣٤٧.

فالواو الثانية في عَدُوَّة احتاجت إلى التغيير الذي يقتضيه النسب؛ فقلبت ياءٍ، ثم قلبت ألفاً، ثم قلبت الألف واواً، فصارت عَدَوِيّ، فالواو في النسب غير الواو التي هي لام الكلمة.

٥,٤,٤–ترافع الأحكام:

قد يجتمع في الكلمة أمران، يقضي كل منهما إذا انفرد بحكم في اللغة، تكون عليه الكلمة؛ فيكون ذلك داعياً إلى إلغاء تأثيرهما، فكأن هذا رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله. ويقرب من هذا قول الأصوليين: إن الأمرين إذا تعارضا تساقطا [١].

وقد وجد أبو الفتح أن" ترافع الأحكام موضع من العربية لطيف، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسماً، ولا نقلوا إلينا فيه ذكراً" [٢]، وعقد له باباً في الخصائص [٣]، وساق عدداً من الأمثلة عليه، منها أن تاء التأنيث تعاقب ياء المد في نحو فَرازين [٤]وفرازنة، وجحاجيح [٥] وجحاجحة، وزناديق وزنادقة. فلا يجتمعان معاً، فإذا أقرت الياء حذفت التاء، وإذا أقرت التاء حذفت الياء [٦]. وكذلك الحال في النسب إلى حَنيفة وبَجيلة، إذ ترافعت التاء والياء أحكامهما، فتساقطا معاً، فكأن النسب فيهما إلى حَنِف وبَجِل، فجريا لذلك مجرى شَقِر [٧]ونَمِر؛ فكما يقال فيهما: شَقَرِيّ ونَمَرِيّ، كذلك يقال في حنيفة: حَنَفِيّ، وفي بَجيلة: بَجَلِيّ. والذي يؤكد ذلك

---

(١) .الخصائص ١٠٨/٢ (حاشية المحقق رقم (١)).

(٢) .الخصائص ١٠٨/٢.

(٣) .الخصائص ١٠٨/٢-١١٣.

(٤) .الفرازين: واحدها: فرزان، وهو في الشطرنج بمنزلة الوزير للسلطان، وهو معرب فرزين في الفارسية.

(٥) .جحاجيح: واحده: جحجاح، وهو السيد.

(٦) .الخصائص ١١٤/١ و ١٠٩/٢.

(٧) .الشقر: شقائق النعمان.

أنه إذا لم تكن هناك تاء كان القياس إقرار الياء، فيقال في حنيف: حَنِيفيّ، وفي سعيد: سَعِيديّ. فأما ثقيف وثقيفي فشاذ عند سيبويه [(١)]، مقيس عند المبرد[(٢)].

ومثَّل لترافع الأحكام بالنسب إلى اليَمَن، والشَّأْم، وتهامة، فيقال: يمانٍ، وشآمٍ، وتهامٍ، وآخر هذه الأسماء المنسوبة ياء واحدة، أما ياء النسبة الأخرى فعُوِّض منها الألف قبل الطرف، فكأن إثبات الألف يسقط إحدى ياءي النسب، وحذفها يُقِرُّها [(٣)].وقد رأى أبو الفتح أن (ترافع الأحكام)"حديث من هذه الصناعة غريب المأخذ، لطيف المضطرَب. فتأملْه فإنه مُجْدٍ عليك، مُقَوٍّ لنظرك [(٤)]".

ثم تناول حذف ياء حنيفة وتائها في باب آخر [(٥)]، واستنبط منها قانوناً لغوياً، هو"أن الكلمة إذا لحقها ضرب من الضعف أسرع إليها ضعف آخر [(٦)]". فقد حذفت ياء حنيفة في النسب لحذف تائها في قولهم: حَنَفِيّ، ولماّ لم يكن في حنيف تاء تحذف فيُحذف ياؤها جاء في النسب إليه على أصله، فقالوا: حنيفيّ[(٧)].

٦,٤,٤–حذف الألف والنون، وحذف تاء التأنيث لياءي النسب:

---

(١) .الخصائص ٢/١٠٩–١١٠، والكتاب ٣/٣٣٥.

(٢) .الخصائص ٢/١١٠ (حاشية المحقق رقم(١) .

(٣) .الخصائص ٢/١٠٩، والكتاب ٣/٣٣٧، وفيه: "وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكأن الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منها".

(٤) .الخصائص ٢/١٠٩.

(٥) .الخصائص ٢/٦٩–٨٢، (باب في الأصلين يتقاربان في التركيب والتأخير).

(٦) .الخصائص ٢/٧٥.

(٧) .الخصائص ٢/٧٥.

وذلك في نحو خُراسان، وخُراشة، يقال في النسب إليهما: خَراسِيّ، وخُراشِيّ[1].

٧,٤,٤–مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف:

استدل أبو الفتح– من جملة ما استدل به– على مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف بمسألة من مسائل النسب، وهي أن الرباعي المقصور إذا نُسب إليه جاز إقرار الألف وقلبُها واواً، نحو حُبْلَى، فالوجه أن يقال: حُبْلِيّ، ويجوز أن يقال: حُبْلَوِيّ. فإن كان الاسم مقصوراً خماسياً حُذفت ألفه سواء أكانت أصلية أم زائدة، وذلك نحو حُبارَى وحُبارِيّ، ومصطفى ومُصْطَفِيّ، وتحذف الألف البتة إن تحرَّكَ الحرفُ الثاني من الرباعي المقصور، نحو جَمَزَى وجَمَزِيّ، وبَشَكَى وبَشَكِيّ. فحركة الحرف الثاني من الرباعي أوجبت حذف ألفه كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعة في الخماسي؛ فصارت حركة عين جَمَزَى في إيجابها الحذف بمنزلة ألف حُبارى وياء خَيْزَلَى [2].

٨,٤,٤–قد يجيء مع ياءي النسب ما لولاهما لم يجئ:

ذكر أبو الفتح في باب الأمثلة الفائتة للكتاب من كتابه (الخصائص) [3]أن ياءي النسب قد يجيء معهما ما لولاهما لم يجئ، وكذلك أورد القول نفسه في (المنصف) [4]، ونسبه فيه إلى أبي علي الفارسي، ومثَّل أبو الفتح لهذا القول بقول الأعشى:

---

(١) .الخصائص ٢٠٩/٣، والكتاب ٣٣٦/٣ وفيه: " قالوا في خُراسان: خُرْسِيّ، وخُراساني أكثر، وخ ُراس ِيّ لغة".

(٢) .الخصائص ٣١٩/٢. والخيزلى: مشية في تثاقل.

(٣) .الخصائص ١٩٤/٣.

(٤) .المنصف ١٦٣/١.

وما أَيْبُلِيٌّ على هيكل بناه وصَلَّب فيه وصارا [(١)]

وأَيْبُلِيّ على وزن"فَيْعُلِيّ"، و"فَيْعُل" من الأمثلة التي فاتت (الكتاب)، وقد أوردها أبو الفتح معتذراً عن سيبويه بأن هذا المثال شاذ، وسيبويه" إذا تَحَجَّر شيئاً من اللغة وخرج عنه الحرف أو الحرفان لم يستثن بما خرج عن الجمهور لقلته، لا لأنه لم يقع إليه، ألا تراه قال: إن مثال"فَيْعُل" لم يأت في الكلام؟" [(٢)].

٩,٤,٤–كثرة الثقيل وقلة الخفيف [(٣)]:

القانون المعتاد في اللغات أن يكثر الخفيف ويقل الثقيل، والعربية منها، وقد أشار أبو الفتح إلى ذلك في مواضع كثيرة من كتبه [(٤)]. ولكنه هنا يذكر أن الثقيل قد يلجأ إليه طلباً للخفة، وهذا يكثر عند توالي الحروف المتماثلة أو المتقاربة في المخرج؛ لأن ذلك مما يثقل على النطق، فيكون الإبدال أو الحذف أو مد الحركات لتصير حروفَ مدّ يلين بها النطق ويسهل.

وعقد لهذه المسألة في (الخصائص) بابين متقاربين في مضمونهما، هذا الباب و (باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف) [(٥)]. وفي هذا القول تناقض في الظاهر، ولكنه حقيقة لمن تأمله وسبر غوره وهذا ما"

---

(١) .الأيبلي: الراهب، وصلَّب: رسم الصليب، وصار: صور.وخبر"ما أيبلي" في بيت بعده، وهو:

بأعظم منه تُقىً في الحسا ب إذا النسمات نفضن الغبارا

وهما من قصيدة طويلة في مدح قيس بن معد يكرب (حاشية الخصائص ١٩٤/٣)، وينظر حواشي المنصف ٤٢٣/١.

(٢) .المنصف ١٦٣/١.

(٣) .الخصائص ١٧٧/٣–١٨٥.

(٤) .ينظر: الخصائص ٤٨/١، وفيه يذكر أن النحويين في عللهم إنما يحيلون على الحِس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس.وينظر: الخصائص ٥٤/١، وفيه أن إهمال ما أهمل من ألفاظ اللغة أكثره متروك للاستثقال.

(٥) .الخصائص ١٨/٣–٢٠.

يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان، فيخفا عن اللسان"[1]. وساق على ذلك أمثلة عدة، بعضها يتصل بالنسب، فمنها أن النسب إلى آية وراية يقال فيه: آئيّ ورائيّ، وأصلهما: آيِيّ ورايِيّ، إلا أن بعضهم كره ذلك؛ فأبدل الياء همزة لتختلف الحروف ولا تجتمع ثلاث ياءات، مع أن الهمزة أثقل من الياء؛ وعلى ذلك أيضاً قال بعضهم فيهما: راوِيّ وآوِيّ، فأبدلهما واواً، ومعلوم أيضاً أن الواو أثقل من الياء.

علل ذلك بأنهم" إذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف؛ نحو ظَلْتُ ومَسْتُ وأَحَسْتُ وظَنْتُ ذاك، أي ظَنَنْتُ، كان الإبدال أحسن وأسوغ؛ لأنه أقل فُحشاً من الحذف وأقرب"[2].

وأورد مسألة أخرى من النسب هي النسب إلى أُسَيّد بحذف الياء المتحركة– وهي الياء الثانية– فيقال: أُسَيْدِيّ؛ وذلك كراهية لتقارب أربع ياءات. ولكن عند النسب إلى نحو مُهَيِّيم تجتمع خمس ياءات، فيقال: مُهَيِّيمِيّ ومع ذلك لا يحذفون منها شيئاً؛ لأن الصوت قد لان ونَعُمَ بياء المد التي تفصل بين الياءات [3].

ثم ساق النسب إلى أُسَيّد ومُهَيِّيم دليلاً على لين الصوت ونعومته بحرف المد واواً أو ياءً؛ فرأى في اجتماع الضمتين ثقلاً في نحو (سُوُك)، ولم يَرَ هذا الثقل في اجتماع الضمتين مع الواوين في نحو غارت عينُه غُؤُوراً، وحال عن العهد حُؤُولاً؛ لأن"غُؤُوراً وحُؤُولاً–وإن كان أطول من سُوُك وسُوُر– فإنه ليس فيه قَلَق سوك وسور؛ فتوالي الضمتين مع الواو غير مُوَفٍّ لك بلين الواو المنعِّمة للصوت" [4].

---

(١) .الخصائص ١٨/٣.

(٢) .الخصائص ١٩/٣.

(٣) .الخصائص ١٨٥/٣.

(٤) .الخصائص ١٨٥/٣.

١٠,٤,٤–النسب اللفظي وتوكيد الصفة:

قد تلحق علامةُ النسب اسماً أو صفةً، ولا تدل على نسب حقيقي، وإنما هو نسب لفظي كما سماه أبو الفتح؛ فالحواريّ بمنزلة كرسيّ، ولا حقيقة نسب تحته [١]. واستشهد بقول الصلتان [٢]:

أنا الصلتانيّ الذي قد علمتمُ   متى ما يُحَكَّم فهو بالحق صادعُ

على أن علامة النسب تلحق الأسماء، ولا تقتصر على الصفات.

ورأى أن العرب زادت ياءَ النسبة (الإضافة) فيما لا يُحتاج إليها، من ذلك قولهم في الأحمر: أحمريّ، وفي الأشهر أشْهُرِيّ، واستشهد بقراءة أم الدرداء [٣]: ﴿حتى إذا كنتم في الفُلْكيّ﴾ [يونس: ٢٢]، وإضافة ياء النسب هنا لا تفيد معنى النسب، ولكن لحاق علامة النسب للصفات إنما هو توكيد لمعنى الصفة. واستشهد بقول العجاج:

أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ   والدهر بالإنسان دَوّارِيُّ

أي دَوّار. وقال في الأرجوزة نفسها:

غُضْفٌ طواها الأمسَ كَلاّبِيُّ

---

(١) .المحتسب ١/١٦٣. والتكملة ٥٠، وفيه: " وربما لحقت هاتان الياءان لا يراد بهما معنى نسب إلى شيء، وذلك نحو كرسيّ وعاريّة".

(٢) .المحتسب ١/٣١٠–٣١١. والصَّلَتان العبدي(–نحو ٨٠هـ): قُثَم بن خَبِيَّة، من بني محارب بن عمرو، من عبد القيس، وهو شاعر حكيم.(الشعر والشعراء١٩٦، والمؤتلف والمختلف١٤٥، والأعلام٥/١٩٠).

(٣) .المحتسب ١/٣١٠. أم الدرداء: هجيمة بنت حيي الأوصابية الحميرية، أم الدرداء الصغرى، زوجة أبي الدرداء، أخذت القراءة عن زوجها، وأخذ القراءة عنها إبراهيم بن عبلة، وعطية بن قيس، ويونس بن هبيرة. توفيت بعد الثمانين.(طبقات القراء ٢/٣٥٤).

أي كَلاّب [1].

١١,٤,٤–النسب إلى مِئَة:

أورد النسب إلى مئة شاهداً على (باب اتفاق المصاير على اختلاف المصادر) [2]، فذكر أن سيبويه ويونس ينسبان إلى مئة على مِئَوي كمِعَوِيّ. ولكنَّ أصليهما مختلفان. فمئة أصلها عند الجماعة مِئْيَة ساكنة العين، فلما حذفت اللام– وهي الياء– تخفيفاً جاورت العين تاء التأنيث، التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فصارت مِئَة.

وعند النسب إلى مِئَة تُرد إليها اللام فيقال: مِئَوي، فمذهب سيبويه أن يُقر العين بحالها متحركة، وقد كانت قبل رد اللام مفتوحة، فتنقلب الياء ألفاً، فيصير تقديرها: مِئا كمِعَى، فإذا نسب إليها أبدلت الألف واواً، فصارت مِئَوِيّ.

أما مذهب يونس فإنه كان إذا نسب إلى فَعْلة أو فِعْلة مما لامه ياء أجراه مجرى ما أصله فَعِلة أو فِعِلَة، فيقول في النسب إلى ظَبْية: ظَبَوِي، ويحتج بقول العرب في النسب إلى بِطْية: بِطَوِيّ، وإلى زِنْية: زِنَوِيّ. فقياس هذا–على مذهب يونس– أن تُجرى مئة– وإن كانت فِعْلة_مجرى فِعِلة، فيقال فيها: مِئَوِيّ [3].

فسيبويه ويونس يتفقان في مصير مئة إلى مِئَوِيّ عند النسب إليها، ولكنهما يختلفان في المصدر.

---

(١) .المحتسب ٣١٠/١، والتمام ١٢١ والقنسري: الشيخ الكبير المسنّ، وقيل: لم يسمع هذا إلاّ في بيت العجاج (الكتاب ٣٣٨/١)، وينظر التكملة ٥٠، وفيه: " وقد تلحق الياءان الصفات...نحو: أحمر وأحمريّ، ودوّار، ودَوّاريّ، فصار الياءان في هذا كتاء التأنيث في نحو: قرية وغرفة وظُلمة، لا يراد بذلك معنى تأنيث، كما لم يُرَد بالياءين معنى نسب".

(٢) .الخصائص ١٠٣/٢–١٠٧.

(٣) .الخصائص ١٠٦/٢، وينظر المنصف ٦٣/١، والتكملة ٥٧، والكتاب ٣٤٧/٣.

٥- التصغير

١,٥ -تعريفه:

التصغير: تغيير يختص بالاسم، فيحوله من التكبيرِ إلى التصغير؛ فهو تغيير لفظي ومعنوي، وقد عرفه أبو علي الفارسي بأنه وصف الاسم بالصِّغَر، فحُجَيْر يعني أنه حجر صغير [١]، ويستعمل في الكلام لتقليل كثير نحو دُرَيْهِمات، وتحقير عظيم نحو جُبَيْل، وتقريب شيء من شيء نحو فُوَيق الأرض [٢].

والتصغير للأسماء المعربة يكون بضم أوائلها، وبفتح الحرف الثاني منها، ولحاقِ ياء ساكنة ثالثة [٣]. فنحو رجل يقال في تصغيره: رُجَيْل.

وقد لقي هذا الموضوع اهتماماً خاصاً و واسعاً في كتب النحو القديمة، فهو يشغل اثنتين وثمانين صفحة من كتاب سيبويه [٤]. وخصه الفارسي [٥]بباب يشتمل على أبواب فرعية.

وتناول أبو الفتح التصغير في (عقود اللمع) [٦]، وفي (اللمع) [٧] خصه بباب مستقل، كما أنه نثر الحديث عن مسائله في كتبه الأخرى. وقد لملم هذا

(١) .التكملة ١٩٦.

(٢) .اللمع ٢٧٥، الحاشية رقم (١)، وهو خلاصة كلام للثمانيني في شرح اللمع، وينظر الكتاب ٤٧٧/٣.

(٣) .التكملة ١٩٦.

(٤) .باب التصغير في (الكتاب): ٣/٤١٥-٤٩٦.

(٥) .التكملة ١٩٦-٢١١.

(٦) .عقوداللمع١٤٦.

(٧) .اللمع ٢٧٥-٢٨٦.

المبحث ما تناثر منها، كما ألمح إلى الأحكام اللغوية التي استنبطت منها. وكان يسميه التحقير أيضاً، جرياً على ما كان سيبويه سماه من قبل.

واستعرض في (اللمع) أحكام التصغير، وضرب عليها الأمثلة، وستُعرض تلك الأحكام التي - اشتمل عليها كتاب (اللمع)، ثم تُعرض الأحكام المتناثرة في غيره من كتبه.

٢,٥-أحكام التصغير:

ذكر أبو الفتح صيغ التصغير الثلاث: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل [١]. فصيغة (فُعَيْل)[٢] للثلاثي، نحو كَعْب وكُعَيْب. و (فُعَيْعِل) للرباعي نحو جَعْفَر وجُعَيْفِر، وجَدْوَل وجُدَيْوِل. و (فُعَيْعِيل) للخماسي الذي رابعه حرف علة زائد، نحو مفتاح ومُفَيْتيح، وقِنْديل وقُنَيْديل، وعصفور وعُصَيْفير.

١,٢,٥- تصغير المؤنث بالتاء والألف:

فإن كان في الاسم تاء التأنيث، أو ألفه الممدودة، صُغِّر ما قبلهما، ثم جيء بهما بعد فتح ما قبلهما، نحو طلحة وطُلَيْحَة [٣]، وحَمْراء وحُمَيْراء [٤]، وكذلك الأمر إذا كانت ألف التأنيث المقصورة رابعة، نحو سَكْرى وسُكَيْرى، وسُعْدى وسُعَيْدى[٥].

---

(١) .اللمع ٢٧٥، والكتاب٣/٤١٥، والتكملة١٩٦، وفيه أن التصغير"لا يخرج في الأمر العام عن هذه الأمثلة الثلاثة.

(٢) .في الكتاب ٣/٤١٥" فأما فُعَيل فلما كان عدة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغَّر على أقل من فُعَيْل..وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف".

(٣) . التكملة ١٩٧و٢٠٠.

(٤) .الكتاب ٣/٤١٨-٤١٩ و ٤٥٥.

(٥) .التكملة ٢٠٠.

٥,٢,٢- تصغير المنتهي بألف ونون:

أما الاسم المنتهي بألف ونون فإنه يعامل معاملة الأسماء المنتهية بعلامة تأنيث، وذلك"إذا لم تكسَّر الكلمة عليهما. تقول في سكران: سُكَيْران؛ لأنك لا تقول: سَكارين. وتقول في سِرْحان: سُرَيحين؛ لقولك: سَراحين" [(١)]. وكلام أبي الفتح هذا شديد الإيجاز، يشوبه غموض، وقد فصله سيبويه [(٢)]، وعنه أخذ أبو علي الفارسي فقال: " ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين فإنهما يثبُتان في التحقير على ما كانا عليه في بناء التكبير إلا أن يكون الاسم الذي فيه الألف والنون كُسِّر على مثال مفاعيل فتظهر النون في آخره" [(٣)].

وقد وازن أبو علي – وكذلك سيبويه- بين النون التي بعد الألف وهمزة التأنيث التي بعد ألف في نحو حمراء، فذكر بأن النون بدل من ألف التأنيث، كالهمزة في حمراء، فكما ثبتت الهمزة في حُمَيْراء ثبتت النون في عُطَيْشان [(٤)].

وكان سيبويه أكثر تفصيلاً، فقد جعل الاسم المؤنث بهمزة بعد ألف في التصغير كالمنتهي بألف ونون، فما كان مُذَكَّرُهُ على"فَعْلان" الذي مؤنثه"فَعْلَى" احتفظ بالألف والنون، كما احتفظ المؤنث بالهمزة بعد ألف بهما في التصغير، يقال: حمراء وحُمَيْراء، وعطشان وعُطَيْشان، قال سيبويه: " وكذلك فَعْلان الذي على فَعْلى عندهم؛ لأن هذه النون لمّا كانت بعد ألف، وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر[كسكران وسَكْرى] صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء؛ لأنها بدل من الألف" [(٥)].

---

(١) .اللمع ٢٧٦.

(٢) .الكتاب ٤٢٠/٣ .

(٣) .التكملة ٢٠٢.

(٤) .التكملة ٢٠٢

(٥) .الكتاب٤٢٠/٣.

وذكر سيبويه أن كل اسم كان آخره كآخر فَعْلان الذي له فَعْلى يُصَغَّر تصغيرَه، إلا إذا كان تكسيره على صيغة مفاعيل [1] فإنه لا يبقى فيه الألف في التصغير، وتبقى النون. فسلطان يكسر على سلاطين، وسِرْحان يكسر على سَراحين؛ ولذلك لا يحتفظان بالألف في التصغير، فيقال: سُلْطان وسُلَيْطين، وسِرْحان وسُرَيحين.

٣,٢,٥–تصغير الثلاثي معتل العين:

إن كانت العين واواً أو ياءً ظهرتا في التصغير نحو جَوْزة وجُوَيْزَة [2]، وبَيْضَة وبُيَيْضَة[3]. وإن كانت الياء منقلبة عن واو تُرَدُّ في التصغير إلى أصلها، فتصغَّر ريح على رُوَيْحة، ودِيمة على دُويمة. وشَذَّ تصغير عِيد على عُيَيْد وقياسه عُوَيْد؛ لأنه من عاد يعود. وقد ألزموا واوه البدل ياءً [4].

فإن كانت العين ألفاً ردت إلى أصلها: واواً أو ياءً، نحو: مال ومُوَيل، وناب ونُيَيْب[5]. وإن كانت الألف مجهولة حُملتْ على الواو لكثرة الواو هنا نحو صابٌ وصُوَيْب[6].

---

(١) .الكتاب ٣/٤٢٠ وفي الكتاب٣/٤٢١: " واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف فَعْلان كسِّر للجمع على مثال مفاعيل، فإن تحقيره كتحقير سِرْبال، شبهوه به حيث كسر للجمع كما يكسر سربال، وفُعِل به ما ليس لبابه في الأصل، فكما كسر للجمع هذا التكسير حُقر هذا التحقير".

(٢) .الكتاب ٣/٤٦٨.

(٣) .الكتاب ٣/٤٨١، والتكملة ١٩٨.

(٤) .الكتاب ٣/٤٥٨.

(٥) .التكملة١٩٨، والكتاب ٣/٤٦١–٤٦٢.

(٦) .الكتاب ٣/٤٦٢.

ويجوز في كل ما كان من الياء أن يُكْسَر أولُه بدلاً من ضمته، يقال في عَيْب: عِيَيْب، وفي شَيْخ: شِيَيْخ، وفي بيت: بِيَيْت [١].

وإن كانت العين واواً في (أَفْعَل)، ووقعت ياء التصغير قبلها، تقلب الواو ياءً، ويجوز عدم القلب، يقال في أَسْوَد: أسَيِّد، وقد يجوز أُسَيْوِد [٢]. وكذلك الأمر إن كانت الواو ثالثة متحركة زائدة، يقال في جَدْوَل: جُدَيِّل، وهو الوجه الجيد، ويجوز جُدَيْوِل [٣].

وإن كانت الواو ساكنة قبلها ضمة قلبت ياءً البتة، يقال في تصغير عجوز وعمود: عُجَيِّز وعُمَيِّد. وعلل قلب الواو ياءً هنا بأنها ضعيفة بالسكون [٤]. وإذا وقعت الواو لاماً قُلبت ياءً لا غير، نحو عُرْوَة، وعُرَيَّة، وغَزْوة وغُزَيّة [٥].

٥,٢,٤- تصغير الخماسي:

الأصل في الخماسي أن يحذف منه في التصغير والتكسير؛ لأنهما من" واد واحد" [٦]؛ والحذف منه يراد به التخفيف؛ لأن الخماسي أطول الأسماء وأثقلها؛ ولهذا قلَّت أبنيته؛ لقلة التصرف فيه، ولا يُلجأ إلى تصغيره أو تكسيره إلا على استكراه وضرورة [٧].

---

(١) .الكتاب ٤٨١/٣.

(٢) .في الكتاب ٤٦٨/٣ أن قلب الواو ياءً في نحو هذا هو الوجه الجيد، وأن إظهار الواو هو أبعد الوجهين

(٣) .الكتاب ٤٦٩/٣، والخصائص٨٤/٣، و٢٢٤/٢.

(٤) .الكتاب ٤٧٠/٣ وعلل سيبويه قلب الواو ياءً في عُجَيِّز بأنها لا تثبت في الجمع، بل تقلب همزة في عجائز، فكذلك يجب أن تقلب في التصغير.

(٥) .الكتاب ٤٧٠/٣ وعللها سيبويه بالضعف لوقوعها آخر الاسم.

(٦) .اللمع ٢٨٠.

(٧) .ينظر كلام الثمانيني في حاشية اللمع رقم ٣، ص ٢٨٠، والتكملة ١٩٦، وعلل الفارسي تصغير الخماسي وتكسيره على استكراه بأنه " لما يلزم فيهما من حذف حرف من نفس الكلمة".

والحذف من الخماسي يجعل تصغيره كتصغير الرباعي، وقد علل سيبويه الحذف منه بأن" التحقير يَسْلَم حتى يُنْتَهى إليه، ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة" (١).

ويفسر السيرافي (٢) قول سيبويه بأن" ترتيب التصغير يَسْلَم فيها إلى أن تنقضي أربعة أحرف، والترتيب هو ضم أوله، وفتح ثانية، ودخول ياء التصغير ثالثة، وكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ودخول الإعراب على الحرف الذي بعده، فيصير كقولك: جُعَيْفِرٌ، ومُرَيْجِلٌ"(٣).

وتختلف أحكام تصغير الخماسي بحسب أصلية الحروف أو زيادتها، وصحتها وإعلالها، وكون تلك الزيادة لمعنى أم لغير معنى:

فالخماسي الذي جميع حروفه أصلية يحذف خامسه، فيُصغر سَفَرْجَل وفَرَزْدَق على سُفَيْرِجِ وفُرَيْزِد، حملاً على تكسيرهما، وهوسَفَارِجِ وفَرازِد (٤).

فإن كان فيه زيادة واحدة حُذِفَت، إن لم تكن حرف لين رابعاً؛ ذلك أن حرف اللين لا يحذف، وإنما تقلب الواو والألف ياءً؛ لانكسار ما قبلهما.

---

(١) .الكتاب ٣/٤٤٨.

(٢) .السيرافي(-٣٦٨هـ): الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد: نحوي عالم بالأدب، أصله من سيراف(من بلاد فارس)، تفقه في عمان، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها. وكان معتزلياً متعففاً لايأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها. من كتبه: (الإقناع) في النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، و(أخبار النحويين البصريين)، و(شرح كتاب سيبويه).(وفيات الأعيان ١/١٣٠، ونزهة الألبا٣٧٩، وإنباه الرواة١/٣١٣، والأعلام ٢/١٩٥) .

(٣) .حاشية الكتاب رقم (١) ٣/٤٤٨.

(٤) .اللمع ٢٨٠، والكتاب ٣/٤٤٨.

فمـا كانـت فيـه زيادة واحـدة مثّـلَ لـه بتصـغير مُـدَحْرِجٍ علـى دُحَـيْرِج، وجَحَنْفَل على جُحَيْفِل، وفَدَوْكَس على فُدَيْكِس؛ وذلك حملاً على تكسيرها على دحارِج وجحافل وفَداكِس [1].

وأما ما كان حرف اللين فيه رابعاً فنحو تصغير قِرْطاس وجُرْمُوق، ودهليز على قُرَيْطِيس، وجُرَيْمِيق، ودُهَيلِيز [2].

فإن كان في الاسم زيادتان متساويتان تحذف واحدة منهما، نحو حَبَنْطىً، يُصـغر علـى حُبَيْـنِط، إن حـذف الألـف، وعلـى حُبَـيْطٍ [3] إن حـذف النـون. والزيادتان في حَبَنْطىً متساويتان في أن كلاً منهما زيادة لفظية، لا تؤدي إلى زيادة في المعنى.

أمـا إن كانـت إحـدى الـزيادتين لمعـنى، والأخـرى لغـير معـنى ثبتـت الأولى وحـذفت الثانيـة، نحو مُقْتَطِع، الميم والتـاء زائـدتان، وقـد عَـدَّ أبـو الفـتح الميم زائـدة لمعنى، والتـاءَ زائـدة لغير معنى، ولـذلك تحذف التاء، فيقـال: مُقَيْطِع، كما يقـال في التكسير: مقاطع [4].

فـإن كـان في الاسـم زيادتان، مـتى حُـذفت إحـداهما، لـزم حـذف الأخـرى معها، ومتى حُذفت الأخرى لم يلزم حذف صاحبتها، حذفت التي تبقى صاحبتُها

---

(١) .اللمع ٢٨١، والجحنفل: الغليظ الشفة، والفدوكس: الشديد.

(٢) .اللمع ٢٨١، الجرموق: الخف الصغير، وقيل: خُف صغير يُلبس فوق الخف.

(٣) .في اللمع ٢٨١: حُبَيْطٌ، وهو خطأ؛ والصواب: (حُبَيْطي)؛ لأن الألف تبقى وتقلب ياءً لانكسار ما قبلها، وتحذف الياء كما تحذف في نحو قاضٍ وأشباهها. وينظر التكملة ٢٠٠ وفيه: " وألف حَبَنْطىً وعَفَرْنىً إن شئت أبدلت منها ياءً في التحقير وحذفت النون فقلت: حُبَيْطٍ وعُفَيْرٍ، وإن شئت بقيت النونين وحذفتهما فقلت: حُبَيْنِط وعُفَيْرِن". والحبنطى: الممتلئ غضباً أو بِطْنة.

(٤) .اللمع ٢٨٢ (الحاشية رقم (٤) يقول سعيد بن الدهان: " وأما المقصود فهو أن الميم أخص بالموضع من التاء؛ لأن التاء تلحق الفعل وجميع ما تصرف منه، والميم لا تلحق غير الاسم، وكان حذف التاء وإبقاء الميم أولى من عكسه".

بحذفها، ومَثَّل بعَيْطَمُوس. التي تصغر على عُطَيْمِيس [١]، فتحذف الياء دون الواو؛ لأن حذف الواو يترتب عليه حذف الياء معها [٢].

وذكر أبو الفتح أن كل ما حُذِف منه حرف في التصغير يجوز أن يعوضَّ منه ياء قبل الطرف، يقال في مُغْتَسِل: مُغَيْسِل، وإن عُوِّض قيل مُغَيْسِيل [٣].

٥,٢,٥- تصغير الثلاثي المؤنث بلا علامة:

وذلك نحو شمس، وقِدْر، ودار، وهذه تصغر بإلحاق تاء التأنيث، فيقال: شُمَيْسَة، وقُدَيْرَة، ودُوَيْرة [٤]. ولكن قيل في تصغير قوس، ونعل، وفرس: قُوَيْس، ونُعَيل، وفُرَيس [٥]. والتصغير الجيد هو: قُوَيْسة، ونُعَيْلَة، وفُرَيْسَة.

---

(١) .في اللمع ٢٨٢: عُطَيْمِس، وهو خطأ؛ لأن الواو باقية قبل الطرف، وتقلب في هذه الحالة ياءً، كما في تصغير الخماسي الذي رابعه حرف مد، نحو جُرموق وجُرَيْميق. وينظر الكتاب ٣/٤٤٤، وفيه: "وتقول في عَيْطَموس: عُطَيْمِيس، كما قالوا: عَطاميس ليس إلا؛ لأنها تبقى واو رابعة".

(٢) .اللمع ٢٨٢-٢٨٣، وفي حاشيته رقم (٢)، ص ٢٨٣: "قال العلوي: اعلم أن الواو والياء في هذا الاسم زائدان، والاسم على ستة أحرف، ولا بد من حذف بعض حروفه؛ ليبقى على مثال ما يُصغَّر، ولو حذفنا الواو والياء جميعاً لأجحفنا بالاسم، ولو بدأنا بحذف الواو لزمنا حذف الياء حتى يبقى الاسم على أربعة أحرف، فكنا نرجع إلى الإجحاف، وإذا بدأنا بحذف الياء بقي الاسم على خمسة أحرف، ورابعها واو، وقد مضى أنها لا تحذف؛ فلهذه العلة حذفت الياء وبقي الواو".

وفي التكملة ٢٠٤: "فإنما تحذف من الزيادتين ما إذا حذفتها استغنيت بحذفها عن حذف الأخرى".

والعيطموس: الجميلة، ومن النساء: التامة الخلق، وكذلك من الإبل (اللسان: عطمس).

(٣) .اللمع ٢٨٣، والكتاب٣/٤٤٤، والتكملة ٢٠٤ وفيه: والزيادة إذا حُذفتْ فلم تكن رابعة فإن شئت عوضتَ، وإن شئتَ لم تعوض ". وينظر التكملة ٢٠٠.

(٤) .اللمع ٢٨٤، والتكملة١٩٧، والكتاب٣/٤٨١، وفيه: "وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر. قلت: فما بال عَناق؟ قال: استثقلوا الهاء حين كثر العدد، فصارت القاف بمنزلة الهاء، فصارت فُعَيْلَةً في العدد والزِّنة، فاستثقلوا الهاء، وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً".

(٥) .في الحاشية (٤) من اللمع: " قال العلوي:...هذه الأشياء تقع على المذكر والمؤنث، فغُلب المذكر". وينظر الكتاب ٣/٤٨٣.

فإن تجاوز المؤنث ثلاثة أحرف لم تلحقه تاء التأنيث: لطول الاسم بالحرف الرابع، يقال في عَناق: عُنَيِّق، وفي عُقاب: عُقَيِّب، وفي زَيْنَب: زُيَيْنب [1]. إلا أن العرب ألحقت تاء التأنيث في بعض ما زاد على الثلاثة، فقالوا في وراء: وُرَيْئة، وفي قُدّام: قُدَيديمة، وفي أمام: أُمَيْمة [2].

٥,٢,٦-تصغير الأسماء المبهمة:

ويقصد بها أسماء الإشارة ذا، و تا، و أولَى، وأولاءِ، والذي والتي والذين من الأسماء الموصولة.

أما أسماء الإشارة فيقال في تصغير ذا: ذَيّا، وفي تا و ذِه: تَيّا، وفي ذاك: ذَيّاك، وفي ذلك: ذَيّالك. وأما الأسماء الموصولة فيقال في الذي: اللَّذَيّا، وفي التي: اللَّتَيَّا [3].

٥,٢,٧- تصغير الجمع:

الجمع الذي يجوز تصغيره على لفظ الجمع إنما هو جمع القلة، لا جمع الكثرة، وأبنية جمع القلة أربعة، وربما دلت على جمع الكثرة أيضاً، وهي: (أَفْعُل) نحو

---

(١) .اللمع ٢٨٤، والكتاب ٤٨١/٣ وسر الصناعة ٦١٥.

(٢) .اللمع ٢٨٥، وفي حاشيته رقم (١): " قال العلوي: فأما وراء، وقُدام، وأمام فوجه إلحاق التاء فيه أن هذه الألفاظ لا يخبر عنها بفعل يبين تأنيثها فيه؛ لأنها ظروف، وإنما يظهر تأنيث المؤنث الذي لا علاقة لتأنيثه بما يخبر عنه من الأفعال، نحو قولهم: لسعته العقرب، وعمرت الدار.. فلما لم يخبروا عن وراء وقدام وأمام بما يظهر فيه علامة التأنيث، ألحقوا فيه تاء التأنيث ليعلم أنه الأصل".

(٣) .اللمع ٢٨٥-٢٨٦، والتكملة ٢١٠، والكتاب ٤٨٧/٣، وفيه: " اعلم أن التحقير يَضُمّ أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقَّر؛ وذلك؛ لأن لها نحواً في الكلام ليس لغيرها–وقد بينا ذلك– فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها".

أَكْلُب، و (أَفْعال) نحو أحمال، و (أَفْعِلَة) نحو أَنْصِبة، و (فِعْلة) نحو غِلْمة، وقد علل سيبويه اقتصار التصغير على أبنية القلة" بأنك إنما تريد تقليل الجمع" [١].

وتصغَّر أَكْلُب على أُكَيْلب، وأحْمال على أُحَيْمال، وأَنْصِبَة على أُنَيْصِبَة، وغِلْمة على غُلَيْمة. ويجوز رد جموع القلة إلى آحادها ثم تصغر وتجمع [٢].

وما عدا هذه الأبنية الأربعة فإنه خاص بجموع الكثرة، وهي تُرد إلى الواحد، ثم يجمع المؤنث بالألف والتاء، والمذكر بالواو والنون، فنحو شَواعِر تصغر على شُوَيْعِرات، وقَصائد على قُصَيّدات. وشعراء على شُوَيْعِرون، ورجال على رُجَيْلون.

وقد أشار أبو الفتح في باب (في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين) [٣]إلى فساد التصغير في أبنية جموع الكثرة" من قِبَل تدافُعِ حالَيْه؛ وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضي كونه دليلاً على القلة، وكونه مثالاً موضوعاً للكثرة دليل على الكثرة، وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلاً كثيراً. وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده" [٤]، وإلى نحو هذا القول أشار السيرافي في شرحه للكتاب[٥].

---

(١) .الكتاب ٣/٤٨٩-٤٩٠، والتكملة ٢٠٧.

(٢) .التكملة ٢٠٧.

(٣) .الخصائص ١/٣٤١-٣٤٧.

(٤) .الخصائص ١/٣٤٢.

(٥) .الكتاب ٣/٤٩٠، قال السيرافي في حاشيته: " وإنما صغرت العرب الجمع القليل وردت الكثير إلى الواحد فصغرتْه ثم جمعته بالواو والنون والألف والتاء؛ لأن تصغير الجمع إنما هو تقليل للعدد، فاختاروا له الجمع الموضوع للقلة؛ لأن غيره من الجموع جُعل للتكثير، فإذا صغروا فقد أرادوا تقليله، فلم يجمع بين التقليل بالتصغير والتكثير بلفظ الجمع الكثير؛ لأن ذلك يتناقض".

٥,٢,٨- تصغير الترخيم:

الترخيم يعني في النداء حذف حرف أو أكثر من نهاية المنادى. ويعني في التصغير: تجريد الاسم المراد تصغيره من أحرفه الزائدة [١]، حتى يصير الثلاثي على فُعَيْل، نحو حارث وحُرَيْث، ويصير الرباعي على فُعَيْعِل، نحو عصفور وعُصَيْفِر.

وعرض أبو الفتح لتصغير الترخيم في (باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالها المعاني) [٢]، ورأى أن العرب تُعْنَى بالمعاني؛ ولذلك تحرص على حروف الزيادة التي تؤدي إلى زيادة المعنى؛ وذلك حراسة للمعاني؛ حتى أقاموا لها حُرْمةً؛ فأقروها إقرار الأصول؛ واستدل بذلك على"ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم؛ لما يقضي به، ويفضي بك إليه: من حذف الزوائد، على معرفتك بحُرْمتها عندهم" [٣].

وتناوله في (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء) [٤]، فذهب أيضاً إلى أن "لزوم الزيادة لما لَزِمَتْه من الأصول يُضعف تحقير الترخيم؛ لأن فيه حذفاً للزوائد[٥].

ثم تناوله في (باب في غلبة الزائد للأصلي) [٦]، فأشار إليه تدليلاً على قوة الزائد وتمكنه في أنفسهم.

---

(١) .الكتاب ٤٧٦/٣، وفيه: "اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم، حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال فُعَيْل، وذلك قولك في حارث: حُرَيث، وفي أسود: سُوَيْد... وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة، تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه، ويكون على مثال فُعَيْعِل؛ لأنه ليس فيه زيادة". وينظر التكملة ٢٠٩.

(٢) .الخصائص ٢١٥/١-٢٣٧.

(٣) .الخصائص ٢٢٨/١.

(٤) .الخصائص ٢٦٦/١-٢٧١.

(٥) .الخصائص ٢٧١/١.

(٦) .الخصائص ٤٧٧/٢-٤٨٠.

٥,٢,٩-شواذ التصغير:

وقد شذ عن قواعد التصغير كلمات خرجت عن القياس، فقيل في عَشِيَّة: عُشَيْشِيَّة، وفي مَغْرِب: مُغَيْرِبان، وفي إنسان: أُنَيْسِيان، وفي الأصيل: أُصَيْلان، وأبدل من النون لاماً، فقيل: أصيلال [١].

٣,٥-التصغير والتكسير:

ذكر أبو الفتح أن التكسير والتصغير من واد واحد [٢]، وأنه يُحْمَل أحدهما في أحكامه على الآخر. فقد سأل أبو الفتح شيخه أبا علي عن علة رَدِّ سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحَمْله إياها عليها [٣]. وأورد ذلك في (باب في تدريج اللغة) [٤]، و (باب في قوة اللفظ لقوة المعنى) [٥]. وكان جواب أبي علي أنه" إنما حُمِل التحقير في هذا الباب على التكسير من حيث كان التكسير

---

[١] اللمع ٢٨٦، والكتاب ٤٨٤/٣، وفيه أن سيبويه سأل الخليل" عن قول بعض العرب: آتيك عُشَيّانات ومُغَيْرِبانات، فقال: جعل ذلك الحين أجزاء؛ لأنه حينٌ كلما تصوبت فيه الشمس ذهب منه جزء، فقالوا عشيانات، كأنهم سموا كل جزء منه عشية".

[٢] .سر الصناعة ٥٨٢، واللمع ٢٨٠ والمنصف ٨٨/٢.

[٣] الخصائص ٣٥٤/١ و٢٦٩/٣، والكتاب ٤٢٤/٣، وفي الكتاب ٤١٦/٣"أن ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء[في التصغير] على حال مكسَّره للجمع في التحرك والسكون، ويكون ثالثه حرف لين، كما أنك إذا كسَّرْتَه للجمع كان ثالثه حرف اللين؛ إلا أن ثالث الجمع ألف، وثالث التصغير ياء، وأول التصغير مضموم، وأول الجمع مفتوح. وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسَّرته للجمع، ويكون خامسه ياءً قبلها حرف مكسور، كما يكون ذلك لو كسرته للجمع، ويكون ثالثه حرف لين كما يكون ثالثه في الجمع حرف لين. غير أن ثالثه في الجمع ألف وثالثه في التصغير ياء، وأوله في الجمع مفتوح وفي التصغير مضموم. وإنما فُعِل ذلك؛ لأنك تكسر الاسم في التحقير كما تكسره في الجمع، فأرادوا أن يفرقوا بين علم التصغير والجمع" وينظر الكتاب ٤١٧/٣.

(٤) .الخصائص ٣٤٧/١-٣٥٦.

(٥) .الخصائص ٢٦٤/٣-٢٦٩.

بعيداً عن رتبة الآحاد، فاعتدَّ ما يعرِض فيه لاعتداده بمعناه، والمحقَّر هو المكبَّر، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة، فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد: هذا معقِد معناه، وما أحسنه وأعلاه"(١).

وقد وازن أبو الفتح بين المصغَّر والمكبر، وبين الإفراد والتكسير." فمعنى التكبير والتحقير في أن كل واحد منهما واحد واحد، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير، فأما الإفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه. قال أبو علي– رحمه الله– في صحة الواو في نحو أُسَيْوِد، وجُدَيْوِل: مما أعان على ذلك وسوَّغه أنه في معنى جَدْوَل صغير، فكما تصح الواو في جدول صغير فكذلك أُنِس بصحة الواو في جُدَيْوِل. وليس كذلك الجمع؛ لأنه رتبة غير رتبة الآحاد، فهو شيء آخر، فلذلك سقطت في الجمع حرمة الواحد؛ ألا تراك تقول في تكسير قائم: قُوّام، وقُوَّم؛ فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل، ولا تقول: قُؤّام، ولا قُؤَّم؛ كما قلت في التحقير: قُوَيْئِم بالهمز" (٢).

فهو يرى أن الفرق في المعنى بين المصغَّر والمكبَّر فرقٌ ضئيل، إذا ما قيس بالفرق بين الواحد والجمع، ولذلك أُنِس بصحة الواو في المصغر؛ لأنه صَحَّ في المكبَّر. بينما الفرق بين الواحد والجمع أوسع، ورتبتهما مختلفة، ولذلك ظهرت الهمزة في قائم، ولم تظهر في جمعه على قُوّام وقُوَّم؛ فالتغيير في المعنى ينتج عنه التغيير في اللفظ، وهذا ما عقد عليه هذا الباب، وهو (قوة اللفظ لقوة المعنى) (٣). فالتصغير والتكسير كلاهما يعرضان للواحد، فيغيرانه عن حاله: هذا يغيره إلى التصغير، وهذا يغيره إلى جمع التكسير، ولكن أقوى التغييرين هو تغيير التكسير؛ لأنه يخرج الواحد

---

(١) .الخصائص ٣٥٤/١.

(٢) .الخصائص ٣٥٤/١.

(٣) .الخصائص ٢٦٤/٣.

عن إفراده، ويزيد في عدد حروفه؛ فكان أقوى من التصغير؛ لأنه يبقي الواحد على إفراده [(١)].

وقد يُحمَل التكسير على التصغير، نحو ضارب، وخاتم، يصغران على ضُوَيْرِب، وخُوَيْتِم، فيقلب الألف واواً، لوقوع الضمة قبلها، وتكسر على ضَوارِب، وخَواتم، بقلب الألف واواً دون أن تسبقها الضمة، ولكن التكسير هنا حُمِل على التصغير، فقلبت ألفه واواً كما قلبت في تصغيره؛ وذلك أن هذا التكسير جار مجرى التحقير في كثير من أحكامه، من قِبَل أن عَلَم التحقير ياء ثالثة ساكنة قبلها فتحة، وعلَم التكسير ألف ثالثة ساكنة قبلها فتحة، والياء أخت الألف، وما بعد ياء التحقير حرف مكسور كما أن ما بعد ألف التكسير حرف مكسور، فلما تناسبا من هذه الوجوه حمل التكسير على التحقير، فقيل: خَوَالِد كما قيل: خُوَيْلِد[(٢)].

وقد حُمل التصغير على التكسير في مواضع أخرى، يقال في تصغير أَسْوَد وجَدْوَل: أُسَيْوِد وجُدَيْوِل، فلم تقلب الواو ياءً مع توافر الداعي إلى ذلك، وهو وقوعها بعد ياء ساكنة، وذلك حملاً لهما على تكسيرهما، فيقال: أساوِد وجداوِل، فأجرى الواو في الصحة بعد ياء التصغير مجراها فيها بعد ألف التكسير. فكما جاز أن يشبه ضَوارِب بضُوَيْرِب، وإن لم تكن في ضاد ضوارب ضمة كضمة ضاد ضُوَيْرِب، كذلك أيضاً جاز أن يشبه أُسَيْوِد في تصحيح واوه بعد الياء بأَساوِد في تصحيح واوه بعد الألف، وإن كان في أُسَيْوِد ما يبعث على القلب، وهو وقوع الياء

---

(١) .الخصائص ٣/٢٦٨.

(٢) .سر الصناعة ٥٨١-٥٨٢.

ساكنة قبل الواو [١]. ولكنه قال بأن الوجه الجيد هو قلب الواو ياء وإدغامها في الياء الأولى، ليصير أُسَيّد وجُدَيّل [٢].

٤,٥- من مسائل التصغير:

تناول أبو الفتح مسائل من التصغير في أبواب من الخصائص، لتكون شواهد على قضايا تتصل بأصول اللغة ونظامها العام، ومن تلك المسائل ما يأتي:

١,٤,٥-فك الصيغ [٣]:

ذلك أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً، إما ضرورة أو إيثاراً فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها، سواء أكان ذلك المحذوف أصلاً أم زائداً.فإن كان ما يبقى بعد الحذف مثالاً تقبله مُثُلُهم أقروه عليه. وإن لم تقبله مثلهم نُقِض عن تلك الصورة وأُصِيرَ إلى احتذاء رسومها.

ضرب مثلاً على ذلك تصغير (مُنْطَلِق) وتكسيره؛ فلا بد من حذف نونه، فتبقى مُطَلِق، ومثاله: مُفَعِل، وهذا وزن ليس في كلامهم؛ فلا بد إذاً من نقله إلى أمثلتهم، ويجب حينئذٍ أن ينقل في التقدير إلى أقرب المُثُل منه؛ ليقرب المأخذ ويقل التعسف، وهو مُطْلِق؛لأنه أقرب إلى مُطَلِق من غيره، ثم يصغر على مُطَيْلِق، ويكسر على مَطالق، كما يقال في تحقير مُكْرِم: مُكَيْرِم، وفي تكسيره: مكارم [٤].

---

[١] سر الصناعة ٥٨٢، وفي الكتاب ٤١٧/٣: " لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله لو كسروه للجمع"، وينظر اللمع ٢٧٨-٢٧٩.

[٢] اللمع ٢٧٩.

[٣] الخصائص ١١١/٣-١٢٠.

[٤] الخصائص ١١٢/٣.

فإذا بقي الاسم بعد حذف زوائده على مثال من أمثلة العرب لم يُغير وكُسِّر وصُغّر على حاله بعد حذف تلك الزوائد، وذلك نحو مُسْتَخْرِجٍ تحذف منها السين والتاء فيبقى مُخْرج؛ فلا يغير، فيقال في تصغيره وتكسيره: مُخَيْرِج ومَخارج [1].

٢,٤,٥–نقض العادة [2] ووجوب الجائز [3]:

العرف والعادة أنه إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصَر عليه هو أقيسهما فيه، ومثّل لذلك بتصغير أَسْوَد وجَدْوَل على أُسَيِّد وجُدَيِّل، بقلب الواو ياءً لسبقها بالياء الساكنة، ثم إدغام الأولى في الثانية، وهو الوجه الجيد، ويجوز تصغيرهما على أُسَيْوِد وجُدَيْوِل، بإظهار الواو.

أما باب مَقام وعجوز فيقتصر تصغيرهما على مُقَيِّم وعُجَيِّز، ولا يجوز إظهار الواو، كما في جُدَيْوِل وأُسَيْوِد؛ فلا يقال: مُقَيْوِم وعُجَيْوِز،. أي أنه وجب فيهما أقوى القياسين لا أضعفهما [4]. معللاً ذلك بأن الواو في جُديول وأُسيود تظهر في الواحد والجمع كما في جدول وأسود، وجداول وأساود [5]

٣,٤,٥–عناية العرب بالمعاني:

عقد باباً في (الخصائص) [6] للرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني، واستدل على عناية العرب بالمعاني وتقديمها على الألفاظ بتقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدموا دليله ليكون ذلك أمارةً لتمكنه عندهم.

---

(١) .الخصائص ٣/١١٤.

(٢) .الخصائص ٢/٢١٤-٢٢٦.

(٣) .الخصائص ٣/٨٤-٩٣.

(٤) .الخصائص ٢/٢٢٣-٢٢٤ و٣/٨٤.

(٥) الخضائص ٣/٨٤.

(٦) .الخصائص ١/٢١٥-٢٣٧.

ثم إنهم حصنوا حروف المعاني؛ فجعلوها حَشواً، وأمِنوا عليها مالا يؤمن على الأطراف، المعرَّضة للحذف والإجحاف، ومثل لذلك بألف التكسير وياء التصغير، وهما من حروف المعاني، نحو دراهم ودُرَيْهِم، وقماطر وقُمَيْطِر، فجرت مجرى عين الفعل المحصنة في غالب الأمر البعيدة عن الطرفين. واستدل على تعرض الطرفين للحذف بكثرة باب عِدَة وزِنَة التي حذفت فاءاتها، وبكثرة باب يَدٍ ودمٍ وأخٍ التي حذفت لاماتها.

ورأى أن علامة المعنى لا تأتي آخر الكلمة إلا لعذر مقنع [1].

٤,٤,٥–الحمل على الظاهر [2]:

تبنى أبو الفتح مذهب الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره، "فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه" [3].

واستدل على ذلك بأن سيبويه [4] حمل سِيداً على أنه مما عينه ياء، وصغره على سُيَيْد، كديك ودُيَيْك، وفيل وفُيَيْل. وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياءً، وقد وجدت في سِيد ياءً، فهي في ظاهر أمرها ياء، إلى أن يرد ما يخالفه [5].

---

(١) .الخصائص ١/٢٢٤–٢٢٦.

(٢) .الخصائص ١/٢٥١–٢٥٦.

(٣) .الخصائص ١/٢٥١.

(٤) .الكتاب٣/٤٨١، وفيه أنه سَيِّد، بفتح السين وتشديد الياء، وهو خطأ، والصواب سِيْد، وهو الأسد، أو الذئب. وينظر الخصائص١/٢٥١.

(٥) .الخصائص ١/٢٥١.

الفصل الخامس

ابن جني والمسائل الخلافية

الفصل الخامس

ابن جني والمسائل الخلافية

تمهيد:

خُصِّص هذا الباب لبيان مكانة ابن جني بين علماء الصرف الذين سبقوه أو عاصروه، وللتعرف على موقفه تُجاه آرائهم، وعلى منهجه في بحث المسائل الخلافية، وذلك وصولاً إلى تجلية ملامح عقليته خصوصاً، وشخصيته عموماً.

وفي سبيل هذه الأهداف تناول البحث مسائل صرفية دار حولها خلاف بين علماء الصرف المتقدمين، فوقف أبو الفتح منها موقفاً مؤيداً، أو مخالفاً، أو مفسراً معلِّلاً، أو وقف منها موقفاً غير مؤيد ولا مخالف حين تتكافأ الأدلة. وكثيراً ما كان ينفرد فيها برأي أداه إليه اجتهاده الخاص.

ولم تُستقص المسائل الصرفية الخلافية التي كان لابن جني فيها رأي، فذلك مما يصعب حصره، فضلاً عن أنه يخرج عن أهداف البحث، فقد كان لأبي الفتح رأي في معظم المسائل الخلافية، ولو حاول استقصاءها باحث لخرج بِسِفْرٍ عظيم.

ولذلك كانت المسائل التي تناولها هذا الباب نماذج منتقاةً من دراساته الصرفية، تُلْمح إلى علم الرجل وعقله.

كما أن الأسس النظرية لمنهجه الصرفي وخصائصه العقلية لم تُسْتَخْلَص عند بحث تلك المسائل؛ ذلك لأن الدارسين المحدثين الذين تناولوا ابن جني قد أشبعوها بحثاً وتفصيلاً، فكان في تلك الدراسات ما يغني عن إعادتها في هذه الرسالة، تجنباً للإطالة والتكرار.

فقد خصص فاضل السامرائي[1] باباً كاملاً لدراسة عقلية ابن جني ونهجه في كتبه وبحثه، فرأى أنه يسرف في التعليل، ويستقصي في التحليل، ويتميز بدقة الملاحظة، ويلمح الإشارات الخاطفة، والحالة النفسية والمعنى.

كما يتمتع بسعة نظرته، وسعة صدره وعدم تعصبه، وينظر إلى اللغة بوصفها كلاًّ يتكون من أجزاء مترابطة يُستدل ببعضها على بعضها الآخر. وعقليته قيّاسة منظمة لا جمّاعة، يهتم بكليات المسائل أكثر من الجزئيات، ويقلب الكلام على أوجهه المحتملة، بعيداً عن التقليد الأعمى، بل كان يستعمل عقله في الفهم، ويختار ما يسمع من الفصيح متثبتاً فيه، ويظهر تأثره بالمنطق وبنزعته الاعتزالية، ويستعمل أمثلة غير عملية أو فرضية للتدريب.

وتناول في باب آخر مذهبه النحوي ونماذج من دراساته في المسائل الخلافية.

وخصّ حسام النعيمي[2] أصول دراسته بفصل كامل، فتناول موقفه من السماع والقياس.

وتناول حسن هنداوي[3] مناهج الصرفيين: أبي عثمان المازني، وأبي علي الفارسي، وأبي الفتح بن جني، في باب كامل، استعرض فيه مناهجهم فيما يتعلق بالسماع ومواقفهم حيال القرآن الكريم والقراءات والحديث النبوي

---

(١) ينظر: السامرائي، (فاضل صالح)، **ابن جني النحوي**، بغداد، دار النذير، ط ١ (١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩م)، ص: ٢٠٧-٢٩٠.

(٢) ينظر: النعيمي، (حسام سعيد)، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، بغداد، دار الرشيد، (١٩٨٠)، ص ٢٣ ـ ٤٩. وينظر كتابه: ابن جني عالم العربية، ص ٣٨.

(٣) ينظر: هنداوي، (حسن)، **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة**، دمشق، دار القلم، ط ١ (١٤٠٩/١٩٨٩م)، ص: ٧٧ ـ ٣٩٣، و٣٩٧ ـ ٤٧١.

واحتجاجهم به وبكلام العرب. كما تناول مواقفهم تجاه القياس، والعلل الصرفية، والإجماع.

ثم تناول الهنداوي مذاهب الصرفيين بباب آخر، ذكر فيه مواقفهم من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، كما تناول آراءهم والأصول التي بنوها عليها.

ويكاد يجمع دارسو أبي الفتح على أنه بصري(1) المذهب. لا بل إنه سيبويهي النزعة في مجمل دراساته الصرفية، فقد كان يغرف من معين سيبويه كشيخه أبي علي، وكأبي عثمان المازني، وكان يوافقه في مذهبه إلا أشياء يسيرة خالفه فيها، أو كان له فيها اجتهاد خاص. وكان شديد التأدب معه، مجلاًّ له، معتذراً عنه، أو محتجّاً له، أو مؤولاً لقوله.

وأخذ أبو الفتح أكثر ما أخذه من شيخه أبي علي، وكان يجله إجلالاً عظيماً، حتى إنه كاد يتخذ من أقواله حججاً يستدل بها على صحة مذهبه. ولم

---

(1) ابن جني النحوي، ص: ٢٦١، ٢٦٨ ـ ٢٧٦.

وينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ص: ٤٦٦، وفيه: "وأما أبو الفتح بن جني فهو بصري من مفرق رأسه إلى أخمص قدميه، ومخالفته نحاة البصرة في بعض ما انفرد به لا تستند إلى أصول الكوفيين، ولم تقم على مقاييس جديدة، وإنما كانت أصول البصريين ومقاييسهم هي التي بنى عليها صرح علم التصريف الذي بلغ أوج ازدهاره على يديه".

وينظر: النعيمي، (حسام سعيد)، **ابن جني عالم العربية**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، ط١ (١٩٩٠)، ص: ٣٨ ـ ٤٠، وفيه يرد ما زعمه فتحي الدجني من أن أبا الفتح وشيخه أبا علي كانا بغداديين لا بصريين، (ينظر: الدجني، (فتحي عبد الفتاح)، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، بغداد، (١٩٧٤)).

وينظر: مقدمة الشيخ محمد علي النجار لكتاب الخصائص، ص: ٤٤.

يمنعه إجلاله له من مخالفته، فقد كان أبو الفتح مستقل التفكير، إذا بان له الحق أخذ به، ولو خالف أصحابه البصريين وشيوخه.

وسيتضح في هذا الباب بعضٌ من مظاهر استقلاله في الرأي، فقد وقف أمام الحجج المتكافئة دون أن يرجح مذهباً على آخر، ووافق الكوفيين في بعض آرائهم مخالفاً أصحابه، وتفرد باجتهادات خاصة خالف فيها جميع من تقدمه.

ووقع أبو الفتح فيما يقع فيه البشر من أوهام، أو ما يُزْعم أنه أوهام، ستُعرض نماذج منها في هذا الباب.وبذلك سيحتوي هذا الباب ثلاثة أقسام:

الأول: نماذج من آراءٍ لابن جني وافق فيها الصرفيين المتقدمين عليه أو المعاصرين له، أو هي مما خالفهم فيها.

الثاني: آراء صرفية تفرد فيها عمن سواه من الصرفيين.

الثالث: بعض من أوهام وقع فيها.

١. مما وافق فيه أو خالف

١,١. مع الخليل:

. المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي الأجوف:

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي الأجوف هو واو "مفعول"[(١)]. وذهب أبو الحسن الأحفش إلى أن المحذوف منه عين الفعل[(٢)]. نحو: مبيع ومَقُول.

واحتج الخليل لرأيه بأن واو "مفعول" زائدة، والزائد أولى بالحذف[(٣)].

ورأى أبو عثمان أن "كلا الوجهين حَسَنٌ جميل، وقول الأخفش أقيس"[(٤)].

وأخذ أبو الفتح يُعَلِّل الوجهين، ويحتج لكل منهما، ولكنه كاد يرجح مذهبَ أبي الحسن الأخفش على مذهب الخليل وسيبويه، لولا أنه رأى أبا الحسن يقع في المناقضة؛ فلا يستمر مذهبُه على الاطراد حين عَلَّل ورود "معيشة" على "مفعِلة"[(٥)]، بأنها مَعُوشَة، لا مَعيشَة.

وذكر الخليل أنك إذا قلت: مَبْيُوع فألقيتَ حركة الياء على الباء سكَنتِ الياءُ التي هي عينُ الفعل وبعدها واو مفعول، فاجتمع ساكنان، فحُذِفتْ واوُ مفعول[(٦)].

---

(١) الكتاب: ٣٤٨/٤، والمنصف: ١ /٢٨٧ والخصائص: ٦٦/٢.

(٢) التكملة: ٢٥٥.

(٣) المنصف: ١ / ٢٨٧.

(٤) المصدر نفسه: ١ / ٢٨٨.

(٥) المصدر نفسه: ١ / ٢٨٩، ٢٩٨ . ٢٩٩.

(٦) المنصف: ١ / ٢٨٧.

وقال أبو الحسن: "إنهم لما اسكنوا ياء مَبْيُوعٍ، وألقوا حركتها على الباء انضمت الباء، وصارت بعدها ياء ساكنة، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن ألزِمت الباءُ كسرةً للياء التي حذفتها، فوافقت واوُ مفعولٍ الباءَ مكسورةً، فانقلبت ياءً للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واوُ ميزان وميعاد ياءً للكسرة التي قبلها"[1].

فقد تعرضت مَبْيُوع، حسب قول أبي الحسن، للتغييرات الآتية:

مَبْيُوْع ← مَبُيْوْع ← مَبِيْوْع ←مَبِوْع← مَبِيْع.

أما أبو الفتح فقد راح يفتق الحجج لكلا الجانبين، ويعلل ويحلل، فقال: "إنما وجب إسكانُ عينِ الفعل من مَبْيُوْع ومَقْوُوْل عندهم جميعاً، لأن قِيْلَ وبِيْعَ عندهم معتلان، فأرادوا إعلالَ اسم المفعول منهما. ولأن الضمة مستثقلة في الياء والواو، كما ذكر أبو عثمان قبلُ، ثم حدث من التغيير ما ذكره أبو عثمان عن الخليل وسيبويه والأخفش، ولكل واحد من الاعتلال لصحة مذهبه، وما يمكن أن يُحْتَجَّ به عنه ما أذكره:

فأما الخليل فيقوِّي مذهبَه في أنّ المحذوفَ واوُ مفعول، فيما ذكره أبو علي، قولُ الشاعر[2]:

سيكفيك ضَرْبَ القوم لحمٌ مُعَرَّضٌ   وماءُ قُدورٍ في القِصاع مَشِيبُ

---

(١) المنصف: ١ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٢) الشاعر هو سُلَيْك بن السُّلَكة السعدي(نحو ١٧ق.هـ)، أحد أغربة العرب وعدائيها الذين لاتلحقهم الخيل، وكان أعلم الناس بالأرض وأشدهم عدواً، وكان له بأس ونجدة ونوادر طريفة.(المنصف ٢٨٨/١، وحاشية المحققين ٤٤٩/١، والأغاني١٣٣/١٨، والشعر والشعراء١٣٤، والأعلام١١٥/٣).

فقال: قوله: مَشِيب، أصله: مَشُوْبٌ؛ لأنه من شُبْتُ الشيءَ أَشُوبُه، إذا خلطتَه بغيره، فلو كانت الواوُ في مَشوبٍ واوَ مفعول لما جاز أن تقول فيها: مَشِيبٌ؛ لأن واوَ مفعولٍ لا يجوز قلبُها إلا أنْ تكونَ لامُ الفعلِ معتلةً نحو قولهم: رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ، وقُضِيَ فهو مَقْضِيٌّ، ولكن الواوَ في مَشُوبٍ عينُ الفعل فقلبها ياءً، كما قلبها الآخر في قوله[1]:

أزمانَ عيناءُ سرورُ المسرورْ

عيناءُ حوراءُ من العِينِ الحِيرْ

وأصله الحُور لأنه جمع حَوْراء.

فالواوُ في مَشُوب عينُ الفعل بمنزلتها في الحُور، ألا ترى أنه قَلَبَها في مَشوب كما قلبها في الحور[2].

وقد جاء مثلُ مَشِيبٍ مما قُلِبَتْ فيه عينُ الفعل وهو قولهم: أرض مميتٌ عليها، يريدون: مَمُوتٌ عليها. وغارٌ مَنِيلٌ، وهو من الواو، وأصله مَنُوْلٌ.

قال أبو علي: معناه يُنال ما فيه. وقال الراجز[3]:

دارٌ لأسماء يُعَفِّيها المُــــورْ	والدَّجْنُ يوماً والسحابُ المهْمورْ
قد درستْ غيرَ رمادٍ مكفورْ	مُكْتَئِبِ اللــونِ مَريحٍ مَمطــورْ

---

(١) المنصف ٢٨٨/١.وهذان البيتان مجهول قائلهما، وهما من مشطور الرجز، من أرجوزة عدتها ثلاثة عشر بيتاً، وهما البيتان الأخيران منها. والعين: جمع عيناء، وأعْيَن. والحير: جمع حوراء، فكان ينبغي أن يقول من العين الحور، ولكنه أتبع الحير العين. (حاشية المنصف١/٤٥٠).

(٢) ينظر الكتاب: ٤ / ٣٤٨.

(٣) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي الفقعسي يصف رمادًا. المور: ماطيرته الرياح من التراب. والدجن: إلباس الغيم السماء. والمهمور: المنسكب. المكفور: سفت عليه الريح التراب. ومكان مريح ومروح: أصابته الريح. درس: انمحى.(حاشية المنصف ٤٥٠/١).

يريد: بـ: "مَرِيح": مَرُوحاً؛ لأنه من الرَّوْح.

فهذا كله يشهد بصحة قول الخليل: إن المحذوف من مَقُوْلٍ ومَبِيْعٍ واوُ مفعول"[1]. فـ "مَشِيب" أصلُها: مَشُوْب، قلبت واوها ياءً[2]، ولو كانت هذه الواوُ واوَ مفعول لما جاز قلبُها، لأن قلبَها ياءً لا يجوز إلا إذا كانت لامُ الفعل حرفَ علةٍ في نحو: مَرْمِيّ، ومَقْضِيّ، وأصلهما: مَرْمُوْيٌ ومَقْضُوْي.

فالياء في مشيب أصلها واوٌ هي عين الفعل، وليست واوَ مفعول.

ثم أورد أبو الفتح ما يمكن أن يحتج به أبو الحسن، وذلك أن له أن يقول: "إن واو مفعول جاءت لمعنى، وهو المدُّ، والعينُ لم تأتِ لمعنى، فحذفُ العينِ التي لم تأتِ لمعنى، وتبقيةُ ما جاء لمعنى، وهو الواوُ الزائدةُ، أَوْلَى، كما تقول: مررت بقاضٍ، فتحذف الياءَ لأنها لم تأتِ لمعنى، وتُبْقي التنوين الذي جاء لمعنى الصرف.

وشيءٌ آخر يدل على صحة مذهب أبي الحسن، وهو أن هذه العين قد اعتلت في قال وباع وقيلَ وبيعَ، وفي أصلِ مَبِيْعٍ ومَقُوْلٍ، فكما أعلت بالإسكان والقلب، كذلك أعلت أيضاً بالحذف، وواوُ مفعول لم تنقلب من شيء ولم تَعْتَلَّ في الفعل، فكان تركُها وحذفُ المعتل أَوْجَب.

ألا ترى إلى قولهم: اتَّقى، وأصله اوْتَقَى، فلما أُعِلَّت الفاءُ بقلبها تاءً أُعِلَّتْ بالحذف فيما أنشدَناه أبو علي وقرأته عليه في النوادر عن أبي زيد[3]:

تَقُــــوهُ أيها الفِتيانُ إني　　　رأيتُ الله قد غَلَبَ الجُدودا

---

(١) المنصف: ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٢) في الكتاب: ٤ / ٣٤٨: "من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ولا يتبعوها الضمة فِراراً من الضمة والواو، إلى الياء لشبهها بالألف، وذلك قولهم: مَشُوب ومَشِيب، وغارٌ مَنُول ومَنِيل، ومَلُوم ومَلِيم، وفي حُور: حِير".

(٣) المنصف ١/ ٢٩٠، وحاشيته ١/ ٤٥١.

وأنشدنا أيضاً عنه[1]:

قَصَرْتُ له القبيلةَ إذْ تَجِهْنا وما ضاقت بشدته ذراعي

وأصل هذين: اتَّقوه، واتّجهنا.

قال أبو علي: ولكنه لما أعَلَّ الفاء بالقلب، أعلَّها بالحذف[2]. فكذلك لما أُعلت عينُ مفعول بالإسكان والقلب أعلت أيضاً بالحذف.

وأيضاً فإن العين في مَقُول ومبيع قد حذفت في قولهم: قُلْ وبِعْ ونحو ذلك، فكما حُذفت في غير هذا الموضع، كذلك حذفت هنا.

وللخليل أن يقول: إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حُرِّك الآخرُ منهما، فكذا يُحذف الآخر منهما.

ولأبي الحسن أن يرد هذا ويقول: إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة حُذف الأول نحو خَفْ وقُلْ وبِعْ، لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى، نحو التنوين في غازٍ ونحوه، وكما أعلت العينُ بالقلب مع ألف "فاعِل" نحو قائم كذلك أعلت بالحذف مع واو مفعول.

وللخليل أن يقول: إن الميم في أوله يدل على أنه اسم المفعول، فتحذفُ الواوُ لأنها زائدة.

---

(١) المنصف١/٢٩٠، وحاشيته١/٢٩٠. والقائل هو مرداس بن حصين من بني عبد الله بن كلاب، وهو شاعر جاهلي والقبيلة: اسم فرسه. وتجهنا، بفتح الجيم وكسرها: واجهنا.

(٢) في الكتاب: ٤/٤٨٣: "ومن الشاذ قولهم: تَقَيْتُ وهو يَتَقِي، ويَتَسِعُ، لما كانتا مما كثر في كلامهم وكانتا تاءَيْن، حذفوا كما حذفوا العين من المضاعف نحو أَحَسْتُ ومَسْتُ. وكانوا على هذا أجرأ لأنه موضوع حذفٍ وبدلٍ. والمحذوفة: التي هي مكان الفاء، ألا ترى أن التي تبقى متحركة".

ولأبي الحسن أن يقول: إن مَبِيعاً يشبه مَقِيلاً ومسيراً، وهما مصدران.

فلهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان: وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ، ولقوة قولِ أبي الحسن قال: وقولُ الأخفش أَقْيَسُ.

وقوله في هذا عجيبٌ، وإن كان قد ناقض فيه(1).

ويظهر أبو الفتح في هذه المحاجَّة قاضياً يورد الدليل والدليل المخالف له، دون أن يرجح قولاً على آخر، فلكل من الرأيين حجج تقويه، وهو وإن مال إلى تأييد قول أبي الحسن لقوته في القياس، إلا أن أبا الحسن وقع في التناقض حين لم يستطع طَرْدَه والاستمرار فيه. وهذا التناقض توضحه المسألة التالية: وهي مَفْعُلَة من عِشْتُ وبِعْتُ.

. مَفْعُلَةٌ من عِشْتُ:

أصل مَعِيشَةٍ إذا كانت مَفْعُلَةً عند الخليل: مَعْيُشَةٌ، فنقلت الضمة إلى العين فانضمت، وبعدها ياءٌ ساكنة، فأَبْدَلَ الضمةَ كسرةً، لتسلَمَ بعدها الياء، فصارت مَعِيْشَة. وإذا كانت مَفْعِلَةً فإنما نقل الكسرة إلى العين حَسْبُ(2).

وذكر أبو عثمان أن الأخفش كان يخالف الخليل، ويقول في مَفْعُلَة من العَيْش: مَعُوْشَة. وقولُه هذا تركٌ لقوله في مَبِيع ومَكِيل، وقياسُه على مبيع ومَكيل: مَعِيشة؛ لأنه يزعم أنه حين ألقى حركة عين مفعولٍ على الفاء انضمت الفاء، ثم أبدل مكانَ

---

(1) المنصف: ١ / ٢٨٩ ـ ٢٩١، وينظر الخصائص: ٢ / ٤٧٧.

(2) المنصف: ١ / ٢٩٦ ـ ٢٩٧ و٣٢٤، وفي الكتاب: ٣٤٩/٤: "وأما مَفْعُلَة من بنات الياء فإنما تجيء على مثال مَفْعِلَةٍ، لأنك إذا أسكنت الياء جعلت الفاءَ تابعةً كما فعلت ذلك في مفعول".

الضمة كسرةً؛ لأن بعدها ياء ساكنة، وكذلك يلزمه في معيشة هذا، وإلا رجع إلى قول الخليل في مبيع[1].

فَمَفْعُلَة من عشت عند الخليل يعتريها التغيير التالي: مَعُيْشُة ← مَعِيْشة وهي عند الأخفش كما يأتي: مَعُيْشَة ← مَعُوْشة. فلا تنقلب عنده ضمة العين كسرةً لتسلم الياء، ولكن تنقلب الياء الساكنة واواً للضمة قبلها، وهذا مناقض لما ذهب إليه في مَبِيع ومكيل، من نقل ضمة الياء إلى ما قبلها، ثم قلب الضمة كسرةً لتسلم الياء، فيحدث لها التغيير الآتي:

مَبْيُوْع ← مَبُيْوْع ← مَبِيْوْع ←مَبِوْع← مَبِيْع.

ويرى أبو الفتح أن الأخفش إن كان يقول: مَعُوْشَة فإنه يلزمه أن يقول في مَبِيعٍ: مَبُوْع، فيخالف العرب أجمعين. وإذا قال: مَبِيع فقياسُه: مَعِيشَة في مَفْعُلَة، وهذه هي المناقضة التي قدم أبو الفتح ذكرها عند الكلام على المحذوف من اسم المفعول الأجوف الثلاثي.

قال أبو الفتح: "ولو قال في مَفْعُلَة: مَعِيشَة.. كقول الخليل، لكان مذهبُه لا نهاية وراءه، ووافق قولَه في مَبِيع واستمرّ مذهبُه على الاطِّراد"[2].

ولولا قول العرب: مَبِيعٌ بالياء دون مَبُوعٍ لكان قول أبي الحسن في مَفْعُلَة: مَعُوْشة قولاً حسناً، ولكن قولهم: مَبِيعٌ هو الذي أَفْسَدَ هذا المذهبَ على أبي الحسن[3].

---

(١) المنصف: ١ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٢) المنصف: ١ / ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٣) المنصف: ١ / ٣٠٠.

وعلى الرغم من حكم أبي الفتح على مذهب الأخفش بالفساد هنا إلا أنه حاول التماس العذر له، فقال:

"فأما قول الشاعر[1]:

وكنت إذا جاري دعا لمـَضُوفَةٍ   أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ الساقَ مِئْزَرِي

ففيه تَعَلُّقٌ لأبي الحسن في قوله في مَفْعُلَة من عِشْت: معوشة؛ لأن مَضُوفَةً: مَفْعُلَةٌ من ضِفْتَ الرجلَ: إذا نزلتَ به؛ لأن معناها ما ينزل بالإنسان ويَضيفه من نوائب الدهر؛ وأصلها: مَضْيُفَةٌ، ثم نُقلت الضمة إلى الضاد، وانقلبت الياءُ واواً، لسكونها وانضمام ما قبلَها.

فيُشبه أن يكون أبو الحسن بهذا تعلَّقَ، وعليه عَقَدَ هذا الخلافَ، إلا أن هذا حرف شاذٌّ لا نعلم له نظيراً، فينبغي ألا يُقاسَ عليه، وقول الخليل في مَعِيشَة ومَبِيع أقوى؛ لقولهم كلهم: مَبِيعٌ ولم يقولوا: مَبُوعٌ كما قالوا: مَضُوفَةٌ، ومن مَبِيعٍ يشبه أن يكون الخليلُ أخذ قوله في معيشة، لأن عين مَفْعُول مضمومة.

فأما مَؤُوْنَةٌ فلا حُجة فيها لأبي الحسن؛ لأنه يجوز أن يكون من الأون، وهو العِدْلُ لأنها ثقيلةٌ على مُتَكلِّفها كما أن العِدْلَ ثقيلٌ على حامله، وقالوا: إنها فَعُولةٌ من مُنْتُ. وأجاز الفراء أن تكونَ مَفْعُلَةً من الأَيْن وهو التعبُ، وهذا كقول أبي الحسن في مَعُوشَة، والاحتجاج عليه مثلُه على أبي الحسن، لا فرق بينهما"[2].

---

(١) الشاعر هو أبو جُنْدُب بن مرة الهذلي، وهو شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، ومات في الحرم وهو يعتمر. وكان عداءً له في السطو والغزو وقائع تدل على شجاعته وشدة بأسه.(حاشية المنصف١/٢٥٤).المضوفة: الأمر يشفق منه ويخاف.

(٢) المنصف: ١ / ٣٠١.

فقد أخذ أبو الفتح بقول الخليل؛ لأنه رآه مطرداً، ورفض قول الأخفش لأنه لم يطرد، وهو وإن حاول الاعتذار عنه باستناده إلى بعض الشواهد إلا أنه ترك قوله لعدم اطراده.

١,٢. مع سيبويه:

همزة الوصل في الأسماء:

ذكر أبو عثمان أن "الأفعال قد تُسكَّن أوائلها ويلحقونها ألف الوصل"(١).

قال أبو الفتح: "ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن، وهرباً من الابتداء به"(٢).

والأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرُّفها، وأنها لا تتقارّ على حال واحد، فلذلك كثر فيها الاعتلالُ، ومن هذا الاعتلال تسكين أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل(٣).

ومع أن الأسماء أقوى من الأفعال وأثبت، إلا أنها يدخلُها الحذفُ والتحقيرُ والتكسير والترخيم والنسب، وهذا كلُّه مما يغيَّرُ فيه الاسمُ عما كان عليه، وهو نوع من الاعتلال يلحق الأسماء، فتتقارب الأسماء والأفعال، ومما يُظْهر هذا التقارب أنهم اجترؤوا على أسماء محصورة، فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل(٤)، وعددها عشرة أسماء، وهي قليلة قياساً على كثرة الأسماء، "لأن الأسماء لا تكون بألف الوصل"(٥).

---

(١) المنصف: ١ / ٥٣، وفي الكتاب: ٤ / ١٤٤: "وأكثر ما تكون في الأفعال".

(٢) المنصف: ١ / ٥٣.

(٣) المنصف: ١ / ٥٥.

(٤) المنصف: ١ / ٥٧.

(٥) الكتاب: ٣ / ١٩٨.

وتلك الأسماء هي: ابنٌ، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، واسمٌ، واسْت، وايْمٌ، وقالوا: ابْنُمٌ، يعنون الابنَ[1].

وهذه الأسماء كلها معتلة[2]، دخلها الحذف والتغيير، ثمانية منها محذوفة اللامات، وهي: ابنٌ، وابنة، وابْنُمٌ، واثنان، واثنتان، واسمٌ، وايْمٌ، واستٌ.

وهمزة الوصل تُعاقِب اللامَ في الأسماء العشرة التي تلحقها، أي أنها تلحق الاسم إذا حذفت اللام، وتحذف إذا رُدَّتِ اللامُ إليه، ولا تدخل إلا على الأسماء المحذوفات ما خلا "امْرَأً". تقول في النسب إلى ابن: ابْنِيّ، فتُقِرُّ الهمزة مادامت اللام محذوفة، فإن رددتَ اللام حذفت الهمزة؛ لأنها لا تجتمع مع اللام، وذلك قولهم: بَنَوِيّ[3].

ورأى أبو العباس أن همزة الوصل لم تلحق في "أَبٍ" ولا "أَخٍ"؛ لأن في أولهما همزة، فكرهوا اجتماع همزتين فتنقلب الثانيةُ ياءً.

ورد أبو الفتح على أبي العباس بقوله: "وهذا قول كما تراه؛ لأنا قد رأيناهم قالوا: دَمٌ، وغَدٌ، ويَدٌ، وهَنٌ. ونحو ذلك، فلم يُلحقوه همزة الوصل مع أنه ليس في أوله همزة.

ويرى أبو الفتح أن همزة الوصل قد عاقبت الأصل في قولهم: اِبْنِيّ، فلما رُدَّ الأصل، وهو الواو، حذفت الهمزة فقالوا: بَنَوِي، فكأن همزة الوصل من الأصل لمعاقبتها له، فهي كالعوَض من الأصل المحذوف، "فكأني عند إتياني بها أردتُ الحذفَ، ثم أتيت بما يقوم مقامَ المحذوف، فكأن لم أحذف، وهذا نَقْضُ ما قصدتُ له من الحذف. ألا ترى أنهم قالوا في النسب إلى يد: يَدَوِي؟ فتركوا عينَ الفعل محركة

---

(١) المنصف: ١ / ٥٨، وسر الصناعة: ١١٥.

(٢) المنصف: ١ / ٥٨.

(٣) المنصف: ١ / ٥٨ ـ ٥٩.

بعد الرد؛ لأنهم لو حذفوا الحركة بعد الرد كنتَ لِحَذْفِكَ إياها كمن لم يرد. وصار ردك كلا رَدّ. وهذا قول أبي علي[١] فيما أخذْتُه عنه، وهو يشهد بصحة ما ذهب إليه سيبويه في تبقية الحركة التي حدثت بعد الحذف إذا رد إلى الكلمة ما حُذف منها"[٢].

وأبو الحسن يذهب إلى حذف ما وجب بالحذف عند رد المحذوف، فيقول في النسب إلى يد: يَدْيِيّ، وفي غَدٍ: غَدْوِيّ.

والقول قولُ سيبويه، ألا ترى أن الشاعر لما رَدَّ الحرفَ المحذوفَ بَقَّى الحركة التي أحدثها الحذفُ بحالها قبل الرد من قوله[٣]:

يَدَيانِ بيضاوان عند مُحَلِّمٍ   قد يمنعانك أن تُضامَ وتُضْهَدا

فتحريكه الدال بعد ردّ الياء دلالة على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تبقية الحركة بعد الرد. قال أبو علي: فما تصنع بقول الراجز[٤]:

---

(١) التكملة: ٦٠، وفيه: "ومما يجري هذا المجرى في رد اللام إليه ما كان في أوله من هذه الأسماء همزةُ وصل نحو: ابن وابنة واسم فإنك إذا حذفت همزة الوصل منه قلت فيه: بَنَوي في النسب إلى ابن وابنة فرددت اللام. وإن لم تحذف همزةَ الوصل منه قلت: ابْنِيّ وكذلك اسْمِيّ".
ويرى أبو علي أن رد اللام وترك الرد سواء، وذلك في التثنية والنسب.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣ / ٣٦٤ ـ ٣٦٥، وفيه: "ولو جاء شيء مثل بِنْتٍ، واستبان لك أن أصله فِعْل أو فُعْل لكان في الإضافة متحرك العين، كأنك تضيف إلى اسم قد ثبت في الكلام على حرفين، فإنما ترد والحركة قد ثبتت في الاسم".

(٣) القائل مجهول، ومع كثرة تداوله في كتب اللغة والنحو لم ينسبه أحد إلى قائله، ولا ذكر له تتمة.(ينظر: اللسان، والتاج يدي.وحاشية المنصف ١/٣٩٠). ومحلم: يقال: إنه من ملوك اليمن، وفي رواية: عند محرِّق، وهو عمرو بن هند ملك الحيرة، وقيل: الحارث بن عمرو ملك الشام. وضهده: قهره.

(٤) هذا الرجز مجهول القائل. قلا الناقة: ساقها وطردها. ودلا الناقة: ساقها سوقاً رفيقاً. والشاعر يقول لصاحبيه: لاتسوقاها بعنف بل سوقاها برفق؛ فإن أمامكما اليوم والغد؛ فلا حاجة إلى القلو، وهو السوق الشديد.ويريد بالغدو: الغد، ولم يستعمل الغدو تاماً إلا في الشعر.(حاشية المنصف ١/٣٩٠).

لا تَقْلُواها وادلواها دَلْوا   إنّ مع اليوم أخاه غدوا

وبقول الآخر[1]:

وما الناسُ إلا كالديار وأهلِها   بها يومَ حَلُّوها وغَدْواً بَلاقِعُ

ألا ترى أنه قد رَدَّ اللام في "غَدٍ" وحذف حركة العين؟ فهذا يشهد بصحة قول الأخفش.

فالجواب: أن الذي قال: غَدْواً" ليس من لغته أن يقول: غَدٌ، فيحذف بل الذي يقول: غَدٌ، غيرُ الذي يقول: غَدْواً[2].

ولم يذكر أبو عثمان في تصريفه أحكام هذه الأسماء العشرة، فاستدركها أبو الفتح عليه. وفي مسألة رد المحذوف في النسب عرض رأي سيبويه القائل بتبقية الحركة التي حدثت بعد الحذف إذا رُدَّ إلى الكلمة ما حذف منها في نحو: ابْن، وأصله: بَنَوٌ، وهمزة الوصل تعاقِبُ الواو؛ فلا تجتمعان معاً، وعند النسبة إليها يُقال: ابْنِيّ، بحذف الواو وإثبات الهمزة، أو بَنَوِيّ، بحذف الهمزة وإثبات الواو، مع تحريك النون.

وعرض رأي أبي الحسن الأخفش القائل بحذف الحركة التي كانت قد وجبت عندما حذف الواو، فلما رُدَّتِ الواو حذفت الحركة، ففي النسبة إلى يَدٍ يقال: يَدْيِيّ، وإلى غَدٍ: غَدْوِيّ.

---

(١) وهو لبيد بن ربيعة العامري(ـ٤١هـ)، أبو عقيل، من الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية من أهل عالية نجد، يعد من الصحابة، وهو أحد أصحاب المعلقات، وترك الشعر في الإسلام. له ديوان مطبوع فيه بعض شعره.(الشعر والشعراء٢٣١، وخزانة الأدب ١/٢٣٧، والأعلام ٥/٢٤٠).

(٢) المنصف: ١ / ٦٣ ـ ٦٤.

ثم استشهد برأي أبي عليّ على صحة مذهب سيبويه بقوله: "والقولُ قولُ سيبويه"، واستشهد عليه بقول الشاعر: يَدَيان، ببقاء الحركة مع رَدِّ المحذوف، وهو الياء. غير أنه أورد شاهدين اعترض بهما أبو عليّ، ثم أتى بالجواب عليهما، ليثبت رأي سيبويه، ويرفض رأي أبي الحسن.

نون عَنْسَلٍ[1]:

ذهب سيبويه[2] في (عنسل) إلى زيادة النون، وأخذها من قول لبيد[3]:

عَسَلانُ الذئبِ أمسى قارِبا   بَرَدَ الليلُ عليه فَنَسل

وذهب محمد بن حبيب في ذلك إلى أنه من لفظ (العَنْس) وأن اللام زائدة، وذهب بها مذهب زيادتها في ذلك، وأولالِكَ، وعَبْدَل وبابه.. وما أراه إلا أضعف القولين؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع، فكيف بزيادة النون غير ثانية، وهو أكثر من أن أحصره لك[4].

فقد عرض مذهب سيبويه بزيادة النون في (عنسل)، واحتج له ببيت لبيد، وسيبويه لم يورد البيت في الكتاب. ثم عرض مذهب محمد بن حبيب بأن النون أصل، وأن اللام زائدة كزيادتها في ذلك وأولالك وعبدل. ورأى أن مذهب محمد بن

---

(١) العَنْسَلُ: الناقة السريعة.

(٢) في الكتاب: ٤ / ٣٢٠: "ومما جعلتَه زائداً بثبَت: العَنْسَل؛ لأنهم يريدون العَسُول"، وينظر الكتاب: ٢٣٦/٤.

(٣) الخصائص: ٤٨/٢، وفي حاشيته قال المحقق: " وقيل: النابغة الجعدي، وانظر اللسان في (عَسَل). وجزم في الجمهرة ٢٥٢/١ بنسبته إلى لبيد، وليس هذا البيت في قصيدة لبيد التي على هذا الرويّ في الديوان".

(٤) الخصائص: ٢ / ٤٨ ـ ٤٩.

حبيب أضعف القولين، واحتج لمذهب سيبويه بأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع، وعلى الأكثر يكون القياس.

همزة التأنيث:

ذكر أبو عثمان أن من أمهات الزوائد همزة التأنيث، كالتي في صحراء. فكان ذلك تصريحاً بأن علامة التأنيث هي الهمزة في الحقيقة، فقال أبو الفتح: وهو الصواب، وليس كما يقول مَنْ يزعم أن المدة علامة التأنيث؛ لأن هذا كلام غير مُحَصَّل، وذلك أن المدة إنما هي الألف التي قبل الهمزة، وعلامة التأنيث لا تكون وسْط الكلمة، إنما تكون آخرها نحو حَمْدة وحُبْلى.

فإن قيل: ما تُنكر أن تكون الألف والهمزة جميعاً علامة التأنيث كما تقول: إن الياءين في نحو زَيْدِيّ وبَكْرِيّ علامةُ النَّسَب؟

قيل: هذا ممتنع؛ لأنا لم نَرَ علامة تأنيث غيرَ هذه تكون على حرفين، إنما هي حرف واحد نحو الهاء في طلحة والألف في حُبْلَى.

فإن قيل: فإن سيبويه يقول في مواضعَ من الكتاب: فَعَلْتَ بأَلِفَي التأنيث وصَنَعْتَ بهما، يعني هذه الألف والهمزة؟

قيل: إنما قال هذا، لأن هذه الهمزة لما كانت لا تنفكُّ من كون هذه الألف قبلَها وهي مصاحبةٌ لها وغير مفارقةٍ أطلق هذا اللفظ عليهما تَجَوُّزاً[(١)].

فابن جني يرى في قول سيبويه تجوزاً عندما يطلق على الألفين بأنهما للتأنيث، ولكنه يلتمس له تأويلاً، بأنه رأى همزة التأنيث لا تأتي إلا مع ألف المد قبلها، فأطلق عليهما أَلِفَي التأنيث.

---

(١) المنصف: ١ / ١٥٤، وينظر الكتاب: ٣ /٢١٤، ٢١٥، حيث ذكر أن الألفين لا تزادان إلا للتأنيث، وقال: "وصار هذا الموضع ليس من المواضع التي تلحق فيها الألفان اللتان للتأنيث".

ويَستدل أبو الفتح على أن الهمزة وحدَها علمُ التأنيث بجمع مثلِ صحراء بالألف والتاء، نحو صحراوات، فَتُغير الهمزة وحدها، وتُترك الألف بحالها.. فقلب الهمزة في هذا الجمع نظير حذف التاء من طلحة عند جمعها على طلحات؛ لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث.

ولو كانت الألف قبلَها داخلة معها في أنها علامة تأنيث لوجب تغييرها في الجمع، كما وجَب تغييرُ الهمزة لما كانت علامةَ تأنيث، فتركهم الألف بحالها، وتغييرُهم الهمزةَ، دِلالةٌ على أن الهمزة وحدَها علامة التأنيث(١).

ويرى أبو الفتح أن همزة التأنيث في مثل صحراء منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو حُبْلَى وبُشْرَى، ولكنها لما وقعت بعد ألفٍ قبلَها زائدة وجبَ تحريكُها لئلا يلتقي ساكنان، فقُلبت همزةً. وهذا مذهبُ سيبويه وهو الصحيح(٢).

"ويدل على صحته وأن هذه الهمزة منقلبةٌ من ألف التأنيث المفردة أنك إذا أزلْتَ الألف من قبلها بقَلْبها خرجت هي عن الهمزة. وذلك قولُهم في جمع صحراءَ: صحارِيّ، فهذه الياء الأولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في صحراء انقلبت ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها، كما تنقلب في جمع مفتاح وغِربال إذا قلت: مفاتيحُ وغرابيلُ.

فلما انقلبت الألفُ إلى الياء انقلبت علامةُ التأنيث التي كانت بعدها في صحراء ياءً لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها، وذلك قولك: صحاريٌّ، وزالت الهمزةُ لزوال الألفِ الموجبة لها من قبلها.

---

(١) المنصف: ١ / ١٥٥.

(٢) المنصف: ١ / ١٥٥، وسر الصناعة: ٨٣، والكتاب: ٢١٤/٣، وفيه: "والألفُ إذا كانت بعد ألفٍ، مثلُها إذا كانت وحدها، إلا أنك همَزْتَ الآخِرة للتحريك، لأنه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تُبْدل".

وينظر: التكملة ص: ٩٤، ١٠٥.

فلو كانت الهمزةُ في صحراء غيرَ منقلبة لم يلزم انقلابُها في الجمع، كما أنك لو جمعتَ قُرّاء لقلت: قراريءُ. وكما قالوا في جمع كوكب دُرِّيءٍ: دراريء لما كانت الهمزةُ أصلاً غير منقلبة. فقولهم: صحاريُّ بلا همز، دلالة على أن الهمزة في صحراءَ منقلبةٌ، إذ لو لم تكن منقلبةً لوجب أن تقول: صحاريء كما قالوا: دراريء. وإذا ثبت أنها منقلبة في صحراء فيجب أن يكون انقلابُها عن الألف التي في مثل حُبْلَى.

ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياءٍ ولا واو، لأنا لا نعلم الياءَ والواوَ جاءتا علامتيْ تأنيث في الأسماء.

فأما الياءُ في تقومين وتقعُدين فعلامةُ الضمير المؤنث، وليست من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتمكنة. فتأمل ما ذكرتُه، فإنه لا يجوز في القياس غيرُه، وهو رأي أبي علي، وعليه قول أشياخنا المتقدمين[١].

فقد أثبت رأي سيبويه، وجزم بأنه هو الصحيح، ثم ساق الأدلة على صحته، ثم أكد قوله بأن هذا الرأي رأي أبي علي وأشياخه المتقدمين، ثم كرر جزمه بأن هذا هو القياس، ولا يجوز غيره، "فقلما أفصح أصحابنا هذا الإفصاح عنه"[٢].

تاء أُخْت وبِنْت:

أُخْت وبِنْت أصلهما: أَخَوٌ وبَنَوٌ[٣]، ووزنهما فَعَلٌ، نُقل إلى فُعْلٍ وفِعْل بوزن قُفْلٍ وحِلْس، حيث أبدلت الواو تاءً، فقالوا: أُخْت وبنت. "وليست التاء فيهما

(١) المنصف: ١ /١٥٥ ـ ١٥٧، وسر الصناعة: ٨٥، وينظر: التكملة، ص: ١٠٩.

(٢) سر الصناعة: ٩٠.

(٣) في سر الصناعة: ١٤٩: أَخَوة وبَنَوة، وهو خطأ.

بعلامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن، لسكون ما قبلها، هكذا مذهب سيبويه[1]، وهو الصحيح. وقد نصّ عليه في باب ما لا ينصرف، فقال: لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم.

على أن سيبويه قد تَسَمَّح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث[2]. وإنما ذلك تجوّز منه في اللفظ؛ لأنه أرسله غُفْلاً، وقد قَيَّده وعَلَّله في باب ما لا ينصرف، والأخذ بقوله المعلَّل أولى من الأخذ بقوله الغُفْل المرسَل. ووجهُ تجوُّزه

ينظر: الكتاب: ٣٦٣/٤، وابن يعيش، (موفق الدين، أبو البقاء، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ))، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، ط١، (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣م)، ص: ٤٠٢.

(١) الكتاب: ٢٢١/٤، وفيه: "ولو كانت [التاء في بنت وأخت] كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء عِفْريت، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة.. وإنما هذه زيادة في الاسم بُني عليها وانصرف في المعرفة. ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة". وهنا يوضح سيبويه أن التاء في بنت وأخت، ليست كالهاء، أي أنها ليست للتأنيث.

وعلق السيرافي على ذلك بقوله: "التاء في بنت وأخت منزلتها عند سيبويه منزلة التاء في سَنْبَتَة وعفريت، لأن التاء في سَنْبَتَة زائدة للإلحاق بسلهبة وحرقفة، وما أشبه ذلك. والسنبتة: القطعة من الدهر كالمدة. ثم قال: وكذلك بنت وأخت ملحقتان بجذع وقُفْل، والتاء فيهما زائدة للإلحاق، فإذا سمينا بواحدة منهما رجلاً صرفناه، لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث، كرجل سميناه بفهر وعين. والتاء الزائدة للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف عليها بالهاء، كقولنا: دجاجة وما أشبه ذلك" (ينظر: الكتاب: ٢٢١/٤ ـ ٢٢٢).

(٢) الكتاب: ٢٣٦/٤ ـ ٢٣٧، وفيه: "وأما التاء فتُؤنَّث بها الجماعةُ نحو: منطلقات، وتؤنث بها الواحدة نحو: هذه طَلْحَةٌ ورَحْمَة وبِنْتٌ وأُخْتٌ".

وفي الكتاب: ٣٦٢/٤ يصرح بأن التاء للتأنيث، فيقول: "وأما بِنْتٌ فإنك تقول: بَنَوِيٌّ من قِبَل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء".

أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث، صارتا كأنهما علامتا تأنيث"[1].

فلما كانت التاء في بنت وأخت ليست للتأنيث، وكانت بنت وأخت مؤنثتين، رأى أبو الفتح أن الصيغة فيهما علم تأنيثهما، وأعني بالصيغة فيهما بناءهما على فُعْلٍ وفِعْلٍ، وأصلهما فَعَل، وإبدال الواو فيهما لاماً؛ لأن هذا عمل اختص به المؤنث. ويدل أيضاً على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة، وذلك نحو ابنة وبِنْت، فالصيغة في بِنْت قامت مقام الهاء في ابنة، فكما أن الهاء علم تأنيث لا محالة، فكذلك صيغة بِنْت علم تأنيثها، وليس بِنْت من ابن كصعبة من صَعْب، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن[2].

ويدل على أن أخاً وابناً فَعَلٌ مفتوحة العين، جمعهم إياهما على أَفْعال، نحو أبناء وآخاء، حكى سيبويه آخاء عن يونُس، وأنشدنا أبو علي:

وَجَدْتُم بنيكم دوننا إذ نُسِبْتُمُ   وأيُّ بني الآخاءِ تنبو مناسِبُهْ[3]

ويدل على أن اللام منهما واو قولهم في الجمع: أَخَوات.

فأما البُنُوَّة فلا دلالة فيها عندنا لقولهم: الفُتُوَّة، وهي من قولهم: فتيان، ولكن قولهم: بنت وإبدال التاء من حرف العلة يدل على أنها من الواو؛ لأن إبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس [4].

فسيبويه أورد في كتابه رأيين في تاء "بنت" و"أخت":

---

(١) سر الصناعة: ١٤٩.

(٢) سر الصناعة: ١٥٠.

(٣) ورد في ص ٣٠٥ من هذه الدراسة.

(٤) سر الصناعة: ١٥٠-١٥١.

الأول: أنها علامة تأنيث.

والثاني: أنها كتاء عفريت، وليست كتاء التأنيث التي تقلب هاءً عند الوقف عليها.

وقد رأى أبو الفتح في قولَي سيبويه تعارضاً ظاهراً، فأخذ بقوله الثاني، ورأى أنه هو مذهبه؛ لأن سيبويه قد قيده وعَلَّله، بينما أرسل قوله الأول غُفْلاً. وعَدَّ أبو الفتح هذا التعارض تجوزاً في اللفظ وتَسَمُّحاً فيه، فحاول تأويلَه وتسويغَه بأن سيبويه رأى أن التاء في "بنت" و"أخت" لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث، فكأنها علامة تأنيث.

أما تأنيث "بنت" و"أخت" فقد حصل من صيغتهما؛ ومجيئهما على فُعْلٍ وفِعْلٍ، وأصلهما فَعَلٌ، وإبدال الواو فيهما وهي في موضع اللام، وهذا عمل اختص به المؤنث.

واستدل على أن التاء في "بنت" و"أخت" ليست علامة تأنيث، وأن التأنيث جاءهما من صيغتهما، بأن صيغة "بِنْت" قامت مقام علامة التأنيث في "ابنة". ورأى أن هذه التاء للإلحاق بمثل "حِلْسٍ وضِرْس، والتاء فيهما بدل من لام الفعل وليست علامة للتأنيث كما تكون في ابنة واثنتان لسكون ما قبلها في "بِنْتٍ وثِنْتان"، وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً[1]

ـ فوائِتُ الكتاب:

---

(١) المنصف ٥٩/١.

أورد سيبويه للأسماء ثلاث مئة مثال وثمانية أمثلة، وزاد عليه ابن السراج اثنين وعشرين مثالاً، وزاد الجرمي بأمثلة يسيرة، وكذلك ابن خالويه، وجمع ابن القطاع ألف مثال ومئتا مثال وعشرة أمثلة(١).

واستدرك الزبيدي على سيبويه نيفاً وثمانين بناءً(٢). وخصص أبو الفتح باباً للحديث عن الأبنية التي فاتت سيبويه، سماه: "باب القول على فوائت الكتاب"(٣). فذكر من تلك الأبنية قرابة ستين مثالاً.

ولم يَرَ أبو الفتح فيما فات سيبويه من الأمثلة ما يعيبه، حتى لو صح أنها فاتَتْه، حتى "ولو لم تكن فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بها عنه، لكانت معلاةً له لا مزراةً عليه، وشاهدة بفضله ونقصِ المتَتَبّعِ له بها لا نقصِه، إن كان أوردها مُريداً بها حَطَّ رتبته، والغَضَّ من فضيلتِه. وذلك لكُلْفةِ هذا الأمر، وبُعد أطرافه، وإيعار أكنافه أن يُحاط بها، أو يشتمل تَحَجُّرٌ عليها. وإن إنساناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشِرة، وتحجّر أذراءها المترامية، على سعة البلاد، وتعادي ألسنتها اللِداد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصُرَحاء والهُجَناء، والعبيد والإماء، في أطرار الأرض، ذات الطول والعرض، ما بين منثور إلى منظوم، ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعي ذوات صِرار الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين، وهُذاتهم الموسوسين، في جِدهم وهَزْلهم، وحربهم وسَلْمهم، وتغايُر الأحوال عليهم، فلم يُخْلِل من جميع ذلك ـ على سَعته وانبثاثه، وتناشره واختلافه ـ إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتة على البحث والاعتبار ـ ولعلها أو أكثرها

---

(١) السيوطي، المزهر، ص: ٢ / ٤.

(٢) الزبيدي، كتاب الأسماء والأفعال والحروف، ص: ٦.

(٣) الخصائص: ٣ / ١٨٥ ـ ٢١٨.

مأخوذة عَمّن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته ـ لجَديرٌ أن يُعْلم بذلك توفيقُه، وأن يُخَلّى له إلى غايته طريقُه"[١].

فأبو الفتح ينظر إلى سيبويه بإجلال وتوقير يرفعانه عن النقد له أو الانتقاص منه، ذلك أن سيبويه أحاط بأطراف هذه اللغة، وعرف منثورها ومنظومها، ومسجوعها، وخطبها، وكلام أهلها، فليس يعيبه أن يفوته بعض أمثلتها، لاسيما إذا كانت هذه الأمثلة كلها أو جلها مأخوذة عمن فسدت لغتُه، وأنها من القليل النادر في الاستعمال.

ويورد أبو الفتح ما زعم أنه قد فات سيبويه، باذلاً وسعه في "إماطة الفحش به عنه"[٢].

والأمثلة التي فاتت الكتاب هي[٣]:

تِلِقّامَة وتِلِعّابة	فِرْناس	فُرانِس	تَنُوفَى
تَرْجُمان	شحم أُمْهُج	مُهْوَأَنّ	عُياهِم
تُرامِز وتُماضر	ينابِعات	دِحِنْدِح	عِفِرّين
تِرْعاية	الصِّنَّبِر	زَيْتُون، مَيْسون	كُذُبْذُب
وكُذُّبْذُب	هَزَنْبَزان	عَفَزَّان	هَدَيْكُر
هُنْدَلع	دُرْداقِس	خُزْرانِق	شَمَنْصِير
مُؤْقٍ	مَأْقٍ	جَبَرُوَّة	مَسكين، مَنْديل
حَوْريت	تَرْقُؤَة	خَلْبوت	حَيُّوت
سَمَرْطُول	قَرَعْبَلانة	عُقْرُبّان	مَأْلُك

(١) الخصائص: ٣ / ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٢) الخصائص: ٣ / ١٨٧.

(٣) الخصائص: ٣ / ١٨٧.

إِصِرِّي	إِزِلْزِل	إِصْبُع، خِرْفُع، زِئْبُر، ضِئْبُل	
خُرُنْباش	زَرْنُوق، صَعْفُوق	كُنادِر	الماطِرون
خَزْعال، قسْطال	وَيْلِمَّة	فِرْنوس	سُراوِع
ضَهْيَد	عَتْيَد	الحُبْلِيل	الأُرْبُعاوى
مُقْبَئِنّ	يَرْنَأ	تَعَفْرَت	

وبعد أن سَرَدَ الأبنية التي فاتت سيبويه، أخذ يُجْمِل أحوالها، ويضعها في زُمَر، مُسْقطاً عن صاحب الكتاب تَبِعَةَ إغفاله لها. قال أبو الفتح: "وعلى الجملة فإن هذه الفوائت عند أكثر الناس إذا فُحِصَ عن حالها، وتُؤُمِّلَتْ حَقَّ تأمُّلها، فإنها ـ إلا مالا بال به ـ ساقطة عن صاحب الكتاب، وذلك أنها على أضرب:

فمنها ما ليس قائله فصيحاً عنده.

ومنها ما لم يُسمع إلا في الشعر، والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار. وكثيراً ما يحرَّف فيه الكلم عن أبنيته، وتُحال فيه المثُل عن أوضاع صيغها، لأجله، ألا ترى قوله(١):

أبوك عطاءٌ أَلأَمُ الناسِ كلهم

يريد عَطِيَّة.

---

(١) الخصائص ٣/١٨٨، و٢/٤٣٧، و الشاعر هو البعيث، والبيت من قصيدة يهجو بها جريراً، وعجزه:

فقبحت من فحل وقبحت من نجل.

وينظر: اللسان(عطو)، والنقائض ١٥٧.والبعيث(-١٣٤هـ) هو خِداش بن بشر المجاشعي، التميمي، أبو زيد: شاعر وخطيب، من أهل البصرة كانت بينه وبين جرير مهاجاة دامت نحو أربعين سنة. (الشعر والشعراء١٩٥، وطبقات الشعراء١٢١، والأعلام٢/٣٠٢).

ومنها ما هو لازم له، وعلى أنا قد قلنا في ذلك، ودللنا به على أنه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه: أن يُستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره، وهذا حال محصوله"(١).

ثم انتقل من الإجمال إلى التفصيل فتناول الأمثلة واحداً واحداً، معتذراً عن سيبويه، مدافعاً عنه، متأوِّلاً سببَ إغفاله لبعضها، وفيما يلي مثال لكل زمرة منها:

الأول: **تِلِقّامة**(٢).وهي من الصفات، ولم يذكرها سيبويه في أبنية الصفات، ويريد أبو الفتح أن يثبت أنها صفة كالاسم. وإذا كان سيبويه قد ذكرها في المصادر، والمصدر اسم، وتِلِقّامة كالاسم، كان ذلك مسقطاً الاعتذار منه.

فقد ذكر سيبويه في المصادر تَفَعَّلْتُ تِفِعّالاً؛ نحو تَحَمَّلْت تِحِمّالاً. ومثله تَقَرَّبْتُ تِقِرّاباً، والواحدة تِحِمّالة. فإذا ذكر تِفِعّالاً فكأنه قد ذكره بالهاء. وذلك لأن الهاء زائدة أبداً في تقدير الانفصال على غالب الأمر.

ودفع أبو الفتح ما يمكن أن يعترض به بأن تِلِقّامة في الأصل المرة الواحدة، ثم وصف بها كما يوصف بالمصدر نحو قوله تعالى: ﴿إن أصبح ماؤكم غَوْراً﴾ [الملك: ٣٠]. أي: غائراً. لأنه يراد بالوصف بالمصدر المبالغة والكثرة، وساغ الوصف به لأنه يجعل الموصوف نَفْسَ الحدَث؛ لكثرة ذلك منه، والمرة الواحدة أقل القليل من ذلك الفعل؛ فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة، فيأتي لذلك بلفظ غاية القلة. ولذلك لم يجيزوا: زيد إقبالة وإدبارة، قياساً على زيد إقبال وإدبار. فعلى هذا لا يجوز أن يكون قولهم: تلقامة على حد قولك: هذا رجل صوم. لكن الهاء فيه كالهاء في عَلاّمة ونسّابة للمبالغة.

---

(١) الخصائص: ٣ / ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٢) الخصائص: ٣ / ١٨٧ ـ ١٩٠.

فقد كادت تِلِقّامة أن تفارق مذهبَ الصفة؛ لأن من شرط الصفة أن تطابق موصوفها في تذكيره وتأنيثه، فوصف المذكر بالمؤنث، ووصف المؤنث بالمذكر ليس متمكناً في الوصف تمكن وصف المؤنث بالمؤنث، والمذكر بالمذكر. فقولك: هذا رجل عليم أمكن في الوصف من قولك: هذا رجل علاّمة؛ كما أن قولك: مررت بامرأة كافرة أمكن في الوصف من قولك: مررت بامرأة كفور.

فقولك: مررت برجل تلقامة كقولك: مررت بنسوة أربعٍ، فصرفت أربعاً وإن كانت على أَفْعَل لأنها ليست بوصف متمكن، فكأن تلقامة بعد ذلك كله اسم لا صفة، وإذا كان اسماً أو كالاسم سقط الاعتذار منه؛ لأن سيبويه قد ذكر في المصادر تَفَعَّلْت تِفِعّالاً، فإذا ذكره أغنى عن ذكره في الأبنية، ولم يجز لقائل أن يذكره مثالاً معتداً.

الثاني: **فُرانِس**(١): ولم يذكره سيبويه. وظاهر أمره أنه فُعانِل من لفظ الفَرْس، قال:

أأن رأيتَ أَسَداً فُرانسا الوجهَ كَرْهاً والجبينَ عابسا

الثالث: **تَنُوفَى**(٢): واختلف في أمرها. وأكثر أحوالها ضعف روايتها، والاختلاف الواقع

في لفظها، وإنما رواها السكري وحده، وأسندها إلى امرئ القيس في قوله(٣):

---

(١) الخصائص: ٣ / ١٩١. وفرانس: من أوصاف الأسد، يقال: أسد فرانس، أي: يفرس ويدق العنق (حاشية المحقق).

(٢) الخصائص: ٣ / ١٩١.

(٣) الخصائص ١٩١/٣ دثار: راعي إبل امرئ القيس. القواعل: الجبال الصغار. تَنُوفى: هضبة عالية.

كأن دِثَاراً حَلَّقتْ بِلَبُونِهِ		عُقابُ تَنُوفَى لا عُقاب القواعِلِ

والذي رويته عن أحمد بن يحيى:

عُقاب تَنُوفَ لا عقاب القواعل

ويظهر أبو الفتح منافحاً عن سيبويه يحاول أن يجنبه كل ما يعتذر عنه، فما فات سيبويه من الأبنية إنما فاته لضعف الرواية، أو لضرورة الشعر. وإما أنه سها عنه، وكان يلزمه ذكره. ولكن إغفال سيبويه لأبنية قليلة لا يحط من قدره، بل يعليه، فما نَدَّ عنه قليل لا يُحتسب مقابل ما قيده وأحاط به.

٣,١. مع الأخفش:

– إِيَّـاكَ:

استعرض أبو الفتح آراء الخليل وسيبويه والمازني والأخفش وابن كيسان والزجاج وآراء أخرى لم ينسبها لأصحابها في (إياك)، ثم أخذ بقول أبي الحسن الأخفش.

فالخليل يرى أن "إيّا" اسم مضمر مضاف إلى الكاف، وهو كذلك رأي سيبويه والمازني. ونقل أبو الفتح عن سيبويه قوله: "حدثني من لا أَتَّهِم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشوابِّ"(١). وحكى سيبويه أيضاً عن الخليل أنه قال: "لو أن قائلاً قال: إياك نفسِك لم أُعَنِّفْه"(٢).

ويرى أبوالحسن الأخفش أن "إيّاك" اسم مفرد مضمر، يتغير آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين، وأن الكاف في "إياك" كالتي في ذلك،

---

(١) سر الصناعة: ٣١٣، والكتاب: ١ / ٢٧٩.

(٢) المصدران نفساهما، وفي الكتاب: ١ / ١٤١ زيادة: "لأن الكاف مجرورة".

في أنه دلالة على الخطاب فقط مجردة من كونها علامةً للضمير، ولا يجيز أبو الحسن فيما حُكي عنه: إيّاك وإيّا زيدٍ، وإيّايَ وإيا الباطلِ[1].

وحكى ابن كيسان عن بعض النحويين أنه قال: إيّاك بكمالها: اسم. وقال: قال بعضهم: الياء والكاف والهاء هي الأسماء، و"إيّا" عماد لها؛ لأنها لا تقوم بأنفسها.

قال: وقال بعضهم: "إيا" اسم مبهم يُكْنى به عن المنصوب، وجُعلت الياء والكاف والهاء بياناً عن المقصود ليُعلم المخاطَب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب، كالكاف في ذلك وأَرَأَيْتَكَ. وهذا هو قول أبي الحسن الأخفش. قال: وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء في موضع خفض. قال: والدليل على هذا قولُ العرب: إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيّا الشوابِّ. وهذا قول الخليل[2].

وقال أبو إسحاق الزجاج: الكاف في "إياك" في موضع جر بإضافة "إيّا" إليها، إلا أنه ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات، ولو قلت: إيّا زيدٍ حَدَّثْتُ، كان قبيحاً؛ لأنه خُصَّ به المضمر. وحكى ما رواه الخليل من "إيا الشوابِّ"[3].

وبعد استعراض تلك الآراء قال أبو الفتح: "وتأَمَّلْنا هذه الأقوال على اختلافها والاعتلال لكل قول منها، فلم نجد فيها ما يصح مع الفحص والتنقير غير قول أبي الحسن الأخفش"[4].

ثم أخذ يناقشها واحداً واحداً، معللاً رفضه لها، وموافقته لأبي الحسن.

"أما قول الخليل: إن "إيا" اسم مضمر مضاف، فظاهر الفساد، وذلك أنه إذا ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه؛ لأن الغرض في

---

(١) سر الصناعة: ٣١٣.

(٢) سر الصناعة: ٣١٣ ـ ٣١٤.

(٣) سر الصناعة: ٣١٤.

(٤) سر الصناعة: ٣١٤.

الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والمضمر على نهاية الاختصاص، فلا حاجة به إلى الإضافة"(١).

ثم أورد على نفسه اعتراضاً بأن "رُبَّ" تدخل على المضمر، فيقال: رُبَّهُ رجلاً، وأجاب بأن الهاء أُضمرت على غير تقدم ذكرٍ، فاحتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة نحو: رجلاً، ولو كان هذا المضمر كسائر المضمرات لما احتاج إلى تفسير، وليس كذلك إياك وإياه وإياي؛ لأن هذه مختصة معروفة بمنزلة أنا وأنت وهو، فكما أن هذه مضمرات مختصة، فكذلك إيّا هي مضمرة مختصة. فهذا يفسر قول الخليل والمازني جميعاً.

وأما ما حكاه سيبويه عن الخليل من قولهم: فإياه وإيا الشوابِّ، فهو قليل لا يَرِدُ اعتراضاً على السماع والقياس جميعاً، فلم يسمع منهم: إياك وإيا الباطلِ، ولا حُكي عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد "إيّا".

فأما قول الخليل: "لو أن قائلاً قال: إياك نفسِك لم أعنّفه" فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم: "فإياه وإيا الشواب"، ولو كان ذلك قوياً في نفسه، وسائغاً في رأيه لما قال: "لم أعنّفه"، كما لا يقال في قول من قال: قام زيدٌ، فرفع زيداً بفعله: إنك في هذا عندي غير معنَّف، وإنما يقال له: أصَبْتَ ووافقتَ صحيحَ كلامِ العرب الذي لا مَعْدِلَ عنه، أو كلام هذا نحوه(٢).

"فأما قول من قال: إن إياك بكماله الاسم، فليس بقوي"(٣). لأنها تشبه "أنتَ"، التاء المفتوحة فيها للمخاطب المذكر وكذلك الكاف المفتوحة في "إياك"، والتاء المكسورة للمخاطبة المؤنثة، وكذلك الكاف المكسورة. والضمير إنما هو "أَنْ"

---

(١) سر الصناعة: ٣١٤.

(٢) سر الصناعة: ٣١٤ . ٣١٥.

(٣) سر الصناعة: ٣١٥.

والتاء حرف خطاب، فكذلك "إيا" هي الاسم والكاف بعدها حرف خطاب، ولذلك يقال: إياكَ، وإياكما، وإياكم، كما يقال: أنت، وأنتما، وأنتم(١).

"وأما من قال: إن الكاف والهاء والياء في إياك وإياه وإياي هي الأسماء، وإن "إيا" إنما عُمدت بها هذه الأسماء لقلتها، فغير مرضيّ أيضاً"(٢).

وذلك أن "إيا" ضمير منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن وهو وهي، وهذه الضمائر يختلف لفظُها عن لفظ الضمير المتصل المرفوع، كالتاء في قمتُ، و"نا" في قُمنا، والألف في قاما، والواو في قاموا. ولم يُعْمَد بالضمائر المنفصلة شيء من الضمائر المتصلة، بل هي قائمة بنفسها، وكذلك "إيا" اسم مضمر منفصل وليس عماداً لغيره. كما أن التاء في "أنتَ" ليست اسماً كالتاء في "قمتَ"، والاسم إنما هو "أَنْ" والتاء حرف خطاب ليس معموداً بـ "أَنْ"، فكذلك "إيا" هي الاسم، وما بعدها يفيد الخطاب، أو الغيبة، أوالتكلم، فما بعدها حرف، وهي الاسم، وهذا هو محض القياس(٣).

وأما قول أبي إسحاق: إن "إيّا" اسم مظهر خُصّ بالإضافة إلى المضمر، ففاسد أيضاً، وليس "إيّا" بمظهر كما زعم.

والدليل على أن "إيا" ليس باسم مُظْهَر اقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب، كما اقتصروا بأنا وأنت ونحوهما على ضرب واحد من الإعراب، وهو الرفع، فكما أن أنا وأنت وهو ونحن وما أشبه ذلك أسماءٌ مضمرة، فكذلك "إيا" اسم مضمر، ولم نعلم اسماً مظهراً اقتُصر به على النصب البتة إلا

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) سر الصناعة: ٣١٥.

(٣) سر الصناعة: ٣١٦.

بعض الظروف نحو ذاتَ مرة، وبعض المصادر، نحو سبحان الله، ومعاذَ الله، وليس "إيا" ظرفاً ولا مصدراً فيُلْحق بهذه الأسماء[1].

"فقد صح إذن بما أوردناه سقوط هذه الأقوال، ولم يبق هنا قول يجب اعتقاده، ويلزم الدخول تحته غير قول أبي الحسن: إن "إيا" اسم مضمر، وإن الكاف بعده ليست باسم، وإنما هي للخطاب بمنزلة كاف "ذلك" وأرأيتَكَ، وأبصِرْكَ زيداً، وليسكَ عمْراً، والنَّجاءَك"[2].

وبعد أن ناقش أبو الفتح تلك الآراء، فرفضها، وأثبت رأي الأخفش واحتج له، أورد ما يمكن أن يُعْتَرَضَ به عليه.

فإن قيل: إذا لم تكن الكاف اسماً في "إياك"، فهل يستطيع أبو الحسن أن يجرِّد الهاء والياء من الاسمية في "إياه" و"إياي"، ويخلصهما حرفين؟

وأجاب: بأنه لا يمتنع أن تكون الهاء والياء وتثنيتهما وجمعهما حروفاً، كما كانت الكاف في إياك حرفاً، ويكون ما بعد "إيا" إنما اختلف لاختلاف أعداد المضمرين وأحوالهم من الحضور والمغيب، وما يجوز للكاف يجوز للهاء والياء.

فهناك ضمائر سُلبت عنها الاسمية وأخلصت للحرفية، منها التاء في "أنت"، والألف في قاما أخواك، والواو في قاموا إخوتُك، والنون في قُمْنَ الهنداتُ، غير أن الألف في أخواك قاما إنما هي علامة الضمير والتثنية، فإذا قيل: قاما أخواك، فالألف في "قاما" مخلصة لمعنى التثنية مجردة من الاسمية، لامتناع تقدم المضمر،

---

(١) سر الصناعة: ٣١٦ ـ ٣١٧.

(٢) المصدر نفسه: ٣١٧.

وخلو الفعل من عَلَم الضمير بارتفاع الاسم الظاهر بعده. وكذلك الشأن في قاموا إخوتُك، وقمنَ الهنداتُ[1].

"فإذا جاز لجميع هذه الأشياء أن تكون في بعض المواضع دالة على معنى الاسمية والحرفية، ثم تخلع عنها دلالة الاسمية في بعض المواضع، فكذلك لا ينكر أن تكون الهاء والياء في نحو ضربه وضربني يدلان على معنى الاسمية والحرفية، فإذا قلت: "إياه وإياي" تجردتا من معنى الاسمية وخلصتا لدلالة الحرفية.

فاعرف هذا؛ فإنه من لطيف ما تضمنه هذا الفصل، وبه كان أبو علي رحمه الله ينتصر لمذهب أبي الحسن ويذبّ عنه، ولا غاية في جودة الحِجاج بعده"[2].

٤,١. مع الجرمي:

-كِلْتا:

ذكر أبو الفتح[3] أن مذهب سيبويه في "كِلْتا" أنها "فِعْلَى"[4] بمنزلة "الذِّكرى".. وأصلها "كِلْوا" فأبدلت الواو تاء، كما أبدلت في أخت وبِنْت[5].

---

(١) سر الصناعة: ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٢) المصدر نفسه: ٣١٨.

(٣) سر الصناعة: ١٥١.

(٤) في الكتاب: ٣/٣٦٤: "وأما كِلْتا فيدلك على تحريك عينها قولهم: رأيتُ كلا أَخَوَيْكَ، فكِلاً كمِعاً واحد الأمعاء. ومن قال: رأيت كلتا أُخْتَيْك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث. فإن سمَّى بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في شَرْوَى".
وفي الكتاب: ٣/٣٦٣: "وكذلك: كِلْتا وثِنْتان، تقول: كَلَوِيٌّ وثَنَوِيٌّ".

(٥) ينظر: المنصف: ٢ / ١٠٧ ـ ١٠٨.

واستدل أبو الفتح على أن لام (كلتا) معتلة بقولهم في مذكرها: كِلا على فِعَل، ولامه معتلة بمنزلة لام حِجا ورِضا، وهما من الواو لقولهم: حجا يحجُو، والرِّضْوان، ولذلك مثلها سيبويه بما اعتلت لامُه، فقال: هي بمنزلة شَرْوَى.

وفسر أبو علي قول سيبويه بأنها بمنزلة شروى بقوله: "يريد أن أصل شَرْوَى: شَرْيا، كما أن أصل كلتا: كِلْوَى، فأبدلت اللامان[1].

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنها فِعْتَل، وأن التاء فيها علم تأنيثها، وخالف سيبويه[2]. قال أبو الفتح: "وأما قول أبي عمر... فمردود عند أصحابنا"[3]. "ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة نحو طلحَة وحمزة، وقائمة وقاعدة، أو تكون قبلها ألف، نحو سِعْلاة وعِزْهاة، واللام في "كلتا" ساكنة كما ترى"[4].

ثم إن علامة التأنيث لا تكون أبداً وسطاً، إنما تكون آخراً لا محالة[5]، فلا تزاد التاءُ حشواً إلا في "افتعل" وما تصرف منه، ولغير ذلك[6].

---

(١) المنصف: ٢ / ١٠٨، وينظر: الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد (-٣٧٧ هـ)، **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق ـ دار القلم، ط١ (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م)، ص: ١٤٨.

(٢) سر الصناعة: ١٥١.

(٣) الخصائص: ١ / ٢٠٣، وفي شرح الأبيات المشكلة ص: ١٤٨ ـ ١٤٩: "إن قول أبي عمر في ذلك لا دلالة عليه والأصول تدفعه، ألا ترى أن التاء لم تُزَد في هذا النحو، ولم يقل أحد في التاء في نحو: بَلْتَع: إنها زائدة، وقد ثبت البدلُ من الحرف الذي هو لام قبل ألف التأنيث، نحو: شَرْوَى، وتَقْوَى، ورَعْوَى، فكذلك الألف في "كلتا" تكون على هذا الحد، ولا تكون زائدة، كما لم تكن زائدة في غير هذه الكلمة، في هذا الموضع".

(٤) سر الصناعة: ١٥٢.

(٥) سر الصناعة: ١٥٢.

(٦) الخصائص: ١ / ٢٠٣.

وكلتا: اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن[1].

وأيضاً فإن "فِعْتَل" مثال لا يوجد في الكلام أصلاً فيُحملَ هذا عليه[2].

فقد رَدَّ أبو الفتح قولَ الجرمي، وأخذ بقول سيبويه، ومن بعده بقول أبي علي، وعَلَّل رَدَّه لقول الجرمي بثلاث عِلل:

الأولى: أن تاء "كلتا" إذا كانت للتأنيث فيجب أن يكون ما قبلها مفتوحاً، أو ألفاً.

الثانية: أن علامة التأنيث لا تأتي حشواً.

الثالثة: أن صيغة "فِعْتَل" لا توجد في الكلام أصلاً.

٥,١ . مع المبرد:

إعلال اسم المفعول من الثلاثي الأجوف:

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على زنة "مَفْعُول"[3]؛ فإن كان الفعل معتل العين بالواو ظهرت الواو، نحو مَقُولٍ، ومَصُوغ؛ لأنه من القول والصوغ وإن كان معتل العين بالياء ظهرت الياء نحو: مَعِيب، ومبيع، ومَسير به[4].

---

(١) سر الصناعة: ١٥٢، وشرح الأبيات المشكلة: ١٤٤ . ١٥٠.

(٢) سر الصناعة: ١٥٢.

(٣) المنصف: ١ /٢٨٥، والكتاب: ٤ / ٣٤٨. والحملاوي، (أحمد)، **شذا العرف في فن الصرف**، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١٦، (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م)، ص: ٧٩.

(٤) المنصف: ١ / ٢٨٢، والتكملة: ٢٥٥.

ولما كان الفعل معتلاً في نحو قيل وبيع، فقد أعل اسما الفاعل والمفعول منه؛ لأنهما جاريان عليه، وإن كان اسم الفاعل أَجْرَى على الفعل من اسم المفعول، لأنه بوزنه، وليس مفعول كذلك[1].

وبنو تميم يتمون مفعولاً من الياء، فيقولون: مَبْيُوعٌ، ومَعْيُوبٌ، ومَسْيُورٌ به. فإذا كان من الواو لم يُتِمّوه، لا يقولون في مقول: مَقْوُوْل، ولا في مَصُوغ: مَصْوُوْغ البَتَّةَ[2].

وإنما أتموا في الياء؛ لأن الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة، ألا ترى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة فقالوا: أدْؤُرٌ، وأَثْؤُبٌ، وأَنْؤُرٌ. قال الراجز[3]:

لكلِّ دهرٍ قد لبِستُ أَثْؤُبا

فالهمزُ في الواو إذا انضمت مطردٌ. فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو كان ذلك أثقلَ لها، فلذلك ألزموها الحذفَ في مفعول، والياءُ إذا انضمتْ لم تهمز ولم تغيَّر؛ فهذا يدلك ويبصِّرك أن الياء أخفُّ"[4].

فالعلة في جواز تتميم بني تميم لـ "مفعول" من الياء أن الياء خفيفة ليست في ثقل الواو، فاحْتَمَلَتِ الضمةَ لذلك[5].

---

(١) المنصف: ١ / ٢٨٣، وقد ضبطت كلمة "أَجْرَى" فيه على "أُجْرىَ"، وهو خطأ.

(٢) المنصف: ١ / ٢٨٣، والكتاب: ٤ / ٣٤٨.

(٣) المنصف ٢٨٤/١، والشاعر هو معروف بن عبد الرحمن.والمعنى: أنني قد تصرفت في ضروب العيش وذقت حلوه ومره. وينظر: اللسان (ثوب)، والكتاب ٥٨٨/٣.

(٤) المنصف: ١ / ٢٨٣ . ٢٨٤.

(٥) المصدر نفسه: ١ / ٢٨٤.

فمن أعل فقال: مَعيب، فلأن "عِيبَ" معتلة. ومن أتم فقال: مَعْيُوب، شجعه على ذلك سكونُ ما قبل الياء، فجرت لذلك مجرى الصحيح(1).

ولم يجد أبو الفتح في تصحيح اسم المفعول ما يُستنكر وإن كان فعلُه معتلاً، فقد قالوا: غُزِيَ، فقلبوا الواو ياءً، وقالوا: مَغْزُوٌّ، فصححوها. وإنما جاز تصحيح اسم المفعول ـ وإن كان جارياً على فعل معتل ـ لأنه ليس على وزن المضارع، ولم يكن اسم الفاعل إلا معتلاً لأنه جار على الفعل، وعلى وزن المضارع، فقائم على وزن المضارع في الأصل في حركته وسكونه(2).

وقد تحجر أبو عثمان أنه لا يتم مفعولٌ من ذوات الواو. وهذا هو الأشهر(3).

وحكى غيرُه أنهم يقولون: ثوبٌ مَصْوُوْنٌ، والأكثر مَصُونٌ، وأنشدوا قول الراجز(4):

والمِسْكُ في عَنْبَرِهِ المَدْوُوْفِ

والأشهر مَدُوفٌ. وقالوا: رجلٌ مَعْوُوْدٌ، وفرسٌ مَقْوُوْد. وقولٌ مَقْوُوْلٌ.

وأجاز أبو العباس إتمام "مفعولٍ" من الواو خلافاً لأصحابنا كُلِّهم. وقال: ليس بأَثْقَلَ من سُرْتُ سُوُوْراً، وغُرْتُ غُوُوْراً؛ لأن في سُوُوْرٍ وغُوُوْرٍ واوين وضمتين، وليس في مَصْوُوْنٍ مع الواوين إلا ضمة واحدة.

---

(1) المصدر نفسه، ١ / ٢٨٤.

(2) المنصف: ١ / ٢٨٤.

(3) المنصف: ١ / ٢٨٤، وفي الكتاب: ٤ / ٣٤٩: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم [في الأصل: عليهن، وهو خطأ] من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة".

(4) المنصف ١/٢٨٥، واللسان(دوف)، والبيت مجهول القائل.ودفت الدواء وغيره: بللته بماء أو بغيره. ورواية اللسان: مدووف.

وقال أبو علي: وهذا خطأ؛ لأنه يجيز شيئاً ينفيه القياسُ وهو غير مسموع. فقياسُه قياسُ مَنْ قال: ضربتُ زيدٌ، فأما سُرْتُ سُؤُوْراً فلو لم يُسْمَع لما قيل[1].

غير أن أبا علي قال: "وقد صححوا عين مفعول فيما كان من الياء نحو مَزْيُوتٍ ومَبْيُوعٍ. ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم يُنكر، ألا تراهم قد قالوا: الغُؤُوْر فهو مثل مفعول من الواو لو صح"[2].

وقد عدَّ أبو الفتح تتميم واو مفعول من الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، فلا يسوغ القياس عليه، ولا يحسن استعماله إلا على وجه الحكاية[3].

---

(١) المنصف: ١/٢٨٥.

(٢) أبو علي، التكملة، ص: ٢٥٥ . ٢٥٦.

وقد رأى حسن هنداوي اختلافاً بين ما نقله ابن جني عن أبي علي وما ورد في التكملة، ثم فسر ما رآه اختلافاً بأن ما ورد في التكملة هو رأي أبي علي، وما نقله ابن جني كان رأياً رجع عنه أبو علي؛ لأنه ألف كتاب التكملة بعد أن قرأ ابن جني عليه تصريف المازني.

وفيما رآه هنداوي مقال:

. صحيح أن أبا علي ألف (التكملة) بعد قراءة ابن جني عليه كتاب التصريف، غير أن ابن جني ألف (المنصف) بعد أن ألف أبو علي كتاب التكملة، وما من شك أن ابن جني قد اطلع على التكملة قبل تأليفه المنصف.

. لا اختلاف بين القولين، ففي (المنصف) أورد أبو الفتح رَدَّ أبي علي على أبي العباس، بقوله: "وهذا خطأ؛ لأنه يجيز شيئاً ينفيه القياس، وهو غير مسموع"؛ لأن أبا العباس أخطأ لقياسه على ما لم يُسمع، ثم يقول في (التكملة): "لو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم ينكر" ولكنه لم يجئ، وبدهي أنه لو جاء لم ينكر، لأنه يكون مسموعاً، (ينظر: مناهج الصرفيين، ص: ٤٣٠ . ٤٣٢).

(٣) الخصائص: ١ / ٩٨ . ٩٩.

وينظر: حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ص: ٤٢٩ . ٤٣١.

وإعلال سُرْتُ سُؤُوْراً ينفيه القياس؛ ذلك أنه لو أعل لأُسْكِنَت الواو الأولى وبعدها واو ساكنة، فيجب حذفُ إحداهما، فيصير على وزن "فُعْل" فيلتبس مثال فُعُول بفُعْل.

أما مَصُوغ ومقول، فقد حذفت منهما الواو لأمن الالتباس؛ لأن اسم المفعول من فُعِلَ وزنه "مفعول" أبداً، نحو ضُرِب فهو مَضْروبٌ، فجرى مقول ومصوغ على ما يجب فيهما من الإعلال[1].

ويرى أبو الفتح أن إتمام "مفعول" مما عينه واو شاذ، لم يرد إلا في كلمات قليلة سُمِعتْ ولا يقاس عليها؛ "لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو، وأنه تجب ضمةُ واوه وبعدها واو "مفعول" فتجتمع واوان وضمة.

ومَعْيُوبٌ إنما اجتمع فيه ياءٌ وواوٌ وضمةٌ، وإذا كان القياسُ في مَعْيُوبٍ الإعلالَ مع أن الياء دون الواو في الثقل فمفعولٌ من الواو لثقله أحرى ألا يجوزَ فيه التصحيحُ.

وهذا طريقٌ مستمرٌّ في العربية لا ينكسرُ أن يُحْتَمَلَ أمرٌ واحدٌ، فإذا انضمّ إليه سبب آخرٌ لم يُحْتَملا[2]. وهناك شواهد أوردها أبو عثمان لجواز إتمام مفعول من ذوات الياء، فيما يرويه عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع في شعر العرب[3]:

---

(١) المنصف: ١ / ٢٨٥.

(٢) المنصف: ١ / ٢٨٦.

(٣) قائل هذا البيت غير معروف، وقد ورد في اللسان(طيب) برواية ابن الأعرابي، وينظر: حاشية المنصف ٤٤٩/١.

وكأنها تفاحةٌ مطيوبةٌ

وقال علقمةُ بن عَبَدَة[1]:

يومُ رذاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

قال أبو عثمان: أخبرني أبو زيد أن تميماً تقول ذلك. ورواه الخليل وسيبويه عن العرب[2].

ويرى أبوالفتح أن إتمام مفعول من ذوات الياء واسع فاشٍ، فقد قالوا: طعامٌ مَزِيتٌ، ومَزْيوت، ورجلٌ مدِينٌ، ومَدْيُونٌ[3].

٦,١. مع المازني:

-ليس في الكلام مثل حَيَوْتُ:

ليس في كلام العرب لفظة عين فعلها ياء، ولام فعلها واو، قال سيبويه: ليس في الكلام مثل حَيَوْتُ[4].

وقد أجاز أبو عثمان في "الحيوان" أن تكون واوه غير منقلبة عن الياء[5]، قال أبو عثمان: "وأما قولهم: "حَيَوَانٌ" فإنه جاء على ما لا يستعمل، ليس في

---

(١) علقمة بن عبدة(نحو ٢٠ ق.هـ) التميمي المعروف بعلقمة الفحل، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى كان معاصراً لامرئ القيس، وله معه مساجلات، وله ديوان شعر مطبوع، شرحه الأعلم الشنتمري.(الشعر والشعراء٥٨، وطبقات فحول الشعراء ١١٥، والأعلام ٤/٢٤٧).

(٢) المنصف: ١ / ٢٨٦.

(٣) المنصف: ١ / ٢٨٧.

(٤) سر الصناعة: ١٥٣، والكتاب: ٤ / ٣٩٩، وفيه: "وقالوا: حَيْوَة كأنه من حَيَوتُ وإن لم يُقَلْ، لأنهم قد كرهوا الواو ساكنة وقبلها الياء فيما لا تكون الياء فيه لازمة في تصرف الفعل، نحو يَوْجَلُ، حتى قالوا: يِيجَل".

(٥) سر الصناعة: ١٥٣ ـ ١٥٤.

الكلام فعل مستعملٌ مَوْضِعُ عينه ياء ولامه واو، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً"[1]، ولم يوافق أبو عثمان الخليل في قوله: إن أصله: حَيَيان، قلبوا فيه الياء واواً لئلا يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان، وقال أبو عثمان في قول الخليل: "ولا أرى هذا شيئاً"[2].

فأجاز أبو عثمان أن تكون الواو في "حيوان" أصلاً غير منقلبة عن ياء، كما هو قول الخليل. وشبه أبو عثمان "الحيَوان" في عدم اشتقاق الفعل منه بفاظ الميّتُ، يَفِيظُ، فَيْظاً، وفَوْظاً، فلا يشتقون من "فَوْظ" فِعْلاً[3].

ورأى أبو الفتح أن هذا التشبيه ليس بمستقيم، و"فَيْظ" و"فَوْظ" لغتان.

واستشهد أبو الفتح بقول أبي علي: "لأنه لا ينكر في كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياءٌ وواو ـ يعتقبان عليه ـ نحو قولهم: "تاه يتيه، وطاح يَطيح" وقالوا: "هو أَتْوَهُ منه، وأَطْوَحُ منه".

فهذا ونظيره كثير في كلامهم، وليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شيء نعلمه

فنقيس "الحيوان" عليه[4].فرد أبو الفتح قول أبي عثمان "لادعائه ما لا دليل عليه، ولا نظير له، وما هو مخالف لمذهب الجمهور"[5]. واعتل أبو الفتح لقول الخليل بحمله "الحيوان" على أنه من مضاعف الياء، وأن الواو فيه بدل من الياء

---

(١) المنصف: ٢ / ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٢) المنصف: ٢ / ٢٨٥، وينظر: الكتاب: ٣٩٨/٤، ٣٩٩.

(٣) سر الصناعة: ١٥٤، والمنصف: ٢ / ٢٨٥.

(٤) المنصف: ٢ / ٢٨٥.

(٥) سر الصناعة: ١٥٤.

"لأنه من "الحياة" ومعنى "الحياة" موجود في قولهم: "الحَيَا" للمطر؛ لأنه: يُحْيِي الأرض والنبات.

كما قال تعالى: ﴿ وأَحْيَيْنا به بلدةً مَيْتاً﴾ [ق: ١١] و﴿فأَحْيَيْنا به الأَرضَ بعد موتها﴾ [فاطر: ٩]، وهذا كثير في القرآن والشعر، وهم يقولون في تثنيته: «حَيَيَان» لا غير. فلهذا ـ عندي ـ ذهب الخليل إلى أن "الحَيَوان" من مضاعف الياء لَمّا وجد معناه كمعنى "الحيا" للغيث، فلمّا لم يجد في الكلام ما عينُه ياء ولامه واو نحو: "حيوت" ورأى معنى "الحيوان" من معنى "الحيا ـ للمطر" حمله عليه لهذين السببين.

وبقي أبو عثمان بلا دلالة تدل على قوله. فمذهب الخليل في هذا الوجهُ الذي لا مَحِيدَ عنه، ولا مُنصرَف إلى غيره"[١].

وخشي أبو الفتح أن يستدرك عليه بقولهم في العَلَم: "حَيْوَة"، فقال: "فالواو فيه بدل من الياء، وأصله "حَيَّة"، وجاز ذلك فيه لِمَا كنتُ عرّفتك، من أنه قد يجيء في الأعلام ما لا يجيء في غيرها، وذلك نحو: "مَوْرَقٍ، وتَهْلَلٍ، ومَعْدِيكرب"[٢].

فقد أورد أبو الفتح قول أبي عثمان، واستدلاله، ثم رده؛ لأنه لم يقل به أحد من أصحابه البصريين، ولمخالفته الجمهور، واحتج على أبي عثمان بقول لأبي علي، واعتلَّ لرأي الخليل، فأخذ به بعد أن رأى الدليل يؤيده.

٧,١–مع أبي علي الفارسي:

ـ فعِل يفعِل[٣]:

---

(١) المنصف: ٢ / ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٢) المنصف: ٢ / ٢٨٥، وسر الصناعة: ١٥٤.

(٣) المنصف: ١ / ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

ذكر أبو عثمان أن "بِعْتُ" و"قُلْتُ" أصلهما: "فَعَلْتُ"، ثم تحوّلتْ "بِعْتُ" إلى "فَعِلْتُ". وتحولت "قُلْتُ" إلى "فَعُلْتُ" فكُسِرت الفاءُ من "بِعْتُ" عند حذف العين وهي الياء، لأن الكسرة من الياء، وضُمت الفاء من "قُلْتُ" لأن الضمة من الواو[1].

وقال أبو الفتح مفسراً قول، أبي عثمان وشارحاً له: إن أصل "بِعْتُ: بَيَعْتُ" ثم نُقلِت إلى "بَيِعْتُ". فلما حُذفت العين نُقِلَتْ حركتُها إلى الفاء. ويدل على أن أصل "بِعْتُ: فَعَلْتُ" قولهم في المضارع: "يَبِيْعُ"، و"يَبِيْعُ: يَفْعِلُ"، و"يَفْعِلُ" إنما بابه "فَعَلَ" نحو "ضَرَبَ يَضْرِبُ".

ولو كان "بِعْتُ: فَعِلْتُ" في الأصل كـ "هِبْتُ" لقالوا في مضارعه "يباع" كما قالوا: يَهاب.

وذلك لأن فَعِل بابُه أن يكون مضارعه على يَفْعَلُ، فـ "هابَ" أصله: هَيِبَ على فَعِلَ ومضارعه: يهاب على يَفْعَل.

ويرى أبو علي أن جميع ما جاءِ من "فَعِلَ يَفْعِلُ" قد جاء فيه الأمران: "يَفْعِلُ ويَفْعَلُ"، نحو "حَسِبَ يَحْسِبُ ويحْسَبُ، ويَبِسَ يَيْبِسُ ويَيْبَسُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ ويَنْعَمُ. فالاقتصار بمضارع "بِعْتُ" على "أَبِيْعُ" دلالةٌ على أن أصله "فَعَلَ" دون "فَعِلَ".

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤ / ٣٣٩ ـ ٣٤٠. وما ذكره أبو عثمان إنما هو خلاصة قول سيبويه في هذه المسألة. وقد علل سيبويه اعتلالَ الياء والواو بكثرة استعمالهما، وكثرة دخولهما في الكلام "وأنه ليس يُعَرَّى منهما ومن الألف، أو من بعضهن، فلما اعتلت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين محوَّلةً على الفاء، وكرهوا أن يُقِرّوا حركة الأصل حيث اعتلت العين".

وينظر التكملة: ٢٥١، وفيه: "فإذا اتصل ضمير المتكلم أو المخاطب بهذه الأمثلة قلتَ: قُلْتُ وخِفْتُ وطُلْتُ، فنقلتَ حركاتِ العين إلى الفاء فيعتل بذلك ما قبل العين كما اعتل ما قبل اللام في يرمي ويغزو".

أي أنه لو كان "بِعْتُ: فَعِلْتُ" لجاز في مضارعه "يَبِيْع ويَبَاعُ" جميعاً، كما جاء يَحْسِب ويَحْسَبُ؛ فمن هنا ثَبَتَ أنه "فَعَلَ" لا غير.

ولم يُسَلِّم أبو الفتح بقول أبي علي، ورأى فيه شيئاً يُعْتَرَضُ به. "وذلك أنه قد جاء مضارع "فَعِلَ" في بعض اللغة على "يَفْعِلُ" ليس غيرُ، وذلك "وَمِقَ يَمِقُ، و وَثِقَ يَثِقُ، و وَرِمَ يَرِمُ" ونحو ذلك مما لَزِمَ مضارعُه "يَفْعِلُ" وَحْدَها.

وقد عَرَّفْتُ العلة في أن لَزِمَتْ هذه الأفعال "يَفْعِل" في المضارع فيما مضى[1]. فيجوز أن يكون أبو علي استثنى بهذا في نفسه، لما كان معروف الموضِع واضحَ العلة. ولو قال جواباً عمّا سألتُه عنه: إنّ "فَعِل يَفْعِلُ" لا يُقاس عليه؛ لأنه ليس الباب، لكان أَسْلَمَ من الاعتراض"[2].

فرأى أبو الفتح تعميماً في قول أبي علي بجواز فتح العين وكسرها في جميع ما جاء على "فَعِلَ يَفْعِل"؛ لأنه قد وردت أفعال تقتصر على "فَعِل يفعِل" وحدها، كوَثِقَ يَثِق.

ولكن أبا الفتح التمس لشيخه عذراً بأنه يجوز أن يكون قد استثنى ذلك في نفسه. لا بل إن أبا الفتح نفسه روى رأي أستاذه بأن "فَعَلَ" مما فاؤه واو قد اقتصر على يَفْعِل، وأن هذا ضربٌ من الإعلال لحقه. وعلق على ذلك بقوله: "هذا آخرُ قول أبي عليّ، وهو صواب إن شاء الله"[3].

فاعتراض أبي الفتح إنما كان على تعميم أبي عليٍّ وعدم تقييده لقوله، ثم اقترح العبارة التي تنجيه من الاعتراض، مع علمه أن أبا علي ربما يكون قد استثنى في

---

(١) ينظر: المنصف: ١ / ١٨٥.

(٢) المنصف: ١ / ٢٤٣.

(٣) المنصف: ١ /١٨٥.

نفسه، أو بما كان قد أقَرَأه لأبي الفتح من قبل. ولم تمنع حُرمة شيخه عليه وجلالة قدره في نفسه من أن يعترض على قوله، وأن يوجهه الوجهة التي تمنع عنه الاعتراض.

المد والإلحاق:

يرى أبو علي أن التاء في تِجْفَاف[1] للإلحاق بباب قِرْطاس، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها.

فعلى هذا يجوز أن يكون باب أُمْلُود وأُظْفور ملحَقاً بباب عُسْلوج، ودُمْلُوج، وأن يكون إطْريح وإِسْليح ملحقاً بباب شِنْظير وخِنْزير.

وأبو الفتح لا يرى ذلك، ويستبعده، محتجاً بما يأتي:

لو كانت زيادة الألف، وهي حرف مد، مع زيادة الحرف الأول، للإلحاق، للزم أن يكون باب إعصارٍ وإِسْنامٍ مُلحَقاً بباب حِدْبارٍ وهِلْقام، وباب إِفعال لا يكون ملحَقاً، لأنه في الأصل للمصدر؛ نحو إكرام، وإحسان. وإفعال مصدر فِعْلٍ غير ملحَق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سَمْت فعله غير مخالف له.

وكأن هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحَقاً من قبل أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق، إنما جيء به لمعنىً، وهو امتداد الصوت به، وهذا حديث غير حديث الإلحاق، لأنه يُقابل بالملحَق الأصل، وباب المد إنما هو الزيادة أبداً، فالأمران في البعد غايتان.

---

(١) الخصائص: ١ / ٢٣١ . ٢٣٥. وفي حاشيته: تجفاف: ما يوضع على الخيل من الحديد وغيره في الحرب ليقيها الجراح. أملود: يقال: غصن أملود: ناعم طري.

عسلوج: ما اخضرَّ ولان من القضبان. الدملوج، من الحلي: ما يلبسه العضد.

إطريح: يقال: سنام إطريح: إذا طال ثم مال في أحد شقيه. إسليح: شجرة ترعاها الإبل فيغزر لبنها.

الشنطير: السيِّئ الخلق، والسخيف العقل. الحدباء: الناقة الضامرة. الهلقام: الضخم الطويل.

ويورد أبو الفتح ما يمكن أن يرد عليه من اعتراض فيقول:

فإن قلت على هذا: فما تقول في باب إِزْمَوْلٍ[1]، وإِدْرَوْنٍ[2]، أملحَق هو أم غير ملحق، وفيه مع الهمزة الزائدة الواو زائدةً؟

قيل: لا، بل هو ملحق بباب جِرْدَحْلٍ وحِنْزَقْرٍ[3]، وذلك أن الواو التي فيه ليست مداً، لأنها مفتوح ما قبلها، فشابهت الأصولَ بذلك فأُلْحِقَتْ بها.

وإن قيل: طُوْمار[4] ملحَق بقُسطاس، والواو بعد ضمة، فقد أُلحق بها مضموماً ما قبلها.

قيل: الأمر كذلك، وذلك أن موضع المد إنما هو قبيل الطَّرَف مجاوراً له، كألف عِماد، وياء سعيد، وواو عمود. فأما واو طُومار، وياء ديماس[5] فيمن قال: دياميس، فليستا للمد؛ لأنهما لم تجاورا الطرف. وعلى ذلك قال في طومار: إنه ملحَق لما تقدمت الواو فيه، فلم تجاور طرفَه.

فإن قيل: ولِمَ لَمْ يتمكن حالُ المد إلا أن يجاور الطَّرَف؟

قيل: إنما جيء بالمد في هذه المواضع لنَعمته ولِلِين الصوت به. وذلك أن آخر الكلمة موضعُ الوقف، ومكان الاستراحة والأون؛ فقدّموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يُؤْذِن بسكونه، وما يخفِّض من غُلَواء الناطق واستمراره على سَنَن جَرْيِه، وتتابُع نطقِه.

---

(١) إزمول: هو المصوّت من الوعول.

(٢) الإدرون: معلف الدابة، والأصل.

(٣) حنزقر: القصير الدميم من الناس.

(٤) الطومار: الصحيفة.

(٥) الديماس: الحمّام.

ولذلك كثرت حروف المد قبل حرف الروي ـ كالتأسيس والرِّدْف ـ ليكون ذلك مؤذناً بالوقوف، ومؤدياً إلى الراحة والسكون. وكلما جاور حرفُ المد الرَّويَّ كان آنسَ به، وأشد إنعاماً لمستمِعه... ولذلك كان موضعُ حرف اللين إنما هو لِما جاور الطرَف.

فأما ألف فاعَل وفاعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللين وعريقة في المد، فليس ذلك لاعتزامهم المد بها، بل المد فيها ـ أين وقعت ـ شيء يرجع إليها في ذوقها، وحسن النطق بها، ألا تراها دخولها في (فاعَل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعداً، نحو ضارَبَ وشاتَم؛ فهذا معنىً غير معنى المد، وحديث غير حديثه.

فإن قلت: إذا كان الأمر كذا فهلاّ زيدت المدات في أواخر الكلم للمد، فإن ذلك أَنْأَى لهنَّ، وأشد تمادياً بهن؟

قيل: يَفسد ذاك من حيث كان مؤدياً إلى نقض الغَرَض، وذلك أنهن لو تطرفْن لتسلّط الحذفُ عليهن، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهنَّ داعياً إلى استهلاكه بحذفهن.

ثم إن ما جاء في آخره الياء والواو قد حُفِظْنَ عليه بالتاء الزائدة من بعدهن، نحو: عِفْرِيَة، وعلانية، وبُلَهْنِيَة، وتَرْقُوَة، وقَلَنْسُوة.

فأما رَباعٍ، وثمانٍ وأمثالها فقد احتمل بقاء الياء طرفاً دون أن تليها التاء، للفرق بين المذكر والمؤنث في رباعية وثمانية.

ثم إنهم لو زادوا الواو طَرَفاً لوجب قلبها ياء، فعندما حذفت التاء عنها في الجمع قلبوها ياءً، قال المجنون[1]:

وبيض القَلَنْسِي من رجال أطاولِ

وأيضاً فلو زيدت هذه الحروف طرَفاً للمدّ بها لا نتقض الغرضُ من موضع آخر، وذلك أن الوقف على حرف اللين ينقصُه ويَستهلك بعض مده، ولذلك احتاجوا لهنَّ إلى الهاء في الوقف ليبين بها حرفُ المد، نحو: وازيداه، واغلامهموه.

فقد أورد أبو الفتح رأي أبي عليّ في أن تاء "تجفاف" للإلحاق بقِرْطاس، ودليله زيادتها أولاً مع زيادة الألف. واستبعد أبو الفتح ذلك. فلو كانت زيادة الحرف أولاً مع زيادة حرف المد للإلحاق، لكان باب إعصارٍ ونحوه ملحقاً بباب جِدْبار وهلقام، وهذا لا يستقيم، لأن باب إفعال للمصدر في أصله، كما أن فعله غير ملحَق، فيجب أن يكون المصدر على سَمت فعله.

كما أن حرف اللين الزائد مع زيادة الأول لا يكون للإلحاق، وإنما جيء به لمعنى، وهو امتداد الصوت، وباب المد إنما هو الزيادة، بينما الملحق يقابل بالأصل.

ثم يورد أبو الفتح الاعتراضات المحتملة عليه، ويرد عليها، ليثبت أن حرف المد ليس للإلحاق، وأن موضعه قبيل الطرف من الكلمة، وذلك ليكون تمهيداً لوقوف الناطق على الحرف الأخير منها، وأن حرف المد لو كان آخراً لتسلط عليه الحذف، ولذلك يحافظ عليه إذا جاء آخراً بإلحاق تاء بعده، أو هاء. والواو ـ وهي حرف مد ـ إذا تطرفت قلبت ياءً. كما أن الوقف على حرف المد ينقصه ويستهلك بعض مده.

---

(١) مجنون ليلى(ـ٦٨هـ): قيس بن الملوح بن مزاحم العامري: شاعر غزِل من المتيمين، من أهل نجد، لم يكن مجنوناً، وإنما لقب بذلك لهيامه في حب ليلى بنت سعد. جمع بعض شعره في ديوان، كان الأصمعي ينكر وجوده.(الأغاني ٢/١، والشعر والشعراء٢٢٠، والأعلام٥/٢٠٨).

٨,١–مع الكوفيين:

زيادة الهاء في "أُمَّهة":

يرى أبو الفتح أن الهاء في "أمهة" زائدة[١]، ومما استدل به على زيادتها ما رواه ثعلب من قولهم: "الأمومة"[٢]، ورواية ثعلب عنده أقوى مما رواه صاحب كتاب العين بقوله: "تَأَمَّهْتُ أُمّاً"[٣].

أما ثعلب فقد قال فيه: "وحسبك به ثقةً"[٤]. وأما كتاب العين فقد قال فيه: "وفي كتاب العين من الخطل والاضطراب ما لا يدفعه نَظّارٌ جَلْدٌ، وإنما يُخلد إليه من ضاق عَطَنُه، واستروحَ من كُلْفة الحفظ إلى دَعة النسيان والترك. وذاكرت بكتاب العين يوماً شيخنا أبا علي فأعرض عنه، ولم يرضه لما فيه من القول المرذول والتصريف الفاسد"[٥].

ثم يقول في كتاب العين: "ولو أن إنساناً تتبع كتاب العين، فأصلح ما فيه من الزيغ والاضطراب، لم أُعَنِّفه في ذلك، ولرأيته مصيباً فيه، مأجوراً على عمله، وإن وجدتُ فُسحة أصلحت ذلك"[٦].

ورفض النقد الذي وجهه ابن دَرَسْتَوَيْه لثعلب، فقال: "ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح

---

(١) سر الصناعة: ٥٦٣.

(٢) التلويح في شرح الفصيح، ص: ٣٢.

(٣) في كتاب العين: ٨/٤٣٣: «والأم هي: الوالدة، والجميع: الأمهات. ويقال: تَأَمَّمَ فلانٌ، أُمًّا، أي: اتخذ لنفسه أمّاً».

(٤) سر الصناعة: ٥٦٨.

(٥) سر الصناعة: ٥٦٨.

(٦) سر الصناعة: ٥٦٨ـ ٥٦٩.

الفصيح، وظلمه، وغصبه حقَّه، والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه، وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفُّعَ عنها، وإن كان من أصحابي وقائلاً بقول مشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفياً قَلْباً، فالحق أحقُّ أن يُتَّبعَ أين حَلَّ وحيث صَقَع"(١).

كان أبو الفتح أمام روايتين: إحداهما لثعلب، وهو من شيوخ مدرسة الكوفة، والثانية لصاحب كتاب العين. فأخذ برواية ثعلب، وضعَّف كتاب العين بجملته، ورَدَّ روايته.

وعندما رأى أحد شيوخ البصرة، وهو ابن درستويه، ينتقد رواية ثعلب، رفض انتقاده، على الرغم من كونه بصرياً ومن أصحابه، ووثق رواية ثعلب، وهو كوفي، قائلاً: فالحق أحق أن يتبع.

الفعل من "أَوَّل":

جاءت الفاء والعين واوين، وذلك قولهم: "أَوَّل" ووزنه: "أَفْعَل"، ويدل على ذلك اتصال "مِنْ" به على حد اتصالها بـ "أَفْعَل" الذي للتفضيل، وذلك قولهم: "ما لقيتك مُذْ أَوَّلَ من أمس"، فجرى هذا مجرى قولك: "هو أفضل من زيد وأكرم من عمرٍو"، ولقولهم في مؤنثه: "الأولى"، فجرى ذلك مجرى قولك: "الأفضل" و"الفُضْلى"(٢).

ولكن لم يشتقوا من "أَوَّلٍ" فعلاً؛ لأن فاءه وعينه واوان. فلو أتوا بمضارعه، لحدث هناك شيئان يتدافعان، وذلك أن "فَعَلَ" إذا كانت فاؤه واواً، فالمضارع منه إنما يجيءُ على "يفعِل" نحو: "وعَدَ يَعِد"، وعين الفعل إذا كانت واواً فالمضارع من

---

(١) سر الصناعة: ٥٦٨.

(٢) سر الصناعة: ٦٠٠.

"فَعَلَ" أبداً مضمومُ العين نحو: "قال يقولُ"، فكان يجب أن تكون العين من "يفعل" مضمومة مكسورة في حال، وهذا متنافٍ، مع ما ينضاف إليه من ثِقَل الواوين.

وإذا كانت الواو لم تأتِ فاءً ولاماً حتى إنه ليس في الكلام مثل "وعَوْتُ" مع أن باب "سَلِسَ وقَلِق" أكثر من باب "دَدَنٍ وكَوْكب" فألاّ يجوز اجتماع الواوين فاءً وعيناً أجدر لقلة باب "دَدَن".

وأيضاً فإذا كانوا قد رفضوا الفعل فيما فاؤه وعينه من موضع واحد في الصحيح فهم بأن يرفضوه في المعتل أولى[1].

قال أبو الفتح: "وقد أشبعنا القول في الرد على من خالفنا من البغداديين في هذا الموضع في كتابنا في شرح "التصريف"[2].

وأبو الفتح يشير بذلك إلى الفراء، وهو من البغداديين[3]، فقد حكى ثعلب عن الفراء أن "أول" يجوز أن يكون من "وأَلْتُ"، ويجوز أن يكون من "أُلْتُ". فإذا كان من "وأَلْتُ" فهو في الأصل: "أَوْأَل"، وإذا كان من "أُلْتُ" فهو في الأصل: "أأْوَل". والقياس يحظِّر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين، لأنه لو كان في الأصل "أَ وْ أَ ل" لجاز أن يجيء على أصله، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا[4].

ثم أخذ أبو الفتح يرد على ما يمكن أن يرد عليه من اعتراضات:

- فإن قيل: إن أصل "أول": "أَوْأَل" ثم أُلزِم التخفيف كما في "النبيّ" والبريَّة.

---

(1) المنصف: ٢ / ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(2) سر الصناعة: ٦٠٠.

(3) يعني أبو الفتح بالبغداديين: الكوفيين.

(4) المنصف: ٢ / ٢٠٢.

قيل: لو خُفِّف لقيل: "أَوَلٌ" كما تقول في تخفيف "مَوْءَلَة وحَوْءَبة": "مَوَلةَ وحَوَبةَ"، ولم تكن تقول: "مَوَّلة، ولا حَوَّبة".

ثم إن "النبيّ والبرية" قد قامت الدلالة على أنه من "النبأ" ومن "برأ الله الخلق"، ولم تقم دلالة في "أول" أنه من "وأل".

- فإن قيل: ما تُنكر أن يكون مثل قولهم في "سَوْءَة: سَوَّة؛ وفي شيء: شَيٌّ"؟

قيل: إن مثل هذا لا يقاس، وإنما القياس، "سَوَةٌ، وشَيٌ" كما قالوا: "ضَوٌ، ونَوٌ" في تخفيف "ضَوءٍ، ونَوْءٍ".

- فإن قيل: ما تنكر أن تكون العين من "أوّل" همزة في الأصل، لقراءة بعضهم: ﴿وأنه أَهْلَكَ عادَ لُّؤْلى﴾ [النجم: ٥٠]، فيكون همز العين دلالةً على أن الأصل الهمز، كما استدللت أنت بـ "النبأ" و"بَرَأَ اللهُ الخلق"، على أن "النبيّ والبرية من الهمز"؟

قيل: هذا غير لازم؛ لأن القراءة شاذة، فإذا ثبت بها رواية فقياسها عندي قياس قول الشاعر[(١)]:

أَحَبُّ المؤْقِدَيْنِ إليَّ مُؤْسَى

لأن من العرب من يُبدل الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة، فيقول: "مُؤْقن ومُؤْقِدة"، وليس هكذا "أنبأْت، وبرأ الله الخلق" لأن الهمزة فيهما من الكثرة بحيث لا خفاء به؛ فلذلك لم أقس "عادَ لُّؤْلى" على هذا؛ لشذوذه.

وكذلك لو كان من "أُلْتُ" لقيل: "أأْوَل".

---

(١) الشاعر هو جرير، وهذا البيت من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك، وهي في ثمانية وأربعين بيتاً، وردت في ص٥٨ وما بعده من ديوانه، المطبوع بمصر عام ١٣١٣هـ.(المنصف ٢٠٣/٢، وحواشيه ٤٠٩/٢). ورواية الديوان: أحب الواقدين إليَّ موسى.

فأما أن تبدل الهمزة، أو الألف ـ المنقلبة عن الهمزة ـ واواً، فهذا غير معروف، والقول الأول كأنّ فيه بعضَ الشُّبهة، وكلاهما ساقط. والقول ما يقوله أصحابنا: أن "أول" ليس بمشتق من فعل، وفاؤه وعينه واوان[1].

٩,١–تعادل المذهبين:

ألف "واو"[2]

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الألف في كلمة "واو" منقلبة عن واو، واستدل على ذلك بتفخيم العرب إياها، وأنه لم تُسمع منهم الإمالة فيها، فقُضي لذلك بأنها من الواو، وجعل أحرف الكلمة كلها واوات.

وأنكر أبو علي هذا القول، وذهب إلى أن الألف فيها منقلبة عن ياء، واعتمد في ذلك على أنه إذا جعلها من الواو كانت الفاء والعين واللام كلها لفظاً واحداً. قال: وهذا غير موجود، فعدل عنه إلى القضاء بأنها من ياء.

ووقف أبو الفتح بين المذهبين، يحتج لكل منهما، دون أن يرجح مذهباً على آخر، فقد رآهما متعادلين في قوة الدليل.

فأبو علي كره أن تصير حروف الكلمة كلها واوات، فقضى بأن أصل الألف ياء، لتختلف الحروف، ولكن حصل معه لفظ لا نظير له، فليس في الكلام حرف فاؤه واو ولامه واو إلا كلمة "واو"، فإذا كان قضاؤه بأن الألف من الياء لا يخرج كلمة "واو" من أن تكون عديمة النظير، فقضاء أبي الحسن بأن العين واو ليس بمنكر. ويعضد قول أبي الحسن شيئان:

---

(١) المنصف: ٢ / ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) سر الصناعة: ٥٩٨ ـ ٦٠٠.

أحدهما: ما قضى به سيبويه من أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر من أن تكون منقلبة عن الياء(١).

والآخر: ما حكاه أبو الحسن من أنه لم تسمع عنهم فيها الإمالة. وهذا يؤكد أيضاً أنها من الواو.

ولأبي علي أن ينتصر لمذهبه بأن ما ذهب إليه أَسْوَغ وأقل فحشاً مما ذهب إليه أبو الحسن، فإنه وإن قضى بأن الفاء واللام واوان، وكان هذا أيضاً لا نظير له، إلا أن العرب جعلت الفاء واللام من لفظ واحد كثيراً، نحو سَلِسَ وقَلِقَ، ودَعْد وفَيْف، فإنه وإن لم يكن في هذه الألفاظ واو، لكن فاءه ولامه من لفظ واحد. وقالوا أيضاً في الياء التي هي أخت الواو: "يَدَيْتُ إليه يداً"، ولم نرهم جعلوا الفاء والعين واللام جميعاً من موضع واحد لا من واو ولا من غيرها، وقد وافقه أبو الحسن بأن الفاء واللام واوان، ثم إنه زاد على ذلك شيئاً لا نظير له في الكلام البتة، وهو جعله الفاء والعين واللام من لفظ واحد.

وليس فيما أنشده أبو علي من قول هند بنت أبي سفيان لابنها عبد الله بن الحارث دليل لأبي الحسن، وهو قولها:

لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جاريةً خِدَبَّهْ

مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تَجُبُّ أهلَ الكعبهْ

"فإنما بَبَّهْ حكاية الصوت الذي كانت ترقصه عليه، وليس باسم(٢)، وإنما هو كـ "قَبْ" لصوت وقع السيف، و"طِيْخْ" للضحك، ومثله صوت الشيء إذا تدحرج "دَدَدْ"، فإنما هذه أصوات ليست توزن، ولا تُمثل بالفعل، بمنزلة "صَهْ" و"مَهْ" ونحوهما.

---

(١) الكتاب، ٤ / ٤٦٢، وفيه: "وإن جاء اسمٌ نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء، لأنها مُبدلَة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك".

(٢) سر الصناعة: ٥٩٩، وينظر: المنصف: ٢ / ١٨٢.

فلما ذكرناه من الاحتجاج لمذهب أبي علي ما تعادل عندنا المذهبان أو قَرُبا من التعادل.

٢–تفرد أبي الفتح

ما لا يكون للأمر وحده قد يكون له إذا ضامَّ غيرَه:

لا يكون الحرف الزائد للإلحاق أولاً، كهمزة أفعل، وميم مفعل، وتاء تفعل ونحوها، فإذا انضمّ إلى الزيادة أولاً زيادة أخرى صارت للإلحاق، نحو أَلَنْدَد وأَلَنْجَج، الهمزة والنون للإلحاق. وكذلك يَلَنْدَد ويَلَنْجَج، فإن زالت النون لم تكن الهمزة ولا الياء وحدهما للإلحاق، وذلك نحو ألدّ ويلجّ.

وعلة ذلك أن الزيادة في أول الكلمة إنما بابُها معنى المضارعة، وحرف المضارعة يدل عليها بمفرده، فإذا انضم إليه غيره خرج عن أن يكون للمضارعة، وصار للإلحاق، فقد تحول حرف المضارعة من الدلالة على معنى المضارعة إلى الإلحاق، وهو أمر لفظي، عندما انضم إليه حرف آخر.

والواو في فَعُول للمدّ، فإذا انضمت إليها ميم مفعول، جعلت واو مفعول وإن كانت للمد دليلة على معنى اسم المفعول، ولولا الميم لم تكن إلا للمد. ولكن ما فيها من المد لا يزال بعد انضمام الميم معتداً مراعى.

والدليل على بقاء المد في الواو مع إفادتها معنى اسم المفعول أن العرب لا تُلقي عليها حركة الهمزة بعدها، إذا آثرت تخفيفها، بل تُجريها مُجراها وهي للمد خالصة، فيقولون في تخفيف مَشْنُوءَة البتة كما يقولون في تخفيف شَنُوءة، وذلك قولهم:

مَشْنُوَّة كشَنُوَّة، فلا يحركون واو مفعول، كما لا يحركون واو فعول، وإن كانت واو مفعول تفيد مع مدّها اسم المفعول، وواو فعول مخلصة للمد البتة(١).

ولكن ليس كل زيادة في أول الكلمة إذا انضم إليها زائد آخر تكون للإلحاق، فأُفاعِل، كأُحامِر وأُجارِد وأُباتِر، ليست الهمزة والألف فيها للإلحاق بباب قُذَعْمِل، فالهمزة في أصل هذا المثال للمضارعة، والألف هي ألف فاعَلَ في جارَد وباتَرَ لو نطقوا به، وهي للمعنى كألف ضارَبَ وقاتَلَ. فكل واحد من الحرفين إذن إنما هو للمعنى، وكونه للمعنى أشد شيء إبعاداً له عن الإلحاق؛ لتضادّ القضيتين عليه، من حيث كان الإلحاق طريقاً صناعياً لفظياً، والمعنى طريقاً مفيداً معنوياً، وهاتان طريقتان متعاديتان. وأيضاً فإن الألف لا تكون للإلحاق حشواً أبداً، إنما تكون له إذا وقعت طرفاً لا غير، كأَرْطًى ومِعزى وحَبَنْطى(٢).

وهذا مما تفرد به أبو الفتح، فقال في آخر الباب: "فتأمل هذه المواضع التي أريتكها؛ فإن أحداً من أصحابنا لم يذكر شيئاً منها"(٣).

-تسكين العين: تسكن العين إذا كانت مضمومة أو مكسورة كما في نحو: ضَجْرَ ودَبْرَ، وكَرْمَ وقَضْوَ. وأصلها: ضَجِرَ ودَبِرَ وكَرُمَ وقَضُوَ، وذلك استثقالاً للكسرة والضمة، ولم تُسَكن العينُ المفتوحة لخفة الفتحة. فقد قيل: فَخْذٌ، ورَجْل، ولم يُقل جَمْل في جَمَل؛ ولذلك فقد حملوا على الشذوذ بيت الأخطل:

وما كل مُبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ بِراجِعِ ما قد فاتَهُ بِرِدادِ

---

(١) الخصائص: ٢ / ٤٨٠ . ٤٨١.

(٢) الخصائص: ٢ / ٤٨٢ . ٤٨٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢ / ٤٨٤.

قالوا: أراد سَلَفَ، ولكنه اضطُرَّ فخفف المفتوح، وهذا من الشاذ عند أصحاب أبي الفتح من البصريين. ولكن له عند أبي الفتح وجهاً آخر، "وهو أن يكون مخففاً من فَعِل مكسور العين، ولكنه فِعْل غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به، كما أن قولهم: "تفرقوا عَبادِيدَ وشَماطِيطَ" كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملاً في اللفظ، فكأنهم استغنوا بسَلَف هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مُسَكَّن.

وإذا كانوا قد جاؤوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد، مع أن الجمع لا يكون إلا عن واحد، فأن يُستغنى بفَعَلَ عن فَعِل من لفظه ومعناه ـ وليس بينهما إلا فتحةُ عين هذا وكسرة عين ذاك ـ أَجْدَر. وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة، فهذا ما يحتمله القياسُ، وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها ضرباً من القياس"[(١)].

ثم أورد أبو الفتح على نفسه اعتراضاً هو أن سَلْف لو كان بكسر اللام لكان مضارعه يَسْلَف بفتحها، وهذا ما لم يُسْمع، فمن يسكن عَلْمَ لا يقول في مضارعه إلا يَعْلَمُ.

وأجاب على هذا الاعتراض بأنهم "لمَّا لم ينطقوا بالمكسور على وجه واستغنوا عنه بالمفتوح، صار عندهم كالمرفوض الذي لا أصل له، واجتمعوا على مضارع المفتوح. وهذا ينبغي أن يكون مما ذكره سيبويه: أنهم يستغنون فيه بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً لاسيما إذا دلت عليه دلالة وهي تسكينهم عين الفعل، وهذا التسكين لم نره في المفتوح البتة"[(٢)].

---

(١) المنصف: ١ / ٢١ ـ ٢٢.

(٢) المنصف: ١ / ٢٢.

وأورد لرأيه هذا نظيراً مما ذهب إليه أبو علي في قول الكُمَيْت[1]:

وبالعَذَواتِ مَنْبِتُنا نُضار ونَبْعٌ لا فَصافِصَ في كبينا

يريد: جمع الكُبا، وهو كُساحة البيت مثل الزُّبالة. ويقال: الكِبا بالكسر والقصر أيضاً. قال أبو علي: إنما يُجمع من هذا المعتل بالواو والنون ما كان محذوف اللام نحو: بُرَةٍ وبُرُون، وظُبة وظُبون. وكُباً ليس بمحذوف اللام، فإما أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف، وإما أن يكون جَمْعَ واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التام"[2].

فأصحاب أبي الفتح عَدُّوا تسكين العين المفتوحة من الشاذ، فخالفهم، وقاسه، فقد رأى أن اتساع القياس للكلمة أحسن من حملها على الشذوذ، ما وجد إلى ذلك سبيلاً. فقاس تسكين عين الفعل من مكسور لم ينطقوا به، وكأنهم قد نطقوا به، على الجموع التي لا واحد لها، مع أن الجمع لا يكون إلا عن مفرد.

واستدل بقول سيبويه بأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً، وبما ذهب إليه أبو علي من أن جمع كُبا على كُبِين قد يكون جمع واحد محذوف اللام لم ينطقوا به، واستغنوا عنه بهذا التام[3].

---

(١) الكميت بن زيد الأسدي (ـ١٢٦هـ)، أبو المستهلّ: شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، كان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، كان ثقة في علمه، أشهر شعره" الهاشميات". (الأغاني ١٠٨/١٥، والشعر والشعراء ٥٦٢، والأعلام ٢٣٣/٥).

(٢) المنصف: ٢٢/١ ـ ٢٣.

(٣) المنصف: ١ / ٢٣.

خصوصية الألف(١): الأصل أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله، سرى ذلك في مضارعه، وإذا اعتل مضارعه سرى ذلك في ماضيه، إذْ كانت هذه المثُل تجري عندهم مجرى المثال الواحد.

فالفعل "شَقِي" أُعِلَّ بقلب واوه ياءً، وأصله "شَقِوَ"، فلما أعل ماضيه أُعِلَّ مضارعه، فقالوا: يشقيان، فقلب الواو ياء أيضاً. ولما أعِل الفعل يُغْزِي، بقلب واوه ياء، أَعَلوا ماضيه أيضاً، فقالوا: أغزيْتُ. وأصله: يُغْزِوُ، قلبت واوه ياء للكسرة قبله، أما أغزيْتُ فلم يسبِقْ واوَها كسرٌ، ومع ذلك قلب ياء؛ لاعتلال مضارعه.

ولكن وردت أفعال صُحِّح ماضيها وأعل مضارعها، نحو: مَحَوت تَمْحَى، وبَأَوْت تَبْأَى، وسَعَيْت تَسْعَى، ونَأَيْتَ تَنْأَى.

وقد قال أبو الفتح في تفسير ذلك قولاً انفرد فيه، ولم يقل به أحد من أصحابه، وهو أن إعلال الواو والياء بقلبهما ألفاً "لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما، ألا ترى أن الألف حرف يُنْصَرَفُ إليه عن الياء والواو جميعاً؛ فليس للألف خصوصٌ بأحد حرفي العلة، فإذا قُلب واحد منهما إليه فكأنه مُقَرّ على بابه؛ ألا ترى أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ولا في الأفعال، وإنما هي مُؤْذِنة بما هي بدلٌ منه، وكأنها هي هو؛ وليست كذلك الواو والياء، لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلاً كما تكون بدلاً.

فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتُدّ ذلك؛ لأنك أَخْرَجْتَها إلى صورة تكون الأصول عليها والألف لا تكون أصلاً أبداً فيهما، فكأنها هي ما قُلبت عنه البتة"(٢).

---

(١) الخصائص: ١ / ٣٧٧.

(٢) الخصائص: ١ / ٣٧٧.

فقد قالوا: غزا يغزو، ورمى يرمي، فأعلوا الماضي بقلب واوه ألفاً، ولم يقلب واو المضارع، لما كان اعتلال لام الماضي إنما هو بقلبها ألفاً، لدلالتها على ما قُلبت عنه كأنها هي هو، فَكَأَنْ لا قَلْب.

وأصل غزا: غَزَوَ يَغْزُوُ، قلبت الواو في غَزَوَ ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فالألف يختلف عن الواو والياء، فهو منقلب عن الواو أو الياء، ولا يرد أصلاً، وتتجلى خصوصيته في أنه إذا قُلِبَ عن الواو أو الياء فكأنه لم يُقْلَب عنهما، وكأنما هو الواو أو الياء، لكن الواو إذا قلب ياءً، أو قلبت الياء واواً، فقد خرج من أصل إلى أصل.

وبهذه الخصوصية للألف علل أبو الفتح تصحيح الماضي وإعلال المضارع كما في سَعَيْت تَسْعَى، وبَأَوْتَ تَبْأَى، والأصل أن الماضي والمضارع يجريان مجرى المثال الواحد، يُعَلُّ أحدُهما لإعلال صاحبه، ويُصَحح لتصحيحه.

ولما جاز الخروج على الأصل المذكور كان قلب الياء والواو ألفين في تَسْعَى وتَبْأى، كأنه لا قلب، وكأن الألفين فيهما ياء أو واو.

قلب الواو ياء في نحو "ثياب، وحِياض، ورياض": ذكر أبو عثمان هذه المسألة في "باب ما تُقلب فيه الواو ياءً"(١)، فقال في مثل سَوْطٍ وسِيَاط، وثَوْب وثِياب، ورَوْضة ورياض: "لما كانت الواو في الواحد ساكنة، وجاء الجمعُ وقبلَ الواو منه كسرة، قلبوها؛ لأن الجمع أثقل من الواحد، وما يعرض فيه أثقل مما يعرِض في الواحد. والواو مع الكسرة تثقل"(٢).

---

(١) المنصف: ١ / ٣٤١ . ٣٤٩.

(٢) المنصف: ١ / ٣٤١.

فقد أورد أبو عثمان ثلاثة أوصاف لقلب الواو ياءً في ثياب، وحياض، ورياض، وأمثالها، وهي: سكون الواو في المفرد، وكون الكلمة جمعاً، وكسر ما قبل الواو، وهذه الأوصاف أوردها سيبويه أيضاً[(١)].

ويرى أبو الفتح أنه لابد في تعليل هذا القلب من جمع خمسة أغراض، وإلا تعرضت العلة للقدح والنقض، وهذه الأغراض هي:

-أن ثياباً، وسياطاً، ورياضاً، وبابها جمعٌ، والجمع أثقل من الواحد.

-أن عين واحده ضعيفة بالسكون في ثَوْب، وسَوْط، ورَوْضة، وقد يراعى في الجمع حكم الواحد.

-أن قبل عينه، وهي الواو، كسرة، وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياءً.

-أن بعد الواو ألفاً، والألف شبيهة بالياء.

-أن لام سَوْط، وثَوْب، ورَوْضة صحيحة[(٢)].

فهذه الأوصاف الخمسة مجتمعةً هي العلة في قلب الواو ياءً في ثياب وأمثالها، فإذا نقص واحد منها نُقِضت العلة.

ولكن أبا الفتح أغفل واحداً منها في المنصف، وذكر أربعة فقط، فلم يذكر أن اللام يجب أن تكون حرفاً صحيحاً غير معتل[(٣)]. وأوردها خمسةً في الخصائص وسر الصناعة.

---

(١) في الكتاب: ٤ / ٣٦٠: "سَوْط وسِياطِ، وثَوْب وثِياب، وروضة ورياض. لما كانت الواو مَيّتةً ساكنة شبهوها بواو يقول؛ لأنها ساكنة مثلها، ولأنها حرف الاعتلال... وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها، وعملت فيه الألف لشبهها بالياء، كما عملت ياء يَوْجَل في يَيْجَل".

(٢) الخصائص: ١ / ١٥٨، وسر الصناعة: ٧٣٣، والمنصف: ١ / ٣٤٢.

(٣) المنصف: ١ / ٣٤٢.

والدليل على أن هذه الأوصاف الخمسة مجتمعة هي العلة ما يأتي:

-طويل جمعها طِوال، فالكلمة قد اجتمع فيها أربعة من تلك الأوصاف: فهي جمع، وبعد الواو ألف، وقبلها كسرة، ولامها صحيحة، ومع ذلك صحت الواو، ولم تقلب ياءً، لأنها كانت في الواحد قويةً بالحركة، فثبتت في الجمع. فلما نقص أحد تلك الأوصاف لم يجب الإعلال[١].

-زَوْج جمعُها زِوَجَة، اجتمع فيها سكونُ واوِ الواحد، والكسرةُ التي قبل الواو في الجمع، وأنه جمع، ولامه صحيحة، إلا أنه لم تقع بعد عينه ألف، فلذلك صحت الواو[٢].

-طِواء، جمع طَيّان، عين واحده ساكنة، بل معتلة، والأصل: طَوْيان، وقبل عينه كسرة في الجمع، وبعدها ألف، لكن لامه معتلة، فكرهوا إعلال عينه لئلا يجمعوا بين إعلالين[٣].

وعرض أبو الفتح لهذه المسألة في باب "تخصيص العِلَل"[٤]، فذكر أن "مجموع ما يورده المعتلُّ بها هو حَدُّها ووصفها، فإذا انقادت وأَثَّرت وجرت في معلولاتها فاستمرت، لم يبق على بادئها، وناصِبِ نفسه للمراماة عنها بقية فَيُطالَب بها، ولا قِصمةُ سِواكٍ فيفُكّ يدَ ذِمته عنها"[٥].

"وهذا الموضع مما يسترسل فيه المعتل لاعتلاله، فلعلَّه أن يذكر من الأوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين (أو أكثره) ثلاثة، ويُغفل الباقي، فيدخل عليه

---

(١) المنصف: ١ / ٣٤٢، والخصائص: ١ / ١٥٩، وسر الصناعة: ٧٣٣.

(٢) سر الصناعة: ٧٣٣، والمنصف: ١ / ٣٤٦، والخصائص: ١ / ١٥٨.

(٣) الخصائص: ١ / ١٥٩، وسر الصناعة: ٧٣٤.

(٤) الخصائص: ١ / ١٤٤ - ١٦٣.

(٥) الخصائص: ١ / ١٥١.

الدَّخل منه، فيرى أن ذلك نقض للعلة، ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عِصمةَ له، ولا مُسْكة عنده. ولعمري إنه كسر لعلته هو لاعتلالها في نفسها. فأما مع إحكام علة الحكم فإن هذا ونحوه ساقط عنه"(١).

ومع أن القول بتخصيص العلل هو مذهب البصريين أصحابِ أبي الفتح(٢)، إلا أن "أحداً من أصحابه لم يحتط في بابه وذكر علته الموجبة لقلبه هذا الاحتياط، ولا قيده هذا التقييد"(٣).

وكي لا يُورِد عليه أحدٌ قولاً يقدح في علته لقلب الواو ياء، ذكر أنه يقال ثَوْر وثِيَرَة. وهو من الشاذ، واستدل بقول أبي العباس المبرد بأنهم "إنما أعلوا "ثِيَرَة" جمع "ثَوْر" هذا الحيوان للفرق بينه وبين "ثِوَرَة" جمع "ثَوْر" وهو القطعة من الأقط(٤).

كما استدل بقول أبي بكر بن السراج(٥) فيما أخبره به أبو علي في هذا إلى أنه مقصور من "فِعالة"، كأنه في الأصل "ثِيارة"، فوجب القلب كما وجب في سِياط، ثم قُصِرَت الكلمة بحذف الألف، فبقي القلب بحاله.

ثم نقل أبو الفتح عن أبي علي أن سيبويه أومأ في "باب أُسُدٍ" إلى أنه مقصور من "فُعُول" كأنه "أُسُودٌ"، ثم حذف الواوُ فبقي "أُسُدٌ"، ثم أُسكِن السين، كما يسكنون المضموم في غير هذا الموضع(٦).

---

(١) الخصائص: ١ / ١٥٩.

(٢) الخصائص: ١ / ١٤٤.

(٣) سر الصناعة: ٧٣٤.

(٤) سر الصناعة: ٧٣٣ ـ ٧٣٤، والخصائص: ١ / ١١٢. والمنصف: ١/٣٤٦.

(٥) المنصف: ١ / ٣٤٧. وابن السراج، الأصول: ٣ / ٣١٠ ـ ٣١١.

وفيه: "والأقيس عندي في ذا أن يكونوا أرادوا "فِعالة" وقصروا، لأن "فِعالة" من أبنية الجمع، و"فِعَلَة" ليس من أبنية الجمع التي تكثر فيه".

(٦) المنصف: ١/٣٤٧.

وأورد ما يمكن أن يُعْترضَ به عليه بأنه لم يسمع "ثِيارة"، فيجيب بأنه لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظٍ بها، إلا أنها مع ذلك مقدرة، وهذا واسع في كلامهم كثير[1].

فقد تكون العلة وصفاً واحداً، أو أكثر، ولكن مجموع ما يورده المعتل هو العلة، سواء أكان وصفاً واحداً أم أوصافاً متعددة.

وفي هذه المسألة أورد أبو عثمان ثلاثة أوصافٍ إذا توفرت قلبت الواو ياءً كما في ثَوْبٍ وثِياب وبابه، فاستدرك أبو الفتح صفتين أخريين، محتاطاً لعلته، مقيِّداً لها، مورداً ما يمكن أن يُعترض به عليه، مجيباً على المعترِض، مستدلاً بأقوال المبرد وابن السراج وبما أومأ به سيبويه نقلاً عن أبي علي. ورأى أن هذا التقييد والمبالغة في الاحتياط لم يفعله أحد من أصحابه.

-**اقْعَنْسَسَ وارْفَنْعَعَ:** أنكر الخليل[2] قول رجل:

تَرافَعَ العِزُّ بِنا فارْفَنْعَعا[3]

وقَبِل قول العجاج: تَقاعَسَ العِزّ بنا فاقْعَنْسَسا[4]

واحتج أبو الفتح لرأي الخليل، بأن الخليل أنكر أن تُقاس "ارفنععا" على "اقعنسس"؛ لأن العين في "ارفنعع" حرف حلقي، والعرب لم تبنِ هذا المثال مما لامُه أحد حروف الحلق، إنما هو مما لامه حرف فَمَوِيّ، وذلك نحو اقعنسس، واكْلَنْدَدَ، واعْفَنْجَجَ.

---

(1) المنصف: ١ / ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(2) الخصائص: ١ / ٣٦٢.

(3) الخصائص: ١ / ٣٦٠.

(4) الخصائص: ١ / ٣٦٠.

وقد أخذ أبو الفتح برأي الخليل من أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[1]. فإذا تركت العرب أمراً من الأمور لعلة داعية إلى تركه وجب اتّباعها عليه، ولم يَسعْ أحداً بعد ذلك العدولُ عنه[2].

والنون الثالثة الساكنة زيدت في موضعٍ حروفُ اللين أحقُّ به وأكثر من النون فيه، فإذا وجدت النون ثالثة ساكنة في كلمة عدتها خمسة أحرف قُطِع بزيادتها، نحو نون جَحَنْفَل وعَرَنْدَس، عَرَفْت الاشتقاق أم لم تعرفه.

وذلك لأن هذا الموضع ـ أي الثالث الساكن في كلمة خماسية ـ إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد: الألف والواو والياء، نحو واو فَدَوْكَسٍ وسَرَوْمَطٍ، وياء سميدعٍ وعميثل، وألف جُرافِس وعُذافر.

والنون حرف من حروف الزيادة أَغَنُّ، ومُضارعٌ لحروف اللين، فألحقوه بها. فإذا وقعت هذه النون ثالثة ساكنة في كلمة خماسية كانت قوية الشَّبَه بحروف المدّ؛ وإنما يَقْوَى شَبَهُها بها متى كانت ذات غُنَّةٍ لِتُضارع بها حروفَ المدِّ لِلِينها، وإنما تكون فيها الغُنة متى كانت من الأنف، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة وبعدها حرف فَمَوِيّ لا حلقيّ، نحو جحنفل وبابه.

هذا في الأسماء، وهو كذلك في الأفعال؛ فالنون في باب احْرَنْجَمَ وادْلَنْظَى، إنما هي محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألف نحو اشْهابَبْتُ، وادْهامَمْتُ، وابْياضَضْتُ، واسْوادَدْتُ، والواو في نحو اغْدَوْدَنَ واعْشَوْشَبَ واخْلَوْلَق، واعْرَوْرَيْتُ واحْلَوْلَيْتُ.

---

(١) الخصائص: ١ / ٣٦٠.

(٢) الخصائص: ١ / ٣٦٢.

وإذا كانت النون في باب احرنجم واقعنسس إنما هي أيضاً محمولةٌ على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها وغيرها وجب أن تضارعها، وهي أقوى شبهاً بها.

وإذا كان كذلك لم يجز أن يقع بعدها حرف حلقي، لأنها إذا وقع بعدها حرف حلقي كان مخرجها من الفم، وإذا كانت من الفم سقطت غُنَّتُها، فزال شبهُها بحرفي المد: الواو والياء؛ فلذلك أنكره الخليل، وقال: هذا لا يكون.

وذلك أن الخليل رأى نون "ارفَنْعع" في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غَنّاءَ غيرَ مُبَيَّنَةٍ، فأنكره، وهي ليست كذلك في "اقْعَنْسَسَ" لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فيه مُغَنَّة مشابهة لحرفيّ اللين.

وقياساً على ذلك فلو بُنِي من ضَرَب مثل حَبَنْطىً لكان: ضَرَنْبىً، ولكن إذا بني مثله من قَرَأَ لما جاز، لأنه سيكون قَرَنْأًى، فَتَبِينُ النونُ لوقوعها قبل الهمزة، وهي حرف حلقي، وإذا بانت ذهبتْ عنها غنتُها، فزال شبهها بحروف اللين في نحو: عَثَوْثَلٍ وخَفَيْدَد وعُذافر، ولا يجوز أن تذهب عنها الغُنة في هذا الموضع الذي هي محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغنة التي ضارعتها بها، وكذلك جميع حروف الحلق[1].

ثم يعقب أبو الفتح على احتجاجه للخليل بقوله: "ولم أر أحداً من أصحابنا، ذكر امتناع فَعَنْلَى وبابه فيما لامُه حرف حلقي[2]؛ لما يعقب ذلك من ظهور النون

---

(١) الخصائص: ١ / ٣٦٣ . ٣٦٥.

(٢) الخصائص: ١ / ٣٦٦.

وزوال شبهها بحروف اللين، والقياس يوجبه، فلنكن عليه، ويؤكده عندك أنك لا تجد شيئاً من باب "فَعَنْلَى" ولا "فَعَنْلَل" ولا "فَعَنْعَل" بعد نونه حرف حلقي"[1].

فقد وافق أبو الفتح الخليلَ في إنكاره ورودَ "ارْفَنْعَعَ"؛ لأن النون وقع قبل حرف حلقي، وبذلك يكون مخرجُه من الفم، فيظهر، وتزول عنه غنتُه التي تجعله يشبه حروفَ اللين، وهذا ما تحامته العرب في هذا الموضع.

ويتجلى تفرد أبي الفتح باحتجاجه لرأي الخليل، وقوله بامتناع "فَعَنْلَى" وبابه فيما لامُه حرفٌ حلقي، وتعليله تعليلاً قائماً على علم الأصوات، وتفسير القضايا الصرفية اعتماداً على علم الأصوات مما أفاض فيه أبو الفتح، وهو ما يدعو إليه الصرفيون المحدثون.

٣–من أوهام أبي الفتح

–مَنْجَنِيق[2]:

يرى أبو عثمان أن الميم في "مَنْجَنيق" أصل والنون الساكنة زائدة. فوزنها: "فَنْعَلِيل"، مُسْتَدِلاً على ذلك بقولهم في الجمع: "مَجانيق"، فتذهب النون فيه، كما تذهب تاءُ "عنكبوت" في الجمع إذا قلت: عناكب.

وذكر أبو الفتح أن هذه اللفظة قد تنازعَ الناسُ فيها الخلافَ، قال ابن دريد: اختلف أهلُ اللغة فيه ـ يعني منجنيقا ـ فقال قومٌ: الميم زائدة. وقال آخرون: بل هي أصلية.

---

(١) في الكتاب: ٤ / ٢٨٧: "ولم تُزَد هذه النون في هذه الأشياء إلا فيما كانت الزيادة فيه من موضع اللام، أو كانت الياء آخِرةً زائدة".

ولم يشر سيبويه إلى وجوب كون الزيادة في موضع اللام حرفاً من حروف الفم أوغيره.

(٢) المنصف: ١ / ١٤٦ ـ ١٤٩.

ومذهب ابن دريد أن الميم زائدة، فقد روى عن أبي عبيدة أنه قال: سألتُ أعرابياً عن حروب كانت بينهم فقال: "كانت بيننا حُروبٌ عُونٌ، تُفْقَأُ فيها العيونُ مرة، ثم نُجْنَقُ، وأُخْرى نُرْشَقُ". قال ابن دريد: فقوله: نُجْنَقُ دال على أن الميم زائدة، ولو كانت أصلية لقال: "نُمَجْنَقُ" على أن المنجنيق أعجميٌّ معرّب.

وأخذ أبو الفتح بمذهب أبي عثمان فقال: "والقولُ عندي: أن الميم من نفس الحرف، كما ذهب إليه أبو عثمان(١)، والنون زائدة لقولهم: "مجانيق" وسقوط النون في الجمع، فجرت لذلك مجرى الياء في عَيْضَموز إذا قلت: عَضَاميزُ". فحذفت الياء ثانية ساكنة كالنون الأولى في منجنيق.

فأبو عثمان لما رآهم يقولون في الجمع: عناكب، فيجترئون على حذف التاء من غير استكراه، استدل به على زيادتها؛ لأنها لو كانت من الأصل لقبُح حذفُها، لأنهم لا يكسِّرون ذوات الخمسة إلا على استكراه.

ويثير أبو الفتح اعتراضاً على نفسه بأنه لو قال قائل: ما تنكر أن تكون التاء أصلاً ويكون تكسير الكلمة على استكراه؟

ويجيب بأنه إذا احتج بقولهم في معناه: عَنْكَبٌ سقط الاعتراض، فهذه حجة قاطعة.

(١) في الكتاب: ٣٠٩/٤: "وأما مَنْجَنِيقٌ فالميم منه من نفس الحرف؛ لأنك إذا جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً [إلا الأسماء من أفعالها نحو مُدَحْرِج] وإن كانت النون زائدة فلا تزاد [الميم معها]؛ لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان. ولو لم يكن في هذا إلا أن الهمزة التي هي نظيرتها [أي نظيرة الميم] لم تقع بعدها الزيادةُ لكانت حجة. فإنما منجنيقٌ بمنزلة عنتريس، ومَنْجَنون بمنزلة عَرْطليل. فهذا ثَبَتٌ. ويقوي ذلك مجانيقُ ومناجين".

في هذه المسألة عرض أبو الفتح رأي أبي عثمان واستدلاله عليه، ثم بين أوجه الخلاف فيها، فذكر رأي ابن دريد في أن الميم زائدة، واستشهاده على ذلك، ثم أخذ برأي أبي عثمان، وعلل أخذه به، واستشهد عليه، وأورد ما ما يمكن أن يعترض به، ورد على الاعتراض. ولكنه لم يسلم لأبي عثمان بما ساق من دليل على أصلية الميم وزيادة النون، وذلك استدلاله بجمع التكسير لعنكبوت بأنه عناكب، فرأى أبو الفتح أن الدليل القاطع ليس جمع التكسير، وإنما المفرد الذي يخلو من التاء، وهو قولهم: عَنْكَب.

وقد رأى أبو الفتح أن العرب إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه، وذكر أن كلمة منجنيق من الأعجمي المعرب.

وهنا يرد سؤال، هو: هل يجوز البحث في أصلية الحروف وزيادتها إذا كانت الكلمة أعجمية؟ وكلمة منجنيق ليست على وزن من أوزان العرب، وقد اجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلمة عربية، وهما الجيم والقاف.

وأورد أبو الفتح ما حكاه الفراء من قولهم: "جَنَقُوهم بالمجانيق" فأقر بأنه مشتقٌّ من المنجنيق إلا أن فيه ضرباً من التخليط. وكان قياسه: مَجْنَقُوهم، ونُمَجْنَقُ[1]. ثم قال: "ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجميّ خلَّطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم، فاجترؤوا عليه فغيَّروه، وذلك أن الميم، وإن كانت هنا أصلاً فإنها قد تكون في غير هذه الكلمة زائدة، فشُبِّهت بالزائد، فحُذِفت عند اشتقاقهم الفعل".

واستدل على أن العرب إذا اشتقوا من الأعجمي خلَّطوا فيه، بما رواه عن أبي علي من قول الراجز[2]:

---

(١) المنصف: ١/ ١٤٧، وفيه: تَمَجْنَقَ، وهو لا يناسب السياق.

(٢) المنصف ١٤٨/١، والبيتان من مشطور الرجز، لايعرف قائلهما، وقد وردا في اللسان (زرجن). والزرجون: الخمر.

هل تَعْرِفُ الدارَ لأُمِّ الخَزْرَجِ

منها فظِلْتَ اليومَ كالمُـزَرَّجِ

أراد: سَكْران، كالذي قد شرِب من الزَّرَجُون. قال أبو علي: وكان قياسُه أن يقول: المزَرْجَن، لأن النون في زرجون أصل، فقال: مُزَرَّج، لأن الكلمة أعجمية، وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلّطوا فيه.

وساق على تخليطهم في الاشتقاق من الأعجمي قولهم في تحقير إبراهيم: بُرَيْهِمٌ، وبُرَيْهٌ، فحذفُهم الهمزةَ تارةً، والهمزة والميمَ أخرى، تخليط في الكلمة لأنها أعجمية خارجة عن أصول كلامهم، وهما مع ذلك، وإن كانتا هنا من الأصل، فقد تكونان في غير هذا الموضع زائدتين.

واستدل على أن الميم أصلية والنون زائدة بأنه لو ذهب ذاهب إلى أن جَنَقُوهم، ونُجْنَقُ لم يُخَلَّطْ فيه، لقُضِي بأن وزن مَنْجَنيق: مَنْفَعِيلٌ، وهذا غيرُ موجودٍ في الكلام.

ثم علل اشتقاقهم الفعل جَنَقَ من منجنيق، بأنهم توهموا الميم زائدة، كالميم في مِطْرَفة، ومِرْوحة، لَمَّا رأوا أن المنجنيق آلة، وهي مما يُنْقَل ويُعمل به، وجاء في ميمه الكسر؛ فحذفوا الميم عند اشتقاقهم الفعل. وعده أبو الفتح من الشاذ، ورأى أن "القياس ما ذهب إليه أبو عثمان".

ولكنه لم يوافق أبا عثمان على قياسه حذفَ النون في مجانيق على حذف التاء في عنكبوت، فقد أقر أبو الفتح بزيادة التاء في عنكبوت، ولكن الحكم بزيادتها لا يستدل عليه بقولهم: عناكب، وإنما بقولهم: عَنْكَبٌ، وعنكباء في معناه، "فبهذا يُقْطَع على زيادة التاء في عنكبوت، لا بما ذهب إليه أبو عثمان".

غير أن البحث في كيفية اشتقاق الفعل من الكلمة الأعجمية، وفي كيفية تثنيتها وجمعها ضرورة لا مفر منها، وهذا ما يتوجب البحث فيه، وليس في أصلية حروفها وزيادتها، مما لم يكن موضع بحث عند أهل تلك اللغة، فضلاً عن أنه عديم الجدوى.

– **مُدَنّر ومُزَنَّر**: يجوز أن تتقدم الراء على اللام والنون في الكلمة الواحدة، نحو: وَرَلٍ وأُرُلٍ، ورَنَّة ورَنْد. ولا يجوز أن تتقدم اللام والنون على الراء، لأنها أقوى منهما؛ فينبغي إذا تدانى الحرفان أن يُبدأ بالأقوى منهما، فيعتمد عليه، ويتلوه الآخر تبعاً له. فأمّا "الخُلَّر" فاسم أعجمي، وإنما كلامنا على اللغة العربية.

"وأما قولهم: "دَنَّرَ يُدَنِّر" و"رجل مُدَنَّرٌ ومُزَنَّرٌ"، فإنما جاز فيه أن تتقدم النون على الراء لأن النون مشددة، فقويت بذلك، فصار لها حكم لولا التشديد لم يكن، ألا ترى أن الواو والياء إذا كانتا غير مشددتين اعتلتا نحو "مِيعاد" و"مُوسِر" و"قام" و"باع"، فإذا شُدِّدَتا تحصّنتا، فقويتا، فلم تُعَلاّ، وذلك نحو "اجْلِوّاذ" و"سُيَّل"، وكذلك القول في "مُدَنَّر" لتشديد النون، وكذلك "مُصَنَّر"، وانضاف إلى تشديد النون أيضاً أن الحرفين متأخران، وليست النون في أول الكلمة، وإنما اعتماد أولها على الميم قبل الدال، والزاي، والصاد في "مَدُنَّرٍ" و"مُزَنَّر" و"مُصَنَّر""[١].

فقد ذكر أبو الفتح أن "الخُلَّر" اسم أعجمي، فلا يحتج بمجيء اللام قبل الراء فيه، وكلامه عن العربية..

أما دَنَّر وزَنَّرَ ومُدَنَّرٌ ومُزَنَّر فجاز فيها أن تتقدم النون على الراء لأن النون قويت بالتشديد. ونظر أبو الفتح إلى دَنَّر وزَنَّر وما يشتق منهما على أنهما لفظتان عربيتان، بخلاف "الخُلَّر" التي هي اسم أعجمي.

---

(١) سر الصناعة: ٨١٨ ـ ٨١٩. ورجل مُدَنَّر: كثير الدنانير. والمزنر: الطويل العظيم الجسم.

وقد قال ابن دريد: "والدينار فارسي معرب، وأصله دِنّار، ورجلٌ مُدنَّر: كثير الدنانير، وبرذون مُدَنَّر: أشهب مستدير النقش ببياض وسواد. والدينار إن كان مُعَرّباً فليس له اسم غير الدينار، فقد صار كالعربي، ولذلك ذكره الله تعالى في كتابه؛ لأنه خاطبهم بما عرفوا"(١).

وفي التاج: "الدينار، بالكسر، مُعَرَّب، واختُلف في أصله، فقال الراغب: دين آر، أي: الشريعة جاءت به، وقيل: أصله: دِنّار بالتشديد"(٢).

وفي اللسان: "الدِّينار: فارسي مُعَرَّب.. وفي (المعرب): دينار وقيراط وديباج أصلها أعجمية"(٣).

قال محقق (المعرَّب): "وقال الأب أَنِسْتاس الكرملي في مجموعه الذي سماه (النقود العربية) في الحاشية (رقم ١ ص ٢٥): "الدينار: كلمة رومية من (Denarius)، وفسر بالنقد ذي العشرة آسات. وقال في فهارسه (ص ٢٢٣): "الدِّنار بكسر فتشديد، لا حقيقة لوجوده"، ونقل كلام القاموس، ثم قال: "والدينار من اللاتينية "ديناريوس"، ومعناه: ذو عشرة.

وإنما ذهب بعضهم إلى أن أصله دِنَّار، لأنهم سمعوا بجمعه على دنانير، ولم

---

(١) ابن دريد، (أبو بكر محمد بن الحسن (- ٣٢١ هـ))، **جمهرة اللغة**، حيدر آباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، (١٣٤٥ هـ): ٢ / ٢٥٨، والآية التي يشير إليها هي قوله تعالى: {ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك} [آل عمران: ٧٥].

(٢) الزبيدي، (محمد مرتضى)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (دنر).

(٣) ابن منظور، (جمال الدين محمد بن مكرم)، **لسان العرب** (دنر).

وينظر: الجواليقي، (أبو منصور، موهوب بن أحمد (-٥٤٠ هـ)) **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق، أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الكتب المصرية ط ٣ (١٩٩٥) ص ١٣٨.

يقولوا: ديانير. لكن هذا من باب الإبدال، كما قالوا في جمع ديوان: دواوين"(١).

ولم يشر أبو الفتح إلى أصل الكلمة، ولا إلى الخلاف فيه، ولم يذكر أنها رومية الأصل، ولعل أبا الفتح قد نظر إليها على أنها عربية، ولم يأبه للخلاف الدائر حولها، فهو يرى رأي الخليل وسيبويه والمازني والفارسي من أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"(٢).

أما "الزَّنْر" فقد "قال أبو بكر: الزَّنْر: فعل مُماتٌ. تَزَنَّرَ الشيءُ: إذا دَقَّ. ولا أَحْسِبُه عربياً. فإن يكن للزُّنار اشتقاق فمن هذا، إن شاء الله، وقال سيبويه: ليس في كلام العرب نون ساكنة بعدها راء مثل: "قَنْرٌ" ولا "زَنْرٌ""(٣).

ولم يشر أبو الفتح إلى أصل الكلمة، ولا إلى الخلاف فيه، لأنه إذا ثبت أن الكلمة أعجمية فإنه لا يجوز الاحتجاج بها على أن النون لا تتقدم الراء، مثلما أنه لم يحتج بـ "الخُلَّر" على جواز تقدم اللام على الراء، لأنها اسم أعجمي. فليس يصلح

---

(١) المعرب، ص ١٣٩ ـ ١٤٠ (الحاشية ذات الرقم ٨). والمحقق أحمد محمد شاكر يرى "أن ليس في القرآن من غير العربية شيء، وهذا الحرف في لغة العرب قديم، وقد جاء في القرآن، واشتق منه العرب.. ومقاربة اللغة الرومية إياه في اللفظ لا يدل على أن العرب أخذوه منهم، بل يحتمل أنه منقول إليهم عن العرب" (حاشية المعرب ص ١٤٠).

أنستاس ماري الكرملي(-١٣٦٦هـ/١٩٤٧م): عالم بالأدب واللغة العربية وفلسفتها وتاريخها.أصله من منطقة بكفيا بلبنان، وانتقل أبوه إلى بغداد، فولد بها.درس بمدارس بيروت الدينية، وترهب ببلجيكا، ودرس اللاهوت في فرنسا.كان يتقن لغات عدة شرقية وغربية.نشر مقالات في عدد من الدوريات، وله كتب كثيرة في اللغة والتاريخ، منها: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، والنقود االعربية وعلم النميات.كتب فيه كوركيس عواد كتابا بعنوان: الأب أنستاس ماري الكرملي، حياته ومؤلفاته.(الأعلام٢/٢٥).

(٢) الخصائص: ١ / ٣٥٧، وينظر: المنصف: ١ / ٩٥، ١٨٠.

(٣) المعرب: ١٧٢، وينظر: جمهرة اللغة ٢ / ٣٢٧.

أن تخضع لغة لنظام لغة أخرى، فإذا لم يجز أن تتقدم النون على الراء في كلمة عربية مثلاً، فإنه لا يصح هذا الحكم عند تطبيقه على لغة أخرى.

إخراج المبرد الهاءَ من حروف الزيادة: ذكر أبو الفتح أن أبا العباس المبرد أخرج الهاء من حروف الزيادة، وقال: إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث[1].

وذكر في موضع آخر أن أبا العباس كان "يذهب إلى أنها إنما تلحق للوقف في نحو "إِخْشَهْ" و"ارْمِهْ" و"هُنَّهْ" و"لكنَّهْ"، وتأتي بعد تمام الكلمة. وهذا مخالفة منه للجماعة، وغير مرضي عندنا؛ وذلك أن الدلالة قد قامت على صحة زيادة الهاء في غير ما ذكره أبو العباس. فما زيدت فيه الهاء قولهم: "أمهات"، وزنه "فُعْلَهات"، والهاء زائدة لأنه بمعنى الأم، والواحدة "أُمَّهة"، قال:

أُمَّهتي خِنْدِفُ وإلياسُ أبي

أي: أمي. وقولهم: "أُمٌّ بَيّنةُ الأمومة" قد صح لنا منه أن الهمزة فيه فاء الفعل، والميم الأولى عين الفعل، والميم الآخرة لام الفعل، فـ "أم" بمنزلة "دُرّ" و"حُبّ" و"جُلّ" مما جاء على "فُعْلٍ" وعينه ولامه من موضع واحد"[2].

وذكر أبو الفتح أن الهاء تزاد للتأنيث فيما لا يحاط به، نحو "جوزة" و"لَوْزَة"، ولبيان الحركة في نحو ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ولبيان حرف المد نحو "وازيداه" وما أشبه ذلك[3].

وزَعْمُ ابن جني أن المبرد أخرج الهاء من حروف الزيادة لا تؤيده الأدلة[1]، فقد قال المبرد: "والهاء تُزاد لبيان الحركة، ولخفاء الألف. فأما بيان الحركة فنحو قولك:

---

(١) سر الصناعة: ٦٢.

(٢) سر الصناعة: ٥٦٣.

(٣) سر الصناعة: ٥٦٧.

ارمه، ﴿وما أدراك ماهِيهْ﴾ [القارعة: ١]، و﴿فَبِهُداهم اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]. وأما بعد الألف فقولك: يا صاحباه، ويا حسرتاه[٢]".

وقال المبرد في موضع آخر: "فأما (أمهات) فالهاءُ زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد. تُزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع، فزيدت"[٣].

فالمبرد لم يخرج الهاء من حروف الزيادة، كما زعم أبو الفتح، بل نَصَّ على أنها "من حروف الزوائد"، فكان هذا الزعم من أوهام أبي الفتح.

---

(١) ينظر: حاشية المحقق على سر الصناعة: ٦٢.

(٢) المبرد، المقتضب: ص: ١ / ٦٠.

(٣) المقتضب: ٣ / ١٦٩.

في نهاية المطاف يتساءل المرء عما حقق من هدف، وهل سلك إلى هدفه أقوم السبل، وهل تفتحت أمامه آفاق جديدة تدعوه إلى ارتياد جديد؟!.

أما هدف هذا البحث فهو دراسة التصريف المعنوي عند ابن جني دراسة وصفية، في محاولة للكشف عن نظام الصرف العربي وقوانينه في أزهى عصور العربية، القرن الرابع الهجري، وعن مكانة ابن جني بين علماء الصرف العربي السابقين. إذ لا يزال علم اللغة الحديث يطالعنا بآراء وأفكار نجد كثيراً منها في تراث أبي الفتح، كتفسير بعض القضايا الصرفية بناء على علم الأصوات، وائتلاف الأصوات في بنية الكلمة، والمماثلة والمخالفة، والاستخفاف والاستثقال، وانعدام اللبس، وغيرها.

وكان لابد من تحديد مفهوم التصريف، ومنهج البحث في هذه الدراسة. فقد انطلقت من تعريف التصريف على أنه «دراسة التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي ». واستبعدت التغيير لغرض لفظي؛ بوصفه جزءًا من الدراسة الصوتية.

فما مسوغات هذا التحديد؟

كان أمامي تحديد القدماء للتصريف المنطلق من مدلول كلمة «التصريف»، في معاجم اللغة العربية، وهو التغيير بمعناه العام، ومنه صيغ تحديدهم لمفهوم الصرف بأنه «التغيير في بنية الكلمة المفردة لغرض معنوي أو لفظي». ثم أخذوا في البحث عن وجوه هذا التغيير، فوجدوه ينحصر في الزيادة، والبدل، والحذف، والتغيير في الحركة والسكون، والإدغام، وما يتصل بكل ذلك أو يتفرع عنه، حسب تحديد أبي الفتح.

وكان أمامي تحديد المحدثين لمفهوم التصريف:

فاللغويون في الغرب ـ على اختلاف فيما بينهم ـ نظروا إلى الصرف أو التصريف على أنه يتناول صيغ الكلمات في شتى سياقات الاستعمال والتراكيب المختلفة، كما يتناول البنية الداخلية للكلمات. وموضوعه هو بحث وظيفة السوابق واللواحق والتغيرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة. وأطلقوا كلمة مورفيم (Morpheme) على أصغر العناصر ذات المعنى التي يمكن أن تنقسم إليها الكلمات، وسموا هذا العلم المورفولوجيا (Morphology)، وأساسه البحث في طريقة عمل تلك المورفيمات. كما ميزوا بين نوعين من المورفولوجيا: المورفولوجيا التصريفية(Inflectional Morphology)، والمورفولوجيا الاشتقاقية (Derivational Morphology) وقد حاول اللغويون الغربيون وضع معايير دقيقة لتحديد الكلمة لكنهم لم ينجحوا في ذلك، وظلت الكلمة في وضع قلق بين المورفولوجيا والتركيب.

ما العلاقة بين مفهوم الغربيين للصرف أو التصريف، ومفهوم ابن جني له؟ وما علاقته بمفهوم الصرف عند الباحثين العرب المحدثين؟

حاول الباحثون العرب المحدثون الخروج بمفهوم جديد للصرف العربي، فكانوا أمام مفهومين للصرف أو التصريف: مفهوم العرب القدماء للصرف، ومفهوم الغربيين المحدثين له، فكان مفهومهم له بين هذا وذاك، غير أنهم كانوا أميل إلى رفض مفهوم العرب القدماء، والأخذ بمفهوم الغربيين، وحاول بعضهم التفريق بين مفهوم «الصرف»، ومفهوم «التصريف»، فعبد الصبور شاهين خص «الصرف» بالمعنى العلمي، و«التصريف» بالمعنى العملي. وخص غيره «التصريف» بالفعل و«الصرف» بالاسم.

ولا يستطيع الباحث أن يدلي بدلوه في علم من العلوم قبل أن يستعرض الجهود التي سبقته إلى ذلك، ليتابع مسيره من حيث انتهى السابقون، ليكون لبنة في

البناء ترتكز على ما تحتها، وتكون مرتكزاً لما فوقها، سعياً إلى الإسهام في تشييد البناء.

ووقفت أمام مفهوم القدماء للتصريف بوصفه «التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي»، وأمام رد المحدثين التغييرَ اللفظي (أو الصوتي) إلى علم الأصوات، فوجدت أن موقف المحدثين هو الأقرب إلى طبيعة الدراسة اللغوية.

غير أني عندما شرعت بدراسة تصريف الأفعال والأسماء، بمعنى دراسة التغيير في بنيتها لغرض معنوي، وجدتُني مضطراً لدراسة التغيير اللفظي فيها، لأنه مترافق مع التغيير المعنوي. فما يحدث للماضي المعتل من تغيير عند نقله إلى المضارع مثلاً، يتبعه تغيير صوتي لفظي كان لابد من دراسته والكشف عنه.

وعندما استعرضت مناهج البحث في اللغة: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج المقارن، أخذت بالمنهج الوصفي في دراسة التصريف عند ابن جني، ذلك أن هذا المنهج يدرس اللغة دراسة علمية في زمان ومكان محددين وفي مجال محدد، ويهتم بدراسة بنية أية لغة، أو أية لهجة، فكل لغة أو لهجة تتكون من أصوات، تنتظم في كلمات، تتألف منها جمل، لتعبر عن معان مختلفة.

غير أنه بدا لي أن الباحثين اللغويين العرب أخذوا بهذا المنهج دون تحليل أو نقد لأسسه، ليتبينوا كفايته، وصحة نتائجه، ولم يهتموا بالأسس النظرية التي بُني عليها، وهي في مجملها أسس ترتد إلى اتجاهات علمية كانت سائدة في الغرب، فتأثر دوسوسير بعالم الاجتماع دوركايم، وتأثر سابير بالعالم الأنثروبولوجي فرانز بوعز، وتأثر بلومفيلد بالمذهب السلوكي.

فكان لابد من نظرة في المنهج الوصفي، تبين ماله وما عليه، إذ تعرّض ذلك المنهج في موطنه للنقد، فوصفه ماريو باي بالتعقيد والغموض وكثرة المصطلحات واختلافها، واشتغال أهله بالمسائل التافهة.

لقد كان من نتائج الأخذ بالمنهج على علاته أن تحول كثير من الباحثين العرب المحدثين إلى دراسة اللهجات العامية المحلية، بل دعا بعضُهم إلى إحلالها محلَّ الفصحى، وفي ذلك ما فيه من تنكر لوحدة الأمة، ولتراثها القائم على العربية الفصحى.

وكان من نتائجه التطبيقُ التعسفي لمنهج نبت في بيئة غريبة، وقام على مفاهيم نظرية غريبة، على اللغة العربية في جميع مستوياتها، ومنها التصريف.

ولذلك فقد دعت هذه الدراسة إلى تخليص المنهج الوصفي مما علق به من شوائب؛ فدعت إلى تحريره من المذاهب الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، ليرتبط بالفكر العربي الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية. كما دعت إلى إفراد الفصحى بالعناية منطوقةً ومكتوبة، وإلى تحرره من العبثية النظرية، ليتحول إلى منهج عملي ييسر فهم اللغة وتعلمها والكشف عن نظامها.

وبعد تحديد مفهوم التصريف، وتبين معالم المنهج، أخذت الدراسة في دراسة الأصلية والزيادة في الفصل الثاني، والأبنية وتصريف الأفعال في الفصل الثالث، وصرف الاسم في الفصل الرابع، وموقف ابن جني من مسائل الخلاف في الفصل الخامس.

والعربية لغة اشتقاقية، والكلمات فيها أُسَر، لها أصول وفروع، يمثل فيها الجذر الجدَّ الأكبر للأسرة، وهو الذي يعبر عن المعنى العام لطائفة من الكلمات

المتفرعة عنه، سواء بزيادة الحروف مصوغةً في نفس الكلمة، أو ملصقة بها، أو محذوفةً منها؟، وإما بتغيير في حركاتها وسكناتها.

ومن هنا تأتي أهمية البحث في أصلية الحروف وزيادتها، وأغراض الزيادة ومعانيها وأنواعها، ولكن الأكثر أهمية هو أحكام الأصلية والزيادة بوصفها قوانين عامة تحكم هذه القضية، وهي الأصول العامة التي أرساها أبو الفتح على غرار القواعد العامة في أصول الفقه، وكان هذا - مع أحكام الأبنية - هدفاً سعى إليه أبو الفتح ابن جني، وهو في هذا متأثر بالأصوليين والمتكلمين، بل وبالتراث الإسلامي في عمومه.

ومما هو متعلق بالأصلية والزيادة قضية «الأصول المتصوَّرة»، أو المفترضة للكلمات، ذلك أن الصرفيين تخيلوا أن وراء البنية الظاهرة للكلمة بنية أخرى لا يُنطق بها تكمن خلفها، فقد قالوا: إن «قال» أصلها قَوَلَ، واستقام: اسْتَقْوَمَ.

وقد رأى أبو الفتح أن منها ما نطقت به العرب، ومنها مالم تنطق به، ولكنها استعملته ضرورةً أو منبهةً على أصل بابه، أو أنه كان لهجة من لهجاتها، بل رأى أنها من الشاذ يستعمل ولا يقاس عليه.

وبعض الباحثين اليوم يرى أن تلك الأصول المتصورة قد استعملت في يوم من الأيام، ثم تطورت إلى صورتها الحالية. ويرى باحث آخر أن استعمال الفعل الأجوف والناقص واللفيف المقرون بصورته الحالية هو آخر مرحلة من مراحل تطور الأفعال المعتلة في اللغات السامية.

ولكن هذه الأصول المتصورة تعد من الأسس التي أقيم عليها نظام الصرف العربي القديم، والأصول المتصورة حقيقة تؤيدها الأدلة، وهي وسيلة من وسائل التقعيد في التصريف العربي.

ولم تكن قضية الأصلية والزيادة خاصة بالأفعال وحدها، بل هي قضية تخص الأسماء أيضاً، وكذلك الأبنية، فأبنية الأسماء والأفعال تشترك في كثير من الأحكام، ويتبدى هذا الاشتراك عند استعراض الأبنية المجردة، والأحكام المشتركة لأبنية الفعل والاسم، وأحكام ائتلاف الأبنية التي تشملهما معاً.

وتناولت الدراسة التغيرات في أبنية الفعل، سواء ما كان منها تغيراً لغرض معنوي، أم لغرض لفظي، حين يتعذر فصل أحد الغرضين عن الآخر، ولذلك جرى بحث أبنية الماضي في علاقته مع المضارع، في حالتي الصحة والاعتلال، وما نشأ عن هذه العلاقة من تركب اللغات وتداخلها.

وجرى التركيز على التغيرات في بنية الفعل التي ينتج عنها تغير في المعنى، فتناولت الدراسة التضعيف، والبناء للمفعول، واللزوم والتعدي، كما تناولت المعاني التي تؤديها الصيغ، والمعنى الذي يؤدى بصيغ متعددة، كالمطاوعة، والسلب، والمغالبة.

وكان لأبي الفتح رأي سديد قيم في الفعل المبني للمفعول، فقد رأى أن بناء الفعل للمفعول إنما هو لزيادة العناية بالمفعول، إذ خُصَّ الفعل به، وبني عليه منفرداً لا يشاركه فيه الفاعل.

وأحكام الأبنية كأحكام الأصلية والزيادة إنما هي قوانين لبناء الكلمة العربية سواء أكانت اسماً أم فعلاً. ومنها الأحكام الخاصة بائتلاف البنية للكلمة المفردة، وهي من الأفكار الجديدة التي اهتم بها أبو الفتح، وتناول فيها ما يعرف اليوم بالمماثلة والمخالفة، كتقريب الحروف المتباعدة مخرجاً بعضها من بعض، أو إدغام المتماثلين أو المتقاربين وما يقبح من الحروف إذا اجتمعت وما يحسن.

ولما كانت الدراسة قد أخذت بمفهوم للصرف قائم على "دراسة التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي " فقد كان لزاماً دراسة صرف الاسم , وهي دراسة التغيير

الذي يعتريه فيؤدي إلى تغيير في معناه, وقد خصصت له الفصل الرابع , مقسماً إلى خمسة مباحث: خُصص المبحث الأول منها للإفراد والتثنية والجمع , وخصص الثاني للتنكير والتعريف , والثالث للتذكير والتأنيث , والرابع للنسب , والخامس للتصغير.

ففي المبحث الأول تناولت الاسم المفرد وما يحدث فيه من تغيير ليتحول معناه إلى التثنية والجمع, فدرست علامات التثنية والجمع ,ووقفت عند آراء الصرفيين والنحاة – ومعهم ابن جني– في ألف التثنية ويائها ونونها, وفي واو الجمع ويائه ونونه وألفه وتائه. كما وقفت عند جمع التكسير وأحكامه وصيغه , واشتراكه مع التصغير في كثير من أحكامه ,ومضارعته للفعل, كما تعرضت للأحكام العامة المتعلقة بأصول اللغة, تلك التي استنبطها أبو الفتح من دراسته للقضايا الصرفية, كالتكسير حملاً على المعنى, واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين, وترافع الأحكام، وغيرها.

وفي المبحث الثاني درست التنكير والتعريف. فالتنكير هو الأصل, تلحقه علامة التعريف؛ فتنقل معناه من التنكير إلى التعريف. وتناولت التنوين بوصفه علامةً للتنكير, وحرفاً من حروف المعاني, فبينت أنواعه , ومواضع حذفه, سواء في الوقف أم الوصل. كما فصّلت في اللام بوصفها علامة التعريف, وقد خالف أبو الفتح رأي الخليل القائل بأن الألف واللام معاً للتعريف, فرأى أن اللام وحدها علامة التعريف, ثم حدد مواقعها, وزيادتها.

ثم تناولت مسألة الاسم العلم بوصفه معرفة ذات وضع مخصوص، فتعرضت لتعريف العلم باللام وبالإضافة, وذكرت في هذا الفصل بعض القضايا المتعلقة بالتنكير والتعريف، ومنها: تعريف الأسماء الأعجمية باللام, والتنكير والإضافة, وتعاقب تعريفين على الاسم, وتنكير الفعل, وخلع التعريف عن العلم.

وفي المبحث الثالث تناولت قضية التذكير والتأنيث, فتناولتها من جوانب عديدة, منها أن المذكر هو الأصل, وأن التأنيث فرع عليه, ووقفت عند علامتي التأنيث: التاء، والألف مقصورةً وممدودة. وتعرضت لأحكام عامة تنتظم علامتي التأنيث, ثم فصّلت في تاء التأنيث التي يسميها أبو الفتح أحياناً هاء التأنيث. وكذلك الأمر في ألفي التأنيث, وكان يسمي الممدودة منها همزة التأنيث, وفرّق بين المقصورة والممدودة, بأن الممدودة سبقتها ألف فقلبت همزة, والمقصورة لم يسبقها ألف فبقيت بحالها.

وتعرضت للتأنيث بالصيغة والبدل معاً في نحو (أخت) و(بنت),كما تناولت قضايا أخرى تتعلق بالتذكير والتأنيث ,كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر,وتأنيث الجمع والمصدر والصفة.

وفي المبحث الرابع استعرضت النسب وأحكامه وقواعده, وما شذ منه عن تلك القواعد, ولم يأت فيه بجديد غير ما استنبطه من أحكام عامة تتعلق بأصول اللغة, كجواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه, والحمل على الشبه اللفظي, وكثرة الثقيل وقلة الخفيف, وكلها قضايا عامة عقد لها أبو الفتح أبواباً في الخصائص.

وفي المبحث الخامس تناولت التصغير وقواعده وأحكامه، كما تناولت شواذ التصغير, وتصغير الجمع والترخيم, وعلاقة التصغير بالتكسير. ثم تناولت القضايا العامة التي استنبطها أبو الفتح من بحثه في التصغير, وعقد لكثير منها أبواباً في الخصائص, كفك الصيغ, ونقض العادة، ووجوب الجائز, وعناية العرب بالمعاني، والحمل على الظاهر.

بعد دراسة التصريف عند ابن جني كان لابد من بيان موقعه بين علماء الصرف الذين سبقوه أو عاصروه، وكان له جولات من المناقشة لآرائهم، موافقاً أو

مخالفاً، أو منفرداً برأي جديد. وليس هناك من قضية صرفية إلا كان لأبي الفتح فيها موقف، يحلل القضية، ويعللها، ثم يدلي برأيه حسبما يقوده إليه الدليل. وقد يقف موقفاً وسطاً عندما تتكافأ الأدلة، وهو ما سمي في الدراسة بتعادل المذهبين، وهذا يدل على عقلية منصفة مستقلة، وقد كان بصري المذهب، إلا أنه خالف البصريين في بعض آرائهم. ومع إجلاله لسيبويه وشيخه أبي علي فقد خالفهما في بعض الآراء، ووافق الكوفيين في آراء رأى الحق فيها معهم، وقال: وليس بيني وبين الكوفيين من نسب، ولكن بيني وبين الحق، فالحق أحق أن يتبع، حيث حل، وحيث صقع.

ما الجديد في هذه الدراسة؟

-اعتماد المنهج الوصفي في البحث، بعد تعديله؛ ليناسب الدراسة اللغوية العربية؛ لأن هذا المنهج متأثر بالمذاهب الفكرية والاجتماعية والنفسية في الغرب، ويركز على اللغة المنطوقة واللهجات العامية، ولايهتم بالقواعد والأحكام اللغوية، ولا يهتم إلا بوصف اللغة أو المستوى اللغوي كما هو في واقع الحال. والمنهج المعدل الذي اعتمدته هذه الدراسة يركز على اللغة الفصيحة، وعلى القواعد والأحكام اللغوية، وينظر إلى اللغة في بيئتها العربية الإسلامية التي نبتت فيها.

-الأخذ بمفهوم للصرف بأنه دراسة التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي فحسب، والنظر إلى التغيير اللفظي على أنه ملحق بعلم الأصوات؛ ولذلك لم تتناول الدراسة الإبدال والإعلال والوقف والحذف والإدغام والإمالة وغيرها من القضايا الصوتية.

-استقصاء القضايا الصرفية عند ابن جني بحسب التعريف الذي أخذت به الدراسة، وتوثيقها، والإشارة إلى ما يوافقه أو يخالفه من آراء سيبويه وأبي علي الفارسي والمازني.

- تخصيص الفصل الخامس لعرض نماذج من آراء أبي الفتح في المسائل الخلافية، وبيان مواقفه من أبرز علماء اللغة الذين سبقوه أو عاصروه، سواء ماوافقهم أم ماخالفهم فيه، وذلك لبيان موقع أبي الفتح بين علماء اللغة.

- استخلاص الأحكام الخاصة ببناء الكلمة العربية: فقد تناولت الدراسة أحكام الأصلية والزيادة، وأحكام الأبنية وائتلافها، سواء أكانت أبنية الأسماء أم أبنية الأفعال.

-بيان القواعد والأحكام الصرفية واستقصاؤها في جميع القضايا التي جرى بحثها.

-استخلاص الملامح العامة لنظام الصرف العربي؛ تيسيراً لتعلمه وتعليمه.

وفي الختام لابد من الإقرار بأنني كنت أثناء العمل في هذه الدراسة تلميذاً يدرس علم الصرف على يدي عالم كبير من علماء اللغة العربية الذين تركوا بصماتهم واضحة في سفرها الكبير.

الفهارس

فهرس الأبيات

ب

ت

ج

د

ر

فهرس المصادر والمراجع

الأزهري، (خالد بن عبد الله، الشيخ (ـ٩٠٥هـ))، **شرح التصريح على التوضيح**، تصحيح لجنة من العلماء، بيروت ـ دار الفكر (د.ت).

ابن الأنباري، (أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد (ـ٥٧٧هـ)، **نزهة الألباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، بغداد ـ مطبقة المعارف، (١٩٥٩م).

باي، (ماريو)، **أسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط٢ (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

باقر، (طه)**معجم الدخيل في اللغة العربية**، دار الوثبة.

بروكلمان، (كارل)، **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة: مجموعة من الأساتذة، بإشراف محمود فهمي حجازي، القاهرة ـ الهيئة العامة للكتاب، (١٩٩٣م).

فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض(١٩٧٧م).

بشر، (كمال)، **دراسات في علم اللغة ـ القسم الثاني**، مصر ـ دار المعارف، ط٢ (١٩٧١م).

البغدادي، (أبو بكر، أحمد بن علي، الخطيب (ـ٤٦٣هـ))، **تاريخ بغداد**، القاهرة ـ مطبعة السعادة، (١٣٤٩هـ/١٩٣١م).

البغدادي، (إسماعيل باشا (ـ ١٣٣٩هـ))، **هدية العارفين**، استامبول، وكالة المعارف (١٩٥١م).

البكوش، (الطيب)، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، تونس، (١٩٧٣م).

البهبيتي، (نجيب محمد)، **المعلقة العربية الأولى أو عند جذور التاريخ**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١(١٩٨١م).

ابن تغري بردي، (أبو المحاسن، جمال الدين، يوسف (ـ٨٧٤هـ))، **النجوم الزاهرة**، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، (د. ت).

الثعالبي، (أبو منصور، عبد الملك (ـ٤٢٩هـ))، **يتيمة الدهر**، تحقيق: مفيد قميحة، بيروت ـ دار الكتب العلمية، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

الثمانيني، (عمر بن ثابت(ـ٤٤٢هـ))، **شرح التصريف**، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

الجزري، (محمد بن محمد، شمس الدين، أبو الخير(_ـ٨٣٣هـ))، **غاية النهاية في**

طبقات القراء، عني بنشره: ج.برجستراسر، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٣٥٢هـ/١٩٣٣م)

الجمحي، (محمد بن سلاّم)، **طبقات فحول الشعراء**، مصر(١٩٥٢م) وليدن(١٩١٣م)

ابن جني، (أبو الفتح عثمان (ـ٣٩٢هـ))، **التصريف الملوكي**، تحقيق: محمد سعيد النعسان، دمشق ـ دار المعارف للطباعة، ط٢ (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م).

تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع، تحقيق: محمد بهجة الأثري، دمشق ـ مجمع اللغة العربية، ط٢ (١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م).

التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، بغداد ـ مطبعة العاني، (١٣٨١هـ/١٩٦٢م).

الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، ط٢ (د.ت).

سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

عقود اللمع في النحو، تحقيق:.حسن شاذلي فرهود، الرياض، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد الخامس، (١٩٧٧-١٩٧٨م)، ص: ١٣٥-١٥٤

علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، بيروت ـ دار أسامة، (١٩٨٧م).

الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، تحقيق: محسن غياض، بغداد، دار الحرية للطباعة (١٩٧٣م).

الفَسْر، أو شرح ديوان المتنبي، تحقيق: صفاء خلوصي، الجزء الأول، بغداد ـ وزارة الثقافة، (١٩٧٧م)، الجزء الثاني، بغداد ـ دار الشؤون الثقافية العامة، (١٩٨٨م).

اللمع، تحقيق: حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، و عبد الحليم النجار، و عبد الفتاح شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجزء الأول (١٣٨٦هـ)، والجزء الثاني، تحقيق: علي النجدي ناصف، و عبد الفتاح شلبي، (١٣٨٩هـ).

المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق نجم عبد الله، جدة ـ دار البيان العربي، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة ـ شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، (١٣٧٣هـ/١٩٥٤م).

الجواليقي، (أبو منصور، موهوب بن أحمد (ـ٥٤٠هـ))، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم،** تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة ـ دار الكتب المصرية، ط٣ (١٩٩٥م).

حجازي، (محمود فهمي)، **علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية،** الكويت ـ وكالة المطبوعات ـ (١٩٧٣م).

الحديثي، (خديجة) **أبنية الصرف في كتاب سيبويه،** بغداد (١٣٨٥هـ/١٩٦٥م).

حسان، (تمام)، **اللغة العربية، معناها ومبناها،** القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، (١٩٧٩م).

حلواني، (محمد خير)، **الواضح في علم الصرف،** دمشق، دار المأمون، ط٤، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

الحملاوي، (أحمد، الشيخ): **شذا العرف في فن الصرف،** القاهرة، شركة مصطفى البابي الحلبي، (١٣٨٤هـ/١٩٦٥م).

الحموي، (ياقوت بن عبد الله (ـ٦٢٦هـ))، **معجم الأدباء**، مصر، دار المأمون (د.ت)

ابن خلكان، (أبو العباس، شمس الدين، أحمد بن محمد (ـ٨٦١هـ)، **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت ـ دار صادر (١٩٧٠م).

الخوانساري، (محمد باقر زين العابدين (ـ١٣١٣هـ))، **روضات الجنات** (مخطوط).

أبو داود، (سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ـ٢٧٥هـ) **سنن أبي داود**. إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، حمص، دار الحديث، (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م).

الدجني، (فتحي عبد الفتاح)، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، بغداد، (١٩٧٤م).

ابن دريد، (أبو بكر، محمد بن الحسن (ـ٣٢١هـ)) **جمهرة اللغة**، حيدر آباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، (١٣٤٥هـ).

الذهبي، (شمس الدين، محمد بن أحمد (ـ٧٤٨هـ))، **العبر**، تحقيق: فؤاد سيد، الكويت، (١٩٦١م).

الزبيدي، (أبو بكر، محمد بن الحسن (ـ٣٧٩هـ))، **كتاب الأسماء والأفعال والحروف، وهو أبنية كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد راتب حموش، (رسالة مقدمة إلى جامعة دمشق، عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

الزبيدي، (محمد مرتضى (ـ١٢٠٥هـ))، **تاج العروس**، المطبعة الخيرية (١٣٠٦هـ).

الساقي، (فاضل)، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م).

السامرائي، (إبراهيم)، **النحو العربي في مواجهة العصر**، بيروت، دار الجيل. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

ابن السراج، (أبو بكر، محمد بن سهل (ـ٣١٦هـ))، **الأصول**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت ـ مؤسسة الرسالة، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

السرقسطي، (أبو عثمان، سعيد بن محمد المعافري (نحو ٤٠٠ هـ))، **كتاب الأفعال**، تحقيق: حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

دوسوسير، (فردينان)، **محاضرات في الألسنية العامة**، ترجمة: يوسف غازي، ومجيد النصر، جونيه (لبنان) ـ دار نعمان للثقافة، (١٩٨٤م).

سيبويه، (عمرو بن عثمان بن قنبر (ـ١٨٠هـ))، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت ـ عالم الكتب، (د.ت).

السيوطي، (جلال الدين، عبد الرحمن (ـ٩١١هـ))، **بغية الوعاة**، صححه: محمد أمين الخانجي بقراءته على الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، القاهرة، مطبعة السعادة (١٣٢٦هـ).

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).

شاهين، (عبد الصبور)، **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي**، بيروت ـ مؤسسة الرسالة، (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

شلاش، (هاشم طه)، **أوزان الفعل ومعانيها**، النجف ـ مطبعة الآداب، (١٩٧١م).

الصالح، (صبحي)، **دراسات في فقه اللغة**، بيروت ـ دار العلم للملايين، ط٨ (١٩٨٠م).

طاش كبري زاده، (أحمد بن مصطفى (ـ٩٦٢هـ))، **مفتاح السعادة**، حيدر آباد الدكن، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، (د.ت).

طحان، (ريمون)، **الألسنية العربية**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، (١٩٧٢م).

فنون التقعيد وعلوم الألسنية (بالاشتراك مع دنيز بيطار طحان) بيروت ـ دار الكتاب اللبناني، (د.ت).

ظاظا، (حسن)، **الساميون ولغاتهم**، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط٢(١٩٩٠م)

عبد التواب، (رمضان)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث**، القاهرة ـ مكتبة الخانجي، ط٢ (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

عبد العزيز، (محمد حسن)، **مدخل إلى علم اللغة**، القاهرة ـ مكتبة الشباب (١٩٩٢م)

عضيمة، (محمد عبد الخالق)، **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له**، القاهرة ـ مطبعة السعادة، (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، ط٩ (١٣٨٢هـ/١٩٦٢م).

العقاد، (عباس محمود)، **أبو الأنبياء**، كتاب اليوم، (أغسطس ١٩٥٣م)

العلايلي، (عبد الله، الشيخ)، **مقدمة لدرس لغة العرب**، القاهرة ـ المطبعة العصرية، (د.ت).

ابن العماد، (أبو الفلاح، عبد الحي، الحنبلي (ـ١٠٨٩هـ))، **شذرات الذهب**، بيروت ـ دار المسيرة (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

العماري، (عبد العزيز)، **أدوات الوصف والتفسير اللسانية**، مطبعة آنفو-برانت، ط١(٢٠٠٤م).

الغلاييني، (مصطفى)، **جامع الدروس العربية**، صيدا ـ المكتبة العصرية، ط٢١، (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).

فابر (بول)، وبايلون (كريستيان)، **مدخل إلى الألسنية**، ترجمة: طلال وهبة، بيروت، المركز الثقافي العربي، (١٩٩٢م).

الفارسي، (أبو علي، الحسن بن أحمد (ـ٣٧٧هـ)).

التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض ـ عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى إيضاح الشعر، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق ـ دار القلم، وبيروت ـ دارة العلوم والثقافة (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

المسائل البغداديات، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، بغداد ـ مطبعة العاني (١٩٨٣م).

المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق ـ دار القلم (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

فتيح، (محمد)، **في الفكر اللغوي**، بيروت ـ دار الفكر، (١٤١٠هـ/١٩٨٩م).

الفراهيدي، (الخليل بن أحمد (ـ ١٧٥هـ))، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، إيران، قم، دار الهجرة، (١٤٠٥هـ).

فليش، (هنري)، **العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد**، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، (١٩٦٦م).

قباوة، (فخر الدين)، **تصريف الأسماء والأفعال**، بيروت ـ مكتبة المعارف، ط٢ (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

ابن قتيبة، (عبد الله بن مسلم(ـ٢٧٦هـ))**الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة دارالمعارف، ط٢(١٣٨٦هـ/١٩٦٧م)

قدور، (أحمد محمد)، **مبادئ اللسانيات**، دمشق ـ دار الفكر، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق ط٢(١٤٢٠هـ-١٩٩٣م)

القفطي، (أبو الحسن، جمال الدين، علي بن يوسف (ـ٦٤٦هـ))، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ـ دار الكتب المصرية، (١٣٧١هـ/١٩٥٢م).

ابن كثير (أبو الفداء، إسماعيل بن عمر، الحافظ (ـ٧٧٤هـ))، **البداية والنهاية**، بيروت ـ مكتبة المعارف، والرياض، مكتبة النصر، (١٩٦٦م).

المبارك، (مازن)، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، بيروت، دار الكتاب اللبناني (د.ت).

المبارك، (محمد)، **فقه اللغة وخصائص العربية**، بيروت ـ دار الفكر، ط٤ (١٩٧٠م).

المبرد، (أبو العباس، محمد بن يزيد (ـ٢٨٥هـ))، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت ـ عالم الكتب (د.ت).

المرزباني، (محمد بن عمران بن موسى(ـ٣٨٤هـ))، **معجم الشعراء**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دمشق، مكتبة النوري(د.ت)

مطلوب، (أحمد) بحوث لغوية، عمان ـ دار الفكر، (١٩٨٧م).

ابن منظور، (جمال الدين محمد بن مكرم (ـ٧١١هـ))، **لسان العرب**، بيروت ـ دار صادر، (د.ت).

النحاس، (مصطفى)، **مدخل إلى دراسة الصرف العربي**، الكويت ـ مكتبة الفلاح، (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

ابن النديم، (أبو الفرج محمد بن إسحاق (ـ٤٣٨هـ))، **الفهرست**، القاهرة، المكتبة التجارية، (١٣٤٨هـ).

النعيمي، (حسام سعيد)، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، بغداد، دار الرشيد، (١٩٨٠م).

ابن جني عالم العربية، بغداد ـ وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة (١٩٩٠م).

نور الدين (عصام) **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، (١٩٨٢م).

الفعل والزمن، بيروت ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

المصطلح الصرفي، بيروت ـ الشركة العالمية للكتاب، (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م).

الهروي، (أبو سهل، محمد بن علي (ـ٤٣٣هـ))، **كتاب الفصيح وشرحه، المسمى: التلويح في شرح الفصيح**، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة ـ مكتبة التوحيد، (١٣٦٨هـ/١٩٤٩م).

هنداوي، (حسن)، **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة**، دمشق ـ دار القلم، (١٤٠٩هـ/١٩٨٦م).

الواسطي الضرير(القاسم بن محمد بن مباشر(كان حياً قبل سنة٤٩٦هـ))، **شرح اللمع في النحو**، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

ولنسون، (إسرائيل)، **تاريخ اللغات السامية**، دار القلم، بيروت، ط١(١٩٨٠م)

اليافعي، (أبو محمد، عفيف الدين، عبد الله بن أسعد (ـ٧٦٨هـ))، **مرآة الجنان**، حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف النظامية (١٣٣٨هـ).

ابن يعيش، (موفق الدين، أبو البقاء، يعيش بن علي (ـ٦٤٣هـ))، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب ـ المكتبة العربية (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

الينبعاوي(غانم غنيم)، **جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث**، مكة المكرمة، المكتبة التجارية، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م)

البحوث

بسندي، (خالد عبد الكريم)، **الصرف والتصريف وتداخل المصطلح،** مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، السعودية، المجلد العشرون، ع٢، ٢٠٠٨

البكوش، (الطيب)، **المقدمة الخاتمة، وقائع الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات: الصرف بين التحويل والتصرف،** كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، تونس، ٢٠١٠

تركي، (فايز صبحي عبد السلام)، **علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصرفية:** علوم اللغة، مصر، المجلد الثاني عشر، ع١، ٢٠٠٩

الراجحي، (عبده)، **النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية،** بحث في سلسلة المنهجية الإسلامية (٩)، إشكالية التحيز، تحرير: د. عبد الوهاب المسيري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

الرفاعي، (بدر الدين قاسم) **الصوتيات عند ابن جني،** مجلة التراث العربي، ع١٥ و١٦ (رجب ـ شوال ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

بو علي، (محمد الأمين)، **موازين الأفعال وأنواعها: دراسة وتحقيق،** مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد السادس والثمانون، ج٣، ٢٠١١

فليش، (هنري)، **التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني،** تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢٣. (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م).

الكاروري، (عبد المنعم)، **المورفولوجيا بين النحو والتصريف،** المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد الثاني، العدد الأول (شوال ١٤٠٣هـ، أغسطس ١٩٨٣م).

المصري، (عبد الفتاح)، **الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة،** مجلة التراث العربي، ع١٥ و١٦ (رجب ـ شوال ١٤٠٤هـ/ نيسان ـ تموز ١٩٨٤م).

مصلوح (سعد)، **دراسة نقدية لكتاب «المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي» للدكتور عبد الصبور شاهين،**

المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد الثاني، العدد الثاني، حزيران (يونيو) ١٩٨٤م.

الوادي، (محمد)، **التضعيف في اللغات السامية، الندوة الدولية الأولى لمختبر إعداد اللغة العربية، (اللسانيات العربية المقارنة)**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، المغرب، ٢٠١٠

ابن يوسف، (حميدي)، **تعليم الوحدات الصرفية في اللغة العربية،** مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، المجلد الثامن، ع١٥، ٢٠١٢

مراجع بالإنكليزية

- Crystal, (David): **The Encyclopaedia of Language,** CUP, First Edition, ١٩٨٧.

- Firth, J. R: **Papers in linguistics**, ١٩٣٤-١٩٥١, Oxford University Press, ٥th edition, ١٩٦٩.

- Palmer F. R. (ed): **Selected Papers of J.R. Firth,** London. Longman, ١٩٦٨.

- Lyons, (John): **Introduction to theoretical Linguistics,** Cambridge University Press, Cambridge, ١٩٧٧.

- Matthews, P. H. **Morphology** Second Edition ١٩٩١, Cambridge University Press, Cambridge.

د.محمد ناجي العمر

التصريف المعنوي

المؤلف

محمد ناجي زعبي العمر

-وُلد في قرية جوباس بمحافظة إدلب في سوريا

-تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي والجامعي في سوريا

-حصل على الدكتوراه في الآداب من جامعة مولاي إسماعيل في مكناس بالمملكة المغربية بدرجة (مشرِّف جدًا)

الجامعات التي عمل فيها:

- كلية التربية بتعز، جامعة صنعاء في اليمن.

-الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

-جامعة زايد في دُبي، وجامعة الشارقة، والجامعة الأمريكية في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة.

-جامعة عبد الرحمن الفيصل، وجامعة الحدود الشمالية، بالمملكة العربية السعودية.

-جامعة إسطنبول ٢٩ مايس في تركيا.

-من أعماله:

-المشاركة في تحقيق ثلاثة أجزاء من (مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر)، الذي ألفه ابن منظور صاحب معجم لسان العرب.

-تحقيق كتاب(غربال الزمان في وفيات الأعيان) ليحيى بن أبي بكر العامري اليماني، بالاشتراك مع القاضي عبد الرحمن الإرياني.

-المشاركة في تأليف سلسلة(القلم-ستة أجزاء) لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وفي مراجعتها وتنسيق لجنة التأليف فيها، التي أصدرتها الجامعة الإسلامية العالمية بمالِيزيا.

-العمل محررًا ومنسقًا للتحرير بمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية، في قطر.

هذا الكتاب

هذا الكتاب رسالة تقدم بها مؤلفها إلى جامعة مولاي إسماعيل بمدينة مكناس بالمملكة المغربية، وحصل بها على شهادة الدكتوراه في الآداب بدرجة (مشرِّف جدا).

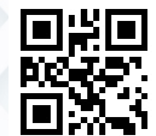
وهي دراسة لعلم الصرف عند أبي الفتح عثمان بن جني (-٣٧٢هـ)، تناولت التغيير في بِنْية الكلمة، الذي يؤدي إلى تغيير في معناها. كما تناولت أحكام بناء الكلمة العربية، مستمدة من كتبه المخطوطة والمطبوعة.

وقد كان التصريف أبرز ما تميز به أبو الفتح، واتخذه أداة لوضع أصول لِلغة مماثلةٍ لأصول الفقه، فوضع قواعد وأحكامًا لبناء الكلمة العربية، وأصولَ وضع المصطلحات فيها، التي لا تزال العربية في أمسِّ الحاجة إليها.

وكان كتابه (الخصائص) من أعظم ما أُلِّف في أصول اللغة العربية وعلومها، سبق به زمانه، وما زال منهلا للعلماء والباحثين حتى اليوم.

وتضمنت الدراسة موازنة بين آراء أبي الفتح وآراء سابقيه: سيبويه والمازني وشيخه أبي علي الفارسي، وغيرهم. كما احتوت مسائل مما خالفهم فيه أو وافقهم عليه، أو وَهِمَ فيه.






978-605-73885-3-7